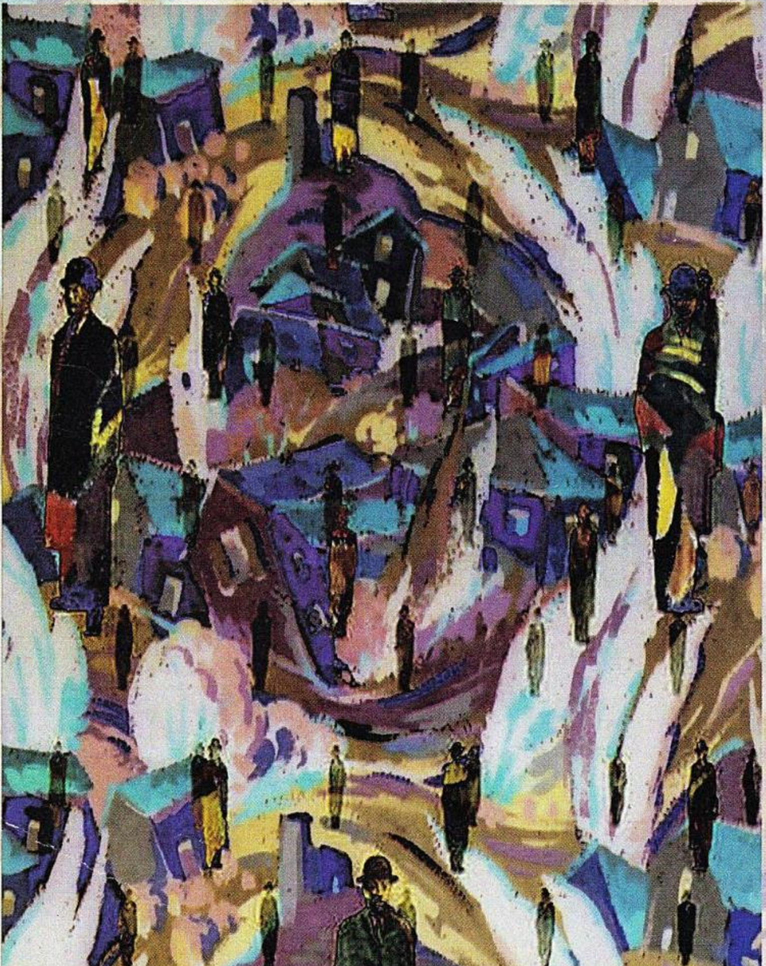
ديمقراطية للقِلَّة

المجلس الأعلى للثقافة



المشروع القومي للترجمة

464

تأليف : مايكل بارنتي
مراجعة : منى مطاوع
ترجمة : حصة المنيف
تقديم : ممدوح عدوان

المشروع القومى للترجمة

ديمقراطية للقلة

تأليف : مايكل بارنتى

ترجمة : حصة المنيف

مراجعة : منى مطاوع

تقديم : ممدوح عدوان

المجلس الأعلى للثقافة

٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد ٤٦٤
- ديمقراطية للقلة
- مايكل بارنتى
- حصة المنيف
- منى مطاوع
- ممدوح عدوان
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :

DEMOCRACY FOR THE FEW,

(Seventh edition)

MICHAEL PARENTI

Copyright © 2002 by Bedford/St. Martin's

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 Fax : 7358084 E.Mail:asfour@onebox.com

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

تقديم

يصف جيمى كارتر السياسة بأنها ثانى أقدم مهنة فى التاريخ. ويعلق بأن الكاتب السياسى يلعب الدور نفسه الذى تلعبه العاهرة باستغلال كل منهما للمظاهر والوعود من أجل تسويق النفس.

وفى هذا الكلام ربط ظريف بين السياسة والاقتصاد. ولكن التشبيه يصبح أكثر طرافة حين تصل إلى أن السياسى يعمل فى خدمة الاقتصاد. والاقتصادى الناجح هو الذى يجعل الآخرين يعملون من أجله لكى يزيد ثروته، ويحقق مصالحه. وهذه المصالح لا تكون دائمًا وطنية.

وأمام ثورة التكنولوجيا التى حققت فورة الإنتاج بالجملة كان لابد من خلق عادات وطبائع عند البشر تولد الحاجة إلى هذه المنتجات لكى يتم تسويقها واقتناؤها.

ولا نتبين خطورة أمر كهذا إلا إذا وصلنا إلى صناعة السلاح. يجب خلق الحاجة له لكى يتم تسويقه، ولكيلا يتراكم فى المستودعات، ولكى تتاح الفرصة لإنتاج أكثر تطوراً.. وهكذا. وهذا يعنى أن الحروب يجب ألا تتوقف فى العالم.

والعبارة الخطيرة فى هذا المجال هى أن صناعة السلاح وحدها هى التى لا تخشى الكساد حتى لو تعرضت للمنافسة. ولك أن تتخيل ما يجرى فى العالم من أجل تسويق تلك الأسلحة أو استهلاكها.

وهذه الصناعة التى تعود بالفائدة على أصحاب الشركات وحدهم، وتعود بالدمار والموت على الشعوب، تقوم مثل غيرها من الاستثمارات على جهود من لا يستفيدون منها، جهود من يستنزفون أنفسهم من أجل مصالح غيرهم. وهم يعيشون فى مذلة مزوقة توحى لهم بالرفاهية.

أمـور خطيـرة يطرحـها هذا الكتـاب وسط كم هائل من الوثائق والأرقـام والإحصائيات.

ومع أننى لست ممن يهوون قراءة الكتب الاقتصادية، إلا أننى استمتعت بقراءته. وهذا يعنى أنه يستطيع أن يخاطب أناسًا غير متخصصين، ولكنه يجعلهم أكثر وعيًا بعالمهم، وأكثر حساسية تجاهه.

ممدوح عدوان

مقدمة

دراسة أمور السياسة هى فى حد ذاتها عمل من أعمال السياسة، حيث إنها نادرًا ما تعبّر عن وجهات نظر محايدة. قد نتفق جميعًا على حقائق محايدة معينة حول تركيبة الحكومة ونحو ذلك من الأمور. ولكن كتابًا لا يغامر بالولوج إلى ما بعد هذا النوع من الوصف قد لا يزعج ويجرح مشاعر القراء ولكنه لن يكون ممتعًا إلا لقلة منهم. إن أى محاولة لتحرّى كيف تحدث الأمور وسبب حدوثها لابدّ لها من أن تجرّنا إلى مناطق من شأنها أن تثير الجدل. ومن الملاحظ أن الكثير من الكتب الدراسية تدّعى حيادًا فى المعالجة، ولكنه حياد ليس فيها فى واقع الأمر. فهى - وإن كانت تدعى الموضوعية - فإنها لا تعدو أن تعبر عن آراء تقليدية تتصف بالمراوغة والتملّص حيث تتجاهل المسائل الأكثر سوادا فى الحياة السياسية الأمريكية.

لقد حاول إخصائيو العلوم السياسية الذين يمثلون الاتجاه السائد (فى أمريكا) والمدافعون عن النظام الاجتماعى القائم لعدة عقود ، إعادة عرض كل النواقص فى النظام السياسى بحيث تبدو وكأنها نقاط قوة. فهم يحاولون إقناعنا بأن الملايين ممن يحجمون عن الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات الأمريكية قانعون بالظروف الاجتماعية الراهنة، وأنه لا داعى للقلق من وجود جماعات ضغط (اللوبى) كبيرة النفوذ لأن هذه الجماعات إنما تمارس دور تزويد الحكومة بالمعلومات الحيوية، كما يجادلون بأن التركيز المتزايد للسلطة التنفيذية هو أمر جيد نظرًا لأن الرئيس إنما يستجيب وبصورة ديمقراطية للمصالح الوطنية العريضة وليس للمصالح الخاصة. ويجادل المدافعون عن الاتجاه السائد بأن استبعاد وجود أحزاب ثالثة (إلى جانب الحزبين الأمريكيين الرئيسيين) هو أمر فى مصلحة البلاد نظرًا لأن وجود الكثير من الأحزاب إنما يؤدى إلى تشتت نظامنا السياسى وزعزعته. علاوة على ذلك فإن الحزبين الرئيسيين (فى زعمهم) إنما يجمعان فى صفوفهما وجهات نظر الأحزاب الصغيرة- وهو ما يثير

دهشة الاشتراكيين أو أية أحزاب إصلاحية ممن ظلت وجهات نظرها مهمشة لأجيال عديدة .

كرد فعل على الاتجاه السائد الذى يحاول تصوير كل رذيلة على أنها فضيلة يشعر المنتقدون الراديكاليون للوضع الراهن أن عليهم أن يحوّلوا بدورهم كل فضيلة إلى رذيلة. وعلى ذلك فهم يجادلون بأن الكفاح من أجل انتخاب ممثليهم هو كفاح بلا معنى، وأن حرياتنا المدنية هى مجرد تمثيلية، وأن البرامج التى تنفذها الحكومة الفيدرالية لمساعدة المحتاجين هى برامج عديمة القيمة، وأن الإصلاحات هى فى جلّها مجرد محاولات لتهدئة المضطهدين، وأن الاتحادات العمالية تمالئ وتتعاون مع مديرى العمل. شكل هؤلاء المنتقدون فى الواقع ترياقًا تتطلبه الحاجة الملّحة للإجابة على أولئك الذين يرسمون صورة جميلة للواقع المظلم. غير أنهم إنما يرتكبون خطأً عندما ينكرون أننا حققنا أية انتصارات، أو أننا ظفرنا بتحقيق أى تقدم "حقيقى" فى الكفاح الديمقراطى الذى خضناه.

يحاول كتاب "ديمقراطية للقلة" رسم صورة متوازنة. فهو يسعى لتبيان حقيقة أن الديمقراطية تتنافى مع الرأسمالية القائمة فى الوقت الراهن، وأن النظام الاجتماعى الرأسمالى إنما ينتهك الديمقراطية على نحو مستمر. كما يبيّن الكتاب فى نفس الوقت كيف تسعى القوى الشعبية لمتابعة كفاحها المضاد، وكيف أنها تحقق نجاحا فى هذا الصدد فى بعض الأحيان.

يقدم كتاب "ديمقراطية للقلة" تفسيرات لا يتوقع للطلاب أن يحصلوا عليها فى مراحل دراستهم الابتدائية والثانوية، أو حتى فى معظم مراحل دراستهم الجامعية، كما أنهم لا يحصلون عليها من خلال ما تبثه وسائل الإعلام أو الكتابات السياسية السائدة. فهناك متخصصون فى العلوم السياسية يقضون حياتهم كلها وهم يكتبون عن الحكومة الأمريكية، وعن الرئاسة والسياسة العامة دون أن يأتوا قط على ذكر كلمة "الرأسمالية"، وهو تجاهل كان من شأنه أن يعتبر أمرًا غريبًا واستثنائيًا لولا أنه هو الاتجاه السائد والمألوف. أما أنا فأتحدث فى هذا الكتاب عن هذا الموضوع المحظور، "الرأسمالية"، وهو ما يمثل الخيار الأفضل لفهم دعائم النظام السياسى الذى ندرسه. قد يمثل هذا

الأمر مفاجأة بالنسبة لبعض الأكاديميين، غير أنه لابدّ من القول : إن هناك علاقة واضحة بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية.

لقد حاولت المزج بين مناحٍ عديدة لفهم الموضوع. إذ إننى ألفت الانتباه إلى "المؤسسات" السياسية التقليدية مثل الكونجرس، والرئاسة الأمريكية، والبيروقراطية، والمحكمة العليا، والأحزاب السياسية، والانتخابات، والأجهزة التنفيذية، غير أننى أضع هذه السمات الرسمية للحكومة الأمريكية ضمن إطار شامل يربط بينها وبين الحقائق المتعلقة بالقوى والمصالح الطبقية.

يركز هذا الكتاب أيضًا على أسس السياسة الأمريكية ومسار تطورها التاريخى، خاصة فيما يتعلق بوضع الدستور، وتنامى دور الحكومة، والثقافة السياسية. كما يتقصى الكتاب عهود الإصلاح الرئيسية مستهدفًا تطوير فهم نقدى للأبعاد الطبقية للمفاهيم السياسية الأمريكية، وللكفاح الذى تخوضه القوى الديمقراطية والصعوبات التى تقف فى وجه الإصلاح.

سنتقصى هنا – وبأسلوب نقدى – ليس من يحكم فحسب بل كذلك من يحصل على ماذا – أو بعبارة أخرى، نتاج النظام. فبدءاً من التركيز فقط على عملية الحكم كما تفعل الكثير من الكتابات فإننى أوجه الانتباه أيضًا إلى محتوى الممارسات الفعلية للحكومة. ولذا فإننا سنركز بشكل خاص فى الكتاب برمته على الاقتصاد السياسى للسياسة العامة. فأهمية الحكومة لا تكمن فى النهاية فى تركيبتها الهيكلية غير الملموسة فى حد ذاتها، بل فيما تفعله وكيفية تأثير سياساتها على الناس فى داخل البلاد وخارجها. أوردت قدرًا كبيرًا من المعلومات حول السياسة العامة من أنواع لا ترد فى العادة فى الكتابات المتداولة وذلك لأن لدى الطلبة والمواطنين عامة – أولاً – قدرًا ضئيلاً من المعلومات حول القضايا السياسية الاقتصادية، وثانيًا لأنه ليس من المجدى أن نتحدث عن العملية السياسية وكأنها أمر منفصل عن القضايا الفعلية ومحتوى هذه القضايا، وكأن هذه العملية منفصلة ومعزولة عن قضايا السلطة والمصالح. غير أن هذه المعلومات الوصفية إنما تُقدَّم بهدف دفع القارئ إلى إجراء تحليل للواقع السياسى الأمريكى وتركيبته الكلّية.

يتخذ هذا الكاتب ما قد يطلق عليه البعض مسمّى المنحى "الهيكلى"، إذ بدلاً من معاملة التطورات السياسية على أنها أمور حدثت بالمصادفة، أو أنها نتيجة لأفعال شخصيات معينة أو بسبب أحداث ذات خصوصية معينة، فإننى أحاول أن أبيِّن أن معظم (وليس كل) ما يحدث هو نتاج ترتيب السلطة، والثروة، والطبقة، والمؤسسة كما تمت هيكلتها ضمن نطاق المنظمات السياسية المسيطرة، والاقتصاد والمجتمع نفسه.

هناك أفراد يعتقدون مع الأسف أن تحليلاً هيكليًا يتطلب منا معالجة المؤامرات على أنها مجرد أمور من نسج الخيال، وأن الجهود الواعية التى يقوم بها بنو البشر لا تؤدى إلى نتائج ذات بال. وهم يذهبون إلى حد المجادلة بأننا منقسمون الآن إلى معسكرين اثنين يطلقون عليهما مسمّى "الهيكليين" و"التآمريين". إننى فى هذا الكتاب أعتبر المؤامرات (ويعنى معظم الناس بالمؤامرات أنها برامج سرية تم التخطيط لها عن وعى من قبل أناس يحتلون مراكز مرموقة)، جزءًا من ترسانة الحكم الهيكلى. فلا شك أن أى تركيب هيكلى أو نظام لا يمكن أن يوجد دون وجود سلطة بشرية. ولابدّ للعناصر الحاكمة من أن تجاهد بوعى للإبقاء على أوضاع حكمها المهيمن والعمل على تقدم وتنامى هذه الشروط. فالتشكيلات الاجتماعية الأكبر والقوى الأوسع لا تعمل وكأنها مجرد كيانات غامضة غير ملموسة، بل يوجهها أشخاص يسعون عامدين لتحقيق أهداف معينة مستخدمين أشكال أساليب السلطة كافةً بما فيها الدعاية، والإقناع، والانتخابات، والخداع، والأكاذيب، والتخويف، والتحريض، والإكراه، والتنازلات. بل إنهم قد يلجأون إلى السرية وإلى العنف المدبّر وغير ذلك من الألاعيب الإجرامية. إن قضيتى "ووترجيت" و "إيران كونترا" هما مجرد مثالين ذاع صيتهما لهذا النوع من المؤامرات التى تنسج على أعلى المستويات بهدف خدمة مصالح هيكلية. وبدلاً من النظر إلى المؤامرة والتركيبات الهيكلية على أنهما مقصوران على جماعة معينة فقد يكون من الأجدر بنا أن نعتبر المؤامرة إحدى الأدوات التى تلجأ إليها تلك التركيبات الهيكلية. بعض المؤامرات هى من نسج الخيال، ولكن بعضها الآخر حقيقى، وهذا البعض الأخير إنما هو جزء من التركيبة الهيكلية السياسية القائمة وليس الاستثناء منها.

تضم الطبعة السابعة من هذا الكتاب فصلاً جديداً يعالج مسألة السيطرة الكونية للولايات المتحدة، كما تحوى قسمًا جديداً عن اتفاقيات "التجارة الحرة" و "منظمة التجارة العالمية " WTO والتهديد الذى توجهه كلتاهما لسيادتنا الديمقراطية. كما تضم هذه الطبعة مناقشة جديدة مطوّرة حول الجدل القائم بشأن نظام الضمان الاجتماعى فى الولايات المتحدة، ومواد إضافية حول الرعاية الصحية، والبيئة، وعقوبة الإعدام، والعدالة الجنائية، ودولة الأمن القومى، وتجارة العقاقير، والأحداث الشاذة التى شهدتها انتخابات عام ٢٠٠٠ فى الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك فقد تمت مراجعة كل صفحة من هذه الطبعة بحيث تم تحديثها بهدف تعميق المعلومات الواردة فيها وتطوير تحليلاتها. وأملى أن يثبت هذا الكتاب - فى طبعته الجديدة - أنه كتاب مفيد لكل من الطلبة وللقراء عامة.

لقد قدم لى عدد من الأساتذة الجامعيين الذين استخدموا هذا الكتاب فى المقررات الدراسية فى جامعات أمريكية مختلفة اقتراحات عدة كانت ذات عون لى فى إعداد هذه الطبعة. وأود هنا أن أعبر لهم ولأولئك الذين ساعدونى فى إعداد ونشر هذه الطبعة عن عميق شكرى وامتنانى.

مايكل بارينتى

الفصل الأول

السياسة الحزبية

ما هو النهج الذى يتّبعه النظام السياسى فى الولايات المتحدة وكيف يؤدى مهامه؟ ما هى القوى الرئيسية التى تشكل الحياة السياسية؟ من الذى يحكم الولايات المتحدة؟ من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف ولماذا؟ من الذى يدفع الثمن وبأى السبل يتم ذلك؟

هذه هى الأسئلة الرئيسية التى يناقشها هذا الكتاب.

إلى ما هو أبعد من الكتب الدراسية

خضع الكثيرون منا لتعليم يسبغ على الحكومة الأمريكية صبغة مثالية بعض الشىء، ويمكننا أن نلخص ذلك فيما يلى:

١- أُسِّست الولايات المتحدة على أساس دستور وضع بحيث يحدّ من تحكم السلطات السياسية ويكبح جماح أى تعسف أو إساءة لممارسة السلطة. وعلى مر الأجيال أثبت هذا الدستور أنه "وثيقة حية" خدمتنا خدمة حسنة عن طريق إعادة تفسيره وتعديله.

٢- تُسجَّل رغبات الشعب عن طريق الانتخابات والأحزاب السياسية والصحافة الحرة، ويبقى أصحاب القرار تحت السيطرة بفعل توازن قواهم بعضهم إزاء البعض الآخر، وكذلك بحكم حاجتهم لإرضاء جمهور الناخبين كى يتمكنوا من المحافظة على مناصبهم. لا يحكم الشعب بصورة مباشرة غير أنه يختار من يقوم بذلك، ولذا فإن

قرارات الحكومة تقوم على أساس حكم الأغلبية مع الخضوع للقيود التى يفرضها الدستور بهدف حماية حقوق الأقليات.

٣- الولايات المتحدة حكومة حرة تعددية تتكون من مجموعات اجتماعية واقتصادية متنوعة. ودور الحكومة هو اتخاذ موقف وسط إزاء المطالب المتضاربة لهذه المجموعات. وعلى الرغم من أن معظم القرارات التى تحدد سياستها هى عبارة عن حلول وسط قلما ترضى جميع الأطراف المعنية، غير أنها توفر فى العادة توافقًا اجتماعيا قابلاً للتطبيق، وبذلك فإن لكل مجموعة مهمة كلمتها ولا توجد فئة تكون لها الغلبة على الدوام.

٤- أفرزت هذه الترتيبات المؤسسية حكومة قوانين لا حكومة أفراد. وهى - وإن كانت أبعد من أن تكون كاملة - إلا إنها تتسم بدرجة عالية إلى حد مقبول من الحرية والمشاركة الشعبية.

تفترض هذه النظرة إلى الولايات المتحدة كدولة تعمها السعادة وتقوم على أساس التعددية، أن المؤسسات السياسية القائمة تعمل بهدف تحقيق نتائج طيبة وغير خبيثة، وأن السلطة والقوة لا تتركزان إلى حد كبير فى أيدى أصحاب الثروات الهائلة ولا تميلان بشدة باتجاه مصالحهم. كما تفترض هذه النظرة أن الدولة كيان محايد وليست لديها علاقات خاصة مع أولئك الذين يملكون الأرض والتكنولوجيا ورأس المال فى هذا المجتمع وفى المجتمعات الأخرى.

فى الصفحات التالية من هذا الكتاب سنضع تلك الافتراضات موضع النقاش والمقارعة.

الموضوع الرئيسى فى كتابنا هذا هو أن حكومتنا تمثل فى غالب الأحيان القلّة ذات الامتيازات وليس عامة الناس، وأن الانتخابات ونشاطات الأحزاب السياسية هى إجراءات غير كافية لمواجهة نفوذ ثراء الشركات العملاقة.

سندفع فى هذا الكتاب بأن قوانين دولتنا وضعت بصفة رئيسية لدعم مصالح من يملكون على حساب البقية الباقية منا. بل إنه حتى حين تسن تلك القوانين بحيث تؤمن

المساواة فإنها تنفذ عادة بأساليب تتسم بالتمييز الشديد. إن "ديمقراطية القلة" ليست وليدة وجود أشخاص معينين فاسدين ممن يحتلون الوظائف العليا، بل هى انعكاس للنظام الاقتصادى - السياسى برمته ولطريقة توزيع مصادر السلطة داخل هذا النظام.

ولكن الشعب الأمريكى لم يمثل دومًا الضحية السلبية لهذا الوضع (ولم يشارك فيه برضاه)، بل لقد حققت جماهير الناس العاديين مكاسب سياسية واقتصادية مهمة وذلك بعد أن خاضت فى الواقع معارك كفاح طويل ومرير تجاوزت العملية الانتخابية المجردة. هذا الكفاح يشكل جزءًا مهما من القصة التى سنعالجها على صفحات هذا الكتاب.

سأحاول أن أبين أن كل جزء من أجزاء هذا النظام السياسى - الاقتصادى، بما فى ذلك أجهزة الإعلام، وجماعات الضغط "اللوبى"، والعدالة القضائية، والتدخل فيما وراء البحار، والسياسات المتعلقة بالبيئة، كل هذه الأمور إنما تعكس طبيعة النظام ككل. كما أن كلا من هذه الوجوه إنما يلعب دوره بطريقته الخاصة فى الحفاظ على النظام برمته - خاصة المصالح الطبقية الأساسية للنظام. لذا فإن المشكلات والقضايا الاجتماعية التى يبدو ظاهريا أنها متميزة ويختلف بعضها عن البعض إنما هى فى الواقع مترابطة فى كثير من الأحيان.

يتكون النظام السياسى من الفروع المختلفة للحكومة، إلى جانب الأحزاب السياسية، والقوانين، وقوى الضغط، ومجموعات المصالح الخاصة التى تؤثر على السياسة العامة. وأعنى بالسياسة العامة تلك القرارات التى تتخذها الحكومة، علمًا بأن القرارات السياسية قلما تكون محايدة بل تحقق عادة فائدة لبعض المصالح أكثر مما تحققه لغيرها. وهى تتطلب تكاليف اجتماعية نادرًا ما يتم توزيعها توزيعًا عادلاً. فأساليب وضع الميزانية، وإقرار مشروع قانون من القوانين، وتطوير برنامج إدارى ما، كلها قرارات سياسية، وليس هناك سبل لتنفيذها بحيث تكون محايدة. إذ إنه إن أمكن تلبية حاجات جميع الأشخاص بصورة تلقائية فلن تعود هناك حاجة لوضع أولويات ولإعطاء بعض المصالح أسبقية على غيرها. بل إن الحاجة لن تستدعى عند ذلك وضع سياسات وانتهاج خطوط سياسية معينة.

وتتجاوز السياسة حدود الحملات الانتخابية كما تتجاوز إجراءات الحكومة. فالقرارات التى تبقى أموراً معينة تحت سيطرة القطاع الخاص - مثل إبقاء تكاليف السكن أو الرعاية الصحية لتقررها أسعار السوق - هى فى الواقع قرارات سياسية إلى حد كبير، وإن كانت نادراً ما يعترف بها على أنها كذلك. تتصف القوة المسيطرة فى القطاع الخاص عادة بعدم المساواة وعدم الديمقراطية، وهى فى كثير من الأحيان مصدر لصراعات تصل إلى المجالات العامة مثل المنازعات بين الإدارة والعمال أو التمييز على أساس العرق أو الجنس (أى النوع ذكر أو أنثى).

وصف أحدهم السياسى على أنه من يأخذ الأصوات من الفقراء والمال من الأغنياء، ويقطع وعداً لكل منهما بأن يحميه من الآخر. وقد لاحظ الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر بأن السياسة هى ثانى أقدم مهنة فى التاريخ، وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقًا بالمهنة الأولى (الدعارة). وهناك الكثيرون ممن يشاركونه هذا الرأى إذ إن السياسة بالنسبة لهم لا تتجاوز كثيراً كونها فنا تحاول فيه استغلال المظاهر لكى تسوّق نفسك، حيث يلعب السياسى الدور نفسه الذى تلعبه العاهرة. وعلى الرغم من أننى لا أنكر وجود جانب من الحقيقة فى هذه الملاحظة فإننى أتبنى نظرة أكثر اتساعاً إزاء الموضوع. فالسياسة أمر يتجاوز ما يفعله السياسيون. إنها عملية صراع على مصالح متضاربة تنتقل إلى الساحة العامة، وهى تشمل كذلك عملية إسكات وكبح المصالح المتنازعة. فالسياسة إذن لا تشمل التنافس فيما بين المجموعات المختلفة داخل النظام فحسب، بل إنها تشمل كذلك النضال لتغيير هذا النظام فى حد ذاته. كما أنها لا تشمل فقط الرغبة فى إنجاز أهداف سبق تحديدها، بل الكفاح لإعادة تحديد تلك الأهداف ولوضع بدائل للهيكل السياسى الاقتصادى القائم.

النظام السياسى الاقتصادى

على الرغم من أن السياسة فى هذه الأيام تغطى كل أنواع القضايا، من قضية الإجهاض إلى السماح بأداء الصلاة فى المدارس، فإن الجانب الأكبر من السياسة العامة إنما يهتم بالأمور الاقتصادية. ولذا يتحدث بعض الكتّاب حاليًا عما يسمى

بالنظام السياسى – الاقتصادى. إن أهم وثيقة تصدرها الحكومة كل عام هى الموازنة، وربما كانت أهم وظائف الحكومة وأكثرها حيوية هى فرض الضرائب وتحديد المصروفات، فهذه الأمور ضرورية بالتأكيد لإنجاز أى شأن آخر من أول توصيل البريد إلى المرسل إليهم إلى شن الحروب. وتنظيم الحكومة الفيدرالية الأمريكية يعكس فى حد ذاته الارتباط بالاقتصاد، وهكذا نجد أن هناك وزارات التجارة، والعمل، والزراعة، والداخلية، والنقل، والخزانة، ووكالة التجارة الفيدرالية، والمجلس الوطنى لعلاقات العمل، ولجنة التجارة فيما بين الولايات، وبورصة الأوراق المالى والصرف، بالإضافة إلى هيئات أخرى عديدة ترتبط بالشئون الاقتصادية. كما أن معظم لجان الكونجرس يمكن تحديدها تبعًا لوظائفها الاقتصادية، وأهمها تتعلق بفرض الضرائب وتحديد المخصصات والاعتمادات.

السياسة والاقتصاد هما فى الواقع وجهان لعملة واحدة. ويهتم الاقتصاد بتخصيص الموارد الضئيلة مما يؤدى إلى نزاعات بين الطبقات الاجتماعية وبين المجموعات والأفراد داخل تلك الطبقات. وجانب كبير من السياسة هو نتاج لهذا الصراع. كما أن السياسة والاقتصاد يتعاملان كلاهما مع قضايا تتعلق بالمعيشة وتأمين سبل الحياة للملايين من الناس، وكلاهما يتعاملان مع الظروف الأساسية للحياة الاجتماعية فى حد ذاتها.

هذه العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد ليست محايدة ولم تأتِ من باب المصادفة. فالحكومات الكبيرة تتطور تاريخيًا لكى تحمى تراكم الممتلكات والثروة.

فى المجتمعات البدوية والمجتمعات القائمة على الصيد والتى لا تتوافر فيها ثروات فائضة مثلاً تبقى الحكومات بدائية وبسيطة. أما فى المجتمعات التى يتحكم فيها أشخاص من طبقة مختارة فقد تتطور فيها الدولة لكى تحمى مصالح من يملكون ممّن لا يملكون. وكما كتب "جون لوك" فى عام ١٦٨٩: الغاية الأساسية والأعظم... لاتحاد الناس فى كومنولث وخضوعهم للحكومات هو الحفاظ على ممتلكاتهم". كما كتب "آدم سميث" المنظر الأول الرأسمالية فى مراحلها المبكرة فى عام ١٧٧٦ حين قال: "تتنامى ضرورة وجود حكومة مدنية مع تنامى الحصول على ملكيات ذات قيمة". كما

يقول: "لا يمكن أن تكون هناك حكومة إلا بعد أن تصبح هناك ممتلكات، وهدف الحكومة الأساسى هو أن تؤمن الثروة وتدافع عن الأغنياء فى مواجهتهم مع الفقراء (١).

يحاول الكثيرون من علماء السياسة تجاهل العلاقة بين الحكومة والثروة، وهم يعاملون الشركات العملاقة كما لو أنها مجرد مجموعة واحدة من المجموعات ذات النفوذ. ويلجأ هؤلاء إلى إلصاق صفة الماركسية بأى موقف يربط بين الطبقة والثروة والرأسمالية وبين السياسة... وعلى الرغم من أن "كارل ماركس" هو أول من رأى مثل هذه العلاقة، غير أن منظّرين آخرين مثل "توماس هوبز" و"جون لوك" و"آدم سميث"، علاوة على "ألكس هاملتون" و"جيمس ماديسون" فى أمريكا ممن لهم نزعات محافظة رأوا أيضًا وجود مثل هذه العلاقة. وفى الواقع فإن جلّ المنظرين وممارسى السياسة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اعتبروا أن العلاقة بين التنظيم الاقتصادى والمصلحة الاقتصادية، وبين الدولة والطبقة أمر ليس مهما فحسب بل ومرغوبا فيه وضروريا أيضا لصالح الدولة. ولقد أعلن القاضى والسياسى الأمريكى "جون جى" : John Gay على من يملكون هذا البلد أن يحكموه". فى حين أعلن "ألكسندر هاملتون" أن من الواجب "أن يمارس الأغنياء ونبلاء المحتد سيطرة مستمرة على الناس". ولكن "ماركس"- وعلى العكس من معظم المنظرين الذين سبقوه- كان من أوائل من أعلن فى العصور الحديثة أن العلاقة القائمة بين الملكية والقوة هى استغلال غير مرغوب فيه، وخطيئة لا تغتفر. ولا شك أن الاتجاه لتجنب التحليل النقدى لرأسمالية الشركات الكبرى ما زال قائمًا حتى يومنا هذا بين رجال الأعمال والصحفيين والأكاديميين (٢).

لا تصبح القوة أقل سياسية إن كانت قوة اقتصادية. وأعنى بكلمة "القوة" قدرة المرء على الحصول على ما يريد، إما بتأمين انتصار مصالحه فى أى صراع لهذه المصالح مع مصالح أخرى مقابلة، وإما بمنع الآخرين من طرح مطالبهم. وتفترض القوة قدرة الشخص المعنى على استغلال البيئة الاجتماعية بطريقة تحقق مصلحته. ويملك القوة أولئك الذين يملكون الموارد التى تمكنهم من تشكيل الأجندة السياسية، ومن السيطرة على أفعال ومعتقدات الآخرين. ومن هذه الموارد: الوظائف، والتنظيمات، والتكنولوجيا، والأساليب الدعائية، ووسائل الإعلام، والشرعية الاجتماعية، والخبرة،

والسلع، والخدمات الضرورية والقوى المنظمة. كما يملكون أولاً وقبل كل شيء المورد الرئيسى الذى يوفر هذه الأمور - فى غالب الأحيان - وهو المال.

يقول البعض إن نظامنا السياسى - الاقتصادى غير فعّال ولذا لا بد من تغييره أو الإطاحة به، بينما يقول آخرون بأنه نظام فعال، أو على الأقل بأننا لا نستطيع محاربته، وعلينا بالتالى أن نعمل من خلاله. ويجادل البعض الآخر بأن النظام القائم هو النظام الوحيد الموجود لدينا، وأنه إضافة لذلك هو الوحيد الذى يمكن أن يقوم لدينا. وهم يخشون من أن انهيار الترتيب الاجتماعى لهذا النظام قد يعنى انهيار الترتيب الاجتماعى القائم عامة أو خلق وضع أسوأ منه بكثير. هذه الأفكار التى تتسم بالفزع لا تحول فقط دون قيام الكثيرين بالتفكير فى ترتيبات اجتماعية جديدة، وإنما تدفعهم كذلك إلى التخوف من النظر بعين ناقدة إلى الترتيبات القائمة.

هناك شكوى تثار أحياناً مفادها: "إنك ماهر فى انتقاد النظام، ولكن ماذا تقترح أن يحل محله"؟ وهم يعنون بذلك ضمناً أنك إن لم تكن لديك مسودة جاهزة لمجتمع أفضل فما عليك إلا أن تتجنب البحث عن جوانب القصور أو المظالم القائمة. ولكن هذا الكتاب يستند إلى فكرة أن من المرغوب فيه، بل ومن الضرورى للمواطنين الديمقراطيين أن يتفحصوا المجتمع الذى يعيشون فيه، ربما كخطوة تستهدف إدخال تحسينات أساسية عليه. ولا شك فى أنه ليس من المنطقى أن نطالب بتجنب تشخيص مرض ما إلى أن نتوصل إلى علاج يشفى هذا المرض شفاءً تاما، فكيف يمكننا أن نأمل فى إيجاد حلول إن لم نكن نفهم المشكلة حق الفهم؟ وعلى أية حال فإننا نقدم اقتراحات لحلول وتغييرات أساسية فى الفصول الأخيرة وفى أجزاء أخرى من هذا الكتاب.

تموج الحياة السياسية بالخداع والفساد والنهب، ولذا فلا عجب أن يتجنب الكثيرون الدخول فيها. إلا أن هذا لا ينفى أن السياسة والحكومة يلعبان دوراً حاسماً فى تقرير ظروف حياتنا، شئنا ذلك أم أبينا.

قد يستطيع الناس تجنب السياسة ولكن السياسة لن تتركهم وشأنهم. يمكنهم أن يهربوا من ضجيجها وتفاهاتها ولكنهم لن يهربوا من آثارها. ولا شك فى أن تجاهل أفعال الدولة يظل مغامرة خطرة.

إذا كانت الصورة التى سنرسمها فى الصفحات التالية ليست صورة وردية فإنه يجب عدم النظر إلى ذلك على أنه هجوم على الولايات المتحدة. فهذا البلد والشعب الأمريكى أعظم من الإساءات التى أنزلها بهما أولئك الذين يجعلون من القوة والربح هدفًا لحياتهم. وكشف هذه الإساءات ليس من شأنه تشويه سمعة الأمة التى هى ضحية لهذه الإساءات. إن عظمة بلد ما إنما تقاس بما هو أكبر من حكامها وأكبر من ميزانياتها العسكرية، ومن أدوات الهيمنة والدمار التى تملكها، وأكبر من شركاتها العملاقة التى لا يهمها إلا الربح. إن عظمة بلد ما يمكن أن تقاس بالطبيعة الديمقراطية لمؤسساته، وبقدرته على خلق مجتمع متحرر من الفقر والعنصرية ومن التمييز بين الجنسين، ومن الاستعمار ومن تدمير البيئة. ولقد سبق "لألبرت كامو" أن قال: "أود أن أحب بلدى وأن أحب العدالة أيضًا". وليس هناك فى الحقيقة من سبيل أفضل لكى يحب المرء بلده، ولكى يجاهد من أجل تحقيق عظمته من استقصاء أحوالها بأفكار ناقدة تمكننا من انتهاج أسباب تحقيق العدالة الاجتماعية فى داخل بلدنا وخارجها.

الهوامش

(١) كتاب "جون لوك" Treaties of Civil Government (New york; Applton-Century-Croft, 1937), 82 وكتاب "آدم سميث"، An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (Chicago; Encyclopedia Britannica, 1952), 309 and 311..

(٢) لتحليل الأساليب التى لجأ إليها المفكرون الأمريكيون أو أولياء نعمتهم لوصم الفكر الماركسى أو تجاهله كليًا يمكن الرجوع إلى كتاب "The Great Evasion" by William Appelton (Chicago: Quadrangle,1964)

الفصل الثانى

الثروة والفاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية

لا يذكر معظم من يتحدثون عن النظام السياسى فى الولايات المتحدة كلمة"الرأسمالية" قط. غير أن للاقتصاد الرأسمالى تأثيراً قاهراً على الحياة السياسية والاجتماعية بحيث يستحق اهتماماً بالغاً.

رأس المال والعمل

على المرء أن يميز بين أولئك الذين يملكون الثروة فى المجتمع وأولئك الذين يجب عليهم أن يعملوا لكسب قوتهم. فالأفراد والعائلات الثرية والذين يمكننا أن نطلق عليهم مسمى "الطبقة المالكة" يعيشون بشكل أساسى على استثماراتهم، أى على ما يملكون من أسهم وسندات وإيجار العقارات وغيرها من أنماط الدخل الناشئ عن الممتلكات. أما أفراد "طبقة الموظفين" أو "الطبقة العاملة" فهم يعيشون بشكل رئيسى من الأجور والرواتب والأتعاب ومعاشات التقاعد. ولا تشمل الطبقة الأخيرة من يسمون بالعمال ذوى الياقات الزرقاء فقط، بل كل من لا يملك ثروة مستقلة خاصة به. غير أن الحدود الفاصلة بين المالكين والموظفين تفتقر إلى الوضوح إلى حد ما تبعاً لمدى البحبوحة المتوافرة داخل تلك الطبقتين. فتعبير "المالكون" يشمل حملة الأسهم فى الشركات العملاقة الذين يملكون ثروات خرافية، وكذلك ملاك المحال الصغيرة المكافحين. غير أن هذه الفئة الأخيرة لا تملك إلا حصة ضئيلة نسبيا من الثروة قلما تؤهلها كى تكون جزءاً من الطبقة المالكة للشركات الكبيرة. بل إن أصحاب مؤسسات الأعمال الصغيرة هم فى الحقيقة ضحايا مؤسسات الأعمال الكبيرة. وعلى الرغم من أن صغار أصحاب

مؤسسات الأعمال يُمَجَّدون على الدوام حيث يوصفون بأنهم يمثلون روح فئة المغامرين أو روح الإقدام على مشروعات جديدة entrepreneurial spirit فإنهم في الواقع ليسوا إلا فئة كبيرة العدد من السناجب التي تنتفض بين أقدام الفيلة الضخمة. وتجدر الإشارة إلى أن سبعين ألفًا أو يزيد من أصحاب الأعمال الصغيرة يطردون سنويا من السوق لدى انهيار الأسواق أو دخول منافسين أكثر قوة إليها.

تشمل طبقة الموظفين كلا من المحترفين المتخصصين والمسئولين التنفيذيين من المستوى المتوسط ممن يوصفون، تبعًا لدخولهم وتعليمهم وطراز حياتهم، على أنهم "الطبقة المتوسطة" أو "الطبقة المتوسطة العليا". غير أنه إلى جانب ذلك هناك من فئة محامي الشركات الكبرى والأطباء وشخصيات تبرز في مجالات النشاطات الفنية الترفيهية والرياضية، والمدرين التنفيذيين ذوي المناصب الرفيعة ممن يحققون ما يكفي من فائض الثروة بحيث يتمكنون من العيش من دخول تأتيهم من استثماراتهم التي لم يقوموا باكتسابها، ومن ثم يصبحون في الواقع أعضاء في الطبقة المالكة.

تصبح إذن من فئة الطبقة المالكة حين يصبح دخلك ضخما جدا وتحقق معظمه عن طريق عمل أشخاص آخرين - أي حين يعمل آخرون لحسابك - إما في الشركات التي تملكها، أو بخلق الثروة التي تسمح بزيادة قيمة استثماراتك. ولا شك في أن العمل الشاق وحده قلما يحقق الثراء لأحد. إن السر وراء تحقيق الثروة هو أن تجعل الآخرين يكدون في العمل من أجلك. وهذا هو ما يفسر لنا لماذا يتقاعد أولئك الذين يقضون حياتهم وهم يكدون في العمل بالمصانع أو المكاتب دون أن يملكوا إلا النزر اليسير، في حين يجمع أولئك الذين يملكون أسهم مؤسسات الأعمال تلك ثروات طائلة دون أن يعملوا من أجل جنيها على الإطلاق، بل إن أقدامهم لا تطأ أماكن الاستثمارات تلك بتاتًا.

قوة عمل العمال هي التي تخلق الثروة، وكما قال "آدم سميث" في كتابه "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر عام ١٧٧٦:

"العمل.. وحده هو الذي يمثل المقياس الحقيقي والنهائي الذي يمكن عن طريقه تقرير وتقييم قيمة كل السلع في أي زمان ومكان ومقارنتها. فالعمل يمثل الثمن

الحقيقى لهذه السلع. أما المال فهو مجرد سعر اسمى لهذه السلع" [1] . إن ما يحوّل شجرة إلى سلعة رابحة مثل الورق أو الأثاث هو العمل الذى سُخّر لقطع الأخشاب وصنعها وشحنها وللإعلان عن تلك السلع وبيعها. وإلى جانب ذلك هناك العمل الذى يصرف لصنع الأدوات اللازمة لتلك الأعمال، ولكل ما تستلزمه عملية الإنتاج والتوزيع. غير أن أجور العمال لا تمثل إلا جزءاً من الثروة التى يتم إنتاجها بفعل عملهم. أما الجزء الذى لا يدفع لهم فيستولى عليه المالكون. والاحتمال القائم هو أن الموظف فى القطاع الخاص إنما يعمل ساعتين لنفسه (أى قيمة ما ينتجه ومن ثم يدفع له كأجر) وست ساعات أو أكثر لمصلحة رئيسه (أى القيمة التى يحققها ويستولى عليها المالكون بعد خصم النفقات). والحصة الأخيرة هى ما يسميه "ماركس" بـ "فائض القيمة" وهى مصدر ثروة المالك. ولدى الرأسماليين أنفسهم مفهوم مشابه وهو "القيمة المضافة فى الصناعة". ففى عام ١٩٩٥ مثلاً قدرت شركة "جنرال موتورز" بأن عامل صناعة السيارات لديها يضيف ما يصل إلى ١٥٠٠٠٠ دولار إلى قيمة منتجاتها مقابل كل ٣٨٠٠٠ دولار تدفع له، وهو ما يعادل ربع القيمة الفعلية التى ينتجها. أما العمال الذين تستخدمهم شركتا "إنتل" و"ديكسون" فهم يتلقون حوالى تسع قيمة ما ينتجونه. وفى صناعات مثل التبغ والصناعات الدوائية تمثل حصة العامل واحداً على عشرين من قيمة ما ينتجه. وفيما بين عامى ١٩٥٤ و١٩٩٤ زاد معدل القيمة المضافة الكلية (أى الحصة التى تذهب للمالك) فى الولايات المتحدة من ١٦٢٪ إلى ٤٣٥٪، وهذه النسبة هى أكبر بكثير من معدل الاستغلال الموجود فى البلدان الصناعية الأخرى [2] .

يخضع العمال لاستغلال عملهم تماماً كما كان يتعرض له العبيد أو الرقيق فى الماضى. من الواضح أن العبد أو القن يكدح كى يغتنى سيده ولا يتلقى إلا ما يقيم أوده. وقد قال "جيمس ماديسون"، (الرئيس الأمريكى الرابع ١٧٥١-١٨٣٦)، لأحد زواره بعد فترة قصيرة على الثورة الأمريكية إن كل واحد من العبيد الذين يملكهم ينتج له ما قيمته ٢٥٧ دولاراً فى العام بينما يصرف على كل منهم ما يتراوح بين اثنى عشر وثلاثة عشر دولاراً). أما عمال نظام المزارعة أو الحصة الذين يشتغلون فى الأرض لمصلحة المالك فيتوجب عليهم أن يعطوه ما بين ثلث و نصف المحصول، وبذلك فهم ضحايا الاستغلال أيضاً. أما فى ظل الرأسمالية فإن الحصة التى تؤخذ من العامل

تبقى غير مرئية. والأمر ببساطة أن ما يدفع للعمال أقل بكثير من قيمة ما ينتجونه. ولو كانت الأجور تمثل القيمة الكلية التى ينتجها العمل بعد تسديد النفقات والتحسينات فلن تكون هناك ثروة فائضة ولا ربح للمالك، ولن تتحقق تلك الثروات الهائلة لأولئك الذين لا يكدون فى العمل.

إن المديرين والرؤساء التنفيذيين إنما هم موظفون فى الشركة وهم يمثلون مصالح مالك الشركة، ومهمتهم هى انتزاع المزيد من الإنجازات من العاملين. والدخل الناجم عن الملكية لا يمثل جزءاً من أجور العمال ولا حتى رواتب المسئولين التنفيذيين. إنه يتكون من الأرباح - أى المال الذى يجنيه المرء دون أن يعمل. فمؤلف كتاب ما مثلاً لا يحقق ربحاً من كتابه، بل يحصل على دخل من العمل الذى صرفه فى كتابته (ويطلق عليه اسم حق المؤلف على قيمة الغلاف). يضاف إلى ذلك أن المحررين والمصممين والطابعين والبائعين يساهمون فى العمل مما يضيف إلى قيمة ما يصرف على الكتاب. وتكون نسبة هذا الدخل أقل بكثير من المبلغ الذى يحصل عليه أصحاب دار النشر الذين لم يشاركوا على الإطلاق فى عملية الكتابة والطباعة أو تسويق الكتاب. أما الأرباح فهى المبلغ الذى يذهب لمالكى دار النشر الذين لم يساهموا قط فى القيمة التسويقية للكتاب، وهو ما يطلق عليه فى الحسابات الضريبية - وبحق - أنه دخل لم يكتسب بالجهد.

على الرغم من أن الشركات الكبرى كثيراً ما توصف بأنها "منتجة" فإنها فى حقيقة الأمر لا تنتج شيئا، بل هى مجرد أدوات تنظيمية لاستغلال العمل وتجميع رأس المال. أما المنتجون الحقيقيون فهم أولئك الذين يقدمون طاقات عضلاتهم وعقولهم ومواهبهم لصنع البضائع والخدمات. ولقد أشار الرئيس "إبراهام لينكولن" منذ ١٤٠ عاماً إلى أولوية العمل حين قال فى رسالة إلى الكونجرس: "العمل يأتى فى المقام الأول وهو مستقل عن رأس المال. فرأس المال هو مجرد ثمرة للعمل، وهو لم يكن ليوجد لو أن العمل لم يوجد قبله. العمل يتفوق على رأس المال وهو يستحق وبجدارة أن يحل فى المقام الأول". غير أن كلمات "لينكولن" ذهبت أدراج الرياح إلى حد كبير ولم ينصت لها أحد، وظلت سيطرة الطبقة المالكة للمال مفروضة على العمل وبقيت تمثل جوهر النظام الاقتصادى فى الولايات المتحدة.

التراكم والتوسع

الرأسماليون مغرمون بالقول إنهم "يشغّلون أموالهم"، ولكن المال فى حد ذاته لا يستطيع أن يخلق المزيد من الثروة، وما يعنونه حقا هو بأنهم يشغّلون المزيد من بنى البشر، ويدفعون للعاملين أجوراً أقل من قيمة ما ينتجون وبذلك يمتصون لأنفسهم المزيد من الأرباح. وبهذه الطريقة "ينمو" المال. وفى ظل الرأسمالية يقوم رأس المال بضم قوة العمل الحى إليه لكى يتحول رأس المال هذا إلى بضائع وخدمات من شأنها أن تنتج المزيد من المال [٣] . إن كل ما يملكه "روكفلر" من مال لا يستطيع بناء بيت، أو صنع آلة، ولا حتى مجرد عود "لنكش" الأسنان. العمل وحده هو الذى يستطيع ذلك، أما رأس المال فلا يستطيع أن ينتج شيئا بل هو ينتج بواسطة العمل.

إن الهدف النهائى لأى شركة كبرى ليس القيام بخدمات عامة، أو إنتاج بضائع، بل إنتاج أكبر قدر من الربح للمستثمر. ولقد قال "ديفيد روديرك" وهو أحد أقطاب صناعة الصلب الأمريكية فى إحدى المناسبات إن شركته لا تقوم بعملها كى تنتج الصلب، بل لإنتاج الربح [٤] . أما الاستخدامات الاجتماعية للمنتجات وتأثيرات ذلك المنتج من حيث توفير الرفاهية لبنى البشر والبيئة الطبيعية فهما أمران لا يحظيان بأى اهتمام فى الإنتاج الرأسمالى إلا بالقدر الذى لا يؤثر على أهداف الشركة التى تركز على الربح.

هذا السعى الحثيث لتحقيق الربح ناتج عما يتجاوز الجشع المجرد، وإن كان هناك الكثير من الجشع. ففى ظل الرأسمالية يتوجب على مشاريع الأعمال أن تتوسع باستمرار كى تظل على قيد الحياة. فالجمود فى وسط النمو إنما يعنى الانحدار الأكيد والمطلق وليس الانحدار النسبى فحسب. والشركة التى تحقق نمواً بطيئاً أقل قدرة على التحرك لدخول أسواق جديدة، وعلى الاحتفاظ بأسواقها القديمة، وعلى السيطرة على رأسمالها المستثمر والتحكم بالموردين. ولذا فإن أضخم الشركات تبقى تحت رحمة سيف مسلط يدفعها للتوسع باستمرار وللعثور على سبل جديدة للحصول على المزيد من المال.

من الذى يملك أمريكا؟

على العكس من الأسطورة الشـائعـة التى يتم التـرويج لهـا على نطاق واسع باستمرار فإن ثروة هذا البلد لا تملكها طبقة وسطى عريضة، بل إن نسبة ١٠٪ من البيوت الأمـريكية والتى تتربع فى قمـة الهرم تملك ٩٨٪ من السندات المعفـاة من الضـرائب للولايات والمناطق المحلية. كـمـا تملك ٩٤٪ من الأصول المالية لمؤسسـات الأعمال و٩٥٪ من قيمة جميع الودائع. وتملك الطبقة الأغنى والتى لا تتجاوز ١٪ فقط من الأمريكيين ما يصل إلى ٦٠٪ من أسهم الشركات الكبرى جميعًا، وكذلك ٦٠٪ من كل أصول مـؤسسـات الأعمـال. وعلى الرغم من أن ٤٠٪ من العـائلات الأمريكيـة تملك بعض الأسهم والسندات غير أن كلاً منها لا تملك سوى أقل من ٢٠٠٠ دولار. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما على هؤلاء من قروض ورهونات فإن أكثر من ٩٠٪ من العائلات الأمريكية ليس لديها أى قدر، أو قدرٍ ضئيلٍ من الأصول الصافية (٥) .

إن المصدر الأساسى للثروة الفردية فى الولايات المتحدة هو الوراثة، فإن لم تكن غنيا فربما يعود ذلك إلى أنك لم تتمتع بقدرة على استقراء المستقبل تمكنك من اختيار الأبوين المناسبين لدى ولادتك. وتشير الدراسات إلى أن القفز من حالة الفقر إلى الغنى هو استثناء نادر الحدوث فى أمريكا، كما تشير إلى أن معظم الناس يموتون فى نفس الطبقة التى ولدوا فيها. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من كبار الأغنياء الأربعمائة المدرجين فى قائمة "فوربس" Forbes إما أنهم ورثوا ثرواتهم، وإما أنهم تلقوا رأسمالاً لا يستهان به من أحد أفراد عائلاتهم أنشأوا به شركاتهم (٦) .

تنحـو الاتجـاهات السـائدة فى الولايات المتحدة باتجـاه المزيد من التـفـاوت الاقتصادى. وفى منتصف التسعينيات تضاعفت لأكثر من ضعفين أرباح الشركات الكبرى. وكانت الدخول الناجمة عن الاستثمارات تزيد بمعدل أكبر من نمو الدخول الناجمة عن العمل بمعدل يتراوح بين الضعفين والثلاثة أضعاف. وفيما بين عامى ١٩٨٠و١٩٩٢ تضاعفت أصول الشركات الخمسمائة الأكبر فى الولايات المتحدة بحيث ارتفعت هذه الأصول من ١,٨ تريليون دولار إلى ٢,٧ تريليون دولار، وفى نفس الفترة

تخلصت هذه الشركات مما يزيد عن خمسة ملايين وظيفة. وشهدت السنوات التالية أعلى مستويات الربحية للشركات الكبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل وربما منذ المراحل الأخيرة للعصر البرونزى كما قالت مجلة "وول ستريت جورنال"[٧] . وخلال العقود الثلاثة الأخيرة استطاعت نسبة ١٪ ممن يتربعون على قمة الهرم من الأغنياء أن يروا دخولهم ترتفع بنسبة ١١٥٪ بعد خصم الضرائب بينما تدنت دخول الخمس الأدنى من الناس بنسبة ١٠٪ [٨] .

تشير الدراسات التى أجراها مكتب إحصاء السكان الأمريكى لدخول السكان إلى أن نسبة ٢٠٪ الأغنى من الأمريكيين يجنون ثلاثة عشر ضعفًا لما تجنيه نسبة الـ ٢٠٪ الأفقر فى الولايات المتحدة. غير أن التعامل مع الأرقام يقلل، إلى حد كبير، من حجم الهوة الحقيقية التى تفصل بين الأغنياء والفقراء. إذ إنك لكى تكون ضمن نسبة الـ ٢٠٪ الأغنى فإنك تحتاج لأن تجنى فقط ٦٥,٠٠٠ دولار أو أكثر فى السنة. إن نسبة الـ ٢٠٪ ممن يحتلون رأس الهرم ليسوا فى الواقع أغنياء بل هم فى معظمهم من الطبقة المتوسطة العليا، هذا إن كانوا ينتمون لهذه الطبقة. أما طبقة فاحشى الثراء فهى لا تشكل إلا نسبة ضئيلة تنحصر فى أقل من ١٪ من المواطنين الأمريكيين. تتحكم هذه النسبة الضئيلة فى معظم الثروة، وهى ليست أغنى بثلاث عشرة مرة بل بآلاف المرات من الطبقات الأفقر [٩] . إن القلة ممن يدرسون توزيع الدخول يدركون فيما يبدو مدى الغنى الذى يتمتع به الأثرياء حقا.

فى نهاية القرن العشرين استمرت مبيعات البضائع باهظة القيمة فى الازدهار مثل السيارات الفارهة والبيوت الفاخرة والقطع الفنية والتحف القديمة والجواهر الثمينة، واليخوت والطائرات النفاثة الخاصة. وأصبح التفاوت فى الدخول والثروة أكبر مما كان عليه فى أى وقت منذ ستين عاما، وكما قال أحد الاقتصاديين: لو أننا استخدمنا مكعبات الأطفال لتركيب هرم بحيث تمثل كل طبقة من تلك المكعبات ألف دولار أمريكى من الدخل فإن قمة الهرم ستكون أعلى من برج إيفل، ولكن غالبيتنا تقريبا ستظل على ارتفاع ياردة واحدة فقط من القاع [١٠] .

تترجم الثروات الهائلة فى صورة قوة مسيطرة بشعة. وقوة طبقة أصحاب الأعمال لا تشبه قوة أى مجموعة أخرى فى مجتمعنا. فالشركات العملاقة تسيطر على معدل التطور التكنولوجى، وتوفر سبل الرزق، ومقاييس الاستهلاك والذوق العام. وهى التى تقرر أى أسواق العمل ستستكشف وأيها ستهجر بحيث تهبط فى بعض الأحيان بمجتمعات كاملة إلى الحضيض. وهى تلتهم موارد البيئة بحيث تعرّى الغابات وتسمّم الأرض والماء والهواء. وهى تبتلع ثروات فائضة هائلة وتساعد فى نفس الوقت على خلق وإدامة الفقر لدى الملايين من الناس فى داخل الولايات المتحدة وخارجها. وكما سنرى فى الفصول اللاحقة فإنهم يتمتعون بصوت مهيمن فى أعلى مستويات الحكومة.

تركيز الثروة فى الشركات الكبرى

ما نتعلمه هو أن الاقتصاد الأمريكى يتكون من مجموعات واسعة من المنتجين المستقلين بعضهم عن البعض الآخر ممن يتنافسون للحصول على أسواق المستهلكين. ولكن الواقع هو أن عدداً محدوداً من الشركات العملاقة تسيطر على معظم القطاع الخاص، والاتجاه هو نحو المزيد من التركيز حيث تبتلع الشركات الكبيرة شركات أصغر فى صناعات مثل النفط والسيارات والبنوك. وتدعم عمليات الدمج والحيازة تلك إجراءات نزع القيود والضوابط، وتدنى معدلات الفائدة وازدهار أسواق الأسهم. وفى الصناعة المالية وحدها، فى النصف الأول من عام ١٩٩٨ تمت حوالى ١٥٠٠ عملية دمج كانت أكبرها قيام شركة "بانك ون كورب" **Banc One Corp** بحيازة شركة "فيرست شيكاغو" **First Chicago** حيث اشترتها بمبلغ ٣٠ مليار دولار، وقيام شركة "نيشنز بانك" **Nations Bank** بشراء "بانك أوف أمريكا" **Bank of Amercia** بمبلغ ٦٢,٤ مليار دولار. وفى عام ٢٠٠٠ تم اندماج شركتين بنكيتين متنفذتين هما شيزمانهاتان **Chase Manhattan** وجى بى مورجان **J. P. Morgan** فى شركة واحدة قيمتها ٣٥,٢ مليار دولار [١١] .

ويتم تبرير عمليات الدمج على أنها تعزز قدرة الشركة على المنافسة. غير أن الشركات المندمجة قلما تظهر تحسنا فى الأداء. فالمليارات العديدة التى تصرف على

عمليات دمج شركات أخرى تمتص أموالاً كان يمكن صرفها بصورة أفضل فى تطوير تكنولوجيا ومنتجات جديدة. وعمليات الدمج هذه لا تفيد إلا كبار المساهمين والدائنين وكبار المسئولين التنفيذيين الذين يحصلون على أرباح هائلة من عمليات البيع تلك، بينما يدفع المستهلكون والعمال تكاليفها. ويتعامل الكثير من الشركات مع صناديق تقاعد العمال على أنها جزء من أصول الشركة، ولذا فإنه حين تندمج شركة ما مع شركة أخرى أويتم شراؤها فإن الشركة الجديدة تستوعب صندوق تقاعد عمالها، ولا يرى العمال فى كثير من الأحيان بنسًا واحداً من المبالغ التى كانوا قد دفعوها للصندوق (١٢) .

ويؤدى دمج الشركات الكبرى إلى المزيد من الديون. وإذا أخذنا الأمر برمته بعين الاعتبار فإننا نجد أن مؤسسات الأعمال الكبرى تنفق حوالى نصف ما تحصل عليه من أرباح على مدفوعات الفوائد للبنوك وللدائنين الآخرين (وكل هذه تخصم من الضرائب)، وعلى الشركة أن تحصل على مبالغ كبيرة من المال كى تشترى حصة قابضة من سنداتها نفسها إذا كانت تريد أن تتجنب حيازتها من قبل شركة مستحوذة. أما إذا كانت الشركة تحاول أن تشترى شركة أخرى فهى تحتاج للمال كى تشترى أسهم تلك الشركة. وفى الحالتين فإن وجود احتياطى نقدى كافٍ يظل أمراً نادراً، وعلى الشركات أن تقترض مبالغ كبيرة من البنوك. ولكى تتمكن الشركة من الوفاء بالالتزامات الناجمة عن ديونها تلك فهى تعمد لتخفيض أجور العاملين ومستحقاتهم، ولبيع مصانع منتجة بهدف الحصول على سيولة سريعة، كما تستغنى عن العمال، وتفرض عليهم أن يسرعوا وتيرة الإنتاج دون أى زيادة فى الأجور. ولذا فإن شركة "بانك أوف أمريكا" قامت بعد اندماجها مع "نيشنز بانك" بتقليص قوتها العاملة بمقدار ٣١,٠٠٠ وظيفة (عن طريق طرد العمالة وتقليصها)، كما تنتقل الشركات المندمجة إلى أسواق العمل الأرخص فى الخارج فى بعض الأحيان. وخلال العقد الماضى خلقت شركات أمريكية متعدية الجنسيات يوجد مقرها فى الولايات المتحدة ٣٤٥,٠٠٠ وظيفة خارج الولايات المتحدة فى حين قلصت وظائفها فى داخل الولايات المتحدة بما يصل إلى ٧٨٣,٠٠٠ وظيفة (١٣) .

يسيطر على الاقتصاد الأمريكى عدد قليل من الشركات المختلطة بما فيها شركات "ميلونز" و"مورجان" و"روكفلر" و"دوبونت" وبضع شركات أخرى. ومجموعة "دوبونت" مثلاً تسيطر على عشر شركات تبلغ قيمة كل منها المليارات من الدولارات بما فيها شركات "جنرال موتورز"، "وكوكاكولا"، و"يونايتد براندز" بالإضافة إلى شركات صغيرة عديدة أخرى. ويعمل أفراد من آل "دوبونت" كأمناء فى العشرات من الكليات، وهم يملكون حوالى أربعين قصراً فى أبعديات وأراض زراعية شاسعة، بالإضافة إلى عدة متاحف خاصة فى "ديلاوير" وحدها. وقد أنشأوا إحدى وثلاثين مؤسسة معفاة من الضرائب، كما يقدم آل "دوبونت" فى الكثير من الأحيان أكبر المساهمات فى حملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية لصالح الحزب الجمهورى وللعديد من القضايا المتعلقة بالجناح اليمينى وتلك المضادة للعمال .

إمبراطورية أخرى قوية هى إمبراطورية آل "روكفلر" والتى تمتد تقريبا فى جميع الصناعات فى كل ولاية من الولايات المتحدة، وفى كل بلدٍ من بلدان العالم. يسيطر آل "روكفلر" على خمسٍ من شركات البترول العالمية الاثنتى عشرة الأكبر، وعلى أربعة من أكبر البنوك. ويحتل أفراد من العائلة أو مساعدوهم فى وقت أو آخر مناصب الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، والتجارة، والدفاع وغيرها من المناصب الوزارية، إضافة إلى مناصب حكام عدة ولايات أمريكية، ومناصب رئيسية فى المجلس الاحتياطى الفيدرالى، وفى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، ومجلس العلاقات الخارجية وفى مجلسى الشيوخ والنواب الأمريكيين.

أما كبار المسئولين التنفيذيين فى الشركات الكبرى فهم أبعد من أن يكونوا تكنوقراطيين محايدين كرسوا أنفسهم للمصلحة العامة، وإنما هم أعضاء فى الطبقة المالكة يسعون للثراء. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية ارتفعت رواتب كبار المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى بمعدل خمسمائة ضعف. وفى عام ١٩٩٨ وضع "مايكل آيزنر" Michael Eisner المدير التنفيذى لشركة ديزنى مبلغ ٥٧٥ مليون دولار فى جيبه، بينما حصل "ميلارد دريكسلر" Millard Drexler المدير التنفيذى لشركة "جاب" GAP على مكافأة لنهاية الخدمة قدرها ٤٩٥ مليون دولار، "وتيموثى كوجل" Timothy Koogle المدير التنفيذى لشركة "ياهو" Yahoo على ٤٧٦ مليون دولار،

و"لويس جيرستنر" Louis Gerstner مدير شركة "آى بى إم" IBM على ٣٣٦ مليون دولار. وفى نفس السنة وزعت الشركات الكبرى الخمسمائة ١٠,٤ مليار دولار على شكل خيارات سهمية معظمها للمديرين التنفيذيين [١٤]. وعلى قمة تلك الكومة يتربع "بيل جيتس" Bill Gates مالك شركة مايكروسوفت الذى انخفضت ثروته الصافية من ٨٥ مليارا الى ٦٣ مليار دولار، ومع ذلك بقى أغنى رجل فى الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٠, وقد اعترف أحد رؤساء الشركات، وهو "ريتشارد مونرو" Richard Monro قائلاً: "مديرو الشركات الكبرى يتمتعون بأفضل ميزات توفرها الحياة فى مجتمعنا"[١٥]. غير أن علينا أن نتذكر أن رواتب المديرين التنفيذيين وغيرها من المستحقات ليست إلا جزءاً ضئيلاً بحيث لا تمثل عادة ما يزيد على ٣ إلى ٤٪ من الأرباح التى توزع على الأغنياء من مالكى أسهم الشركات الكبرى. وبعبارة أخرى فإن هناك آخرين ممن يملكون ثروات طائلة ممن لا يعملون ويتمتعون بميزات أكبر بكثير من تلك التى يتمتع بها المديرون التنفيذيون.

احتكار الزراعة

نتعامل مع المزارعين عادة على أنهم جماعة مصالح منفصلة عن مجال مؤسسات الأعمال فى الوقت الذى يقوم فيه عدد محدود من شركات الأعمال الزراعية والبنوك الكبرى والشركات التجارية بالتحكم فى معظم مصادر طعامنا وأراضينا الزراعية [١٦]. وعلى ذلك فإن شركة "آر جى رينولدز" R. J. Reynolds التى تملك ممتلكات واسعة فى صناعة السجائر والنقل والنفط تملك أيضًا شركة "ديل مونت" Del Monte التى تمارس أعمال الزراعة فى عدة ولايات أمريكية. وتسيطر خمس شركات عملاقة على السوق المحلية والعالمية للحبوب. وتجدر الإشارة إلى أن ١٪ من جميع شركات إنتاج الأطعمة تسيطر على ٨٠٪ من أصول صناعة الأغذية وما يقارب ٩٠٪ من مجموع الأرباح فى مجال إنتاج المواد الغذائية [١٧].

أما مزارع العائلات المستقلة فتغرق فى الديون أو تخرج من السوق تمامًا نظرًا لأن السعر الذى تدفعه لهم شركات توزيع المواد الزراعية ثمنا لمحاصيلهم، وهى

محاصيل سريعة التلف، غالبا ما يكون أقل من تكاليف الآلات والبذور والأسمدة التى يستعملونها لمزروعاتهم. وتجدر الإشارة إلى أن ديون المزارع مجتمعة هى أضعاف الدخول الصافية لتلك المزارع. كما أن ما نسبته ٢ إلى ٣٪ من أسعار المنتجات الزراعية فقط يذهب للمزارعين بينما يذهب الباقى لشركات التوزيع. ومعظم العائلات الموجودة حاليا والتى تعيش من العمل بالمزارع، وعددها أقل من مليونين (انخفض هذا العدد من ستة ملايين عائلة فى عام ١٩٤٠) إنما تعيش على الاستعانة بأعمال إضافية تمارسها خارج مزارعها [١٨] .

وعلى العكس من الاعتقاد السائد فإن الشركات الزراعية التجارية الكبيرة ليست أكفأ فى إنتاجها من المزارع الصغيرة، إذا ما أخذنا التكاليف الحقيقية بعين الاعتبار. بل إن التحول من مزارع العائلات الصغيرة إلى الشركات الزراعية الكبيرة قد أسفر عن مساوئ اقتصادية عديدة. فمزارع العائلات الصغيرة لا تسرف فى استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب الطفيلية، كما أنها لا تلجأ لأساليب الهندسة الوراثية، كما تهتم بالتخلص من الفضلات الزراعية وبالحفاظ على نظافة مياه آبارها نظراً لأنها تستعمل هذه المياه لمستلزمات حياتها اليومية. كما تعامل مزارع العائلات الصغيرة ماشيتها بما يتماشى مع القواعد الصحية وبصورة أكثر إنسانية، وهى أكثر اقتصاداً فى استعمال الوقود، وفى المحافظة على الطبقة السطحية للتربة. بالإضافة إلى أن تكاليف النقل لديها أقل نظراً لأنها تورّد منتجاتها للأسواق المحلية بشكل أساسى.

بنمو شركات الإنتاج الزراعى الكبيرة اختفى كليا تقريبا الاكتفاء الذاتى الإقليمى للمناطق فى تأمين حاجاتها الغذائية، بحيث أصبحت مناطق شمال شرقى الولايات المتحدة مثلاً تستورد ٧٠٪ من غذائها من مناطق أخرى. ومقابل كل دولارين يصرفان على زراعة المواد الغذائية فى الولايات المتحدة يصرف دولار آخر على نقل هذه المحاصيل. وتركز شركات الإنتاج الزراعى العملاقة على تكثيف الزراعة على شكل صفوف، مع استعمال مكثف للرش بالمواد السامة واستخدام الأسمدة الصناعية، مما يؤدى إلى تجريف التربة السطحية لملايين الفدادين كل عام. وبذلك فإن قدرة أمتنا على تأمين طعامها تتعرض للخطر نظراً لتآكل التربة وتسميم الأرض بسبب اللجوء

للأساليب الزراعية التجارية التى تعتمد على البيولوجيا الحيوية كما تعتمد أساليب الزراعة واسعة النطاق بهدف تحقيق الربح السريع، هذا إلى جانب الضرر الذى يلحق بصحة الناس نتيجة لاستهلاك أطعمة يتم إنتاجها بهذه الأساليب المعتمدة على الاستخدام المفرط للمواد الكيماوية [١٩] .

أما وضع عمال المزارع الأمريكيين الذين يعملون فى شركات الإنتاج الزراعى الكبرى هذه والذين يبلغ عددهم مليونى عامل فقد تردّت من سيئ إلى أسوأ. فالمبيدات الحشرية ومبيدات الحشائش الطفيلية التى يتعرضون لها، وظروف معيشتهم السيئة كلها تشكل مخاطر صحية تضرّ بهم. أما أجورهم (إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار) فقد انخفضت بمعدل ٢٠٪ أو أكثر خلال السنوات العشر الماضية [٢٠] .

تقليص القوة العاملة وخفض المرتبات الوظيفية

يشيد البعض بالشركات الكبرى باعتبارها تلعب دورًا كبيرًا فى تأمين الوظائف. والواقع أن الكثير من الإجراءات التى تقوم بها تلك الشركات إنما يستهدف إلغاء الوظائف المتاحة فيها. وعلى الرغم من أن أكبر مائتى شركة تشكل ما يصل لربع النشاط الاقتصادى فى العالم فإنها توظف أقل من ٠,٠١٪ من سكان شعوب العالم. "كلما ازداد عدد من تطردهم شركة ما من العاملين لديها ازدادت بهجة "وول ستريت" وارتفعت أسهم تلك الشركة" [٢١] .

يسعى الرأسمالى لزيادة أرباحه بتقليص العمالة (طرد العمال) وتسريع وتيرة الإنتاج دون زيادة التكلفة (بدفع قوة عاملة متضائلة العدد إلى مسارعة مجهودها وبذل المزيد منه)، وتخفيض الدرجات الوظيفية (إعادة تصنيف الوظائف لخفض أجورها)، واستخدام المزيد من العاملين بدوام جزئى وتشغيلهم بعقود (أى استخدام عاملين لا يتلقون أى مزايا إضافية، ولا يتمتعون بأقدمية فى العمل وضمانات للاستمرار فيه). لقد ألغيت مئات ألوف الوظائف ذات الأجور الجيدة فى الصناعة، بينما كان ٨٠٪ من الوظائف التى تم إيجادها وظائف متدنية الأجور فى تجارة التجزئة والمطاعم والأعمال المكتبية والرعاية الصحية والخدمات المؤقتة. وتم تخفيض عدد وظائف المديرين

والمشرفين إلى جانب وظائف العمال ضمن عملية تقليص الوظائف الأخيرة - غير أن هذا تم ببطء أكبر بحيث أن نصيباً أكبر نسبيا من الدخل القومى يذهب للمشرفين على حساب العمال المنتجين (٢٢) .

يجب تخفيض الأجور باعتبارها من تكاليف الإنتاج، أما كونها مصدرا للإنفاق الاستهلاكى فلا بد لها من أن تبقى مرتفعة. فأصحاب العمل، بتقليصهم أجور العمال، إنما يقلصون القوة الشرائية لنفس الجمهور الذى يشترى منتجاتهم، وهم بذلك إنما يخلقون اتجاها مزمنا لزيادة الإنتاج وللركود. ولكن الانكماش فى النشاط التجارى لا يمثل حدثا كئيبا تماما بالنسبة لكبار الرأسماليين، إذ يتم التخلص من المنافسين الأضعف، وإضعاف الاتحادات العمالية بل وكسرها فى الكثير من الأحيان، كما يحدث تراجع فى نشاط الإضرابات. إذ يساعد الاحتياطى من العمال العاطلين عن العمل فى تخفيض الأجور، وبذلك ترتفع الأرباح بصورة أسرع مما ترتفع الأجور. وعلى هذا فعلينا أن ننسى الفكرة التى تدّعى بأن الأمريكيين جميعا هم فى قارب واحد حيث يكونون معا فى أوقات الشدة والرخاء، إذ إن الأغنياء يزدادون غنى حتى فى الأوقات التى يسير فيها الاقتصاد نحو التراجع حيث يختطفون قطعة أكبر من أى كعكة متوافرة. وبذلك نمت أرباح الشركات الكبرى بمعدلات قياسية أثناء ركود عام ١٩٩٢ حين اعتصرت الشركات الكبرى المزيد من الإنتاج من كل موظف، فى نفس الوقت الذى كانت تدفع فيه أجوراً ومزايا أقل (٢٣) .

قال "نيكولاس برادى" وزير الخزانة الأمريكية السابق مرة بأن حالات الركود "ليست نهاية العالم" و"ليست بالأمر المهم". هذا مؤكد بالنسبة لبرادى الذى ينعم بثروة معتبرة، وهو مؤكد أيضا بالنسبة لشركائه الأثرياء الذين يرحبون بأى فرصة سانحة لاقتناص ممتلكات مفلسة بأسعار منخفضة (٢٤) . برادى وصحبه يدركون أن حياة الرفاهية والرغد التى يعيشها الأغنياء تتطلب توافر من تدفعهم الحاجة للخدمة فى حدائق النوادى الشاسعة، وتخديم المآدب والعمل فى المناجم والمصانع والحقول والمكاتب، وللقيام بمئات أنماط الأعمال التى لا يستحقون عليها أى ثناء - بل تؤذى صحتهم أحيانا - مقابل أجور زهيدة.

ليس الغنى والفقر مجرد أمرين متجاورين، بل بينهما علاقات ديناميكية وثيقة. فالغنى يخلق الفقر ويستند عليه كي ظل موجوداً، إذ كيف يمكن للسادة واللوردات أن يعيشوا بالأسلوب الذى اعتادوا عليه بدون وجود العبيد والأقنان؟ وكيف يمكن للأغنياء المتعطلين المتبطلين أن يوجدوا بدون الفقراء العاملين؟ وكيف يمكن لذوى الامتيازات أن يتواجدوا دون توافر المعدمين؟

تضخم الأسعار - الأرباح

التضخم مشكلة شائعة فى ظل الرأسمالية الحديثة. يحدث التضخم حين يتوسع المعروض الكلى من النقود والائتمان بسرعة أكبر من المتاح من السلع والخدمات، مما يؤدى بالتالى إلى ارتفاع مستمر فى الأسعار، أو حين تتوصل الشركات الكبيرة إلى فرض احتكار شبه تام تسيطر فيه على سوق ما وترفع الأسعار لتعظيم أرباحها. وتجدر الإشارة إلى أن تضخماً، حتى و لو كان متواضعاً لا يتعدى معدله ٣ إلى ٤٪ من شأنه أن يخفض إلى حد كبير فى غضون سنوات من القدرة الشرائية لأصحاب الأجور وذوى الدخل الثابت. أما قادة الشركات الكبرى فهم يرون أن التضخم ينشأ عن المطالب المرتبطة بالأجور. ولكن الأسعار والأرباح ارتفعت عامة بصورة أسرع من ارتفاع الأجور. وتجدر الإشارة إلى أن ضرورات الحياة الأربع، وهى الغذاء والوقود والسكن والرعاية الصحية والتى تلتهم معاً ٧٠٪ من دخل الأسرة المتوسطة هى الأكثر تعرضاً للتضخم. غير أن نصيب العمل فى هذه الصناعات الأربع آخذ فى التناقص، والزيادة الصاروخية فى تكاليف السكن فى ولايات مثل ولاية كاليفورنيا لا يمكنها أن تعزى لأجور عمال البناء الذين كانوا فى الواقع ضحية تخفيضات فى أجورهم. كما إن ارتفاع أسعار الأغذية لا يعود لأصحاب مزارع العائلات الصغيرة المثقلة بالديون، أو لعمال الزراعة الذين يعيشون فى حالة فقر، أو للعاملين فى مطاعم مثل مطاعم "ماكدونالدز" الذين يتلقون أقل الأجور. أما تكاليف الرعاية الصحية الفلكية فلا يمكن أن تعزى للأجور المتدنية التى يتلقاها العاملون فى مجال الرعاية الصحية.

يمكن القول إن نصيب العمال من تكاليف الإنتاج فى معظم الصناعات آخذ فى الانكماش، بينما يزداد بصورة هائلة نصيب المديرين التنفيذيين ومالكى الأسهم ومدفوعات الفوائد التى تدفع للبنوك. وقد قال "روبرت رايش" وزير العمل الأمريكى السابق "ليست الأجور هى التى تدفع التضخم إلى الأعلى" (٢٥) . إن الارتفاع فى "الأجور - الأسعار" هو فى العادة ارتفاع حلزونى فى "الأرباح - الأسعار" حيث إن العامل هو الضحية وليس السبب فى التضخم. (ولا يعنى هذا أننا ننكر بأن مؤسسات الأعمال تستطيع عن طريق ضغط الأجور، إبطاء زحف التضخم والاحتفاظ فى نفس الوقت بأرباح ضخمة فى جيوبها. ولكن هذا لا يتطابق مع القول بأن الأجور هى سبب التضخم).

فى ظل تركيز القوة المالية فى عدد متناقص من الأيدى يصبح التلاعب بالأسعار أمرًا أكثر سهولة. وتلجأ الاحتكارات الكبرى فى كثير من الأحيان عند تدنى المبيعات إلى زيادة الأسعار للتعويض عن خسائر المبيعات. وهذا ينطبق أيضًا على مؤسسات الأعمال الزراعية الكبرى: إذ إن أسعار الأغذية تتجه نحو الارتفاع بالنسبة للمستهلك سواء أكان المحصول وفيرًا أم ضئيلاً. وتتم زيادة الأسعار عن طريق الحد من الإنتاج، مثلما تفعل الكارتلات الاحتكارية النفطية حيث تفتعل نقصًا فى إمدادات النفط والغاز، غير أن هذا النقص ما يلبث أن يختفى بصورة غامضة بعد أن ترفع الشركات أسعارها.

كما أن المصروفات العسكرية الهائلة، هى بشكل خاص من الأسباب الدافعة للتضخم على المستوى الفيدرالى (٢٦) . ولقد كانت فترات الحرب الأهلية الأمريكية، والحرب العالمية الأولى والثانية، والحرب الكورية، وحرب فيتنام كلها فترات عمَّ فيها التضخم. وحتى فى أوقات السلم فإن النفقات الدفاعية الهائلة تستهلك قسما كبيرا من القوى العاملة والموارد المادية، حيث إن الجهات العسكرية هى أكبر مستهلك للوقود فى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن النفقات العسكرية تخلق وظائف وقوة شرائية استهلاكية، ولكنها لا تخلق سلعًا أو خدمات. والزيادة الناتجة فى القوة الشرائية تضغط على الأسعار وتدفعها إلى الأعلى، لاسيما وأن ميزانية الدفاع تمول جزئيا من خلال العجز - أى بإنفاق الحكومة مبالغ أكبر مما تجمعه عن طريق الضرائب.

طلب السوق والحاجة الإنسانية

يبدو أن أولئك الذين يقولون إن المشاريع الحرة يمكن أن تلبى احتياجاتنا يتجاهلون أن المشاريع الحرة لا تكترث لهذا الأمر، بل إن مهمتها هى تحقيق أكبر الأرباح الممكنة. وقد يحتاج الناس الطعام غير أنهم لا يوفرون السوق اللازمة له إلا إذا اقترنت حاجتهم هذه بقوة شرائية بحيث يوجد طلب فى السوق. وحين سئل أحد أقطاب الصناعات الغذائية: ماذا يمكن لصناع الغذاء أن يفعلوا إزاء الجوع واسع الانتشار فى الولايات المتحدة الأمريكية أجاب قائلاً: "قد ننظر فى هذا الأمر إذا بدت لنا أدلة تثبت ربحيته" (٢٧) .

يظهر الفرق بين الحاجة والطلب فى السوق العالمية أيضًا. وحين تقرر حرية السوق – وليس حاجة البشر – كيفية استخدام الموارد نجد الشعوب الفقيرة تطعم الشعوب الغنية، وبذلك فإننا نجد لحوم البقر والأسماك وغيرها من المنتجات البروتينية تأتى من بيرو والمكسيك وبنما والهند وغيرها من بلدان العالم الثالث لتجد طريقها إلى الأسواق الأمريكية المربحة بدلاً من أن تكون طعامًا للأطفال الجائعين فى تلك البلدان. وهكذا، وعلى الرغم من أن الأطفال هناك يحتاجون الطعام غير أنهم يفتقرون للمال، ولذا فإن الطلب لا يتوفر هناك. ففى الأسواق الحرة يستثمر المال حيثما يمكن فقط الحصول على المال. وفى ظل الرأسمالية حيث توجد تخمة فى البضائع والخدمات غير الضرورية ليستمتع بها من يملكون المال نجد أن هناك نقصًا في البضائع بالنسبة لأولئك الذين يفتقرون للمال. وهكذا تئن المخازن من البضائع المكدسة بينما يعيش الملايين من الناس فى حرمان شديد.

تكمن القيمة الإنسانية للإنتاجية فى أهدافها الاجتماعية. فهل الهدف هو تخريب الأرض دون أن تؤخذ الحاجات البيئية الحيوية بعين الاعتبار، وافتعال رغبات استهلاكية، واعتصار أكبر قدر ممكن من العمل الإجبارى الشاق من العمال مع دفع أقل أجر ممكن لهم، وخلق حالات ندرة مصطنعة بهدف تضخيم الأسعار، كل ذلك من أجل انتزاع أكبر قدر من الربح للقلة؟ أم يجب أن تستهدف الإنتاجية تلبية الاحتياجات الجماعية الضرورية لأبناء المجتمع أولاً والرغبات غير الضرورية آخره، كما تستهدف

العناية بالبيئة الطبيعية، وبصحة الناس ومصلحتهم؟ هل تستهدف الإنتاجية توسيع نطاق الفرص التعليمية وتعزيز الحياة الثقافية؟ لكن الإنتاجية الرأسمالية التى تستهدف الربح قلما تأخذ مجموعة الأهداف الأخيرة بعين الاعتبار.

الإنتاجية: نعمة أم نقمة؟

يدّعى المدافعون عن الرأسمالية بأن إنتاجية الشركات الكبرى توفر الرفاهية للجميع. غير أن من الواجب ألا يعالج موضوع الإنتاجية بمعزل عن تأثيراتها الاجتماعية. وعلى سبيل المثال حققت شركات تعدين الفحم فى جبال "الأبالاشيا" إنتاجية عالية وأرباحًا كبيرة، ولكنها فى نفس الوقت سلبت سكان المنطقة أراضيهم وأجبرتهم على العمل فى ظل ظروف خطرة، ودمرت مناطقهم الريفية حيث قامت بعمليات تعدين استنزافية، وهى ترفض فى الوقت ذاته أن تدفع أى مبالغ تعويضاً عن التكاليف الاجتماعية التى نشأت عن أعمالها فى تلك المنطقة.

ومن غير المرجح أن يتم اقتسام ثمار حصيلة إنتاجية الشركات بصورة عادلة، إن كان هناك شىء من هذا القبيل أصلا. ففى الفترة ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٧، زادت إنتاجية العامل (الناتج لكل ساعة عمل) بما يربو على ٢٠٪، فى حين أن الأجور الحقيقية (المعدلة لمواجهة التضخم) قد انخفضت بمعدل ٦, ٢٢٪ [٢٨]. علاوة على ذلك فإن الزيادة فى الإنتاجية ليست مقياساً أكيداً لرفاهية المجتمع إذا ما قيست بناء على إجمالى الناتج المحلى GDP، (وهى إجمالى تكاليف كل السلع والخدمات فى سنة معينة)، إذ لا تحسب ضمن ذلك خدمات هامة خارج السوق مثل الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، بينما يتم احتساب أمور أخرى ذات قيم اجتماعية سلبية. وهكذا فإن الجرائم وحوادث الطرق السريعة والتى تؤدى إلى زيادة فى أقساط التأمين والمستشفيات والشرطة، لا تضيف سوى القليل إلى إجمالى الناتج المحلى، فضلا عن أنها تؤدى إلى الكثير من الوفيات. إن ما يسمى بالإنتاجية إذا ما قيست من الناحية الكمية قد يمثل فى الواقع تدهوراً فى نوعية الحياة.

هناك من يجادل بأن تراكم الثروات الكبيرة شرط ضرورى للنمو الاقتصادى، إذ إن الأغنياء وحدهم هم الذين يستطيعون توفير المبالغ الضخمة التى تحتاجها رءوس أموال المشروعات الجديدة. غير أن الحكومة - أى من أموال دافعى الضرائب - هى التى تولت تمويل العديد من الصناعات من السكك الحديدية، إلى الطيران، إلى الطاقة النووية أو الحاسبات الآلية. والقول بأن الإنتاج الضخم يحتاج تراكم رأس المال لا يعنى الافتراض بأن مصدر هذا التراكم هو جيوب الأغنياء.

تتولى الحكومة تمويل الأبحاث التى تقوم بإجرائها كثير من الشركات الكبرى. كما تترك الشركات العملاقة جانبًا كبيرًا من الأبحاث الرائدة كى تجريها مؤسسات الأعمال الأصغر حجمًا و"أصحاب المشروعات الفردية". ولا بد من القول إن سجل مبتكرات أكبر شركات النفط، وهما شركتا "إكسون" و"شل" غير متميز على الإطلاق. وفى مجال الأجهزة الكهربائية أعلن أحد نواب رئيس مجلس إدارة شركة "جنرال إليكتريك": "لست أعرف أى اختراع لمنتج جديد تم فى أى من المختبرات أو الشركات الكبرى، حتى ولا ماكينة حلاقة كهربائية أو سخان". والواقع أن سجل الشركات العملاقة هو سجل الاستيلاء وشراء واستيعاب المبدعين الصغار [٢٩] . ويمكن أن يقال الأمر ذاته عن التقدم الذى حققته برمجيات الحاسب مؤخرًا.

يدّعى المدافعون عن نظام السوق الحرة بأن العصر الحديث يحتاج لوحدات إنتاج كبيرة. غير أن الواقع هو أن الشركات الضخمة تصبح أقل فعالية وأكثر بيروقراطية كلما ازدادت حجمًا، وبعد أن تتجاوز هذه الشركات حدا معينا من النمو تبدأ تعانى من انكماش فى مردودها الإنتاجى. كما أن هذه الضخامة هى نتيجة لشراء شركات أخرى فى عمليات دمج تستهدف زيادة الأرباح أكثر من كونها ناجمة عن الضرورات التكنولوجية، كما هى الحال حين تكون للشركة ذاتها أرصدة فى مجالات الصناعة، وكذلك التأمين والمرافق والإعلام المسموع والمرئى، والمدن الترفيهية ودور النشر.

يتغنى الرأسماليون بمزايا سوقهم الحرة فى أوقات الرخاء. أما فى أوقات الشدة فهم يلومون العمال على ما تواجهه الرأسمالية من صعوبات. فهم يفترضون بأن على العمال أن يتعلموا كيف يبذلون المزيد من الجهد لقاء أجر أقل لكى يحافظوا على

وضعنا التنافسى فى الاقتصاد العالمى. وهم يدعون أنَّ العمال إن فعلوا ذلك فلن تنتقل الأعمال إلى الأسواق ذات العمالة الرخيصة فى بلدان العالم الثالث. ولكن العمال الذين يتقبلون تلك الأجور والمزايا الأقل كي يحافظوا على قدرة مؤسساتهم على المنافسة ما يلبثون أن يجدوا وظائفهم وقد صدّرت على أية حال إلى ما وراء البحار.

سبب آخر لتدنى الإنتاجية هو قدم المعدات التكنولوجية. فالشركات الكبرى التى لا تبدى الرغبة فى صرف أموالها من أجل تحديث مصانعها تصرخ شاكية من ضيق ذات اليد، مطالبة بمخصصات من أموال الحكومة الفيدرالية لتمويل تجديداتها التكنولوجية - بدعوى مساعدة تلك الشركات على تحسين فرصها التنافسية مع الشركات الأجنبية - غير أن هذه الشركات نفسها تخرج مبالغ ضخمة من احتياطها النقدى من أجل إجراء عمليات دمج وشراء شركات أخرى. فشركة الصلب الأمريكية **U. S. Steel** مثلاً، وبعد أن استغنت عن عشرين ألفا من عمالها، وبعد أن رفضت تحديث مصانعها التى تقادمت آلاتها وامتصت من الحكومة الأمريكية مئات الملايين من الدولارات على شكل إعانات مالية وإعفاءات من الضرائب أخرجت من خزائنها مبلغا قدره ٦,٢ مليار دولار لشراء شركة "ماراثون أويل" **Marathon Oil** فى عام ١٩٨١ .

البطالة المرغوبة

خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ تباطأ معدل التضخم فى الولايات المتحدة وأصبحت البطالة فى أدنى مستوياتها، وحققت الميزانية الفيدرالية فائضاً لأول مرة منذ عقود، وأخذت خزائن الشركات الكبرى تمتلئ بالأرباح وسوق الأسهم تحلق فى السماء. أطلق على تلك الفترة "رخاء الحقبة الكلينتونية". غير أن نظرة متفحصة تظهر بأن الأجور الحقيقية كانت فى تلك الفترة دون ما كانت عليه فى عام ١٩٧٣، وارتفعت ديون المستهلكين وحالات الإفلاس الفردية إلى مستويات قياسية، وازدادت الهوة التى تفصل بين الأغنياء ومعظم المواطنين الآخرين بحيث فاق حجمها ما كانت عليه فى أى فترة سابقة منذ العشرينيات. لقد قال أحد المهرجين: "المد الصاعد يرفع اليخوت جميعا". ولكن العمال ذوى الدخول المتدنية لم يحظوا بأى نصيب من هذه

الرفاهية، وكان عليهم أن يتدبروا أمر التآكل فى أجورهم خلال العقدين السابقين. ولقد أبقت "رخاء الحقبة الكلينتونية" على ٣٢,٢ مليون من السكان فى الولايات المتحدة دون مستوى خط الفقر، وسجل عدد المؤهلين للحصول على مساعدات خيرية من صناديق الغذاء أرقامًا قياسية (٣٠) .

إن لم يتمكن الناس من الحصول على عمل فهذا إنما يعود لسوء حظهم بمفهوم المجتمع الرأسمالى، ولا يوجد اقتصاد حر اقترب فى أى يوم من الأيام من التشغيل الكامل للجميع. والبطالة على كل حال مفيدة للرأسمالية، إذ بدون وجود جيش احتياطى من العاطلين عن العمل يتنافسون على الأعمال المعروضة، ويخفضون من مستوى الأجور فلا بد للعمالة فى هذه الحالة من أن تقتطع جانبًا كبيرًا من الأرباح. ولقد تراوحت نسبة البطالة فى الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة بين ٥ و ٧٪، أو ما يزيد على تسعة ملايين شخص، غير أن هذا الرقم لا يشمل من يقدّر عددهم بأربعة إلى خمسة ملايين من العاملين الآخرين ممن "تثبطت هممهم واستنفدوا" حقهم فى الحصول على تعويض عن البطالة وانسحبوا بالتالى من قوائم العاطلين عن العمل، كما لا يشمل الملايين ممن يعملون بدوام جزئى أو لبعض الوقت ويسعون للحصول على عمل بدوام كامل، أو العديدين ممن أجبروا على التقاعد المبكر، أو أولئك الذين ينخرطون فى القوات المسلحة لأنهم لم يتمكنوا من العثور على عمل (ويدرج هؤلاء بالطبع ضمن قوائم من "يعملون"). علاوة على نزلاء السجون الذين كانوا سيدرجون على قوائم العاطلين عن العمل لو لم تضمهم جدران السجون (٣١) .

لقد ارتفع عدد من لا يعملون بدوام كامل من ١٢,٦ مليون إلى ٢٧,٨ مليونًا بين عامى ١٩٦٥ و١٩٩٥ (البعض من العاملين يفضلون طبعًا أن يعملوا بدوام جزئى بسبب التزامات عائلية أو دراسية، غير أن هؤلاء لا يشكلون العدد الأكبر من العاملين بدوام جزئى أو لبعض الوقت).

كان متوسط أجر الساعة الواحدة للعاملين بدوام جزئى يقل بمقدار الثلث عن أجر الساعة لمن يعملون بدوام كامل فى نفس المهن. كما ارتفع عدد العاملين الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على العمل فى وظيفتين من ٣,٧ مليون إلى ٨ ملايين بين عامى

١٩٧٥ و١٩٩٥ وبين أولئك الذين يعملون بدوام جزئى هناك الملايين ممن يطلق عليهم "عاملين بعقود" والذين تدفع لهم أجور ساعات عملهم الفعلية فقط دون أى وعد بالتحول إلى عمل نظامى. وحوالى الخمس من هؤلاء، أى ما يزيد على المليون، عادوا إلى أعمالهم السابقة ليؤدوا نفس الوظيفة ولكنهم يتلقون أجوراً أقل ولا يتمتعون بالتأمين الصحى، أو بإجازات مدفوعة الأجر، وليس لهم صناديق معاشات تقاعد أو أقدمية فى العمل، كما لا يأملون فى تحسّن أوضاعهم. وتظهر إحصاءات وزارة العمل الأمريكية أن ٣٥٪ فقط من العمال الذين تم الاستغناء عنهم طبقًا لإحصاءات مكتب العمل الأمريكى يحظون فى النهاية بوظائف مماثلة لتلك التى كانوا يحتلونها أو بوظائف أفضل منها (٣٢) .

يقول البعض ممن ينتمون إلى الاتجاه المحافظ إن هناك الكثير من الوظائف، وأن البطالة إنما تنجم عن كسل بعض الناس وعدم رغبتهم فى العمل. ولكن هل نستطيع القول إنه حين يقفز عدد العاطلين عن العمل إلى ما يصل إلى نصف مليون عاطل أو يزيد خلال فترة هبوط اقتصادى فإن السبب فى ذلك هو أن هذا العدد الضخم من الناس وجدوا فجأة أن العمل يبعث على الضجر، وفضلوا بالتالى أن يفقدوا دخولهم وبيوتهم وسياراتهم وتغطية تكاليف علاجهم ورواتب تقاعدهم؟ وحين تفتح وظائف لائقة ينتظم أولئك "الكسالى" فى صفوف للتقدم لشغل تلك الوظائف. وكأمثلة بسيطة على ذلك فإنه فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ والتى تشملها ما سميت بسنوات الطفرة تقدم ٤٠٠٠ شخص لثلاث وخمسين وظيفة فى مصنع "جون ديرى" فى "أوتوموا" بولاية "أيوا"، فى حين تقدم ٢٧,٥٠٠ شخص فى "إليانور" بولاية "فيرجينيا الغربية" لـ ٢٥٠ وظيفة قليلة الأجر للعمل فى مصنع جديد لشركة "تويوتا". أما فى نيويورك فقد اصطف ٤٠٠٠ شخص للتقدم إلى ٧٠٠ وظيفة قليلة الأجر فى الفنادق.

يزيد التقدم التكنولوجى والتشغيل الآلى من الإنتاجية دون أن يؤدى إلى زيادة مماثلة فى الوظائف المتوافرة. وقد أعلنت شركة "كرايزلر" لصناعة السيارات فى إحدى المرات مثلاً عن استثمار ٢٢٥ مليون دولار فى خط جديد لصناعة سيارات الشحن، ولم يتجاوز عدد الوظائف المفتوحة لهذا الخط سبعين وظيفة، واستمرت شركة "كرايزلر" فى الوقت نفسه فى الاستغناء عن العمال. كما أن هناك سببًا آخر لتضاؤل الوظائف

ذات الرواتب الأفضل وهو هروب المصانع، إذ إن الشركات الأمريكية تنقل مصانعها إلى أسواق العالم الثالث الأرخص عمالة، مفترضة بأنها تحافظ بذلك على قدرتها على المنافسة فى الاقتصاد العالمى. ويقول المدير التنفيذى لإحدى الشركات الكبرى وهى شركة "جوديير" لإطارات السيارات: "لا يمكننا أن نحوّل ربحنا من الزيادة فى الإنتاجية إلى زيادة فى الأجور ونحافظ فى نفس الوقت على قدرتنا على المنافسة إلا إذا انخفضت الأجور فى الولايات المتحدة إلى مستوى الأجور فى البرازيل أو كوريا الجنوبية" (٣٣) . وبعبارة أخرى لن يستطيع العمال الأمريكيون أن يأخذوا نصيبهم من الأرباح المتزايدة إلا إذا شاركوا فى ذلك السباق الذى يقودهم نحو القاع الذى يصل بهم إلى مستوى أجور الفقر المدقع الذى يعيش فى ظلّه عمّال العالم الثالث.

المشاق التى تواجهها أمريكا العاملة

كثيرا ما نسمع أن الولايات المتحدة هى أمة الطبقة المتوسطة. غير أن الواقع هو أن معظم الأمريكيين هم فى عداد الطبقة العاملة، ومصدر دخولهم هى أجور يتلقونها على أساس العمل بالساعة، كما يؤدون أعمالاً يدوية غير ماهرة أو تتطلب القليل من المهارة. وحتى فى صفوف موظفى الخدمات التى يعمل بها ذوو الياقات البيضاء فإن غالبية العاملين إنما يحتلون وظائف غير إشرافية ويحصلون على أجورٍ متدنية (٣٤) . ومقارنة مع الوضع قبل عشرين عاما فإن عدد ساعات عمل العاملين ازدادت بمعدل ١٨٠ ساعة أخرى سنويا، أى ما يعادل ستة أسابيع أخرى من الجهد الشاق فى السنة. ويتم فى نفس الوقت إجبار العاملين على العمل فى ساعات إضافية إجبارية، كما تضاءل عدد أيام الأجازات مدفوعة الأجر وانخفضت مزايا العاملين وكذلك أيام إجازاتهم المرضية، وتدنت دخولهم. أما أبناء الطبقة المتوسطة فإنهم يغرقون فى الديون أكثر فأكثر، ويبذل الناس جهوداً أكبر فى العمل ويحققون فى نفس الوقت أجوراً نسبية أقل فى محاولتهم تحصيل دخل يؤمن لهم قوتهم وقوت عائلاتهم. وأصبح بذل هذا الجهد أمرًا ضروريًا بسبب الركود فى الرواتب واختفاء الوظائف ذات الدخول العالية وتخفيض معدل ما تقدمه الحكومة كمزايا إضافية للعاملين (٣٥) .

وقد أظهر مسح أجرى فى إحدى المناسبات أن ٧٠٪ ممن شاركوا فى الاستبيان يشعرون بعدم إحساسهم بالأمان فى وظائفهم فى السنوات الأخيرة. وأفاد ٧٣٪ بأنهم أخذوا يتعرضون لضغط أكبر فى أعمالهم. كما أظهر مسح آخر أن مائة مليون شخص من القاطنين فى الولايات المتحدة يعانون من القلق لخوفهم من أن المجموع الكلى لدخول عائلاتهم قد لا يكفى لتغطية نفقاتهم [٣٦] . بل إن رجل الأعمال الأمريكى المعروف "فورتمر زوكرمان" اعترف بأن أقل من وظيفة واحدة من بين كل خمس وظائف تدر دخلاً يكفى لعائلة مكونة من أربعة أشخاص فى الوقت الحاضر [٣٧] .

أظهرت تقارير مكتب الإحصاء الأمريكى التى صدرت فى نهاية القرن العشرين أن ١٢,٧٪ من سكان الولايات المتحدة، أو ما يقدر بـ ٣٤,٤ مليون شخص يعيشون تحت مستوى خط الفقر. غير أن تلك الإحصائيات تقلل من حجم المشكلة حيث تستثنى العمال غير المسجلين وغيرهم من الفقراء الذين لم يشملهم الإحصاء. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ثلثى العائلات التى تعيش دون خط الفقر الذى حددته الحكومة الأمريكية لديهم شخص واحد يعمل بدوام كامل، وبذلك فإن هؤلاء يعملون لكسب قوتهم ولكنهم لا يحصلون مع ذلك على أجور تكفى لتلبية أسباب معيشتهم. وفى ذروة ما أطلق عليه فترة "رخاء الحقبة الكلينتونية" كان هناك ٦,٥ مليون من العاملين بدوام كامل ممن يعيشون فى حالة فقر [٣٨] .

يمكننا أن نحسب آلاف حراس العقارات (البوابين) فى طول البلاد وعرضها ضمن فئة العاملين الفقراء. وقد قام هؤلاء بكفاح مشترك فى عام ٢٠٠٠ مطالبين بأجور تناسب مستوى المعيشة. والزيادة فى الأجور التى ظفر بها البوابون الذين أضربوا عن العمل فى لوس أنجلوس، وهى بمعدل ٢٦٪ رفعت أجورهم إلى ١٩,٠٠٠ دولار فى السنة بحلول عام ٢٠٠٣ وذلك فى منطقة تتجاوز فيها أجور السكن دخلهم الكلى [٣٩] . هناك أيضًا عمال المزارع الذين يكدحون لقاء أجور زهيدة، ويعيشون ويعملون فى ظروف تبعث على الأسى، ثم هناك العدد المتزايد من العاملين فى الأعمال الشاقة (Sweat Shops وهى مؤسسات صناعية صغيرة تستخدم العمال بأجور منخفضة وفى ظل ظروف عمل غير صحيَّة)، ويعمل هؤلاء لساعات طويلة لقاء أجور تقل عن الحد الأدنى للأجور. يضاف إلى ذلك النساء المهاجرات اللاتى يعملن كخادمات فى

بيوت الأغنياء حيث تتراوح نوبات عملهن ما بين اثنتى عشرة وخمس عشرة ساعة، ولستة أيام فى الأسبوع لقاء أجور قد لا تزيد فى بعض الأحيان على معدل دولارين فى الساعة (٤٠) .

يعيش خمسة وعشرون مليون شخص آخر فى الولايات المتحدة فوق خط الفقر مباشرة، وهم فى حالة ضيق شديد، إذ ليس لديهم تأمين صحى ولا يستطيعون أحياناً دفع فواتير الخدمات العادية الخاصة بالمنازل، أو دفع أقساط سياراتهم، بل إن البعض منهم لا يملكون ما يكفى من المال الذى يمكّنهم من تأمين طعامهم فى بعض الأوقات من الشهر (٤١) . ليس الكسل هو الذى يبقى أولئك الناس فى القاع بل الأجور المتدنية التى يدفعها لهم مستخدموهم، والأسعار المرتفعة، وإيجارات السكن الباهظة والضرائب الثقيلة التى يتوجب عليهم دفعها.

حدد مكتب الإحصاء الأمريكى خط الفقر الرسمى بالنسبة لأسرة من أربعة أشخاص بمبلغ ١٧,٠٥٠ دولار وذلك اعتبارا من عام ٢٠٠٠, كما يذاع تعديل خط الفقر بانتظام وفقا لمؤشر أسعار المستهلك لأخذ التضخم فى الحسبان. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من دخول ذوى الدخل المحدود تذهب للضروريات الأساسية مثل أجور السكن والوقود والرعاية الصحية، ولا يبقى إلا القليل للاحتياجات الأخرى. وقد ارتفعت تكلفة هذه الضروريات بسرعة أكبر من ارتفاع مؤشر الأسعار العام. غير أن مكتب الإحصاء لم يعدل الأمور بهذا الاتجاه ولذا فإنها تقلل من العدد الحقيقى للفقراء فى أمريكا (٤٢) .

يقال للأمريكيين إنهم أكثر شعوب الأرض رفاهية، ولكن الحقيقة هى أنه من بين الدول الصناعية الرئيسية الكبرى العشرين تحتل الولايات المتحدة المرتبة الخامسة عشرة بالنسبة لمتوسط طول العمر، ولديها أعلى معدل للفقر بين الدول العشرين، ومعدل وفيات الأطفال حديثى الولادة هو الأعلى بين تلك الدول، ولديها أعلى معدل لوفيات الشباب بسبب الحوادث والقتل وغير ذلك من أنماط العنف. وقد أوردت هذه الحقائق التقارير السنوية الصادرة عن الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، وكذلك التقارير الصادرة عن منظمة اليونيسيف لعام ١٩٩٩ . (٤٣) .

يدفع الفقراء مبالغ أكبر بالنسبة لمعظم الأشياء: منها مثلاً فوائد يصل معدلها إلى ٣٠٪ على القروض لشراء السيارات المستعملة غير الآمنة، وإيجارات باهظة فى أبنية غير آمنة وآيلة للسقوط يرفض أصحابها إصلاحها، ومبيعات بالتقسيط تفرض فوائد تصل إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠٪. كما تحقق بنوك غير نظامية تقوم بنشاطات هامشية مربحة جدا وشركات تحصيل الشيكات، تحقق أرباحًا تقدر بمليارات الدولارات سنويًا وذلك بفرض مصاريف تصل إلى ١٠٪ على صرف شيكات رواتب الطبقات ذات الدخول المتدنية أو شيكات الإعانة أو الضمان الاجتماعى. وتقوم شركات أخرى بمنح قروض قصيرة الأجل لأولئك الذين يعانون من عدم وجود سيولة لديهم إلى أن يحين وقت تسلمهم رواتبهم التالية. وقد حققت هذه الشركات أرباحًا وصل مجموعها إلى ٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠, وإذا ما حسبنا الفوائد المفروضة على هذه القروض على أساس سنوى فإنها تصل إلى ٥٠٠٪ أو أكثر. تملك الكثير من محال الربا التى تأخذ واجهتها شكل المتاجر بنوكا رئيسية وشركات كبرى وتقوم بتمويلها. ومن هؤلاء بنك "شيزمانهاتان" و"نيشنز بانك" و"فورد" و"أمريكان إكسبريس". وقد دعم تنامى هذه المحال التناقص فى عدد الأسر التى لها حسابات فى البنوك كما رافقتها زيادة فى نسبة السكان من ذوى الدخول المنخفضة (٤٤) .

يتأثر تأثرًا شديداً بهذا الوضع الأمريكيون من أصل إفريقى (الأمريكيون السود وهم من أصبح يطلق عليهم الأمريكيون الأفارقة) والمهاجرون من أمريكا اللاتينية، وهم يمثلون نسبة غالبة فى قوائم العاملين من ذوى الأجور المنخفضة، وتصل معدلات البطالة والفقر بينهم حوالى ضعف هذه المعدلات بين البيض (٤٥) . وعلى الرغم من كل الحديث عن الإجراءات الإيجابية وتفضيل المواطنين من غير البيض فإن الملونين ما زالوا يعانون من التمييز العنصرى فى التوظيف وغير ذلك من ميادين الحياة. وقد أظهر أحد الاستقصاءات أنه حين يتقدم أشخاص من الأمريكيين البيض والسود لشغل نفس الوظيفة ولديهم نفس المؤهلات فإن فرصة البيض فى الحصول على الوظيفة هى ثلاثة أضعاف فرصة نظرائهم الملونين (٤٦) . كما أن احتمال تعرض البيض لعدم التشجيع أو لما يعبر عن الاستخفاف بهم هو احتمال أقل.. وما تزال فرص حصول أبناء الأقليات العرقية على قروض للرهن العقارى أقل من فرص نظرائهم من البيض،

حيث إن احتمالات رفض طلباتهم للحصول على القروض تظل أعلى مهما كانت دخولهم (٤٧) . ولاشك بأن هناك موقفاً "إيجابياً" غير رسمى واسع الانتشار ولكنه يطبق لصالح البيض من الطبقتين المتوسطة والعليا.

تعتبر النساء من أكثر الفئات تعرضاً للاستغلال. ومن مجموع ثمانية وخمسين مليون امرأة يعملن فى الولايات المتحدة فإن نسبة كبيرة منهن، تتجاوز إلى حد كبير نسبة نظرائهن من الرجال، يعملن فى وظائف منخفضة الأجر فى أعمال السكرتارية والخدمات. وفى منتصف الستينيات كانت النساء الأمريكيات يحصلن على ٦٩ سنتا مقابل كل دولار يحصل عليه الرجل. وبعد ثلاثين سنة من الكفاح والعمل الشاق فإنهن يحصلن الآن على ٧٦ سنتا مقابل كل دولار يحصل عليه الرجل. وبهذا المعدل تحتاج النساء لمائة سنة أخرى من التضحية والكفاح إلى أن يحققن المساواة فى الأجور مع الرجال. وعلى الرغم من أن عشرين مليون أم يعملن فإن ٤٤٪ من الأمهات اللاتى يتولين وحدهن إعالة أبنائهن ما زلن يعشن تحت مستوى خط الفقر، علماً بأن اثنين من بين كل ثلاثة أشخاص بالغين يعيشون فى حال فقر هم من النساء (٤٨) .

التكاليف الإنسانية للظلم الاقتصادى

فى عام ٢٠٠٠ كان هناك ثلاثة عشر مليونا من الأطفال الأمريكيين يعيشون فى حالة فقر، وهى نسبة أعلى مما كانت عليه قبل عشرين سنة. ويقول المسئولون المنتخبون وكذلك المدافعون عن الأطفال إن تدنى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة هى الأسباب الرئيسية لفقر الأطفال. ولاشك بأن أطفال الفقراء أكثر عرضة لأن يكونوا منخفضى الوزن عند الولادة وأن يموتوا فى سن الرضاعة أو الطفولة المبكرة، وأن يصابوا بأمراض خطيرة بما فيها الأمراض الناشئة عن سوء التغذية. وهؤلاء يكونون أكثر عرضة للجوع ولأمراض لا يتلقون علاجا لها وللسموم البيئية وللعنف فى البيت والحى وللمعاناة من البلادة والتأخر فى التعلم (٤٩) . وقد أشار تقرير ورد فى مجلة الجراحة العامة إلى أن الأطفال والمسنين من الفقراء يعانون من وباء صامت لداء فى الفم يتراوح من تسوس الأسنان إلى سرطان الفم، وهذا يعود بشكل رئيسى إلى سوء

حالتهم الصحية العامة ولعدم قدرتهم على دفع تكاليف العناية بأسنانهم أو لعدم حصولهم على التأمين الخاص بالعناية بالأسنان (٥٠) .

بنهاية التسعينيات وخلال واحدة من أطول فترات الرفاهية الاقتصادية فى تاريخ الولايات المتحدة أفاد واحد من كل عشرة من البيوت الأمريكية بأنهم لا يحصلون على ما يكفى من الطعام فى جزء من الشهر (بلغ العدد ثلاثين مليونا حيث ارتفع من ٢٥ مليون بيت فى عام ١٩٨٥). وأخذت بنوك الغذاء ومطابخ الحساء تزدحم أكثر من أى وقت مضى، وبلغ الجوع أو ما يقرب من الجوع أعلى مستوياته فى ولايات نيومكسيكو والمسيسيبى وتكساس وأريزونا ولويزيانا حسب هذا الترتيب، وأدنى مستوياته فى ولاية داكوتا الشمالية وما ساشوستس وداكوتا الجنوبية وديلاوير ومنيسوتا (حسب هذا الترتيب أيضا).

يفيد العاملون فى ميادين مكافحة الفقر أن أعداداً متزايدة من الأسر، خصوصاً من بين الأمهات العاملات اللاتى يرعين أولادهن بمفردهن يقفون فى صفوف للحصول على معونات سلال الغذاء لاستكمال ما يحتاجون من الطعام نظراً لأن ما يتلقونه من أجر لا يكفى لإقامة أودهم وأود أولادهم (٥١) .

يبحث الفقراء فى المدن الرئيسية والمدن الأصغر عن الطعام فى صناديق القمامة. ويقول أحد كتاب الأعمدة الصحفية تحت عنوان: "آكلو القمامة" "لو أن الرئيس الأمريكى رأى الفلاحين الصينيين ينقبون عن طعامهم فى صناديق القمامة أثناء زيارته للصين لقال إن الشيوعية أثبتت فشلها. فماذا نستدل إن حدث هذا فى موطن نجاح الرأسمالية المسمى بـ "أمريكا" ؟ (٥٢) .

واحد من كل خمسة أمريكيين بالغين يعتبر أميا عمليا، خاصة من بين الأمهات بدون زواج، وواحد من كل أربعة من الأمريكيين يقطنون فى بيوت دون المستوى اللائق ولا تتوافر فيها التمديدات الصحية والتدفئة. وتجدر الإشارة إلى أن إيجار السكن يستهلك الجانب الأكبر مما تحصل عليه العائلات منخفضة الدخل إذ يستهلك ما يصل إلى ٦٠ إلى ٧٠٪ من دخولها. ونظراً للمضاربات العقارية وتردى أحوال أبناء الطبقة المتوسطة، والتركيز على إنشاء المجمعات السكنية الفاخرة والبطالة والأجور المنخفضة

وإلغاء أى تحكم فى أجور السكن، لكل هذه الأسباب فقد أخرجت من سوق الإسكان، وبصورة أكثر من أى وقت مضى، أعداد متزايدة من ذوى الدخول المتدنية. إذ اختفى من سوق السكن مليونان من الوحدات السكنية ذات الإيجارات المقبولة خلال السنوات العشرين الماضية، مما أجبر كل عائلتين أو ثلاث عائلات على السكن معًا، وأدى بالتالى إلى خلق ضغوط اجتماعية جديدة على العلاقات فى داخل البيوت (٥٣) .

تتراوح التقديرات الخاصة بأعداد من لا مأوى لهم فى الولايات المتحدة بين مليون وثلاثة ملايين مشرد، ثلثهم من العائلات التى لديها أطفال. وحياة التشرد تعنى الجوع والقذارة والفقر المدقع والوحدة والاكتئاب الحقيقى والمرض الذى لا يلقى العلاج اللازم. وأظهرت إحدى الدراسات أن العديد من الأشخاص ممن يقيمون فى ملاجئ المشردين ممن لا مأوى لهم أو الملاجئ المتنقلة هم أشخاص يعملون بوظائف بدوام كامل حيث إن ارتفاع أجور السكن وتدنى الأجور لا يسمح لهؤلاء بأن يقيموا فى مساكن خاصة بهم (٥٤). وحتى بين من يعيشون فى مساكن فإن ما قد يفصل الملايين منهم عن حياة التشرد فى الشوارع هو راتب شهر واحد.

على العكس من كل ما يقال عن حياة الرفاهية التى يتمتع بها المسنون فى الولايات المتحدة فإن ما قد يصل إلى نصف عدد الأشخاص الذين يعيشون فى حالة فقر هم فوق الخامسة والستين من العمر، ويواجه بانتظام خمسة ملايين من هؤلاء خطر الجوع، أو لا يكفيهم ما يحصلون عليه من الطعام. وعلى الرغم من برنامج الرعاية الصحية فإن المسنين هم أكثر من يواجهون إمكانية الاضطرار لدفع تكاليف علاجهم بأنفسهم. ويتبين للملايين من الأمريكيين أن الضمان الاجتماعى ومعاشات التقاعد ومدخراتهم لا تكفى لتأمين معيشتهم بعد أن يتقدم بهم العمر. وتجدر الإشارة إلى أن ما قد يصل إلى نصف كبار السن قد عادوا إلى العمل أو يبحثون عن عمل (٥٥) .

لا يمكن لمن لم يعرفوا شدة الضنك الاقتصادى أن يتصوروا مدى البؤس وما يمكن أن ينتج عنه من أمراض اجتماعية. وتشير الدراسات إلى أن أى انخفاض فى معدل الدخول أو حتى زيادة طفيفة فى معدلات البطالة إنما يؤدى إلى زيادة ملحوظة فى حالات المرض، والتوترات العاطفية، والإدمان على المخدرات، وحالات الانتحار، والجريمة والموت المبكر (٥٦) .

٣٠٪ من الأمريكيين كما تشير الإحصاءات، تعرضوا لنوع أو آخر من حالات الاضطراب العقلى وحالات الاكتئاب الخطيرة. كما يدمن عشرات الملايين المشروبات الكحولية أو النيكوتين أو نوعًا أو آخر من المخدرات. ويدمن ملايين آخرون تناول عقاقير طبية مثل الأمفيتامين والباربيتيورات، علمًا بأن الأطباء هم الذين يدفعونهم إلى تعاطى هذه العقاقير والتى توفرها لهم شركات الصناعات الدوائية التى تحقق من وراء ذلك أرباحًا هائلة [٥٧] .

يقدم ما يصل معدله إلى ٣٠,٠٠٠ أمريكى على الانتحار سنويًا، بينما يقتل حوالى ١٧,٠٠٠ شخص. وتقول الإحصاءات إن عدد الشبان الذين يقدمون على الانتحار قد تضاعف ثلاث مرات منذ الخمسينيات [٥٨] . وتتعرض ملايين النساء الأمريكيات للضرب والعنف على أيدى الرجال مما يؤدى إلى إصابة ما يصل إلى خمسة ملايين امرأة بأذى لا يستهان به كل سنة [٥٩] . فى حين يتعرض ما يزيد على مليونى طفل - ينتمى معظمهم وليس كلهم لعائلات متدنية الدخل - يتعرضون للضرب والعنف وإساءة المعاملة، أو يتركون وحيدين، أو يهملون إهمالاً خطيرًا فى كل عام [٦٠]. ويتعرض الكثيرون من المسنين لإساءة المعاملة بصورة قاسية ومتزايدة، شأنهم فى ذلك شأن ما يتعرض له الأطفال لدى تردى الحالة الاقتصادية.

باختصار، يمكن القول إن لقصة الحياة العظيمة الرغدة فى الولايات المتحدة جانبًا مظلمًا.. ولا شك أن حرية السوق أمر جيد بالنسبة للفائزين حيث توفر كل المكافآت والمزايا التى يمكن للمال أن يقدمها. غير أنها تمثل، وبشكل متزايد، أمرًا أكثر قسوة بالنسبة للملايين من الآخرين. ولا يكفى أن نستنكر الفوارق القائمة بين الأغنياء والغالبية العظمى من الناس، بل إن من الضرورى كذلك أن ندرك الصلة بين الأمرين. فالنظام الرأسمالى، بحكم طبيعته، يبدد مواردنا الطبيعية، ويستغل أيدينا العاملة ويدفع لها أجورًا زهيدة، ويخلق الفاقة والحاجة الاجتماعية الشديدة، وبذلك فهو يخدم القلة على حساب المجموع.

إذا كنا نحب بلدنا فإن علينا أن نهتم بالناس الذين يعيشون فيه، وألا نود رؤيتهم وقد أصبحوا الضحية. ولا بد لنا من التأكيد كذلك بأن المعطيات التى تضمنها هذا الفصل لا تمثل هجومًا على الولايات المتحدة، بل على نظام سوق منفلتة تجعل من شعبنا ضحية لها.

الهوامش

(١) كتاب "آدم سميث" "بحث فى طبيعة وأسباب الثروة".

(٢) كتب الكاتب الراحل "فيكتور بيرلو" Victor Perlo تكرارا حول هذا الموضوع فى مقالات نشرتها صحيفة People's Weekly World بتاريخ ٢٦ إبريل - ٣١ مايو ١٩٩٧، و ١ أغسطس ١٩٩٨ .

(٣) للمزيد حول طبيعة الرأسمالية يمكن الرجوع لكتاب "كارل ماركس": "رأس المال" Capital، المجلد الأول والمتوافر فى عدة طبعات. كما يمكن الاطلاع على معالجات تمهيدية للموضوع فى كتاب ماركس "الأجور والأسعار والأرباح "Wages, Price and Profit" والمتوافر أيضا فى عدة طبعات، وكتابه "مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى:

A Contribution to the Critique of Political Economy-(New York, Internationl, 1970).

(٤) صحيفة "ديلى وورلد" فى مقال بعنوان "حيثما يكون الإنتاج لفائدة العمال"، عدد ٢٠ سبتمبر ١٩٨٤.

(٥) طبقًا لنشرة إحصائيات الدخل العام للعام ١٩٩٩-٢٠٠٠ الصادرة عن إدارة الدخل الضريبى الداخلى، وكتاب التمييز العنصرى الاقتصادى فى أمريكا.

"Economic Apartheid in America" by Chuck Collins and Felice Yeskel (New York: New Press, 2000)

(٦) كتاب "التمييز العنصرى الاقتصادى فى أمريكا" المذكور أعلاه.

(٧) "وول ستريت جورنال"، فى مقال بعنوان: "على الشركات الكبرى ألا تستأصلنا نحن الشعب من جذورنا"، اقتباس عن صحيفة Main Telegram، عدد ٤ فبراير ,١٩٩٧

(٨) مقال لجون ميلر بعنوان "مدّ مرتفع يخفق فى رفع جميع السفن" Dollars & Senseعدد مايو/يونيو , ٢٠٠٠

(٩) للاطلاع على تفاصيل تتعلق بتلاعب مكتب الإحصاء الأمريكى يمكن الرجوع لمقال مايكل بارينتى: "الاقتصاد بالأرقام: فاحشو الثراء يختفون عن الأنظار" :

Michael Parenti : "Economy in Numbers : The Super Rich Are out of Sight," "Dollars & Sense" May/ June 1998.

والمقال موجود على شبكة الإنترنت (http: //www.Michaelparenti.org)

(١٠) كتاب "الأجور الأعلى"، وكتاب: "قرن منقسم: تباين اقتصادى فى بداية القرن"، وكتاب: "الانقسام إلى طبقات اجتماعية فى الولايات المتحدة ٢٠٠٠".

(١١) "نيويورك تايمز"، عدد ١٣ يناير ١٩٩٩، مقال بعنوان: "تصنيع الوحش البنكى الضخم" فى مجلة Multi-national Monitor، عدد يونيو ١٩٩٦، تقرير فى وكالة "أسوشيتدبرس"، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٢) حول "البالونات الذهبية" للمسئولين التنفيذيين يمكن الرجوع إلى مقال فى صحيفة "سان فرانسيسكو إجزامينر" عدد ١٤ أغسطس ١٩٩٨ بعنوان "الهبوط الأسهل"، وكذلك مقال بعنوان: "رواتب تقاعدية"، مجلة "سوليدارتى"، عدد مايو ١٩٦٦، عمال صناعة السيارات المتحدون.

(١٣) صحيفة "سان فرانسيسكو كرونيكل"، عدد ٢٩ يوليو ٢٠٠٠ فصلية Union(خدمات اتحاد الموظفين العالميين، ربيع ١٩٩٦).

(١٤) مقال بعنوان "عقد من التجاوزات التنفيذية": المسح السنوى السادس لتعويضات المسئولين التنفيذيين (صادر عن منظمتى "متحدون من أجل اقتصاد عادل" و "مؤسسة الدراسات السياسية" ١٩٩٩). وكذلك مقال فى مجلة Z، عدد يونيو ٢٠٠٠، بعنوان: "قطار الكسب غير المشروع للمديرين التنفيذيين يتابع ما فى طريقه".

(١٥) تصريح نشرته صحيفة "واشنطن بوست" فى ١١ فبراير ١٩٨٢.

(١٦) يطلق مسمّى "شركة أعمال زراعية" Agribusiness على أى شركة عملاقة تتخصص فى الأعمال التجارية الزراعية الضخمة والتى تعتمد اعتماداً كبيرًا على الميكنة الزراعية، وعلى الاكتفاء بزراعة محصول واحد دون استغلال الأرض بأى طريقة أخرى، وعلى استخدام مبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب الطفيلية، كما تعتمد على الإعانات المالية الحكومية.

(١٧) مقال فى أسبوعية People's Weekly World عدد ١٨ ديسمبر ١٩٩٩. كتاب "آلة حصاد الشركات العملاقة".

(١٨) مقال فى أسبوعية People's Weekly World، عدد ٢٨ مارس ١٩٩٧ و١٨ مارس ٢٠٠٠ كتاب "آلة حصاد الشركات العملاقة".

(١٩) كتاب: "ضد الحنطة: التكنولوجيا الحيوية واستيلاء الشركات العملاقة على طعامك". وكتاب "آلة حصاد الشركات العملاقة".

(٢٠) مقال فى صحيفة "نيويورك تايمز" عدد ٣١ مارس ١٩٩٧.

(٢١) مقال نشرته مجلة "نيوزويك"، عدد ٢٦ فبراير ١٩٩٦، تحت عنوان: "قتلة الشركات الكبرى"، كتاب: "شارع وول ستريت: كيف يعمل ولمن".

(٢٢) صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ١ أكتوبر ٢٠٠٠ .

(٢٣) صحيفة "سان فرانسيسكو كرونيكل"، عدد ٨ أغطس ١٩٩٢ .

(٢٤) مقال فى مجلة Harper's، عدد إبريل ١٩٩١ .

(٢٥) تصريح نشرته صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ٢٦ إبريل ١٩٥٥ .

(٢٦) "وول ستريت جورنال"، عدد ٣٠ أغسطس ١٩٧٨ .

(٢٧) تقرير مجلس المواطنين للتحقيق فى قضايا الجوع وسوء التغذية فى الولايات المتحدة، نشرته نشرة Hunger USA .

(٢٨) مقتطفات فى مجلة "دولارز أند سنس"، عدد يونيو ١٩٨٨ .

(٢٩) كتاب بعنوان "رأس المال الاحتكارى".

(٣٠) تقرير لخصته مجلة "وول ستريت جورنال"، عدد ٢٩ يونيو٢٠٠٠، بعنوان: "على الرغم من الطفرة الاقتصادية، يحتمل للمزيد من الأمريكيين أن يهبطوا إلى ما دون خطر الفقر"، وتقرير لوكالة "أسوشيتدبرس" فى ٢٧ سبتمبر٢٠٠٠ .

(٣١) مقال فى مجلة Z عدد يوليو/أغسطس ١٩٩٨، وصحيفة "نيويورك تايمز" عدد ٢٣ أغسطس ١٩٩٦ .

(٣٢) راجع إحصاءات ديوان الإحصاء العمالية، تقرير العمل اليومى خلال السنتين الماضيتين، وكذلك صحيفة "نيويورك تايمز"، أعداد ٣ مارس و ٥ مايو و ٨ ديسمبر ١٩٩٦ .

(٣٣) أوردته صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ .

(٣٤) مقال "فنسنت نافارو" (نشرته صحيفة Nation، عدد ٢٣ مارس ١٩٩٢، بعنوان: الطبقة المتوسطة: "أسطورة مفيدة").

(٣٥) مقال بعنوان "حالة عمال أمريكا" أصدرته مؤسسة السياسة الاقتصادية ٢٠٠٠، مقال فى شهرية "مونثلى ريفيو"، عدد فبراير ١٩٩٨، بعنوان: "مواجهة رباط الزمن: العمل والعائلة والرأسمالية".

(٣٦) أورد هذه الإحصائية راديو "باسيفيكا" فى ٢٤ نوفمبر١٩٩٧، كما أوردها مقال بقلم "بوب هيربرت" نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" فى ١٠ فبراير ١٩٩٦ .

(٣٧) صحيفة U. S News & World Report عدد ٣ إبريل ١٩٩٥ .

(٣٨) صحيفة "نيويورك تايمز" فى مقال تحت عنوان: "حالة العاملين فى أمريكا" عدد ٤ أكتوبر ١٩٩٩ .

(٣٩) صحيفة "سان فرانسيسكو كرونيكل"، عدد ٢٧ أبريل عام ٢٠٠٠ .

(٤٠) مقال فى صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد٣١ يوليو ١٩٩٨ ، وعدد ٢٥ فبراير١٩٩٦، وكذلك مقال فى صحيفة سان "فرانسيسكو إجزامينر" عدد ١ سبتمبر ١٩٩٦ .

(٤١) مقال فى صحيفة "نيشن"، عدد ١٥ فبراير ١٩٩٣ يحمل عنوان "فوق خط الفقر – ولكنهم فقراء".

(٤٢) مقال فى صحيفة "نيشن"، عدد ١٥ فبراير ١٩٩٣ يحمل عنوان "فوق خط الفقر – ولكنهم فقراء".

(٤٣) التقرير السنوى للأمم المتحدة حول التنمية البشرية، والتقارير الأخيرة "لليونسيف" فى عام ١٩٩٩ .

(٤٤) مقال لصحيفة "أوكلاند تريبون"، عدد ٨ أغسطس ٢٠٠٠ كتاب "تجار البؤس: كيف تستفيد الشركات الأمريكية العملاقة من الفقر".

(٤٥) راجع التقرير السنوى لـ "رابطة المدن" Urban League بعنوان: "حالة أمريكا السوداء ٢٠٠٠"، تقرير لوزارة التجارة الأمريكية نشرته صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" عدد ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨ .

(٤٦) كتاب "فرص محظورة، فرص منكمشة".

(٤٧) صحيفة "أوكلاند تريبون" عدد ١٩ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٤٨) "واشنطن بوست"، عدد ١٠ يونيو ٢٠٠٠، وكما يشير مسح فى عدد يناير ١٩٩٦ من مجلة Working Woman.

(٤٩) تقرير لمركز الموازنة والأولويات للعام ١٩٩٩ بعنوان: "تحولات حديثة فى تأثير شبكة الأمان على فقر الأطفال"، ودراسة أجراها المركز الوطنى الخاص بالأطفال الفقراء، ودراسة أجرتها جامعة كولومبيا ونشرتها صحفية "نيويورك تايمز"، عدد ١١ أغسطس ٢٠٠٠، دراسة أجرتها صحيفة "لوس أنجلوس تايمز"، عدد ١ يوليو ١٩٩٩، وتقرير لمؤسسة "سياسة الغذاء والنمو" بعنوان "تمزيق شبكة الأمان" نشرته Backgrounder شتاء عام ١٩٩٨ .

(٥٠) صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ٢٦ مايو ٢٠٠٠ .

(٥١) طبقا لتقرير لوزارة الزراعة الأمريكية، نشرته صحيفة "يو . إس . إيه . توداى"، عدد ١٥ أكتوبر١٩٩٩، ودراسة لمركز الجوع نشرته صحيفة "سان فرانسيسكو بى جارديان"، عدد ١٧ يونيو ١٩٩٩ . وصحيفة "يو . إس . إيه . توداى"، عدد ١٥ أكتوبر ١٩٩٩ .

(٥٢) مقال فى صحيفة "واشنطن بوست"، عدد ٢ مايو ١٩٨٤، بعنوان "آكلو القمامة"، وكذلك مقال فى "سان فرانسيسكو كرونيكل"، عدد ١١ مارس ١٩٨٨، بعنوان "معاناة الجوع فى زمن الوفرة.

(٥٣) تقرير نشرته صحيفة "يو . إس . إيه . توداى"، عدد ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٠، وآخر نشرته "نيويورك تايمز" عدد ٢٨ إبريل ١٩٩٨، بعنوان "تناقص متزايد فى إسكان الفقراء فى الولايات المتحدة".

(٥٤) للمزيد من الإحصاءات المفصلة حول التشرد يمكن الاتصال بمؤسسة التشرد والفقر.

(٥٥) مقال فى صحيفة "نيشن"، عدد ٣٠ مارس ١٩٩٨، دراسة للمؤسسة الوطنية حول أوضاع كبار السن، بعنوان: "كبار السن الأمريكيون للعام ٢٠٠٠: الدلائل الأساسية على حياة حسنة".

(٥٦) مقال فى صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ٩ مارس ١٩٩٧، ودراسة لمؤسسة السياسة الاقتصادية للعام ١٩٩٢ بعنوان: "تضاؤل الفرص وتأثيره على الضغط الاجتماعى".

(٥٧) المسح الوطنى للإدمان على العقاقير الذى أجرته وزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩٩، وكذلك التقارير السنوية الصادرة عن المعهد الوطنى الخاص بالصحة العقلية ومركز التحكم بالأمراض والوقاية منها، والمركز الوطنى للوقاية من الأمراض المزمنة وتحسين الصحة، ١٩٩٨-٢٠٠٠.

(٥٨) كتاب "الليل يهبط سريعًا: فهم الانتحار"، تقرير المركز الوطنى للإحصاءات الصحية حول الإحصاءات الوطنية الحيوية للعام ١٩٩٩.

(٥٩) مؤتمر الكونجرس حول قضايا المرأة فى تقريره حول العنف ضد النساء، مكتب المطابع الحكومية عام ١٩٩٢.

(٦٠) تقرير وزارة الصحة والخدمات البشرية، نشرته صحيفة "يو. إس. إيه. توداى" فى ١٦ يونيو ٢٠٠٠

الفصل الثالث

ثقافة الطبقة الغنية الحاكمة

المؤسسات والإيديولوجيات

لكى نفهم النظام السياسى الأمريكى يجدر بنا إمعان النظر فى المجال الأوسع الذى يمارس فيه هذا النظام نفوذه. ماذا يمكتنا أن نقول عن المؤسسات الاجتماعية والقيم والإيديولوجيات السائدة فى المجتمع الأمريكى؟

حكم الشركات الغنية

لا تمثل الرأسمالية الأمريكية مجرد نظام اقتصادى، بل هى نظام ثقافى واجتماعى شامل. إنها حكومة أغنياء، ونظام للحكم يمارسه الأغنياء فى غالب الأحوال ويستهدف تحقيق مصلحتهم. ويتم تنظيم الجامعات، ودور النشر، والمجلات واسعة الانتشار، والصحف، ومحطات الإذاعة والتليفزيون، والفرق الرياضية المحترفة، والمؤسسات، والكنائس، والمتاحف الخاصة، والمنظمات الخيرية والمستشفيات على هيئة شركات كبرى تحكمها مجالس إدارة تتكون من مديرين أو أمناء أو أعضاء جلّهم من رجال الأعمال الأغنياء. وتصدر هذه المجالس الأحكام النهائية فيما يخص الأمور المتعلقة بكل من تلك المؤسسات (١) .

فإذا ما أخذنا الجامعات بعين الاعتبار كمؤسسات للتعليم العالى، سواء أكانت حكومية أم خاصة، فهى تسيِّر من قبل مجالس أمناء تتمتع بسلطات تتعلق بجميع أمور التمويل والموازنة، والمناهج الدراسية، ورسوم التعليم وإجراءات التوظيف، والفصل من

الوظائف، وترقية أعضاء هيئة التدريس والعاملين فى الجامعات، ومنح الدرجات العلمية، وتحديد الرسوم الجامعية وما إلى ذلك من أمور. وعلى الرغم من أن معظم المهمات المتعلقة بهذه النشاطات اليومية توكل إلى مديرين، إلا أن بإمكان مجالس الأمناء استعادة هذه السلطات كلما أرادت ذلك. ومعظم الأمناء رجال أعمال ناجحون وليست لديهم خبرة إدارية أو أكاديمية فى مجال التعليم العالى. وتغطى قراراتهم بالتأمين الذى يدفع من موازنة الجامعة، ويعتمدون على المحاسبين فى الأمور المتعلقة بالاعتمادات المالية. فهم باختصار لا يتورطون فى أى مخاطرات مالية ولا يقدمون خبرات خاصة، فلماذا يمنحون هذه السلطات القوية إذاً؟ يبدو أن مهمتهم الرئيسية هى ممارسة السيطرة الإيديولوجية للقلة على تلك المؤسسات.

تتسلل ثقافة الشركات الكبرى إلى مؤسسات التعليم العالى بصورة متزايدة. وتجدر الإشارة إلى أنه بينما كان "جاك بلتاسون" Jack Peltason يتولى منصب رئيس جامعة كاليفورنيا، وهو منصب يدر عليه دخلاً سنويا يقدر بـ٢٤٥,٠٠٠ دولار سنويا، كان يتقاضى، ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دولار سنويا من سبع شركات كبرى حيث كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارتها (٢) . وهذا ليس مثالاً غير عادى، فرواتب المديرين الإداريين فى الكليات تتصاعد تصاعداً كبيراً، بينما يتم تقليص ميزانيات المكتبات والمنح الدراسية والخدمات الإصلاحية. تظهر شعارات الشركات الكبرى أكثر فأكثر فى القاعات الدراسية وفى أبنية الاتحادات الطلابية. كما تقوم مؤسسات الصناعات الخاصة أكثر من أى وقت مضى بتقديم المنح للأساتذة، وبتمويل هيئات ومراكز الأبحاث وتبنّى المنح الدراسية، وممارسة نفوذها فى تقرير من سيعمل فى تلك الجامعة وما الذى ستركز عليه الأبحاث، وماذا سيتم تعليمه (٣) .

الحقيقة المهمة المتعلقة بفهم القوة السياسية فى أمريكا هى أن معظم مؤسساتنا الثقافية تقريباً إنما تقع تحت سيطرة طبقة ثرية، وترتبط بمؤسسات الأعمال وتحكمها مجموعات من ممثلى الشركات الغنية، وهى مجموعات لم ينتخبها أحد وتظل فى هذه المناصب إلى ما شاءت. كما أن هؤلاء لا يخضعون للمساءلة إلا أمام أنفسهم. أما نحن فلا نملك أى صوت، ولا أى جزء من الملكية، ولا أى قوة تمكننا من المشاركة فى اتخاذ القرارات القانونية فى داخل تلك المؤسسات.

الترويج للعقيدة الأيديولوجية

يعلموننا باستمرار أن الرأسمالية هى جزء لا يتجزأ من الديمقراطية، ولا يُذكَر إلا نادرًا أن الرأسمالية تزدهر أيضًا فى ظل أكثر الأنظمة القمعية وحشية. كما أن مؤسسات الأعمال الرأسمالية التى يتجاوز نفوذها الحدود الدولية كثيرًا ما دعمت الإطاحة بأنظمة ديمقراطية فى العديد من بلدان العالم الثالث وتنصيب حكام ديكتاتوريين يمينيين يفسحون المجال الآمن لاستثمارات الشركات الكبرى. يقال إن نظام المشاريع الحرة يخلق مساواة فى الفرص، ويكافئ أولئك الذين يظهرون كفاءات خاصة وقدرة على المبادرة، بينما تسقط الفئات الطفيلية والكسولة إلى قاع السلم، ويوفر للبلاد رفاهية تحسدها عليها الأقطار الأخرى ويصون الحريات الشخصية والسياسية (بوسائل لا يتم تحديدها).

يركز نظام المشاريع الحرة تركيزًا شديدًا على القيمة التجارية: كيف تبيع، كيف تنافس وتتفوق. وفى ذلك يقول "رالف نادر"، إن "نظام حرية السوق يحفّز قيمة واحدة فقط فى المجتمع هى قيمة الربح المادى الاستحواذى". ولكن ماذا عن القيم المتعلقة بالعدالة والصحة والسلامة المهنية وسلامة المستهلك، وقيم الحرص على مستقبل الأجيال القادمة والمساءلة فى الحكومة؟ (٤).

ومن بين مؤسسات ثقافة حكم الأغنياء يأتى نظامنا التعليمى الأمريكى. منذ سنواتهم الأولى فى المدرسة وحتى مستوى الدراسة الجامعية العليا يتم توجيه الطلاب بحيث يؤمنون بالفضيلة الكونية لأمريكا وبتفوقها الأخلاقى، وبحيث لا يتبنون وجهات نظر ناقدة لمؤسساتها السياسية والاقتصادية. وقد أظهرت عمليات مسح عديدة أن معظم الشباب الصغير يؤمن بأن قادتنا السياسيين مطبوعون على حب الخير العام وأنهم أفضل من يدرك كنه الأمور. كما أن المدرّسين يؤكدون على السمات والمظاهر الرسمية التى تركز عليها الحكومة، وقلما يلتفتون للتأثير الذى تمارسه المجموعات الثرية القوية على الحياة السياسية. أما المدرسون الذين يظهرون ميلاً لانتقاد المؤسسات الاقتصادية السياسية الأمريكية فهم بذلك يغامرون بفقد وظائفهم، كما يتعرض الطلاب الذين يحاولون البحث فى قضايا محل جدل فى الصحف الطلابية

لمواقف معادية من المسئولين فى المؤسسات التعليمية ويهدِّدون بإجراءات تأديبية. وقد دل مسح شمل ٥٠٠ من صحف المدارس الثانوية على وجود رقابة واسعة الانتشار على هذه الصحافة (٥) .

نادرًا ما تشير الكتب الدراسية بأكثر من مجرد إشارة عابرة لتاريخ كفاح العمال واستغلال الشركات الكبرى للعاملين سواء فى الداخل أو الخارج، وهى تتجاهل تجاهلاً شبه كامل كفاح سكان أمريكا الأصليين (أى من يطلق عليهم "الأمريكيون الأصليون" أو "الهنود")، والخدم الذين يعملون باليومية، وصغار الفلاحين، والعمال المهاجرين من أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا. ولا تدرِّس مدارسنا إلا النزر اليسير عن التاريخ المتعلق بالكفاح ضد الرق والتمييز العنصرى، وضد الحروب التوسعية التى تشنها الولايات المتحدة (٦) .

كما يتم إغراق المدارس بالمواد المطبوعة والأفلام والأشرطة التى توزعها وزارة الدفاع الأمريكية ومختلف الشركات الكبرى مجانًا. وهى تعطى صورة تمجد القوات المسلحة وتدعو إلى تحرير الصناعة من أحكام القيود (٧) . وتوزع على نطاق واسع فى المدارس وعلى الجمهور مواد دعائية تتغنى بعجائب حرية السوق، كما انتشرت مراكز الأبحاث ذات الاتجاهات المحافظة، وكذلك المراكز الأكاديمية إضافة إلى المجلات المحافظة، وكلها تموَّل بسخاء من قبل الشركات الكبرى والمؤسسات اليمينية التى تتولى أيضا عقد المؤتمرات ومنح المناصب الرئاسية المهمة.

على الرغم من أن الجامعات الأمريكية تصور فى بعض الأحيان على أنها فوق الاتجاهات المتحيزة، فإن الجامعات تجرى إجمالاً أبحاثًا متقدمة واسعة النطاق لمصلحة العسكريين والشركات الكبرى، وتوفر التدريب لكوادرهما. وترتبط الجامعات التى توصف بأنها محايدة باستثمارات مباشرة مع الشركات الكبرى حيث تملك الجامعات قدرًا لا يستهان به من الأسهم المالية لهذه الشركات.

تستخدم العقوبات الاقتصادية لمعاقبة من يخالفون ومكافأة من يوالون الاتجاه السياسى القائم. وعلى المستوى الأكاديمى تعرِّض أعضاء هيئات التدريس، بل وحتى الطلاب ممن يعبرون عن آرائهم السياسية لتقييمات سلبية ولوقف رواتبهم ومِنَحهم

ووظائفهم. كما يجد الصحفيون والمديرون والمسئولون البيروقراطيون ومعظم المهنيين المتخصصين الذين يودون التقدم فى مسارهم الوظيفى، أن عليهم أن يسايروا النهج المتبع وتجنب التعبير عن وجهات نظر تخالف المصالح الاقتصادية السائدة فى المجتمع الرأسمالى.

أداة أخرى من أدوات التأهيل السياسى هى الحكومة. قد لا يمر أسبوع واحد إلا ويطلع علينا الرئيس أو مسئول ما ببيانات مطمئنة حول الاقتصاد، وبتأكيدات تبعث الرعب فى النفوس حول أعداء يتربصون بنا فى الخارج. وتساعدهم فى جهودهم هذه أجهزة الإعلام التى سنخصص لها فصلاً كاملاً فى هذا الكتاب لتقصى إنجازاتها كأداة من أدوات التلقين السياسى.

وعلى الرغم من أنه يتم تعنيفنا دائمًا حيث يقال بأن علينا أن نفكر دون الاعتماد على الغير فإن المرء ليتساءل فيما إذا كانت عملية التأهيل الفكرى تترك لنا مجالاً لذلك. فالإيديولوجيات التقليدية تحيط بثقافة حكومة الأغنياء من كل جانب متخذة أقنعة عدة مثل التعددية والديمقراطية والمجتمع المفتوح، بحيث أن المرء قد لا يشعر فى الغالب الأعم بأنه يخضع لعملية تلقين مستمرة. ولا شك بأن أسوأ أنماط الطغيان هى تلك التى تتسم بسيطرة عميقة وشديدة التأثير وبالغة التحكم بحيث إننا قد لا نعى ولا ننتبه إلى أننا نخضع لها.

تحاول مؤسسات الأعمال فى المجتمع الرأسمالى أن تدفع الناس للاستهلاك على أوسع نطاق ممكن، بحيث قد يصل بهم الأمر فى بعض الأحيان إلى ما يتجاوز إمكانياتهم المادية. فالإعلانات الموجهة للجمهور لا تعرض سلعًا فحسب، بل إنها تعرض كذلك أسلوبًا كاملاً فى الحياة حيث تمجد الشغف بامتلاك المواد الاستهلاكية. ولا بد من الإشارة إلى أن الثقافة الرأسمالية خرجت من رحم اقتصاد السوق، ولذا فإن هذه الثقافة هى بالضرورة ثقافة سوق، ثقافة تقلّص إلى أدنى حد الجهود التعاونية، وتحد بالتالى من اعتماد الناس المتبادل على بعضهم البعض، وتشغلنا باستمرار فى عملية تنافس فيما بيننا كعاملين ومستهلكين.

يتم تعنيفنا باستمرار كذلك بأن علينا أن "نسير قدمًا .. نتقدم على من، وعلى ماذا؟ على الآخرين وعلى حالتنا المادية الراهنة. غير أن علينا ألا نظن بأن هذه الفردية من شأنها أن تعطينا الحرية لاختيار سلوكيات سياسية واقتصادية بديلة، بل يتوقع من كل فرد منا أن يعمل بصورة فردية ولكن بما يؤدى إلى اتجاهات متشابهة تقريبًا، فالجميع ينافس الجميع من أجل الحصول على الأشياء ذاتها. وتعنى الفردية من منظور الثقافة التى تسيطر عليها الشركات الكبرى، خصخصة الملكية والاستهلاك. وبموجب هذا النمط من الثقافة يتوقع منا أن نحصل على كل ما يمكننا الحصول عليه دون أن تقلقنا كثيرًا المشاكل التى قد يواجهها الآخرون. وهذا الموقف الذى يعتبر غير إنسانى فى بعض المجتمعات الأخرى يمتدح لدينا حيث يُصنَّف على أنه طموح، كما يعامل على أنه ميزة ذات قيمة اجتماعية كبيرة.

أما هل يسمح هذا النمط من الفردية للمرء بأن يسيطر على شئون حياته أم لا فهذه قصة أخرى، إذ إن معظمنا لا يملك تقرير نوعية الطعام الذى يأكله، والبضائع التى يشتريها، والهواء الذى يتنفسه، والأسعار التى يدفعها، والأجور التى يتلقاها، والأسلوب الذى توزع به مهمات العمل، وأنماط المواصلات التى تتوافر له، ومشاهدة الصور التى تلقنه إياها أجهزة الإعلام.

يحرص أولئك الذين يحتلون مواقع متميزة فى الهرم الاجتماعى على المحافظة على ذلك الهرم، ويقاومون أية مطالب تستهدف إقامة مجتمع يحقق مساواة أكبر. وتشير إحدى الدراسات إلى أن أولئك الذين يحصلون على الدخول الأعلى هم الأكثر معارضة للمساواة فى القوة السياسية بين مختلف المجموعات، بينما كان أولئك الذين يحصلون على الدخول الأقل ممن أجابوا على الأسئلة هم الأشد مساندة للمساواة [٨]. ويُنظر إلى المجوعات المحرومة اقتصاديًا على أنها تمثل تهديدًا لأنها تريد الحصول على المزيد. وإذا حصل من لا يملكون على المزيد فإن هذا يعنى تضاؤل ما يحصل عليه من يملكون.

إلى جانب التمييز العنصرى والتمييز بين الجنسين يعتبر التعصب للطبقة من أكثر أشكال التحامل انتشارًا فى المجتمع الأمريكى وأقلها محاربة. وفى المجتمع

الرأسمالى يحكم على الفقراء بأنهم قاصرون ويفتقرون إلى القيم السليمة، وأنهم هم الذين كتبوا على أنفسهم العيش فى ظل ظروف مالية صعبة. وقلما ينظر لهؤلاء على أنهم ضحايا قوى اقتصادية تخلق الفقر، حيث يعانون من ارتفاع إيجارات البيوت ومن عدم توافر العمل الكافى، وتدنى الأجور، والأمراض التى لا يتمكنون من تلقى العلاج لها، ومن الإعاقات الجسمانية وغير ذلك من نعم جنة حرية السوق أو السوق المفتوحة. وبما أن النجاح المادى يعتبر المقياس الذى يحدد قيمة المرء فإن الفقراء لا يستحقون الكثير ويجب ألا تبذر موارد المجتمع عليهم [٩] . ولقد قال الكوميدى الأمريكى "ويل روجرز" "ليست جريمة أن تكون فقيراً ولكن قد يكون الأمر كذلك".

مع استمرار تسريح العمال، وتخفيض الأجور، والتضخم، وتزايد أعباء الضرائب يجد الكثيرون من الناس أن عليهم أن يبذلوا جهداً أكبر فى العمل لكى يظلوا فى نفس المكان. وفى مجتمع يعتبر فيه المال المقياس الحاسم الذى يحدد فرص الإنسان فى الحياة لا يصبح الدافع التنافسى مجرد ظاهرة من ظواهر الطمع فحسب، بل هو أيضاً أحد عوامل بقاء الإنسان على قيد الحياة. وعلى هذا الأساس فإن معظم الأمريكيين ما زالوا يكافحون لتوفير المستلزمات الأساسية لحياتهم، لا لاقتناء الكماليات. وإذا كانوا قد أصبحوا يحتاجون لمقدار أكبر من المال مما كانوا يحتاجون إليه فى الماضى فإن السبب فى ذلك يعود إلى حد كبير إلى أن الاحتياجات الأساسية أصبحت أغلى وأكثر تكلفة من ذى قبل.

نظراً لأن الخدمات التى تقدم للناس فى أمريكا تبنى على أساس القدرة على الدفع فإن المال يصبح مسألة حياة أو موت. إذ إن تحصيلك دخلاً ضئيلاً أو متواضعاً يعنى احتمالاً أكبر لأن تعجز عن تأمين معالجة طبية كافية، ولأن تواجه عدم الاستقرار فى العمل، ولأن تفشل فى الحصول على فرص تعليم جيدة وعن الاستمتاع بأوقات الفراغ وأسباب الراحة والسفر. وفى ظل هذا الجو لا تصبح الرغبة فى الكسب حتى على حساب الآخرين مجرد موقف خاطئ بل هى انعكاس للظروف المادية للمجتمع الرأسمالى حيث لا يعتبر أحد آمناً اقتصاديا بالفعل إلا كبار الأغنياء. وحتى هؤلاء يسعون باستمرار لزيادة ثرواتهم وتأمين سبل المحافظة عليها.

يعتبر النظام السياسى - الاقتصادى القائم فى الولايات المتحدة فى غاية النجاح بالنسبة لأولئك الذين يستمتعون بالأفضل فى كل شىء. أما أولئك الذين يمثلون الضحايا سيئى الحظ لهذا النظام، أو أولئك الذين تشغلهم مصلحة الجميع وليس مصلحتهم وحدهم فإنهم يعتبرون هذا النظام نظامًا فاشلاً لدرجة كبيرة. ويبقى أولئك الذين هم بين بين غير متأكدين من الوضع. فهم لفزعهم من تضاؤل قدرتهم على تحصيل قوتهم وانخفاض مستوى معيشتهم، وهو ما اكتوى به الكثيرون، إنما يظلون مستغرقين فى كفاحهم من أجل تأمين مستوى لائق من الحياة ضمن النظام الاجتماعى القائم.

اليمين والوسط واليسار

يتم تصنيف الأيديولوجيات السياسية تقليديًا على أساس كونها يمينية، أو وسطًا أو يسارية. وسأحاول هنا أن أرسم الخطوط العريضة للاتجاهات الثلاثة دون أن أعرض لتنويعاتها المختلفة أو للنواحى الغامضة الخاصة بكل منها. يتكون ما يطلق عليه مسمى اليمين السياسى من الأفراد الأكثر محافظةً، بل والرجعيين بمن فيهم معظم النخب من أصحاب الشركات العملاقة والعديد من ذوى الدخول المرتفعة أو الثروات الكبيرة، ومن يدعمون رأسمالية "السوق الحرة" ويدافعون عن مؤسسات الأعمال باعتبارها الدعامة الأساسية للمجتمع الجيد. وتتغنى الإيديولوجية اليمينية بفضائل المبادرة الفردية والاعتماد على النفس، وتعلن أن كلاً من الأغنياء والفقراء يحصلون على ما يستحقون، وبأن الناس يصبحون فقراء لا لأنهم يتلقون أجورًا غير كافية ويفتقرون للفرص الاقتصادية، بل لأنهم كسالى أو مبذرون، أو لا يتمتعون بالكفاءة. أما أساس الحقوق الفردية بالنسبة للمحافظين فهو الاستمتاع بحقوق الملكية، خاصة حق تحقيق الأرباح عن طريق عمل الآخرين، والتمتع بشروط الحياة المتميزة للطبقة الثرية.

يعزو المحافظون المشاكل التى تواجهها الأمة إلى ما سماه الملياردير الأمريكى "ستيف فوربس" **Steve Forbes** الغرور والتعصب والعقلية السائدة فى العاصمة الأمريكية والتى تركز على الاقتناع بأن الحكومة تعرف أكثر من غيرها. وهم يصرون

على أن القطاع الخاص أقدر على تسيير الأمور. ويعارض معظم المحافظين أى خطوات تتخذها الحكومة لفرض نظم معينة على مؤسسات الأعمال، بما فى ذلك إجراءات حماية البيئة، وحماية المستهلكين، وقوانين تحديد الحد الأدنى للأجور، وتعويضات البطالة، وإجراءات السلامة أثناء العمل، وقوانين التعويض عن إصابات العمل. ولقد أكد لنا رؤساء أمريكيون محافظون مثل "رونالد ريجان" و"جورج بوش" أنه يمكن للمؤسسات الخيرية الخاصة أن تتولى أمور العناية بالمحتاجين والجائعين، وأن الحكومة بالتالى لا تحتاج لتقديم العون لهم. غير أن المفارقة هى أن كبار الأثرياء أنفسهم يتبرعون بنسب أقل مما يتبرع به بقية الأمريكيين من دخولهم للمؤسسات الخيرية الخاصة [١٠] .

عمليا، يعارض المحافظون أو يوافقون على قيام الحكومة بمد يد العون اعتماداً على اليد التى ستتلقى ذلك العون. فهم يريدون تخفيض المصروفات التى تنفق على الخدمات الإنسانية، وعلى المساعدات التى تقدم للمجموعات ذات الدخل المحدود، ولكنهم يؤيدون تخصيص اعتمادات أو مبالغ لإنقاذ مشاريع الشركات الكبرى من المآزق المالية. يتعامل المحافظون مع حالات الركود الاقتصادى على أنها مجرد جزء من الدورة الاقتصادية الطبيعية، وهم يعنفون العمال الأمريكيين طالبين منهم بذل جهد أكبر فى العمل، وبأجور أقل، وألا يوجهوا أى كلمات قاسية تكشف عن الآثار المدمرة لعمليات دمج الشركات الكبرى وشرائها، ولا لفرار رأس المال إلى الأسواق ذات العمالة الأرخص فى الخارج، ولا لتزايد المصاعب الاقتصادية التى يواجهها العاملون.

ليس المحافظون فى الواقع من دعاة حكومة لا تتدخل فى الشئون الاقتصادية، فهم يساندون اتخاذ إجراءات حكومية قوية للحدّ من نفوذ القوى المنشقة، ولتنظيم حياتنا الخاصة وأخلاقنا الشخصية. ومعظمهم يدعمون العسكريين دعماً شديداً، كما يؤيدون تخصيص ميزانيات دفاعية كبيرة ووجود إمبراطورية أمريكية عالمية. غير أن بعض اليمينيين تمكنوا من تجنب الخدمة العسكرية، ومن هؤلاء الصحفى "نورمان بودهوريتز" **Normean Podhoretz** والصحفى كاتب العمود "روبرت نوفاك" **Robert Novak** وعضو الكونجرس السابق "نيوت جينجريتش" **Newt Gingrich** ونائب الرئيس "ديك تشينى" ونائب الرئيس الأمريكى السابق "دان كويل".

ليس كل المحافظين فى بحبوحة من العيش، إذ إن أناسًا من ذوى الإمكانيات المتواضعة والذين يعارضون الحكومة لأنهم لا يرون أنها تفعل شيئًا كثيراً لهم، يطلقون على أنفسهم صفة المحافظين لأنهم لا يجدون لأنفسهم صفة بديلة. الكثيرون من هؤلاء محافظون فيما يتعلق بالقضايا الثقافية. فهم يريدون من الحكومة أن تفرض عقوبة الإعدام بصورة أكثر صرامة، وأن تتخذ إجراءات أقسى ضد الجريمة. وكما ورد فى مقال لأحد الصحفيين فإن هؤلاء يفكرون بأن الحكومة تتحمل مسئولية رئيسية فى حماية حقوقهم فى "أن يقتلوا أنفسهم بالبنادق والخمر والتبغ"، ولكن تتحمل مسئولية ضئيلة فيما يتعلق بحماية حقوقهم فى "الحصول على عمل يقيم أودهم، أو بيت يؤويهم أو فى تلقى العلم أو الحصول على وجبة طعام" (١١) .

يريد بعض المحافظين من الحكومة أن "تتوقف عن محاولتها تقرير أنماط حياتنا"، ويريدون منها أن تحظر الإجهاض الآمن والقانونى لأنهم يعتقدون آن البويضة الملقحة هى كائن حى. ويطالب بعضهم الحكومة بدفع تكاليف التعليم الدينى وبفرض أداء طقوس العبادة فى المدارس، وهم يعزون الآفات التى تعانى منها البلاد لتردى الأخلاق والشذوذ الجنسى والحركات النسائية وفقدان القيم العائلية. وعلى هذا فقد اتهم المبشر البروتستانتى الأصولى "بات روبرتسون" والذى يطمح لترشيح نفسه للرئاسة الأمريكية، اتهم فى موعظة تليفزيونية الحركات النسائية بأنها تشجع النساء على هجر أزواجهن وقتل أطفالهن، وعلى ممارسة أعمال السحر والشعوذة وأنهن يعملن على تدمير الرأسمالية وممارسة الشذوذ الجنسى (١٢) . ويدعم اليمين الدينى المرشحين المحافظين والقضايا التى يساندها المحافظون. وبالمقابل فإن أصحاب الأموال المحافظين يقومون بتمويل اليمين الدينى - بما فى ذلك مديرو شركات كبرى مثل "كورز" **Coors** و"بيبسى" و"موبيل أويل" و"أموكو" و"هاينز" و"ماريوت" كما موّله الرؤساء السابقون لشركة "آر سى إيه" **RCA** وبنك "شيزمانهاتان". وغيرها من الشركات (١٣) .

يقف فى أقصى يمين القوى المحافظة المتعاونون السابقون مع النازيين والفاشيون الجدد، والناشطون العنصريون ممن وجد العديد منهم موطئ قدم لهم فى الحزب الجمهورى الأمريكى بمن فيهم "ديفيد ديوك" **David Duke** العضو السابق فى الحزب النازى الأمريكى، وعضو المنظمة العنصرية الشهيرة "كو كلوكس كلان" **Ku Klux Klan**

والذى رشح نفسه كجمهورى لانتخابات حاكم ولاية "لويزيانا" وفى الانتخابات الأولية لاختيار مرشحى الحزب الجمهورى للرئاسة الأمريكية فى عام ١٩٩٢ (١٤) . وعلى الرغم من رفض الحزب الجمهورى تأييد ترشيحه، فإن "ديوك" يؤكد ، وبحق ، أن برنامجه لا يختلف عن برنامج الحزب الجمهورى عامة حيث يطالب بموازنة عسكرية ضخمة، وتخفيض موازنة الخدمات الاجتماعية، وإلغاء برنامج تحسين فرص التوظيف والتعليم بالنسبة لمجموعات الأقليات والنساء كما يطالب بدعم مؤسسات الأعمال الكبيرة.

وأكثر ميلا إلى الوسط ويسار الوسط من الطيف السياسى يأتى المعتدلون والليبراليون الذين يمكننا أن نجمعهم فى فئة واحدة. يتقبل هؤلاء، شأن المحافظين، النظام الرأسمالى وقيمه الأساسية، وهم يعتقدون بأن من الواجب معالجة المشكلات الاجتماعية عن طريق إجراء إصلاحات طفيفة نسبيًا وتنفيذ سياسات تنظيمية أفضل. ويؤيد الليبراليون من فئة الوسط "التجارة الحرة" والعولمة، ظنا منهم بأنهما يفيدان الجميع وليس الشركات الكبرى فقط. وهم لا يوافقون فى بعض الأحيان على سياسات اللجوء للعنف التى تتبعها الولايات المتحدة للتدخل فيما وراء البحار، وإن كانوا يعتبرون مثل هذه الأعمال مجرد أخطاء تنم عن الافتقار للتفكير السليم وليست بمثابة أعمال منطقية يتم القيام بها خدمة النظام الرأسمالى العالمى. وهم يساندون أعمال التدخل فى بلدان العالم الثالث إن اقتنعوا بأن البيت الأبيض يشن حملة أخلاقية صليبية ضد "شر" تم تعريفه مجدداً دعما لقضية السلام والديمقراطية، كشأن دعمهم للقصف المكثف الذى قامت به قوات حلف شمال الأطلنطى للنساء والأطفال المدنيين والرجال فى يوغسلافيا عام ١٩٩٩ .

يرى من ينتمون إلى الوسط من المعتدلين والليبراليين أن هناك حاجة لإنفاق المزيد من المال على الخدمات العامة وعلى حماية البيئة، وهم يساندون عادة قوانين الحد الأدنى للأجور والتأمين ضد البطالة وكذلك بعض المخصصات الأخرى المساندة للأجور إلى جانب الضمان الاجتماعى وإعانات تغذية الأطفال المحتاجين، وتأمين السلامة المهنية وما إلى ذلك من أمور. ويساند بعضهم أيضًا تخصيص ميزانيات عسكرية ضخمة وكذلك منح إعانات وإعفاءات ضريبية مؤقتة لمؤسسات الأعمال. وهم يدعون إلى حماية الحقوق الفردية ضد القمع والمراقبة الحكومية. غير أنهم فى الكونجرس

الأمريكى (والغالبية فيه حاليًا هم من الحزب الديمقراطى) يساندون وكالات الأمن والاستخبارات، كما سبق لهم أن أيدوا فى بعض الأحيان تخفيض مخصصات المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

وفى اليسار السياسى يقف التقدميون والاشتراكيون. وهم يريدون استبدال النظام الرأسمالى أو إجراء تعديلات سياسية عليه بحيث يحل محله نظام "الملكية العامة" الذى يتم فيه تأميم العديد من الشركات الكبرى، وتحويل مؤسسات الأعمال الأصغر إلى "الملكية التعاونية" أو على الأقل تنظيمها بما يحقق المصلحة العامة. وقد يكتفى بعض التقدميين بديمقراطية اجتماعية مع وجود اتحادات عمالية قوية وفرض ضوابط فعالة للحد من صلاحيات وامتيازات مؤسسات الأعمال. وهم يجادلون بأن الرأسمالية غير المقيّدة والتى تعتمد على حرية السوق لا تستخدم الأرض والعمالة والموارد، والتكنولوجيا المتوفرة للمجتمع إلا لهدف وحيد هو تراكم رأس المال وتركيز الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى فى أيدى قلة تتمتع بالامتيازات، فى نفس الوقت الذى تخلق فيه الفقر للملايين فى الداخل والخارج.

يصر التقدميون على أن من شأن أية حكومةٍ ديمقراطية الاستجابة أن تلعب دورًا مهما فى حماية البيئة، وتقدم التعليم، وتوفير العمل لكل فرد قادر على العمل، وتأمين سبل الحماية من الأخطار المهنية، ومنح معاشات للتقاعد والعجز، وتوفير الرعاية الطبية والتعليم والسكن بأسعار معقولة.

يرفض معظم اليساريين والتقدميين المجتمعات الشيوعية التى لفظت أنفاسها مؤخرًا كنماذج تصلح للاشتراكية الأمريكية، وهم يشيرون إلى أن بلدانًا مثل الاتحاد السوفييتى تمثل تقاليد تاريخية مختلفة ولها تاريخ ساد فيه فى الماضى نظام العبودية والفقر، وكان محاطًا بأنظمة رأسمالية معادية وتعرض للغزو الخارجى. غير أن تقدميين آخرين يشيرون إلى أنه مهما كانت أخطاء تلك المجتمعات الشيوعية وجرائمها السابقة ومشكلاتها الاجتماعية فقد كان مواطنوها يتمتعون بحق مكفول فى العمل - كما كانوا متحررين من الجوع والتشرد ويستمتعون بالرعاية الطبية المجانية والتعليم المجانى إلى أعلى المستويات التى يستطيعون الوصول إليها، وينعمون كذلك بأمور مثل المرافق

المدعومة من الحكومة، ومنها وسائل النقل، وفرص حضور مناسبات ثقافية مجانية، ولهم حق مكفول بمعاش تقاعدى بعد تقاعدهم من العمل - وهى حقوق سرعان ما حُرموا منها بمجرد أن تحولت بلدانهم إلى ما سمى بنظام "الرأسمالية الديمقراطية" للسوق المفتوحة.

يتجنب معظم اليساريين والديمقراطيين الاجتماعيين الأمريكيين الآخرين التفوه بكلمة إيجابية واحدة فيما يتعلق بمجتمعات الدول الاشتراكية السابقة أو حول النظام الشيوعى الثورى عامة. وهم يبذلون قصارى جهدهم عوضًا عن ذلك لإبداء تمسكهم بالمبادئ المناوئة للشيوعية واستنكارهم "للستالينية" وإن كان هذا لا يكسبهم مزيدا من المصداقية فى عيون المحافظين أو فى السواد الأعظم من وسائل الإعلام الأمريكية. ويبدو أن الكثيرين منهم أقل قلقا تجاه الرأسمالية العالمية - وهى النظام الذى يمسك بالعالم فى قبضته لتحقيق مصالحه الخاصة - مما يظهرونه من قلق إزاء محاربة "الستالينية" كظاهرة لم يتم تعريفها بشكل ملائم، حيث يرونها تطل برأسها أينما اتجهت فى اليسار.

يمكن تمييز الاشتراكيين عن المصلحين الليبراليين من خلال إيمانهم بأن مشكلاتنا الاجتماعية غير قابلة للحل من داخل نفس النظام الذى يخلقها. وعلى الرغم من عدم اعتقادهم بأن كل مشكلة إنسانية إنما سببها الرأسمالية، لكن الكثيرين منهم يعتقدون بأن أهم تلك المشاكل إنما يرجع إليها، وأن الرأسمالية تروّج أيضًا لأوضاع من شأنها استدامة مشاكل الفقر، والتمييز العنصرى، والتفرقة بين الجنسين والعلاقات الاجتماعية القائمة على الاستغلال فى الداخل والخارج. ويؤمن الاشتراكيون بأن سياسة التوسع الأمريكية فى الخارج والتى تنفذ عن طريق الشركات العملاقة إضافة إلى أساليب التوسع العسكرى ليست ناشئة عن "تفكير خاطئ"، بل إنها النتاج الطبيعى للرأسمالية الموجهة نحو الربح. كما يرى الاشتراكيون أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تتسم بالحماقة وغياب المنطق، وإنما كانت ناجحة إلى حد بعيد مع الأسف فى المحافظة على مصالح الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، كما نجحت فى سحق حركات التغيير الاجتماعى فى العديد من البلدان وفى إقامة وجود مالى وعسكرى أمريكى فى كثير من أنحاء العالم.

الرأى العام الأمريكى: إلى أين؟

ظلت أجهزة الإعلام الأمريكية تعلن خلال العقود العديدة الماضية، دون كلل او ملل، أن الرأى العام فى الولايات المتحدة يتسم "بمزاج محافظ" خلال هذه الفترة. غير أنه فى الواقع كانت لمعظم الأمريكيين مواقف أكثر تقدمية من تلك التى يعلنها القادة السياسيون والمعلقون فى أجهزة الإعلام إزاء العديد من القضايا. وتظهر عمليات مسح الرأى العام أن غالبية لا يستهان بها من عامة الناس فى الولايات المتحدة تحبذ التمويل العام للضمان الاجتماعى ولدور رعاية المسنين، ولتوفير الأدوية المدعمة لهم. كما تساند أغلبية لا يستهان بها التأمين ضد البطالة والمساعدات العامة للمواطنين، وتنفيذ برامج إعادة التدريب على مهن جديدة، ورعاية الأطفال، ودعم المزارع التى تملكها عائلات صغيرة، وتوفير بطاقات الطعام للمحتاجين. فى حين يعارضون تخفيض الضرائب المفروضة على الأغنياء، كما يعارضون خصخصة الخدمات الاجتماعية. وقد أظهرت استفتاءات أجرتها صحيفة "نيويورك تايمز" وتليفزيون "سى بى إس نيوز" فى منتصف وأواخر التسعينيات بأن الغالبية تؤيد إجراء تحسينات فى الرعاية الصحية الموجهة، ورفض ثلاثة أشخاص مقابل شخص واحد اقتراح الحزب الجمهورى الأمريكى إجراء تخفيضات فى الضرائب إذا كان ذلك يعنى أيضا تخفيضاً فى مجالات الرعاية الطبية "الميدى كير" والضمان الاجتماعى. ولقد ساند معظم الأمريكيين فكرة إحداث توازن فى الميزانية عن طريق تخفيض النفقات العسكرية بدلاً من تخفيض الخدمات الإنسانية المقدمة للمواطنين (١٥). تؤمن أغلبية كبيرة من المواطنين بأن الفجوة تزداد اتساعًا بين الأغنياء والفقراء، وبأن النظام الاقتصادى "غير عادل بطبيعته"، كما يؤمنون بأن من مسئولية الحكومة أن تحاول القضاء على الفقر، وأن وجود نقابات العمال يساند الطبقة العاملة، وتطالب بزيادة عدد النساء فى عضوية الكونجرس وبضرورة دعم المطالبة بوضع قوانين مضادة للتمييز العنصرى إلى جانب وضع برامج تعليم وتدريب مهنى، خاصة بالنسبة للأقليات، (شرط ألا يحدث تفضيل لأقليات معينة عند التوظيف أو الترقى الوظيفى) (١٦).

وموجز القول، يبدو بأن الأغلبية تتبنى مواقف مناقضة لتلك التى تصر عليها النخب السياسية والاقتصادية المحافظة فيما يتعلق بجميع القضايا المهمة تقريباً (وهى مواقف أقرب إلى تلك التى يدعو إليها هذا الكتاب). ولا شك بأن استفتاءات الرأى العام هى مجرد جزء من الصورة، إذ إن هناك تاريخًا كاملاً من الكفاح الديمقراطى الذى لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا. وهو، وإن كان لا يدرَّس فى المدارس والجامعات ولا تتحدث عنه وسائل الإعلام، غير أنه يتم التعبير عنه عن طريق المظاهرات الجماهيرية والإضرابات، ومقاطعة منتجات معينة، ونشاطات التمرد المدنى وآلاف الاعتقالات ، وكل هذه النشاطات موجهة ضد قضايا مثل الفقر والبطالة، والمفاعلات النووية غير الآمنة، ومواقع الصواريخ النووية، وضد المهرجانات التى تقيمها جماعات التمييز العنصرى، وضد تدريب الأفراد الأجانب فيما يسمى "مدارس القارتين الأمريكيتين" Schools of Americas لإعداد أولئك الذين يمارسون عمليات الاضطهاد والقمع لدى عودتهم إلى بلادهم، وضد الحروب التى تحرض عليها الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى والشرق الأوسط ويوغسلافيا، وضد الهجمات على السيادة الديمقراطية التى تمارسها منظمة التجارة العالمية ضد السيادة الوطنية للدول، وضد الاعتداءات المالية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى على تلك الدول. وقد كانت هناك تعبئة جماهيرية للمطالبة بالموافقة على الإجهاض القانونى وإقرار حقوق للمرأة وحماية البيئة وغيرها من القضايا، كما كانت هناك عمليات منظمة للاستيلاء على المساكن من أجل إيواء المشردين، وقامت مظاهرات واندلعت أعمال شغب احتجاجًا على وحشية رجال الشرطة وإظهار عدم الامتثال للتقدم للتجنيد. ولقد اعترف جهاز الخدمة الاختيارية بأن ٨٠٠,٠٠٠ شاب رفضوا تسجيلهم فى الخدمة العسكرية خلال العقود القليلة الماضية، (وربما كان العدد أكبر من ذلك بكثير) [١٧] . وفى نفس الوقت عمت إضرابات واسعة عددًا كبيرًا من الصناعات، وكان ذلك دليلاً واضحًا على أن تمسك العمال بمبادئهم ليس أمرًا كان يحدث فى الماضى.

كل هذا لا ينفى أن هناك الملايين من الأمريكيين، من ذوى الدخل المتواضع ممن يتبنون مبادئ التمييز العنصرى، والتمييز بين الجنسين، وممن يتخذون مواقف تخوف من أبناء الشعوب الأخرى، ومن أولئك الذين يكرهون الاتحادات العمالية،

ويتعالون على الفقراء، وممن يبتلعون الطعم الذى يزعم أن عدوهم هو الحكومة (وليس أصحاب المصالح القوية الذين تخدمهم هذه الحكومة)، ومن أولئك الذين يساقون إلى حالة من التهاب الحماس عندما يتوجه قادة الولايات المتحدة لخوض الحروب ضد شعوب أضعف منهم بكثير، كذلك لا يمكننا أن ننكر استمرار جرائم الكراهية داخل الولايات المتحدة ضد الأمريكيين من أصل إفريقى، وضد الآسيويين والمهاجرين من أمريكا اللاتينية وغيرهم من المهاجرين، هذا إضافة إلى الهجمات التى شنت ضد العيادات والأطباء الذين يقومون بعمليات الإجهاض (١٨) .

تجدر الإشارة إلى أن هذا المجتمع لا يفرز أعداداً كبيرة من المحافظين الناشطين، إذ لا تقوم مظاهرات حاشدة تطالب بتخفيض الضرائب التى تفرض على مؤسسات الأعمال الكبرى، أو للمزيد من تدمير البيئة أو لشن حروب أخرى أو لمنح المزيد من الامتيازات للأغنياء أو تأييداً لقيام مؤسسات الأعمال الكبرى بالمزيد من التخريب. غير أن هذا النظام يفرز الملايين ممن يجهلون طبيعة الأمور، أو ممن انصرفوا عن متابعة القضايا السياسية. وقد جاء انصرافهم هذا عن السياسة بسبب شعورهم بتفاهة وخواء جانب كبير من الخطاب السياسى العام الجارى حاليًا، ولفقدانهم الحماسة بسبب العقبات التى تبدو مستعصية على الحل تحول دون التغيير، ولفقدانهم الاهتمام بسبب أساليب التسلية الغبية التى تبثها أجهزة الإعلام. ولا بد من القول إن النشاطات الاجتماعية فى الولايات المتحدة تتجنب، إلى حد كبير قضايا السياسة، وهذه حقيقة لها فى حد ذاتها أهميتها السياسية.

غير أنه، وعلى الرغم مما تمارسه تلك الثقافة المخدّرة للعقول من محاولات لا نهاية لها لصرف الأنظار عن الحقائق، وتلك البرامج الإخبارية وما يبثه المعلقون من خلالها، حيث يركزون على الأمور السطحية ويلجأون إلى التلاعب بالأفكار أكثر مما يلتفتون إلى القضايا السياسية الأساسية، ومن كل أساليب الدعاية والتلقين التى تقوم بها مؤسسات الطبقة الحاكمة الغنية، على الرغم من كل ذلك تبقى لدى الأمريكيين هموم حقيقية لا يستهان بها إزاء ظروف حياتهم. فالتباين بين ما تعلنه المصالح المتحكمة وبين ما يمارسه الناس فى معيشتهم على أرض الواقع يبقى جليا واضحًا بالنسبة لأعداد كبيرة من الناس، إذ إن هناك حدوداً لمدى فعالية ونجاح الثقافة الرأسمالية فى

تغليف الحياة الاقتصادية بطبقة من السكر لمنع مواطنين من تذوق مرارة واقعهم الاقتصادى.

يضاف إلى ذلك أن عملية التواصل السياسى تؤدى فى أحيان كثيرة إلى نتائج عكسية وغير متوقعة، إذ حين يلقننا صانعو السياسة الأفكار التى تقول بأننا شعب حر مرفَّه فإننا نبدأ فى الحقيقة بالمطالبة بحقنا فى أن نكون أحراراً ومرفهين. أما اللعبة القديمة التى تستخدم البلاغة اللفظية فى حديثها عن الديمقراطية بهدف تغليف نظام طبقى لا ديمقراطى فلا بد لها من أن تعطى نتائج معاكسة عندما يبدأ الناس جديا فى ترجمة تلك البلاغة اللفظية إلى مطالب ديمقراطية.

هناك من يحبون العدالة أكثر مما يحبون المال أو النجاح المهنى الضيق، والذين لا يتوقون لامتلاك المزيد من الأشياء لأنفسهم ولكنهم يتوقون لنوعية حياة أفضل للجميع. وهذا لا يعنى أنه ليست لديهم مصالح شخصية، وإنما يعنى أنهم يحددون مصالحهم بطريقة تتعارض مع مصالح الأقوياء وذوى الامتيازات. وبصورة عامة، فإذا ما قدمت للأمريكيين معلومات أكثر صدقًا وإذا ما رأوا سبلاً للتغيير فإن الاحتمال الأكبر هو أن يتخذوا اتجاهًا تقدميا بالنسبة لمعظم السياسات الاقتصادية – وهم فى الحقيقة يظهرون دلائل على أن هذا هو ما يريدونه تماما.

الديمقراطية: الشكل والمضمون

يعلن الأمريكيون جميعًا من مختلف الاتجاهات السياسية ولاءهم "للديمقراطية" ولكن كلا منهم يفهم هذا التعبير بشكل مختلف عن الآخر. وحين يتحدث هذا الكتاب عن الديمقراطية فإنه يعنى نظام الحكم الذى يمثل مصالح الجماهير العريضة شكلاً ومضمونًا، والذى يفرض على أصحاب القرار أن يحكموا بوسائل تحقق مصلحة الكثرة لا مصلحة القوى المتميزة. ويضع الشعب ممثليه محل مساءلة مستمرة بإخضاعهم للنقد الصريح ولإجراء انتخابات بين حين وآخر، وبإقصاء ممثلى الشعب عن مناصبهم حين تستدعى الضرورة ذلك. ويرى أن الحكومة الديمقراطية هى حكومة ذات سلطات محدودة، وهذا نقيض للحكومة المطلقة المستبدة.

لابدّ لشعب ديمقراطي من التمتع بحياة متحررة من القمع، سواء القمع الاقتصادى أو السياسى، وفى أى ديمقراطية حقيقية لا بد أن تكون الأوضاع المادية للشعب أوضاعًا إنسانية لا تتسم بعدم المساواة الصارخة. وقد لا يوافق على ذلك بعض الكتَّاب، محتجين بأن الديمقراطية ببساطة هى نظام من القواعد والأحكام التى تحكم اللعبة السياسية، علمًا بأن الدستور والقوانين هى التى تشكل تلك الأحكام. وهم يجادلون بأن علينا ألا نحاول فرض برنامج اقتصادى معين على هذه اللعبة التى يجب أن تظل ذات نهايات مفتوحة النهايات. مثل هذا المنحى من شأنه بالتأكيد أن يحوّل الديمقراطية إلى مجرد لعبة.. وهو يفترض أنه يمكن للأحكام الرسمية أن توجد وتظل ذات معنى بمعزل عن الحقائق الأساسية القائمة وبصورة مستقلة عنها.

أشار الكاتب الروائى الفرنسى "أناتول فرانس" مرة إلى أن القانون، بجلال مساواته، يمنع الأغنياء والفقراء على السواء من سرقة الخبز ومن التسول فى الشوارع. وعلى هذا يصبح القانون مجرد قصة خيالية زائفة تسمح لنا بالحديث عن "حقوق الجميع" منفصلة تمامًا عن الظروف الطبقية التى تضع الأغنياء فى كثير من الأحيان فوق القانون والفقراء تحت القانون. وفى ظل غياب ظروف مادية معينة تصبح الحقوق الرسمية عديمة القيمة بالنسبة للملايين ممن يفتقرون للوسائل التى تجعل من حقوقهم هذه أمرًا واقعًا.

لنأخذ مثلاً "حق كل مواطن بأن يُسمع صوته"، فهذا القانون بجلال مساواته يسمح للأغنياء والفقراء على حد سواء برفع أصواتهم السياسية عاليًا: فكلاهما حر فى توظيف أفضل جماعات الضغط مكانةً، وكذلك تسخير أفضل المحامين المرموقين فى واشنطن للضغط على من يشغلون الوظائف العامة كلاهما حر فى تشكيل الرأى العام عن طريق امتلاك الصحف أو محطات التليفزيون، ولكل من الأغنياء والفقراء الحق فى المشاركة فى الحملات الانتخابية التى تكلف الملايين ليفوزوا بالمناصب الرسمية لأنفسهم أو لمحاسيبهم السياسيين. غير أن هذه المساواة السياسية الرسمية هى مجرد خيال، فما فائدة هذه القوانين والأحكام إذن بالنسبة لأولئك الملايين الذين سيظلون على الدوام خارج اللعبة؟

يعتبر المحافظون والليبراليون ومعظم الآخرين ممن هم على اليمين والوسط أن الرأسمالية والديمقراطية صنوان متلازمان يسيران جنبًا إلى جنب. وهم يفترضون أن السوق الحرة سوف تخلق مجتمعًا يتكون من مجموعات متنوعة بحيث يكوّن "مجتمعًا مدنيا" يتصرف باستقلالية عن الدولة ويوفر الأساس للحرية السياسية. غير أنه فى العديد من المجتمعات الرأسمالية فى الحقيقة، من ألمانيا النازية إلى الحكومات الديكتاتورية القائمة فى بلدان العالم الثالث تسود أنظمة المؤسسات الخاصة دون أن تكون فيها حرية سياسية، وتعنى الحرية الاقتصادية فى مثل تلك الأنظمة حرية استغلال عمل الفقراء لتحقيق مستويات لا نهاية لها من الغنى دون أن يكون لهذه الحرية أى معنى آخر تقريبًا. فالشركات متعدية الجنسيات أو الأوطان ليست ضمانًا للديمقراطية السياسية بل إنها غالبًا ما تكون حاجزًا أمام الديمقراطية. وما يهم الشركات الكبرى هو زيادة الأرباح إلى أقصى حد ممكن لمصلحة القلة النسبية مع تحويل الكثير من التكاليف الإضافية وإلقائها على عاتق الشعب. وهكذا فإن البطالة والفقر ودمار البيئة والإصابات المهنية كلها نتائج لعوامل خارجية، أى أنها كلها من المشتقات التى تنتج عن الاقتصاد الخاص.

عندما تطبّق الديمقراطية بكفاءة فهى إنما تُكرَّس لخير الأكثرية وللقضاء على القمع الاقتصادى والامتيازات التى وضعت لخدمة مصالح القلّة. والديمقراطية تكفل قيمًا متساوية لجميع الأفراد وتسعى لتوفير الأسباب التى تمكّن حتى أولئك الذين لا يملكون ثروة أو مواهب خاصة أن يعيشوا حياة لائقة. والطبيعة المتناقضة "للديمقراطية الرأسمالية" هى أنها تدعو إلى مبادئ المساواة السياسية بينما تخلق فى الوقت ذاته تفاوتًا هائلاً فى الرفاهية المادية والنفوذ السياسى.

يعتقد بعض الناس بأنك إن كنت تتمتع بحرية قول ما تود قوله فإنك تعيش بذلك فى بلد ديمقراطى، غير أن حرية الكلام لا تمثل المحصلة الكلية للديمقراطية بل هى أحد شروطها الضرورية. وقد نكون فى الكثير من الأحيان أحرارًا فى أن نقول ما نريد بينما يتمتع أصحاب الثروة والقوة بحرية عمل ما يريدون لنا بغض النظر عما نقول. الديمقراطية ليست ندوة، ولكنها نظام للسلطة مثل أى نظام حكم آخر. فحرية الكلام، شأنها فى ذلك شأن حرية الاجتماع وحرية تشكيل المنظمات السياسية إنما هى أمور

لا معنى لها إن لم تؤد إلى إبقاء أولئك الذين يملكون القوة عرضة للمساءلة أمام من تُمارسَ عليهم تلك القوة.

كما أن الانتخابات والمنافسة بين الأحزاب ليست اختباراً مؤكداً للديمقراطية. وبعض الأنظمة التى يوجد فيها حزبان أو عدة أحزاب تحكمها فى الواقع نخب تملك الكثير من المال، وهى متشابهة فى فكرها بحيث إنها تحول دون أية مشاركة واسعة فى السلطة وتتبنى سياسات تخدم مصالح المؤسسة الحاكمة بغض النظر عمن يتم انتخابه. وسنلقى فى الفصول اللاحقة نظرة ناقدة على نظامنا السياسى القائم، وسنتولى تقييمه ليس على أساس قدرته غير المشكوك بها على إجراء انتخابات بل على أساس قدرته على خدمة الأهداف الديمقراطية، وقد يكون هناك من يقول بأن ما يقرر كون نظام سياسى ما ديمقراطيا أو لا، إنما يعتمد على ما ينتجه بصفة أساسية وليس فقط على ما يتخذه من إجراءات؛ أى على المنافع المادية الفعلية التى يوزعها، وكذلك على نمط العدالة أو اللاعدالة الاجتماعية التى يدعو لها. إن حكومة تتبع سياسة لا تحقق المساواة، سواء تم ذلك عن طريق تخطيط مسبق أو بسبب الإهمال بحيث تحرم الشعب من شروط الحياة نفسها إنما تكون حكومة غير ديمقراطية بغض النظر عن عدد الانتخابات التى تجريها.

ونود هنا أن نؤكد من جديد بأننا حين ننتقد انعدام الديمقراطية الأساسية فى الولايات المتحدة فإننا لا نهاجم أمتنا نفسها أو نعبر عن عدم ولائنا لها، بل الأمر على العكس من ذلك. إن على المواطنين الديمقراطيين ألا يستسلموا لأساليب عبادة الدولة دون أن يوجهوا لها أى انتقادات، بل عليهم أن يظلوا يمارسون النقد ضد القوى ذات الامتيازات التى تعمل ضد المصالح الديمقراطية لبلدنا ولشعب هذا البلد.

الهوامش

(١) للمزيد من الملاحظات حول الطبقة الحاكمة يمكن الرجوع إلى الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب، وكذلك كتاب مايكل بارنتى الذى يحمل عنوان:"بلد الأوثان: الأساطير السياسية". خاصة الفصل السابع الذى يحمل عنوان: "ثقافة الاحتكار فى أمريكا". والذى يناقش أساليب ارتباط المؤسسات الاجتماعية والثقافية بسلطة الشركات الكبرى.

(٢) صحيفة "سان فرانسيسكو إجزامينر" عدد٢١ أكتوبر١٩٩٦ .

(٣) كتاب "الحرم الجامعى: سلطة الشركات الكبرى فى البرج العاجى"، وكتاب "تأجير البرج العاجى: استيلاء الشركات الكبرى على الأكاديميا"، ومقال فى شهرية "منثلى ريفيو" بعنوان: "الكفاح فى العمل الأكاديمى"، عدد يناير ٢٠٠٠ .

(٤) فى تصريح نشرته مجلة Home & Gardens عدد أغسطس ١٩٩١ .

(٥) يظهر مسح شمل خمسمائة صحيفة تصدر عن مدارس ثانوية عن أنها تخضع لرقابة واسعة الانتشار، وقد نشرت نتائجه صحيفة "واشنطن بوست"، عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٨١ . راجع أيضًا كتاب مايكل بارينتى "حقائق قذرة" .Dirty Truths

(٦) للاطلاع على معلومات حول تحيز الكتب الدراسية، راجع دراسات أوردها مايكل بارينتى فى كتابه "التاريخ بمثابة لغز" .History as a Mystry

(٧) مقال فى شهرية "بروجريسيف" عدد مارس ١٩٩٤ وهو بعنوان: "التسلل إلى التعليم: البنتاجون يستهدف المدارس الثانوية".

(٨) مقال فى شهرية "أمريكان سوسيولوجيكال ريفيو"، عدد فبراير ١٩٦٩ ويحمل عنوان "معتقدات أيديولوجية حول توزيع السلطة فى الولايات المتحدة"، وكتاب: "الطبقة المتميزة: المترفون والأغنياء فى أمريكا".

(٩) كتاب: "المعدمون: الطبقات الدنيا فى أمريكا منذ الحرب الأهلية إلى الوقت الحاضر"، وكتاب "التفاوت الوحشى".

(١٠) "نيويورك تايمز"، عدد ٢٢ أغسطس ١٩٩٦ .

(١١) مقال افتتاحى فى Coastal Post فى ١ فبراير ١٩٩٦ .

(١٢) مجلة "نيشن" عدد ١٠-١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ .

(١٣) للمزيد من المعلومات حول الأخطار التى يمثلها اليمين الراديكالى يمكن مراجعة كتاب "مواجهة الغضب".

(١٤) حول علاقات الحزب الجمهورى مع المتعاونين مع "هتلر" يمكن مراجعة كتاب: "النازيون القدماء: اليمين الجديد وإدارة ريجان".

(١٥) مقال لأسبوعية "بيزنيس ويك" عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥ ومقال "لأنطونى لويس" فى "نيويورك تايمز" عدد ٩ يناير ١٩٩٦، و"نيويورك تايمز" أعداد ٢٦ أكتوبر١٩٩٥، و١٥ أكتوبر ١٩٩٨ .

(١٦) نتائج عمليات مسح نشرتها صحف "نيويورك تايمز"، ١٤ ديسمبر١٩٩٧، و"واشنطن بوست"، ٣ نوفمبر و ٤ ديسمبر ١٩٩١، ومجلة "Z" عدد نوفمبر ١٩٩٢، ومسح أجراه مركز دراسة البدائل السياسية فى ديسمبر ١٩٩٤ .

(١٧) كتاب "تاريخ خرق قانون التجنيد فى أمريكا بين عامى ١٦٥٨-١٩٨٥".

(١٨) كتاب: "جرائم الكراهية: تزايد مد التعصب الأعمى وسفك الدماء".

الفصل الرابع

دستور القلة

يجدر بنا لكى نتفهم النظام السياسى الأمريكى أن نتقصى جذوره وهيكله الأساسى من خلال التعرف أولاً على الدستور. فالرجال الذى اجتمعوا فى مدينة فيلادلفيا فى عام ١٧٨٧ بذلوا قصارى جهدهم لإقامة حكومة مركزية قوية، وكانوا يتفقون مع آدم سميث ويساندون مقولته بأن الحكومة: "إنما قامت للدفاع عن الأغنياء ضد الفقراء"، وأنها "تنمو بامتلاك المزيد من الممتلكات القيّمة".

سلطة الطبقة فى المراحل المبكرة من تاريخ أمريكا

وصف المجتمع الأمريكى فى مراحله المبكرة على أنه مجتمع مساواة بين الناس، متحرر من العوز الشديد أو الغنى المفرط، على العكس مما كان سائداً فى أوروبا. غير أن الحقيقة هى تلقى أصحاب النفوذ منذ الأيام التى خضعت فيها البلاد للاستعمار هبات من الأراضى الشاسعة، منحها إياهم التاج البريطانى، وكانوا يسيطرون على إقطاعيات واسعة تنم عن سخاء يثير الإعجاب. وبحلول عام ١٧٠٠ كان أقل من عشرة أشخاص يملكون ثلاثة أرباع الأراضى فى "نيويورك". وفى المناطق الداخلية من ولاية "فيرجينيا" كان سبعة أشخاص يملكون ما يزيد على ١,٧ مليون فدان من الأراضى. وبحلول عام ١٧٦٠ كان أقل من خمسمائة شخص فى خمس مدن من الولايات الخاضعة للتاج البريطانى يسيطرون على معظم أعمال التجارة، والشحن، والبنوك، والتعدين، والصناعة فى الشاطئ الشرقى. وفى الفترة التى فصلت بين الثورة الأمريكية وانعقاد المؤتمر الدستورى ١٧٧٦- ١٧٨٧ أصبح كبار ملاك الأراضى والتجار،

وأصحاب البنوك يمارسون نفوذاً قوياً على الحياة السياسية والاقتصادية "و يسيطرون فى الكثير من الأحيان على الصحف المحلية التى كانت تعبر عن أفكار ومصالح التجارة"[١] .

تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن يسمح حينذاك بالتصويت فى الانتخابات فى اثنتى عشرة ولاية من الولايات الأمريكية الثلاث عشرة (باستثناء بنسلفانيا) إلا للذكور البيض من أصحاب الأملاك والذين ربما لم يكونوا يشكلون ما يزيد على ١٠٪ من مجموع السكان البالغين فى هذه الولايات. وقد حرم من هذه الحقوق جميع سكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر)، والمنحدرون من أصول أفريقية، والنساء، والخدم العاملون لأجل محدد ، إضافة إلى الذكور البيض الذين ليس لديهم ممتلكات كافية. وكانت الملكية التى يشترط أن تكون لدى الشخص لتولى الوظائف الرسمية من الضخامة بحيث إنها كانت تستثنى معظم الذكور البيض ممن باستطاعتهم التصويت. إذ كان يفترض فى عضو الهيئة التشريعية فى "نيوجرسى" مثلاً أن يمتلك ألف جنيه على الأقل، بينما يفترض فى أعضاء مجلس الشيوخ فى ولاية "كارولينا" الجنوبية أن يملكوا إقطاعيات لا تقل قيمتها عن ٧,٠٠٠ جنيه وألا تكون عليها أية ديون (يعادل هذا المبلغ ما يوازى مليون دولار حاليًا). وفى ولاية "ميريلاند" كان على من يرشح نفسه لمنصب الحاكم أن يحوز ممتلكات لا تقل قيمتها عن ٥,٠٠٠ جنيه. وعلاوة على ذلك كان غياب الاقتراع السرى وعدم توفر إمكانيات الاختيار الحقيقى بين المرشحين وبرامجهم الانتخابية يؤدى إلى لا مبالاة واسعة الانتشار تجاه الانتخابات [٢] .

كتب القائم بالأعمال الفرنسى رسالة إلى حكومته قبيل انعقاد المؤتمر الدستورى بوقت قصير يقول فيها:

"على الرغم من عدم وجود نبلاء فى أمريكا فإن هناك طبقة من الرجال يطلق عليهم مسمى "السادة" **Gentlemen...** وجميع هؤلاء تقريبًا ترتعد فرائصهم من أى محاولات يقوم بها الشعب لكى ينتزع منهم ما يملكون. كما أن هؤلاء من فئة الدائنين، ولذا فإنهم مهتمون بتعزيز وتقوية الحكومة والتأكد من تنفيذ القانون.. وغالبية هؤلاء هم من التجار ومن مصلحتهم أن يرسخوا السمعة الحسنة للولايات المتحدة فى أوروبا

بحيث تقوم على قاعدة متينة وذلك بالحرص على سداد كافة الديون برمتها، وبمنح الكونجرس سلطات من الشمول بحيث يجبر الناس جميعًا على المساهمة في تحقيق هذا الهدف" (٣) .

في العام ١٧٨٧ اجتمع هؤلاء السادة Gentlemen الأثرياء الأقوياء ممن يطلق عليهم مسمى "آباؤنا المؤسسون" وممن تربط بين الكثيرين منهم روابط القرابة أو المصاهرة أو التعامل التجاري، اجتمعوا في "فلادلفيا" لهدف معلن وهو مراجعة "مواد الاتحاد الكونفدرالي" وتقوية الحكومة المركزية (٤) . وتنص مواد الأحكام الكونفدرالية على ما يلي:

"تتمتع الولايات المتحدة في مؤتمرها بسلطات شاملة واسعة النطاق فيما يتعلق بالمعاهدات والتجارة والعملة، والمنازعات بين مختلف الولايات، والحرب والدفاع الوطني. غير أن هذه الأمور وغيرها، بما في ذلك الأمور المتعلقة باقتراض المال وتحديد المخصصات المالية، إنما تتطلب موافقة تسع ولايات على الأقل (٥) . ولا يملك المؤتمر صلاحيات فرض الضرائب، بل ترك هذا الأمر بحيث يعتمد على الضرائب التي تتفق عليها الولايات. وبدون وجود سلطة لدى المؤتمر لفرض الضرائب فإنه لم يكن يستطيع إجبار الشعب على المساهمة في دفع الدين العام برمته والذي يستحق معظمه للدائنين الأغنياء.

أراد الأعضاء الذين اجتمعوا في "فلادلفيا" إقامة سلطة مركزية قوية تتولى ما يلي: (أ) حل المشكلات التي تقوم بين الولايات الثلاث عشرة فيما يتعلق بالتجارة والرسوم على السلع المستوردة. (ب) حماية المصالح التجارية والدبلوماسية فيما وراء البحار. (ج) الترويج الفعَّال للمصالح المالية والتجارية للطبقة الغنية، وأخيراً. (د) الدفاع عن الأثرياء في وجه المطالبات المنافسة من جانب الطبقات الأخرى داخل المجتمع ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المؤرخين يتجاهلون أو ينكرون عادة البندين الأخيرين (جـ) و (د) (٦) .

أكثر ما كان يقلق واضعي الدستور هو روح التمرد والعصيان التي كانت تظهر بين أبناء الشعب. ولقد كتب "جورج واشنطن" (أول رئيس للولايات المتحدة في الفترة

١٧٨٩– ١٧٩٧) لأحد رفاقه السابقين فى السلاح وذلك عام ١٧٨٧ قائلاً: "هناك مواد قابلة للاشتعال فى كل ولاية بحيث أن أية شرارة قد تشعلها". بل إن أبناء الطبقة الثرية مثل "جوفرنور موريس" **Gouverneur Morris** الذين عارضوا إقامة حكومة فيدرالية قوية قبل انعقاد المؤتمر الدستورى بوقت قصير، وإدراكًا منهم بأن "تحالفًا سياسيا مع المحافظين من الولايات الأخرى سيكون إجراءً وقائيا إذا استولى الراديكاليون على حكومات الولايات... فقد تخلوا دون تردد عن حقوق الولايات من أجل المصلحة القومية" (٧) . وهذه القناعة التى ظهرت لهم لتوها لم تنزل عليهم كإلهام مفاجئ بل كانت، كما تدل كتاباتهم الخاصة والعامة، استجابة عملية للظروف المادية التى أثرت فيهم بصورة مباشرة ونبعت من مصالحهم الطبقية المشتركة.

تم تصوير الطبقة العاملة فى تلك الأيام على أنها أناس يتصفون بضيق الأفق ومبذرون، ولا يدفعون ما عليهم من ديون قط، وأنهم يدعون لاستخدام النقود الورقية ذات القيمة المتضخمة. ولا يذكر معظم المؤرخين إلا القليل حول الوضع الحقيقى لعامة الناس الذين كانت أغلبيتهم الساحقة من الملاك الفقراء أو الفلاحين الأجراء والعاملين لأجل محدود، (وظلت هذه الفئة الأخيرة تعيش فى وضع العبودية لسنوات عديدة). وقد أظهرت دراسة للمزارع فى ولاية "ديلاوير" فيما يقرب من الفترة التى انعقد فيها المؤتمر الدستورى، أن عائلات المزارعين هناك تملك عادة قطعة أرض كبيرة ولكنها لا تملك أى شىء آخر، حيث تعيش فى بيت من غرفة واحدة أو فى حجرة خشبية دون أن تلحق بها أية مخازن أو حظائر أو حيوانات لجر الأثقال أو معدات آلية. وكان الفلاح وأفراد عائلته هم الذين يجرون المحراث (٨) .

كانت الإيجارات الباهظة، والضرائب المرهقة والدخول المتدنية تثقل كاهل صغار الفلاحين، ولكى يبقوا على قيد الحياة، كانوا كثيراً ما يقترضون المال بفوائد عالية. وللوفاء بهذه الديون كانوا يرهنون محاصيلهم المقبلة ويغرقون بالتالى فى المزيد من الديون بحيث يقعون فريسة لتلك الدائرة من المديونية الزراعية التى ما زالت قدراً عاما للمشتغلين بالزراعة فى هذا البلد وفى بلدان أخرى (٩) . وكانت الفوائد على الضرائب

تتراوح بين ٢٥ و ٤٠٪، وتقع تلك الضرائب بصورة رئيسية على كاهل ذوى الدخول المتواضعة، ولم تكن تسلم من ممتلكات هؤلاء المديونين من المصادرة سوى الملابس التى تستر أجسادهم (١٠) .

أخذت الصحف تشكو، إبان تلك الفترة، من ازدياد أعداد المتسولين الصغار المنتشرين فى الشوارع. كما ازدحمت السجون بالنزلاء الذين يودعون السجن لأسباب اقتصادية حيث كانوا يحتجزون بسبب ديونهم أو عدم دفعهم للضرائب (١١) . وتزايدت بين صفوف الشعب مشاعر بأنهم خاضوا عبثًا ثورة ضد التاج البريطانى، وأخذت الجموع المسلحة الغاضبة فى عدة ولايات تحاصر سجون الرهونات لتحرر المدينين بالقوة من سجونهم. وفى شتاء عام ١٧٨٧ حمل الفلاحون المدينون فى غربى ولاية "ماساتشوسيتس" السلاح بقيادة "دانييل شيز" .Daniel Shays غير أن هذه الثورة ما لبثت أن قمعت بالقوة على يد القوة المسلحة للولاية بعد مناوشات عديدة أدت إلى مقتل أحد عشر شخصاً وإصابة العشرات من الآخرين بجراح (١٢) .

احتواء انتشار الديمقراطية

كان شبح تمرد "شيز" يخيم على المندوبين الذين اجتمعوا فى "فلادلفيا" بعد ثلاثة أشهر من ذلك التمرد مما أكد أسوأ ما لديهم من مخاوف. وكان هؤلاء مصممين بأن على الأشخاص الذين يتمتعون بنبل المحتد والثروة أن يسيطروا على شئون الأمة ويكبحوا "دوافع المساواة" الموجودة لدى الكثرة ممن ليست لديهم أية ممتلكات والذين يمثلون "زمرة الأغلبية". ويسجل "جيمس ماديسون" فى صحيفة الفيدرالى العدد رقم ١٠ "إن الهدف الأعظم الذى يتوجه إليه بحثنا هو تأمين الصالح العام والحقوق الخاصة فى مواجهة خطر تلك الزمرة، مع المحافظة فى نفس الوقت على ردع وشكل حكومة شعبية". وهنا يضع "ماديسون" إصبعه على صلب الموضوع وهو: كيفية الحفاظ على "شكل" ومظهر حكومة شعبية بأقل قدر ممكن من المضمون الحقيقى لها. أو كيف يتعين إنشاء حكومة تحظى بالدعم الشعبى ولكنها لا تمس الهيكل الطبقى القائم على الإطلاق، حكومة تتمتع بالقوة الكافية التى تمكنها من خدمة الحاجات المتنامية لطبقة

رجال الأعمال المغامرين، وتستطيع فى نفس الوقت أن تقاوم مطالب المساواة الديمقراطية للطبقة الشعبية.

كان بإمكان واضعى الدستور أن يوافقوا "ماديسون" حين كتب فى صحيفة الفيدرالى العدد رقم ١٠ يقول أيضًا إن "أكثر مصادر الشقاق والنزاع شيوعًا واستمرارًا هو ذلك التنوع فى التوزيع وغير المتساوى للملكية. فأولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون كانوا يمثلون دائمًا مصالح متباينة ضمن المجتمع، وإن الهدف الأول للحكومة هو حماية السلطات والصلاحيات المختلفة وغير المتساوية الناشئة عن حيازة الممتلكات (أى الثروة)".

كان رأى واضعى الدستور أن الديمقراطية هى "أسوأ الشرور السياسية جميعًا" كما يقول "ايلبردج جيرى". أما "إدموند راندولف" فكان يعتقد بأن مشاكل البلاد ناجمة عن "فتن وحماقات الديمقراطية". ويوافقه "روجر شيرمان" على ذلك فيقول: "يجب ألا يكون للشعب أى علاقة بأمور الحكومة إلا بأقل قدر ممكن"، فى حين يعلن "ألكسندر هاميلتون" أن "كل المجتمعات تقسم نفسها إلى أقلية وأغلبية. والقسم الأول هم الأغنياء نبلاء المحتد بينما القسم الثانى هو عامة الناس الذين يتصفون بالاضطراب وسرعة التغير، ولذا فإنهم قلما يحكمون على الأمور بالشكل السليم، أو يقررون ما هو صواب". وقد نصح بإقامة دولة مركزية قوية لكى "تكبح حماقات الديمقراطية". أما رئيس مؤتمر "فلادلفيا" "جورج واشنطن" فقد حث المندوبين على عدم إصدار وثيقة هدفها "مجرد إرضاء الناس" (١٣).

لم يكن ذلك الخطر، أى خطر إرضاء الناس كبيرًا، وقد قضى المندوبون أسابيع وهم يتناقشون ويدافعون عن مصالحهم، غير أن تلك الخلافات كانت خلافات بين تجار، ومالكى عبيد، وصناعيين فحسب. فقد كانت مناقشة بين من يملكون ومن لا يملكون، ينشد فيها كل جانب ضمانات فى الدستور الجديد تؤمن تلك القضايا التى تهم كلاً من هؤلاء الملاك بالذات. تضاف إلى ذلك خلافات حول التركيبة الدستورية: كيف ينبغى تنظيم المجلس التشريعى؟ كم سيكون عدد ممثلى كل من الولايات الصغيرة والكبيرة؟

كيف سيتم اختيار الجهاز التنفيذى؟ وكم هى المدة المقررة التى سيبقى فيها من يحتلون المناصب الرسمية فى تلك المناصب؟

قرر المؤسسون إنشاء مجلسين، مجلس شيوخ تستمر ولايته لمدة ست سنوات على أساس تناوبى (أى أن ثلث مجلس الشيوخ يتم انتخابه كل سنتين)، ومجلس نواب يتم انتخاب أعضائه جميعًا كل سنتين. وتقرر أن توزع مقاعد ممثلى الولايات فى مجلس النواب على أساس عدد السكان فى كل ولاية، بينما يكون لكل ولاية عضوان فى مجلس الشيوخ مهما كان عدد سكانها.

تم الاتفاق على قضايا أخرى ذات أهمية كبرى تتعلق بقدرة الحكومة الجديدة على حماية مصالح الملكية وبعد مناقشة ضئيلة إلى درجة تبعث على الدهشة. وفيما يتعلق بهذه القضايا لم يكن هناك فلاحون فقراء أو حرفيون أو خدم أو عبيد يحضرون المؤتمر بحيث يمكنهم عرض وجهات نظر معارضة، إذ لا يمكن لأبناء الشعب العاديين أخذ إجازة تمتد لأربعة أشهر للتوجه إلى "فلادلفيا" كى يضعوا دستوراً. ولذا فإنه لم تحدث قط أى مناقشة بين من يملكون ومن لا يملكون.

من غير المدهش أنه تم فى غضون أيام قليلة وبعد مناقشة بسيطة تبنّى المادة الأولى من القسم الثامن من الدستور والتى تعطى الحكومة الفيدرالية سلطة دعم وتنظيم التجارة وحماية مصالح الملكية. وتقرر أن يقوم الكونجرس بتنظيم عملية التجارة فيما بين الولايات ومع الدول الأخرى ومع قبائل السكان الأصليين (الهنود الحمر). كما كلَّف الكونجرس بفرض وجمع الضرائب والرسوم والاستقطاعات (وهى السلطة التى تسهّل على الحكومة القيام بكل وظائفها الأخرى)، وبفرض الرسوم والتعريفة الجمركية على الواردات دون فرضها على الصادرات التجارية. وأنيطت بالكونجرس مهمة "دفع الديون وتوفير مستلزمات الدفاع العام وسبل تأمين أسباب الرعاية الاجتماعية العامة فى الولايات المتحدة"، إضافةً لتحديد العملة الوطنية وتقرير قيمتها، واقتراض الأموال، وتحديد الأوزان والمقاييس الضرورية للتجارة، وحماية قيمة السندات والعملة من التزوير، ووضع قوانين موحدة فى جميع أنحاء البلاد فيما يتعلق بحالات الإفلاس، وكلها إجراءات تهم المستثمرين والتجار والدائنين بصورة مبدئية.

بعض المندوبين للمؤتمر كانوا من المضاربين على الأراضى الذين كانوا يستثمرون أموالهم فى شراء العقارات فى الغرب الأمريكي. وتبعًا لذلك منح الكونجرس "سلطة تنظيم ووضع كافة القوانين والإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالأراضى أو أية أملاك أخرى تخص الولايات المتحدة". وقد ضارب معظم المندوبين بسندات كونفيدرالية ذات أسعار مغالى فيها بموجب عملة ورقية عديمة القيمة تقريبًا كانت الفيدرالية السابقة قد أصدرتها لتدفع للجنود ولصغار الموردين. وقد اشترى المضاربون الأغنياء مقادير كبيرة من هذه العملة الورقية بأسعار زهيدة من حامليها الفقراء. وبموجب المادة السادسة اعتبرت جميع الديون المستحقة على الكونفيدرالية قائمة ومطلوبة من الحكومة الجديدة. وسمح هذا الترتيب للمضاربين الأغنياء بالحصول على أرباح هائلة حين تم سداد قيمة سنداتهم التى اشتروها بأسعار لا تذكر وتم دفعها لهم بأسعارها الاسمية [١٤] .

بتحمل الحكومة الفيدرالية أعباء هذه الديون، وبموجب السياسات التى طبقها أول وزير للمالية -- وهو "ألكسندر هاميلتون" - استخدمت الأموال العامة وبأمر رسمى لخلق رءوس أموال وقروض هائلة منحت للمستعمرين وللمستثمرين الكبار وذلك بناءً على السلطة التى اكتسبتها الحكومة مجدداً لفرض الضرائب على عامة الناس. وقد تم دفع الديون من جيوب عامة الشعب ودخلت جيوب طبقة مالكى الأموال. واستهلك تمويل هذا الدين ما يصل إلى ٨٠٪ من الدخل السنوى للحكومة الفيدرالية فى خلال تسعينيات القرن الثامن عشر [١٥] . وتجدر الإشارة إلى أن عملية استخدام سلطة فرض الضرائب لجمع المال من الناس العاملين لدعم الاستثمارات الخاصة ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا، وهو ما سنناقشه فى الفصول التالية.

وحظر على الولايات إصدار عملات ورقية أو فرض ضرائب على الواردات والصادرات، أو التدخل فى قضية دفع الديون وذلك لمصلحة التجار والدائنين، عن طريق قيام هذه الولايات "بإقرار قوانين من شأنها إضعاف الالتزامات الواردة فى العقود". وقد ضمن الدستور "الثقة والمصداقية الشاملة" فى كل ولاية فى "الأفعال والسجلات والإجراءات القانونية" للولايات الأخرى، وبذلك سمح للدائنين بملاحقة مدينيهم فيما وراء حدود كل ولاية.

أما الرق – وهو شكل آخر من أشكال الملكية – فقد أُفسح له مجال خاص فى الدستور. وتقرر أن يحسب ثلاثة أخماس عدد الأرقاء فى كل ولاية لدى حساب نسبة التمثيل فى مجلس النواب مما أعطى الولايات التى تضم رقيقًا مقاعد أكثر نسبيا تتجاوز العدد الفعلى للسكان الذين يتمتعون بحق التصويت. غير أن الدستور لم ينص قط على إلغاء تجارة الرقيق، بل قدمت حماية دستورية صريحة لاستيراد العبيد لمدة عشرين سنة أخرى حتى عام ١٨٠٨، على أن يلى ذلك خيار لإلغاء تجارة الرقيق دون أن يكون ذلك شرطًا أساسيا ملزمًا. وقد افترض العديدون من مالكى العبيد أنه سيكون لديهم من النفوذ السياسى ما يمكّنهم من الاستمرار فى تجارة الرقيق إلى ما بعد ذلك التاريخ، وتقرر أن يسلم العبد الذى يفرّ من ولاية إلى أخرى إلى مالكه الأصلى إن طلب هذا الأخير ذلك، وتم تبنّى هذا القرار بالإجماع فى المؤتمر [١٦].

كان واضعو الدستور يعتقدون بأن الولايات لم تتصرف بالحزم الكافى فى مواجهة الانتفاضات الشعبية، ولذا منح الكونجرس صلاحية "تنظيم وتسليح وضبط الجماعات المسلحة (جنود الطوارئ) واستدعاؤها لقمع أى تمرد". كما منحت الحكومة الفيدرالية سلطات تمكنّها من حماية الولايات من "العنف الداخلى"، ومنحت كذلك صلاحية إنشاء القلاع، والمخازن، والترسانات الحربية، وأحواض بناء السفن وتجهيزها وغير ذلك من المنشئات التى تتطلبها الحاجة، والاحتفاظ بجيش وأسطول بهدف تأمين الدفاع الوطنى ولضمان وجود فيدرالى مسلّح يواجه أى تمرد محتمل فى الولايات – وقد أثبتت هذه الإجراءات أنها هبة من السماء بالنسبة لبارونات الصناعة بعد قرن من الزمن حيث استُخدِم الجيش الأمريكى تكرارا لمواجهة إضرابات عمال المناجم والسكك الحديدية وعمال المصانع.

تفتيت قوة الأغلبية

أقحم المؤسسون كذلك ما سماه "ماديسون" "احتياطات إضافية" تستهدف تجزئة السلطات وتوزيعها دون إعطائها سمات ديمقراطية وذلك بما يتفق مع رغبة هؤلاء المؤسسين فى كبح جماح الأغلبية. وبفصل الوظائف التنفيذية والتشريعية والقانونية عن

بعضها البعض، ومن ثم وضع نظام من الضوابط والتوازنات بين مختلف هذه الفروع، بما فى ذلك الانتخابات التناوبية، والفيتو التنفيذى، وتصديق مجلس الشيوخ على التعيينات والمعاهدات، وإيجاد مجلسين تشريعيين. كان المؤسسون يأملون فى تخفيف أثر المشاعر الشعبية، وقد استنبطوا مسارًا معقدًا وصعبًا لتعديل الدستور بحيث يتطلب اقتراح أية تعديلات موافقة ثلثى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، على أن تصدق على ذلك ثلاثة أرباع المجالس التشريعية فى الولايات (١٧) . وحتى لو كان مبدأ الأغلبية قائمًا فقد وضعت أمامه شبكة من القيود الصارمة التى تتمثل فى عمليات فيتو من جانب الأقلية مما يقلل احتمالات أعمال شعبية سريعة وعارمة.

وكما يشير "ماديسون" فى صحيفة الفيدرالى العدد رقم ١٠ فإنه يتوجب عدم السماح للأغلبية التى لا تملك أية ممتلكات بأن تتفق على قضية عامة ضد الطبقة المالكة وضد النظام الاجتماعى الذى أقامته تلك الطبقة. فكلما كبرت الأمة وازدادت حجمًا وكلما تعاظم "تنوع الأحزاب والمصالح"، فإن من شأن ذلك أن يزيد من الصعوبة التى تواجهها الأغلبية فى القيام بأعمال موحدة. ويجادل "ماديسون" بأن "قيام ثورة عارمة للمطالبة بنقود ورقية، أو لإلغاء الديون، أو لتقسيم الملكية يتسم بالمساواة، أو لأى مشروع ضار آخر، سيكون ذلك أقل عرضة للانتشار فى جسم الاتحاد ككل بالمقارنة بإمكانية حدوث ذلك فى عضو معينٍ فى هذا الاتحاد. فقد تهدد انتفاضة للفلاحين الفقراء ولاية "ماساشوستس" فى وقتٍ ما، وولاية "رود آيلاند" فى وقت آخر، غير أن وجود حكومة قومية شاملة ستكون من الضخامة والتنوع بحيث تحتوى كل انتفاضة من هذا النوع وتحصّن بقية أجزاء الأمة وتمنع إصابتها بعدوى الثورة والعصيان.

ثانيًا يجب عدم منع الأغلبية من التلاحم أفقيا فحسب، بل يجب كبح جماح قوتها عموديا أيضًا وقدرتها على الوصول إلى الأعلى بحيث يتم منعها من التأثير على الحكومة وكسر شوكتها وذلك عن طريق إقحام أشكال متعددة من التمثيل الانتخابى. وبذلك يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ لكل ولاية عن طريق مجلسها التشريعى وليس عن طريق الانتخاب المباشر. أما الرئيس التنفيذى الأعلى فيجب أن يتم انتقاؤه عن طريق المجمع الانتخابى **electoral college** ينتخبه الشعب ولكنه يتألف، كما توقع له القادة المؤسسون، من القادة السياسيين والأشخاص ذوى الحيثية حيث يجتمعون بعد

عدة أشهر فى كل ولاية على حدة ويختارون الرئيس الذى يفضلونه. وقد كان الاعتقاد بأن هؤلاء لن يكونوا قادرين فى العادة على حشد أغلبية لمرشح وحيد وأن الاختيار النهائى سيترك لمجلس النواب حيث يكون لكل وفد فى ذلك المجلس صوت واحد.

ما يزال نظام المجمع الانتخابى معمولاً به حتى الآن، وظلت مهمته الرئيسية هى خلق أغلبية مصطنعة من إجماع ضئيل. ومنذ عام ١٨٣٨، ولثلاث عشرة مرة تم انتخاب رئيس للولايات المتحدة بأغلبية أصوات المجمع الانتخابى (أى الذى يحصل على النسبة الأكبر من الأصوات من بين المرشحين ولكنه يظل لا يتمتع بأغلبية أصوات الناخبين الأمريكيين). يحدث ذلك نظراً لأن مرشحًا ما قد يحصل على ٤٧٪ من الأصوات فى ولاية معينة (بينما تتوزع نسبة الـ ٥٣٪ الباقية من الأصوات على عدة مرشحين آخرين)، ولكنه يفوز بـ ١٠٠٪ من أصوات المجمع الانتخابى مما يتيح له الفوز على جميع المرشحين الآخرين، ويضخم إلى حد كبير من نقاط فوزه حيث تحول جميع الأصوات لتصبح من نصيب المرشح الفائز فى تلك الولاية.

تنامى الإحساس بمدى الآثار غير الديمقراطية للمجمع الانتخابى بعد ما يزيد على مائتى عام من انعقاد المؤتمر الدستورى وذلك فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ ، فقد فاز نائب الرئيس "آل جور" بغالبية أصوات الناخبين بما يصل إلى ٥٤٠,٠٠٠ صوت إضافى تفوق فيها على "جورج بوش" (الابن) حاكم ولاية "تكساس". غير أن بوش فاز بعدد أكبر من أصوات الولايات الصغيرة المضخمة وبذلك حصل على أغلبية أصوات المجمع الانتخابى. وقد مال العدّ المشكوك فيه جدا للأصوات فى ولاية "فلوريدا!" بأصوات المجمع الانتخابى إلى جانب "بوش"، وعندما تمّ تحدّى هذا التعداد فى المحاكم أعلن المجلس التشريعى لولاية "فلوريدا" والذى يسيطر عليه الجمهوريون عن نيته عدم الالتفات إلى جميع الاعتراضات ، والموافقة دون إبطاء على قائمة الناخبين المؤيدين لـ "بوش" التى كان وزيرٌ فى حكومة ولاية "فلوريدا" قد أقرها باعتبارها سجل المرشح الفائز، علمًا بأن وزير ولاية "فلوريدا" هذا كان عضواً نشطًا فى حملة "بوش" الانتخابية. وبذلك كان المشرّعون فى "فلوريدا" يحكمون بموجب حقوقهم القانونية (التى قد لا تكون حقوقًا أخلاقية) حيث إن المادة (٢) من القسم الأول من الدستور تنص على أنه يتم تعيين الناخبين فى المجمع الانتخابى لكل ولاية : "بالطريقة التى يقررها المجلس

التشريعى"، مما يوضح سمة أخرى من السمات غير الديمقراطية للنظام الانتخابى. وسنناقش الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٠ والجدل الذى قام حول نتائج الاقتراع فى ولاية "فلوريدا" فى الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب (١٨) .

أما المحكمة العليا فلا يتم انتخابها من قبل أية جهة، بل يتم تعيين قضاتها من قبل الرئيس الأمريكى لمدى الحياة، على أن يقرّ مجلس الشيوخ هذه الترشيحات. ويتم انتخاب الشيوخ من قبل المجالس التشريعية لولاياتهم، ولم يتم إقرار الانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ إلا بموجب التعديل السابع عشر للدستور والذى تم إقراره عام ١٩١٣، أى بعد مرور ١٢٦ عاماً على مؤتمر "فلادلفيا". وهذا يدل على أن بالإمكان تعديل الدستور باتجاه أكثر ديمقراطية أحيانًا وإن كان هذا يستغرق وقتًا ليس بالقليل فيما يبدو.

كان قسم الحكومة الوحيد الذى يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب أصلاً هو مجلس النواب. غير أن الكثيرين من أعضاء المؤتمر الدستورى كانوا يفضلون إقصاء عامة الناس كليا عن أى تمثيل مباشر؛ إذ كان يقلقهم أن يتمكن الغوغائيون من الوصول إلى تلك المناصب بتأثير المدّ الشعبى بحيث يعمد هؤلاء إلى نهب الخزانة وإلى القيام بأعمال انتقامية ضد الطبقة الغنية. وقد أعلن "جون ميرسر" حينذاك بأنه "لم يجد ما يعترض عليه فى الدستور المقترح أكثر من أسلوب الانتخاب المباشر من قبل الشعب". أما "جوفيرنور موريس" فقد حذر حينذاك بقوله: "لن يطول بنا الأمر حتى تعج البلاد بالحرفيين والصناع (العمال) الذين يكسبون قوتهم اليومى من مستخدميهم. فهل يمكن لهؤلاء أن يكونوا حراساً أمناء وصادقين للحرية؟ فالجهلة والتابعون (وهو يعنى الفقراء ومن لا يملكون) قلما يمكن ائتمانهم على المصلحة العامة"(١٩) .

عندما اتفق أعضاء المؤتمر فى النهاية على السماح "للشعب" بانتخاب مجلس النواب، كما أشرنا من قبل، فقد كانوا يعنون قسمًا مختارًا من الناس لا يشمل كل أولئك الذين لا يملكون،حيث استثنى النساء جميعهن، وسكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر) والخدم العاملين بموجب عقود استخدام. كما استثنى من هؤلاء العبيد الذين كانوا يشكلون ما يقرب من ربع إجمالى عدد السكان. بل استثنى كذلك معظم أولئك

الأمريكيين من أصل إفريقى (السود) ممن نالوا حريتهم فى الولايات الشمالية والجنوبية ولم يسمح إلا للقليلين من هؤلاء بالتصويت.

متآمرون أم وطنيون

صدر فى عام ١٩١٣ كتاب رائد فى هذا المجال يعلن فيه "تشارلز بيرد" Charles Beard بأن المصالح الطبقية لواضعى الدستور هى التى كانت تحركهم. غير أن هناك من يجادل "بيرد" من الذين يقولون بأن واضعى الدستور كانوا مهتمين بأمور أسمى من مجرد ملء جيوبهم. ويعترف هؤلاء بأن واضعى الدستور كانوا أصحاب أموال ممن حققوا أرباحاً مباشرة من السياسات التى بدء بتنفيذها بموجب الدستور الجديد، غير أن حافز هؤلاء الأعضاء فى رأيهم هو اهتمامهم ببناء أمة، وهو ما يتجاوز مصالح طبقة معينة، وفى هذا يقول القاضى "هولمز": "نبل المشاعر ليس أمراً مستحيلاً لدى بنى البشر".

هذه بالضبط هى النقطة الرئيسية: نبل المشاعر هى صفة مميزة شائعة بين الناس حتى حينما يكونون بصورة خاصة حريصين على مصالحهم الشخصية ومصالح طبقتهم. غير أن المغالطة تكمن فى الافتراض بإمكانية الفصل بين الرغبة فى بناء أمة قوية وبين الرغبة فى حماية الثروة، وبأنه لا يمكن أن تجتمع الرغبتان كحافزين لواضعى الدستور. والواقع هو أنهم، شأنهم فى ذلك شأن معظم الناس، إنما كانوا يعتقدون بأن ما هو حسن بالنسبة لهم سيكون حسناً أيضاً فى ختام الأمر بالنسبة لبلادهم. إنهم يؤمنون أن قيم بناء أمتهم تسير جنباً إلى جنب مع مصالحهم الطبقية، واكتشاف وجود مشاعر "أسمى" لديهم لا يلغى المصالح الذاتية لواضعى الدستور.

يؤمن معظم الأشخاص بمناقبهم الشخصية، وعلى هذا فإن المؤسسين لم يرتابوا قط بنبل مقاصدهم، وأهمية هذه الجهود بالنسبة للأجيال القادمة. وهذا الإيمان من جانبهم يشبه شعور العديدين بأنهم يلتزمون بمبادئ "الحرية للجميع" فى نفس الوقت الذى يملكون فيه عبيداً، حيث يخدمون وطنهم فى نفس الوقت الذى يخدمون فيه إقطاعياتهم. وهذا لا يعنى أنهم مجردون من المشاعر السامية الخاصة ببناء الأمة، بل

يعنى أنهم لا يجدون تعارضًا بين مفهومهم الخاص ببناء الأمة وبين مصالحهم الطبقية. فقيمهم الخاصة ببناء الأمة ومصالحهم الطبقية تسيران جنبًا إلى جنب، وهذا المفهوم يعمل لفائدة تلك المصالح.

ربما لم يكن واضعو الدستور مهتمين فقط بوضع أيديهم على خزائن المال، وإن كان عدد لا يستهان به منهم قد فعل ذلك، غير أنهم كانوا مشغولين بالدفاع عن مصالح القلة من الأثرياء فى مواجهة الكثرة من العاملين. ولقد قال "ستوتون ليند" **Staughton Lynd** فى كتابه: "الطبقة والصراع والاسترقاق ودستور الولايات المتحدة". "كان الدستور بمثابة تكريس للثورة". "فهاملتون" و "ليفنجستون" وخصومهما لم يراهنوا فقط على كسب مفاجئ فى السندات بل راهنوا كذلك على قضية نمط المجتمع الذى سيظهر بعد أن ينجلى غبار الثورة، وعلى أية طبقة سيرتكز مركز الثقل السياسى" [٢٠] .

أما صغار الفلاحين والمدينون الذين عارضوا إقامة حكومة مركزية تقع أبعد عن مواقعهم من الحكومات المحلية وحكومات الولايات، فقد وُصِفوا بأنهم فئات تحركهم مصالحهم الخاصة المحدودة، على العكس من السياسيين ذوى التفكير السامى والذين تجشموا عناء الذهاب إلى "فلادلفيا"، والذين يفترض أنهم يتمتعون بنبل المشاعر [٢١] . غير أنه لم يُفسَّر لنا لماذا وكيف تمتع هؤلاء الأثرياء فجأة بنفاذ البصيرة فيما يتعلق ببناء الأمة، إذ قبل فترة ليست بالطويلة كان الكثير يطالبون بعدم التدخل فى شئون الولايات ويعارضون إقامة حكومة مركزية قوية. والحقيقة أن ما اتسع ليس عقول هؤلاء السياسيين بل مصالحهم الاقتصادية. أما حوافزهم فليست أسمى من تلك التى تتبناها المجموعات الاجتماعية التى كانت تكافح لتوجد لنفسها مكانًا وسلطة فى الولايات المتحدة التى كانت قائمة فى العام ١٧٨٧ ، غير أن أولئك السياسيين الذين يملكون وقتًا ومالاً ومعلومات وتنظيمًا أكثر هم الذين تمكنوا من تحقيق نتائج أفضل لمصلحتهم.

على الرغم من افتراض أعضاء المؤتمر بأنهم ملتزمون بأهداف نبيلة تتسم بالإيثار إلا أنهم التزموا السرية التامة، وكانت اجتماعاتهم تعقد خلف أبواب ونوافذ مغلقة (محتملين الحر اللافح). ولم تنشر أوراق "ماديسون" التى سجلت معظم المناقشات الفعلية إلا بعد ثلاث وخمسين سنة إثر وفاة جميع من شاركوا فى المؤتمر

وذلك بناءً على إصرار "ماديسون" نفسه، وجاء ذلك فى الغالب لتجنب أى إحراج سياسى لأعضاء المؤتمر (٢٢) .

يتجاهل أولئك الذين يجادلون بأن حوافز المؤسسين كانت تنبع من نبل المشاعر أن المؤسسين أنفسهم كانوا يعلنون مرارًا وتكرارًا أن هدفهم هو إقامة حكومة من القوة بحيث تحمى من يملكون ممن لا يملكون. وعلى العكس مما يصر عليه المدافعون عنهم الآن فقد كان المؤسسون يعبرون فى اجتماعاتهم السرية عن أقسى وجهات النظر الطبقية المتحاملة والمستخفة بالمشاركة الشعبية. ولم ينكروا فى أى وقت من الأوقات كما لم ينكر من برروا لهم فيما بعد حقيقة بأن ما يهمهم هو الحد من السيطرة الشعبية ومقاومة أية اتجاهات ترمى لتحقيق المساواة الطبقية، بل إن إخلاصهم لمصالحهم الطبقية كان معلنًا دون مواربة أو خجل بحيث إن أحد أعضاء المؤتمر، وهو "جيمس ويلسون" **James Wilson** من ولاية "بنسلفانيا" اشتكى من أنه ملَّ سماع القول أثناء الجلسات بأن الهدف الوحيد والأساسى للحكومة كان تأمين الملكية. وقد ألحّ على أن تهذيب أو تحسين عقول بنى البشر هو الهدف الأنبل، علمًا بأن زملاءه لم يعترضوا على مشاعره الطيبة تلك ولكنهم تابعوا البحث فى الأمور التى تهمهم.

إذا كان المؤسسون قد سعوا لكبح جماح القوى القائمة عن طريق وضع نظام من "الضوابط والتوازنات" فإن من الواضح أن ما كان يهمهم بشكل أساسى هو احتواء قوة عامة الناس مع التأكد من تخليد قوة طبقتهم هم. كان يفترض أن لديهم وجهة نظر "واقعية" إزاء الطبيعة الجشعة لبنى البشر - وهو ما كانوا يعبرون عنه صراحة لدى الحديث عن عامة الناس - غير أنهم يتمسكون بوضوح بوجهة نظر متعطشة للدماء حين يعبرون عن دوافع طبقتهم هم، والتى كانوا يرون أنها تضم إجمالاً رجالاً فاضلين من ذوى "المبادئ والأملاك". ويقول "ماديسون" "إن الأثرياء (وهم فئة القلة) لن يتمكنوا من التضحية بحقوق المواطنين الآخرين، و لكنهم لن يعرضوا للخطر مؤسسة الملكية والثروة وإمكانية استخدامهما بحرية وبصورة لا يعوقها عائق، وهذا هو ما يمثل بنظر المؤسسين جوهر الحرية"(٢٣) .

بإيجاز، تم تصميم الدستور، وعن وعى، كوثيقة محافظة مع تسليحه عمداً بنظام من الضوابط المدروسة التى تحمى الأقلية وتقاوم ضغط التيارات الشعبية. وقد وفر الدستور تدابير احتياطية خاصة لطبقة مالكى العبيد، كما وفر سلطات واسعة النطاق بالنسبة لبناء خدمات الدولة ولإجراءات الحماية التى تحتاجها الطبقة البرجوازية المتنامية. لقد كانت الحرية بالنسبة للمؤسسين تعنى شيئاً مختلفاً عن الديمقراطية، فقد كانت تعنى حرية الاستثمار، والمضاربة ، والمتاجرة ، وتجميع الثروة دون أى تجاوزات أو محاولات لانتهاك تلك الحرية من جانب عامة الشعب.

أما الحريات المدنية المصممة لمنح جميع الأفراد حق المشاركة فى الشئون العامة فلم تحظ بمساندة كبيرة من وفود المؤتمر. وحين أوصى الكولونيل "ميسون" **Mason** بتشكيل لجنة لوضع مسوّدة "مشروع قانون للحقوق"، وهى مهمة كان يمكن لها أن تستكمل فى غضون "ساعات قليلة" لم يتوسع الأعضاء الآخرون فى المؤتمر فى مناقشة تلك القضية وصوتوا بالإجماع تقريباً برفض هذا الاقتراح.

إذا كان الدستور يعبّر بتلك الصورة الصارخة عن مصالح الصفوة فكيف أمكن وضعه؟ لقد واجه فى الواقع مقاومة قوية فى معظم الولايات. غير أن التفوق فى الثروة، والتنظيم، واحتلال الوظائف السياسية، والسيطرة على الصحافة، كلها أمور مكنت الأغنياء من احتكار مؤتمر "فلادلفيا"، ومكنتهم أيضاً من تنسيق الأوضاع بحيث نجحوا فى حملتهم لوضع الدستور. كما استخدم الفيدراليون الرشاوى وحملات التخويف والخداع ضد خصومهم. ولكن الأهم من ذلك هو أن الدستور لم يطرح قط للتصويت الشعبى، بل تم إبرامه فى مؤتمر يتألف من أعضاء ينتسبون غالباً للطبقة المرفهة ذاتها التى انتسب إليها المؤسسون. أما أولئك الذين انتخبوا أعضاء المؤتمر هؤلاء فقد كانوا هم أنفسهم يخضعون لشروط الملكية التى أشرنا لها من قبل، بحيث إن من انتخبوا أعضاء المؤتمر لم يتجاوزوا نسبة ٢٠٪ من الذكور البيض البالغين، هذا إن كانت النسبة قد بلغت ٢٠٪ بالفعل (٢٤) .

التنازلات الديمقراطية

على الرغم من سماته غير الديمقراطية فلم يكن الدستور خاليًا من الجوانب التقدمية تاريخيا، وفيما يلي بعض النقاط[٢٥] :

● وجود دستور مكتوب ينص على سلطات محددة يمثل فى حد ذاته تقدمًا على الأشكال الأوتوقراطية للحكومة.

● شغل أية وظيفة فيدرالية لم يكن يتطلب مؤهلات من ناحية الملكية، على العكس من الوضع الذى كان قائمًا فى إنجلترا وفى معظم الدول. وجميع الموظفين الرسميين كانوا يتلقون رواتب، وبذلك رفض السلوك الذى كان سائدًا حينذاك والذى كان يعتبر الوظائف الرسمية خدمة اختيارية بحيث يستطيع الأغنياء فقط احتلال تلك الوظائف.

● انتخاب الرئيس وأعضاء المجالس التشريعية أصبح يتم لفترات محدودة، ولم يكن هناك من يستطيع ادعاء احتلال أى منصب منتخب مدى الحياة.

● المادة السادسة من الدستور تنص على أن احتلال أى منصب رسمى أو المسئولية عامة فى الولايات المتحدة لا يستلزم إجراء امتحان دينى للمتقدم لهذا المنصب وتلك المسئولية، ويعتبر هذا تقدمًا واضحًا فى دساتير عدد من الولايات التى كانت تمنع الكاثوليك واليهود والملحدين من احتلال المناصب الرسمية.

● القرارات التى تقضى بتجريد شخص ما أو مجموعة من الأشخاص من ممتلكاتهم وحقوقهم المدنية لإدانتهم بتهمة الخيانة العظمى دون إجراء محاكمة لهم ، والحكم عليهم بالتالى بالموت، اعتبرت غير دستورية. كما تم النص على عدم دستورية أية إجراءات تشريعية تعتبر شخصًا ما أو مجموعة من الأشخاص مذنبين بتهمة ما دون أن يتم ذلك بناء على محاكمة. كذلك اعتبرت القوانين التى تحكم على العواقب المترتبة على أية واقعة أو فعل غير قانونية بحيث يكون الحكم بأثر رجعى، وهكذا يحكم بالتالى بتجريم من ارتكبوا تلك الأفعال قبل أن تعتبر أفعالاً غير قانونية.

● مؤيدو الدستور الجديد اعترفوا بارتكاب غلطة تكتيكية لإخفاقهم فى تضمين الدستور قانون حقوق الأفراد، وتعهدوا بتبنى مثل هذا القانون بسرعة كشرط لإصدار

الدستور. ولذا، وفى الجلسة الأولى للكونجرس تم إقرار التعديلات العشرة الأولى بسرعة، ومن ثم تبنتها الولايات. وقد شملت هذه الحقوق حرية الكلام والدين وحق الاجتماع بصورة سلمية، ورفع تظلمات للمطالبة بالإنصاف من أية مظالم، وحق حيازة الأسلحة، وحق عدم التعرض غير المبرر للتفتيش والاعتقال، وحق عدم امتهان الذات، والتعرض لخطر مزدوج، والحق فى عدم التعرض لعقوبة قاسية استثنائية، وعدم دفع الكفالة الزائدة عن الحد اللازم ودفع الغرامات، والحق فى محاكمة عادلة وغير متحيزة وغير ذلك من الإجراءات القانونية.

- قانون حقوق الأفراد يحظر على الكونجرس السماح بتفضيل الدولة لدين معين، حيث اعتبر الدين منفصلاً عن الدولة، واشترط ألا يتم الصرف على المستلزمات الدينية إلا من قبل المنتمين للطائفة نفسها، وألا يتم ذلك على حساب دافعى الضرائب - وهذه قيود كثيراً ما يتم خرقها فى التنفيذ العملى.

وهكذا مثّل الدستور تعزيزاً ودعماً للاستقلال الوطنى، وانتصاراً للجمهورية على الاستعمار البريطانى. وقد ضمن نظامًا جمهوريا للحكم ونبذ النظام الملكى والأرستقراطية. وعلى هذا فإن المادة الأولى من القسم التاسع تقول: "لن يمنح لقب "نبيل" من قبل الولايات المتحدة". وقد قال "جيمس ماك هنرى" وهو عضو فى المؤتمر من ولاية "ميريلاند" إن واحداً وعشرين على الأقل من الأعضاء الخمسة والخمسين فى المؤتمر كانوا يحبذون نوعًا من النظام الملكى. غير أن القليلين تجرأوا على إعلان ذلك خوفًا من المعارضة الشعبية. يضاف إلى ذلك أن أعضاء مثل "ماديسون" كانوا يعتقدون بأن استقرار طبقتهم يمكن أن يكون مضموناً بصورة أفضل بوجود شكل جمهورى للحكم. فقد كان الوقت قد حان للبورجوازية لكى تحكم بصورة مباشرة دون تدخل ضار من جانب ملوك أو نبلاء.

وجد ذلك الجمع من الرجال الذى اجتمع فى مؤتمر "فلادلفيا" والذين كانوا يخشون ويمقتون الديمقراطية، ضرورة لمراعاة المشاعر الشعبية فى بعض المناسبات (شأن موافقتهم على أن يتم تشكيل مجلس النواب عن طريق الانتخاب المباشر). وإذا كان يراد للولايات أن تتقبل الدستور، ويراد تأمين الاستقرار للحكومة الجديدة فلا بدّ

أن يحظى الدستور بقدر معين من القبول الشعبى. وعلى الرغم من أن أعضاء المؤتمر وطبقتهم سيطروا على الأحداث بين عامى ١٧٨٧ و١٧٨٩ فقد كانوا بعيدين كل البعد عن فرض سلطة مطلقة. والنظام الطبقى الذى كانوا يسعون للمحافظة عليه كان فى حد ذاته سببا لتذمر واضح من قبل عامة الشعب.

حدثت فى جميع الولايات والمناطق تقريبًا فى القرن الثامن عشر، حوادث عنف قام فيها الفقراء باحتلال بعض الأراضى، للمطالبة بتوفير الطعام وغير ذلك من الاضطرابات العنيفة. هذا المد الشعبى دفع واضعى الدستور للإسراع فى جهودهم لإنشاء حكومة مركزية قوية، غير أنه وضع فى الوقت ذاته حدا لما يمكن لهم أن يشرّعوه. لم يمنح أعضاء المؤتمر الفئات الشعبية أية مزايا، بل منحوهم عوضًا عن ذلك، عن غير طيب خاطر، تنازلات ديمقراطية لتفادى حدوث ثورة شعبية. ولذا احتفظوا بما استطاعوا الاحتفاظ به وتخلوا مجبرين عما أحسوا بأن عليهم أن يتخلوا عنه. لم يدفعهم إلى ذلك حبهم للديمقراطية بل خوفهم منها.. لا حبا فى الشعب وإنما بدافع الحيطة لتجنب الاضطرابات وحركات التمرد. فالدستور إذن لم يكن ثمرة امتيازات طبقية بل ثمرة نضال طبقى - نضال استمر وأخذ يزداد حدة مع تنامى اقتصاد الشركات الكبرى وسلطة الحكومة.

الهوامش

(١) كتاب: "المراتب وصلات القرابة فى المناصب العليا فى الخدمة المدنية"، وكتاب: "الحياة والحرية والهرولة للحصول على الأرض: نهب الأمريكيين الأوائل".

(٢) كتاب: "المراتب وصلات القرابة" (الوارد ذكره أعلاه)، وكتاب: "حق الاقتراع فى المستعمرات الإنجليزية الثلاث عشرة فى أمريكا".

(٣) كتاب "السنوات الأولى للجمهورية ص٣٣-٣٦ .

(٤) حول المصالح الطبقية للمزارعين راجع كتاب: "تفسير اقتصادى لدستور الولايات المتحدة". بل إنه حتى "فوربست ماكدونالد"، وهو ناقد محافظ لتفسيرات "بيرد" يتحدث عن غنى ثلاثة وخمسين من الأعضاء، الخمسة والخمسين المشاركين فى جلسات المؤتمر مدعمًا ذلك بالوثائق فى كتابه: "نحن الشعب: الأصول الاقتصادية للدستور".

(٥) كتاب: "الموارد الكونفيدرالية فى الوثائق الوطنية".

(٦) مقالات فى كتاب: "هل الدستور ديمقراطى".

(٧) وكتاب: "المواد الكونفيدرالية".

(٨) كتاب: "البيت المسروق".

(٩) كتاب: "المواد الكونفيدرالية".

(١٠) كتاب السنوات الأولى للجمهورية ، يؤكد المؤرخون من أمثال "روبرت براون" ممن يهاجمون وجهة نظر "شارلز بيرد" بأنه لم يكن هناك إلا قدر قليل من الفقر سائدًا فى أمريكا إبان الفترة التى تلت الثورة الأمريكية. ولكن هؤلاء المؤرخين يتجاهلون تلك الطبقة الكبيرة المثقلة بالديون، كما يتجاهلون مأوى الفقراء والسجون التى تعج بالمدنيين ، وكذلك الكتب التى توضح هذه الحقائق مثل كتاب: "مستعمرون للبيع: قصة الخدم العاملين فى أمريكا بموجب وثائق رسمية".

(١١) "السنوات الأولى للجمهورية" ص١٣٧، ١٤٤-, ١٤٥.

(١٢) كتاب: "تمرد شيز: قيام تمرد الفلاحين".

(١٣) للمزيد من هذه التعليقات المسيئة التى تفوه بها المندوبون فيما يخص عامة الناس وقضية الديمقراطية يمكن الاطلاع على: "سجلات المؤتمر الفيدرالى فى عام ١٧٨٧".

(١٤) وردت أيضًا فى كتاب "بيرد" سالف الذكر "تفسير اقتصادى للدستور فى الولايات المتحدة". وقد تمكن مالكو السندات من تحقيق أرباح هائلة.

(١٥) كتاب: "السنوات الأولى للجمهورية"، ص, ١١٤

(١٦) هناك دراسة ممتازة حول النفوذ الهائل الذى مارسته الطبقة المالكة للعبيد فى المؤتمر الدستورى فى كتاب: "العبودية والمؤسسون".

(١٧) من الممكن أيضًا تقديم اقتراحات بتعديلات من خلال مؤتمر دستورى يدعو الكونجرس لعقده بأغلبية ثلثى أصوات المجالس التشريعية للولايات، على أن تصدق هذه التعديلات من قبل مؤتمرات دستورية فى ثلاثة أرباع الولايات، وإن كان هذا الأسلوب لم يجرب بعد. وللاطلاع على مناقشة عامة حول إرث المؤتمر "الماديسونى" يمكن الرجوع إلى كتاب: "الملكية الخاصة والحدود الدستورية الأمريكية".

(١٨) للمزيد من المناقشات حول انتخابات عام ٢٠٠٠، والجدل الذى أحاط بولاية "فلوريدا" راجع الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب.

(١٩) كتاب: "سجلات المؤتمر" (الملاحظة ١٣ أعلاه).

(٢٠) كتاب "النزاع الطبقى، والعبودية ودستور الولايات المتحدة"، ولمناقشة المصالح الطبقية التى تكمن خلف الثورة الأمريكية يمكن الرجوع إلى كتاب: "الثورة الأمريكية: استكشاف تاريخ الراديكالية الأمريكية"، وكتاب "شعب فى الثورة".

(٢١) للاطلاع على أمثلة عمّن يخلطون بين مصالح طبقة المؤسسين وبين المصالح الوطنية الأمريكية يمكن الرجوع لكتاب: "المؤتمر والدستور". هناك قدر من الملاحظات حول سير المناقشات فى المؤتمر وحول تصويت الوفود وغيرها من القضايا، وقد نشرت هذه الملاحظات عامى ١٨١٩ و ١٨٨٤ .

(٢٢) كتاب "فاراند" الوارد أعلاه "سجلات المؤتمر الفيدرالى". هناك قدر قليل من الملاحظات حول سير المناقشات التى جرت فى المؤتمر وحول تصويت الوفود وغيرها من القضايا نشرت فى عامى ١٨١٤ و ١٩٢٤ .

(٢٣) الفيدرالى ، العدد رقم ١٠ .

(٢٤) كتاب "المناوئون للفيدرالية"، وكتاب "وضع الدستور" الذى يتناول عملية وضع الدستور ولايةً ولاية. ربما لم يصوت ما يزيد على ٢٠٪ من الذكور البيض البالغين فى عملية اختيار الأعضاء الموفدين إلى مؤتمر المؤتمر الدستورى الذى أبرم الدستور، هذا إن كانت هذه النسبة قد شاركت فعلاً فى اختيار تلك الوفود.

(٢٥) اعتمدت فى هذا القسم المتعلق بالسمات الديمقراطية للدستور بشكل أساسى على كتاب السنوات الأولى للجمهورية من تأليف Aptheker.

الفصل الخامس

صعود دولة الشركات الكبرى

الفكرة الشائعة التى نتعلمها هى أن حكومة الولايات المتحدة كانت عبارة عن حَكَم أو وسيط محايد تترأس كياناً متحرراً من العداء الطبقى الذى يقلق المجتمعات الأخرى. ولكن الحقيقة هى أن تاريخنا يتميز بمعارك كفاح طبقى متوتر بل وعنيف فى كثير من الأحيان، وأن الحكومة لعبت دوراً متحيزاً فى هذه المنازعات حيث كانت تقف فى معظم الأحيان إلى جانب مؤسسات الأعمال الكبرى.

خدمة مؤسسات الأعمال : السنوات المبكرة

استمرت سيطرة الطبقة العليا على الحياة العامة والتى ميزت جيل الآباء المؤسسين طوال القرن التاسع عشر. فمنذ عام ١٨١٦ اشتكى الرئيس "توماس جيفرسون" (الرئيس الثالث للولايات المتحدة، من عام ١٨٠١-١٨٠٩) ، من "أرستقراطية الشركات التى تملك المال والتى تعلن تحديها للقوانين المعمول بها فى البلاد" (١) . فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر التى أُطلِق عليها مسمّى فترة "الديمقراطية الجاكسونية"، والتى يفترض أنها كانت فترة "عهد الناس العاديين" مارست الأرستقراطية المالية نفوذاً مسيطراً على جميع طبقات الأمة. وقد انتقى الرئيس "أندرو جاكسون" (الرئيس السابع للولايات المتحدة بين عامى ١٨٢٩-١٨٣٧) معظم من احتلوا المناصب الرئيسية من بين صفوف الأغنياء، كما عكست سياساته إزاء التجارة والتمويل واستخدام أراضى الدولة، مصالح تلك الطبقة أيضاً (٢) .

فى عام ١٨٤٥ كان ١٪ من الفئات الأغنى من سكان "نيويورك" و"بالتيمور" و"نيو أورليانز" و"سانت لويس" وغيرها من المراكز المدنية يملكون نصيب الأسد من الثروة، بينما كان ثلث السكان يعيشون فى حالة فقر مدقع. وقد أدى الفقر وازدحام السكان إلى تكرار انتشار أوبئة الكوليرا والتيفويد. وكان الأثرياء يهربون من المدن أثناء ذلك بينما يبقى الفقراء كى يموتوا. وكان الكثيرون من هؤلاء الفقراء يدمنون العقاقير (خاصة الأفيون) والكحول علمًا بأن إدمان العقاقير كان سائدًا فى بعض المجتمعات أكثر من إدمان الكحول، وكانت الشابات الصغيرات يقمن بالعمل الشاق منذ السادسة صباحًا وحتى منتصف الليل مقابل أجور تافهة. أما الأطفال والفتيان الذين لا تتجاوز أعمارهم التاسعة أو العاشرة فكانوا يمارسون بدورهم أعمالاً مجهدة فى مناوبات عمل تستمر على مدى أربع عشرة ساعة ويغرقون فى النوم إلى جانب آلاتهم ويعانون من سوء التغذية والمرض (٣) . وفى كلمة أمام العمال الميكانيكيين والطبقات العاملة فى عام ١٨٢٧ أعلن أحد العمال شاكيًا: "إننا نجد أنفسنا مضطهدين من عدة جهات - فنحن نعمل عملاً شاقا لكى ننتج كل ما يوفر أسباب الراحة التى يتمتع بها الآخرون، بينما لا نحصل نحن إلا على النزر اليسير" (٤) .

كان سكان البلاد الأوائل (الهنود الحمر) يكافحون ببسالة خلال تلك الصراعات الصناعية مقاومين مصادرة أراضيهم وذبح أبناء جلدتهم، وهى عملية بدأت منذ عمليات الاستيطان الأوروبية فى أوائل القرن السابع عشر واستمرت بكامل زخمها إلى أن انتهت بالمذبحة التى ارتكبها الجيش الأمريكى فى عام ١٨٩٩ فى موقعة "الركبة الجريحة" Wounded Knee فى "سيوكس" Sioux التى ذبح فيها الرجال والنساء والأطفال .

الحرب ضد العمال

على العكس من وجهة النظر التى تقول إن الأمة الأمريكية كانت متحررة من الصراعات الطبقية فإن الكفاح الطبقى فى أمريكا فى القرن التاسع عشر كان عنيفًا "شأنه فى ذلك شأن أى كفاح معروف فى العالم الصناعى" (٥) . وبعد انتفاضات

وإضرابات مريرة فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر جاء إضراب عمال السكك الحديدية فى سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم تمرد الفلاحين والاضطرابات الصناعية الكبرى فى ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. وقد كانت عمليات الكفاح هذه عالية التنظيم، بل اتخذت صبغة ثورية فى كثير من الأحيان وشارك فيها مئات الآلاف من الناس.

كانت السلطات المدنية تتدخل فى تلك المعارك بين العمالة وأصحاب رأس المال لصلحة الطبقة المالكة للثروة دائمًا تقريبًا، مستخدمة لهذا الغرض قوات الشرطة وميليشيا الولايات والقوات الفيدرالية لقمع الاضطرابات وسحق الإضرابات. ومنذ عام ١٨٠٥ ولدى اتهام ثمانية من صانعى الأحذية فى "فلادلفيا" بالاجتماع والتآمر لرفع الأجور أخذ أصحاب العمل يلجأون للمحاكم لوصم اتحادات العمال باعتبارها مجرد مؤامرة ضد الملكية وضد الدستور (٦) .

لا بد من الإشارة إلى أن قوات الشرطة والميليشيا وسفاحى الشركات والقوات الفيدرالية كانت تقوم بصورة متكررة وطوال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، بمهاجمة عمال الصناعة والمضربين وغيرهم من المحتجين مما أدى إلى مقتل المئات وضرب وجرح وسجن آلاف آخرين. وفى عام ١٨٨٦ قامت الشرطة فى محال "هيى ماركت" Hay Market فى شيكاجو بقتل ما لا يقل عن عشرين من المتظاهرين وإصابة مائتين ردًا على إلقاء قنبلة وسط جمع من رجال الشرطة (حيث قتل سبعة من رجال الشرطة). وقد قُدِّم أربعة من القادة الفوضويين للمحاكمة على الرغم من أن أيا منهم لم يكن فى مسرح الأحداث، وتم إعدامهم بتهمة التحريض على الواقعة. وفى نفس العام حدثت مذبحة "تيبودو" Thibodaux بولاية "لويزيانا" حيث قامت مجموعة من قوات مسلحة تشكلت من مواطنين أغنياء من سكان البلدة بقتل ثلاثين من عمال مصانع السكر، كانوا جميعًا من السود، كما تم سحب اثنين من قادة الإضراب من السجن حيث جرى إعدامهم بدون محاكمة قانونية. وفى عام ١٨٩٢ قامت مجموعة من فرقة "بينكرتون" Pinkerton التى تم توظيف أفرادها فى إحدى شركات الصلب، قامت بقتل تسعة من عمال صناعة الصلب المضربين فى "هومستيد" Homestead بولاية بنسيلفانيا، وقد تم القضاء على الإضراب فى النهاية بواسطة الحرس الوطنى. وفى

عام ١٨٩٤ قتلت قوات الجيش الأمريكى أربعة وثلاثين من عمال السكك الحديدية الذين أضربوا احتجاجًا على شركة "بولمان". يضاف إلى ذلك أن العشرات من عمال مناجم الفحم المضربين تم قتلهم خلال السنوات القليلة التالية.

أما فى مذبحة "لودلاو" Ludlow المشينة التى وقعت عام ١٩١٤ فقد أطلق أفراد حرس "كولورادو" الوطنى النار على مستعمرة من الخيام كان يقيم فيها عمال المناجم المضربون عن العمل احتجاجًا على معاملة الشركة التى يملكها "روكفلر" مما أدى إلى قتل أربعين من المقيمين فى تلك الخيام بمن فيهم امرأتان وأحد عشر طفلاً. وفى ولاية "أركانسو" تم ذبح ما يزيد على مائة من عمال جمع القطن المضربين فى عام ١٩١٩ على يد قوات الولايات المتحدة وكذلك على يد مجموعة مسلحة من أكبر أثرياء المدينة. وفى عام ١٩١٥ قام نواب الشريف فى مدينة "إفيريت" Everette بولاية واشنطن، بقتل أحد عشر وإصابة سبعة وعشرين من أعضاء اتحاد عمال العالم الصناعيين IWW الذين كانوا يحتجون على تقييد حرية التعبير. وفى عام ١٩٣٢ أطلقت قوات الشرطة الخاصة بـ "هنرى فورد" النار على عمال المصنع العاطلين عن العمل فقتلوا أربعة وأصابوا أربعة وعشرين منهم. وفى عام ١٩٣٧ أطلقت شرطة "شيكاغو" النار على مجموعة مسالمة من عمال الصلب المضربين فقتلت عشرة منهم وأصابت أربعين آخرين بجراح (٧) .

ليس هناك من سبب يدفعنا للاعتقاد بأن الولايات المتحدة نجت من الصراع المدنى الذى نزل بالبلدان الرأسمالية الأخرى إذا أخذنا القائمة التى ذكرناها أعلاه بعين الاعتبار، حتى وإن كانت هذه القائمة محدودة. ومن الشريف والقاضى المحلى، إلى الرئيس والمحكمة العليا استُخدِمت قوى "القانون والنظام" لقمع الاتحادات العمالية. وكان "بارونات الصناعة" يستدعون الجنود بانتظام لمساعدتهم. وقد تم إنشاء مستودعات للأسلحة فى المدن الرئيسية لهذا الغرض (٨) . ودون الوصول إلى درجة وضع قوات نظامية دائمة فى المناطق الصناعية، وهو ما كان يرغب به بعض الملاك، اتخذ المسئولون الحكوميون خطوات من شأنها إنشاء حرس وطنى فعال مضاد للقوى الراديكالية (٩) .

القانون فى خدمة مصلحة مؤسسات الأعمال

تحركت نفس الحكومة الفيدرالية التى ظلت جامدة حينما كانت أعمال العنف ترتكب ضد مناصرى إلغاء الرق والعبودية، وعجزت عن وقف تجارة العبيد غير القانونية، وهى التجارة التى استمرت حتى الحرب الأهلية، تلك الحكومة نفسها كانت قادرة على تمشيط البلاد مع عصبة مديرى الشرطة الفيدرالية للقبض على العبيد الهاربين وإعادتهم إلى سادتهم. ونفس الحكومة التى لم تكن قادرة على إيجاد الوسائل الدستورية لمنع الأطعمة الملوثة والمياه غير الصالحة للشرب، استطاعت استخدام القوات الفيدرالية للقضاء على الإضرابات وإطلاق النار على المئات من العمال وذبح الآلاف من مواطنى أمريكا الأوائل (الهنود الحمر). الحكومة نفسها التى لم تقدم دولارًا واحدًا لمواجهة الفقر المدقع (معلنة أن المؤسسات الخيرية الخاصة هى خير من يعالج الفقر) قدمت واحدًا وعشرين مليون فدان من الأرض و خمسة ملايين دولار فى كفالات حكومية للقلة من أقطاب إنشاء الخطوط الحديدية. أما التشريعات القانونية التى تنص على عدم مشروعية الاحتكارات والمؤامرات التى من شأنها تقييد التجارة فقلما كانت تطبق فى القرن التاسع عشر إلا إذا استخدمت ضد الاتحادات العمالية.

على الرغم من الإصرار على أن حرية السوق مفيدة للجميع، غير أن معظم أصحاب الأعمال لم يظهروا ميلاً كبيرًا للتعامل مع سوق حرة لا تنظمها أية ضوابط، بل إنهم كانوا يلجأون بدلاً من ذلك لوسائل الحماية والمساندة الحكومية مثل فرض الرسوم الجمركية والإعانات المالية الحكومية، ومنح الأراضى، والقروض الحكومية ومنح العقود والرخص للشركات الكبرى.

ليس هناك ما يشير فى الدستور الأمريكى إلى الشركات الكبرى، وفى خلال العقود القليلة الأولى لقيام الولايات المتحدة لم يكن يتم إصدار تراخيص للشركات إلا فيما ندر، ولأهداف محددة ولمدد محدودة من الزمن لا تتجاوز عادة عشرين أو ثلاثين عامًا. ولم يكن بإمكان الشركات امتلاك أسهم فى شركات أخرى، كما لم يكن يمكنها امتلاك أراضٍ تتجاوز ما تحتاجه لأعمالها. وكانت سجلات الشركات مفتوحة لبحثها من قبل السلطات العامة، وقد حددت المجالس التشريعية للولايات معدلات

الأسعار التى يمكن للشركات تحصيلها. غير أنه بمرور الوقت وتزايد قوة طبقة أصحاب الأعمال تم التخلص من هذه القيود [١٠] .

فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبموجب القانون الذى يخوّل الحكومة سلطة مصادرة الملكية الشخصية تم الاستيلاء على أراضٍ من المزارعين وإعطاؤها لشركات حفر القنوات ومد خطوط السكك الحديدية. وقد استبدلت فكرة "السعر العادل" بمبدأ "فليحترس المشترى" caveat emptor (أى أن يقوم المشترى بفحص ما يشتريه ليتأكد من سلامته). وعندما كان العمال يقتلون أو يصابون بتشوهات أو تبتر أطرافهم بسبب ظروف العمل غير الآمنة، لم يكن مستخدموهم يعتبرون مسئولين قانونيا عما حدث لهؤلاء العمال [١١] . وفى أواخر القرن التاسع عشر تم تحويل المزيد من أراضى "الكومنولث" إلى أصحاب الثروات الخاصة. كما أن ملايين الدولارات التى جمعتها الحكومة من "السكان المستهلكين.. خاصة من الفقراء من ذوى الأجور الضئيلة ومن المزارعين" منحت كإعانات لكبار المستثمرين [١٢] . وعلاوة على ذلك وضع تحت يد أصحاب المصالح الخاصة بليون فدان من الأراضى الخاضعة للملكية العامة، وهو ما يمثل ما يصل إلى نصف مساحة الأراضى التى تمتلكها حكومة الولايات المتحدة حاليًا.

"سلمّت هذه الحكومة الكريمة لأصدقائها أو للقادمين الأوائل الطامعين ... كل تلك الكنوز من الفحم والنفط والنحاس والذهب والحديد، وهبات من الأراضى، ومواقع المحطات النهائية لخطوط السكك الحديدية وحق المرور الدائم، وكلها هبات ما تزال من عجائب التاريخ. قانون التعريفة الجمركية الصادر عام ١٨٦٤ فى حد ذاته كان عبارة عن جدار من الإعانات الحكومية الواقية. ولكى تعزز الحكومة مساعداتها للصناعات الثقيلة حديثة العهد وللصناعات المختلفة، تم إقرار قانون الهجرة على وجه السرعة مما سمح بحرية استيراد عمالة متعاقدة، كما تم استكمال نظام البنوك الوطنية"[١٣] .

على الرغم من دعم الحكومة الناشط لحاجات مؤسسات الأعمال فقد ظلت تمتنع عن التدخل فيما يتعلق بحاجات عامة الناس، إذ لم تبدِ اكتراثًا بالفقر، والبطالة، ومخاطر ظروف العمل، وعمل الأطفال، ونهب الموارد الطبيعية. ومع ذلك استمر النضال

الديمقراطى طوال القرن التاسع عشر، وازدادت قوة حركة المطالبة بمنح النساء حق الاقتراع، وأخذت الاتحادات العمالية تعيد تجميع صفوفها المبعثرة مرة بعد مرة لخوض معارك ضارية ضد أقطاب الصناعة الأمريكية.

أحد الانتصارات المهمة التى صاحبت الحرب الأهلية هى هزيمة طبقة ملاك العبيد الجنوبيين وإلغاء مشروعية الرق. والفترة التى أطلقت عليها فترة "إعادة البناء" فى الولايات الكونفيدرالية السابقة كانت إحدى الفترات القليلة التى استخدمت فيها قوة الحكومة - تساندها القوات العسكرية والبيض الفقراء والعبيد السابقون الذين انتظموا فى جماعات مسلحة للدفاع عن النفس - استخدمت لإقرار حقوق متساوية ومنح حق الاقتراع لجميع الذكور بغض النظر عن دخلهم، وإنشاء جمعيات شعبية، وتحقيق عدالة أكبر فى الضرائب، وإنشاء مدارس للفقراء، وتحقيق إصلاح زراعى محدود جداً. غير أنه ما إن أنهى الرأسماليون فى الولايات الشمالية عملية إعادة البناء وتحالفوا مع الجماعات التى تمارس حقوق الأقلية فى الولايات الجنوبية مما جعلهم فى وضع أفضل لمواجهة عمال ومزارعى الولايات الغربية حتى تم سحب جميع المكاسب التى شهدتها فترة إعادة البناء. ولم يتم استعادة تلك المكاسب إلا فى وقت متقدم من القرن التالى - هذا إن كانت قد تمت استعادتها حقا بعد ذلك (١٤) .

الحقبة التقدمية التى ليست كذلك

فى القرن العشرين ظلت مصالح الأثرياء تتطلع إلى الحكومة الفيدرالية لكى تقدم لها ما لا تستطيع تلك المصالح أن تفعله لنفسها: أى أن تكبح القوى الديمقراطية وتدعم عملية تراكم رأس المال. وفى الفترة الممتدة بين ١٩٠٠ و١٩١٦ المعروفة باسم "الحقبة التقدمية" تم البدء بوضع أسعار وتنظيمات فيدرالية للسوق بالنسبة لصناعة تعليب اللحوم، والأطعمة، والعقاقير، والبنوك، والأخشاب، والتعدين وذلك بناءً على إصرار أقوى الشركات ضمن هذه الصناعات. كان التأثير الكلى لذلك هو زيادة الأرباح للمنتجين الأكبر حجمًا، وإحكام سيطرتهم على الأسواق وإخراج المنافسين الأصغر من السوق (١٥) .

تعاون الرؤساء الذين احتلوا منصب الرئاسة فى "الحقبة التقدمية" تعاونًا وثيقًا مع مؤسسات الأعمال الكبرى. فالرئيس "تيودور روزفلت" مثلاً أطلق عليه لقب "محطم الاتحادات الاحتكارية" نظراً لأنه كان يتهجم لفظيا فى بعض الأوقات على من كان يصفهم "بأشرار الثروات الكبرى". غير أن مقترحاته الرئيسية كانت تعكس برنامج عمل الشركات الكبرى. وقد كان معادياً للاتحادات العمالية وللإصلاحيين حيث كان يصف هذه الفئة الأخيرة بأنهم فئة تبحث عن الفضائح لدى ذوى الشأن لنشرها على الملأ. وكان يستقطب أقطاب مؤسسات الأعمال للانضمام إلى إدارته. أما الرئيس "وليم هوارد تافت" والرئيس و"ودرو ويلسون" واللذان احتلا البيت الأبيض أيضًا فى تلك الحقبة فهما لم يريا أى تضارب جدى بين أهدافهما السياسية وأهداف مؤسسات الأعمال الكبرى (١٦) . وعلى الرغم من أن الرئيس "ويلسون"، وهو ديمقراطى، كان يشجب الاتحادات (الاحتكارات الكبرى) غير أن تمويل حملته الانتخابية تم من قبل عدد قليل من المساهمين الأثرياء، كما أنه كان وثيق الصلة بمساعدى "مورجان" و"روكفلر"، شأنه فى ذلك شأن أى رئيس جمهورى.

يقول "جابريل كولكو" فى كتابه "انتصارات السياسة المحافظة"، "التقدمية ليست انتصاراً لمؤسسات الأعمال الصغيرة على التروستات الاحتكارية كما يشار فى كثير من الأحيان، بل هى انتصار مؤسسات الأعمال الكبرى فى ترشيد الاقتصاد، وهو ما لا يستطيع أحد توفيره إلا الحكومة وحدها" (١٧) .

أطلق على هذه الحقبة، كما أسلفنا، تعبير "الحقبة التقدمية" بسبب التشريع الخاص بالسيطرة على الاحتكارات والذى كان موضع دعاية كبيرة وإن لم يكن كبير الفعالية حينذاك. وهذا التشريع هو التعديل السادس عشر للدستور، وهو يتيح المجال لفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، والتعديل السابع عشر الذى ينص على الانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ وما إلى ذلك من الإصلاحات المشكوك فى نتائجها مثل قضية الاقتراع السرى والانتخابات اللاحزبية. وبحلول عام ١٩١٥ كانت عدة ولايات قد أصدرت قوانين تحدد طول ساعات العمل وتوفر تعويضًا للعمال فى حالة الإصابة بحوادث أثناء العمل، علمًا بأن عدة ولايات كانت قد أصدرت قوانين تحدد الأجور الدنيا، فى حين أصدرت ثمان وثلاثون ولاية قوانين بشأن عمل الأطفال تحدد السن

التى يمكن فيها استخدام الأطفال وساعات عملهم. وقد ظفر العمال فى صناعات قليلة بيوم عمل من ثمانى ساعات مع دفع تعويض لكل ساعة عمل إضافية بما يعادل أجر ساعة ونصف الساعة من ساعات العمل العادية.

مثلت هذه القوانين مطالب للعمال كانت مطروحة منذ وقت طويل قد يزيد على قرن كامل من الزمن. وقد تم انتزاع تلك الحقوق بعد كفاح مرير، بل ودموى فى بعض الأحيان ضد طبقة ملاك قاومت إصدارها بعنف. ومع ذلك ظلت ظروف العمل بعيدة عن أن تكون مثالية، إذ بقى جانب كبير من التشريع دون تطبيق، وغدت الأجور الفعلية للعمال فى عام ١٩١٤ – أى قدرة هذه الأجور على شراء البضائع والخدمات التى ينتجها العمال أنفسهم – أدنى من قدرتهم الشرائية فى تسعينيات القرن التاسع عشر (١٨) . وقد ظل ملايين العمال يعملون اثنتى عشرة أو أربع عشرة ساعة يوميا، ولستة أو سبعة أيام فى الأسبوع. كما أن الأرقام الصادرة عن الحكومة تشير إلى أن مليونى طفل ما زالوا مجبرين على العمل لكى يكملوا ما تحتاج إليه عائلاتهم من دخل.

الحرب والفزع الأحمر

كان من شأن الحرب العالمية الأولى أن تقرّب الصناعة والحكومة إحداهما من الأخرى بصورة أوثق. وقد تم تحويل قطاعات من الصناعة إلى الإنتاج الحربى على الأسس التى اقترحها أقطاب مؤسسات الأعمال، وبعض هؤلاء أصبحوا حينذاك يرأسون الهيئات الحكومية المسئولة عن التعبئة الدفاعية (١٩) . واعتباراً من عام ١٩١٦ كان الملايين يعملون لقاء أجور لا تكاد تقيم أود عائلاتهم. وكان ٣٥,٠٠٠ من العمال يموتون أثناء العمل كل عام نظراً لأن ظروف العمل لم تكن آمنة فى معظم الأحيان، كما يتعرض ما يصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ عامل لإصابات أو للمرض أو فقدان البصر أو إعاقات ناجمة عن العمل (٢٠) .

ساعدت الحرب على إخماد الصراعات الطبقية فى داخل البلاد لأن أنظار الشعب تركزت على التهديد القادم من "البرابرة المحبين للتدمير" فى ألمانيا. وتصاعدت نداءات تحث الأمريكيين على التضحية من أجل المجهود الحربى، وأخذت الإضرابات

تعامل على أنها تحريض على الفتنة من شأنها أن تؤثر على الإنتاج الحربى. وقد هاجمت القوات الفيدرالية مقر اتحاد العمال الدولى وقامت بتفتيشه بدقة وبسجن أعداد كبيرة من العمال المشتبه بتعاطفهم مع الأفكار الراديكالية. وفى عام ١٩١٨، وبينما كانت الحرب تضع أوزارها، أقرّ الكونجرس مرسوم "التحريض" الذى ينص على الحكم بالسجن لمدة عشرين عامًا فى حال التعبير عن رأى غير "موالٍ"، أو عن أية إشارة تستهزئ بالحكومة الأمريكية أو بالعلم أو الدستور. وقد صدرت أحكام قاسية ضد منظمى الاتحادات العمالية والاشتراكيين والفوضويين، وفى وقت لاحق من ذلك العام أعلن المدعى العام الأمريكى "توماس جريجورى" متفاخراً أمام الكونجرس: "لم يحدث فى أى وقت من تاريخ هذا البلد أن تمّ ضبط الأمن فيه بمعنى الكلمة كما حدث الآن" (٢١).

إبان حقبة الفزع الأحمر بعد الحرب بين عامى ١٩١٩-١٩٢١ استمرت الحكومة الفيدرالية فى حظر المطبوعات الثورية، وإصدار إنذارات قضائية ضد الإضرابات، ومعاملة المضربين بعنف، والقيام باعتقالات جماعية إضافة إلى عمليات الترحيل والمحاكمات السياسية وإجراء تحقيق من قبل الكونجرس فيما يخص المنشقين السياسيين. وقد قدمت للناس صورة شنيعة تقول إن البولشوفيين على وشك غزو الولايات المتحدة ، وأنهم يذبحون فى بلادهم أى إنسان قادر على القراءة والكتابة أو يرتدى ياقة بيضاء (٢٢) واستقبل القادة البرجوازيون حول العالم الثورة الروسية التى قامت عام ١٩١٧ على أنها كابوس أصبح أمراً واقعًا، إذ إن العمال والفلاحين لم يطيحوا بحكومة القيصر الأوتوقراطية فحسب بل كذلك بالطبقة الرأسمالية التى تملك المصانع والموارد المعدنية ومعظم أراضى الإمبراطورية القيصرية. وقد أشار وزير الخارجية الأمريكى "روبرت لانسنج" إلى أن هذه الثورة هى مثال سيئ لعامة الناس فى البلدان الأخرى بما فيها الولايات المتحدة. (٢٣) وشاركت الولايات المتحدة مع إنجلترا وفرنسا وإحدى عشرة دولة رأسمالية أخرى فى غزو روسيا السوفييتية فى عام ١٩١٧ فى محاولة دموية غير ناجحة استمرت ثلاث سنوات للإطاحة بحكومتها الثورية، وهو فصل من التاريخ لم يسمع به غالبية الأمريكيين.

"عصر الجاز" فى العشرينيات (أو ما وصف بالعشرينيات المزدهرة) كان ما افترض أنه عصر ازدهار، إذ كانت تلك الفترة تعجّ بالمضاربات بالأسهم والسندات وغيرها من أساليب الثراء السريع. غير أن جانبًا كبيرًا من السكان كانوا يعيشون ضمن ظروف تتسم بالحاجة الشديدة حيث كانوا يفتقرون للضروريات الأساسية للحياة فى الكثير من الأحيان. فى عام ١٩٢٨ تحدث "فيوريلو لاجارديا" **Fiorello Laguardia** عضو الكونجرس حول جولة قام بها فى أفقر أحياء "نيويورك" حيث قال: "أعترف بأننى لم أكن مهيئًا لما رأيته فى الواقع. وقد بدا لى أن من الصعب تصديق وجود مثل ظروف الفقر هذه" (٢٤) . وإلى جانب ذلك كان انهيار سوق البورصة فى عام ١٩٢٩ مؤشرًا لانهيار رئيسى للقوى المنتجة مما أنذر بحدوث الكساد العظيم.

الاتفاق الجديد: أوقات صعبة وإصلاحات قاسية

أسفر الكساد العظيم فى الثلاثينيات عن تزايد فى الجوع والفقر المدقع والبطالة. وفى غضون سنواته الأربع الأولى فقد خمسة عشر مليونًا من العمال أعمالهم، بينما فقد ملايين آخرون مدخرات تقاعدهم، ولم يكن هناك نظام تأمين ضد البطالة بينما لم يكن هناك سوى برامج قليلة لمعاشات التقاعد. ومقابل ذلك كانت هناك طوابير تصطف للحصول على طبق حساء من المؤسسات الخيرية. أما أولئك الذين حالفهم الحظ وحافظوا على أعمالهم فقد أخذوا يواجهون ظروف عمل جائرة: "الإسراع فى العمل، تخفيض ساعات العمل، تخفيض للرواتب، تسريح للموظفين ذوى الرواتب العالية، والعمل بمعدات خطرة، وانخفاض عام فى مقاييس السلامة، وتقييد حرية الكلام والتفكير فى بعض المصانع بحيث لم يعد العمال يتحدثون إلا لطلب توجيهات أو إعطاء توجيهات، والعجز عن توجيه أسئلة فيما يتعلق بالاستقطاعات من الرواتب، وضرب العمال المضربين من قبل رجال عصابات "بنكرتون" **Pinkerton**، وإذعان إجبارى لعمليات تفتيش بيوتهم يقوم بها رجال الشرطة بحثًا عن أشياء مسروقة"(٢٥) .

قال السناتور "هوجو بلاك" فى عام ١٩٣٢: "نصيب العمل كان ضئيلاً بينما كان نصيب رأس المال كبيرًا. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الكساد

الراهن.. لا يمكنك أن تجوّع من يعملون فى الصناعة ثم تعتمد عليهم فى الشراء"(٢٦). بل إن رجل البنوك "فرانك فاندرليب" اعترف قائلاً: "رأس المال يحتفظ بالكثير بينما لا يجد العمال إلا القليل لكى يشتروا نصيبهم من الاحتياجات" (٢٧) . غير أن معظم أفراد الطبقة الثرية كانوا يحمّلون الضحية مسئولية الكساد. بل إن المليونير "هنرى فورد" قال إن "الأزمة... حدثت لأن الرجل العادى لا يقوم فى الواقع بالعمل اليومى المطلوب منه. هناك عمل وفير إذا كان هناك من يريد القيام بهذا العمل". وبعد أسبوع واحد سرح "فورد" خمسة وسبعين ألف عامل (٢٨) .

نظراً لأن ثلث الشعب كان يفتقر للطعام والكساء والمأوى، والثلث الآخر يستطيع بالكاد تدبير أمور حياته، فقد اكتسحت البلاد موجة من الاضطرابات شملت مئات الألوف من العمال. وفيما بين ١٩٣٦ و١٩٤٠ قام مؤتمر المنظمات الصناعية الذى كان قد أسس لتوّه بتنظيم ملايين العمال، وظفر بمكاسب هامة فى الأجور وظروف العمل. هذه الانتصارات تحققت بعد كفاح طويل قام خلاله ألوف العمال بالاعتصام فى مصانعهم، أو أخرجوا منها، وطردوا، ووضعت أسماؤهم على القائمة السوداء، وضربوا، واعتقلوا، بينما جرح وقتل مئات آخرون على يد قوات الشرطة أو الجنود أو عصابات الشركات (٢٩) . المكاسب كانت حقيقية غير أن ثمنها كان باهظاً.

أطلق على الفترتين الرئاسيتين الأوليين للرئيس "فرانكلين روزفلت" "الاتفاق الجديد"، وهى حقبة اعتقد عامة الناس بأنها أتت بتحولات لصالح "المنسيين". ولكن حقبة "الاتفاق الجديد" كُرِّست بصورة أساسية لمصلحة إنعاش مؤسسات الأعمال أكثر مما كرست للإصلاح الاجتماعى. وقد جاءت أولاً إدارة الإنعاش الوطنى التى وضعت "قواعد السلطات"، تتشكل عادة من ممثلى الشركات الكبرى الرئيسية فى كل صناعة من الصناعات، وعملت على تحديد الإنتاج، وكذلك تحديد الأسعار الدنيا، وكانت النتائج التى حققتها هذه الإدارة مفيدة للشركات أكثر مما هى مفيدة لمنافساتها الأصغر حجماً (٣٠) . وفى محاولة لدفع الإنتاج قامت شركة "ريكونستركشن فاينانس كوربوريشن" Reconstruction Finance Corp. وحدها بدفع ١٥ مليون دولار كديون لمؤسسات الأعمال الكبرى.

حفّز البرنامج الفيدرالى للإسكان عمليات بناء خاص مع إعطاء إعانات لشركات الإنشاءات وتوفير الحماية لأصحاب بنوك الرهن العقارى عن طريق برنامج لمنح القروض. كل هذه الأمور كانت قليلة الفائدة بالنسبة للملايين العديدة من الأمريكيين الذين كانوا يسكنون بيوتا سيئة. كما تعامل "الاتفاق الجديد" بنفس الطريقة فى جهودها فى مجال الزراعة التى أفادت مبدئيا المنتجين الكبار وذلك من خلال سلسلة من إجراءات دعم الأسعار وخفض الإنتاج. وقد طرد العديد من الفلاحين المستأجرين والفلاحين الذين يعملون وفقا لنظام المزارعة وذلك حين تم الاستيلاء على أراضٍ زراعية بموجب برنامج تأجير فدادين الأراضى الزراعية (٣١) .

قامت الحكومة الفيدرالية، وهى تواجه هذا الاضطراب الجماهيرى، موضع برنامج إغاثة خفف بعض الشىء من حدة الفاقة والحرمان. غير أنه فى ظل ميل "الاتفاق الجديد" نحو اتجاهات هددت بمنافسة المشاريع الخاصة وتقويض الهياكل التى تسمح بالحصول على عمالة ذات أجور متدنية سحبت مؤسسات الأعمال مساندتها لهذا "الاتفاق الجديد" بحيث أصبحت تلك المؤسسات معادية لها بشكل مكشوف. وبذلك فإن معارضة أصحاب الأعمال أغضبت الرئيس "روزفلت" الذى كان يعتبر أنه يحاول إنقاذ النظام الرأسمالى، وإن كان هذا الموقف قد عزّز صورته الإصلاحية فى عيون عامة الناس.

هذا التباين بين فكرة عامة الناس عن "الاتفاق الجديد" وبين إنجازاته الفعلية هو إحدى السمات التى ظلت خفيّة إبان فترة حكم الرئيس "روزفلت"، إذ إن الفيلق المدنى لحماية الغابات والأنهار **Civilian Conservation Corps** وفر وظائف بأجور تكفى لإقامة أود ثلاثة ملايين عامل فقط من مجموع العمال العاطلين عن العمل والذين كان يبلغ عددهم خمسة عشر مليونًا. وفى ذروة عملها استخدمت إدارة سير الأشغال **Works Progress Administration** حوالى تسعة ملايين شخص، ولكن لفترات غير ثابتة وبأجور غير كافية على الإطلاق. ولم يسر قانون تحديد الأجور الدنيا إلا على نصف مليون عامل من بين الاثنى عشر مليونًا الذين كانوا يتلقون أقل من أربعين سنتًا فى الساعة. أما مرسوم الضمان الاجتماعى الصادر عام ١٩٣٥ والذى لم يكن يغطى إلا نصف السكان فلم يوفر إلا مدفوعات شهرية تافهة دون أن يشمل ذلك تأمينًا طبيا

أو وقاية من المرض قبل التقاعد. كما أن التأمين ضد البطالة لم يغطِ إلا أولئك الذين واتاهم الحظ لاحتلال وظائف دائمة فى مهن مختارة. وقد ظل تنفيذ هذا التأمين متروكًا لاختيار حكومات الولايات التى تمتعت بحرية فرض أية شروط تقييدية يلزم فرضها [٣٢] .

على الرغم من أنه كان من الواضح أن برامج الحكومة لم تكن كافية لتلبية احتياجات من يعانون من الفقر المدقع إلا أنها أحيطت بدعاية كبيرة مما خفف من الاستياء الشعبى. وما أن خمد التهديد بالاضطراب السياسى حتى خُفِّضت الإعانات تخفيضًا شديدًا وألقى بأعداد كبيرة من أولئك الذين يعانون من الفقر فى سوق العمل الذى كان متخمًا سلفا بالعاطلين عن العمل [٣٣] .

كانت سياسة إدارة الرئيس "روزفلت" الخاصة بالضرائب فى الواقع استمرارًا لبرنامج الرئيس "هوفر" السابق له، حيث حفلت بالمنافذ التى يستغلها أصحاب الأعمال. وعندما تمت زيادة الضرائب لتمويل المصروفات العسكرية فى الحرب العالمية الثانية تحملت العبء الأكبر لهذه الضرائب الطبقة المتوسطة وذوو الدخل المحدود الذين لم تكن قد فرضت عليهم الضرائب من قبل [٣٤] .

غير أن علينا ألا ننكر بأن إدارة الرئيس "روزفلت"، واستجابة للمد الشعبى الهائل والتهديد بتطرف واسع الانتشار، إنما أقدمت على تحقيق مكاسب ديمقراطية شملت تشريعات إعانات اجتماعية طال انتظارها، وعدة مشاريع لأعمال ذات قيمة تتعلق بالحفاظ على البيئة الطبيعية، وتنفيذ مشاريع عامة، وبرنامج كهربة الريف فى عدة مناطق فقيرة، وتخفيض نسبة البطالة من ٢٥٪ إلى ١٩٪. وبموجب "الاتفاق الجديد" استحدثت تلك الإدارة ملايين الوظائف فى المشاريع العامة للعاطلين عن العمل، وأنشأت أو حسّنت الطرق فى طول البلاد وعرضها، وبنت الآلاف من المدارس والحدائق العامة والملاعب والساحات الرياضية والمطارات. كما أنشأ الفيلق المدنى لحماية البيئة مساحات تصل إلى ٥٢,٠٠٠ فدان من المخيمات العامة، وتم بناء ما طوله ١٣,٠٠٠ قدم من السكك الحديدية، وتجديد حوالى ٤٠٠٠ معلم تاريخى أو نصب تذكارى، كما تمت زراعة ملايين الأسماك فى مزارع سمكية بالممرات المائية، وتقديم مساهمات هامة

فى مجال مكافحة الحرائق، ومكافحة القوارض والحشرات، وفى الحفاظ على مصادر المياه، والحيلولة دون تآكل التربة. وأنشأ "الاتفاق الجديد" مئات المستشفيات، ومكاتب البريد، والجسور والسدود (والتى كان يظن فى تلك الأيام أنها شىء جيد) وأبنية المحاكم. وقدمت كذلك مساندة متواضعة للآلاف من الكتّاب والممثلين والموسيقيين والرسامين العاطلين عن العمل وبذلك وفرت لهم الفرصة لإثراء حياة الناس الذين تفتقر حياتهم للثقافة.

كان من السهل تحطيم الاتحادات العمالية قبل "الاتفاق الجديد" بإصدار الإنذارات القضائية من المحاكم وفرض غرامات باهظة عليها وبأساليب القمع العنيفة. أما "الاتفاق الجديد" فقد أصدر سلسلة من القوانين كان من شأنها تعزيز قدرة العمال على الانتظام فى اتحادات، وعلى المساومة الجماعية دفاعًا عن مطالبهم. فالمرسوم الذى يعرف بمرسوم "نوريس – لاجوارديا" **Norris - La Guardia** حد من إمكانيات استخدام الإنذارات القضائية، وأبطل أنواع العقود القميئة المسماة **Yellow Dog** وهو عقد تنّصلى يوقعه العامل ويتنصل فيه من أى صلة بنقابات العمال، كما يتعهد بعدم الانتساب إليها طوال مدة خدمته. وصدرت تشريعات أخرى تمنع تشكيل اتحادات عمالية تسيطر عليها إدارة الشركة التى يعمل فيها أولئك العمال. أما ما قد يكون أهم قانون عمالى صدر عن "الاتفاق الجديد" فهو المرسوم الوطنى لعلاقات العمال (الصادر عام ١٩٣٥ والذى أُنشئ بموجبه المجلس الوطنى لعلاقات العمال). وقد أنيطت بهذا المجلس صلاحيات واسعة لمراقبة منح التراخيص للاتحادات العمالية ومعاقبة أصحاب العمل الذين يخرقون حق العمال فى الانتظام باتحادات. وبذلك ظفر العمال بقانون فيدرالى يضمن حقهم فى تنظيم اتحادات نقابية خاصة بهم، وكان هذا عبارة عن استجابة لتنامى التنظيمات العمالية وقدرتها النضالية، وحافزًا على استمرار هذه الروح [٣٥].

غير أن "الاتفاق الجديد" لم يضف انتصارًا ذا شأن لعامة الشعب. فقد كان الشعب مستعدا للمضى قدمًا إلى أبعد مما وصل إليه الرئيس روزفلت، وربما كان عامة الناس سيتقبّلون نظام بنوك مؤممة، وبرنامج وظائف أقل تقتيرًا وأكثر شمولاً، ونظامًا قوميا للرعاية الصحية. لم يقدم "الاتفاق الجديد" شيئًا من شأنه إلغاء التمييز العرقى،

وتنفيذ برنامج مفتوح للإسكان، وفرض إجراءات توظيف عادلة، ومنح السود حق التصويت، ووضع قوانين تمنع تنفيذ حكم الإعدام دون ما محاكمة. وقد استثنى الأمريكيون من أصل أفريقى من الانتظام فى الفيلق المدنى لحماية البيئة، وظلوا يتلقون أقل من النصيب الذى تؤهلهم له نسبتهم من الإعانة، كما كانوا كثيراً ما يتلقون أجوراً أقل من الحد القانونى للمرسوم الوطنى الخاص بعلاقات العمال (٣٦).

تضاعف المساحات المستخدمة فى المنشآت الصناعية لأكثر من الضعفين بعد أن بدأت الولايات المتحدة فى المشاركة فى الحرب العالمية الثانية فى ديسمبر ١٩٤١ بحيث تم تجنيد أو إعادة استخدام جميع العمال العاطلين عن العمل والذين بلغ عددهم ٨,٧ مليون عامل، وانضم إليهم عشرة ملايين عامل جديد كان الكثير منهم من النساء. وفى غضون سنوات قليلة ارتفع إجمالى الناتج المحلى من ٨٨ مليار دولار فى عام ١٩٤٠ إلى ١٣٥ مليار دولار. غير أن أكثر المستفيدين من ذلك الارتفاع كانوا أصحاب رءوس الأموال وتجار السلاح. وهكذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تخفض معدل البطالة تخفيضاً يستحق الذكر إلا بدخول الحرب والإبقاء على اقتصاد يقوم على الحرب بصفة مستديمة منذ ذلك الحين. وقد أبدت النخب السياسية الاقتصادية استعدادها للإنفاق بسخاء على مجهود يقوم على قتل الناس فى الحرب، وهو مجهود لم يكونوا على استعداد للقيام به لمساعدة الناس فى وقت السلم.

بإيجاز، لم يكن بيروقراطيو "واشنطن" هم الذين رسموا خطط تدخل الحكومة فى الشئون الاقتصادية، بل إن ذلك تم نتيجة لتزايد تركيز الإنتاج والثروة. وإلى جانب المنازعات العمالية الصغيرة التى تولت الحكومات المحلية معالجتها وتطور صراع طبقى على نطاق واسع لم يكن بالإمكان كبح جماحه إلا بوجود دولة كبيرة. وعلى هذا نمت قوة الحكومة الفيدرالية على نحو متسارع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهى عملية بدأها واضعو الدستور لأسباب من بينها تأمين مصالح الطبقة الحاكمة. وقد تولت الحكومة توفير الإجراءات، والمعونات، والخدمات، وأساليب الحماية التى لا يمكن لمؤسسات الأعمال توفيرها لنفسها، فقد كان اقتصاد الشركات الكبرى يحتاج لدولة كبيرة.

فى حين حظى عامة الناس بالحقوق الرسمية للمشاركة من خلال التصويت ظلت الدولة، بقضائها ومحاكمها، وشرطتها، وجيشها، ومسئوليها الرسميين تحت تصرف الطبقة التى تملك المال. وقد أعيدت كتابة القوانين، كما أعيد تفسيرها بما يحقق خدمات أكبر لرأس المال ويحد من قدرة العمال على مقاومة الطبقات المالكة. غير أن العاملين لم يكونوا مجردين من أية وسائل خاصة بهم للدفاع عن أنفسهم، وبصورة خاصة باستخدام قدرتهم على إعاقة وتهديد تراكم رأس المال عن طريق الإحجام عن العمل خلال الإضرابات والمشاركة فى أعمال الاحتجاج والمقاومة. وقد تمكنوا عن طريق هذا الاضطراب من انتزاع تنازلات من الطبقة المالكة ومن الدولة. وعلى الرغم من أن هذه الانتصارات لم تصل إلى حد الهجوم الكلى الشامل على الرأسمالية، إلا أنها شكلت مكاسب ديمقراطية هامة حققتها الطبقة العاملة.

الهوامش

(١) كتاب: "كتابات توماس جيفرسون" الجزء الخامس.

(٢) كتاب: "الثروات والطبقة والسلطة قبل الحرب الأهلية "، وكتاب تاريخ شعب الولايات المتحدة.

(٣) كتاب "الفترة الجاكسونية متعددة الوجوه"، وكتاب " الأيام الماضية الطيبة –كانت مريعة ".

(٤) كتاب "تاريخ شعب" الوارد أعلاه، وكتاب "قصة العمال غير المروية"، وكتاب "الصرخة المريرة للأطفال".

(٥) المؤرخ "ديفيد مونتجمرى" كما أورده كتاب "قصة العمال غير المروية" الوارد أعلاه.هناك دراسة شاملة فى كتاب " تاريخ الحركة العمالية فى الولايات المتحدة "، المجلد ١– ٦٠

(٦) للاطلاع على الآراء الرأسمالية المعادية للماركسية فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر وسيطرة هذه الآراء على مؤسسات الأعمال وعلى القانون والاقتصاد والتعليم الجامعى والمعتقدات الدينية يمكن مراجعة كتاب: "قصة العمال غير المروية"، وكذلك كتاب: "سياسة عدم تدخل الحكومة ودولة الرفاهية العامة". حيث يتحدث الكتابان عن موضوع الرأسمالية والنظريات المعادية للماركسية فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر وسيطرة النظام الرأسمالى على مؤسسات الأعمال، والقانون، والاقتصاد والتعليم الجامعى والدين.

(٧) حول هذه الأمور وأمثلة أخرى تتعلق بالعنف الذى تمارسه دولة الشركات الكبرى راجع كتاب: "الراديكالية فى أمريكا"، وكتاب "نشوء وقمع الحركات العمالية الراديكالية فى الولايات المتحدة ١٨٧٧–١٩١٨"، وكتاب "تاريخ الحركة العمالية" و "قصة العمال غير المروية".

(٨) كتاب: "البارونات اللصوص"، ص٣٥٦ .

(٩) كتاب "غرباء ومنشقون"، ص٤٢ .

(١٠) كتاب: "العناية بمؤسسات الأعمال: المواطنة وميثاق تأسيس الشركات الكبرى" وكذلك كتاب: "لماذا تتمتع الشركات الكبرى بحقوق أكثر مما تتمتع بها أنت؟".

(١١) كتاب "تحوّل القانون الأمريكى بين عامى ١٧٨٠–١٨٦٠".

(١٢) كتاب "البارونات اللصوص"، ص٣٩٥ .

(١٣) كتاب "البارونات اللصوص" ص٣٢ .

(١٤) كتاب: "إعادة الهيكلة: المعركة من أجل الديمقراطية ١٨٦٥–١٨٧٦"، وكتاب "إعادة الهيكلة".

(١٥) كتاب: "انتصار الاتجاهات المحافظة" الفصل الأول والثانى.

(١٦) نفس المصدر السابق، ص٢٨١ .

(١٧) نفس المصدر السابق ٢٨٣-, ٢٧٤ وكذلك كتاب "ودرو ويلسون وآخرين".

(١٨) "قصة العمال غير المروية"، ص١٨٤، ومواضع أخرى.

(١٩) مقال فى المجلة التاريخية الأمريكية، عدد مارس ١٩٧٠ بعنوان: "المجمع الصناعى العسكرى من منظور تاريخى، ورد فى كتاب "ما وراء الليبرالية" ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٢٠) "قصة العمال غير المروية"، ص ١٨٤ ومواضع أخرى.

(٢١) كتاب "غرباء فى البلاد" ص٢١٢ ومواضع أخرى.

(٢٢) كتاب "الفزع الأحمر" ص٩٥-٩٨، وكتاب "باسم الحرب".

(٢٣) كتاب: "تدخل أمريكا فى روسيا ١٩١٧-١٩٢٠" ورد فى كتاب "احتواء الثورة".

(٢٤) كتاب: "تاريخ شعب"، ص٣٧٦، ودراسة لمؤسسة بروكنجز، وردت فى كتاب "قصة العمال غير المروية"، ص٢٣٧ .

(٢٥) "شيرلى تمبل وآل روكفلر ، فى كتاب "وسائل الإعلام الأمريكية والثقافة الجماهيرية" ص١٧٤.

(٢٦) كتاب "الكفاح الطبقى والاتفاق الجديد"، ص٧٠ .

(٢٧) كتاب "قصة العمال غير المروية" ص٢٤٩ .

(٢٨) ورد ذلك فى كتاب "تاريخ شعب"، ص٣٧٨ .

(٢٩) كتاب: "سنوات مضطربة: تاريخ العامل الأمريكى بين عامى ١٩٣٣-١٤٤١، وكتاب قصة العمال غير المروية.

(٣٠) مقال بعنوان: "الاتفاق الجديد"، فى كتاب "نحو ماضٍ جديد"، وكذلك كتاب "الكفاح الطبقى والاتفاق الجديد"، الفصل الأول والرابع. ص٢٦٩-٢٧٠ .

(٣١) كتاب "تنظيم حياة الفقراء"، وكذلك كتاب "الاتفاق الجديد" الوارد أعلاه.

(٣٢) كتاب "تنظيم حياة الفقراء"، الفصلان الثانى والرابع. وكتاب "الاتفاق الجديد.

(٣٣) كتاب "تنظيم حياة الفقراء" ص٤٦ .

(٣٤) كتاب "الثروة والسلطة فى أمريكا"، ص٣١ وكتاب "الاتفاق الجديد" ص٦٧ .

(٣٥) كتاب "تمرد العامل، والتنظيم الراديكالى، والتشريعات العمالية للاتفاق الجديد" فى شهرية أمريكان بوليتيكال ساينس ريفيو، عدد ديسمبر ١٩٨٩، وكتاب "الخطوة العملاقة للعمالة" ، وكتاب "الحزب الشيوعى واتحاد عمال صناعة السيارات".

(٣٦) كتاب "الاتفاق الجديد" ص٢٧٨-٢٧٩ .

الفصل السادس

السياسة: من الذي يحصل على ماذا؟

بقيام الحرب العالمية الثانية اتحدت مؤسسات الأعمال والحكومة أكثر من أى وقت مضى، وأصبح بإمكان رجال الأعمال الذين احتلوا المناصب الحكومية العليا أن يفرضوا شروط الإنتاج الحربى وأن يجمدوا الأجور مما رفع الأرباح إلى أعلى مستوياتها [1] . فور انتهاء الحرب العالمية الثانية بيعت آلاف المرافق التى تملكها الدولة باعتبارها "فائضًا حربيا" لقاء أسعار زهيدة تقل عن قيمتها الفعلية مما حوّل قسمًا كبيراً من رأس المال العام إلى مؤسسات الأعمال الخاصة. ومنذ الخمسينيات وحتى يومنا هذا دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء الجمهورية منها أو الديمقراطية، على مساندة أصحاب الأعمال الكبرى عن طريق الإعانات المالية الحكومية والمحاباة الضريبية وبرامج الإنفاق العسكرى التى حولت اقتصاد الولايات المتحدة إلى اقتصاد حربى دائم. وبدلاً من حكومة تتبع سياسة عدم التدخل مما سمح بانهيار مؤسسات الأعمال أثناء الكساد العظيم أصبحت لدينا حكومة شركات كبرى تلعب دوراً نشيطًا بصورة متزايدة فى مساندة عملية تراكم رأس المال.

الرفاهية والرعاية الاجتماعية للأغنياء

سعت إدارة الرئيس الأمريكى "آيزنهاور" فى الخمسينيات إلى إبطال ما أطلق عليه المحافظون "الاشتراكية الزاحفة" لفترة "الاتفاق الجديد" وذلك بتسلم الشركات الخاصة ما قيمته ٥٠ مليار دولار (أى ما يوازى ٢٠٠ مليار دولار بالأسعار الحالية) من احتياطيات النفط الخارجية "الأوفشور"، ومصانع المطاط الصناعى المملوكة

للحكومة، والأراضى الأميرية، ومحطات الكهرباء والمنشآت الذرية. كما أنشأت الحكومة إبان تلك الفترة أيضًا شبكة من الطرق السريعة التى تكلفت عدة مليارات من الدولارات فيما بين الولايات ووفرت البنية التحتية التى تتطلبها صناعات الشحن والآليات على الطرق.

لا يزال نمط استخدام الموارد والمال العام لدعم المشاريع الخاصة متبعًا حتى يومنا هذا. وفى كل عام تتصدّق الحكومة الفيدرالية بما يتراوح بين ١٢٥ مليار دولار و١٦٧ مليار دولار (تتراوح التقديرات) كإعانات لإنعاش الشركات الكبرى، وذلك على شكل استثناءات ضريبية، وقروض ضريبية، وتقديرات ضريبة مخفضة، وتخفيضات بناء على تقديرات مبالغ فيها لاهتلاك شبه الدين، ودعم الأسعار، وضمانات القروض، والمدفوعات العينية، ومنح الأبحاث والتطوير، وأسعار الفائدة المدعمة للتأمين، وخدمات التسويق، وإعانات التصدير، وبرامج الرى واستصلاح الأراضى وما إلى ذلك من أنواع الإعانات [٢].

تقوم الحكومة بتأجير أو بيع ما قيمته مليارات الدولارات من احتياطيات النفط والفحم والمعادن وذلك لقاء جزء ضئيل من قيمتها الحقيقية فى السوق. وتخفق فى تحصيل مئات الملايين من الدولارات التى كان يفترض تحصيلها على شكل رسوم امتياز وفوائد وغرامات من شركات النفط العملاقة. وتدفع مبالغ ضخمة بأسعار فائدة عالية. وتسمح الحكومة بإبقاء المليارات من المبالغ من الصناديق العامة مودعة فى بنوك خاصة دون أن تتلقى فوائد عليها. كما تقوم الحكومة الفيدرالية بإقراض المليارات بأسعار فائدة أقل من تلك السائدة فى السوق، وتتسامح أمام فرض أسعار فاحشة من قبل شركات تتعامل معها تجاريا وتقدم سلفًا طويلة الأجل، وتكفل الحماية لمصلحة شركات كبرى بفرض التعريفات الجمركية. وتدفع الحكومة المليارات تعويضًا عن مدفوعات عقود مع شركات دفاعية كبرى لقاء تكاليف عمليات اندماج لهذه الشركات. وقد تخلّت الحكومة عن سلسلة محطات الإذاعة برمتها والتى قُيِّمت بمبلغ ٣٧ مليار دولار بدلاً من تأجير هذه المحطات أو بيعها بالمزاد العلنى، وهذا يمثل ما يقارب خمسة أضعاف المساحة الإذاعية التى كانت شبكات الإذاعة الكبرى تسيطر عليها من قبل [٣].

تخسر الحكومة الفيدرالية عشرات الملايين من الدولارات سنويًا نظرًا لأنها تتلقى أسعارًا متدنية من أصحاب مزارع الماشية لقاء السماح لهم برعى ماشيتهم فى عشرين مليون فدان من الأراضى الحكومية، ومن ضمن "أصحاب المزارع" هؤلاء عدد من أصحاب المليارات ومالكى شركات نفط ضخمة وشركات تأمين عملاقة. وفى خلال العقود الخمسة الماضية أُنفق ما لا يقل عن مائة مليار دولار من الأموال العامة كدعم للصناعات النووية، وصرفت عدة مليارات أخرى من الأموال الفيدرالية على الأبحاث وعمليات التطوير حيث انتقلت رأسًا إلى أيدى الشركات العملاقة دون أن تدفع هذه الشركات للحكومة سنتًا واحدًا كرسوم امتياز لقاء الاستفادة من هذه الأبحاث. وتقوم الشركات بعمليات تعدين باهظة القيمة فى الأراضى الفيدرالية دون أن تدفع أى رسوم، بل وتكتسب فى بعض الأحيان حق شراء ملكية الأراضى لقاء رسوم اسمية (٤).

لقد أنشأت هيئة خدمات الغابات ما يصل طوله إلى ٤٠٠,٠٠٠ ميل من الطرق التى تعبر أراضى الغابات، وهذه المسافة إنما تساوى ثمانية أضعاف طول الطرق السريعة الواصلة بين الولايات الأمريكية. وتستخدم شركات قطع الأخشاب هذه الطرق فى عملياتها، علمًا بأنها قد تسبب انزلاقات طينية هائلة قد تلوث مصادر المياه وتدمر جداول تفريخ بيض الأسماك وتقتل الناس. وبعد أن تنتهى شركات قطع الأخشاب من عملياتها فى منطقة ما تقوم الحكومة بعد ذلك بإعادة غرس أشجار فى تلك المنطقة مما يكلف دافع الضرائب الأمريكى المزيد من الأموال سنويا.

صرفت وكالة التنمية الدولية التابعة للحكومة الأمريكية **Agency for International Development** مبلغ مليار دولار من أموال دافعى الضرائب خلال العقد الماضى لمساعدة الشركات على نقل وظائف من الولايات المتحدة إلى أسواق العمالة الأرخص فى الخارج. كما قدمت هذه الوكالة قروضًا بفوائد متدنية، وإعفاءات ضريبية، ومخصصات للسفر والتدريب كما وفرت نشاطات إعلانية ووضعت قوائم سوداء لمساعدة الشركات على إبعاد المتعاطفين مع الاتحادات العمالية ومنعهم من الانضمام إلى القوى العاملة فى بلدان عديدة.

تذهب مبالغ تتراوح بين ٥ و ٦ مليار دولار سنويا على هيئة مساعدات لمنتجى المواد الزراعية مثل الأعلاف والحنطة والقطن والأرز وفول الصويا ومنتجات الألبان والصوف والتبغ والفول السودانى والنبيذ، علمًا بأن القليل من هذه المساعدات يذهب لمنتجى المواد الزراعية الصغار. وتشجع المعونات الممنوحة للمزارع التجارية الكبيرة على الإسراف فى استخدام مصادر المياه، وإلقاء المواد السامة الناتجة عن استعمال المبيدات الحشرية والحشائش الطفيلية والأسمدة الكيميائية فى الأنهار والخلجان. ويقر مكتب المحاسبة العامة بأن مشاريع الأعمال الزراعية الكبرى التفّت حول الحدود الخاصة بالحصول على المساعدات مستغلة المنافذ القانونية لكى تحصل، وبصورة غير مبررة، على ما يزيد على ٢ مليار دولار سنويا من المساعدات ضمن برنامج المدفوعات للمزارع (٥) .

قدمت الحكومة الفيدرالية معونات لمصدرى الحديد والصلب والمنسوجات والتبغ والورق وغيرها من المنتجات، كما قدمت معونات لهيئات الخطوط الحديدية والشحن والخطوط الجوية. ودفعت الحكومة ٩٢٪ من مبلغ ٣,٧ مليار دولار الذى استثمر لتوسيع صناعة الخطوط الجوية فى الفترة ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤(٦) كما قدمت مبالغ على شكل منح وما أطلق عليه مسمى "حوافز" ضريبية للشركات الكبرى لتشجيع التنقيب عن النفط. وقد استأجرت عدة شركات نفط رئيسية مساحات فى ولاية "ألاسكا" للتنقيب عن النفط،ودفعت مبلغ ٩٠٠ مليون دولار لأراضٍ كان يتوقع أن تدرّ ما يصل إلى ٥٠ مليار دولار.

يتم تطوير التكنولوجيا على حساب النفقات العامة للطاقة النووية والمعدات الإلكترونية ومعدات الطيران والاتصالات الفضائية، والتنقيب عن المعادن، وأنظمة الكمبيوتر، وعلوم الطب الحيوى الوراثى، وغيرها من وسائل التكنولوجيا، ثم ما تلبث هذه التكنولوجيا أن تسلم للمؤسسات الصناعية الخاصة للاستفادة منها. وعلى هذا الأساس تمكنت شركة AT&T من الحصول على نظام كامل للاتصالات بالأقمار الصناعية الذى وضع تحت سيطرتها فى عام ١٩٦٢ بعد أن أنفق دافعو الضرائب مبدئيا مبلغ ٢٠ مليار دولار لتطوير هذا البرنامج. وهكذا تعمم التكاليف بينما تخصخص الأرباح.

يدفع المواطن العادى فى الدولة الرأسمالية التى تحكمها الشركات الكبرى مرتين لمعظم الأشياء: أولاً كدافع ضرائب يوفر المعونات والدعم المالى، ثم كمستهلك يشترى الحاجيات ويستعمل الخدمات مرتفعة الثمن. فالعديد من الأدوية التى تسوّقها الصناعة الدوائية تحمل دافعو الضرائب تكلفتها - كليا أو جزئيا - ولكنهم لا يملكون أسعارها المرتفعة فى الكثير من الأحيان على الرغم من أن إنتاجها قد لا يكون عالى التكلفة.

إنقاذ فيدرالى وصدقات من الولايات والحكومات المحلية

تصرف مليارات الدولارات من أموال دافعى الضرائب لإنقاذ شركات عملاقة مثل "كرايزلر" "ولوكهيد"، بينما تترك مؤسسات الأعمال الصغيرة وشأنها لكى تغرق أو تعوم، معتمدة على إمكانياتها الذاتية. وعندما كان أحد أكبر البنوك الأمريكية وهو "كونيتنتال آلايانس" على وشك الإفلاس تلقى مبلغ ٧,٥ مليار دولار كمساعدة فيدرالية. كما ذهب مبلغ ٨ مليارات دولار آخر لصندوق النقد الدولى لتعويض الخسائر التى تعرضت لها البنوك الأمريكية نتيجة للقروض التى قدمتها لدول فى العالم الثالث. وقد صرفت الحكومة الأمريكية المليارات "لإنقاذ العملة المكسيكية البيزو"، وكان هذا فى الواقع عملية إنقاذ للشركات الغنية وللبنوك فى وول ستريت، والتى كانت قد استثمرت استثمارات غير مجدية بشراء سندات مكسيكية [٧] .

فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات قدمت الحكومة الأمريكية ما يزيد على ٥٠٠ مليار دولار لإنقاذ مؤسسات "الادخار والقروض" .S&L وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا للسياسة التى تم تبنيها فى عهد الرئيس "ريجان" أصبح بإمكان مؤسسات الادخار والقروض أن تخاطر بأى استثمارات باستعمال أموال المودعين وأن تحقق أرباحًا كبيرة فى كثير من الأحيان على أساس قيام الحكومة بالتعويض عن أى حالات إفلاس أو ديون معدومة. وفى كثير من الأحيان كان رؤساء هذه المؤسسات يسرّبون هذه الودائع إلى حساباتهم الخاصة أو رواتب المديرين التنفيذيين أو إلى صفقات احتيال - كانت تشمل فى كثير من الأحيان الجريمة المنظمة ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية [٨] . وعندما فشلت المئات من تلك المؤسسات قامت الحكومة بتعويض

المودعين الذين كان حساب ٩٠٪ منهم هو ١٠٠,٠٠٠ دولار أو أكثر، وكانت هذه أضخم عملية إنقاذ وأكبر فضيحة مالية في تاريخ البشرية. وكان أكبر الخاسرين في تلك العملية دافعو الضرائب العاديون الذين يدفعون مبلغ ١٠١ مليار دولار سنويا في عمليات إنقاذ مؤسسات الادخار والقروض، وسيتابعون دفع هذه المبالغ لخمس وعشرين سنة أخرى أو نحو ذلك.

أنفقت الحكومة مليارات الدولارات لإنقاذ صناديق الاستثمار للمضاربة المغطاة بعقد صفقات وقائية معها، في الوقت الذي كان الكونجرس يضيّق فيه قوانين الإفلاس المتعلقة بالمواطنين العاديين. وتجدر الإشارة إلى أن صناديق الاستثمار المغطاة تسمح للأغنياء بتحاشي كل الإجراءات المتبعة حين يودعون أموالهم في أكثر الاستثمارات مغامرة (وهي مربحة جدا نظراً لأنها تنطوي على مغامرة كبيرة). وحين تتعرض هذه الاستثمارات للإخفاق تسقط صناديق الاستثمار المغطاة تلك في شبكة سلامة فيدرالية. وهكذا تنجو القطط السمان ثانية وتستأنف نشاطها بعد أن يتم تعويضها تعويضاً كاملاً ويتولي دافعو الضرائب تسديد قيمة تلك الفاتورة (٩).

تسمح حكومات الولايات، والمقاطعات أيضًا ، لمؤسسات الأعمال الكبرى بأن تقتات من زاد عامة الناس. وتتنافس هذه الولايات والمقاطعات في اجتذاب مؤسسات أعمال جديدة وفي الاحتفاظ بتلك التي لديها والحيلولة دون تركها لأراضيها. وفي عام ١٩٩٩ دفعت بنسلفانيا مبلغ ٣٠٧ ملايين دولار لشركة هندسية نرويجية لكي تنشأ حوضاً لصناعة السفن في "فلادلفيا"، بينما منحت ولاية "ألاباما" شركة "مرسيدس بنز" (وهي الآن مرسيدس بنز - كرايزلر) مبلغ ٢٥٣ مليون دولار لكي تبنى مصنع تجميع للسيارات فيها، ويشمل ذلك فتح مدرسة للتدريب بتكلفة ٣٠ مليون دولار، في منطقة تعاني فيها المدارس العامة من التكدس ومن قلة الأموال المخصصة لها. وتدفع ولاية "كارولينا الشمالية" عشرات الملايين من الدولارات سنوياً لشركات التأمين والبنوك، أما ولاية "كاليفورنيا" فقد منحت المليارات على شكل سندات معفاة من الضرائب لتمويل شركات "شل" و"موبيل" و"شيفرون" و"بي جي أند إي" PG&E وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات، في حين سمحت مدينة نيويورك بإعفاءات ضريبية عديدة لشركات "جنرال موتورز" و"ميريل لينش" و"ديزني" والعشرات من الشركات الأخرى. وفي نفس

الوقت كان على دافعى الضرائب فى مختلف المدن الأمريكية أن يدفعوا مئات الملايين من الدولارات لبناء ملاعب رياضية جديدة بينما جنى الأرباح الأغنياء الذين يملكون الفرق الرياضية المحترفة حيث يضعون فى جيوبهم أرباحًا تصل إلى أرقام قياسية، كما يشير مسح أجرى فى ثلاثين مدينة أجراه مؤتمر رؤساء البلديات (١٠) .

توفر حكومات الولايات، والمقاطعات أيضًا، لأصحاب مؤسسات الأعمال قروضًا بفوائد متدنية وفرص استثمار معفاة من الضرائب، ومزايا خاصة تتعلق بالمناطق ومبيعات للأراضى بأسعار أدنى من أسعار السوق. وتتنازل تلك الحكومات بصورة منتظمة عن إجراءات تتعلق بالحفاظ على البيئة بهدف اجتذاب مؤسسات الأعمال لولاياتها ومقاطعاتها. وقد قدمت بلدة "يوجين" بولاية "أوريجون" مبلغ ١٢ مليون دولار لإحدى الشركات لكى تقوم بقطع مجموعة من الأشجار التاريخية العملاقة؛ من أجل بناء جراج متعدد الطوابق لوقوف السيارات ومجموعة شقق سكنية. يتم تبرير هذه المصروفات بناء على أنها ضرورية لخلق مواقع عمل جديدة، غير أنها قلما تنشئ وظائف بأعداد تذكر. وعلى سبيل المثال دفعت مدينة "بيتون روج" **Baton Rouge** فى ولاية "لويزيانا" الأمريكية مبلغ ١٤ مليون دولار لشركة "إكسون" **EXXON** على شكل إعفاءات من الضرائب، وكانت النتيجة الصافية لذلك هى تحصيل وظيفة واحدة إضافية (طبقًا لتقديرات "إكسون" نفسها). أما ولاية "ميتشيجان" فقد منحت إحدى الشركات مبلغ ٨١ مليون دولار لكى تبنى مصنعًا لم يؤد إلا إلى خلق أربع وثلاثين وظيفة دائمة - أى أن كل وظيفة تكلفت ٢,٣ مليون من الدولارات (١١) .

تحتفظ عدة مئات الآلاف من الشركات بصورة غير قانونية بمليارات الدولارات فى كل عام من أموال الضمان الاجتماعى وباحتجاز أموال الضرائب التى تقتطعها من رواتب موظفيها. علمًا بأنه لم تجرِ مقاضاة إلا عدد محدود فقط من هؤلاء نسبيا (١٢) . وتجدر الإشارة إلى أن ما يزيد على مائة من أكبر المرافق تقوم سنويا بتقاضى الضرائب على الفواتير الشهرية لزبائنها، غير أنها تتمكن من الاحتفاظ بمعظم ما تجمعه مستفيدة من التخفيضات ومن المنافذ التى تلجأ إليها للتهرب من دفع الضرائب. ولقد وافقت المجالس التشريعية فى عدة ولايات على بيع سندات تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات مما أجبر دافعى الضرائب على إنقاذ شركات مرافق تكبدت خسائر فى استثمارات خاسرة فى محطات الطاقة النووية (١٣) .

باختصار، يمكننا القول إن دعاة حرية السوق الذين يعنّفون الفقراء باستمرار طالبين منهم أن يعتمدوا على أنفسهم فى الارتقاء بمستواهم المعيشى هم أول من يتحول إلى الحكومة بمختلف مستوياتها للحصول على الحسنات ولإنقاذهم من مآزقهم المالية، ولتقديم خدمات وامتيازات حماية خاصة لهم.

الضرائب: مساعدة الأغنياء على إشباع مطامعهم

تستخدم الدولة الرأسمالية الضرائب وكذلك صرف الأموال العامة لإعادة توزيع الدخل بما يفيد الطبقات العليا. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كل الضرائب التى تجبى على المستويات الفيدرالية وعلى مستوى حكومات الولايات والمقاطعات المحلية وكذلك مدفوعات الضمان الاجتماعى فإنه يتبين لنا بأن ذوى الدخول المتدنية يدفعون الضرائب بمعدل أعلى ١٢,٥٪ مما تدفعه الفئات الأغنى ٧,٩٪ من دخلهم [١٤] . وكلما ارتفع الدخل كلما زادت فرص من يجنونها على خفض نسبة الضرائب التى يدفعونها على دخولهم أو على عدم دفعهم ضرائب على الإطلاق، بما فى ذلك سندات البلدية والولاية المعفية من الضرائب والإعفاءات المفصلة على أساس إسقاط الضرائب وشطبها نهائيا.

ارتفعت الدخول الناتجة عن الملكية خلال العقدين السابقين (أى إيرادات السندات المالية، والفوائد على الأموال، والإيجارات) بوتيرة تقدر بثلاثة أضعاف سرعة ارتفاع الدخول الناتجة عن العمل. حيث ازداد الأغنياء غنى بينما أصبحت الضرائب المفروضة عليهم أخف وطأة. وتقول تقارير "هيئة خدمات الدخول الإجمالية" الأمريكية بأن هناك الآلاف من سكان الولايات المتحدة ممن يصنفون فى أعلى مراتب الدخل يدفعون أقل من ٥٪ من دخلهم كضرائب. بل إن ٢٤٠٠ من الأشخاص لم يدفعوا ضرائب على الإطلاق فى منتصف التسعينيات، علمًا بأن عدد هؤلاء آخذ فى التزايد منذ ذلك الحين [١٥] . وفى عام ١٩٩١ حصل الملياردير الأمريكى "روس بيرو"، الذى رشح نفسه للانتخابات الرئاسية الأمريكية حينذاك، حصل على مبلغ ٢٨٥ مليون دولار من استثماراته ودفع مبلغ ١٥ مليون دولار كضرائب فيدرالية، وهذا مبلغ يبدو كبيرًا غير أنه لا يمثل إلا حوالى ٦٪ من أرباحه. وفى نفس الوقت فإن مدرّسة تتقاضى ٣٥ ألف

دولار سنويا قد لا تدفع أكثر من ٦,٥٠٠ دولار كضرائب فيدرالية على دخلها، وهذا مبلغ أقل بكثير مما يدفعه بيرو، غير أن هذا المبلغ يمثل ما يزيد على ٢٠٪ من راتبها المتواضع، وهذا لا يشمل ضرائب المبيعات التنازلية، ورسوم الاستقطاعات والضرائب الحكومية التي يتوجب عليها دفعها على دخلها. غير أن مبدأ الضرائب التنازلية ما زال قائمًا فيما يبدو: إذ كلما ارتفعت الطبقة التي تفرض عليها الضرائب، كلما انخفض المعدل الفعلى لما تدفعه تلك الطبقة بعد الخصومات والتخفيضات في الإقرارات الضريبية.

يتخلى فى كل عام أكثر من عشرة من أصحاب المليارات عن جنسيتهم الأمريكية وينتقلون إلى جزر "الباهاما" أو أحد الملاذات الضريبية الآمنة الأخرى فى الخارج هربًا من الضرائب، وبذلك يوفرون الملايين من الضرائب على دخولهم وممتلكاتهم [١٦]. (يسمح لهم مع ذلك بقضاء ١٢٤ يومًا كل سنة فى الولايات المتحدة). ويستخدم الكثيرون من فاحشى الثراء حيلاً شتى للتهرب من ضرائب أرباح رأس المال (أى الضريبة الفيدرالية التى تفرض على بيع السندات، أو الأراضى أو غيرها من الأصول). ويدفع معظم الضرائب على أرباح رأس المال المستثمرون الأصغر الذين يملكون مؤسسات استثمار مشتركة [١٧].

تحصل الشركات الكبرى أيضًا على المزيد من المال وتدفع مبالغ أقل كضرائب. وقد انخفضت نسبة الإيرادات الفيدرالية التى يتم الحصول عليها من الضرائب التى تدفعها الشركات الكبرى من ٥٠٪ فى عام ١٩٤٥ إلى أقل من ٨٪ حاليا. ويتم تعويض الخسارة الناتجة فى الإيرادات بزيادة الضرائب على الطبقتين المتوسطة والعاملة وزيادة الاقتراض الحكومى. وبإمكان الشركات الكبرى أن تخصم من استحقاقات الضرائب لتغطية تكاليف الإنتاج والنفقات العامة (غير المباشرة)، والأجور، ونفقات التسويق، والإعلان، ومؤتمرات رجال الأعمال، وتكاليف نقل أعمال الشركات. وهى تستطيع خصم تكاليف الوجبات التى تقدم أثناء العمل وللسفر والترفيه، وتلك الخاصة بحوافز الاستثمار، وخسائر التشغيل، ومدفوعات الفوائد، والاهتلاك الناجم عن الاستهلاك. كما أن بإمكانها تحويل أرباحها إلى فروعها فيما وراء البحار فى بلدان تفرض ضرائب متدنية. وهى تلجأ لوسائل معقدة تحميها من الضرائب بحيث يتعذر

على مراجعي الحسابات في كثير من الأحيان أن يقتفوا أثر تلك الوسائل بالصورة المناسبة. كما أنها تخصم تكاليف الاندماج مع شركات أخرى وحيازتها فيما بعد كخصومات من الضرائب. وهي توفد جماعات الضغط إلى العاصمة واشنطن للضغط على الكونجرس بهدف إقرار المزيد من تخفيضات الضرائب، ولذلك نجد أن شركة مثل "جنرال موتورز"، وهي أكبر شركة في الولايات المتحدة، في الوقت الذي حققت فيه أرباحًا مقدارها ٤,٦ مليار دولار فإنها لم تدفع إلا ما نسبته ١٪ كضرائب في عام ١٩٩٨ [١٨] . وإذا ارتفعت قيمة الأسهم التي يختار الموظفون في شركة ما امتلاكها فيمكن للشركة حينئذ معاملة تلك المكاسب كخصومات. وقد مكن ذلك شركة "سيسكو سيستيمز" CISCO Systems التي تنتج برامج الإنترنت من تحقيق أرباح وصلت إلى ٢,٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ دون أن تدفع، تقريبًا، أي ضريبة فيدرالية على دخلها. وشركة "ميكروسوفت" حصلت أيضًا على خصومات هائلة على خيار الأسهم الممنوحة لموظفيها [١٩] .

يتجنب قطب الشبكة الصحفية والإعلامية "روبرت ميردوخ" RUPERT MURDOCH دفع ضرائب على ممتلكاته في الولايات المتحدة على الرغم من أنها تمثل الجانب الأكبر من ثروته الهائلة. فهو يسرب عدة ملايين من أرباحه إلى فروعه الموجودة في جزر "الأنتيل" الهولندية، وهي مكان لا تفرض فيه تقريبًا أية ضرائب على الدخل. يضاف إلى ذلك أن مبلغ ١,٨ مليار دولار التي دفعها لحيازة محطات تليفزيونية أمريكية قد خفضت من إجمالي أرباحه مما قلل بالتالي من دخله الخاضع للضريبة [٢٠] . وهكذا فإننا نجد العم سام يساعد بالتالي في دفع المال الذي يطور به "ميردوخ" إمبراطوريته الإعلامية.

بموجب برنامج الدخل الحكومي من الضرائب تقوم ما يزيد على خمسمائة شركة تعمل في "بورتوريكو" بجلب أرباحها إلى الشركات الأمريكية الأم معفاة من الضرائب (علمًا بأن "بورتوريكو" هي مستعمرة أمريكية حيث يعيش ثلثا سكانها تقريبًا في حالة فقر)، كما تعفى شركات شحن أمريكية الملكية تعمل مع شركات في بلدان أجنبية من ضرائب الدخل الأمريكية، علمًا بأن الأرباح التي تحققها الشركات فيما وراء البحار والتي لا تعاد إلى الولايات المتحدة تعفى من الضرائب. ويمكن أن تعامل العائدات التي

تدفعها شركات النفط والتعدين فى الخارج كأرصدة ضريبية فى داخل الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد الضريبى أفضل من الخصم الضريبى إذ إن خصم مبلغ خمسة آلاف دولار تعنى أن ٥ آلاف دولار من دخلك تعتبر غير خاضعة للضريبة مما يوفر لك ١,٥٥٠ دولار (بنسبة ضريبية هى ٣١٪). غير أن رصيدا ضريبيا بمبلغ ٥ آلاف دولار يسمح لك بخصم هذا المبلغ برمته من الضرائب الفعلية التى يتوجب عليك دفعها، وهذا يوفر عليك مبلغ ٥ آلاف دولار. وهكذا فإن العائدات التى تدفعها شركتا "إيكسون" و"موبل" للمملكة العربية السعودية لقاء النفط الذى تستخرجانه من المملكة تعامل على أساس كونها رصيداً ضريبياً وتخصم بالتالى مباشرة من الضرائب التى يتوجب على الشركتين دفعها للحكومة الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن أُماً عاملة لديها طفلان وتحصل على ١٥ ألف دولار سنوياً تدفع نسبة ضريبية كل سنة أكثر مما يدفعه عدد من الشركات العملاقة متعدية الجنسيات. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تتفاخر أمام حملة أسهمها بتحقيق أرباح قياسية فإن ٦٠٪ من الشركات الكبرى لا تدفع ضرائب على دخولها كما يفيد تقرير مكتب المحاسبات العامة، وهو الهيئة التى تقوم بالتحريات للكونجرس الأمريكى [٢١].

هناك من يجادل بأن فرض المزيد من الضرائب على الأغنياء لن يحدث فرقاً ملموساً فى الدخل الفيدرالى الإجمالى، إذ إن عدد هؤلاء الأثرياء قليل نسبياً. غير أنه إذا دفع الأشخاص الأثرياء والشركات الغنية ضريبة تصاعدية متدرجة تصل إلى ٧٠٪ كما عليه الحال قبل عشرين عاماً، دون أن تكون هناك أية منافذ أو ملاجئ، فإن مئات المليارات الإضافية من الدولارات سيتم تحصيلها سنويا، وسيتم بذلك خفض الدين القومى السنوى بسرعة وبصورة جذرية. فالخصومات التى تدّعيها الشركات الكبرى على الفوائد المفروضة على قروضها تكلف الحكومة ما يقارب مائة مليار دولار سنوياً تتم خسارتها كدخل إجمالى إضافى للحكومة، وهذه مبالغ لا يستهان بها.

استجابة للضغط المتزايد من قبل المشرعين المحافظين فى الكونجرس الأمريكى قامت مصلحة الضرائب على الدخل IRS بالتركيز على الأمريكيين الأكثر فقراً وعلى مؤسسات الأعمال الأصغر، بينما خفضت من تركيزها على الأغنياء والشركات الكبرى.

ومن بين الممولين الذين يجنون ١٠٠,٠٠٠ ألف دولار أو أكثر لم يتم تدقيق حسابات أكثر من ١,١٪ فى عام ١٩٩٩، بحيث انخفضت هذه النسبة من ١١,٤ قبل خمس سنوات من ذلك التاريخ. ويتم خصم الضرائب من المنبع لمعظم العاملين من شيكات رواتبهم، وبذلك فإنهم يحرمون من أية فرصة تمكنهم من التلاعب بفاتورة ضرائبهم. بينما يتيح تضاؤل تدقيق ومراقبة الحسابات من قبل فرصًا أكبر للتهرب من قبل أولئك الذين يتلقون دخولاً تدرها مؤسسات أعمالهم ويستطيعون اللجوء إلى أساليب مبتدعة للتمتع بخصومات، ويشمل ذلك بعض كبرى الشركات فى العالم. ومع ذلك فقد خفضت مصلحة الضرائب على الدخل إلى حد كبير من عمليات تدقيق حسابات الشركات الكبرى [٢٢] . ولا شك بأن أحد أسباب ذلك التضاؤل الكبير فى مدفوعات الأغنياء هو انخفاض عمليات التدقيق التى يخضعون لها.

تخفيضات جائرة - معدلات ظالمة

تُستعرض معظم الإصلاحات الضريبية التى أقرها الكونجرس على أنها محاولة لفك الحصار عن الطبقة المتوسطة، بينما هى فى الواقع لفائدة الطبقات ذات الدخول العليا فى غالبها. ففى مقابل كل دولار حصل عليه من هم فى القاع كتخفيضات فى الضرائب والذى شمل نسبة ٨٠٪ ممن هم فى القاع كان أغنى الأغنياء ممن لا تتجاوز نسبتهم ١٪ قد حصلوا على ١,١٨٩ دولار وذلك بموجب مرسوم تخفيف الضرائب الصادر عام ,١٩٩٧ بل إن نسبة الـ ٦٠٪ الأكثر فقراً لم ينالوا أى شىء تقريبًا من تخفيض الضرائب [٢٣] . ولمقابلة هذه التخفيضات التى استفادت منها الطبقات العليا خفض الكونجرس المخصصات المتواضعة التى كان من المقرر أن تصرف على إعادة بناء المدارس [٢٤] . وعلى نفس المنوال فإن خطة الضرائب الخاصة بالطبقة المتوسطة التى كانت معروضة على الكونجرس فى العام ٢٠٠٠ كانت تقدم نصيب الأسد لأغنى الأغنياء [٢٥] .

هناك طرق عديدة يمكن عن طريقها فرض الضرائب على الناس. فالضريبة التصاعدية على الدخل تفرض ضريبة معدلها أعلى بكثير على الأغنياء بناءً على المبدأ

الذى يفترض بأن من الواجب أن يلقى العبء الأكبر للضرائب على أولئك الذين يتمتعون بالقدرة الأكبر على الدفع. وعلى هذا الأساس، وفى عام ١٩٨٠ دفع الأغنى جدا ضرائب معدلها ٧٠٪ من دخولهم بينما لم يدفع الأكثر فقراً إلا ما نسبته ١٨٪. ولكن هذه النسبة ليست بالقسوة التى توحى بها إذ إنها لم تكن تطبق على الدخل الكامل للشخص. فقد كانت الضريبة متدرجة بحيث إن الأغنياء دفعوا نسبة ٧٠٪ على الجزء الأعلى فقط من دخولهم. وإضافة إلى ذلك ظلوا يتمتعون بخصومات مختلفة.

أما الضريبة النسبية على الدخل، أو الضريبة الصافية فهى تفرض المعدل ذاته على الجميع بغض النظر عن القدرة على الدفع. ويجادل المدافعون عن هذا الأسلوب بأنه يوفر بساطة ووضوحاً لقانون الضرائب، إذ بدلاً من أن يدفع الأغنياء ٧٠٪ والفقراء ١٥٪، وهو أسلوب يفترض فيه أنه أكثر تعقيداً من أن نفهمه، فإنه بموجب الضريبة النسبية يدفع كل منا ما نسبته ١٧٪ أو نحوها، وبذلك فإن حساب هذه الضريبة لن يحدث بلبلة للناس العاديين، علماً بأن هذا النظام يخفض الضرائب على الأمريكيين الأغنى ويرفعها بالنسبة لكافة الفئات الأخرى.

يعتبر من يدعون لفرض ضرائب تصاعدية أن الضرائب النسبية أو الصافية غير عادلة، إذ بينما يدفع الجميع نفس المعدل، ويدفع الأغنياء، قدراً أكبر من الدولارات فإن الفقراء يذبحون حتى العظم بموجب هذا النظام. وإذا كان الأغنياء والفقراء يدفعون ٢٠٪ من دخولهم فإن من يجنى عشرة آلاف دولار سيدفع ألفى دولار كضرائب ولن يبقى معه إلا ٨ آلاف دولار يعيش عليها، بينما من يجنى مليون دولار يدفع ٢٠٠,٠٠٠ دولار، ومع ذلك يبقى معه ٨٠٠,٠٠٠ دولار. فالدولار الذى يؤخذ من دخل متواضع يسبب حرماناً أكبر حتى من ألف دولار تؤخذ من كبار الأغنياء. وعلاوة على ذلك فإن معظم المقترحات التى تدعو لفرض ضرائب نسبية على الأجور ومعاشات التقاعد، ولا تفرض على إيرادات الأسهم أو على الفوائد أو على أرباح رأس المال، أو أرباح الشركات الكبرى أو على التركات الضخمة (٢٦).

أما الضريبة التنازلية فهى أكثر جوراً وظلماً من الضريبة النسبية أو الصافية، إذ إنها تفرض أعلى معدل ضريبى فعلى على من يملكون دخلاً أقل، وبدلاً من دفع

المعدل ذاته كما يتم فى الضريبة الصافية النسبية فإن الأغنياء والفقراء يدفعون المقدار نفسه من المال تمامًا. وعندما يدفع بواب ومدير تنفيذى نفس المقدار من الضريبة على كل جالون من البنزين فإن البواب إنما يضحى بجزء من دخله مما أكبر بكثير يضحى به المدير التنفيذى. وعلى هذا فإن ضرائب المبيعات (التى تفرض على جانب كبير من المنتجات والخدمات)، وضرائب الرسوم (التى تفرض على منتجات بعينها مثل السجائر أو البنزين) تعتبر مفرطة فى سمتها التنازلية (٢٧) .

يدعو بعض المحافظين لفرض ضريبة وطنية تشمل جميع الولايات على المبيعات عوضًا عن الضريبة على الدخل. ومثل هذه الضريبة ستكون الأكثر تنازلية من كل أنماط الضرائب الأخرى إذ إنه لكى تجبى مبالغ مساوية لما يجبى حاليًا من ضريبة على الدخل فلا بد من فرض ضريبة مبيعات تساوى نسبتها ٣٠٪ على معظم المنتجات، وهذا عبء تنازلى سيكلف ٩٠٪ من العائلات حصصًا أكبر بكثير من دخولهم الفردية الصافية. وقد اعترف السيناتور "ريتشارد لوجار" لدى تقديمه اقتراح فرض ضريبة وطنية على المبيعات قائلاً: "بأنه إذا كان الهدف هو تحقيق العدالة أو التصاعدية وإعادة توزيع الثروة فى فرض الضرائب فإن خطتى لن تكون ملائمة لكم" (٢٨) .

يدعو بعض المشرعين لفرض ضريبة القيمة المضافة وهى مجرد نسخة مقنّعة وأكثر تعقيدًا من ضريبة المبيعات الوطنية. وفى هذه الحالة تتم إضافة الضريبة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع (وهذا يلزم مؤسسات الأعمال إنجاز معاملات ورقية ومكاتبات تساوى فى حجمها ما تفعله الآن)، وعلى المستهلك أن يدفع الفاتورة فى نهاية خط الإنتاج.

ثم هناك الضريبة العقارية أو ضريبة التركات وهى تصاعدية جدا نظرًا لأنها لا تطبق إلا على حالات الميراث التى تتجاوز قيمتها مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أنه يتوقع بعد عقد واحد من الزمن أن يرث سليلو العائلات الأغنى فى الولايات المتحدة، والتى تمثل نسبة ١٪ الأغنى من الأمريكيين، ما تصل قيمته إلى عدة تريليونات من الدولارات. وفى عام ٢٠٠٠ صوت الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون على مشروع قرار يلغى الضريبة العقارية، وكان من شأن هذا القرار، لو لم يرفضه الرئيس

الأمريكى كلينتون، أن يمنح كبار الأثرياء مبلغًا إضافيا قدره ١٠٥ مليارات دولار خلال السنوات العشر الأولى من تنفيذه والذى سيتم على مراحل، وبعد ذلك مبلغ ٧٥٠ مليار دولار فى العقد الذى يلى إلغاء تلك الضريبة، ومعظم هذا المبلغ من شأنه أن يذهب إلى ٠١ ٪ من السكان ممن يقفون على قمة الهرم (٢٩) .

تنحو الضرائب منحى أكثر تنازلية على مستوى الولايات وعلى المستويات المحلية، وفى خمس وأربعين من الولايات الأمريكية تدفع نسبة الـ ٢٠٪ الأفقر من السكان ضرائب أعلى على صعيد الولايات والصعيد المحلى مما تفعل الطبقة الأغنى التى لا تتجاوز ١٪ من السكان. ففى ولاية واشنطن مثلاً يدفع الفقراء ما نسبته ١٧,٤٪ كضرائب للولاية والسلطات المحلية بينما يدفع الأغنياء ٣,٤٪ (٣٠) . وفى أوائل التسعينات تم رفع ضريبة المبيعات وضريبة الإنتاج للولايات بما يصل إلى ١٢ مليار دولار وكان تأثير ذلك أشد نسبيا على ذوى الدخول المحدودة. وفى منتصف التسعينات بدأت الولايات بخفض الضرائب التى تفرضها على الدخل وبذلك أصبحت ضرائبها تنازلية أكثر فأكثر.

الإنفاق بالعجز والدين المحلى

عندما تنفق الحكومة ما يزيد على ما تحصل عليه من دخل إجمالى فإن هذا يعرف على أنه "إنفاق بالعجز". ولكى تواجه الحكومة العجز السنوى فهى تستدين من الأفراد الأثرياء ومن المؤسسات المالية فى داخل الولايات المتحدة وفى الخارج. وتراكم هذا العجز السنوى يمثل ما يطلق عليه مسمى (الدين القومى).

بحلول عام ١٩٤٠، ونتيجة للإنفاق بالعجز فى فترة "الاتفاق الجديد" ارتفع الدين الوطنى إلى ٤٣ مليار دولار. ومع مصروفات الحرب العالمية الثانية ارتفعت قيمة الدين إلى ٢٥٩ مليار دولار، وفى عام ١٩٨١ ارتفع إلى ٩٠٨ مليارات دولار. ولقد كان القادة المحافظون الذى يتغنون بقضية موازنة مالية قائمة على التوازن، أكثر الناس حماسًا للإنفاق بالعجز. فإدارة الرئيس ريجان مثلاً ضاعفت بمعدل ثلاثة أضعاف مقدار الدين العام بحيث وصل إلى ٢,٧ تريليون فى غضون السنوات الثمانى لإدارة ريجان

١٩٨١-١٩٨٨ . وفى خلال السنوات الأربع التالية أوصلت إدارة الرئيس جورج بوش الدين الوطنى إلى ٤,٥ تريليون دولار، بينما ارتفع الرقم فى أوائل عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد على ٥,٧ تريليون دولار - وهو المبلغ الذى يمثل دينًا على دافعى الضرائب الحاليين (وعلى الأجيال التالية) لمصلحة مالكى الأسهم الأثرياء وللمؤسسات المالية.

بلغ ما دفعته الحكومة الفيدرالية فى عام ١٩٩٣ للدين الوطنى ٢١٠ مليارات دولار للسنة الواحدة. وفى نهاية عقد التسعينيات قفزت تلك المدفوعات السنوية إلى ٣٥٠ مليار دولار. ولقد ساهمت أمور عدة فى تنامى الدين الوطنى ومنها:

أولاً: تمثل التخفيضات الضريبية لصالح أكثر الأفراد والشركات ثراءً والتى تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، دخلاً ضائعًا تتم تغطيته عن طريق الاقتراض. وتقترض الحكومة بجنون من مؤسسات الأعمال التى تملك المال والتى كان يتوجب أن تفرض عليها الضرائب.

ثانيا: يؤدى الإنفاق العسكرى الهائل إلى إفلاس الموازنة. وتجدر الإشارة إلى أن المصروفات العسكرية لإدارتى "ريجان" و"بوش" اللتين امتدتا لمدة اثنتى عشرة سنة بلغت ٣,٧ تريليون دولار. أما "بيل كلينتون" فقد أنفق على المصروفات العسكرية خلال ثمانى سنوات مبلغ ٢ تريليون دولار.

ثالثا: يساهم الدين الوطنى فى حد ذاته فى تراكم الديون التى تنمو بمعدل متزايد بحيث إن الفائدة التى تدفع للدين الوطنى أخذت ترتفع بسرعة أكبر من توسع الاقتصاد، وبمعدل يصل فى سرعته إلى ضعفى نمو الموازنة. وفى كل سنة تحتل الفائدة على الدين وحدها القسم الأكبر من مدفوعات الدين بينما يتضاءل الجزء الذى يدفع من الدين نفسه. وبحلول عام ١٩٩٠ كان ما يزيد على ٨٠٪ مما تقترضه الحكومة يدفع كفائدة على المال الذى سبق لها اقتراضه، وبهذا يصبح الدين قوة تأكل نفسها بنفسها، والفائدة التى تدفع للدين الفيدرالى هى البند الأكبر الثانى فى الموازنة (بعد الإنفاق العسكرى).

لكى تقترض المال تقوم الحكومة ببيع سندات الخزانة، وهذه هى عبارة عن كمبيالة تعهد بدفع قيمتها كاملة بعد سنوات. ولكن من يحصل على مئات الملايين التى تدفع

كفوائد كل عام على هذه السندات؟ إن معظمها يذهب للأفراد ولشركات الاستثمار والبنوك والمستثمرين الأجانب الذين يملكون من المال ما يكفى لشراء هذه السندات. من يدفع الفوائد؟ دافعو الضرائب العاديون بصفة أساسية. وتعنى مدفوعات الفوائد على الدين الفيدرالى إعادة توزيع للثروة لصالح الطبقات الأعلى حيث تجبى من أولئك الذين يعملون وتعطى لأولئك الذين يعيشون على الثروات الشخصية. فالدائنون الذين يملكون المال يقرضون فائض أموالهم للحكومة الأمريكية ثم يراقبون ثرواتهم وهى تنمو دون أن تتعرض لأى مخاطرة وذلك على حساب عامة الناس، وبمساندة "تعهد كامل وكفالة" من الحكومة الأمريكية، كما أراد واضعو الدستور من قبل أن تكون عليه الأمور. إن علينا نحن كشعب أن ندفع فوائد هذا الدين لعدة أجيال قادمة. وكما قال "كارل ماركس" "إن الجزء الوحيد مما يسمى بالثروة الوطنية الذى يدخل ضمن الملكية الجماعية للشعوب فى عالمنا المعاصر هو الدين الوطنى" (٣١) .

يخدم الدين الطبقة الرأسمالية خدمة جليلة. فبدلاً من أن يستثمر أبناء هذه الطبقة ثروتهم فى إنتاج جديد من شأنه أن يغرق السوق ويبقى كاسداً لا يباع فهم يستثمرون أموالهم فى سندات الخزانة الأمريكية لكى يراكموا ما يكسبونه من فوائد. وهكذا يصبح إقراض الحكومة استثماراً مربحًا وآمنًا نسبيا من الأخطار فى الوقت الذى تتباطأ فيه فرص الاستثمار بسبب الركود فى الطلب من جانب المستهلكين، أو تصبح معرضة للمخاطر بصورة متزايدة بسبب تقلب أسواق الأسهم.

بحلول عام ٢٠٠٠ أسفرت الطفرة الاقتصادية عن فائض فى الميزانية لأول مرة. إلا إنه وبدلاً من المطالبة باستخدام الفائض لتخفيض الدين عمد قادة الحزب الجمهورى فى الكونجرس إلى المطالبة بالمزيد من التخفيض فى الضرائب لصالح الأغنياء. ولتبرير هذه التخفيضات الضريبية تنبأ هؤلاء بنمو لا تعترضه أية عوائق، وبفوائض هائلة فى الميزانية فى العقد المقبل، متجاهلين عمداً احتمال حدوث انكماش تجارى مفاجئ.

حالات عجز مستترة

تتجاهل التنبؤات بتحقيق فائض كبير بالميزانية أيضًا نواحي العجز الأخرى الموجودة وإن كانت خفية. هناك أولاً العجز الذى يطلق عليه مسمى خارج الميزانية وهو عبارة عن وسيلة تحايل محاسبية تسمح للحكومة باقتراض مليارات إضافية خارج الميزانية النظامية. وقد شكلت شركة من قبل الحكومة (وإن كانت اسميا شركة خاصة) لكى تقترض أموالاً باسمها . فمثلاً يتم الحصول على أموال لتمويل قروض زراعية من قبل شبكة من البنوك خارج المؤسسة سميت "نظام التسليف الزراعى" بدلاً من تقديم هذه القروض من قبل وزارة الزراعة الأمريكية. كما أن الكونجرس شكل وكالة خارج الميزانية تعرف باسم (شركة التمويل) لاقتراض مئات المليارات التى تدعو لها الحاجة للقيام بمهام الادخار والإقراض الإنقاذية بدلاً من اللجوء لوزارة الخزانة. تؤخذ هذه المبالغ من إجمالى الدخل القومى، بفضل دافع الضرائب الأمريكى.

عجز مستتر آخر يتعلق بالتجارة. فنظرًا لأننا نستهلك أكثر مما ننتج، ونستورد ونستدين من الخارج أكثر مما نصدر فإن دين الولايات المتحدة من المقرضين الأجانب يزداد، وعلى دافعى الضرائب الأمريكيين أن يدفعوا الفوائد على هذه المئات من مليارات الدولارات التى تتم استدانتها من الخارج.

يستخدم الضمان الاجتماعى أيضًا لإخفاء العجز الفعلى. وخلال فترة إدارة الرئيس "ريجان" زادت بشكل كبير خصومات اشتراكات الضمان الاجتماعى من الرواتب ، وهى ضريبة تنازلية أيضًا، وتنتج هذه فائضًا سنويا يزيد على ١٢٠ مليار دولار. وبحلول عام ١٩٩١ كان ٣٨٪ من دافعى الضرائب الأمريكيين يدفعون مبالغ أكبر من ضرائب الدخل الفيدرالية كضريبة ضمان اجتماعى. ويتقبل كثيرون من الأمريكيين هذه الخصومات من رواتبهم لأنهم يعتقدون بأن هذه الأموال تدخر لهم لوقت تقاعدهم. غير أن ضرائب الضمان الاجتماعى تستخدم لموازنة العجز فى الموازنة النظامية، ولدفع تكاليف السيارات الفارهة للبيت الأبيض، والقاذفات النفاثة والمعونات للشركات الكبرى والفوائد على القروض.

لقد تجاهل القادة السياسيون الأمريكيون بإصرار المعالجات الأجدى التى يمكنها أن تخفض من الدين الوطنى التى بلغت أرقاماً فلكية وهذه المعالجات هى:

(أ) تخفيض القروض والخصومات الضريبية الممنوحة للأفراد والشركات.

(ب) إعادة فرض ضرائب تصاعدية على الدخل بحيث تجلب مئات المليارات من الدخل القومى .

(ج) تخفيض الميزانية العسكرية المتمددة وإعادة توجيه الإنفاق بحيث يستهدف قطاعات منتجة واجتماعية فى الاقتصاد.

لكى نختصر النقاط الرئيسية فى هذا الفصل يمكننا القول: لقد وفرت الحكومة لمؤسسات الأعمال فى جميع المشاريع تقريباً فرصاً تستفيد منها المصالح الخاصة على حساب عامة الناس. وتشجع الحكومة تراكم رأس المال الخاص عن طريق عمليات دعم ومساندة الإنفاق بالعجز، وعلى أساس نظام ضريبى غير عادل. ويتم توفير الرفاهية للأغنياء بمن فيهم أصحاب مزارع الماشية ومالكو المنتجعات والسماسرة وأصحاب البنوك وأصحاب مصانع السيارات ومصانع الصواريخ، وبدرجة من الاتساع تدير الرأس وبحيث تدهشنا جرأة أصحاب الشركات الكبرى عندما يصدّعون رءوسنا بحديثهم عن فضائل ومزايا الاعتماد على النفس كلما لمسوا إمكانية تقديم أشكال مساعدة تنالها أيدٍ غير أيديهم، مهما كانت تلك المساعدات أقل مما يحصلون هم عليه.

الهوامش

(١) كتاب "قصة العمال غير المروية" ص٣٣١-٣٣٢-٣٣٩ .

(٢) كتاب "أوقفوا مساعدات الإغاثة عن الأغنياء"، ومقال فى مجلة "تايم"، عدد ٩ نوفمبر ١٩٩٨، بعنوان "مساعدات الإغاثة للشركات الكبرى"، وكتاب "مساعدات الإغاثة للشركات الكبرى والسياسة الخارجية".

(٣) كتاب "أوقفوا مساعدات الإغاثة عن الأغنياء"، ص٧٥-٧٧، شهرية "تقارير مشاريع التجاهل الحكومية Project on Government Oversight Reports عدد أبريل ١٩٩٥، فى مقال بعنوان: "وزارة الداخلية تشيح بأنظارها"، ومقال فى صحيفة "نيشن" عدد ١٠ مارس ١٩٩٧ بعنوان: "موجات الأثير: موهبة آل جور المدهشة".

(٤) كتاب "رالف نادر" "تخفيض مساعدات الإغاثة للشركات الكبرى"، ومقال فى مجلة "ببليك سيتيزن" عدد يوليو/أغسطس ١٩٩٥ بعنوان "تخفيض مساعدات الإغاثة للشركات الكبرى"، ومقال فى مجلة "ملتيناشونال مونيتور"، عدد يناير/فبراير ١٩٩٣ بعنوان: "تبرعات على أطباق مطلية بالذهب".

(٥) كتاب: "أوقفوا الإغاثة عن الأغنياء"، ص ٥٦-٦٨ .

(٦) كتاب "هارى ترومان" رعب الحرب فى عام ١٩٤٨ .

(٧) مقال فى صحيفة "نيويورك تايمز" عدد ٣١ يوليو ١٩٩٨ عنوانه ٦٢ مليون دولار لإنقاذ البنوك فى المكسيك تثير الغضب إذ يقول المنتقدون إنها لمساعدة الأغنياء".

(٨) مقالان فى "واشنطن بوست" عدد ٢ سبتمبر ١٩٨٨، و٢٧ مايو ١٩٩٠ بعنوان: "المافيا، والمخابرات المركزية وجورج بوش".

(٩) صحيفة "نيشن"، عدد ١٩ أكتوبر ١٩٩٨ .

(١٠) مسح أجرى لثلاثين مدينة أمريكية أجراه مؤتمر رؤساء البلديات فى الولايات المتحدة ونشر فى صحيفة "سان فرانسيسكو بى جارديان"، عدد ٦ أكتوبر ١٩٩٩، وكتاب بعنوان: "مجال المكائد": كيف تحولت الأموال العامة إلى أرباح خاصة فى عملية الاحتيال فى "ملعب الإستاد الكبير".

(١١) كتاب: "أوقفوا الإغاثة عن الأغنياء"، ص ١١٥-١١٦ .

(١٢) "واشنطن بوست" عدد ٣ مارس ١٩٨٨ .

(١٣) مقال فى صحيفة "سان فرانسيسكو بى جارديان"، عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٧ بعنوان: "أنت الخاسر".

(١٤) صحيفة "أركانسو تايمز" عدد ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ .

(١٥) "نيويورك تايمز" عدد ١٨ إبريل ١٩٩٧ .

(١٦) مجلة "مادر جونز" عدد ديسمبر ٢٠٠٠ بعنوان: "ملهى يكلف ألف مليار دولار".

(١٧) "نيويورك تايمز"، عدد ١ ديسمبر ١٩٩٦ .

(١٨) مقال فى صحيفة "وول ستريت جورنال" عدد ٤ أغسطس ١٩٩٩ بعنوان: "الاحتماء".

(١٩) مقال فى صحيفة "وول ستريت جورنال" عدد ٢٩ يوليو ١٩٩٦ .

(٢٠) مقال فى صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ٢٩ يوليو ١٩٩٦ .

(٢١) تقرير مكتب المحاسبة العامة، نشرته صحيفة سان "فرانسيسكو أجزامينر"، عدد ١٥ إبريل ١٩٩٩، مقال فى "نيويورك تايمز" عدد ٥ إبريل ١٩٩٨ بعنوان أرباح شركات محصنة من الضرائب".

(٢٢) "خدمات الدخل الداخلى تحول تركيزها من الأغنياء إلى الفقراء"، تقرير نقلته وكالة "أسوشيتدبرس" فى ١٦ إبريل ٢٠٠٠، ومقالان فى "نيويورك تايمز"، العددين ١٣ و ١٨ إبريل ١٩٩٧ .

(٢٣) إحصاءات مكتب الميزانية فى الكونجرس، أوردته "نيويورك تايمز" فى ٥ إبريل ١٩٩٨ .

(٢٤) مقال فى صحيفة "نيشن"، عدد ١ سبتمبر ١٩٩٧ بعنوان: "أموال دون مقابل".

(٢٥) نشرة "مواطنون من أجل عدالة ضريبية" CTJ، "واشنطن دى سى"، يوليو ١٩٩٩ .

(٢٦) نشرة " مواطنون من أجل عدالة ضريبية "، نوفمبر ١٩٩٧ .

(٢٧) ضريبة المبيعات هى ضريبة معدلها ثابت تفرض على منتجات وخدمات واسعة النطاق بشكل متساوٍ. أما الرسوم المقتطعة فهى تفرض على مواد معينة، بمعدل محدد مثل الضريبة على البنزين والسجائر.

(٢٨) أوردته نشرة Tax Notes فى ٣١ يوليو ١٩٩٥ .

(٢٩) صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ١ سبتمبر ٢٠٠٠ و CTJ Update، إبريل ٢٠٠٠ .

(٣٠) من الذى يدفع؟ "تحليل حول توزيع النظام الضريبى فى الولايات الأمريكية الخمسين فى نشرة "مواطنون من أجل عدالة ضريبية "، يوليو ٢٠٠٠، موقع الإنترنت <http://www.ctj.org>

(٣١) كتاب "رأس المال لكارل ماركس" –المجلد الأول، ص ٩١٩ .

الفصل السابع

إمبراطورية عسكرية وسيطرة كونية

يقال إن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية غير أنها كذلك الدولة الكبرى الوحيدة فى العالم، وأقوى دولة عسكرية قياسًا على القوة التدميرية لقواتها المسلحة وتكرار تدخلها الخارجى المباشر وغير المباشر ضد شعوب أضعف.

قدرة قتل كونية

خلال فترة إدارتى الرئيسين "ريجان" و"بوش" وضعت الولايات المتحدة آلافًا من الأسلحة النووية ومئات الألوف من العسكريين فيما يزيد على ٣٥٠ قاعدة عسكرية رئيسية، والمئات من المنشآت الأصغر المنتشرة فى كافة أرجاء الكرة الأرضية. من المفترض أن هذا الجهاز العسكرى المهول كان ضروريا لكبح واحتواء اتحاد سوفيتى دأب على التوسع دون هوادة - علمًا بأن الدلائل تشير إلى أن السوفيت لم يكونوا قط يملكون القوة أو لديهم الرغبة للاستمرار فى سباق التسلح كما كان صناع السياسة الأمريكية يزعمون طوال فترة الحرب الباردة [١] . وعلى الرغم من الإطاحة بالاتحاد السوفيتى وبالنظام الشيوعى فى بلدان أوروبا الشرقية خلال عامى ١٩٩٠-١٩٩١ فقد ظلت المخصصات العسكرية الأمريكية فى مستويات فلكية من شأنها إفلاس الموازنة، وبقيت القوى العسكرية فيما وراء البحار تستخدم على نفس النمط الذى كانت عليه من قبل. وفى نفس الوقت ظلت الولايات المتحدة تحتفظ بأسلحتها النووية التى كانت موجودة أثناء الحرب الباردة [٢] . وتتكون من ثلاث شعب: الصواريخ البالستية العابرة للقارات، الصواريخ البالستية التى تطلق عن طريق البحر وقاذفات القنابل بعيدة المدى

والمسلحة بالقنابل النووية ، وكلها موجهة ضد الاتحاد السوفيتى السابق، وهو عدو لم يعد موجوداً. ولقد تزايدت قائمة المواقع المستهدفة من قبل الأسلحة النووية الأمريكية بمعدل ٢٠٪ خلال الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وشملت هذه المواقع كلاً من روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان والصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية (٣) .

فشل الرئيس الأمريكى "كلينتون" فى إلغاء أى من أنظمة التسلح التى بدئ بتطويرها إبان الحرب الباردة، بل أضاف لها أنظمة تسلّح جديدة متنوعة خلال فترتى رئاسته ١٩٩٣-٢٠٠٠ . وكانت ميزانياته العسكرية أعلى من تلك التى كانت سائدة إبان فترة سباق التسلح فى السبعينيات، حتى مع تعديل أرقامها تبعًا لمستوى التضخم. ولقد خطط "كلينتون" قبل أن يترك منصبه لميزانيات عسكرية تبلغ ١,٨٧ تريليون دولار للسنوات الممتدة بين أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ (٤) .

وعلى العكس من ذلك فقد دأبت دول أخرى على تخفيض إنفاقها العسكرى. ففى عام ١٩٩٩، وفى الوقت الذى كان فيه الكونجرس الأمريكى يخصص ٢٨٩ مليار دولار للإنفاق العسكرى كانت روسيا - وهى تأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة للإنفاق العسكرى - قد خصصت ٥٥ مليار دولار للنفقات العسكرية، تلتها اليابان التى خصصت ٤١ مليار دولار، والصين ٣٧,٥ مليار دولار والمملكة المتحدة ٣٤,٦ مليار دولار. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة هى أكبر تاجر سلاح فى العالم حيث صدرت فى عام ١٩٩٩ ما قيمته ٥٣,٤ مليار دولار، وهذا يساوى ضعف منافستها الأولى فى مجال مبيعات الأسلحة وهى المملكة المتحدة.

ويتكلف دافعو الضرائب الأمريكيون مبلغ ٧ مليارات دولار سنويًا لتمويل مبيعات الأسلحة هذه، كما تصرف الحكومة الفيدرالية مبلغ ٢٦ مليار دولار سنويًا للترويج للأسلحة الأمريكية لدى القادة الأجانب وفى المعارض التجارية الدولية. أما أرباح مبيعات هذه الأسلحة للخارج فهى تذهب للشركات الكبرى التى توقع عقود بيع تلك الأسلحة وهى مبيعات تخصص لها معونات حكومية.

إلى جانب هذه النفقات العسكرية المباشرة فإن علينا أن نأخذ فى الحسبان أيضًا: (أ) مستحقات المحاربين القدماء. (ب) حصة العسكريين من مدفوعات الدين

الفيدرالى وتبلغ سنوياً ٨٥٠ مليار دولار أو ما يقارب ذلك، (ج) المخصصات الفيدرالية للأبحاث والتطوير والتى يخصص ٧٠٪ منها للجهات العسكرية. (د) برامج الفضاء ذات التوجه العسكرى. (هـ) نفقات دفاعية أخرى تصرفها هيئات أخرى غير عسكرية مثل برامج الأسلحة النووية التى تتعهدها وزارة الطاقة والتى تستهلك أكثر من نصف موازنة هذه الوزارة. وإذا أخذنا كل هذه الأمور بعين الاعتبار فإن النفقات العسكرية السنوية أخذت تتجاوز ٥٠٠ مليار دولار سنوياً فى الآونة الأخيرة، أو ما يزيد على ثلث الموازنة الفيدرالية بكاملها.

تتكون الموازنة الفيدرالية من "النفقات التقديرية" (الأموال التى يخصصها الرئيس والكونجرس وتصرف كل سنة)، والنفقات الإلزامية (وهى الأموال التى يجب تخصيصها نظراً لأنها أقرت من قبل، مثل مدفوعات الدين الوطنى أو الضمان الاجتماعى). وبموجب موازنة النفقات التقديرية فإننا نصرف على الأمور العسكرية أكثر من البرامج الداخلية مجتمعة.

خصصت إدارة "كلينتون" ٧ مليارات من الدولارات لإعادة إحياء خطة ريجان الخاصة بتوسيع قدرات الولايات المتحدة التدميرية لتشمل نظام صواريخ فى الفضاء الخارجى لا يبشر بأنه سيكون عمليا، علماً بأنه باهظ التكلفة حيث تكلف ٥٥ مليار دولار حتى الآن. ومن المفترض لمشروع "ابن حرب النجوم" أن يعترض جميع هجمات الصواريخ النووية التى تنطلق من الأرض، وفى حالة نجاحه سيبطل الترسانات النووية للبلدان الأخرى وسيحرمها من أية قدرات رادعة ضد الصواريخ الأمريكية، وهذا سيشجع تلك الدول الأخرى بالتالى على زيادة إنفاقها بهدف تطوير أنظمة هجومها النووية الخاصة [٥] ولقد أعلن "جوزيف آشى" **Joseph Ashy** القائد الأعلى لبرنامج الفضاء الأمريكى "سنحاربهم من الفضاء وسنحارب فى الفضاء. سنقاتل أهدافاً أرضية من الفضاء فى يوم من الأيام - بما فى ذلك السفن والطائرات والأهداف الأرضية" [٦] .

ينوى "البنتاجون" استخدام أسلحة مضادة للأقمار الصناعية تمكن الولايات المتحدة من تدمير "عيون منافسيها فى السماء". والهدف المعلن لقيادة الفضاء الأمريكية هو السيطرة على "البعد الفضائى للعمليات العسكرية بهدف حماية مصالح

واستثمارات الولايات المتحدة."[٧] ومثل هذه المشاريع تعتبر انتهاكًا لمعاهدة الفضاء الخارجى الموقعة من قبل إحدى وتسعين دولة بما فيها الولايات المتحدة، وهى المعاهدة التى تحظر أسلحة الدمار الشامل فى الفضاء.

يمكن للعسكريين الآن أن يوجهوا إشارات كهرومغناطيسية قوية أو يبثوا أشعة ذبذبات نابضة إلى الأرض من شأنها إضعاف الطاقة الذهنية لمجتمعات كاملة من الناس. ويصف سلاح الجو الأمريكى هذه الذبذبات بأنه يمكنها أن تعطل بشدة الوظائف الفسيولوجية أو تسبب تشوشًا فى الإدراك الحسى لمدد مطولة من الوقت، دون أن تكون هناك دفاعات مضادة لها. هذه إذًا أسلحة شريرة فى أيدى مصالح النخبة لا توجد مقابلها قوة موازية تستطيع أن تردعها.

الإسراف والخداع العسكرى

لدى وزارة الدفاع (والتى يطلق عليها اسم البنتاجون وتعنى الخماسى نظرًا لبناء مقرها الرئيسى الضخم المكون من خمسة أضلاع) برنامج تحصيل خاص بالمعدات ملىء بالخداع والاستغلال وتحصيل الأرباح. وقد تبين لمكتب المحاسبات العامة، وهو وكالة التحقيق الرئيسية لدى الكونجرس، أنه يتم باستمرار تضخيم الموازنة العسكرية بمبالغ تقدر بالمليارات من الدولارات تحسبًا لأية تخفيضات فى الميزانية يقرها الكونجرس. كما اعترف المفتش العام للبنتاجون نفسه بأن حسابات وزارة الدفاع فى حالة من الفوضى فى كثير من الأحيان بحيث يصعب إجراء مراجعة دقيقة لها. ويقدر معظم الخبراء بأن ما يتراوح بين ١٥ و٤٠ مليار دولار تختفى سنويًا ولا تتم إعادة تحصيلها أو التعرف على مصيرها بشكل كاف [٨]. ومن ثم فإن مثل هذه المبالغ لا تتبخر بالطبع بل تجد طريقها لجيوب البعض.

يبدو أن الإسراف والخداع والازدواجية هى جزء من طريقة عمل العسكريين. وقد أفاد مكتب المحاسبات العامة أن البنتاجون كان يخزن ما قيمته ٤١ مليار دولار من المعدات والمئونات الفائضة التى يتراكم عليها الغبار أو يعلوها الصدأ [٩]. كما خصص الجيش الأمريكى ١,٥ مليار دولار لتطوير طائرة هليكوبتر ذات حمولة ثقيلة على الرغم

من أن لدى الجيش مثل هذا النوع من الطائرات، كما أن سلاح البحرية كان يصنع طائرة مماثلة. وقد أنفق سلاح الجو الأمريكى ٦٤ مليار دولار لبناء الطائرة المقاتلة "أف-٢٢" F-22 بتكلفة يقدر بأنها ستتجاوز ذلك بما يتراوح بين ٦ إلى ١٥ مليار دولار وذلك لتحل محل الطائرة "أف-١٦" F-16 التى كانت فى الواقع أكثر طائرة مقاتلة تقدمًا فى العالم. وكان الأسطول الأمريكى فى نفس الوقت ينفق ٨٠ مليار دولار لشراء ألف طائرة مقاتلة جديدة من طراز "إف إيه-١٨" .FA-18 وقد صوت الكونجرس بالموافقة على شراء سفن إضافية لم يكن الأسطول بحاجة لها، كما وافق على شراء طائرات شحن من طراز "سى-١٣٠" C-130 لم يكن سلاح الجو يريد الحصول عليها. وفى نفس الوقت كان الرئيس كلينتون يلح على شراء غواصات من طراز "سى وولف" Sea Wolf إضافة للمزيد من القاذفات من طراز "بى - ٢" B-2 على الرغم من أن البنتاجون لم يطلبهما [١٠] .

يقيد بائعو السلاح على الحساب روتينيا مبالغ ضخمة وبصورة غير مبررة كأجور استشارات. ويعرف عن هؤلاء أنهم يقدمون فواتير مزدوجة لهيئات عسكرية مختلفة بحيث يدفع لهم الحساب مرتين لخدمة واحدة. كما يتبين وجود تلاعب فى الاختبارات وتزوير فى المعلومات للإيحاء بأن الأسلحة المبيعة أكثر فعالية مما هى فى الواقع. وقد خضع العديد من موردى السلاح للتحقيق، غير أن معظم حالات الخداع تمضى دون عقاب [١١] . بل إنه تتم سرقة الخزينة العامة عن طريق بنود صغيرة أيضًا. فلقد دفعت الجهات العسكرية مثلاً مبلغ ٥١١ دولارًا ثمنًا للمبات كهربائية تكلفتها الفعلية هى تسعون سنتًا، و ٦٤٠ دولارا أمريكيا لمقاعد تواليت تكلفتها فى الواقع ١٢ دولارًا. وبعد أن دفع لشركة "بوينج" لصناعة الطائرات مبلغ ٥٠٩٦ دولارًا ثمنًا "لكمّاشتين" وتفاوض المسئولون عن الشراء فى وزارة الدفاع مع الشركة لخفض ثمن الكماشتين إلى مبلغ ١٤٩٦ دولارًا. صفقة رائعة!! وفى نفس الوقت كانت فاتورة شركة "ماكدونل دوجلاس" ثمنًا "لمفصلة" باب طائرة "سى-١٧" هو ٢١٨٧ دولارًا فى حين أن ثمنها الحقيقى هو ٣١ دولارًا [١٢] .

تنفق مليارات الدولارات كمعاشات للتقاعد يذهب معظمها لكبار الضباط من ذوى الرواتب الكبيرة. كما أنفقت مبالغ هائلة لإنشاء ملاعب للجولف والبولو، والمطاعم

ونوادى الضباط فى القواعد العسكرية، ولم ينس القائمون على هذه النوادى تزيينها بثريات مطعمة بالذهب، وبألواح خشب البلوط وبالمرمر. وهناك فندق فاخر تستأجره البنتاجون خارج مدينة ديزنى وورلد فى ولاية فلوريدا مما يكلف الخزانة الفيدرالية ٢٧,٢ مليون دولار. ولم يكن ملعبا جولف فى قاعدة أندروز الجوية فى ميريلاند كافيين، ولذا أنشئ ملعب ثالث بتكلفة ٥,١ مليون دولار. وفى الوقت الذى كان يتم فيه تخفيض المبالغ المخصصة للخدمات البشرية فى الموازنة تمكن الكونجرس من العثور على مبلغ مليار دولار ثمنًا لسبع طائرات فاخرة لتأمين تنقلات كبار القادة العسكريين فى البنتاجون (١٣) .

أرباح البنتاجون

يعتقد دافعو الضرائب أن الكثير من مصروفات الدفاع هى مصاريف غاية فى الإسراف، بينما تعتبر مصاريف رائعة فى نظر الشركات الكبرى الموردة للمعدات العسكرية مما يسمح لهؤلاء بتحصيل ما يصل إلى ضعفى أو ثلاثة أضعاف ما يحققونه من أرباح فى المبيعات غير العسكرية إن هم استثمروا أموالهم فى المبيعات العسكرية. وفيما يلى بعض النقاط التى يجدر بنا إبرازها:

- لا يوجد هنا أى مجال للمغامرة. فعلى العكس من صانعى السيارات الذين لا بد أن يساورهم القلق حول بيع ما ينتجونه من عربات فإن لدى بائعى الأسلحة ضمانًا بسوق مبيعات كاملة.

- يتم منح جميع العقود، تقريبًا، دون أى مزايدات منافسة مهما كانت الأسعار التى تطلبها الشركات. وقد شملت بعض العقود العسكرية الكبيرة تجاوزات تتراوح بين ١٠٠٪ و٧٠٠٪. ومن الأمثلة سيئة السمعة فى هذا المجال أن تكلفة طائرة النقل "سى-٥ إيه" تضمنت تجاوزًا قدره ٤ مليارات من الدولارات (علمًا بأن أجنحة الطائرة دأبت على السقوط) (١٤) .

- يمول البنتاجون مباشرة الأبحاث وأعمال التطوير التى يتم إجراؤها لصالح مؤسسات الأعمال الخاصة، كما يقدم لها الأراضى الأميرية والأبنية والتجديدات بالإضافة إلى إعانات مالية سنوية تبلغ قيمتها الإجمالية ٧ مليارات الدولارات (١٥).

- قد تؤدى الزيادة فى إنتاج البضائع الاستهلاكية فى الاقتصاد الرأسمالى إلى إغراق السوق، غير أن المصروفات الدفاعية توفر طلباً واستثماراً غير محدود لا يتنافس مع السوق الاستهلاكية، بل إن هناك دائماً مجالاً لتطوير المزيد من أسلحة الدمار.

تفضل مؤسسات الأعمال الإنفاق العسكرى على الأشكال الأخرى العديدة من أشكال الإنفاق الحكومى. والأموال العامة التى تستثمر فى مجالات السلامة المهنية، وحماية البيئة، وإعادة تأهيل المدمنين على العقاقير، والمدارس الحكومية وغيرها من الخدمات البشرية إنما توفر خدمات للناس وتخلق وظائف وقوة شرائية. غير أن مثل هذه البرامج توسع القطاع العام الذى لا يحقق ربحية ولا تستفيد منه مؤسسات الأعمال، بل إنها إن أدت إلى شىء فهو أنها تحوّل الطلب عن سوق المصالح الخاصة. أما عقد الحصول على السلاح فهو إنما يدخل مبالغ كبيرة من الأموال العامة وبصورة مباشرة إلى قطاع الشركات الخاصة ويحقق معدلاً عالياً وغير عادى من الأرباح.

يقول القادة الأمريكيون إن الإنفاق العسكرى يخلق وظائف جديدة. أجل، شأنه فى ذلك شأن الكتابات والصور الإباحية وممارسة الدعارة، غير أن هناك سبلاً أفضل بكثير لإنفاق المال وخلق مجالات للعمل. وعلى أية حال فإن الإنفاق المدنى يخلق من الوظائف أكثر مما يؤدى إليه الإنفاق العسكرى. وعلى سبيل المثال فإن إنفاق مليار دولار بالقيمة السائدة فى عام ١٩٩٩ للحصول على معدات عسكرية يخلق ما معدله ٢٥٠٠٠ وظيفة، ولكن المبلغ ذاته يخلق ٣٦٠٠٠ وظيفة إذا صرف على مشاريع الإسكان، و ٤١٠٠٠ وظيفة فى مجالات التعليم، و٤٧٠٠٠ وظيفة إن صرف فى مجالات الرعاية الصحية (١٧). وتقول تقارير مراجعى مكتب المحاسبات العامة إن بالإمكان توفير مليارات الدولارات إن تم إغلاق القواعد العسكرية التى لا تدعو الحاجة إليها. يفترض أن يحدث هذا صعوبات للجماعات التى تخدم هذه القواعد، غير أن هؤلاء المدققين أنفسهم ينفون ذلك ويقولون إن المجموعات التى خسرت مرافق خاصة بقواعد عسكرية

مـا لبـثت أن نهـضت بعـد التـعـثر من الناحـية الاقـتـصـادية، وإن كـان بعض هـذه المجموعات قد حقق نجاحًا فى هذا السبيل أكثر مما فعل غيره (١٨) .

تجدر الإشارة إلى أن النفقات السنوية للأعمـال القضائية والتشريعية وجميع الهيئات المنظمة مجتمعة لا تمثل إلا أقل من ١٪ مما ينفقه "البنتاجون". ومبلغ الـ ٨٠٠ مليون دولار الذى وفره الكونجرس فى عام ١٩٩٧ باقتطاع "دخل الضمان التكميلى" Supplementary Security Income الذى كـان يسـتـفـيـد منه ١٥٠٠٠٠ من الأطفـال المعوقين لا يمثل إلا أقل من ثلث تكلفة صناعة وصيانة قاذفة قنابل واحدة من طراز "بى-٢" .B-2 (١٩) إن مئات المليارات التى أنفقت على طائرات عسكرية خلال السنوات القليلة الماضـية يمكن لهـا أن تمول إنشـاء نظام نقل حديث فى معظم المدن الأمريكية الرئيسية. وما يدفعه الناس فى مدينة أمريكية ما فى غضون أسابيع قليلة كضرائب للبنتاجـون يكفى لسـداد الديون البلدية لتلك المدينة. كمـا أن مـعـاشـات التقـاعد لكبار الضـبـاط العسكريين وحدهم تزيد على التكاليف الكلية لبرنامج الرعاية الاجتماعية الفيدرالى، ولبرنامج تقديم وجبة غذاء للطلبة فى المدارس، وكذلك مصـاريف تغذية الأطفال مجتمعة. وفاق مبلغ ٥،٥ تريليون دولار التى صرفت على الأسلحة النووية خلال نصف القرن الماضى جميع النفقات الفيدرالية مجتمعة على التعليم، والخدمات الاجتماعية وبرامج خلق الوظائف، والبيئة، والعلوم العامة، وإنتاج الطاقة، والزراعة، وتنفيذ القانون وتطوير المناطق المحلية (٢٠) .

تروّج الشركات الكبرى الموردة للسلاح لمبيعات السلاح ولدفع أمريكا للاستمرار فى الإنفاق العسكرى المنفلت، عن طريق الهبات السخية لحملات الترويج للأسلحة وبواسطة جماعات الضغط والدعاية على نطاق واسع. وتصرف وزارة الدفاع الأمريكية مئات الملايين على المعارض والأفلام، والمطبوعات، وطوفان البيانات الصحفية للترويج لأنظمة السلاح المختلفة. وهى تموّل مشاريع الأبحاث ذات الصبغة العسكرية فى مجال العلوم والعلوم الاجتماعية فى الكثير من مؤسسات التعليم العالى، وفى المئات من المؤتمرات والآلاف من الكتيبات والمقالات والكتب التى يكتبها من يسمونهم "بالعلماء المستقلين" ويتم تمويلها جميعًا من قبل البنتاجون لكى تعطى وجهة النظر العسكرية مظهراً أكاديميا محترفًا.

الاقتصادات الخفية السيئة للعسكريين

يلحق العسكريون أضراراً غير مرئية عديدة بالبيئة وبالحياة البشرية. فالقوات المسلحة تستخدم ملايين الفدادين من الأراضى فى داخل الولايات المتحدة وخارجها كميادين للقصف وللمناورات مما يسبب أضراراً طويلة الأمد بالنبات والحياة البرية والصحة العامة للناس. وجزيرة "فيكس" Vieques فى بورتوريكو والتى استخدمها الجيش الأمريكى كمجال للقصف طوال نصف قرن، وعلى الرغم من عمليات الاحتجاج القوية، فقد ازداد تلوثها باليورانيوم وغيره من المعادن الثقيلة المسببة للسرطان شدة، بحيث إن حالات الإصابة بالسرطان بين سكان الجزيرة أعلى بمئات المرات مما هى عليه بين غيرهم فى المجتمعات العادية الأخرى. ويمكن تتبع حالات صحية مروعة وآثار بيئية مماثلة فى مواقع استخدمت لتدريبات القصف الأمريكى فى كوريا الجنوبية [٢١] .

تستخدم الجهات العسكرية ملايين الأطنان من المواد التى تتلف طبقة الأوزون، وتؤدى غالبا إلى تلوث الهواء والتربة والمياه الجوفية باليورانيوم المستنفد (المنضب) والبلوتونيوم والترتيوم والرصاص والوقود وغير ذلك من النفايات السامة، كما يكدسون كميات هائلة من المواد الكيميائية السامة والعوامل البيولوجية. ولقد تعرض السكان فى داخل الولايات المتحدة وخارجها للتلوث نتيجة للتجارب النووية. وبعد عقود، كانت الحكومة تنكر فيها بأن العمال الأمريكيين الذين ساعدوا فى صنع الأسلحة النووية تعرضوا للإشعاع ولمواد كيميائية مسببة للسرطان وللموت المبكر، اضطرت الحكومة للاعتراف بذلك. وتعترف وزارة الطاقة الأمريكية بأن تطهير التلوث الناتج عن إنتاج الأسلحة النووية وإجراء التجارب عليها يتكلف ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار ويستغرق عقوداً عديدة من الزمن. ومع ذلك فإن الوزارة تصرف ٤٠ مليار دولار على تسعة مصانع جديدة بإمكانها تصميم أسلحة نووية إضافية [٢٢] .

تمثل المؤسسة العسكرية خطراً على العاملين فيها أيضاً، حيث يقتل العسكريون النظاميون فيها باستمرار أثناء تدريبات إطلاق النار، وتدريبات الطيران، والمناورات العسكرية وغير ذلك من التدريبات التى تستهدف التأكد من البقاء على أهبة الاستعداد، وتؤدى مجتمعة إلى وفاة ما يبلغ فى المتوسط ٢٥٣٤ فرداً فى العام بدون خوض أية

معارك عسكرية [٢٣] . ولقد تعرض عشرات الآلاف من المحاربين القدماء لحالات مرضية أو ماتوا نتيجة لتعرضهم لتجارب ذرية فى الخمسينيات، أو من المبيدات النباتية التى استخدمت إبان حرب فيتنام. كما أن ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠ ألف من المحاربين فى حرب الخليج ربما كانوا قد تعرضوا لليورانيوم المنضب (المستنفد) أو غيره من المواد شديدة الخطورة بما فيها لقاح الجمرة الخبيثة الذى يشتبه فى أنه يسبب حالات مرضية خطيرة، علمًا بأنه كان يفترض بأن لقاح الجمرة الخبيثة يحصّن الجنود ضد الحرب الجرثومية. وحين طلب الكونجرس وقف استخدام هذا اللقاح إلى حين إجراء المزيد من الأبحاث عليه للتأكد من سلامته رفض البنتاجون هذا الاقتراح. وحتى عام ٢٠٠٠ كان الجنود الذين يرفضون تلقى لقاح الجمرة الخبيثة يتعرضون لاحتمال محاكمتهم أمام محاكم عسكرية [٢٤] .

الاستعمار الاقتصادى

استثمرت الصناعات والبنوك الأمريكية فى العقود الأخيرة مبالغ كبيرة فى العالم الثالث (أى فى قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية)، تجذبها إلى ذلك الأرباح العالية التى تنتج عن العمالة الرخيصة والغياب شبه التام للضرائب ولإجراءات حماية البيئة واحتياطات السلامة وحماية المستهلكين فى تلك البلدان. وقدمت الحكومة الأمريكية معونات مالية لتسهيل عمليات هروب رأس المال والوظائف إلى خارج الولايات المتحدة حيث تولت دفع بعض نفقات انتقال هذه الشركات. وتمنح الحكومة أيضًا امتيازات ضريبية على استثمارات الشركات فيما وراء البحار، كما تتولى دفع تعويضات عن خسائر حدثت بسبب الحرب أو إجراءات مصادرة من قبل حكومات أجنبية. وبموجب السياسة التى تتبعها الحكومة الأمريكية فإنها ترفض تقديم أية مساعدات لأى بلد يقوم بتأميم موجودات تملكها شركات أمريكية دون أن يدفع تعويضات كاملة عنها.

لا تفعل استثمارات الشركات الأمريكية الكثير لتحسين حياة شعوب العالم الثالث بل إنها على العكس تؤدى إلى مزيد من تردى الأوضاع فيها. وهذا يفسر إلى حد ما ازدياد عدد الفقراء بمعدلات تفوق الزيادة فى عدد السكان فى العالم. فالشركات

متعدية الجنسيات تقضى على مؤسسات الأعمال المحلية وتستولى على أسواقها. كما أن الكارتلات الزراعية الكبيرة تستولى على أجود الأراضى لزراعتها بمحاصيل للتصدير تكسب منها سيولة نقدية، وهى تزرعها عادة بمحصول واحد مما يتطلب استخدام كميات كبيرة من المبيدات، بحيث لا تبقى إلا مساحات محدودة لزراعة المئات من أصناف المزروعات المتنوعة من المحاصيل الزراعية التى تستخدم لها أسمدة عضوية (غير كيماوية) لإطعام السكان المحليين [٢٥].

بترحيل السكان المحليين من أراضيهم وسلبهم إمكانيات الاكتفاء الذاتى تخلق الشركات الكبرى أسواق عمل شديدة الازدحام تتكون من أناس يائسين تجبرهم ظروفهم على ممارسة أعمال تتطلب جهوداً شاقة وبأجور تبقيهم فى حالة فقر، وهى أجور أدنى فى كثير من الأحيان من الأجور الدنيا فى بلادهم. وفى جزيرة هاييتى مثلاً يتلقى العمال ١١ سنتًا لكل ساعة عمل فى الشركات العملاقة مثل "ديزنى" و"جى سى بنى" J.c. Penny، و"وول مارت" Wal Mart، و"سيرز" Sears. [٢٦]. ولقد كانت الولايات المتحدة إحدى الدول القليلة التى رفضت توقيع ميثاق دولى ينص على منع تشغيل الأطفال والتشغيل القسرى. وينبع هذا الرفض من ممارسات الشركات الأمريكية التى تقوم بتشغيل الأطفال فى بلدان العالم الثالث، بل وفى داخل الولايات المتحدة نفسها. إن أطفالاً قد لا تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة يتعرضون لمعدلات عالية من الإصابات التى قد تؤدى إلى الوفاة فى بعض الأحيان، وتدفع لهم فى الكثير من الأحيان أجوراً أقل من الحد الأدنى المقرر [٢٧].

الوفر الذى تجنيه الشركات الكبرى من العمالة الرخيصة فى داخل الولايات المتحدة وفى الخارج لا ينعكس فى أسعار منخفضة لمستهلكى بضائعها. فهذه الشركات لا تتوجه إلى مناطق بعيدة أجورها منخفضة لكى توفر أموالاً لصالح المستهلكين الأمريكيين، بل لزيادة هامشها من الربح. وهكذا فإن أحذية يصنعها أطفال أندونيسيون يعملون ثمانين ساعة فى الأسبوع بأجر يقدر بـ ١٣ سنتًا للساعة تباع بسعر ٨٠ دولاراً أو يزيد فى الولايات المتحدة (أسعار عام ١٩٩٩). ولا تتجاوز حصة اليد العاملة من هذا السعر ٢,٦ دولار من مجموع التكلفة الكلية [٢٨].

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية منحت الولايات المتحدة ما تزيد قيمته على ٢٣٠ مليار دولار من المساعدات العسكرية لحوالى خمسة وثمانين بلداً. كما دربت وسلحت مليونين من أفراد قوات مسلحة أجنبية ورجال شرطة أجانب، ولم يكن هدف هذه النشاطات مساعدتهم على الدفاع عن بلادهم من غزو أجنبى بل حماية استثمارات رأس المال وحكومات القلة من مواطنيها الساخطين فى تلك البلدان [٢٩] .

تستخدم أموال المعونة الأمريكية أيضًا كعون مالى لبناء البنية التحتية التى تحتاجها الشركات الخاصة المستثمرة فى البلدان الأخرى: مثل الموانئ والطرق السريعة ووسائل الاتصال وما إلى ذلك. وتأتى المساعدات غير العسكرية الأمريكية للدول الأجنبية مرتبطة بشروط خاصة، إذ يتوجب أن تصرف على المنتجات الأمريكية غالبًا، كما يتعين على الدول المستفيدة إعطاء امتيازات استثمار تفضيلية للشركات الأمريكية، وتحويل الاستهلاك من الأغذية والمواد المنتجة محليًا إلى الأغذية والمواد المستوردة، مما يخلق اعتماداً متزايداً على الخارج، بالإضافة إلى الجوع والديون [٣٠] . كما أن قسماً كبيراً من أموال المساعدات لا يرى النور قط بل يتوجه فوراً إلى خزائن المسئولين الجشعين والمضاربين الماليين فى البلدان التى تتلقى تلك المساعدات.

تأتى المساعدات من مصادر أخرى. ففى عام ١٩٤٩، وفى مؤتمر عقد فى "بريتون وودز" **Bretton Woods** فى "نيوهامبشاير" **New Hampshire** قامت الأمم المتحدة بإنشاء كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وتجدر الإشارة إلى أن قوة الأصوات فى هاتين المنظمتين تتقرر على أساس المساهمة المالية لكل دولة فيهما، ولذا فإن الولايات المتحدة تتمتع بصوت مسيطر باعتبارها أكبر المانحين، تتلوها ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا العظمى. وعلى الرغم من أن دافعى الضرائب فى هذه البلدان هم الذين يمولون صندوق النقد الدولى فإن هذا الصندوق يعمل ضمن جو من السرية تحت إمرة مجموعة مختارة من أصحاب البنوك وهيئة من الموظفين الذين يتم انتقاؤهم غالبًا من وزارات المالية فى البلدان الغنية.

يفترض أن يساعد كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الشعوب على تحقيق تطورها. غير أن ما يحدث فى الواقع شىء آخر، إذ تقترض الدولة الفقيرة من

البنك الدولى لبناء قطاع معين من اقتصادها. فإن عجزت عن تسديد فوائد القروض الباهظة بسبب تدنى مبيعات صادراتها أو لأى سبب آخر فإنها تجد أن عليها أن تستدين مرة أخرى، حيث تقترض هذه المرة من صندوق النقد الدولى. غير أن هذا الصندوق يفرض برنامجًا "للتصحيح هيكلى" يتطلب من الدول المقترضة إجراء تخفيضات فى الضرائب التى تؤخذ من الشركات الكبرى متعدية الجنسية وتخفيض الأجور وعدم القيام بأى محاولة لحماية المشاريع المحلية من الواردات الأجنبية أو الاستيلاء على هذه الاستثمارات. ويتم الضغط على الدول المقترضة لخصخصة اقتصاداتها بحيث تبيع ما تملكه الدولة من مناجم ، وخطوط سكك حديدية ومرافق أخرى لشركات خاصة وبأسعار متدنية جداً إلى درجة مخزية. كما تجبر على السماح بقطع أشجار غاباتها وبتجريف مناجم معادنها دون أى اعتبار للأضرار التى تلحق ببيئتها الطبيعية. ويتوجب على الدول المقترضة أيضاً أن تخفض ما تصرفه من معونات مالية فى مجالات الصحة، والتعليم، والنقل، والغذاء بحيث تستهلك هذه الجوانب أموالاً أقل بهدف توفير المزيد من المال لدفع الديون. كما أن عليها أن تزرع مزروعات تجلب مالاً لكى يتم تصديرها وتحصيل أسعارها، وهكذا فهى تصبح أقل قدرة على إطعام شعوبها. ها نحن إذاً قد فسرنا "الأحجية": لماذا ازداد الفقر فى الخارج خلال نصف القرن الماضى فى نفس الوقت الذى ازدادت فيه المساعدات والاستثمارات؟

لقد تدنت الأجور الفعلية فى مختلف أنحاء العالم الثالث، وزادت الديون الوطنية وبلغت عنان السماء، بحيث أصبحت مدفوعات الديون تمتص جميع ما تحصل عليه الدول الفقيرة من قيمة إيراداتها وصادراتها (٣١) وتوصل بعض النقاد إلى قناعة بأن التصحيحات الهيكلية التى يطلبها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا تجدى، ونتيجتها النهائية هى تقليص الاكتفاء الذاتى والمزيد من الفقر للشعوب التى تتلقى قروضهما. لماذا تتابع الدول الغنية إذاً تمويل صندوق النقد والبنك الدوليين؟ لأن برنامج القروض الأجنبية مفيد. إذ إن هدف الدول الغنية ليس رفع مستوى عامة الناس فى البلدان الأخرى، بل خدمة المصالح المالية العالمية، وإلزام عمال هذه البلدان على العمل لهم لدفع تلك الديون الهائلة، وخصخصة الخدمات العامة، والقضاء على المنافسة التجارية التى ربما كانت تلك البلدان ستقوم بها لو أنه سمح لها بالتطور. ومن هذا المنظور فإن القروض الأجنبية والإصلاحات الهيكلية تعتبر ناجحة جداً بالفعل.

دولة الإرهاب

سعيًا لتوفير الأمن والسلامة للرأسمالية العالمية تلجأ الحكومة الأمريكية لقمع حركات تمرد الفلاحين والعمال والحكومات الإصلاحية فى أنحاء العالم. غير أنه يتم تغليف هذه السياسة بغلاف من المظاهر الوطنية، إذ يتم إفهامنا بأن سياسة التدخل التى تتبعها الولايات المتحدة ضرورية لمحاربة الإرهاب ووقف تهريب المخدرات وللتخلص من الحكام الأوتوقراطيين العدوانيين. غير أن تفحصًا أكثر دقة يظهر أن القادة الأمريكيين إنما يدافعون بشكل أساسى عن العالم الرأسمالى فى مواجهة التغيير الاجتماعى، حتى فى الحالات التى كان فيها ذلك التغيير الاجتماعى سلميا وديمقراطيًا. وهكذا قام الأمريكيون بالإطاحة بالحكومات الإصلاحية فى إيران عام ١٩٥٣ وغواتيمالا عام ١٩٥٤ والكونغو عام ١٩٦١ وجمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٢ والبرازيل عام ١٩٦٤ وشيلى وأوروجواى عام ١٩٧٣[٣٢]. وعلى نحو مماثل قامت حكومات أقلية عسكرية تم تدريبها وتمويلها من قبل البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالإطاحة بحكومات تتمتع بالشعبية وتتبع سياسات تستهدف تحقيق المساواة لمصلحة الطبقات المعدمة وذلك فى بلدان من بينها اليونان والفلبين وإندونيسيا وتيمور الشرقية، وعشر دول أخرى على الأقل فى أمريكا اللاتينية. ولقد قامت الولايات المتحدة فى كل من تلك الحالات بتقديم مساعدة مفيدة لتلك القوى بهدف تنصيب أنظمة يمينية لا تستجيب لاحتياجات الناس ولكنها أكثر لينًا فى التعامل مع المستثمرين الأمريكيين [٣٣].

تابع القادة الأمريكيون فى الثمانينيات والتسعينيات سياسة التدخل العنيف ضد الحكومات الإصلاحية فى أنحاء مختلفة من العالم. ففى نيكاراجوا مثلاً قامت قوات مرتزقة تساندها الولايات المتحدة بقتل ٣٠٠٠٠ شخص، مما أدى إلى تيتم ٩٠٠٠٠ طفل بالإضافة إلى تدمير ما تبلغ قيمته ٣ مليارات من الدولارات من المنازل والمدارس والعيادات الصحية والمزروعات وغيرها من المرافق. أما فى أنجولا وموزمبيق فقد شُنّت حروب من قبل قوات تدعمها المخابرات المركزية الأمريكية مما أدى إلى مقتل عدة ملايين وتشريد وتجويع ملايين آخرين. وفى تيمور الشرقية قام العسكريون

الإندونيسيون الذين تمولهم الولايات المتحدة بذبح ٢٠٠٠٠٠ شخص، وهو ما يزيد على ثلث عدد السكان [٣٤].

غزت الولايات المتحدة جزيرة جرينادا فى عام ١٩٨٣، وبنما فى عام ١٩٨٩ للإطاحة بحكومات إصلاحية منتخبة واستبدالها بحكومتين تتبنيان سياسة السوق المفتوحة وتساندهما قوات أمريكية حيث أجريتا انتخابات بتمويل أمريكى. وقد ازدادت البطالة فيهما وتدنت الأجور، وتم تخفيض نفقات التعليم والخدمات البشرية، بينما ازداد الفقر والجريمة وتعاطى المخدرات بالدولتين بصورة هائلة [٣٥]. أما الأمر المشترك بين نيكاراجوا، وأنجولا، وموزمبيق وجرينادا وتيمور الشرقية وبنما فهو أنه كانت فيها حكومات تعيد توجيه جزء من العمالة والموارد فى البلاد باتجاه تلبية حاجات الشعب، مما يجعل هذه البلدان تحيد عن المسار الضيق الذى يسير باتجاه السوق المفتوحة للعولمة.

أما العراق فقد رفض فى عامى ١٩٩٠-١٩٩١ الالتزام بالحصص النفطية التى كان من شأنها رفع الأسعار بما يحقق مصالح شركات النفط العملاقة. وردا على قيام الكويت بعمليات حفر لحقول النفط العراقية التى تنحدر باتجاه الكويت قام صدام حسين (وهو عميل سابق للمخابرات المركزية الأمريكية) بغزو الكويت مما أتاح للرئيس الأمريكى بوش الفرصة لشن هجمات قصف مكثفة كان من شأنها تلويث أراضى العراق الزراعية الخصبة باليورانيوم المنضب (المستنفد) وقتل ٢٠٠٠٠٠ شخص حسب تقديرات البنتاجون [٣٦]. ونتيجة للحصار الاقتصادى الذى فرض على العراق، بقيادة الولايات المتحدة خلال العقد التالى تردّت حالة شبكات المياه والصرف الصحى فى العراق، كما مات ١٢٠٠٠٠٠ عراقى حتى عام ٢٠٠٠ من بينهم ٨٠٠,٠٠٠ طفل [٣٧].

ظلت الغارات الجوية الأمريكية ـ البريطانية مستمرة بشكل روتينى على العراق مما يعرض المدنيين العراقيين الأبرياء للقتل. وأصبح العراق – الذى كان يتمتع بأعلى مستوى للحياة فى الشرق الأوسط حيث كان يتوفر لمواطنيه التعليم والرعاية الصحية المجانيان – بلداً معوزاً من بلدان العالم الثالث بسبب وقوعه فريسة للعقوبات الاقتصادية. وبما أن النفط العراقى أبقى خارج السوق العالمية، لم يعد بإمكان العراق أن يتصرف بصورة تؤثر سلبيًا على الأرباح التى تحققها كارتلات النفط [٣٨].

تعرضت يوغسلافيا للهجوم أيضاً، وهى دولة كبيرة كانت تتمتع بازدهار نسبى وأبقت على بعض سمات النظام الاشتراكى حتى بعد الإطاحة بالأنظمة الشيوعية فى جميع بلدان أوروبا الشرقية. وكان حوالى ٧٥٪ من اقتصادها تابعًا للقطاع العام ولم تبد يوغسلافيا بالذات رغبة فى الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى (الناتو) أو الاتحاد الأوروبى. وقاوم شعبها، خاصة فى الجمهورية الصربية، الحملة التى كانت تستهدف دفعها لخصخصة اقتصادها بشكل كامل (على الرغم من انفتاحها على صندوق النقد الدولى وبرنامج الإصلاحات الهيكلية للسوق المفتوحة).

ولقد ساعدت سلسلة حروب انفصالية ممولة من الغرب على تفكيك يوغسلافيا إلى جمهوريات ضعيفة تخضع لسلطان الغرب. وقد تمت عمليات تطهير عرقية فى تلك الجمهوريات من العنصر الصربى الذى كان أقوى مؤيدى نظام فيدرالى يضم المناطق جميعًا. وقد اتهم الصرب من قبل الغرب وأجهزة الإعلام الغربية بارتكاب عمليات اغتصاب واسعة وبالإبادة العرقية. ظل ما تبقى من يوغسلافيا يقاوم، وشنّ حربًا أهلية فى كوسوفو ضد المتمردين الألبان غير أن عدد القتلى فى هذه الأحداث كلها كان أقل من عدد قتلى أية معركة رئيسية واحدة فى الحرب الأهلية الأمريكية وأقل من عدد من قتلتهم الأنظمة الديكتاتورية التابعة للولايات المتحدة فى بلدان مثل جواتيمالا وأندونيسيا وتركيا [٣٩].

وبسبب محاولاتها مقاومة تفتيتها اتهمت يوغسلافيا "بالإبادة العرقية" و"التطهير العرقى" من قبل الرئيس الأمريكى كلينتون ومساعديه، وتعرضت فى عام ١٩٩٩ لحملة قصف جوى مكثفة من قبل قوات حلف الأطلنطى بقيادة الولايات المتحدة مما أدى لقتل وإصابة الآلاف وتدمير صناعة البلد وبنيته التحتية وبيئته الطبيعية فى حملة استهدفت تحويل يوغسلافيا كبلد مزدهر إلى دولة مثيلة لدول العالم الثالث [٤٠].

أظهرت التقارير التى صدرت فيما بعد للوكالات الغربية نفسها أنه لم تكن هناك حوادث اغتصاب منظمة أو سياسة وحشية جماعية قام بها الصرب، وإن كانت هناك حوادث متفرقة ذات طبيعة محلية ارتكبت من قبل جميع الأطراف فى الحرب اليوغسلافية، ولم يتبين ما يثبت التقارير التى تحدثت عن قبور جماعية فى كوسوفو

تضم جثث الآلاف بعد احتلال قوات حلف الأطلنطى لها [٤١] . أما أكثر الأعمال وحشية فكان القصف المتكرر من قبل القوات الغربية ليوغسلافيا والتى سببت درجة من الموت والدمار لا تتناسب بأى حال من الأحوال مع تهم جرائم الحرب التى اتهم بها القادة اليوغسلاف.

عندما صوت ممثلو ثلاثين دولة بالموافقة على إنشاء محكمة دولية لمحاكمة جرائم الحرب ضد الإنسانية فى عام ١٩٩٨ كانت الولايات المتحدة والصين هما الدولتان الوحيدتان اللتان رفضتا التوقيع على إنشاء تلك المحكمة. وفى عام ٢٠٠٠، عندما وضعت الأمم المتحدة خطط إنشاء محكمة جرائم دولية دائمة تستهدف معاقبة المسئولين عن جرائم الحرب وانتهاك حقوق الإنسان حاولت الولايات المتحدة استثناء جميع العسكريين الأمريكيين من أعمال هذه المحكمة. وهكذا يبدو أن المدافعين عن حرية "السوق" فى العالم يجب ألا تطبق عليهم نفس المعايير التى يخضع لها الآخرون [٤٢] .

دعم القادة الأمريكيون - الجمهوريون منهم والديمقراطيون - حروباً وحشية ضد حركات تمرد شعبية فى جواتيمالا (١٩٦٢-١٩٩٦) أدت إلى مقتل ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠ شخص، والسلفادور (١٩٨٠-١٩٩٤) قتل فيها ٧٥٠٠٠ شخص، وهاييتى (١٩٨٧-١٩٩٤)، وتايلاند (١٩٦٥-١٩٧٣) ، وفى الهند الصينية ضد فيتنام (١٩٤٥-١٩٧٣)، وكمبوديا (١٩٥٥-١٩٧٣) ولاوس (١٩٥٧-١٩٧٣) [٤٣] . وفى جميع هذه الحالات كانت أساليب التعذيب والقتل التى تنفذها كتائب الرعب هى الأساليب الشائعة التى تنفذها قوى التمرد المضاد [٤٤] .

اعتذر الرئيس كلينتون فى عام ١٩٩٩ عن مساندة الولايات المتحدة للحكومات اليمينية فى جواتيمالا والتى قتلت أعداداً كبيرة من الناس، وقال إن مثل هذا الانغماس واسع الانتشار فى أعمال العنف والاضطهاد عمل خاطئ، وأنها "غلطة" يجب ألا تتكرر مرة ثانية قط" كما قال الرئيس، وذلك فى الوقت نفسه الذى كان يستمر فيه فى مساندة التدخلات القمعية ضد العراق ويوغسلافيا وهاييتى وبلدان أخرى [٤٥] .

ألقت القوات الأمريكية على فيتنام ما يصل إلى ٨ ملايين طن من القنابل، و ١٨ مليون جالون من المواد الكيميائية للقضاء على المزروعات وحوالى ٤٠٠٠٠٠ طن من النابالم. وقد تم تدمير حوالى ٤٠٪ من المزارع والبساتين فى فيتنام باستخدام مبيدات النباتات وكذلك ٤٠٪ من غاباتها، وقسم كبير من مواردها السمكية والبحرية. وقد قتل الملايين من الفيتناميين واللاوسيين والكمبوديين، وتم تشويه ملايين آخرين أو تعرضوا للتلوث بالمواد الكيميائية السامة، وتم تشريد ما يصل إلى عشرة ملايين شخص. كما قتل ٥٨٠٠٠ أمريكى وأصيب مئات الألوف بجراح أو بإعاقات مستديمة، غير أن الحرب أفادت موردى الأسلحة العشرة الكبار (بمن فيهم "دو بونت" **Du Pont** و"آى تى تى" **ITT** و"داو كيميكال" **(Dow. Chemical** حيث ربحت هذه الشركات ١١,٦ مليار دولار (بقيمة الدولار فى عام ١٩٧٣) [٤٦] . ولقد دمرّ التدخل الأمريكى الهند الصينية وأفقرها بحيث أصبح من المستحيل عليها أن تتطور معتمدة على جهودها الذاتية. وفيما بين عام ١٩٧٩ والتسعينيات ساعد القادة الأمريكيون قوات الخمير الحمر المهووسين بأعمال الإبادة البشرية فى كمبوديا بهدف زعزعة حكومة كمبوديا التى كانت تميل باتجاه الاشتراكية. وقد أدى ذلك إلى إطالة أمد الحرب الأهلية التى أزهقت أرواح عشرات الألوف من الناس [٤٧] .

كما ساند القادة الأمريكيون الحكومات القمعية التى ظلت أمينة لمبادئ حرية السوق وعولمة التمويل. وعندما واجهت حكومة المكسيك حركة تمرد فى منطقة "شياباس" ساعدت قوات الأمن الوطنى الأمريكية الجيش المكسيكى على شن حملة اغتيالات لقادة الاحتجاج، وتعذيب المشتبه بهم، وحرق المزروعات وطرد الفلاحين من ديارهم [٤٨] .

كولومبيا هى بلد آخر يشمل تاريخه حملات قمع مولتها الولايات المتحدة، بما فى ذلك الذبح المنظم للعمال والطلبة والفلاحين ورجال الدين الذين ينتظمون فى نشاطات هدفها تحسين ظروف الحياة. وخلال التسعينيات قتل ما يصل إلى ٣٥٠٠٠ شخص سنويًا فى كولومبيا. ويعزو الناطقون الأمريكيون أعمال العنف لعمليات تهريب المخدرات، غير أن الهيئة الأنديزية للقانونيين تقدر أن أقل من ٢٪ من عمليات القتل

هذه يعود لأسباب لها علاقة بالمخدرات، "بينما يرتكب الجيش الكولومبى والشرطة وكتائب الموت شبه العسكرية ما نسبته ٧٠٪ من هذه الأعمال. وخلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٤ تم اغتيال ما يربو على ١٥٠٠ من أعضاء الاتحادات العمالية من قبل كتائب الموت التى تساندها المخابرات المركزية الأمريكية. وإلى جانب الأسلحة وطائرات الهليكوبتر التى يوفرها العسكريون الأمريكيون فإنهم يقدمون أيضًا المواد الكيميائية الخاصة بإبادة المزروعات والتى تلحق أكبر الأذى بالبيئة والبشر فى كولومبيا. ولقد أقر الكونجرس الأمريكى فى عام ٢٠٠٠ إنفاق مبلغ ١,٣ مليار دولار لهدف ظاهرى هو محاربة تهريب المخدرات فى كولومبيا وإن كان الكونجرس قد اعترف بأن هذه الأموال ستستخدم أيضًا فى الحرب ضد العصابات الثورية (والسكان الفقراء الذين يساندونهم) [٤٩] .

كانت الشركات الأمريكية تشارك أحيانًا بصورة مباشرة فى أعمال انتهاك حقوق الإنسان التى يتم ارتكابها لجعل العالم مكانًا آمنًا للاستثمارات العالمية. ففى بلدان مثل إندونيسيا ونيجيريا والهند وبورما وكولومبيا قامت الشركات الكبرى بدفع أموال للشرطة والجيش للقيام بضرب واعتقال، وفى بعض الأحيان قتل السكان المحليين الذين ينتظمون فى جماعات لمحاربة تدمير البيئة الطبيعية أو تهجير السكان بسبب المشاريع التى تنشئها الشركات الكبرى فى مناطق سكناهم [٥٠] .

على الرغم من كل ما يقولونه حول "حقوق الإنسان" فلقد دعم قادة الحكومة الأمريكية الأنظمة "الموالية للغرب" فى جميع أنحاء العالم، وهى أنظمة تستخدم فرق الاغتيالات وتمارس أعمال التعذيب والترويع ضد شعوبها. وقد منعت هذه الحكومات الإضرابات، ودمرت الاتحادات النقابية، وخفضت الأجور وتابعت ممارسة أعمال القتل ضد المناوئين لسياستها [٥١] . ويتم التلاعب فى الانتخابات بين آن وآخر باستخدام مبالغ ضخمة من المال وتزوير النتائج وبممارسة أعمال الرعب الموجهة مثلما حدث فى جامايكا ١٩٨٠، وشيلى ١٩٦٤، والسلفادور ١٩٨٤ وغيرها من البلدان [٥٢] . أما إن لم تكن نتائج الانتخابات مرضية فيُعلن حينذاك أنه كان هناك فيها تلاعب واحتيال

(بغض النظر عما قد يعلنه المشرفون الدوليون على الانتخابات) كما حدث فى نيكاراجوا الثورية فى الثمانينيات، وفى يوغسلافيا فى التسعينيات وعام ٢٠٠٠، وهاييتى ٢٠٠٠ . (٥٣) .

إذا عرّفنا الاستعمار على أنه تلك العلاقة التى تقوم فيها المصالح المتحكمة فى بلد ما باستخدام قوتها الاقتصادية والعسكرية للسيطرة على الأرض والعمالة والموارد والمال والمقدّرات السياسية فى بلد آخر فإن الولايات المتحدة ستعتبر أكبر قوة استعمارية فى التاريخ. ولقد توسعت الإمبراطورية الأمريكية اتساعًا لم نر مثيلاً له من قبل، حيث إن قواعدها العسكرية تحيط بالعالم كله، ولديها قوة نووية شديدة القتل تشمل ٨,٠٠٠ قطعة من الأسلحة الاستراتيجية و٢٢,٠٠٠ من الأسلحة التكتيكية، والقوات البرية والجوية مستعدة للضرب فى أى مكان، وأسطول حربى قدرته التحميلية والتدميرية الكلية أكبر من أساطيل العالم مجتمعة. وعلى الرغم من أن عدد سكان الولايات المتحدة لا يزيد على ٥٪ من عدد سكان العالم فإنها تصرف ثلث ما يصرفه العالم كله كنفقات عسكرية.

لقد صممت هذه السياسة التوسعية الأمريكية على نطاق الكون كله لكى تحمى وتدعم تنمية فرصها المالية العالمية، ولتمنع قيام أنظمة اجتماعية ذات طبيعة ثورية أو إصلاحية، أو حتى قومية محافظة (كالعراق)، أى أنظمة قد تستخدم ثروتها وعمالتها بوسائل قد تقتطع من أرباح الإمبراطورية الاقتصادية العالمية التى تمثلها الشركات الكبرى أو تتحدى سيطرتها. إن أرباح هذه الإمبراطورية إنما تتدفق إلى أيدى القلة ذات الامتيازات، بينما يتحمل عامة الناس فى داخل الولايات المتحدة وفى جميع أنحاء العالم التكاليف المتزايدة لهذه الإمبراطورية.

الهوامش

(١) كتاب: "أسطورة التفوق العسكرى السوفيتى" (نيويورك: هاربر آند رو، ١٩٨٦)، وكتاب فريد كابلان: "طيف مشكوك فيه: نظرة مرتابة للتهديد النووى السوفيتى" (معهد الدراسات السياسية واشنطن، دى. سى. ١٩٨٠).

(٢) Defense Monitor نشرة مركز المعلومات الدفاعية، واشنطن، دى. سى. رقم ٥ لعام ٢٠٠٠

(٣) Defense Monitor، رقم ٢ لعام ٢٠٠٠ .

(٤) "آخر المنفقين فى زمن الانتعاش"، Defense Monitor، رقم ٨ لعام ١٩٩٩، مقال بقلم "مارتا هنى" فى جريدة These Times بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٧ بعنوان "Guns "R" Us" ، وكتاب ديفيد ماكجوان "إخراج الديمقراطية عن مسارها"، (مونرو، مين: الشجاعة العامة) ص ٩٥ .

(٥) مقال بقلم كريستوفر هيتشين فى مجلة "نيشن" عدد ١ فبراير ١٩٩٩، بعنوان: "نظام الدفاع السياسى"، ومقال بقلم جوزيف جوف فى "نيويورك تايمز" عدد ٢٠ يونيو ٢٠٠٠، بعنوان: "تحذير من بوتين وشرويدر"، وفى صحيفة "أوكلاند تريبيون" عدد ١٠ أغسطس ٢٠٠٠ بعنوان: "مشروع الصواريخ الدفاعية الأمريكية قد يستحث الصين على بناء ترسانة نووية".

(٦) نقلاً عن كارل جروسمان، مقال فى مجلة Earth Island Journal، عدد شتاء/ ربيع ١٩٩٩، بعنوان: "الولايات المتحدة تنتهك القانون العالمى لعسكرة الفضاء".

(٧) نشرة قيادة الفضاء الأمريكية بعنوان: "رؤية لعام ٢٠٢٠"، فى ١٩٩٨، نقلاً عن "ماكجوان" فى كتاب "إخراج الديمقراطية عن مسارها"، ص ١٩٦، راجع أيضًا "بروس أجاجنون" فى مقال بعنوان: "أهرامات تصل إلى السماوات: المعركة القادمة للسيطرة واستغلال الفضاء"، مجلة Toward Freedom، عدد سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٩، وكتاب "جورج وميرديث فريدمان": "مستقبل الحرب: القوة، والتكنولوجيا والهيمنة الأمريكية على العالم فى القرن الحادى والعشرين" (نيويورك: سانت مارتنزا، ١٩٩٨).

(٨) مقال بقلم "جار سميث" و "كلير زيكور" فى "إيرث أيلند جورنال"، عدد خريف ١٩٩٤ بعنوان "مشروع HAARP: خطة العسكريين لتغيير الأيونوسفير"؛ ومقال "نيك بيجيتسن" و "جينماننج" فى مجلة Nex- us عدد ديسمبر ١٩٩٥/ يناير ١٩٩٦، بعنوان "التخريب المتعمد فى السماء".

(٩) نشرة مركز المعلومات الدفاعية لشهر مايو ٢٠٠٠، مقال فى صحيفة "سان فرانسيسكو إجزامينر"، عدد ١٥ أبريل ١٩٩٥ بعنوان: "مليارات البنتاجون الثلاثة والثلاثون المفقودة".

(١٠) مقال فى مجلة "نيشن" عدد مارس ١٩٩٧ . بعنوان: "بنتاجون أم تمثال نصفى"، تقرير مكتب المحاسبات العامة، يناير ١٩٩٠، بعنوان: "تقرير قانون السلامة المالية، المطبعة الحكومية، واشنطن دى. سى.، يناير ١٩٩٠ .

(١١) مقال فى مجلة " Z" عدد نوفمبر ١٩٩٧ بعنوان: "دعة الأثرياء والإسراف"، موضوع على شبكة الإنترنت فى الموقع: (http://www.businessleaders.org) صادر عن مجموعة "رجال الأعمال لأولويات معقولة"، نيويورك. مقال فى مجلة "نيشن"، العدد ١٣ فى ٢٠ يناير بعنوان: "الاحتكار العسكرى"، صحيفة "سان فرانسيسكو إجزامينر"، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧، ص ٦-٧ .

(١٢) تقرير مكتب الإدارة المالية فى مكتب المحاسبات العامة الصادر فى فبراير ١٩٩٠ وهو بعنوان "قرارات بمليارات الدولارات تصرف بناءً على بيانات مغلوطة وغير موثوق بها" نشرته صحيفة "سان فرانسيسكو كرونيكل" فى ٢٦ فبراير ١٩٩٧ .

(١٣) صحيفة "واشنطن بوست"، عدد ١٣ يوليو ١٩٩٠ فى مقال بعنوان: "حماقات واشنطن"-Council for livable World and Taxpayers for Common Sense

(١٤) مقال "حماقات البنتاجون" المذكور أعلاه، وصحيفة نيويورك تايمز، أعداد ٦ أغسطس ١٩٩٠، ١ إبريل ١٩٩٦، و٨ أكتوبر ١٩٩٩ .

(١٥) يمكن الرجوع لصحيفة "نيويورك تايمز" عدد ٢٦ مايو ٢٠٠٠ حول تجاوزات فى الموازنة بسبب شراء معدات ليزر تستخدم لأبحاث القنبلة الهيدروجينية.

(١٦) مقال فى شهرية Bulletin of Atomic Scientist، عدد أكتوبر ١٩٩٦ بعنوان: "هبات مكلفة".

(١٧) نشرة "ديفنس مونيتور"، العدد ٢، لعام ١٩٩٦، مقال بعنوان: "لماذا نتخم البقرة المقدسة".

(١٨) مقال فى "سان فرانسيسكو إجزامينر"، عدد ١٩ نوفمبر ١٩٩٨ .

(١٩) صحيفة "نيشن"، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٩٧ بعنوان: "عاصفة تمطر قاذفاتنا".

(٢٠) وردت هذه الحقائق فى "تدقيق الحسابات الذرية بين عامى ١٩٤٠-١٩٩٦ مؤسسة "بروكنجز": "واشنطن دى سى، وفى مشروع دراسة حول تكاليف الأسلحة النووية الأمريكية لنفس المؤسسة، عام ٢٠٠٠ .

(٢١) مجلة Veterans for Peace، ربيع ٢٠٠٠ بعنوان: "على أرض الواقع فى بورتوريكو"، ودراسة على موقع الإنترنت (http://www.viequeslibre.org) ، ودراسة أخرى على شبكة الإنترنت الموقع (//:http www.covertaction.org) بعنوان: "كوريا: تشريح للحرب وإمكانيات إعادة التوحيد"، أكتوبر ٢٠٠٠ .

(٢٢) كتاب "التهديد فى بلادنا: مواجهة ميراث سموم العسكريين الأمريكيين"، صحيفة In These Times عدد ٨ أغسطس ١٩٩٩ فى مقال بعنوان: "بعد ثلاثين سنة: ميراث أمريكا من أضخم تجربة نووية"، تقرير صادر عن وزارة الطاقة الأمريكية فى واشنطن بعنوان: "ممرات للإغلاق" فى مارس ٢٠٠٠، صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ٢٤ يناير ٢٠٠٠ .

(٢٣) كتيب صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان: "الخسائر البشرية فى صفوف العسكريين الأمريكيين فى أنحاء العالم أثناء تأديتهم الخدمة الفعلية"، أصدرته إدارة المعلومات الخاصة بالعمليات والتقارير، الكتيب MO7.

(٢٤) فصلية "كوفيرت آكشن" عدد شتاء ١٩٩٢-١٩٩٣ فى مقال بعنوان: "خنازير التجارب والجنود المضحى بهم"، صحيفة "سان فرانسيسكو إجزامينر"، عدد ٢٤ يناير ١٩٩٩ فى مقال بعنوان: "خريطة حرب الخليج مفتاح لأمراض المحاربين القدماء، صحيفة "سان فرانسيسكو إجزامينر"، عدد ٢٤ يناير ١٩٩٩، فصلية "نورث كوست إكسبريس" عدد ربيع ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "الجمرة الخبيثة وخدمات صغيرة أخرى".

(٢٥) تقرير لجماعة Grassroots International فى عام ١٩٩٧ بعنوان: "إطعام التواكل وتجويع الديمقراطية"، وكتاب "تقرير التنمية البشرية".

(٢٦) مجلة Crossroads، عدد إبريل/مايو ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "الولايات المتحدة فى هاييتى: كيف تصبح غنياً بالحصول على ١١ سنتاً فى الساعة" Inter-hemispheric Resources

(٢٧) تقرير منظمة حقوق الإنسان Human Rights Watch لشهر يونيو , ٢٠٠٠ تقرير معلومات بعنوان: "دور عمل الأطفال فى الاقتصاد العالمى" أعده "تيرى كولنجز صدر عن مجلس: Inter-hemispheric Resource Center and the Institute For Policy Studies, Washington D. C. 1997، وكذلك تقرير صادر عن قسم مراقبة حقوق الأطفال فى منظمة حقوق الإنسان ويحمل عنوان: "أصابع حتى العظم: فشل الولايات المتحدة فى حماية الأطفال العاملين فى المزارع"، صدر فى يونيو ٢٠٠٠ متوفر على شبكة الإنترنت: (http:www.hrw.Org /campaigns/crp/farmchild/index.htm) .

(٢٨) صحيفة "نيويورك تايمز" عدد ١٦ مارس ١٩٩٦ .

(٢٩) على سبيل المثال مقال بقلم وليم هارتنج وبريدجيت موا: William Hartung and Bridget Moix بعنوان: "ميراث قاتل: أسلحة من الولايات المتحدة لإفريقيا وحرب الكونجو". على موقع شبكة الإنترنت: (http://www.world policy.org/projects/arms/reports/congo.htm).

(٣٠) كتاب: "لوردات الفقر: السلطة، والهيبة، والفساد فى مؤسسات أعمال المساعدات الدولية".

(٣١) أسبوعية Asheville Global Report عدد ٢٤ فبراير، وعدد ١ مارس ٢٠٠٠، فى مقال بعنوان: "مراقبة صندوق النقد الدولى/ البنك الدولى"، كتاب: "الوفاء، والدّين: الإمبراطورية العلمانية للبنك الدولى"، مقال فى مجلة "نيشن" عدد ٢٤ إبريل ٢٠٠٠ بعنوان: "حان الوقت للتحكم فى التمويل العالمى" وكذلك "صندوق النقد الدولى لإنقاذ (المصرفيين)"، مقال فى شهرية حزب العمل Labor Party Press عدد مايو ١٩٩٨ .

(٣٢) اعترفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لأول مرة فى عام ٢٠٠٠ بأنها "تعاملت" مع أولئك الذين خططوا للانقلاب فى تشيلى ضد الرئيس ألليندى، بمن فيهم من روجوا الدعاية المزيفة ضد حكومة ألليندى ومع الذين قاموا بعمليات الاغتيال كما ذكرت وكالة أسوشيتدبرس فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠ . ولكن الوكالة ما تزال تنكر مشاركتها فى أية أعمال انتهاك لحقوق الإنسان.

(٣٣) كتاب: "الدولة الخبيثة".

(٣٤) كتاب: "إرهاب الكونترا فى نيكاراجوا"، وكتاب "حرب واشنطن ضد نيكاراجوا"، تقرير كنيسة United Church of Christ، صادر عن الهيئة الخاصة بالعدالة العرقية وهو بعنوان: "لماذا تطيل الولايات المتحدة أمد الحرب فى أنجولا؟" نشرته صحيفة واشنطن بوست، عدد ٥ أكتوبر, ١٩٨٩، مقال فى صحيفة New leaderعدد ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ بعنوان: "الجوع والمجازر فى موزمبيق".

(٣٥) للمزيد من المعلومات حول تحريف وتشويه الأنباء التى تناولت غزو جرينادا وبنما يمكن الاطلاع على كتاب مايكل بارينتى:

Inventing Reality: The Politics of News Media 2nd ed. (New York: St. Martins, 1993) 149-51, 159-63.

(٣٦) أوردت هذه الأرقام جريدة "التايمز" اللندنية عدد ٣ مارس عام ١٩٩١

(٣٧) "تحدٍ للإبادة العرقية" كتاب من تأليف رامزى كلارك.

(٣٨) صحيفة "واشنطن بوست" عدد ٢٣ يونيو عام ٢٠٠٠ .

(٣٩) مقال عن تركيا فى فصلية "كوفيرت أكشن" عدد صيف ١٩٩٧ بعنوان: "محبوسون فى شبكة قتلة سرية".

(٤٠) مايكل بارينتى:

To kill a Nation: The Attack on Yugoslavia (New York and London: Verso 2000).

(٤١) نفس المصدر السابق.

(٤٢) مقال فى صحيفة "الجارديان ويكلى اللندنية"، عدد ٢٦ يوليو ١٩٩٨ بعنوان: "خطط أمريكية لإفشال محكمة جرائم الحرب"، ومقال فى "سان فرانسيسكو كرونيكل"، عدد ١٢ يونيو عام ٢٠٠٠ بعنوان: "الولايات المتحدة تسعى لمنح قواتها حصانة من محكمة جرائم الحرب".

(٤٣) صحيفة "نيويورك تايمز"، أعداد ٥ أغسطس و ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٦ فبراير ١٩٩٩، ومقال فى صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٦ بعنوان: "الجيش علَّم الأمريكيين اللاتينيين إجراء الإعدامات والتعذيب"، ومقال فى فصلية "كوفيرت أكشن"، صيف عام ١٩٩٠ بعنوان: "فرق الموت فى السلفادور: نمط تواطؤ أمريكى".

(٤٤) صحيفة "شيكاغو تريبيون" عدد ٤ مارس ١٩٩٧، و"واشنطن تايمز"، عدد ٤ مارس ١٩٩٧ .

(٤٥) كما تذكر صحيفة "نيويورك تايمز" عدد ١١ مارس ١٩٩٩ .

(٤٦) مقال فى Gallery، عدد نوفمبر ١٩٧٨ بعنوان: "فيتنام: مؤسسة أعمال الحرب والثراء السريع من الدم"، كذلك كتاب "فيتنام وأمريكا" والذى يحوى معلومات وثيقة الصلة بالموضوع على الرغم من أسلوب تحريره غير المتقن.

(٤٧) دراسة من سلسلة دراسات لطلبة جنوب شرقى آسيا فى جامعة ييل، لعام ١٩٩٣ بعنوان "الإبادة العرقية والديمقراطية وكمبوديا، مقال فى صحيفة "الجارديان ويكلى"، عدد ٢٦ إبريل ١٩٩٨ بعنوان: "بول بوت، الوحش الذى خلقناه".

(٤٨) نشرة تصدرها رابطة مقاومى الحرب Nonviolent Activist، عدد مايو/ يونيو ٢٠٠٠ .

(٤٩) كتاب: "كولومبيا: الديمقراطية التى تنفذ الإبادة العرقية"، ومقال فى شهرية Focus الصادرة عن مكتب الأمريكيتين، عدد يوليو ١٩٩٧ بعنوان: "كولومبيا واحتيال حرب المخدرات"، نشرة Columbia Update ، شبكة حقوق الإنسان فى كولومبيا، خريف ١٩٩٧/ شتاء ١٩٩٨، تقرير صادر عن مجلس إنترناشونال آكشن بعنوان: "إسقاط أوراق الأشجار فى كولومبيا، موقع الإنترنت (http://www.iacenter.org)، و "نيويورك تايمز"، عدد ٢٥ يونيو ٢٠٠٠ .

(٥٠) مقال فى Dollars and Sense بقلم "أرفند جانيسان" بعنوان: "انهيارات الشركات الكبرى: مؤسسات الأعمال تدعم الأساليب الوحشية" مايو/يونيو ١٩٩٩.

(٥١) كتاب "إدوارد هيرمان": "شبكة الإرهاب الحقيقى"، (بوسطن: ساوث إند، ١٩٨٥)؛ وكتاب مايكل بارينتى "ضد الإمبراطورية"، (سان فرانسيسكو: سيتى لايتس، ١٩٩٥)؛ وكتاب "الدولة الخبيثة" لبلوم، ١٩٩٢

(٥٢) كتاب "إدوارد هيرمان" :انتخابات إظهار القوة"، (بوسطن، ساوث إند،١٩٨٤)؛ وكتاب بارينتى "ضد الإمبراطورية" ص ١٢٥-١٢٩، صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ٨ مارس ١٩٩٧.

الفصل الثامن

الصحة والبيئة والخدمات البشرية
خراف الضحية

تحكم الطبقة الثرية، وإن كانت تنتهج فى بعض الأحيان أساليب قد لا تستسيغها فى الحكم، إذ يتعين على الأثرياء والأقوياء تقديم تنازلات من حين لآخر، بحيث يقدمون القليل ليحتفظوا بالكثير حرصًا منهم على ألا تؤدى إساءات الرأسمالية الشديدة إلى هياج الجماهير ضد النظام الرأسمالى نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن القوى الديمقراطية تابعت ضغوطها وكفاحها ضد الظلم الاجتماعى والاقتصادى فى الولايات المتحدة بعد الانتصارات الهامة التى حققتها إبان الكساد العظيم فى الثلاثينيات من القرن العشرين. واستجابة لذلك لجأت الحكومة الفيدرالية إلى تقديم سلسلة من الخدمات الإنسانية التى ساعدت الكثيرين، وإن كانت قد عجزت عن الوصول إلى الملايين، بمن فيهم من هم فى أمسّ الحاجة لها. بل حتى تلك الانتصارات المهمة التى حصلت عليها تلك الطبقات أصبحت عرضة لهجمات خطيرة فى السنوات الأخيرة على الرغم من أنها لم تكن انتصارات كافية.

ما يحصل عليه الفقراء يصبح أقل (فأقل)

المخصصات التى يفترض ظاهريا أن تقدم للمحتاجين تصل فى كثير من الأحيان إلى أيدى من لا يستحقونها. ففى عام ١٩٦٥ مثلاً أعلنت الحكومة الأمريكية حربًا على الفقر فى "الأبالاشيا"، وهى سلسلة من التلال الفقيرة تمتد من ولاية نيويورك شمالاً إلى

ولاية المسيسيبى جنوبًا. وفى خلال السنوات الخمس والثلاثين التالية صرفت الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية فى الأبالاشيا ما يربو على ١٦ مليار دولار، غير أن هذه المصروفات أفادت التجار وأصحاب البنوك وشركات تعدين الفحم والمقاولين بشكل أساسى أكثر مما أفادت الفقراء.

غالبا ما تعجز مشاريع البرامج الفيدرالية عن أن تصل إلى من يحتاجها. والبرنامج الغذائى التكميلى المخصص للنساء والرضع والأطفال لا يساعد إلا حوالى نصف من يستحق هذه المساعدة. وفى عام ١٩٩٦ تقرر بموجب قانون سانده الرئيس كلينتون أن ينفذ على مراحل برنامج المساعدات المخصص للأسر التى تعول أطفالاً أو الذى أطلق عليه اختصارًا مسمى AFDC أو برنامج الرعاية الاجتماعية. وقد أُخِذَ أكثر من نصف المبلغ الذى اقتطع من برنامج الرعاية الاجتماعية وهو ٥٤ مليار دولار من بطاقات صرف الطعام التى تمنح عادة لتلك الأسر، بينما اقتطعت ثلاثة مليارات من الدولارات أخرى من برامج تغذية الأطفال. كما ألغيت بطاقات صرف الطعام كليًّا لما يقدر بـ ٦٥٠,٠٠٠ من المهاجرين الشرعيين بمن فيهم الكثير من المسنين الذى أخرجوا من بيوت المسنين حالما أوقفت المبالغ التى تصرفها السلطات الفيدرالية لإيوائهم. وقد تأثر بشكل خاص أولئك الذين يعجزون عن تدبير لقمة عيشهم وعيش أطفالهم بقرار التخفيضات الذى أصدره الرئيس كلينتون [١] .

الغالبية العظمى ممن كانوا يتلقون بطاقات صرف الطعام هم أولئك الذين لا يمكن تشغيلهم بسبب إصابتهم بإعاقات جسدية أو عقلية أو ممن تقدم بهم العمر، وهكذا فقد تُركوا ليعانوا من الجوع أو البحث عن الطعام فى المطابخ الخاصة التى تقدم الحساء لمثل هؤلاء، أو لبنوك الطعام التى ترعاها الكنائس أو مؤسسات المساعدات الخيرية الأخرى، وإن كانت هذه غير قادرة على تقديم يد المساعدة للأعداد المتزايدة من الجائعين [٢] .

تم خلال الفترة الممتدة من عهد الرئيس ريجان إلى نهاية عهد الرئيس كلينتون ١٩٨١-٢٠٠٠ اقتطاع مليارات الدولارات من الأموال المخصصة كمنح لطلاب الكليات،

والخدمات القانونية للفقراء، وتعليم من يعانون من مصاعب فى التعلم، وبرامج تقديم وجبة إفطار فى المدارس، والعناية بصحة الأمهات والأطفال، ومساعدة المسنين وكفيفى البصر والمعاقين. كما ألغيت برامج يشتغل فيها مئات الألوف من الأشخاص، معظمهم من النساء، فى رياض الأطفال المخصصة لأبناء العاملين والمكتبات ومؤسسات تقديم المساعدة للمعاقين والمسنين. وتظهر دراسة أجرتها وزارة الصحة وهيئة الخدمات البشرية الأمريكية أن ١٥٪ فقط من أطفال الأسر ذات الدخل المحدود أو المتوسط والمؤهلين للالتحاق برياض الأطفال التى تمولها الحكومة هم الذين يقبلون فى رياض الأطفال تلك وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لها [٣] .

خفضت إدارة الرئيس ريجان ميزانية دخل الضمان التكميلى Supplemental Security Income (SSI) والتى تعتبر بمثابة شبكة ضمان بالنسبة للمسنين وكفيفى البصر، أو المعاقين من ذوى الدخل المحدود. وقد أدى ما أطلق عليه ببرنامج إصلاح خدمات الرعاية الاجتماعية فى عهد كلينتون إلى قطع مساعدات دخل الضمان التكميلى (SSI) عن ١٠٠,٠٠٠طفل معاق، (معظمهم من المعاقين عقليا) [٤] . وبحلول عام ٢٠٠٠ ألغيت تلك المساعدة عن ثلث عدد المؤهلين لبرنامج المساعدة (SSI) ، وتعنى هذه الاستقطاعات من المخصصات الفيدرالية المزيد من الجوع وسوء التغذية، والانعزال والحالات المرضية التى لا تتلقى العلاج، والمزيد من الحياة بلا مأوى والمعاناة بالنسبة لمن يعانون من ضيق الموارد الاقتصادية ولا يتمتعون إلا بأقل نفوذ سياسى.

ليست الصورة بأفضل على مستوى البلديات والمقاطعات والولايات الأمريكية حيث خفضت المنح الفيدرالية بما يتراوح بين ٤٠ و٦٠ ٪، مما دفع بكثير من الولايات إلى تخفيض برامج الرعاية الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع من يتلقون تلك المساعدات العائلية تقريبًا، وعددهم أربعة عشر مليونًا من الأمهات اللاتى لا عائل لهن ولديهن أطفال ولا مورد رزق آخر لهن، علمًا بأن أقل من ١٪ من هؤلاء هم من الرجال من ذوى القدرات البدنية العادية. وعلى العكس مما يشاع فإن معظم من يتلقون مساعدات الرعاية الاجتماعية هم من البيض (وإن كانت نسبة الأمريكيين من أصل أفريقى أو من أصول أمريكية لاتينية أكبر من نسبتهم فى المجتمع)؛ ومعظم هؤلاء يظلون على برنامج الرعاية الاجتماعية لمدة لا تزيد على السنتين، ويكون لهم طفل

أو طفلان. ولا يعيش من يتلقون إعانات الرعاية الاجتماعية فى رفاهية. ذلك أن الإعانات المخصصة لطعامهم وإيجار مساكنهم وملبسهم تكون جميعا أقل بكثير من مستوى الفقر. ومع التضخم والاستقطاعات وتقييد أهلية الحصول على الإعانات، انخفضت مزايا الرعاية الاجتماعية الحقيقية بما يقرب من ٤٠٪ على مدى العشرين سنة الماضية [٥] .

كانت هناك اتهامات بأن برامج الرعاية الاجتماعية غارقة فى التحايل. غير أن التحقيقات أظهرت فى الواقع بأن برنامج مساعدة الأسر ذات الأطفال AFDC هو أكثر البرامج الفيدرالية خضوعًا للمراقبة الصارمة، ولم توجه إليه إلا دعاوى لا تذكر بالتحايل [٦] . أما التحايل الفعلى فقد جاء مع خصخصة هذه البرامج، إذ أخذت شركات خاصة تلتقط عقودًا تموّلها الحكومة لأداء مهمات كانت الحكومة تتولاها سابقًا، مثل تقصى حالة المتقدمين للحصول على الإعانات، وإدارة عمليات تخصيص المستحقات وتوظيف الأشخاص المؤهلين. وتجدر الإشارة إلى أن الكثيرين من المسئولين الحكوميين الذين يُعّدون هذه العقود لتوقيعها مع الشركات الخاصة ينتهى بهم المطاف إلى العمل بتلك الشركات نفسها. وبتحويل تلك الخدمات إلى الشركات الخاصة أصبحت مهمة برامج الرعاية الاجتماعية هى تحقيق الأرباح أكثر مما هى مساعدة المعوزين على تأمين قوتهم. فالشركات تعمد لحجب المستحقات عن المؤهلين لها، وتحاول تثبيط همم من يتقدمون للحصول عليها، وتقدم خدمات متدنية المستوى للأطفال فى بيوت الرعاية أو لأولئك الذين تتطلب حالاتهم رعاية خاصة (أو مكلفة) إذ إنهم كلما حجبوا أموالاً عن مستحقيها كلما ازدادت المبالغ التى تبقى فى جيوبهم [٧].

وعلى هذا الأساس فإن الأموال التى كان من المقرر لها أن تساعد المحتاجين على دفع أجور مساكنهم أو شراء طعامهم وجدت طريقها إلى جيوب المديرين التنفيذيين للشركات. فبرامج التدريب على العمل والتى تتكلف الملايين تحقق أرباحًا طائلة للشركات التى تتولى إجراءها، علمًا بأنها لا تؤدى فى النهاية إلا إلى توظيف عدد ضئيل نسبيًا من العاطلين عن العمل [٨] . وعلى الرغم من أن المساعدات الحكومية

ليست هى الحل الكافى للمشكلات التى يوقعها الاقتصاد الرأسمالى بالفقراء غير أن إلغاء هذا الدعم أو تحويل هذه الخدمات إلى الشركات التى تستهدف الربح هو الحل الأسوأ دون شك.

عدم الضمان الاجتماعى- خصخصة شاملة

لا تتحمل طبقة الأثرياء عن طيب خاطر قطاعًا عاما ناشطًا وقابلاً للحياة يخلق الوظائف ويلبى حاجات الناس دون أن يحقق أرباحاً للشركات الكبرى. ولذا تدعو الطبقات الحاكمة باستمرار لخصخصة الخدمات والموارد العامة فى داخل الولايات المتحدة وفى جميع أنحاء العالم. ومن الأمور التى يدعون لخصخصتها المرافق، والمدارس، وصناديق التقاعد، ووسائل النقل، والإسكان، والمكتبات، والسجون، والخدمات الصحية وأجهزة الإعلام التى تملكها الدولة. وقد تعرض الضمان الاجتماعى فى السنوات الأخيرة للهجوم الشديد من قبل الداعين للخصخصة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف مبلغ الـ ٥٠٠ مليار دولار أو ما يقرب من ذلك الذى يدخل إلى صناديق الضمان الاجتماعى سنويا إنما يأتى من رواتب الموظفين، بينما يتوجب أن يأتى الباقى من أصحاب العمل، وهذا هو سبب رئيسى لمقت أصحاب الأعمال الشديد لهذا البرنامج. ويتنبأ خصوم الضمان الاجتماعى بأن صندوق معاشات التقاعد سيفلس خلال ثلاثة عقود من الآن بسبب تزايد أعداد المسنين. وهم ينصحون بالسماح للموظفين باستثمار مدفوعاتهم لصندوق الضمان الاجتماعى فى سوق الأسهم مدعين بأنها تنمو بذلك بمعدل أكبر مما يوفر للجميع ثروات أكبر لدى تقاعدهم عن العمل [٩].

أما الحقيقة فهى شىء آخر، إذ إنه إن تم تحويل صناديق معاشات التقاعد إلى الملايين من الصناديق الخاصة فى سوق الأسهم فإن شركات السمسرة فى شارع الأعمال (وول ستريت) هى التى ستجنى المليارات أجوراً تتقاضاها سنويا، فى حين سينتهى صندوق الضمان الاجتماعى الذى يعتبر شبكة أمان جماعية كنظام مدفوعات. فسوق الأسهم ليست برنامجًا تقاعديا، بل هى شكل من أشكال المقامرة التى قد تتسم بالخطورة بالنسبة للكثيرين من المتقاعدين الذين يفتقرون للخبرات العملية بالنسبة لهذه

السوق (بل وحتى للكثيرين من المستثمرين ممن يملكون مثل هذه الخبرات). فأسواق الأسهم قد تنهار دون أن تعود إلى التعافى بسرعة، وكمثال على ذلك، فبعد انهيار الأسواق لدى الكساد العظيم لم تسترجع الأسهم المرتبة العالية التى كانت عليها فى عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٥٤.

بعد حساب ما يُزعَم أنه أرباح سخية سيحصل عليها المتقاعدون من استثماراتهم فى سوق الأسهم يرسم دعاة الخصخصة توقعات وردية حول سوق ستتصاعد أرباحها باستمرار. أما عندما يتحولون للتنبؤات حول إفلاس الضمان الاجتماعى فإنهم ينتقلون إلى توقعات متشائمة بشأن تدنى النمو الاقتصادى وبالتالى تضاؤل شديد فى المدفوعات للصندوق. غير أن الضمان الاجتماعى كان فى الواقع ينتج فوائض هائلة باستمرار ولم يكن عبئًا يستنزف الميزانية الأمريكية. وتشير التقديرات إلى أنه ستكون لدى الصندوق بحلول عام ٢٠٠٨ فوائض متراكمة تصل إلى ١,٥ تريليون دولار، وأن هذه الفوائض تسمح بمدفوعات كاملة حتى عام ٢٠٣٢. وطبقًا لما ذكره تقرير مجلس أمناء الضمان الاجتماعى سيكون صندوق الضمان الاجتماعى فى الواقع قادرًا على الوفاء بمدفوعاته إلى أجل غير مسمى، وإذا أخفق فى ذلك فى غضون ثلاثين سنة من التاريخ المذكور أعلاه فإن من الممكن أن يتم الوفاء بتلك المدفوعات بسهولة عن طريق زيادة بسيطة فى نسبة الضرائب أو برفع سقف معدل ضرائب الضمان الاجتماعى بحيث تشمل معدلات الدخل التى تزيد على ٧٦,٢٠٠ دولار، وهو السقف الذى تم إقراره اعتبارًا من عام ٢٠٠٠ (١٠).

الضمان الاجتماعى ليس مجرد صندوق تقاعد بل هو برنامج تأمين ثلاثي، حيث يتكون من:

(أ) راتب تقاعدى لما يتجاوز ثلاثين مليونًا من كبار السن وأزواجهم.

(ب) تأمين لما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف مليون من أطفال العمال المتوفين أو المعاقين.

(ج) مساندة لأربعة ملايين شخص من مختلف الأعمار الذين يعانون من إصابات تسبب لهم إعاقات تقعدهم عن العمل أو أى إعاقات خطيرة أخرى. ولا يذكر

دعاة الخصخصة الكثير عن توفير تأمين لأفراد أسر المعاقين أو المتوفين أو تأمين ضد الإعاقة.

يحمى الضمان الاجتماعى المعاقين والمتقاعدين من أسوأ آثار التضخم بإقرار زيادات سنوية لغلاء المعيشة، وهو ما لا توفره الحسابات الفردية، إذ إن هذا الضمان، بتوفيره ٦٠٪ من الدخل للمسنين الأمريكيين من معدل الدخول إنما يعتبر البرنامج الأكثر فعالية لمواجهة الفقر فى الولايات المتحدة والذى من شأنه لو ألغى، أن يهبط بأربعة عشر مليوناً آخرين من المسنين والمعاقين إلى ما دون خط الفقر [١١].

وفى حين يصر دعاة حرية السوق بأن الضمان الاجتماعى نظام فاشل فإن ما يزعجهم هو أنه غير فاشل فى الواقع. فهو واحد من أنجح برامج الخدمات الإنسانية فى تاريخ الولايات المتحدة حيث لم يتأخر عن دفعة واحدة منذ ما يزيد على ستة عقود من الزمن. ولا تتجاوز تكاليف إدارته معدل ١٪ من مدفوعاته السنوية. وبالمقارنة فإن التكاليف الإدارية لمؤسسات التأمين الخاصة تصل إلى حوالى ١٣٪. إن الضمان الاجتماعى يقدم العون للكثرة بدلاً من القلة، حيث يعيد توزيع مليارات من الدولارات بأسلوب يتسم بالمساواة ولا يستهدف الربح. وهذا هو السبب الذى تطالب من أجله القلة ذات الامتيازات "بإصلاحه".

كم مقدار الصحة الذى بمقدورك أن تدفع مقابله؟

هناك فجوة صحية واسعة بين مختلف الطبقات الاقتصادية فى الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على المرضى أن يدفعوا بأنفسهم أجور الفحص الطبى الأول. ويتم رفض الكثير من الإصابات الخطيرة حيث يُرفَض تقديم العلاج العاجل لها فى المستشفيات التى تستهدف الربح نظراً لأن هؤلاء لا يستطيعون تقديم ما يدل على قدرتهم على دفع أجور العلاج. وفى نفس الوقت يتم إغلاق المستشفيات الحكومية بسبب نقص التمويل، ويتم إخراج المرضى دون استكمال العلاج عندما ينفد ما لديهم من مال. أما من يعانون من أمراض طويلة الأمد فإنهم يتعرضون للإفلاس بسبب الفواتير الطبية التى يضطرون لدفعها على الرغم مما يطلق عليه تغطية تأمينية شاملة

لهذه الحالات. ولزيادة الأرباح يتم تخفيض عدد العاملين فى المستشفيات وإرهاقهم بالعمل إلى درجة تحول بينهم فى بعض الأحيان وبين تقديمهم الرعاية الطبية اللازمة لمرضاهم (١٢) .

يكشف تقرير للمعهد الوطنى الطبى أن الأخطاء الطبية المهنية (الأمراض الناتجة عن العلاج نفسه) تؤدى إلى وفاة ما يصل إلى ٩٨٠٠٠ شخص كل عام فى المستشفيات فى الولايات المتحدة، أى ما يعادل شخصًا واحدًا من كل خمسمائة مريض. وعلى العكس مما يشاع من أن "المستشفيات الخاصة تستطيع تقديم رعاية أفضل" فإن معدل الوفيات ومعدل نفقات المرضى أعلى فى المستشفيات التى تسعى للربح مقارنة بالمرافق التى لا تستهدف الربح (١٣) .

لقد ارتفع عدد الأمريكيين الذين لا يشملهم التأمين الطبى إلى ما يتجاوز أربعة وأربعين مليون مواطن، منهم أحد عشر مليون طفل. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو تخفيض أصحاب العمل لبرامج التغطية التأمينية التى يقدمونها لمن يعملون لديهم (١٤) . ويخفض أصحاب العمل مستحقات العاملين لديهم، بل ويلغون تغطية من يعانون منهم من أمراض خطيرة. ويدفع الملايين ممن يغطيهم التأمين أقساطًا شهرية تشكل عبئًا ضخمًا يثقل كواهلهم ويؤثر على الوضع المالى لأسرهم. ولا شك فى أن الرعاية الطبية التى يتلقاها الناس لا تتحسن ولكنها تصبح أكثر تكلفة.

أما المسئولون التنفيذيون فى الشركات الكبرى والأفراد الأغنياء فهم يتمتعون بنمط من النظام الصحى يختلف عما يتمتع به الناس العاديون. ويتلقى المديرون التنفيذيون عامة تغطية صحية كاملة من الشركات التى يعملون فيها. ولا تفرض على هؤلاء أية خصومات ولا يدفعون أية أقساط لدى القيام بمراجعات طبية أو لدى تنويمهم فى المستشفيات، ويتلقون أفضل أنواع العلاج فى أكثر المستشفيات الخاصة تميزاً، حيث ينومون فى أجنحة فاخرة وتقدم لهم وجبات طعام يعدها خبراء متميزون فى إعداد الأطعمة (١٥) .

منذ أن بدأ الكونجرس والحكومات فى الولايات تخفيض إعانات الرعاية الاجتماعية فى عام ١٩٩٦ خسر حوالى مليون شخص من ذوى الدخل المحدود التغطية

الطبية. وتجدر الإشارة إلى أن "مديك إيد" Medicaid هو البرنامج الفيدرالى الذى يوفر العلاج للفقراء، علماً بأن الملايين من الأمريكيين البالغين والأطفال ممن هم عند مستوى خط الفقر لا يتلقون العناية الطبية أو العناية بالأسنان اللتين يغطيهما برنامج "مديك إيد"، وهذا يحدث عادة لأنهم يجدون صعوبة فى العثور على أطباء عامين وأطباء أسنان مستعدين للاهتمام بمعالجتهم (١٦) .

تتولى "مديك إيد" تقديم العلاج للفقراء بينما تقوم "ميدى كير" Midi Care بعلاج المعاقين والمسنين حيث تقدم خدماتها كبرنامج تأمينى يتمتع بالشعبية لدى الملايين. غير أن برنامج "ميدى كير" أبعد من أن يتصف بالكمال. فالمستفيدون الرئيسيون من هذا البرنامج هم المستشفيات والأطباء الذين يتحايلون عن طريق المبالغة فى الأجور ليحصلوا على المليارات من الدولارات من الحكومة سنويا، بينما يقومون بتقديم رعاية طبية دون المستوى المطلوب. وقد اكتشف مكتب المحاسبات العامة أن مجموعات مشبوهة قامت بإنشاء العشرات من الشركات الطبية الوهمية فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة لكى تتقاضى، دون وجه حق، مئات الملايين من الدولارات من برنامجى "مديك إيد" و"ميدى كير" لقاء خدمات ومعدات لم يتم تقديمها قط (١٧) .

تتولى دور رعاية المسنين العناية بحوالى مليونين من المسنين والمعاقين حيث تحصل من وراء ذلك على مبلغ ٨٧ مليار دولار سنويا بحيث تتم تغطية ٧٥ سنتاً من كل دولار من هذه المصاريف من دافعى الضرائب عن طريق برنامج "مديك إيد" و"ميدى كير". وكلما انخفض ما تصرفه هذه الدور على العناية بالمرضى كلما احتفظت بمبالغ أكبر لنفسها وللمساهمين فيها. ولقد أصبحت دور رعاية المسنين الموجهة نحو الربح فى وضع مخجل على مستوى الأمة كلها بسبب عدم كفاية العاملين لديها وتدنّى مهارتهم وتدريبهم، وللأوضاع التى تتسم بالقذارة فى هذه الدور والإهمال والإساءة التى يتعرض لها المرضى (١٨) .

تصور الصحافة الأمريكية التى تملكها الشركات الكبرى برنامج "الاشتراك الفردى" Single Payer للعناية الطبية فى كندا وبرنامج الرعاية الطبية المؤمم فى بريطانيا على أنهما يقدمان خدمات متدنية. ويركز هؤلاء المنتقدون على فترات الانتظار

الطويلة، متناسين أن ذلك ينتج عن التغطية الطبية الشاملة للمواطنين وتضاؤل التمويل الحكومى لهذه الخدمات. وعلى الرغم من ذلك فليست هناك قائمة انتظار بالنسبة للعمليات الجراحية الطارئة مع قصر فترات الانتظار للعمليات الجراحية غير التجميلية فى كل من كندا وبريطانيا. وتجدر الإشارة إلى أن معدل ما يصرف على الرعاية الصحية فى الولايات المتحدة بالنسبة لعدد السكان يفوق ما يصرف فى كل من كندا وألمانيا وفرنسا، ومع ذلك فإن هذه الدول تقدم رعاية صحية لجميع مواطنيها وبتكلفة يمكن تحملها. يوجد ضمن البرامج الكندية والأوروبية الغربية عدد أكبر من الأطباء والأسرّة فى المستشفيات بالنسبة لعدد السكان، كما أن معدلات وفيات الرضع أقل، والوضع الصحى للسكان أفضل ومتوسط العمر المتوقع أطول فى تلك البلدان (١٩) .

صناعة المهن الطبية هى واحدة من أكبر مؤسسات الأعمال فى الولايات المتحدة حيث تصل قيمة فواتيرها السنوية إلى تريليون دولار، و ما يصل إلى ١٤٪ من إجمالى الناتج المحلى. وأكبر المستفيدين من هذه الصناعة هى شركات التأمين الكبرى ومنظمة المحافظة على الصحة (التأمين الصحى) **Health Maintenance Organization** أو ما يعرف اختصاراً بـ **HMO** وهى عبارة عن مجموعة من الأطباء أو شركة تأمين تتعاقد مع مجموعة من الأطباء يقدمون رعاية صحية للأفراد الذين يستطيعون دفع الأقساط الشهرية المطلوبة، وهدف هذه المنظمة ومالكيها هو زيادة أرباحهم إلى أقصى حد ممكن. وهم يحققون ذلك عن طريق ثلاثة سبل: أولاً: بتقاضى أقساط تستهلك جانبًا كبيراً من ميزانيات الأسر، وثانياً: بدفع الأطباء إلى قضاء وقت أقل مع كل واحد من المرضى مع الامتناع عن إعطائهم العلاجات المكلفة - حتى وإن كانوا يحتاجونها. وثالثًا: بضغط رواتب العاملين جميعًا وحثهم على الإسراع فى العمل. وتعمد معظم شركات المحافظة على الصحة إلى إعطاء الأطباء أجوراً قليلة ثابتة لقاء علاجهم لكل مريض مهما كان عدد زياراته للطبيب أو مهما اشتد احتياجه للعمليات الجراحية أو لدخول المستشفى. وتجدر الإشارة إلى أن الأطباء الذين يتمتعون بسمعة حسنة من الناحية المهنية ومن ناحية التعاطف مع المرضى يجتذبون القسم الأكبر من المرضى الأكثر معاناة من المرض (وممن تتطلب حالاتهم تكاليف أكبر)، مما يؤثر سلبًا بالتالى على معنويات هؤلاء الأطباء نظراً لأنهم لا يستطيعون تحصيل قوتهم من الأجور الثابتة لهذه المنظمات، مع اضطرارهم لعلاج الذين يحتاجون لعناية طبية أشمل (٢٠) .

يوجد فى الولايات المتحدة ١٥٠٠ برنامج تأمين صحى، وهى تصرف جميعًا ١٠٠ مليار دولار سنويًا كتكاليف للدعاية والإدارة، ولدفع رواتب شهرية مجزية للمسئولين التنفيذيين، علمًا بأن هذا المبلغ يكفى لتوفير رعاية طويلة الأجل للملايين ممن لا يشملهم التأمين. وتنفق شركات التأمين الصحى الخاصة ١٢٪ من الأقساط التى تتقاضاها على التكاليف الإدارية والنفقات العامة غير المباشرة مقابل ٣,٢٪ ينفقها برنامجا مديك إيد وميدى كير أو ٠,٩٪ يصرفها نظام "الاشتراك الفردى" فى كندا التى تخلصت من شركات التأمين الصحى قبل ما يزيد على عقدين من الزمن. لا تقبل شركات التأمين ومنظمات المحافظة على الصحة HMO الأشخاص الذين يتقدمون للانتساب لها ممن قد تتطلب حالاتهم عناية طبية مكلفة [٢١] . وتدّعى كثير من المؤسسات التابعة لمنظمة الرعاية الصحية أنها لا تحقق أرباحًا على أساس ادعاء ظاهرى بأنها تمارس عملها خدمةً للجمهور مع أنها شركات تحقق أرباحًا عالية. وعلى أساس كونها منظمات لا تستهدف الربح فهى تتجنب دفع ضرائب على الدخل وعلى الملكية [٢٢] .

كثيراً ما تباع الأدوية بأسعار مبالغ فيها للغاية. وتدعى شركات صناعة الدواء أنها تحتاج تلك الأسعار الباهظة لدعم أبحاثها المبتكرة. غير أنها تنفق ثلاثة أضعاف ما تصرفه على الأبحاث على الترويج لأدويتها والإعلان عنها وتحقق أرباحًا فلكية. كما أن الحكومة تتولى تمويل الأبحاث بمبالغ تصل إلى ١٥ مليار دولار سنويًا [٢٣] . كما تمول الحكومة ما يطلق عليه مسمى "العقاقير اليتيمة" التى تستخدم لعلاج الأمراض النادرة. وقد أطلق على تلك الأدوية هذا الاسم لأن شركات الأدوية ترفض تطويرها بسبب سوقها المحدودة، ولذا أصدر الكونجرس قانون العقاقير اليتيمة فى عام ١٩٨٣، والذى تمنح بموجبه الشركات التى تطور أدوية لأمراض نادرة نسبيًا (عدد المصابين بها دون ٢٠٠,٠٠٠ مريض) حماية من الخسارة لمدة سبع سنوات، إضافة إلى إعفاءات ضريبية سخية [٢٤] . وهكذا فإن القطاع الخاص لا يقوم بتأمين خدمة تلبى حاجة لعامة الناس إلا إذا تلقى رشاوى سخية من القطاع العام لقاء ذلك.

احترسوا أيها المشترون والعمال أيضاً

تقوم هيئة الأغذية والأدوية Food & Drug Administration أو ما يعرف اختصاراً بـ FDA باختبار ما نسبته ١٪ فقط من العقاقير والأغذية التى يتم تسويقها. وتجدر الإشارة إلى أن مواد مثل معجون الأسنان، والشامبو والكريمات الواقية للجلد من أشعة الشمس، والكريمات المرطبة للجلد، وبودرة التلك، ومواد التجميل، وصبغات الشعر كثيراً ما تحتوى على مواد مسببة للسرطان، ومع ذلك فإن هيئة الأغذية والأدوية لم تفعل شيئًا إزاء ذلك [٢٥]. كما أن حوالى نصف العقاقير التى تقرها هذه الإدارة تحدث مضاعفات سلبية خطيرة. وتشير التقديرات إلى أن هذه المضاعفات السلبية الناتجة عن العقاقير الطبية، بخلاف الأخطاء الطبية، قد تؤدى إلى وفاة ما يصل إلى ١٠٠٠٠٠ شخص فى الولايات المتحدة سنويا. وتلجأ بعض شركات الأدوية إلى إخفاء المعلومات وعدم نشر الأخطار المحتملة لما تنتجه من عقاقير [٢٦].

عندما أنتجت شركة "مونسانتو" Monsanto التى اشترتها مؤخراً شركة "دو بونت" Du Pontهرمون نمو البقر BGH الذى يجعل البقر ينتج كميات كبيرة جدا وبشكل استثنائى من الحليب، أقرت هيئة الأغذية والأدوية هذا العقار العجيب على الرغم من أن مجموعات المستهلكين والمدافعين عن البيئة أثارت تساؤلات حول التأثيرات غير المعروفة لذلك على الأطفال والبالغين. يعانى البقر الذى يحقن بهرمون النمو البقرى من أمراض ومن سوء التغذية مما يستلزم إعطاءه المزيد من المضادات الحيوية، إضافة إلى ما يعطى له أصلاً من كميات كبيرة من هذه المضادات. والإنتاج الزائد للحليب يكلف دافعى الضرائب مشتريات فيدرالية إضافية للحليب الفائض، مما يعود بالفائدة بشكل رئيسى على الشركات العملاقة المنتجة للألبان [٢٧].

تعمد "مزارع المصانع" فى مختلف بقاع الولايات المتحدة إلى احتجاز الماشية بقسوة فى أقفاص على مدى فترة حياتها حيث يتم إطعامها أجزاء حيوانية مطحونة، بل وحتى نفايات المجارى، إضافة إلى مواد أخرى. تحقن المضادات الحيوية فى هذه الحيوانات التعسة لمنع إصابتها بالأمراض ولرفع كفاءة العلف الذى تتناوله وذلك بزيادة

وزنها عن طريق احتفاظ أجسامها بالماء. غير أن المضادات الحيوية التى تعطى لتلك الحيوانات تؤدى إلى خلق سلالات بكتيرية خطيرة مقاومة للمضادات الحيوية، وقد تنتقل هذه البكتريا إلى البشر عن طريق اللحوم والحليب والبيض وهى أنماط بكتيرية لا علاج لها. ولقد أصيب المئات من الناس بأمراض تستمر لفترات طويلة، كما تحدث هذه البكتريا ما يتجاوز تسعة آلاف حالة وفاة سنويا فى الولايات المتحدة بسبب الإصابة بالبكتريا العصوية القولونية وغيرها من الأمراض التى تنتقل عن طريق الطعام [٢٨] .

لا يمكن لنا أن نتحدث عن الصحة فى أمريكا دون أن نتطرق إلى السلامة المهنية. ولا بد من القول إن ما يربو على ١٠٠٠٠ شخص يموتون سنويا من إصابات أثناء العمل و ١٥٠٠٠٠ آخرين يموتون بسبب أمراض مهنية. كما أن ما يتراوح بين ٥٠٠٠٠ و٦٠٠٠٠ شخص يصابون بعجز دائم، وملايين آخرين بأمراض ناتجة عن العمل [٢٩] . وعلى الرغم من أن للعمل الصناعى مخاطره على أية حال، إلا أن القضاء على الأرواح الذى يحدث حاليًا إنما ينجم فى معظمه عن عدم كفاية مقاييس السلامة، وعن تساهل فى تنفيذ القوانين.

تكافح الطبقة العمالية المنظمة منذ وقت طويل من أجل توفير ظروف عمل أكثر أمانًا. وفى عام ١٩٧٠ أقر الكونجرس فى نهاية المطاف إنشاء إدارة الصحة والسلامة المهنية OSHA ، غير أن موارد هذه الإدارة غير كافية على الإطلاق حيث خصص ٢٣٠٠ مفتش فقط للتفتيش على ٦,٧ مليون موقع عمل. وتترك لأصحاب العمل حرية الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بسجل لتقارير هذه الإدارة حول الإصابات والوفيات بها، وبذلك تصبح الاحصائيات المتوفرة غير موثوق بها [٣٠] . وعندما يدعى المسئولون فى مواقع العمل للمثول أمام المحاكم بسبب ارتكاب مؤسساتهم مخالفات لقوانين السلامة فإنهم يفضلون أحيانًا دفع الغرامات الخفيفة نسبيا ويجدون أن ذلك أرخص لهم من الالتزام بقوانين السلامة – بل إنهم يعمدون لإعادة التفاوض على مبالغ هذه الغرامات وينجحون فى تخفيضها فى كثير من الأحيان.

تحمل قوانين التعويض عن إصابات العمال الموظف المصاب عادة عبء تقديم الدليل الذى يثبت إصابته، ولا تنص على أى عقوبات حين تحجم المؤسسة الصناعية

عن تقديم الدليل أو تعمد إتلافه، وتفرض قيوداً قانونية تجعل من الصعب تقديم إثبات للعلاقة السببية للأمراض المرتبطة بالعمل والتي تظل كامنة لفترة طويلة إلى أن تظهر. ولا يظفر بأية مستحقات في الواقع إلا ١٠٪ من ملايين العمال الذين يتعرضون للإصابة أثناء العمل. كما أن أولئك الذين يظفرون بتلك المستحقات يتنازلون فيما بعد عن حقهم في رفع دعوى أمام القضاء ضد صاحب عمل يهمل إجراءات السلامة. وعلى هذا الأساس فإن برنامج التعويضات الذي توفره الحكومة يحمي في الواقع أصحاب الصناعة من المسئولية القانونية.

خلق الأزمات: المدارس والمساكن

يمتد عدم المساواة الاقتصادية إلى مجال التعليم. ونظراً لأن الولايات تعتمد اعتماداً شديداً على ضرائب الملكية في تمويل المدارس الحكومية، فإن المقاطعات الغنية تنفق على التلميذ ما يصل إلى عشرة أضعاف ما ينفق على التلميذ في المقاطعات الفقيرة. وتعاني المدارس الأفقر من الازدحام وقلة التمويل [٣١]. ويقول المشرعون والمعلقون على اختلافهم: "لا نستطيع حل مشكلة المدارس الحكومية بالإغداق عليها بالمال فقط". من الغريب أن يصدر مثل هذا الكلام عن أناس لا يتعبون من إغداق مبالغ هائلة على البنتاجون لتحسين القدرة القتالية للعسكريين الأمريكيين. وتقول دراسة أجرتها شركة راند Rand إن تقليص حجم الفصول المدرسية، واستيعاب المزيد من الأطفال في رياض الأطفال، ومواد أفضل يستعملها المعلمون في الفصول، وتوفر المزيد من المال لتقديم خدمات لرفع مستوى من يعانون من صعوبات تعليمية، كل هذه الأمور ستحسّن بالفعل من معنويات وأداء الأطفال الذين ينتمون للأسر ذات الدخل المحدود [٣٢].

وعلى الرغم من أن المال ليس الأمر الوحيد الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إلا إنه يعتبر المشكلة الأساسية. ويسعى بعض منتقدي المدارس الحكومية لخصخصة هذه المدارس عن طريق إعطاء أولياء أمور الطلاب إيصالات مالية يمكنهم صرفها لوضع أبنائهم في أي مدرسة خاصة يختارونها، بما فيها المدارس الأبرشية المحدودة.

غير أنه لن يكون المدرسون مؤهلين فى هذه الحالة، ولن تكون هناك مراقبة للأداء أو الجودة، إذ يمكن لأى شخص إنشاء مدرسة لتحقيق ربح سريع عن طريق صرف سندات التعليم المشار إليها، علماً بأنه يفترض فى هذا الأمر أنه يمثل خطوة إلى الأمام.

هناك تفاوتات هائلة فى تمويل التعليم العالى أيضًا. والوضع القائم هو اتخاذ إجراءات إيجابية بالنسبة للأغنياء، فالمساعدات الفيدرالية تنحو باتجاه محاباة جامعات النخبة الغنية بدلاً من الكليات المحلية المسائية المحتاجة مما يزيد من صعوبة حصول الأفراد من ذوى الدخل المحدود على تعليم جيد. كما تتجه المساعدات الفيدرالية إلى كليات الطب والدراسات العليا والبرامج العليا. ولقد ارتفعت أقساط التعليم فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين ارتفاعًا هائلاً فى كل المعاهد العامة والخاصة بينما انخفضت المنح الفيدرالية لطلاب الكليات ذات الدخل المحدود إلى أقل من نصف ما كانت عليه فى السبعينيات (٣٣) .

ينطبق الأمر ذاته على الإسكان. فالجزء الأكبر من المساعدة الفيدرالية للإسكان لا يذهب باتجاه الأسر الفقيرة، وإنما للأسر الغنية. ويحصل ملاك البيوت من ذوى الدخول المتوسطة والعالية على إعفاءات من ضريبة الملكية وتخفيضات ضريبية لقاء الفائدة التى يدفعونها على تمويل رهوناتهم العقارية، كما يحصلون على تأجيل لضرائب أرباح رأس المال لقاء بيع المساكن، وكل هذه الأمور تكلف الحكومة خسارة فى الدخل تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار فى كل عام. وهذا المبلغ يساوى أضعاف المبالغ التى تخصصها وزارة الإسكان وتطوير المدن لإسكان ذوى الدخل المحدود (٣٤) .

يتلقى أصحاب الدخول المرتفعة الذين يملكون مساكن على شاطئ البحر تأمينًا تموله الحكومة بحيث تتحمل الحكومة المسئولية القانونية لتسديد مليارات الدولارات فى حالة المطالبة بها فى المحاكم. وأحد المستفيدين من هذا الأمر كان واحداً من أكبر أصحاب الملايين، وهو الرئيس السابق جورج بوش الذى كان يلقى بانتظام مواعظ حول ضرورة فتح الأسواق والاعتماد على النفس فى نفس الوقت الذى كان يستفيد فيه من التأمين الفيدرالى الذى غطى معظم ما دمرته العواصف فى إقطاعيته فى منطقة مين **Maine** ، وهو التأمين الذى يتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ و٤٠٠٠٠٠ دولار (٣٥) .

كثيراً ما يتم تأجير مشاريع التنمية السكانية الخاصة التى تبنى بأموال المساعدات الفيدرالية لأناس من ذوى الدخل المحدود لمدة عام أو عامين لتأهيل هذه المشاريع للتمويل الفيدرالى، وبعد ذلك تباع هذه المشاريع لملاك خاصين آخرين لا يُلزمهم العقد الأصلى بما ورد فيه من بنود، فيعمد هؤلاء إلى إخراج السكان وتحويل الوحدات السكنية إلى مساكن ذات إيجارات مرتفعة. وتتضاءل وحدات سكن ذوى الدخل المحدود بالمئات والآلاف فى كل عام حيث تُهدم أو يتم تحسينها لتصبح وحدات سكنية فاخرة و تباع للمستثمرين من القطاع الخاص. ويمكن لأصحاب المساكن رفع الإيجارات كما يروق لهم أو طرد الساكنين بلا سبب فى مجتمعات تم فيها إلغاء القوانين الخاصة بالتحكم فى الإيجارات.

لدى الحكومة برنامجان للسكان ذوى الدخل المحدود ، أولهما المساكن الحكومية التى تؤوى حوالى ١,٣ مليون أسرة يتلقى نصفهم مساعدة حكومية [٣٦] . ولقد ركزت وسائل الإعلام على المناطق التى تبتلى بالمخدرات وعصابات الجريمة بينما لم تلتفت إلا نادراً لكثير من مشاريع الإسكان، بعضها مخصص للمسنين، وهى مشاريع تسير سيراً حسناً.

يتألف البرنامج الآخر للحكومة فيما يتعلق بالإسكان من سندات **Section 8** التى تمنح لما يصل إلى مليون ونصف المليون من الأسر ذات الدخول المنخفضة، وتشمل هذه السندات إعانات لاستئجار المساكن. تقوم الأسرة فى هذه الحالة بدفع ٣٠٪ من دخلها لصاحب السكن بينما تدفع الحكومة باقى المبلغ. وهكذا فإن القطاع العام يتولى تقديم إعانات للقطاع الخاص الذى يسعى للربح. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى نصف الأسر التى تتلقى السندات والتى يبلغ عددها مليوناً أو حول ذلك يعيدون تلك السندات نظراً لأنهم لا يجدون مساكن يستطيعون دفع إيجاراتها. وهكذا فإن ربع الأسر الأمريكية الفقيرة فقط تتلقى بالفعل نوعاً ما من المساعدة لتأمين السكن لها - وهذا هو أدنى مستوى من المساعدة يقدم فى الدول الصناعية [٣٧] .

كان تخفيض عدد صناديق استثمار الإسكان العام فى الثمانينيات هو السبب الأساسى لظاهرة التشرد. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأكثر ازدياداً من

المتشردين إنما تتكون من أسر كما يذكر تقرير اللجنة المنبثقة عن مجلس النواب الأمريكي. إذ إنه بانكماش عدد الوحدات السكنية ارتفعت إيجارات المساكن بشكل كبير بحيث تجاوزت الدخول في أماكن عديدة من البلاد. وإضافة إلى المشردين فإن هناك الملايين من الأمريكيين ممن يشاركون غيرهم السكن أو يدفعون إيجارات فوق طاقتهم لمساكن ضيقة ذات نوعية متدنية (٣٨) .

يصدر العديد من المدن الأمريكية قوانين تصنف المشردين على أنهم مجرمون حيث تعتبر الجلوس أو الاستلقاء في الأماكن العامة باستعمال كيس للنوم أو عربة تسوّق، جريمة تستوجب العقاب، بحيث يجد المشردون أنفسهم مجبرين على التنقل من مدينة إلى أخرى، حيث تتم مضايقتهم ومعاملتهم بقسوة واعتقالهم، مع مصادرة وتدمير ما يحملون من متاع ومؤن وإغلاق الأراضي والأماكن التي يستعملونها معسكرات يأوون إليها (٣٩) . ولقد أصبحت ظاهرة المشردين ظاهرة مألوفة منذ الثمانينيات حين تم تخفيض مخصصات الإسكان الحكومي بحيث إن الأجيال الأمريكية الشابة أخذت تعتبرها جزءًا لا يتجزأ من صورة المدن حاليًا، إذ لا تدري تلك الأجيال بأن هذا الأمر كان نادرًا ما يحدث ويعتبر صورة مستهجنة فيما مضى.

فوضى النقل والمواصلات: ما هو في صالح مؤسسة جنرال موتورز

نظام النقل والمواصلات هو مثال آخر حول أولوية تحقيق الأرباح للشركات الخاصة وأفضليته على حاجات عامة الناس. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى العشرينات من القرن الماضي كان يتم نقل الركاب والبضائع بصورة أساسية بواسطة العربات الكهربائية والسكك الحديدية، علمًا بأن الخطوط الحديدية التي تنقل الناس كمجموعات إنما تستخدم جزءًا ضئيلاً فقط من الوقود الذي تستخدمه السيارات والشاحنات. ولكن فعاليتها بالذات هي التي جعلت منها وسائل غير مرغوب فيها بالنسبة لصناعتي النفط والسيارات.

خذ مثلاً تجربة مدينة لوس أنجلوس. ففي عام ١٩٣٥ كانت فيها واحدة من أكبر شبكات الخطوط الحديدية في العالم بحيث تخدم تلك المدينة وتغطي دائرة نصف

قطرها ٧٥ ميلاً بشبكة قطارات كهربائية هادئة لا تحدث أى تلوث وتحمل ٨٠ مليون راكب فى السنة الواحدة. غير أن شركتى "جنرال موتورز" و"ستاندرد أويل" قامتا بشراء شبكة الخطوط الحديدية، مستخدمتين شركات زائفة واجهة لهما، وتم استبدال العربات الكهربائية بحافلات جنرال موتورز التى كانت توفر لها الوقود شركة ستاندرد أويل. وبحلول عام ١٩٥٥ كانت الشركتان قد استبدلتا شبكات الحافلات التى تعمل بالكهرباء بحافلات تلتهم البنزين وتنفث فيضًا من العوادم فيما يزيد على مائة مدينة فى طول الولايات المتحدة وعرضها. وعمدتا فيما بعد إلى تخفيض خدمات الحافلات فى المدن وضواحيها لكى تشجعا اعتماد عامة الناس على السيارات فى تنقلاتهم. وفى عام ١٩٤٩ تمت إدانة شركة جنرال موتورز بتهمة التآمر فى هذه النشاطات وغرمت مبلغًا ضخمًا من المال هو ٥٠٠٠ دولار فقط!! [٤٠] .

تكلف السيارات البلاد تكلفة اجتماعية رهيبة، إذ إن ٤٧,٠٠٠ شخص يقتلون فى حوادثها سنويا فى الولايات المتحدة بينما يصاب مليونا شخص آخرين بإصابات تؤدى بالبعض منهم إلى إعاقات خطيرة يعانون منها ما تبقى من حياتهم. ولقد مات على الطرق حتى الآن ما يزيد على ثلاثة ملايين أمريكى، وهو ضعف عدد من قتلوا فى كل الحروب التى شاركت فيها أمريكا طوال تاريخها. وهذا العدد لا يشمل أولئك الذين يموتون بعد أيام أو أسابيع من تعرضهم للحوادث، كما لا يشمل ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠ شخص يموتون سنويا بسبب عادم السيارات. يضاف إلى ذلك مليون حيوان يقتلون على الطرق كل يوم، حيث إن السيارات تقتل من الغزلان أكثر مما يفعل الصيادون [٤١] .

يستخدم أكثر من نصف الأراضى فى الولايات المتحدة لحركة ووقوف وخدمة السيارات، ويتم هدم أحياء بكاملها لإتاحة المجال لشق الطرق السريعة والمزيد من الطرق العادية – وهذه تخلق المزيد من الاختناقات المرورية فيما بعد. وتتطلب السيارات انتشار المجموعات السكانية فى مساحات واسعة لإفساح المجال لها، مما يزيد من معدل ما يصرف على بناء شبكات الصرف الصحى وصيانة الطرق والخدمات. كما يزيد من تكاليف نقل الأغذية نظرًا لأنَّ المزارع الموجودة عند أطراف المدن تستبدل بضواحى سكنية تنتشر فى جميع الاتجاهات.

تصرف الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمناطق ما يزيد على ٣٠٠ مليار دولار سنوياً لتمويل استخدام السيارات، حيث تستخدم لبناء الطرق وصيانتها ولوضع الدوريات على الطرق السريعة، وتقديم خدمات سيارات الإسعاف والمستشفيات، وللتعويض عن الخسائر في ضرائب عقارات الأراضي نظراً لأن المزيد والمزيد من الأرض يتحول إلى طرق سريعة وأخرى عادية. ولا شك في أن السيارات تسبب القدر الأكبر من تلوث الهواء في المدن في مختلف أرجاء العالم. كما أن مطاط الإطارات وانسكاب الزيوت على الطرق وأطنان الملح الذى يصبّ على الطرق فى فصل الشتاء لدى هطول الثلج، كل هذه الأمور تدمر الأنهار والخلجان وتجعل الأشجار والنباتات تذوى وتذبل. أما تكاليف العلاج الطبى لضحايا السيارات فهى هائلة، وكذا تكاليف المحاكم التى تقضى أوقاتاً طويلة فى البحث فى قضايا الإصابات التى تحدثها السيارات. وتستهلك مدفوعات السيارات ما يصل إلى خُمْس دخل الأسر العادية بما فى ذلك التأمين على السيارات، وثمن البنزين وغيرها من التكاليف الخاصة بها. كما أن توسع المدن وزيادة عدد السكان يزيد من الساعات التى نقضيها محشورين وسط زحام السيارات. أما أولئك الذين لا يستطيعون قيادة السيارات - أى المسنون والمعاقون والصغار - فإنهم كثيراً ما يصبحون معزولين نظراً لأن السيارات هى التى تسيطر على وسائل المواصلات.

يصرف جانب لا يستهان به من أموال المواصلات العامة على خطوط المترو التى يستفيد منها سكان الضواحى الراقية والذين يستخدمون هذه الخطوط للتوجه إلى مراكز الأعمال فى وسط المدينة. ويتم تمويل أنظمة النقل المحلية جزئيا من نفقات العجز حيث تباع سندات معفاة من الضرائب للأغنياء من الأفراد والبنوك. وللوفاء بمدفوعات هذه السندات تلجأ شبكات النقل لرفع أجور الركوب وتقليص الخدمات مما يعنى تضاؤل عدد الركاب، وانخفاض الدخول والمزيد من الديون. وكلما دفعت وسائل المواصلات أكثر للديون كلما دفعت أقل لخدماتها. وخلال فترة رئاسته خفض الرئيس كلينتون مخصصات المواصلات العامة مما أدى إلى تعميق مشاكل النقل والمواصلات.

تسميم الأرض

تلويث البيئة أمر يتم استنكاره بانتظام ولكنه مستمر بعنف، شأنه فى ذلك شأن الرذيلة. تلقى المؤسسات الصناعية فى كل سنة ما يزيد على مليار رطل من المواد السامة، بما فيها ثانى أكسيد الكبريت، وثانى أكسيد النيتروجين، وثانى أكسيد الكربون، والسيلينيوم، والزئبق، والرصاص، والأسبستوس وغيرها من المواد الضارة فى بيئتنا. وتنتج الصناعة سنويا حوالى ألف نوع جديد من المواد الكيماوية وتطرحها فى السوق، وكثيراً ما يتم طرحها دون تقديم معلومات موثوق بها حول تأثيراتها. وتشهد كل سنة ما يصل إلى عشرة آلاف حادث تسرب للنفط من الأنابيب أو الناقلات حيث تسفح ملايين الجالونات من النفط فى مياه الشواطئ الأمريكية وتسفر عن نتائج مروعة إذ يتسرب النفط إلى داخل دورات زرع بيض السمك وتكاثر الحيوانات [٤٢] .

ما يزال التعدين الذى يؤدى إلى تعرية الأرض وإزالة الغابات على يد شركات تعدين الفحم وقطع الأخشاب يخرب الحياة البرية وتجمعات مياه الأمطار التى تمدّ الأنهار بالماء. وتتحول غابات الأمطار فى مختلف أنحاء العالم بما فيها من كنوز نباتية وحيوانية إلى أراض بور. وتجدر الإشارة إلى أن ٢٠٪ فقط من الغابات التى كانت موجودة فى العالم ما تزال باقية حتى الآن، ومعظمها فى روسيا وكندا والبرازيل، وكلها مهددة من جراء نشاطات قاطعى الأشجار الجشعين [٤٣] .

لقد تم القضاء على أكثر من ٩٦٪ من غابات الشجر الأحمر القديمة فى الولايات المتحدة. وباختفاء الغابات تختفى معها دورات وضع بيض الأسماك ومجموعات الأنواع المتميزة من الحيوانات [٤٤] . كما أن المعادن الثقيلة وغيرها من المواد السامة ترشح من المناجم إلى المياه الجوفية. وتتسرب الرواسب من الأراضى العراء إلى المجارى المائية أو القنوات وشبكات الرى حيث تدمر الإنتاج الغذائى ومصائد الأسماك. وتقدر وزارة الزراعة الأمريكية أن ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى الرطبة فى الولايات المتحدة تتغير معالمها كل عام على أيدى أصحاب المزارع التجارية وشركات تنمية الأراضى الزراعية. وتتدفق أطنان من النيتروجين وفائض الفوسفور من المزارع وشبكات الصرف

الصحى فى المدن ومن النترات المتطايرة فى الهواء من عادم السيارات ومحطات الكهرباء بحيث تتكون طحالب كثيفة من شأنها أن تخلق "مناطق ميتة" ينعدم فيها الأوكسجين فى مياه الخلجان ومصبات الأنهار والبحار [٤٥] .

تغرق مزارع الماشية الكبرى التى تستهدف إنتاج اللحوم للاستهلاك مناطق واسعة من الأراضى ومجارى المياه بالنفايات، كما أنها تحتل ملايين الفدادين من الأراضى لرعاية الماشية وتربيتها وإنتاج العلف الحيوانى. ويقول أحد التقارير إن استهلاك الناس للحوم يأتى فى الدرجة الثانية بعد استعمال السيارات التى تعمل بالبنزين من حيث الإضرار بالبيئة [٤٦] .

نشاط آخر ضار بالبيئة هو الإنجاب المبالغ به، إذ بتزايد سكان العالم إلى ما يتجاوز ستة مليارات إنسان فإن هناك المزيد والمزيد من تدفق المواد السامة وتخريب البيئة الطبيعية وانقراض الأنواع المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن مصادر الغذاء لا تزيد بما يتناسب مع زيادة عدد السكان، وتقوم الأساطيل التجارية الضخمة بطرد الصيادين الذين يمارسون عملهم على نطاق صغير، تمامًا كما تقوم المزارع الضخمة بالقضاء على صغار المزارعين، وبفعل صيد الأسماك الجائر تقضى هذه الأساطيل على مصادر الأسماك فى العالم.

من شأن كثير من المواد الكيماوية المستخدمة على نطاق واسع فى الصناعة وفى الزراعة التى تتم على نطاق تجارى تعطيل عمل الغدد الصماء لدى الإنسان. كما أنها تحاكى الهرمونات فى عملها، فهى تجد طريقها إلى داخل سلسلة الغذاء، وتؤثر تأثيرًا سلبيا على الصحة وعلى استمرار الحياة الجينية للإنسان (إضافة إلى المئات من أنواع المخلوقات الأخرى). وتجدر الإشارة إلى أن مقالب النفايات السامة وأفران حرق هذه المواد توضع بشكل أساسى داخل أحياء السكان ذوى الدخل المحدود من الأمريكيين من أصل إفريقى أو من أصول أمريكية لاتينية ومن سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر) مما يساهم فى ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان بين هؤلاء السكان. كما تبين وجود مستويات مرتفعة من الإصابة بسرطان الدم والأورام فى المخ والخصيتين

لدى الأطفال الذين يسكنون فى أماكن قريبة من محطات الكهرباء والمواقع التى تحوى مواد سامة (٤٧) .

هناك ما يزيد على خمسة وأربعين مليون أمريكى يشربون ويغتسلون بمياه ملوثة بالطفيليات والمبيدات الحشرية والمواد الكيماوية السامة كما تقول دراسة أجراها مجلس الدفاع عن المصادر الطبيعية ومجموعة العاملين من أجل البيئة ومجلس المعلومات البيئية (٤٨) . وقد تبين وجود مستويات عالية من الرصاص فى مياه الشرب التى يتناولها واحد من بين كل خمسة أمريكيين مما يؤدى إلى الإصابة بارتفاع ضغط الدم والجلطات المخية والآفات وأمراض القلب وصعوبات فى التعلم. يسبب تلوث الهواء ما يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ حالة وفاة فى العام فى الولايات المتحدة ولقد ازدادت حالات الربو بين الأطفال خلال العقدين الماضيين بمعدل ٧٥٪ نظراً لأن نوعية الهواء تتردى باستمرار (٤٩) . وليس من الغريب إذن أن يقول بعض أخصائيى البيئة الطبيعية بأن الهواء الذى نتنفس، والماء الذى نشرب والطعام الذى نأكل هى السبب الأساسى للوفيات فى الولايات المتحدة.

تتآكل التربة السطحية لستة ملايين فدان من الأراضى سنوياً فى الولايات المتحدة بسبب استخدام المواد الكيماوية فى الزراعة. ولقد تضاعف استخدام المبيدات الحشرية والأعشاب الطفيلية خلال العقود الأخيرة بحيث قاربت كميات ما يستخدم منها سنويا ثلاثة مليارات رطل مما يسبب معدلات متزايدة من المواليد المصابين بعيوب خلقية، وبأمراض فى الكبد والكلى، وبالسرطان (٥٠) . ويعمد أصحاب البيوت الذين يتعرضون لغسيل دماغ بفعل الإعلانات فى التليفزيون لرش حدائقهم بكميات من المبيدات الحشرية والأعشاب الطفيلية تصل من ثلاثة إلى ستة أضعاف ما يستعمله المزارعون لكل فدان من الأرض مسببين أذى لأنفسهم، كما يقتلون الكثير من الحشرات المفيدة التى تشبع التربة بالأوكسجين وتلقّح النباتات. وتتغلغل المبيدات الحشرية بمستويات مرتفعة فى الأغذية ومياه الشرب، وهى مستويات تتجاوز مقاييس السلامة الفيدرالية، مما يخلق مخاطر الإصابة بالسرطان ويضر ضرراً شديداً بالمخ والجهاز العصبى. وتحدث هذه المبيدات تكاليف خفية تقدّر بـ ٨ مليارات دولار نتيجة لتلوث المياه الجوفية، والأذى الذى يلحق بالصحة، والخسارة فى كميات الأسماك والطيور والأشجار (٥١) .

كلما ازدادت المواد الكيماوية التى تصب فى البيئة كلما دعت الحاجة إلى المزيد. فالمبيدات الحشرية التى تستخدم فى الغابات والمروج مثلاً تقتل الطيور المغردة التى تأكل الحشرات، وبذلك تقضى على وسيلة طبيعية للقضاء على هذه الحشرات مما يؤدى إلى توالد أكبر لها، وهذا بالتالى يخلق اعتماداً متزايداً على المبيدات. وتنتج هذه المبيدات أجيالاً من الحشرات الأكثر مقاومة للمبيدات الكيماوية مما يستدعى استخدام كيماويات سامة أشد تأثيراً، والنتيجة أنه فى غضون خمس وثلاثين سنة ازداد استخدام المبيدات عشرة أضعاف، فى حين تضاعفت الخسائر فى المحاصيل بفعل الحشرات وغيرها من القوارض (٥٢) .

تشن أجهزة الإعلام حملات تنظمها مراكز الأبحاث اليمينية وتمولها الشركات الكبرى المسئولة عن التلوث هدفها مقاومة أنشطة التعليم المستقل للحفاظ على البيئة. وتتفق هذه الحملة مع ما أعلنه الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش الأب حين صرح بأن على إجراءات حماية البيئة الطبيعية أن تتوافق مع مبادئ النمو الاقتصادى وحرية السوق (٥٣) . غير أن الحملة المنظمة للحفاظ على البيئة لم تؤد فى الواقع إلى إلغاء يذكر للوظائف، بل أدت فى بعض الأحيان إلى خلق وظائف أخرى وحافظت فى نفس الوقت على المنافسة بين الشركات (٥٤) . غير أن استغلال موارد الكرة الأرضية بهدف تحقيق الربح السريع، بالإضافة إلى الانفجار السكانى قد أديا إلى القضاء على الأنواع المختلفة بمعدل ١٧,٥٠٠ نوع من النباتات والحيوانات كل عام. أما الأسمدة الكيماوية التى تستخدم بوفرة فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان فإنها لا تفعل إلا القليل لزيادة كمية الإنتاج. ومنذ عام ١٩٨٤ كانت الزيادة فى الإنتاج العالمى لأنواع الحبوب التى يعيش عليها معظم بنى البشر بشكل رئيسى أقل من الزيادة فى عدد سكان العالم (٥٥) .

سفر الرؤيا البيئى

إن نظام دعم الحياة فى الكون كله - أى ذلك الغلاف الرقيق الذى يشمل مصادر الهواء والماء والتربة - معرض للخطر بفعل ارتفاع درجة الحرارة الكونية، وتآكل طبقة

الأوزون والزيادة السكانية. وينتج ارتفاع درجة الحرارة عن تعرية الغابات فى المناطق المدارية وعوادم السيارات ومحطات الكهرباء وغيرها من وسائل إطلاق عوادم الوقود، مما يخلق ما يعرف بالاحتباس الحرارى حيث يتم احتباس الحرارة قرب سطح الأرض. وقد أعربت الهيئات العالمية التى تضم خبراء علميين عن هلعها من عدم الاستقرار الناجم عن التغيرات فى المناخ. وعلى الرغم من إلحاح العلماء فقد رفض الجمهوريون فى الكونجرس وكذلك بعض الأعضاء الديمقراطيين الموافقة على بذل جهود تستهدف الحد من إطلاق العوادم الصناعية التى تؤدى إلى ازدياد درجة الحرارة الكونية [٥٦] . ولقد صرح السيناتور ستيف سيمز (وهو جمهورى من ولاية إيداهو) بأنه إن كان عليه أن يختار بين البيئة الطبيعية والرأسمالية فسيختار الرأسمالية. غير أن هذا السيناتور لا يدرك أنه بدون بيئة طبيعية لن يكون هناك لا رأسمالية ولا أى نظام اقتصادى واجتماعى آخر يمكن المفاضلة بينهما.

لقد كانت تسعينيات القرن العشرين أكثر عقد شهد ارتفاعًا فى درجات الحرارة فى التاريخ المسجل، وكان عام ١٩٩٧ أكثر الأعوام حرارة فى القرن العشرين حتى عام ١٩٩٨، وبعد ذلك تجاوزتها حرارة سنة ١٩٩٩ ثم ٢٠٠٠ [٥٧] . ولقد ازدادت نسبة ثانى أوكسيد الكربون، وهو أكثر غازات الاحتباس الحرارى شيوعًا، بمعدل ٢٥٪ منذ منتصف القرن التاسع عشر. وهذه الزيادة أخذت تبدل أنماط المناخ الذى تعتمد عليه الكرة الأرضية فى نزول الأمطار - مما أدى إلى اضطراب الأحوال الجوية فى معظم أجزاء هذه الكرة، بما فى ذلك حدوث الأعاصير والعواصف بأرقام قياسية. كما أن ازدياد الحرارة الكونية سبب ذوبان القمم الجليدية فى المناطق القطبية مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى البحار التى أخذت تغرق الشواطئ والجزر الصغيرة، كما سبب فيضانات وحالات جفاف شديدة مما أضر بالنظام البيئى الطبيعى [٥٨] . وقد أدى ارتفاع درجات الحرارة فى مناطق المناخ الشمالى فى المناطق الأكثر دفئًا، إلى تقليص رطوبة التربة مما أضرّ بقدرة الغابات على التجدد وأدى كذلك إلى زيادة فى حرائق الغابات [٥٩] .

تحدث زيادة الحرارة الكونية تأثيرات ضارة بعادات التوالد فى المناطق البرية، وتهدد بالقضاء على الأنواع المختلفة عن طريق إطلاق فيروسات جديدة وتزايد قابلية

التعرض للأمراض. وكذلك تعرّض زيادة الحرارة البشر للمزيد من المخاطر حيث تسبب زيادة الضغط الناتج عن الحرارة، وزيادة تلوث الهواء والأمراض الجرثومية وحالات الجفاف (٦٠) . وإذا لم نتحول عن الوقود الأحفورى ونلجأ للطاقة التى تولد من الهواء والشمس فإن الآثار المضاعفة الناتجة عن ازدياد حرارة الكون ستؤدى بنا فى الغالب إلى كارثة ستحل بالعالم أجمع.

كارثة أخرى محتملة هى انكماش طبقة الأوزون التى تحمينا من أنماط أشعة الشمس الضارة المميتة. وتجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من ٢,٦مليار رطل من المواد الكيماوية التى تقلص طبقة الأوزون، خاصة مادة الكلوروفلوروكربون CFC، تضخ إلى الغلاف الجوى المحيط بالأرض، علماً بأن المصادر الخمسة الرئيسية التى تسبب التلوث بالكلوروفلوروكربون هى الشركات الكبرى المنتجة للمعدات العسكرية. وتحدث الرحلات المكوكية إلى الفضاء آثاراً ضارة جدا بطبقة الأوزون، ومع ذلك فإن برنامج الفضاء مستمر (٦١) . وتجدر الإشارة إلى أن أسوأ دفعات من هذه المواد التى تقلص طبقة الأوزون والتى أطلقت خلال العقدين الماضيين لم تصل إلى تلك الطبقة بعد. ولذا فإن الخطر سيتزايد فى السنوات التالية بغض النظر عن أية تحسينات قد تتم محاولة تنفيذها حاليا.

ثقب الأوزون الذى تم اكتشافه فى البداية فوق القارة القطبية الجنوبية، ظهر فيما بعد فى مناطق شاسعة فى نصف الكرة الشمالى. وقد بدأت الأشعة فوق البنفسجية بالإضرار بالأشجار والمحاصيل والشعب المرجانية والأسماك، وهى تدمر العوالق النباتية المائية فى المحيطات - وهذه تمثل مصدراً لنصف الأوكسجين فى الكرة الأرضية. فإذا ماتت المحيطات فسنموت نحن أيضاً. كما أن الأشعة فوق البنفسجية تخرب الحامض النووى DNA للنباتات وبنى البشر، وهى تضعف النظام المناعى للإنسان (٦٢) .

أسلوب الرأسمالية فى العمل يقوم على الإنتاج والبيع على أوسع نطاق ممكن، وهى تعامل مصادر الثروة فى العالم على أنها مصادر غير محدودة ولا تنضب. غير أن موارد الكرة الأرضية محدودة وكذلك مئونتها من المياه والأوكسجين، وتربتها السطحية

وقدرتها على استيعاب المواد السامة والحرارة الناتجة عن استهلاك الطاقة. وهكذا يبدو أن من شأن رأسمالية تتوسع بشكل لا محدود، وطبيعة بيئية هشة قابلة للنضوب تسيران على طريق حدوث تصادم يؤدى إلى كارثة محققة.

حكومة لمن يقومون بالنهب

على الرغم من أن مصير الكرة الأرضية أصبح معرضا للخطر الشديد، فإن استجابة الحكومة الأمريكية كانت أقل من مشجعة. فقانون "مياه الشرب الآمنة" لم يطبق بعد فى معظمه. أما قانون الهواء النقى فقد كان منجم ثراء لإعانة منتجى الفحم الذين منحوا مليارات الدولارات لتنظيف ما سببّوه هم أنفسهم من تلوث، كما أثبت قانون الأنواع المهددة بالانقراض، وهو واحد من أقسى قوانين المحافظة على الطبيعة، عدم فعاليته على مدى العقدين الماضيين حيث إن مظاهر إخفاقه كانت أسرع من نجاحاته. وألغى الكونجرس القانون الصادر فى عام ١٩٥٨ والذى لا يسمح بأى قدر من المبيدات الحشرية فى الأطعمة المجهزة، فى حين يضع القانون الذى وقعه كلينتون مقياساً أضعف بكثير فيما يطلق عليه "عدم وجود مبرر ظاهر". كما أن حكومة كلينتون لم تفعل إلا القليل للتخفيف من التلوث المرتبط بحرارة الجو [٦٣].

تشير الدراسات فى الولايات المتحدة وأوروبا ، والتى تناولت أولئك الذين يعيشون قرب أبراج الهاتف المحمول وأجهزة إرسال الموجات الدقيقة، إلى نسب مخيفة من الإصابة بالسرطان والأمراض القلبية الوعائية بالإضافة إلى طفرات وراثية فى المواليد [٦٤]. أما الطاقة النووية فهى تهديد رئيسى آخر، فأولئك الذين تعرضوا للتجارب النووية فى الجو، وللسحب الملوثة التى تنفثها التجارب تحت الأرض أصيبوا بأمراض مأساوية متنوعة. وقد حدثت حوادث نووية خطيرة فى المفاعلات فيما يتجاوز عشر ولايات أمريكية. ففى المنطقة المحيطة بجزيرة "ثرى مايل أيلاند" Three Mile Island بولاية بنسلفانيا أخذت الماشية تجهض وتموت قبل الأوان، وشهدت الأسر فى المنطقة ما يصل إلى حدود الوباء من الإصابات بالسرطان، وعيوب خلقية ووفيات مبكرة [٦٥]. وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت النووية هى من الخطورة بحيث إن شركات التأمين ترفض قبول تغطيتها.

هناك حوالى عشرين ألف موقع للمواد الكيماوية المشعة والسامة فى القواعد العسكرية ومصانع ومختبرات الأسلحة النووية فى طول الولايات المتحدة وعرضها. ولقد أطلقت هذه المواقع نفايات مشعة ومواد كيماوية سامة فى الهواء ومجارى المياه، بما فى ذلك ملايين الجالونات من هذه المواد التى ألقيت بصورة غير قانونية فى برك للتبخير، وحفر وأحواض تسريب تستخدم بديلا مؤقتا ؛ مما أدى إلى تلوث يحتاج لعشرات المليارات من الدولارات لعمليات تنظيفه. وفى الواقع تعترف الحكومة الآن بأن بعض هذه المواقع ليست قابلة للتنظيف تماما، وستحتاج إلى "خدمة دائمة" لأجيال عديدة قادمة [٦٦] . علمًا بأنه ليس لدى وزارة الطاقة الأمريكية أسلوب آمن معروف للتخلص من النفايات المشعة.

لقد سمحت الحكومة ولعشرات السنين لليورانيوم وغيره من المواد القاتلة بالتسرب للمياه الجوفية وآبار مياه الشرب على الرغم من إدراكها لهذه المشكلة. كما سمحت للمؤسسات الصناعية الخاصة والجهات العسكرية بإلقاء نفاياتها النووية المشعة فى مقالب فى مياه المحيطات وفى قيعان الأنهار التى تعتبر مصادر رئيسية للأسماك على طول الساحلين الشرقى والغربى للولايات المتحدة [٦٧] .

قيل لنا إن الطاقة المولدة نوويا ستكون نظيفة ورخيصة. غير أن إنشاء المحطات النووية فى الواقع استلزم تجاوزاً فى النفقات يقدر بـ ٤٠٠ إلى ١٠٠٠٪ مما رفع من تكاليف الكهرباء بدلاً من تخفيضها. ولا توجد لدى الصناعة النووية تكنولوجيا طويلة المدى لدفن مواقع المصانع القديمة أو تنظيفها من التلوث. ويتم النظر الآن فى إعادة تصنيع آلاف الأطنان من المواد التى توصف بأنها "معادن قليلة الإشعاع" من المفاعلات النووية والمختبرات ؛ بحيث تستخدم لصناعة مواد عادية مثل السحّابات (السوست) التى تستخدم فى الملابس، وأوعية تعليب الأغذية وأدوات المائدة. ويقول ممثلو الصناعات النووية إن تأثير مثل هذه الأشياء المشعة على الصحة البشرية سيكون تأثيراً لا يذكر [٦٨] .

حرس السواحل الأمريكى، وهو المسئول عن مراقبة ممراتنا المائية ألقى ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ بطارية مستعملة تحوى مواد الرصاص والزئبق وغيرها من المواد

الكيماوية فى الأنهار والبحيرات. ويعتبر الجيش الأمريكى من أكثر مسببى التلوث حيث يستخدم كميات هائلة من المواد التى تؤدى إلى استنفاد طبقة الأوزون، وحيث ينتج ما يصل إلى نصف مليون طن من المواد السامة سنويا. وقد اعترف البنتاجون للكونجرس بأن ١٧٥٠٠ موقع عسكرى تنتهك القوانين الفيدرالية المتعلقة بالبيئة (٦٩).

ترتفع الأرباح حين تتمكن الشركات الكبرى من إلقاء مساوئها الاقتصادية على كاهل الشعب. فتكاليف ما يتدفق من المصانع (وهذه تشكل ما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠٪ مما تعالجه المختبرات البلدية) وتكاليف تطوير مصادر مياه جديدة (علمًا بأن الصناعة وشركات الزراعة الكبرى تستهلك ٨٠٪ من كميات المياه يوميا)، وكل هذه التكاليف يتحملها المواطنون. وينطبق ذلك أيضًا على تنظيف المواقع المشعة، ومعالجة الحالات المرضية والأمراض الناتجة عن التلوث، إلى جانب تكاليف آثار الفيضانات والجفاف، والاستخدام غير الكفء والسيئ للطاقة، وتجريف التربة السطحية، وتناقص الأراضى الزراعية والمناطق الرطبة ومصائد الأسماك والمياه الجوفية.

تتم إعادة تصنيع النفايات المشعة والمعادن الثقيلة السامة والمواد الكيماوية لاستخدامها أسمدة ، حيث تفرش فوق الحقول الزراعية ومناطق الرعى فى طول البلاد وعرضها. ولا تدرج هذه المواد على عبوات الأطعمة باعتبارها من مكونات الطعام وذلك نظرًا لأن الولايات المتحدة، على عكس الدول الصناعية الأخرى، لا تضع قواعد تنظم استعمال الأسمدة. كما أن استخدام النفايات الصناعية أسمدة - بما فيها الرصاص والزرنيخ والكادميوم (عنصر فلزى أبيض يشبه القصدير) والديوكسين - أصبح ظاهرة متزايدة فى الولايات المتحدة (٧٠).

تُكافأ الشركات الكبرى التى تسبب التلوث أكثر مما تُعاقب. ولقد دفعت وزارة الدفاع الأمريكية ما يزيد على مليار دولار لمقاولى القطاع الخاص الذين يعملون لحساب وزارة الدفاع لتنظيف التلوث الناجم عن عمليات هؤلاء المقاولين هم أنفسهم. وهكذا يتوجب على القطاع العام أن يقدم رشاوى سخية للقطاع الخاص الذى يستهدف الربح لدفعه لإظهار ولو قدر قليل من روح المسئولية الاجتماعية. وعندما تفرض وزارة الطاقة عقوبات مالية على شركات المقاولات لمخالفتها قوانين السلامة

فإنها تسمح لهذه الشركات بتقديم فواتير بهذه الدفعات لتحصيلها من الحكومة. ولقد استولى المتعاقدون الخاصون على برنامج تنظيف النفايات السامة برمته تقريبًا وحصلوا على أرباح نسبتها ٩٤٠٪ لقاء أعمال غير مستوفية الشروط فى كثير من الأحيان. وتجدر الإشارة إلى أن شركة "جنرال إليكتريك" هى أكثر مسبب للتلوث فى ستة وثمانين موقعًا. وبموجب هذا البرنامج تم تنظيف عدد قليل فقط من آلاف المواقع التى توجد فيها سموم، لقاء مبلغ تم كسبه بسهولة وهو حوالى تسعة مليارات من الدولارات (٧١) .

لم تجرِ وكالة حماية البيئة التابعة للحكومة الفيدرالية أية أبحاث أساسية تقريبًا حول الآثار الصحية للتلوث. ولا تراقب هذه الوكالة إلا ما يصل إلى ١٪ من السبعين ألفا من المواد الكيميائية الصناعية والمعادن التى تستعمل استعمالاً تجاريا (٧٢) . تطلق فى البيئة كل عام مئات المواد الجديدة الملوثة والكيميائية، بما فى ذلك مواد تعرف بأنها تسبب السرطان، مما يزيد من شدة هذا الداء الذى وصل فى انتشاره لدرجة الوباء، ومع ذلك فإن هيئة حماية البيئة لا ترفع تقارير عن ذلك. ولا تتخذ الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات إجراءات إلا بنسبة ٢٪ من آلاف الشكاوى التى تقدم سنويا، ولا يتم ذلك عادة إلا بعد تذمر شعبى لمدة طويلة يجبر تلك السلطات على فعل ما يجب عليها، وما تُدفَع لها الأموال لكى تقوم به. وبناءً على إلحاح الشركات الصناعية الكبرى فقد تبنّت حكومات عدة ولايات تشريعات تسمح للشركات التى تسبب التلوث بأن تتولى هى مراقبة نفسها بنفسها دون أن تكون مجبرة على إبلاغ السلطات أو الجمهور بالنتائج (٧٣) .

لا تفشل الحكومة فقط فى وقف تدمير البيئة، بل تساهم فيه بنشاط أيضًا. وقد أعلنت وزارة الداخلية الأمريكية فى عام ١٩٩٢ بأنها ستتيح ملايين الفدادين التابعة للمناطق الطبيعية الوطنية والحدائق والغابات لعمليات التعدين التى تعرّى الطبيعة. أما سلاح المهندسين فى الجيش فقد أتاح ٦٠ مليون فدان من الأراضى الرطبة للاستثمار الخاص. وقد صرف هذا السلاح ما يزيد على ٢٥ مليار دولار فى القرن العشرين على بناء السدود والحواجز التى أنتجت ميراثًا محزنًا من تخريب البيئة الطبيعية للأنهار، والبحيرات المليئة بالطمى والسمك الميت، كما دمرت البيئة الحيوانية والنباتية. وتجدر

الإشارة إلى أن الحواجز تمنع المناطق الرطبة المحيطة والسهول التى يغمرها الفيضان من أداء أحد أهم أدوارها الطبيعية، وهو منع الفيضانات عن طريق امتصاص الكميات الفائضة من المياه. ولا شك فى أن محاولة التحكم فى مياه الأنهار فى مناطق الممرات المائية المحصورة لا يؤدى إلا إلى زيادة سرعة وتكرار الفيضانات (٧٤) .

نجحت الشركات الزراعية الكبرى فى بعض الولايات فى استصدار "قوانين التشهير بالأغذية" والتى تسمح لهذه الشركات برفع دعاوى أمام المحاكم ضد أى جهة تطرح تساؤلات حول سلامة منتجاتها. وسواء ربحت تلك الشركات هذه الدعاوى أم خسرتها فإن مثل هذه التهديدات برفع الدعاوى له تأثير يقشعر له البدن لدى من يريدون التأكد من مدى سلامة تلك الأطعمة (٧٥) . ولقد أنفقت شركة "مونسانتو" متعددة الجنسيات مئات الملايين من الدولارات لإنتاج ذرة وأرز وفول صويا معدلة وراثيًا بحيث تكون تلك المحاصيل مقاومة لمبيدات الأعشاب الطفيلية التى تصنعها شركة مونسانتو نفسها. وهكذا أتاحت الفرصة للمزارعين لرش المحاصيل بمزيد من مبيدات الأعشاب دون أن تقضى عليها.

وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت مونسانتو ترش ما يزيد على ستة وعشرين مليون رطل من مبيدات الأعشاب سنويا فى مختلف أنحاء العالم. والمفترض فى البذور المعدلة وراثيًا أن تكون مقاومة للحشرات لأن المبيدات الحشرية داخلة ضمن تركيبها. وعلى الرغم من ادعاءات الشركة فإن تقارير وزارة الزراعة الأمريكية تفيد بأن المزارعين الذين يستخدمون المزروعات المعدّلة وراثيًا يحصلون على نفس كمية المحصول التى يحصل عليها المزارعون الذين يستخدمون المزروعات التقليدية، كما أنهم ظلوا يستخدمون نفس القدر من المبيدات الحشرية تقريبًا.

تسمح الهندسة الوراثية لشركة مونسانتو أيضًا باحتكار السيطرة على المزروعات باستخدام "بذور نهائية عقيمة"، إذ إن على المزارعين لدى استعمالهم لهذا النوع من البذور العقيمة فى الولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم أن يشتروا بذورًا جديدة من مونسانتو لزراعتها فى كل سنة بدلاً من الاحتفاظ بالبذور التى تنتجها محاصيلهم. وعلى أية حال فإن أحدًا لا يعرف بعد الآثار بعيدة المدى لمثل هذه الأطعمة المعدلة على

صحة البشر وعلى البيئة الطبيعية، إذ تمثل هذه الأغذية المعدّلة الفرانكشتانية (كما يسميها معارضوها) تجارب خطيرة تتعامل مع صحتنا وبيئتنا وكأننا خنازير تجارب - دون إذنٍ منا. بل إن مونسانتو تعارض وضع بيانات على الأغذية التى تنتجها، وهكذا فإن المستهلكين لا يعرفون إن كان ما يتناولونه هو من الأغذية المعدلة وراثيا. ولقد قاومت هيئة الأغذية والأدوية ووكالة حماية البيئة ووزارة الزراعة الأمريكية فى عهد إدارة الرئيس كلينتون كل المطالبات بوضع ملصقات إجبارية على الأغذية المعدلة وراثيا أو اختبار مدى سلامتها (٧٦) .

بدلاً من تنظيف التلوث فإن منع التلوث قبل حدوثه يظل أكثر فعالية دون شك. وهناك تطورات تعطينا أملاً، إن لم يكن من خلال جهود الدوائر الرسمية فهو بجهود الأعداد المتزايدة من الناس الذين يطورون الزراعات باستخدام الأسمدة الطبيعية (العضوية) وأساليب استنباط مصادر طاقة تحافظ على البيئة. وهناك الآن مئات الألوف من الناس فى الولايات المتحدة وكافة أنحاء العالم ممن يعتمدون على الطاقة الشمسية فى التدفئة. ومصانع الطاقة المستمدة من الرياح والطاقة الشمسية فى ولاية كاليفورنيا توفر الطاقة لما يصل لمليون شخص. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن بناء هذه المحطات بصورة أسرع وأرخص من المحطات النووية أو تلك التى تعمل بالوقود، وهى لا تنتج عوادم سامة. وتشير الإحصائيات إلى أن الطاقة المتجددة التى لا تسبب التلوث توفر حوالى ٥, ٧٪ من إنتاج الولايات المتحدة من الطاقة، علمًا بأن لدى اثنتى عشرة ولاية أمريكية فى السهول الكبرى طاقة من الرياح ذات قدرة أكبر من احتياجات الكهرباء فى جميع أنحاء البلاد (٧٧) . ومع ذلك لم تفعل إدارات الرؤساء ريجان وبوش وكلينتون إلا أقل القليل لتطوير هذه المصادر البديلة للطاقة.

الطاقة البديلة أكثر فعالية بما لا يقاس من ناحية التكلفة، خصوصًا إذا ما أخذنا فى الحسبان كل التكاليف المستورة للوقود العادى، بما فى ذلك الضرر الذى يلحق بصحتنا وممتلكاتنا نتيجة لتزايد الحرارة الكونية، والأمطار الحمضية، وتآكل التربة، وتسرب النفط وتلوث الهواء والماء. ومصادر توفير الطاقة من الرياح والشمس ستتوفر بسهولة لو خصصت الحكومة والشركات الكبرى مزيداً من الاعتمادات لتطويرها التكنولوجى وتوزيع هذه المصادر البديلة. ولقد أصبح الجيل الجديد من توربينات

الطواحين الهوائية ذات الفعالية المرتفعة من أكثر مصادر الطاقة سرعة فى النمو والتطور فى بعض أجزاء أوروبا وأمريكا اللاتينية والهند. غير أن مصادر الطاقة الرخيصة المستمدة من الرياح والشمس تقلص أرباح محطات الطاقة والصناعة البتروكيميائية، ولذا تم تجاهلها بحجة أنها "غير فعالة من ناحية التكلفة".

ولنفس السبب لا تفعل شركات صناعة السيارات إلا القليل لتطوير عربات لا تنبعث منها العوادم، وتقول إنه لا يوجد طلب كافٍ عليها. غير أن التحريات تظهر أن مديرى مؤسسات أساطيل السيارات والجمهور عامة يشكون من أنهم لا يحصلون على سيارات لا تنبعث منها عوادم عندما يطلبونها، وأن صانعى السيارات يقيمون الحواجز أمام مبيعاتها [٧٨] .

لقد تخلى آلاف المزارعين عن استخدام المبيدات الكيماوية وتحولوا إلى الأساليب العضوية فى الزراعة محققين محاصيل أكبر وبتكاليف أقل باللجوء إلى الزراعة الموسمية، والأساليب الطبيعية فى محاربة الآفات، والأسمدة غير الكيماوية، وكلها أساليب تعيد تنشيط التربة. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن مربى الدواجن فى الدانمارك حققوا نتائج مماثلة أو أفضل بعد تخليهم عن استعمال المضادات الحيوية فى علف الدجاج، كذلك حقق مزارعو الطماطم فى ولاية فلوريدا المزيد من الأرباح من كل فدان من الأرض حين تحولوا من استخدام ميثيل البروميد (مادة لتبخير التربة ، وهو مبيد حشرى منع الكونجرس استعماله) إلى مراعى حشيش الباهيا. غير أن الزراعة باستخدام الأساليب الطبيعية تعنى عدم تحقيق أرباح لشركة مونسانتو وغيرها من الشركات الكبرى التى تنتج المواد الكيماوية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير الزراعة البديلة دون مساعدات من وزارة الزراعة الأمريكية المتحالفة مع شركات الزراعة الكبرى، علمًا بأن المبلغ الذى خصصته وزارة الزراعة الأمريكية من ميزانية أبحاثها لدراسة الزراعة بالأساليب العضوية هو أقل من ١٠٠٠٪ من هذه الموازنة، بينما خصص الباقى كله للأبحاث التى تستفيد منها الشركات الزراعية الكبرى والزراعة بوجه عام باستخدام الأسمدة الكيماوية [٧٩] .

وموجز القول، هناك تناقض خطير بين احتياجاتنا البشرية وبين النظام الاقتصادى القائم على الربح للشركات الكبرى. ويتم التعامل مع "رأس المال الطبيعى" الذى يشمل الأرض، ومصادر المعادن والمياه باعتبارها موارد مفتوحة للجميع ولا حدود لها، وهى لا توضع على جداول الميزانية لدى حساب التكاليف الرأسمالية. وتقوم الشركات الكبرى بتلويث البيئة وتترك للحكومة دفع التكاليف الباهظة لتنظيف ذلك التلوث. فالأمور تسير بصورة أفضل بالنسبة لمؤسسات الأعمال الكبرى عندما يتحمل المجتمع التكاليف بينما تحصد مؤسسات الأعمال الأرباح. والمؤسف أن الحكومة ليست حصنًا كافيًا يقى من خطر الآثار المميتة لرأسمالية الشركات العملاقة، ولكنها مجرد وصيفة تخدم تلك الشركات فى الكثير من الأحيان، وهو ما سنتحرى أسبابه فى الفصول التالية.

الهوامش

(١) مقال فى صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ٢٥ نوفمبر عام ١٩٩٨ بعنوان: "جوعى وفقراء فى أمة غنية"، مقال فى نشرة Background الصادرة عن مؤسسة السياسة الخاصة بالغذاء والنمو بعنوان: "تمزيق شبكة الأمان".

(٢) صحيفة نيشن فى عدد ٣٠ مارس ١٩٩٨ بعنوان: "جوع فى أمريكا".

(٣) صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل فى عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٩٩ .

(٤) صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل فى عدد ١٥ أغسطس ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "الآلاف من الأطفال يفقدون المساعدات المقدمة للمعاقين".

(٥) كما تقول صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر، عدد ٧ مارس ,١٩٩٧ تقرير يحمل عنوان: "أساطير الرعاية الاجتماعية" صدر فى شهر مايو ١٩٩٦ عن "مركز سياسة وقانون الرعاية الاجتماعية".

(٦) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥ .

(٧) فصلية "كوفيرت أكشن كوارترلى"، عدد شتاء ١٩٩٦/ ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "المتربحون من الفقر يخصخصون الرعاية الاجتماعية"، مقال فى مجلة "إن ذيس تايمز" عدد يونيو ١٩٩٧، تقرير فى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، عدد مارس ١٩٩٧ .

(٨) صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان، عدد ٦ أكتوبر ١٩٩٩ بعنوان: "بدون جدوى".

(٩) مجلة التايم الأمريكية، عدد ٢٠ مايو ١٩٩٥ فى مقال بعنوان: "قضية قتل الضمان الاجتماعى".

(١٠) مجلة إكسترا، عدد يوليو/ أغسطس ١٩٩٥ بعنوان: "أسطورة الانهيار الوشيك للضمان الاجتماعى"، صحيفة نيشن عدد ١ مايو ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "إذا تحولت السياسة إلى حقيقة".

(١١) تقرير صادر عن Solidarity لشهرى يوليو/ أغسطس ٢٠٠٠ والذى يحمل عنوان: "عشرة أسباب وجيهة لتعزيز الضمان الاجتماعى ومعارضة الخصخصة".

(١٢) كتاب: "طب سيئ: كيف تدمر المؤسسة الطبية الأمريكية نظام الرعاية الصحية لدينا".

(١٣) تقرير صادر عن المعهد الوطنى للطب فى واشنطن دى سى تحت عنوان "جل من لا يخطئ: إنشاء نظام صحى أكثر سلامة". كتاب بعنوان: "استنزاف المريض حتى يجف: تبعات خصخصة الرعاية الصحية".

(١٤) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٤ أكتوبر ١٩٩٩ .

(١٥) مقال فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٧ مارس ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "معايير مزدوجة فى تغطية الرعاية الصحية"، نشرة Solidarity عدد يناير/فبراير ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "مستشفى للأغنياء".

(١٦) طبقًا لما تقوله صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٩ يونيو ١٩٩٩، و٢٠ يونيو ٢٠٠٠، وصحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل عدد ٣٠ يوليو ١٩٩٨، و٢٥ مايو ٢٠٠٠ .

(١٧) مجلة Mother Jones عدد مارس/ إبريل ١٩٩٥، صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٧ يوليو و ٨ أغسطس و ١٤ ديسمبر ١٩٩٧، نيويورك تايمز عدد ٤ نوفمبر ,١٩٩٠ تحقيق أجراه مكتب مفتش عام وزارة الصحة والخدمات البشرية ومكتب المحاسبات العامة، أوردته صحيفة لوس أنجلوس تايمز فى ٢٨ يوليو ١٩٩٧.

(١٨) مقال فى صحيفة نيشن ، عدد ٢٩ مارس ١٩٩٩ فى مقال بعنوان: "عار دور المسنين".

(١٩) صحيفة بيبولز ويكلى وورلد عدد فبراير ٢٠٠٠، فى مقال بعنوان: "صحة الأمة"، مجلة إيكونوميك نوتس"، عدد يوليو/ أغسطس ١٩٩١ فى مقال بعنوان: "نظام الرعاية الصحية الكندى"، صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٣ يناير ١٩٩٣ .

(٢٠) كتاب: "رعاية سيئة الإدارة: كيف تعرض شركات الدواء الكبرى صحتك للخطر"، كتاب: حمى الربح: الاندفاع لخصخصة الرعاية الصحية وكيفية إيقافه"، صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل عدد ٧ أبريل ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "لماذا لا يسعد طبيبك أن يراك؟".

(٢١) صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر، فى مقال فى عدد ٢٣ يوليو ٢٠٠٠ بعنوان: "مؤسسات الرعاية الصحية تسقط ٩٣٤,٠٠٠ من المؤهلين للاستفادة من الميدى كير". ومقال فى مجلة Labor Party Press بعنوان "مجرد رعاية صحية".

(٢٢) مقال فى سان فرانسيسكو ويكلى فى عدد ٢١-٢٧ يناير ١٩٩٨ .

(٢٣) صحيفة نيشن فى مقال تحت عنوان: "الملايين للفياجرا والقروش لأمراض الفقراء"، عدد ١٩ يوليو ١٩٩٩، وكذلك أسبوعية بيبولز ويكلى أند ورلد فى عدد ٢١ نوفمبر ١٩٩٨ فى مقال بعنوان "الربح والخسارة فى البحث الطبى".

(٢٤) صحيفة بالتيمور صن عدد ١٩ أكتوبر عام ١٩٩٦ .

(٢٥) صحيفة These Times عدد ٣ مارس ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "خذ سفوفًا".

(٢٦) تقرير صادر عن مكتب المحاسبات العامة فى واشنطن دى سى فى مايو ١٩٩٠ تحت عنوان "مخاطر عدم موافقة هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية "FDA، مجلة بروجريسيف عدد مارس ١٩٩٢ فى مقال بعنوان: "طب السوق المفتوحة"، صحيفة نيويورك تايمز فى عددى ٢٠ مارس ١٩٩٦ و١٥ أبريل ١٩٩٨ .

(٢٧) صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢١ فبراير ١٩٩٤، وكذلك مقال فى مجلة شيكاغو لايف مجازين عدد أكتوبر ١٩٩٤ بعنوان: "استنزاف الجمهور".

(٢٨) تقرير المركز الوطنى للبحوث فى عام ١٩٩٨ تحت عنوان: "استخدام العقاقير لحيوانات الغذاء: المزايا والمخاطر"، فصلية "نيوكليوس"، فى شتاء عامى ١٩٩٨-١٩٩٩ فى مقال بعنوان: "وصفة للمشاكل"، التقرير السنوى لهيئة مؤسسات العلف الحيوانى" فى شتاء عام ١٩٩٩ بعنوان: "دعوة لوقف إساءة استخدام العقاقير فى المزارع"، بيان المجتمع الإنسانى، نشرته نيويورك تايمز، عدد ٢٧ فبراير ١٩٩٨ .

(٢٩) انظر الموقع على الإنترنت: (http://www.osha-slc.gov/OshDoc/toc-/Fatal/Facts.html) وكذلك الموقع: . (http://www.osha.gov/oshstats/work.html)

وأيضا "إنهاء القتل المشروع فى مكان العمل" بقلم جوزيف كينى وآخرين (شيكاغو: المعهد الوطنى لتوفير أماكن عمل آمنة، ١٩٨٨) ، وكذلك التقرير الصادر عن قسم الأمراض الوبائية فى جامعة نورث كارولينا عام ١٩٩٨ تحت عنوان: "الجنس العرقى وخطر الإصابات المميتة فى العمل".

(٣٠) مجلة "بروجريسيف" عدد فبراير ٢٠٠٠، فى مقال بعنوان: "الموت أو فقدان أحد الأطراف أثناء العمل".

(٣١) كتاب "التفاوتات الاجتماعية الوحشية"، أسبوعية بيبولز ويكلى آند ورلد عدد ١ يوليو ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "الضرائب على الملكية تمول التفاوت فى التعليم".

(٣٢) صحيفة نيويورك تايمز فى عدد ٢٧ يوليو ٢٠٠٠ .

(٣٣) صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل عدد ١٨ نوفمبر ١٩٩٨ بعنوان: "ثمن استبعاد الطلبة من الكليات".

(٣٤) صحيفة نيشن عدد ٦ يناير ١٩٩٧ بعنوان: "مدن عارية".

(٣٥) صحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد ١٨ إبريل ١٩٩٢ .

(٣٦) صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٠ مايو ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "شبه إنصاف للإسكان الشعبى".

(٣٧) صحيفة نيويورك تايمز فى مقال نشرته فى ٢٢ يوليو ١٩٩٦ بعنوان: "إغلاق الأبواب فى وجه الفقراء الذين ينشدون سكنًا"، وكذلك دراسة نشرتها الصحيفة ذاتها فى ٢٢ إبريل عام ١٩٩٦ وأعدّها "مركز أولويات الموازنة والسياسيات". أوردتها صحيفة نيويورك تايمز.

(٣٨) تقرير صادر عن مجلس النواب الأمريكى نشرته صحيفة واشنطن بوست، عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧، كتاب: "الفقراء الظاهرون: المشردون فى الولايات المتحدة".

(٣٩) طبقًا للتقارير السنوية عن التشرد والصادرة عن "المجلس القانونى الوطنى الخاص بالتشرد والفقر" فى واشنطن دى سى، وكتاب "روح الشارع".

(٤٠) لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى كتاب جين هولتز كى والذى يحمل عنوان: "شعب الأسفلت: كيف استولت السيارة على أمريكا وكيف يمكن لنا استرجاعها".

(٤١) صحيفة واشنطن بوست عدد ٣ سبتمبر ١٩٨٩، والكتاب السابق.

(٤٢)للاطلاع على أمثلة حديثة حول التلوث الصناعى يمكن مراجعة صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٦ مارس ١٩٩٧، وكذلك تقرير أوردته وكالة أسوشيتدبرس، عدد ٢٥ يناير، وصحيفة Diluth News Tribune عدد ٢ مايو ١٩٩٩، فصلية "كوفيرت آكشن كوارترلى"، عدد خريف ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "من يسرق مستقبلنا"، كتاب: "الموت من الديوكسين".

(٤٣) مجلة Briarpatch، عدد يوليو/ أغسطس ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "برازيل الشمال".

(٤٤) فصلية Green Peace Quarterly ، عدد ربيع عام ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "استئصال قلب الغابات الحمراء".

(٤٥) صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨ .

(٤٦) كتاب "دليل المستهلك لخيارات بيئية فعالة".

(٤٧) كتاب "مستقبلنا المسروق"، مقال فى فصلية Southern Exposure صيف/ خريف ١٩٩٨ بعنوان: "الوحول السامة"، صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٧ يوليو ١٩٩٥، وشهرية أوريجون بيس ووركر، عدد سبتمبر ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "النفايات النووية وأرض الوطن". وصحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٧ يوليو ١٩٩٥، سان فرانسيسكو إجزامينر، عدد ٢٣ مارس ١٩٩٨ .

(٤٨) وفقًا لدراسة أجراها مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية و"مجموعة العاملين بشئون البيئة" و"مركز المعلومات الخاصة بالبيئة" فى ٩ مايو ١٩٩٦ .

(٤٩) فصلية "نيوكليوس"، اتحاد العلماء المعنيين، ربيع عام ١٩٩٨، مجلة جرين بيس، خريف عام ١٩٩٧، مجلة "هيومانست" فى مقال بعنوان "عديم القيمة".

(٥٠) كتاب: "العيش عند مصب النهر: أخصائى فى علوم البيئة يتحرى شئون السرطان والبيئة".

(٥١) للمزيد من المعلومات حول المبيدات الحشرية والقضايا الصحية المرتبطة باستعمالها يمكن الرجوع لتقرير صادر فى واشنطن دى سى عن مجلس الدفاع عن المصادر الطبيعية فى عام ١٩٩٧ ويحمل عنوان "أطفالنا فى خطر"، وكذلك تقارير اتحاد المستهلكين على شبكة الإنترنت: (http://www. consumersunion.org/food/food.htm) وكذلك دراسات صادرة عن المجموعة العاملة فى شئون البيئة/ واشنطن دى سى: (http://www.ewg.org/pesticides) وكذلك مجلة Environmental Health Perspectives عدد مارس ١٩٩٩، ومجلة Bioscience عدد نوفمبر ,١٩٩٢ .

(٥٢) كتاب "مؤامرة المبيدات الحشرية".

(٥٣) تصريح للرئيس بوش (الأب) نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز عدد ٦ فبراير ١٩٩٠، كتاب: "إغراق المساحات الخضراء: خلفية واقع حرص الشركات الكبرى على البيئة"، وكذلك دراسة صادرة عن المركز التجارى للتعليم الحكومى المجانى عام ١٩٩٧ وهى بعنوان: "تعليم معرض للخطر: كيف تهاجم الشركات الكبرى الملوثة للبيئة التعليم البيئى".

(٥٤) مقال في مجلة "دولارز آند سنس"، عدد مايو ١٩٩٧ بعنوان: "هل الحفاظ على الأرض يهدد الوظائف المتاحة؟".

(٥٥) صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٤ يوليو ١٩٩٣ في مقال بعنوان: "حدود طبيعية"، مقال في نشرة "نمو السكان" الصادرة في واشنطن دي سي في يونيو ١٩٩٣.

(٥٦) صحيفة نيشن في مقالين لها نشرا في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨ ، و١٣ أكتوبر ١٩٩٧ بعنوان "تعريض الكرة الأرضية للخطر"، و"البيت الأبيض في مقابل الدفيئة (ارتفاع درجة حرارة الكون)" ، وفصلية نيوكليوس، صيف ١٩٩٧ (مطبوعات اتحاد العلماء المعنيين) .

(٥٧) صحيفة لوس أنجلوس تايمز عدد ٩ يناير ١٩٩٨ . ومقال في نشرة جرين بيس، عدد يوليو ٢٠٠٠ . وكذلك سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ١١ مارس عام ٢٠٠٠.

(٥٨) مقال في صحيفة نيويورك تايمز عدد ٣ نوفمبر ١٩٩٧ .

(٥٩) كتاب: "الحرارة مشتعلة: أزمة المناخ، التغطية على الحقائق والوصفة العلاجية"، صحيفة واشنطن بوست عدد ١٢ يونيو عام ٢٠٠٠ .

(٦٠) صحيفة سان فرانسيسكو إيجزامينر، عدد ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧ في مقال بعنوان: "تأثير ارتفاع درجة حرارة الكون على الصحة".

(٦١) مقال بعنوان: "هجوم وكالة ناسا على طبقة الأوزون" لكريستيان بارينتي، نشرة "أكاذيب عصرنا" سبتمبر ١٩٩٣, ولتحديث المعلومات عن طبقة الأوزون يمكن مراجعة موقع الإنترنت:

(http://www.newscientist.com/dailynews/news/news.jsp?id=ns.999961).

(٦٢) مجلة دولارز آند سنس في مقال في عدد ١٠ سبتمبر ١٩٩٩ بعنوان: "ازدياد الأشعة فوق البنفسجية في وقت الصيف في نيوزيلندا نتيجة لتآكل طبقة الأوزون"، وكذلك في مجلة نيوكليوس شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧ بعنوان: "تعرض مزدوج".

(٦٣) أوردت هذه الأمثلة صحيفة سان فرانسيسكو إيجزامينر، عدد ١٥ مايو ١٩٩٧، وصحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد ٣ أغسطس ١٩٩٦، وصحيفة نيويورك تايمز عدد ١٠ أكتوبر ١٩٩٧ .

(٦٤) صحيفة "سانتا في نيومكسيكيان" عدد ١٥ إبريل ٢٠٠٠ في مقال بعنوان: "تأثيرات أبراج الهاتف الخلوي في طي الكتمان".

(٦٥) مقال نشرته مجلة إكسترا، عدد يوليو/ أغسطس ١٩٩٣ بعنوان: "ثري مايلز آيلاند: يقولون إن شيئاً لم يحدث".

(٦٦) نشرة منظمة جرين بيس الصادرة في شهر إبريل ١٩٩٧، وكذلك مقال نشرته أوكلاند تريبيون، عدد ٨ أغسطس ٢٠٠٠ بعنوان "المسئولون الفيدراليون يقولون إن المواقع النووية لن تصبح نظيفة قط".

(٦٧) كتاب "نقطة الصفر الأمريكية"، صحيفة واشنطن بوست عدد ٦ سبتمبر ١٩٨٩، وعدد ٢٢ سبتمبر ١٩٩١ .

(٦٨) صحيفة سان فرانسيسكو إيجزامينر، عدد ١٩ سبتمبر ١٩٩٩ .

(٦٩) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢ سبتمبر ١٩٩٨، وكذلك نشرة النشطاء غير العنيفين Nonviolent Activist عدد يوليو/أغسطس ٢٠٠٠ والتى تحمل عنوان "البنتاجون يهاجم البيئة".

(٧٠) صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ٧ يوليو ١٩٩٧ .

(٧١) صحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد ٢ سبتمبر ١٩٩٨، تقرير "مجموعات البحث فى المصلحة العامة، واشنطن دى سى عام ١٩٩٨ بعنوان: "أكبر الملوثين: الملوثون الخمسة والعشرون الذين يحتلون رأس القائمة ومواقع ملوثاتهم السامة"، وإيجاز تنفيذى صادر عن نفس المجموعات فى أغسطس ١٩٩٨ بعنوان "حملة ضد السموم".

(٧٢) كتاب "من الذى يسرق مستقبلنا".

(٧٣) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣٠ يناير ١٩٩٧ .

(٧٤) كتاب: "الكاديلاك فى الصحراء: الغرب الأمريكى ومياهه الآخذة فى النفاد".

(٧٥) صحيفة نيش فى عدد ١٦ فبراير ١٩٩٨ فى مقال تحت عنوان: "اخرس وتناول طعامك: دروس مستقاة من محاكمة أوبرا وينفرى" وصحيفة Utne Reader، عدد ٢ يناير ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "احترس مما تقول".

(٧٦) كتاب: "ضد الحبوب: التكنولوجيا الحيوية واستيلاء الشركات الكبرى على طعامك"، صحيفة نيشن، عدد ٨ مارس ١٩٩٩فى مقال بعنوان: "(شركة) مونسانتو تلعب دور الله"، صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان عدد ٩ أغسطس٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "سلامة الغذاء".

(٧٧) دراسة بعنوان: "بناء بدائل اقتصادية" (نشرته Co-Op. America، وكذلك دراسة بعنوان: "طاقة باردة، الحل القابل للتجديد لارتفاع درجة الحرارة الكونية"). (مطبوعات اتحاد العلماء المعنيين).

(٧٨) نشرة "كاليفورنيا توداى" الصادرة عن رابطة التخطيط وصيانة الموارد الطبيعية، الصادرة فى يونيو ٢٠٠٠ بعنوان: "نقطة الصفر لعربات لا تصدر عوادم قط".

(٧٩) فصلية :"نيوكليوس"، شتاء ١٩٩٧–١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "حصاد مأمون"، وصحيفة سان فرانسيسكو إيجزامينر، عدد ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩، ومجلة "أورجانيك جارديننج"، عدد مايو/ يونيو ٢٠٠٠ .

الفصل التاسع

غير متساوين أمام القانون

تقف خلف الواجهة الديمقراطية الظاهرية للحكومة قوات الشرطة، والمحاكم والسجون ومختلف هيئات دولة الأمن القومى، وكلها تقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن النظام السياسى الاقتصادى القائم. وعلى الرغم من أننا نتربّى على التفكير بأن القوانين أداة محايدة تخدم المجتمع ككل ولكن الواقع هو أنها تُكتبُ وتُطَبقُ فى كثير من الأحيان بأساليب فجة تفتقر إلى الذوق وتتسم بالتحيز الطبقى بحيث يحابى القانون الأغنياء على حساب البقية منا. بل إن تعريف ما هو قانونى ومشروع فى حد ذاته ينطوى على تحيز طبقى. فسرقة بضاعة من مخزن تجارى يعتبر أمراً غير قانونى، ولكن سرقة المخزن التجارى نفسه، بل والحى كله بتحريض من المضاربين بالعقارات والمسئولين الرسميين إنما يقابل بالترحاب حيث يؤخذ على أنه برنامج تطوير مدنى.

جرائم ترتكب فى الأجنحة الفاخرة

يخشى الناس الجرائم التى ترتكب فى الشوارع أكثر مما يخافون الجرائم المتنوعة التى يرتكبها ذوو الياقات البيضاء نظراً لأن النوع الأول واضح ولا يحتاج إلى برهان، ولأنه يصوّر فى الأفلام السينمائية والبرامج التليفزيونية بكل قوة وعنف. غير أن جرائم ذوى الياقات البيضاء من أصحاب الشركات الكبرى تحدث أضراراً مالية وبيئية وبشرية أكبر بكثير. فالأسلحة اليدوية تسبب ١٥,٠٠٠ حادث وفاة سنويا فى الولايات المتحدة، بينما تؤدى ظروف العمل غير الآمنة والأمراض المهنية إلى ما يزيد على ستين ألف حادث وفاة كل عام. كما أن حوادث السرقة والسطو تكلف البلاد حوالى ٤

مليارات من الدولارات سنويا بينما تكلف عمليات الاحتيال التى تقوم بها الشركات الكبرى ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنويا [١] . ويصدر مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI ووزارة العدل تقارير حول جرائم القتل والسرقة وغيرها من جرائم الشوارع دون أن تتم الإشارة قط وبأى سبيل من السبل إلى الجرائم التى ترتكبها الشركات. وعلى هذا الأساس تصنّف الجريمة رسميا على أنها "جرائم الشوارع" وليست "جرائم الأجنحة الفاخرة".

إحدى الجرائم الفاضحة جداً لأعمال محظورة شملت مشاركة مصانع لشركات "دوبونت" Du Pont و"فورد" Ford وجنرال موتورز General Motors وآى تى تى ITT وغيرها من الشركات التى كانت تعمل فى ألمانيا فى إنتاج الدبابات، وقاذفات القنابل، والوقود الصناعى والمطاط الصناعى لآلة الحرب النازية خلال الحرب العالمية الثانية. غير أنه بعد انتهاء الحرب، وبدلاً من معاقبتها لمساعدتها العدو النازى وتحريضه على العدوان حصلت شركة "آى تى تى" على ٢٧ مليون دولار من الحكومة الأمريكية تعويضًا عن الأضرار التى لحقت بمصانعها فى ألمانيا عندما قصفتها القوات الحليفة، بينما تلقت "جنرال موتورز" ما يزيد على ٣٣ مليون دولار تعويضًا عن الأضرار التى لحقت بها، علمًا بأنه كان يتم تجنب المصانع الأمريكية أثناء عمليات قصف المدن الألمانية. وعلى هذا الأساس ، وعلى الرغم من أن مدينة كولون الألمانية سوّيت بالأرض فإن مصنع فورد الذى كان يوفر العربات العسكرية التى يستخدمها النازيون لقتل القوات الأمريكية لم يمسّ قط، بل إن المدنيين الألمان استخدموا هذا المصنع كملجأ يختبئون فيه أثناء الغارات الجوية. وتجدر الإشارة إلى أن خمسين شركة أمريكية متعدية الجنسيات كانت تعمل فى ألمانيا فيما بين عامى ١٩٣٣ و١٩٤٥، وهى السنوات التى كانت فيها النازية تتولى السلطة. وتقول صحيفة نيويورك تايمز فى مقال فى صفحتها الأولى، بأن شركة بوينج كانت تزود ألمانيا النازية قبل الحرب بأسطول جوى ضخم، وهى صفقة جنت منها الشركة أرباحًا وفيرة. كما أنه بعد أن ووجهت شركات كبرى بقضايا قانونية طبقية أمام المحاكم فى العامين ١٩٩٩- ٢٠٠٠ اضطر عدد متزايد من هذه الشركات للاعتراف بأنها استخدمت عمالاً على سبيل السخرة من معسكرات الاعتقال النازية وحققت أرباحًا وفيرة من وراء ذلك [٢] . وتجدر الإشارة إلى

أنه لم يتم الادعاء ضد أى رئيس شركة أمريكية أمام المحاكم بتهمة المشاركة فى جرائم الحرب تلك.

لا تعتبر جرائم الشركات الكبرى أمراً نادر الحدوث بل هى تحدث بانتظام. ولقد تبين لوزارة العدل الأمريكية أن ٦٠٪ من أكبر الشركات الأمريكية البالغ عددها ٥٨٢ شركة قد تمت إدانتها بارتكاب عمل إجرامى أو أكثر، بما فى ذلك التهرب الضريبى، أو تثبيت الأسعار، أو ابتزاز العمال، أو دفع رشاوى لمسئولين رسميين، أو التحايل على المستهلكين، أو خرق القوانين المتعلقة بالعمالة أو السلامة فى أماكن العمل أو القوانين المتعلقة بالبيئة. كما تبين لوزارة العمل أن الشركات الكبرى سلبت مليارات الدولارات من صناديق معاشات تقاعد العمال [٣] . وتقوم بنوك كبرى بشكل روتينى بعمليات تستهدف التغطية على جرائم تتعلق بغسيل أموال تم تحصيلها من عمليات مشبوهة، علماً بأن الاتجاه العالمى نحو خصخصة الممتلكات والأصول العامة وتضاؤل الإشراف الحكومى من شأنه أن يزيد من هذه النشاطات المحظورة [٤] .

ترتكب الكثير من الشركات جرائم متكررة. فشركة "جنرال إلكتريك" مثلاً أدينت فى ٢٨٢ قضية احتيال على العقود وحكم عليها بدفع غرامات تصل إلى ٢٠ مليون دولار. وفى عام ١٩٩٩ غرمت شركة "إم سى آى ورلد كوم" **MCI World Com** مبلغ ٦٢٥,٠٠٠ دولار بعد توجيه ٢١٦ تهمة لها بعمليات خرق تتعلق بمواد سامة. وتبين للهيئة الفيدرالية للاتصالات أن شركات "بل الإقليمية للهاتف" لم تتمكن من إثبات وجود معدات قيمتها ٥ مليارات دولار كانت كشوف حساباتها تدّعى وجودها لديها، مما عزز اتهامات مجموعات المستهلكين لشركات الهاتف بأنها تتعمد تضخيم ما تدفعه من تكاليف لتبرير الأجور العالية التى يدفعها المستهلكون لقاء الخدمات الهاتفية ، وكذلك للحصول على المزيد من التخفيضات الضريبية. أما وزارة الداخلية فتقول تقاريرها إن شركات النفط الرئيسية ربما كانت قد خدعت الحكومة الفيدرالية على مدى ستة عشر عاماً بما يصل إلى مبلغ ٨٥٦ مليون دولار عائدات ، وذلك بتخفيض قيمة النفط الذى كانت تضخه من آبار فى الأراضى الفيدرالية، علماً بأن أياً من المديرين التنفيذيين لهذه الشركات التى ارتكبت أعمال خرق القانون هذه لم يودع السجن بسبب ذلك [٥] .

يعد عدد أولئك الذين ينتظرون تنفيذ الإعدام فى الولايات المتحدة حاليًا وهو أربعة آلاف محكوم أقل بقليل من عدد من قتله هؤلاء المحكوم عليهم. ولو أن هؤلاء استخدموا مواد كيماوية صناعية سامّة، أو عقاقير دوائية غير سليمة، أو منتجات معيبة بشكل خطير، أو لو أنهم تخلصوا من نفايات سامة بصورة غير قانونية، أو نفذوا شروط عمل لا تؤمّن السلامة للعاملين لكان بإمكانهم قتل وإعاقة عشرات الآلاف من الناس دون أن يساقوا إلى السجن. وقد تجاهلت شركة هنى ويل **Honeywell** عيوبًا فى مواقد الغاز التى تنتجها مما أدى إلى اثنتين وعشرين حالة وفاة واثنتين وسبعين إصابة أسفرت عن عجز دائم، وكانت النتيجة هى تغريمها مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ دولار فقط. أما شركة "جونز – مانفيل" **Johns - Manville** فقد أخفت معلومات حول تسمم عمالها بمادة الأسبستوس. وعندما حكمت المحكمة المدنية عليها بدفع تعويضات عما سببت من أضرار أعلنت إفلاسها لتتجنب دفع تلك الغرامات. وأحجمت شركة "سميث كلاين بيكمان" **Smith Kline Beckman** عن إبلاغ هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية بأن المئات ممن استخدموا أحد عقاقيرها أصيبوا بفشل فى الكلى والكبد، كما مات ستة وثلاثون منهم. وأما شركة "جنرال موتورز" فقد أنتجت سيارات شحن صغيرة "بيك آب" كان خزان وقودها معيبًا بشكل خطير. وتشير التقارير إلى أن ثلاثمائة شخص لاقوا حتفهم بسبب حرائق فى تلك الشاحنات إلى أن تم فى النهاية سحبها من الاستعمال. غير أن أحدًا لم يودع السجن بسبب هذه الحوادث [٦] .

فى محاكمة لأحد المديرين التنفيذيين لشركة "إيلى ليلى" **Eli Lilly** أعلن أنه لن يطعن فى تهمة الإخفاق فى إبلاغ الحكومة عن تأثيرات عقار "أورافليكس" الذى اشتبه بأنه أدى إلى تسع وأربعين حادث وفاة فى الولايات المتحدة، وعدة مئات من الوفيات فى خارجها، وكان الحكم هو غرامة بمبلغ ١٥,٠٠٠ دولار. أما دبليو آر جريس **W.R. Grace**، فقد اعترف بأنه كذب على وكالة حماية البيئة فيما يتعلق بإلقاء مواد كيماوية سامة فى مياه الآبار، مما أدى بالتالى إلى وفاة ثمانية أشخاص بسبب إصابتهم بسرطان الدم. وقد غرّم جريس مبلغ عشرة آلاف دولار فقط. شركة "بوتوماك إليكتريك باور" **Potomac Electric Power** ومقرها فى واشنطن العاصمة اتهمت بحرق نفايات سامة وإطلاقها فى الجو لمدة عشرين عامًا، وقد كان الحكم هو تغريمها مبلغ ٥٠٠

دولار. أما شركة "فايرستون" ""Firestone فقد اعترفت بتزوير بيانات الضرائب المستحقة عليها بحيث أخفت دخلاً يقدر بمبلغ ١٢,٦ مليون دولار، عن طريق التآمر للحيلولة دون إطلاع المدققين القانونيين على حساباتها، وقد غرمت مبلغ ١٠,٠٠٠ دولار، دون أن يودع أى من العاملين فيها فى السجن. غير أن ما يصل إلى سبعمائة شخص يودعون السجون سنويًا لتهربهم من دفع الضرائب، علمًا بأن تهم هؤلاء جميعًا تقريبًا تتعلق بمبالغ أقل بكثير مما تهربت شركة "فايرستون" وحدها من دفعه (٧) .

حتى عندما تكون الغرامة أكبر فإنها لا تمثل عادة إلا جزءًا ضئيلاً لا يذكر من أرباح الشركة، ومع ذلك تتهرب الشركة من التعويض عن الضرر الواقع. ولقد وافقت شركة "روكويل إنترناشيونال" Rockwell International مثلاً على دفع مبلغ يبدو ضخمًا هو ١٨,٥ مليون دولار بعد أن اعترفت بارتكاب خمس جنايات تتعلق بإحداث تلوث إشعاعى وكيميائى فى محطة القنابل النووية "روكى فلاتس" .Rocky Flats غير أن عملية التنظيف الفعلية من هذه المواد ستكلف الحكومة مليارات الدولارات. ولقد خدعت شركة "فود ليون" Food Lion موظفيها لسنوات عديدة حيث سلبتهم ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار بإجبارهم على العمل خارج أوقات العمل الرسمية دون منحهم التعويضات المستحقة لهم عن ذلك. وفى المحكمة وافقت الشركة على تسوية تدفع بموجبها للعمال ١٣ مليون دولار فقط (٨) . من يقول إن الجريمة لا تجدى؟

لا يتم تحصيل الغرامات بل و يوقف تنفيذها فى غالب الأحيان. ولقد اكتشف مكتب المحاسبات العامة بأن وزارة العدل لم تحصّل غرامات وتعويضات تبلغ قيمتها ٧ مليارات دولار من بين ٣٧,٠٠٠ من الأفراد والشركات المحكوم عليهم بعقوبات جنائية. كما أن ما يزيد على مائة ممن رفعت ضدهم قضايا ثم توصلوا إلى تسويات فى الدعاوى القضائية الخاصة بمؤسسات الادخار والإقراض S&L والذين أفلتوا من أحكام بمدد سجن طويلة بعد أن تعهدوا بدفع غرامات قيمتها ١٣٠,٨ مليون دولار لم يدفعوا فى الواقع ما يتجاوز ١٪ من هذا المبلغ (طبقًا لتقرير مكتب المحاسبات العامة لعام ١٩٩٠) (٩) . وفى عام ١٩٨٩ تسببت ناقلة نفط تابعة لشركة "إيكسون" بإراقة ما يقدر بأحد عشر مليون جالون من النفط على طول ألف ميل من شواطئ ولاية ألاسكا الأمريكية، مما أدى إلى تدمير الحياة البحرية والبرية وصناعة صيد الأسماك فى تلك

المناطق. غير أن دافعي الضرائب دفعوا الجانب الأكبر من تكاليف تنظيف الشواطئ. ولم تدفع شركة "إيكسون" بنسًا واحدًا من أصل مبلغ ٥,٣ مليار دولار الذى أقرته هيئة المحلفين بعد عشر سنوات من تاريخ القرار (١٠).

قلما تسجن الشخصيات البارزة حتى وإن قبض عليها فى حالة تلبس. ولقد ساعد "جيمس وات" وزير الداخلية الأمريكى فى إدارة الرئيس ريجان العملاء الأغنياء على تحصيل الملايين من الدولارات من صناديق إسكان ذوى الدخل المحدود دون أن يستخدم هؤلاء تلك المبالغ قط لبناء مساكن لذوى الدخل المحدود. وتمكن وات من تجنب ثمانى عشرة جناية بالحنث باليمين من خلال اعترافه بأنه مذنب بارتكاب جنحة وصدر حكم بوضعه تحت المراقبة لمدة خمس سنوات وغرامة قيمتها ٥٠٠٠ دولار (١١) . وفى المرات النادرة التى صدرت فيها أحكام بالسجن على مجرمين من ذوى الياقات البيضاء كانت الأحكام تصدر فى العادة مخففة، بل ولم تكن تنفذ فى بعض الأحيان. ولقد كان عدد الأشهر التى قضاها أولئك الذين حكم عليهم بسرقة مئات الملايين من الدولارات من مؤسسات "الادخار والإقراض" فى السجون أقل بكثير من معدل الفترات التى قضاها من اتهموا بسرقة السيارات. كانت السجون التى احتجز فيها هؤلاء أكثر توفيرًا للراحة ولا تفرض إلا إجراءات أمن بسيطة. وكان معدل فترات السجن التى حكم بها على ذوى الياقات البيضاء فى عام ١٩٩٤ خمسة أشهر ارتفعت إلى أحد عشر شهرًا فى عام ١٩٩٦ (١٢) .

اعترف "مايكل ميلكين" أحد كبار المستثمرين فى "وول ستريت" بأنه مذنب فى ست عمليات خرق لقوانين السندات، وقد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات خفضت لاثنين وعشرين شهرًا قضى معظمها خارج السجن فى القيام بخدمات اجتماعية، علمًا بأن ذوى الياقات البيضاء الذين يحكم عليهم بالقيام بخدمات اجتماعية قلما يفعلون ذلك إلا لفترات قصيرة، هذا إن قاموا بذلك أصلا. وقد حكم على ميلكين بإعادة مبلغ ١.١ مليار دولار تسديدًا لتهم جنائية ومدنية، غير أنه احتفظ بثروة كبيرة نتيجة لتعاملاته تقدر بـ ١,٢ مليار دولار. وكان شأنه فى ذلك شأن "إيفان بويسكى" Ivan Boesky الذى احتفظ بمبلغ ٢٥ مليون دولار بعد أن دفع الغرامات التى حكم عليه بها وقضى فترة قصيرة خلف القضبان. وتجدر الإشارة إلى أن كل من شاركوا مشاركة

رئيسية فى تلك الجرائم (فى استثمارات وول ستريت) على وجه الإجمال خرجوا من تلك التجربة رجالاً أغنياء (١٣). مرة أخرى، من يقول إن الجريمة لا تجدى؟

لا بد من القول إن القليل فقط من القضايا الخاصة بالشركات الكبرى ترفع أمام المحاكم. وبدعوى عدم كفاية عدد المحامين والمحققين، أخفقت الحكومة فى متابعة ما يزيد على ألف قضية احتيال واختلاس قامت بها جمعيات ومؤسسات الادخار والإقراض S&L مما كلف دافعى الضرائب الأمريكيين خسارة مليارات الدولارات. أما محامو الشركات الذين يتلقون أتعاباً ضخمة فهم قادرون على مواصلة جلسات محاكمة واستئناف تستمر لسنوات وسنوات يرهقون بها ممثلى الادعاء (١٤).

تلجأ الشركات الكبرى لرفع دعاوى إلى المحاكم ضد المستهلكين وجماعات المحافظة على البيئة بموجب قانون "الدعاوى القضائية الإستراتيجية ضد اشتراك الجمهور" S L A P P كسبيل لإسكات أى نقد من قبل الجمهور فيما يخص منتجات هذه الشركات أو أساليب عملها. ولقد رفعت صناعة اللحوم مثلاً قضية ضد أوبرا وينفرى Opra Winfrey (التى تقوم بتقديم برنامج تليفزيونى يتمتع بشعبية كبيرة) بتهمة ذم منتجات بعد أن علقت فى برنامجها التليفزيونى قائلة بأن قطع "الهامبرجر" غير سليمة كطعام للناس. وقد ربحت وينفرى القضية ولكن ذلك كلّفها الكثير من التوتر والمال - علماً بأنها لم تقدم أى برنامج حول صناعة اللحوم بعد ذلك. كما كان على اتحاد المستهلكين أن ينفق عشرة ملايين دولار على مدى فترة زمنية امتدت لثمانى سنوات فى الدفاع عن الاتحاد فى دعوى رفعتها ضده شركة "إيسوزو موتورز" Isuzu Motors نظراً لأن اتحاد المستهلكين أعلن بأن إحدى سيارات "إيسوزو" لا توفر السلامة الكافية. وفى وست فيرجينيا رفعت قضية ضد أحد الناشطين فى مجال المحافظة على البيئة للمطالبة بدفعه غرامة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار نظراً لأنه اتهم إحدى شركات الفحم بتسميم مياه نهر محلّى. وسواء خسر هؤلاء الأشخاص الدعاوى أو ربحوها فإنه يظل لها تأثير من شأنه أن يشلّ أى نشاط ناقد يتهم الشركات الكبرى بارتكاب مخالفات تلحق أضراراً بالناس، علماً بأن الكثيرين من هؤلاء الأشخاص الذين ينتقدون الشركات الكبرى لا يملكون من الموارد المالية أو القدرة على احتمال إجراءات قضائية مطولة. ولقد قال أحد قضاة المحكمة العليا معلقاً على الدعاوى التى

ترفعها الشركات الكبرى ضد من ينتقدها من أفراد الجمهور "لا يوجد خطر أكبر يمكننا تخيله يهدد حرية التعبير إلا توجيه بندقية للرأس" (١٥) .

من مجموع الأحكام الجنائية الفيدرالية الصادرة عن وزارة العدل الأمريكية والتى يصل عددها إلى ما يزيد على خمسين ألف قضية ليس هناك إلا بضع مئات من القضايا التى تتناول أموراً تتعلق بخرق قوانين المحافظة على البيئة، أو السلامة المهنية أو سلامة المستهلكين. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ذلك السجل الموثق للانتهاكات الكبيرة والمتكررة وواسعة الانتشار التى ترتكبها الشركات الكبرى فإن ما يثير الدهشة دون شك ضآلة التهم التى توجهها الحكومة لهذه الشركات وادعاء مؤسسات الأعمال بأنها ضحية ملاحقة مهووسة لا ترحم من قبل الحكومة الفيدرالية. والواقع أن محامى الحكومة يخرجون فى غالب الأحيان كالطرف المرهق والمهزوم فى هذه القضايا (١٦) .

قانون طبقى

قال قاضى المحكمة العليا "هوجو بلاك" Hugo Black فى إحدى المناسبات: "لا يمكن أن تكون هناك مساواة فى العدل عندما تعتمد محاكمة إنسان ما على ما يملكه من مال"(١٧). والواقع أن تعامل السلك القضائى مع شخص ما كأمير أو ككلب متشرد إنما يعتمد إلى حد كبير على ما يملكه هذا الشخص من موارد مالية. فالمدير التنفيذى لشركة كبرى من ذوى الجيوب المنتفخة والذى يقف وراءه فريق من المحامين إنما يتلقى معاملة أفضل على يد القانون مقارنة بشخص فقير لا يدافع عنه إلا محام قليل الأجر تعيّنه المحكمة ويرى المتهم لأول مرة فى يوم نظر القضية (١٨) .

يواجه الفقراء والمنتمون للطبقات العاملة، وغير المتعلمين، والمنتمون للأقليات احتمالاً أكبر للتعرض للاعتقال، وعدم إطلاق سراحهم بكفالة، وإقناعهم بالاعتراف بجريمتهم، وعدم الخضوع لتحقيق أولى أو الاستعانة بمن يمثلهم أمام المحكمة. كما يتضاءل احتمال محاكمتهم أمام هيئة المحلفين، ويزيد احتمال تجريمهم وإصدار أحكام أقسى عليهم – بما فى ذلك الحكم بالإعدام. كما أنهم أقل قدرة على تحمل إجراءات استئناف مطوّلة، وأقل احتمالاً لتلقى أحكام مع وقف التنفيذ أو الخضوع لمجرد حكم

بالمراقبة، مقارنة بما يحصل عليه من أحكام أولئك المنتمون لعصابات إجرامية، أو المسئولون التنفيذيون فى مؤسسات الأعمال، أو الأشخاص الأكثر ثراءً بصفة عامة. وكما يقال فإن الأثرياء لديهم قليل من الأسباب تدعوهم للخوف من النظام القضائى، بينما لا يملك الفقراء إلا القليل وهو ما يدفعهم لاحترام هذا النظام.

هناك أسباب للشكوى يشعر بها العمال المنخرطون فى كفاح عمالى. فقد قامت قوات الشرطة فى السنوات الأخيرة بالهجوم على المضربين من عمال المزارع، وسائقى سيارات الشحن، وعمال التعدين، وعمال تعبئة اللحوم، وحراس المنازل، وعمال المصانع والبناء حيث قاموا باعتقال وإصابة المئات منهم. وتقوم قوات الأمن الخاصة بأصحاب العمل بضرب العمال المضربين وتفريق صفوف الإضراب وارتكاب أعمال عنف دون أن تلقى مقاومة من قبل قوات الشرطة وهيئات الادعاء. ولقد تم سجن عمال بسبب امتناعهم عن تنفيذ إنذارات قضائية مضادة لعمليات الإضراب والاعتصام، بل وحتى بسبب صياحهم وتوبيخهم للعمال الذين يرفضون المشاركة فى الإضراب أو لأنهم تجرءوا على الإجابة على رجال الشرطة بفظاظة أثناء الإضراب. ولقد تم إطلاق النار على سبعة من العمال المضربين على يد الحراس الشرسين لإحدى الشركات فى "إيلموود" Elmwood بولاية إنديانا، كما أردى عامل تعدين للفحم قتيلاً فى إضراب فى مقاطعة هارلان Harlan بولاية كنتاكى على يد سفاح مسلح، وآخر فى مقاطعة ماكدويل McDowell بوست فيرجينيا، وقتل عامل مزرعة فى تكساس. ولم تلق الشرطة القبض على أى شخص فى أى من تلك الأحداث - على الرغم من شهادة الشهود التى دلت على هوية القتلة [١٩].

هوس ملاحقة الجريمة بيد من حديد

لا يتخذ مجتمعنا موقفًا متهاونًا من الجريمة، على الأقل فيما يتعلق بالجريمة التى تقع فى الشوارع ويرتكبها الفقراء. ولقد حكم فى نورفولك Norfolk بفيرجينيا على رجل سرق ٨٧ سنتًا بالحبس لمدة عشر سنوات، بينما حكم على شاب فى لويزيانا بالسجن خمسين سنة لأنه باع أوقيات قليلة من الماريوانا؛ وفى هيوستن حكم على

شاب بالسجن خمسين سنة لأنه سرق دولاراً واحداً من شخصين، أما فى دالاس فقد حكم بالسجن ألف سنة على شخص سبق له أن ارتكب خمس جنح وذلك لسرقته ٧٣ دولاراً. وفى فلوريدا ألقى القبض على شخص كان يحاول اقتحام أحد المنازل منتهكاً فترة المراقبة التى كان يخضع لها بسبب سرقته بضائع من أحد المتاجر، وقد حكم عليه بالسجن المؤبد. وفى تكساس حكم على شخص بالسجن ثلاثين عاماً لأن كمية صغيرة من الهيروين وجدت بحوزته [٢٠] .

تنافس واضعو القوانين من كلا الحزبين السياسيين (الجمهورى والديمقراطى) فى جهودهم للوقوف بصلابة فى وجه الجريمة. ولقد سار الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون على خطى سابقيْه فى البيت الأبيض (الرئيس ريجان والرئيس بوش) وطالب بتخصيص مبلغ ٢٣ مليار دولار لمكافحة الجريمة تصرف على إنشاء قوة شرطة وطنية، وبناء المزيد من السجون، وفرض عقوبات أكثر تشددا بما فيها السجن مدى الحياة دون أن يسمح للمحكوم عليه بالخروج لفترات قصيرة بالنسبة لمن يرتكبون ثلاث جنح (ما يعرف بمسمى ثلاث ضربات تخرجك من اللعبة). وفيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠ تضاعف طول مدد السجن بمقدار الضعفين، وارتفع عدد المساجين بمعدل ثلاثة أضعاف. ولقد ازداد عدد المساجين فى ولاية كاليفورنيا زيادة هائلة من ١٩,٠٠٠ إلى ١٥٩,٠٠٠ سجين فى غضون عقدين من الزمن، فى حين ارتفع عددهم من ١٢,٠٠٠ إلى ٧١,٠٠٠ فى ولاية نيويورك. وتصرف عدة ولايات أمريكية على السجون فى الوقت الحاضر أكثر مما تصرف على التعليم، وفى أوائل عام ٢٠٠٠ كان هناك ما يزيد على مليونين من سكان الولايات المتحدة خلف القضبان، وعلى هذا الأساس فإن الولايات المتحدة تمثل النسبة الأعلى فى معدل عدد المسجونين فى العالم. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى خمسة ملايين ونصف المليون من الأمريكيين إما سجنوا أو وضعوا تحت المراقبة أو أطلق سراحهم بشروط، أى بمعدل ثلاثة من كل مائة شخص بالغ فى الولايات المتحدة [٢١] .

يصر البعض على أن سياسة التشدد فى الإيداع فى السجون قد أدت إلى تخفيض فى معدل الجريمة. غير أن معدل الاعتقال فى السجون فى ولايات ومراكز بلدية كان منخفضاً ومع ذلك أظهرت انخفاضاً فى معدل الجريمة بصورة أكثر حدة من

معدل انخفاضها فى الولايات ذات المعدل المرتفع فى عدد المسجونين (٢٢) . ولم يتبين وجود انخفاض أكبر فى معدل الجريمة العنيفة فى الولايات التى فرضت قوانين شديدة القسوة مثل قانون "ثلاث ضربات وتخرج من اللعبة" مقارنة بالولايات التى لم تفرض مثل هذه القوانين. وفى ولاية كاليفورنيا مثلاً كانت الضربة الثالثة فى ٨٥٪ من الحالات فى كثير من الأحيان، هى عبارة عن إساءة طفيفة لا تتسم بالعنف من قبل أشخاص كانوا فى الواقع يحاولون إصلاح مسار حياتهم (٢٣) .

تجدر الإشارة إلى أن الحرب على المخدرات هى المسئول الرئيسى عن الزيادة الهائلة فى عدد من يودعون السجون. فلقد تبارى من يسنون القوانين فى طول البلاد وعرضها، مستغلين خوف الجمهور من المخدرات، فى إصدار أحكام قضائية قاسية فيما يتعلق بالمخدرات. وكانت النتيجة أن ثلاثة أرباع نزلاء السجون الفيدرالية وسجون الولايات معظمهم من الشبان الصغار ممن وجهت لهم تهم بسيطة وغير عنيفة تتعلق بالمخدرات، وقد أصدرت فى حقهم أحكام لمدد طويلة إلى درجة فلكية. وتشير الإحصاءات إلى أن العديد ممن ارتكبوا مخالفات لأول مرة فى قضايا مخدرات لا تتسم بالعنف قد تلقوا أحكاماً بالسجن لمدد أطول مما حكم فيها على مجرمين ممن لهم سوابق إجرامية عديدة، بمن فيهم أعضاء فى عصابات إجرامية وقتلة وأشخاص ارتكبوا جرائم اغتصاب وتحرش بأطفال (٢٤) .

لا يتم التعامل مع جميع قضايا خرق القوانين الخاصة بالمخدرات بنفس الشدة. فلقد تلقى الأقارب المباشرون لأعضاء فى مجلس الشيوخ والنواب أحكاماً مع وقف التنفيذ أو أسقطت التهم الموجهة إليهم. وكمثال على ذلك اعتقل ابن عضو مجلس النواب "دان بيرتون" (وهو عضو جمهورى عن ولاية إنديانا) بتهمة نقل حوالى ثمانية أرطال من مخدر الماريوانا فى ولاية لويزيانا، ثم اعتقل من جديد حيث كانت بحوزته ثلاثون نبتة من الماريوانا فى ولاية إنديانا.وقد امتنعت السلطات الفيدرالية عن مقاضاته، بينما أوصى الادعاء بإسقاط التهم المنسوبة إليه. وفى النهاية حكم قاضٍ فى لويزيانا على بيرتون الابن بأداء خدمات اجتماعية (٢٥) .

على الرغم من تعامل "الحرب ضد المخدرات" بقسوة مع المتعاملين الصغار من مستخدميها وحديثى العهد بها فإن هذه الحرب قلّما اقتربت من الكارتلات الكبرى التى تتاجر فى المخدرات. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يوضع موضع التنفيذ حتى الآن التشريع الخاص بوقف تنظيف أموال المخدرات عن طريق مؤسسات مالية شرعية. ولقد أعلن ريتشارد هيلد Richard Held رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI فى سان فرانسيسكو لدى استقالته من منصبه. "لم يتم قط شن حرب على المخدرات، بل ما يتم هو مجرد مناورات لا تمس إلا المظاهر لإعطاء الانطباع لعامة الناس بأنه يتم القيام بعمل ما" (٢٦) .

نسمع أن هناك ما يزيد على ستة ملايين جريمة عنيفة ترتكب فى الولايات المتحدة كل عام. غير أن ما لا نسمعه هو أن ١٪ فقط من ضحايا هذه الجرائم يصاب إصابة خطيرة تستلزم تنويمه فى المستشفى. ويقوم مكتب التحقيقات الفيدرالى بنشر إحصائياته بحيث يتجنب التمييز بين المذنبين الصغار والمجرمين الأكثر إظهاراً للروح الآثمة. وطبقًا للقوانين الفيدرالية يعتبر حتى نقل المخدرات أو ممارسة الدعارة جرائم تتسم بالعنف، ومن شأن هذا أن يؤجج مشاعر الخوف لدى عامة الناس مما يؤدى إلى مساندة أكبر لتخصيص ميزانيات ضخمة من أجل تطبيق القوانين ولاتخاذ إجراءات قمعية أكبر من قبل شرطة الولايات. لا شك فى أن الجريمة التى تتسم بالعنف هى مشكلة خطيرة، غير أن الدقة فى التمييز بين أنواع الجرائم ستساعد فى تهدئة المخاوف وتشجع على تنفيذ القانون بشكل أكثر عدلاً ومعقولية (٢٧) .

جريمة السجون

يشكل الذكور ٩٠٪ من نزلاء السجون فى الولايات المتحدة، و٤١٪ منهم هم من البيض و٥١٪ هم أمريكيون من أصل أفريقى، وحوالى ١٤٪ يصنّفون على أنهم من أصول لاتينية (بعضهم من البيض والبعض الآخر من أصل أفريقى). ونزيل السجن التقليدى هو "شاب ذكر قليل التعليم كان عاطلاً عن العمل عند إلقاء القبض عليه". وكما أسلفنا، فإن الغالبية هم أشخاص لا يتسمون بالعنف اتهموا بجرائم مثل بيع أو حيازة المخدرات (٢٨) .

السجون هى أبعد ما تكون عن مؤسسات الإصلاح بل إن معظمها هى تربة خصبة تنبت المرض والعنف. تجبر سلطات السجون النزلاء فى الكثير من الأحيان على تعاطى عقاقير قوية تهدّ أبدانهم وتحدث لديهم تغيرات عقلية، ويتعرض من يحتجون على مثل هذا العلاج لعقوبات قاسية. يتعرض واحد من كل خمسة من النزلاء الذكور للاغتصاب، وهذا يعنى أن عشرات الآلاف من السجناء يتعرضون لهذه الجريمة يوميا. وقد يعنى الاغتصاب فى السجن حكمًا بالموت نتيجة للإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز"، حتى إن بعض ضحايا الاغتصاب يقومون بالانتحار. وأحد الأمثلة الصارخة كان مراهقًا اسمه رودنى هولن Rodney Hulin اعتقل لإشعاله النار فى حاوية قمامة. وعلى الرغم من أن تاريخه يدل على إصابته بمرض عقلى فقد حوكم هذا المراهق كشخص بالغ وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات فى أحد سجون ولاية تكساس وهناك كان يتعرض للضرب والاغتصاب من قبل مجموعة عصابات، وقد أنهى عذابه بشنق نفسه (٢٩) .

أصبح لدى ست وثلاثين ولاية أمريكية ولدى نظام الإصلاحيات الفيدرالى مرافق تتمتع بنظام للأمن فائق الإحكام ما هى إلا أفضل قليلاً من كونها "زنزانات محكمة عالية التقنية". والنزلاء فى مثل هذه الزنزانات التى تفرض عليها قيود شديدة لا يرون ضوء النهار قط، ويخضعون لمراقبة مستمرة بواسطة أجهزة مراقبة إلكترونية، ويحتجزون فى زنزانات معزولة من الإسمنت المسلح تقفل بأبواب من الحديد الصلب عازلة للصوت تمنعهم من رؤية أى إنسان. وهم محرومون من الحصول على مواد للقراءة أو مشاهدة التليفزيون أو سماع الراديو أو الحصول على استشارات قانونية أو ممارسة الشعائر الدينية. وعلى هؤلاء أن يتناولوا طعامهم داخل زنزاناتهم، وهم يتعرضون باستمرار للمضايقات والتوبيخ والضرب المبرح لأى مخالفة مهما كانت بسيطة لقواعد متناقضة تفرضها إدارة السجن. تتردى حالة البعض من هؤلاء السجناء بدنيا ونفسيا بحيث يصل بهم الأمر إلى حالة من الجنون، وتكون النتيجة هى وضعهم على العلاج بعقاقير نفسية وتعريضهم بالتالى للمزيد من إساءة المعاملة (٣٠) .

تشير منظمة العفو الدولية فى تقاريرها إلى استخدام أجهزة الصدمات الكهربائية كما يجبر بعض السجناء على ارتداء أحزمة تحدث صدمات صاعقة. ويتم تشغيل هذه

الأحـزمـة عن بعـد حيث تحـدث صـدمـة بقـوة ٥٠,٠٠٠ فولت تستمر لثمان ثوانٍ مما يسبب ألمًا شديدًا وعجزًا فوريا، ولا يتم إعفاء صغار السن من ارتداء هذه الأحزمة. وتتحدث تقـاريـر منظمة العفو الدولية كذلك عن أوضـاع مخيفة فى السجون الأمريكية بما فيها المراحيض الفائضة، وإجبار السجناء على النوم على أرض وسخة دون مراتب للنوم فى زنزانات تعج بالحشرات وتفتقر للتهوية (٣١) .

كما وقعت حوادث وفاة للمسجونين فى ظروف مشبوهة فى السجون الأمريكية حيث يقتل هؤلاء على يد نزلاء آخرين أو قد يموتون نتيجة للضرب والتعذيب على أيدى حراس السجن. ويموت المسجونون وهم مقيدون "بالكرسى" وهو عبارة عن قيد مصنوع من الحديد الصلب يقيد ساقى السجين ويديه خلفه. ويقوم الحراس بإطلاق الرصاص على السجناء بهدف قتلهم فى حفلات قتال شبيهة بتلك التى كانت تجرى فى روما ينظمـهـا الحراس أنفسـهم. ويعانى النزلاء المصابون بإعاقات من الإهمال فى غالب الأحيان نظرًا لأنهم لا يستطيعون العناية بأنفسـهـم، وهـم أكـثـر الفئـات تعرضًا للخطر (٣٢) . والأدهى من ذلك أن الكونجـرس أصـدر قـانونًا وقـعـه الرئيس الأمـريكى السابق كلينتون هو قانون إصلاح نظام التقاضى الخاص بالسجون وقوانين أخرى من شـأنهـا أن تقلل من القـواعد القـانونيـة القليلة أصـلاً التى تحـمـى النزلاء من المعـاملة الوحشية داخل السجون (٣٣) .

تعم السجون حالات الإسراف والسرقات الصغيرة، حيث يترك الكثير من الطعام ليفسد بسبب سوء تخزينه، أو يتم التخلص منه بدلاً من توزيعه على من يحتـاجونه. ويعمد الحراس إلى سرقة الأغذية، والمعدات، واللوازم المكتبية، وأدوات وأجهزة ممارسة التـمـارين الرياضـيـة وكل مـا يمكن أن تقع عليـه أيديهم ليـضـيـفـوها إلى رواتبـهـم ومستحقاتهم السخية. وتذهب ملايين الدولارات هباءً كل عام فى شكل أجور لمكالمات يجريها العاملون فى السـجـون بصـورة غيـر قـانونيـة. وتجـدر الإشـارة إلى أنه كلمـا ازدادت مصروفات السجون كلما حصلت على المزيد. ولقد قال أحد الحراس: "تأمر الإدارة بسرعة صرف أية مبالغ تبقى فى ميزانية التشغيل الخاصة بالسجن فى أواخر السنة خشية ألا يزيد المسئولون السياسيون ميزانية السنة التالية إن تم توفير بعض المال من السنة السابقة" (٣٤) .

تفتح كل أسبوع تقريبًا سجون جديدة يتسع كل منها لخمسمائة سرير، ويتم القبض على المزيد والمزيد من الأفراد لملء هذه السجون، خاصة من بين صفوف الجماعات الأكثر عرضة للاعتقال. كما يبنى المزيد والمزيد من السجون الفيدرالية والسجون الخاضعة لسلطة الولايات، وتتولى شركات خاصة إدارة هذه المؤسسات تحت ما أصبح يطلق عليه بمسمّى "مجمع صناعة السجون". وتحصل تلك الشركات بموجب ذلك على مساحات مجانية من الأراضى بالإضافة إلى إسقاط مبالغ مما يستحق عليها من ضرائب، وبعد ذلك تطالب الحكومة بدفع تكاليف متطلبات الصيانة وتوفير المعدات المطلوبة. ولتحقيق أكبر ربحية ممكنة تقوم الشركات الخاصة بتخفيض مستحقات العاملين، وتقتر فى كميات الطعام وفى مستلزمات الرعاية الطبية للسجناء، كما أنها تحرص على إبقاء السجون مليئة باستمرار، إذ لا بد أن تؤمن طاقة استيعابية تتراوح بين ٩٠ و٩٥٪ "لتأمين معدلات ضخمة من الأرباح التى من شأنها أن تجتذب المستثمرين" [٣٥] . وعندما يتبين لتلك الشركات أن تلك السجون لا تحقق الربح الذى ترغب فيه فإنها تعود لتأجيرها للحكومة للحصول على الربح - وهى الحكومة نفسها التى وفرت الإعانات لبناء هذه المؤسسات - وبذلك تجبر دافعى الضرائب على دفع تكاليف هذا المرفق مرتين.

البرىء المذنب

لا يتصف نظام العدالة بغياب العدالة فحسب، بل هو أيضًا عرضة للخطأ إلى حد كبير. وعلى ذلك يتم اعتقال الشخص الخطأ وإصدار حكم بتجريمه. ففى عام ١٩٨٦ اعتقل "روى كراينر" الذى كان يعمل فى معسكر لقطع الأخشاب بتهمة اغتصاب وقتل فتاة فى بلدة مجاورة. لم تكن هناك أية أدلة مادية تدل على ارتكابه تلك الجريمة، وشهد أحد الحراس بأنه لم يغادر المعسكر. فى أثناء المحاكمة لم يقدم محاميه أى دفاع معتقداً بأن هيئة المحلفين لن تحكم على المتهم لعدم وجود أية أدلة. غير أنه تم تجريم كراينر وحكم عليه بالسجن لمدة تسع وتسعين سنة. وقد استغرق الأمر تسع سنوات من الاستئناف وفحصًا للحامض النووى DNA (البصمة الوراثية للدم) الذى أثبت براءته

إلى أن تم إطلاق سراحه (٣٦) . وقضى "هيز وليامز" Hays Williams ثلاثين سنة فى السجن بتهمة جريمة قتل لم يرتكبها، إلى أن أطلق سراحه فى النهاية عام ١٩٩٧ . أما مرتكبو الجريمة الفعليون فقد أطلق سراحهم قبله بوقت طويل (بعد أن قضوا فى السجن أحكاماً بسبب جرائم أخرى) (٣٧) .

مثل هذا الحكم الخاطئ يخلق ظلماً آخر وهو أنه يسمح لمرتكبى الجريمة الفعليين بالإفلات من يد العدالة. وعلى سبيل المثال ظل ثلاثة أشخاص أحراراً بعد أن ارتكبوا جريمة اغتصاب وقتل مزدوجة فى مدينة شيكاغو، بينما حكم على أربعة من الأمريكيين من أصل أفريقى، حيث حكم على اثنين بالسجن مدى الحياة وعلى اثنين آخرين بانتظار دورهما لتنفيذ حكم الإعدام فيهما. وقد أطلق سراحهما فى النهاية بعد أن أثبت فحص الحامض النووى أن أياً من الأربعة لا يمكن أن يكون قد ارتكب تلك الجريمة. ويدّعى بعض المراقبين أن هذه الحادثة أثبتت أن نظام العدالة يؤدى دوره بشكل سليم. ولكن النظام هو الذى كان قد سجنهم ولم يتم إطلاق سراحهم إلا بفضل جهود أحد أساتذة الصحافة فى جامعة "نورث ويسترن" ومجموعة من طلبته الذين أجروا استقصاءات حول هذه الواقعة (٣٨) .

يصبح النظام القضائى الخاص بالجريمة باستمرار أكثر قسوة وأبعد فأبعد عن الإصلاح. ولقد اتخذت المحكمة العليا ذات الاتجاه المحافظ منذ عام ١٩٩١ سلسلة من القرارات التى تحد من حقوق المساجين المحكوم عليهم بالموت - بمن فيهم من صدرت ضدهم أحكام بالخطأ - عند استئناف الأحكام الصادرة فى حقهم. وفى عام ١٩٩٦ وافق الكونجرس على قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام، وهذا القانون الذى وقعه الرئيس كلينتون يحد بشدة من حقوق السجناء فى الاستئناف أمام المحاكم الفيدرالية.

يجادل البعض بأن من شأن عقوبة الإعدام أن تردع الجرائم الخطيرة. غير أن الدلائل الفعلية لا تدعم وجهة النظر هذه. فالولايات التى لا تطبق فيها عقوبة الإعدام لا تعانى من معدلات جريمة أكبر، بينما لا تشهد تلك التى تبنت عقوبة الموت انخفاضاً فى الجرائم الخطيرة على مرّ السنين، ومعدلات عمليات القتل تنخفض وترتفع فى مسارات

متماثلة فى الولايات التى تطبق عقوبة الإعدام وتلك التى لا تطبقها، مما يشير إلى أن التهديد بفرض الحكم بالموت قلّما ينجح فى ردع المجرمين (٣٩) .

من بين الحجج القوية ضد عقوبة الإعدام الافتراض أن هذه العقوبة تزعم العصمة لعملية عقابية غير معصومة من الخطأ على الإطلاق، عملية موصومة باحتمالات الحصول على اعترافات بالإكراه ، وبالخطأ فى التعرف على مرتكبى الجرائم والشهادة الزور، وكتم الأدلة المثيرة للمشاكل من قبل رجال الشرطة وأعضاء هيئات الادعاء المتحمسين للعقاب، وعدم كفاءة محامى الدفاع، والتعامل الطبقى والعنصرى السائد من قبل القضاة وهيئات المحلفين.

معظم من ينتظرون تنفيذ الحكم بالإعدام هم من الفئات ذات الدخل المحدود، والبعض منهم هم ممن يعانون من أمراض عقلية أو من إعاقات جسدية. و ١٠٪ منهم لا تتاح لهم فرصة الحصول على استشارات قانونية، وجميعهم تقريبًا يعين لهم محامون من قبل المحكمة. إن احتمال أن تطلب هيئة الادعاء الحكم بالإعدام احتمال أكبر إذا كان القتيل مواطنًا أبيض، علمًا بأن جميع من ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم تقريبًا، سواء أكانوا من السود أم البيض، إنما اتهموا بقتل شخص أبيض. ويتضاعف أربع مرات احتمال الحكم بالإعدام إن كان المتهم أمريكيا من أصل أفريقى، كما يتضاءل فى هذه الحالة احتمال تخفيف الحكم مقارنة بمثل هذا الاحتمال إن كان المتهم من أصل أبيض (٤٠) . وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط من التفرقة العنصرية أكثر وضوحًا فى بعض الولايات.

لقد تم الحكم خطأ على المئات من الأشخاص الأبرياء فى الولايات المتحدة بجرائم خطيرة فى القرن الماضى، ونفذ حكم الإعدام فعلاً فى البعض من هؤلاء الأبرياء (٤١) . بل حتى لو توفرت أدلة إثبات فقد لا يكون ذلك كافيًا لإنقاذ من تم الحكم عليهم خطأ بالإعدام. فقد أعدم "ليونيل كوريس هيرارا" فى عام ١٩٩٢ فى تكساس على الرغم من توفر دلائل واضحة على براءته. وقد اعترفت المحكمة التى رفضت تأجيل تنفيذ حكم الإعدام بهذه الحقيقة – وذلك بحجة أن هذا الدليل قدم بعد الفترة المقررة لاستئناف الحكم (٤٢) .

أصدر جورج رايان حاكم ولاية "إيلينوى"، وهو من الحزب الجمهورى وكان من دعاة فرض عقوبة الإعدام، قرارا بوقف تنفيذ أحكام الإعدام بعد أن أطلق سراح ثلاثة عشر من مجموع سبعة وعشرين من المسجونين الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم حين ظهرت أدلة جديدة على براءتهم. وكانت تلك الأدلة هى اختبارات الحامض النووى فى الكثير من الأحيان. كما كان المجلس التشريعى لنبراسكا قد أصدر وقفًا مماثلا لتنفيذ أحكام للإعدام فى العام السابق. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٠ كان سبعة وثمانون ممن حكم عليهم خطأ بالإعدام فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة قد أخلى سبيلهم، أى تمت تبرئة حوالى واحد من كل سبعة نفذ فيهم الحكم بالموت [٤٣] . ولو تم الإسراع فى تنفيذ حكم الإعدام فيهم لما توفرت الفرصة لإعادة فتح ملفات قضاياهم.

ما تزال الولايات المتحدة واحدة من بلدان قليلة تسمح بتنفيذ حكم الإعدام فى القاصرين (أى من هم دون الثامنة عشرة من العمر). ولقد تم تنفيذ الحكم بالموت على ثمانية من القاصرين فى الولايات المتحدة فى تسعينيات القرن العشرين، وهو عدد أكبر مما شهده أى بلد آخر فى العالم [٤٤] .

تحقيق العدالة بين الجنسين

ليس من الجريمة أن تكون ضد الجريمة، بل إن الحاجة تدعو لإجراءات فعالة لتنفيذ القوانين من أجل حماية الناس من مجرمى الشركات الكبرى، والعصابات المنظمة، والقتلة، ومرتكبى جرائم الاغتصاب، والسفاحين، ولمعاقبة من يسيئون معاملة الأطفال، ومن يعمدون لضرب زوجاتهم، ومرتكبى جرائم الكراهية وغيرهم ممن يرتكبون مثل هذه الأعمال. ولكن القانون، مع الأسف، يفشل فى كثير من الأحيان فى حماية من هم بأمس الحاجة لحمايته. وعلى سبيل المثال فإن ما يقدر بمليونين إلى أربعة ملايين من النساء يتعرضن للاعتداء على أيدى شركاء حياتهن من الرجال. ويعتبر العنف فى داخل البيوت أكبر سبب لتعرض النساء للإصابة فى الولايات المتحدة. والملفت للانتباه أن معظم ضحايا القتل من النساء فى الولايات المتحدة إنما قتلن على أيدى أزواجهن، أو أزواجهن السابقين أو شركاء حياتهن. وتشير الإحصاءات إلى أن امرأة تتعرض

للضرب كل اثنتى عشرة ثانية فى الولايات المتحدة، علمًا بأن من المؤكد بأنه لا يتم اعتقال رجل كل اثنتى عشرة ثانية لارتكابه مثل هذه الهجمات، ولا يحتجز إلا نسبة قليلة من الذكور الذين يمارسون أعمال العنف تلك ضد النساء. وبالمقابل فإن النساء اللاتى يقتلن من يسيء معاملتهن يتلقين عقوبات قاسية جداً حتى وإن كن قد أقدمن على القتل دفاعًا عن النفس ممن عرضت حياتهن للخطر [٤٥] .

مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومساعدة الأسر هى المكان الأول الذى تلجأ إليه النساء الفقيرات للإفلات من براثن من يضربوهن، حيث تمثل هذه المؤسسات البديل الذى يوفر المساندة لهؤلاء النسوة ولأطفالهن. غير أن تخفيض اعتمادات هذه المؤسسات قلّص بصورة كبيرة عدد أولئك اللاتى يحاولن التخلص من علاقة مسيئة واللجوء لتلك المؤسسات [٤٦] .

مع الأسف، يتحول النظام القضائى فى كثير من الأحيان إلى مصدر للتمييز ضد النساء بدلاً من أن يكون حامياً لهن. فالمبالغ التى يحكم بها كنفقة للأطفال مبالغ ضئيلة إلى درجة مجحفة. والقضاة غير المتعاطفين مع النساء المعرضات للعنف المنزلى يعتبرون شكاوى هؤلاء النسوة قضايا تافهة. كما أن نسبة ضئيلة من مرتكبى جرائم الاغتصاب هم الذين تتم محاكمتهم أو إيداعهم السجن لفترات ليست بالقصيرة. ويتم التعامل مع ضحايا الاغتصاب فى كثير من الأحيان على أنهن قد جلبن الأمر على أنفسهن، علماً بأن عدداً كبيراً من كليات الحقوق تنظر إلى قضية الاغتصاب من منظور المتهم بدلاً من النظر إليها من منظور الضحية [٤٧] .

حققت النساء العاملات انتصارات هامة بعد سنوات من الكفاح حيث أخذن يمارسن مهنًا وأعمالا كانت تعتبر "غير ملائمة" للنساء من قبل. كما حققت المنظمات النسائية نجاحات محدودة فى حمل المسئولين عن تنفيذ القانون على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية ضد مرتكبى جرائم الاغتصاب، وضرب النساء والتحرش بالأطفال. غير أن معدل ما تحصل عليه النساء من أجور لقاء نفس العمل الذى يؤديه الرجال ما يزال أقل مما يتلقاه أقرانهن فى العمل من الرجال، وهن معرضات بشكل أكبر لأن يشغلن وظائف أقل راتبًا ولا تتوافر أمامهن فرص للترقى والتقدم.

خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية أقدم معارضو الإجهاض على ارتكاب ١٧٠٠ عملية إحراق وتخريب وتفجير لعيادات تقوم بعمليات الإجهاض، إضافة إلى آلاف من عمليات التهديد بإلقاء القنابل والقتل والتخريب والتخويف والانتهاك والتهجم والسرقة إضافة إلى ارتكاب حادثتي اختطاف، وما لا يقل عن خمس عمليات قنص وإطلاق نار على أطباء أجروا عمليات إجهاض قانونية أو أشخاص آخرين في تلك العيادات، وكانت ثلاث من تلك العمليات قاتلة. ولا تتوفر فى ٨٥٪ من المقاطعات الأمريكية مرافق تجرى عمليات إجهاض، ومع ذلك فإن مليونًا ونصف مليون من النساء يتمكنَّ من الخضوع لمثل هذه العمليات سنويًا (٤٨) علمًا بأن أعدادًا كبيرة من النساء يتعرضن للموت فى الأماكن التى يعتبر فيها الإجهاض غير قانونى وتجرى فيها مثل هذه العمليات فى أماكن متنقلة وفى ظروف غير آمنة طبيا.

لا تبدى الجهات المسئولة عن تنفيذ القانون أى همة لردع من يرتكبون عمليات إرهابية ضد الإجهاض. وقد امتنع رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى السابق "وليم ويبستر" عن اتخاذ إجراءات ضد مجموعة أطلقت على نفسها "جند الله" ارتكبت أكثر من عشرين عملية إلقاء قنابل وإضرام حرائق فى عيادات تنظيم الأسرة. وقد أعلن "ويبستر" أن هؤلاء لا يمثلون "مجموعة معروفة على وجه التحديد"(٤٩) . ولا يصنف مكتب التحقيقات الفيدرالى حتى الآن أعمال العنف التى تقوم بها هذه المجموعات على أنها عمليات إرهابية داخلية، علمًا بأنه يصعب علينا أن نتخيل مثل رد الفعل هذا الراهن الضعيف لو أن تلك المجموعات كانت مجموعات راديكالية قامت بـ ١٧٠٠ هجوم بالقنابل أو عمليات إحراق "للبنوك مثلاً".

يكاد عدد النساء نزيلات السجون يكون قد تضاعف تقريبًا منذ عام ١٩٩٠ . وتتلقى هؤلاء السجينات رعاية طبية سيئة ويتعرضن للتحرش الجنسى والاغتصاب، كما يجبرهن الحراس الرجال على خلع ملابسهن بدعوى تفتيشهن (٥٠). ولكن ما هو نمط النساء اللاتى يودعن السجون عادة فى الولايات المتحدة؟ معظمهن أمهات شابات فقيرات لا عائل لهن ولأطفالهن، يفتقرن لأى مهارات تمكنهن من العمل، ومعظمهن تركن بيوت أسرهن فى سن مبكرة بسبب تعرضهن لإيذاء جنسى أو بدنى، وللكثيرات منهن تاريخ لتعاطى الكحول أو المخدرات. تهمة غالبيتهن هى ممارسة الدعارة،

أو السرقة من المتاجر، أو السرقة العادية، أو المتاجرة بكميات ضئيلة من المواد المخدرة. ليس بين هؤلاء النسوة من تمارسن تجارة المخدرات على نطاق واسع، أو ينتمين لعصابات إجرامية، أو ممن قمن بعمليات اختلاس، والقليلات منهن ارتكبن أعمال عنف، وإن كانت الكثيرات ضحايا أعمال عنف فى وقت ما من حياتهن. تهمة الكثيرات من هؤلاء السجينات هى المشاركة فى جرائم ارتكبها رجال، وقد ورطهن فى هذه التهمة أصحابهن الحاليون أو السابقون لكى ينالوا أحكاما مخففة. وبناءً على شهادة أحد أصحاب إحدى أولئك النساء حكم على بعض النساء بالسجن مدى الحياة دون السماح لهن بالخروج المؤقت من السجن، لضلوعهن فى نشاط توزيع المخدرات - حتى عندما تعترف الحكومة بأن أدوارهن كانت هامشية، وأنهن لم يتعاطين فعليًّا المخدرات ولم يقمن ببيعها (٥١) .

الأطفال الضحايا

الأطفال هم فئة أخرى مضطهدة لا تحظى بحماية كافية من السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات. وتشير الإحصائيات إلى أن العنف الممارس داخل الأسر والإهمال الشديد والجوع تودى بحياة حوالى ٢٠٠٠ طفل كل عام، إضافة إلى ما يصل إلى ١٤٠,٠٠٠ طفل آخر يتعرضون لإصابات خطيرة تسفر عن إصابة الآلاف منهم بعاهات مستديمة. وتجدر الإشارة إلى أن إساءة معاملة الأطفال هى أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال فيما دون الرابعة من العمر. ولقد وقع فى عام ١٩٩٩ ١,٠٥٤,٠٠٠ حادث موثق من حوادث إساءة معاملة الأطفال فى الولايات المتحدة، وهذه تمثل زيادة بمعدل ٣٤٪ منذ عام ١٩٨٥ ، ربما كان العدد الفعلى أكبر من ذلك بكثير إذ إن بعض الإصابات وحوادث الوفيات بين الأطفال تسجل من قبل السلطات على أنها ناتجة عن "حوادث" فى حين أنها ليست فى الواقع كذلك. ويبلّغ فى كل سنة عن اختفاء ١٥٠,٠٠٠ طفل، منهم٥٠,٠٠٠ أى الثلث، لا يعثر لهم على أى أثر (٥٢) . ويتم إدخال عدد يتراوح ما بين ٤٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ امرأة وطفل إلى الولايات المتحدة سنويًا تحت ادعاءات زائفة، حيث يجبرون على ممارسة أعمال الدعارة، أو العمل كعمال

أو خدم. ولقد أقرّ الكونجرس الأمريكي في عام ٢٠٠٠ قانونًا من شأنه مساعدة الولايات والحكومات المحلية على محاربة العنف في داخل البيوت وتشديد القوانين الخاصة بالمتاجرة بالنساء والأطفال [٥٣] .

الروايات المثيرة التي تنقلها أجهزة الإعلام عن عمليات إطلاق النار في المدارس و"موجات الجريمة بين الشباب" تجعل بعض الناس ينسون أن الصغار هم ضحايا العنف أكثر مما هم مرتكبوه. وتشير الإحصائيات إلى أن المدارس أكثر أمنًا بالنسبة للأطفال من بيوتهم. وبحلول عام ١٩٩٧ كانت الجرائم التي يرتكبها الشباب أقل في الواقع مما وصلت إليه مستوياتها في عام ١٩٨٠، وقد استمر اتجاهها في الانخفاض حتى ١٩٩٨-١٩٩٩ [٥٤] . ومع ذلك يستمر رجال القانون في الولايات وعلى المستوى الفيدرالي في استصدار عقوبات أقسى ضد القاصرين، ويحاكمونهم كأشخاص بالغين، علمًا بأن عمر بعضهم لا يتجاوز اثني عشر عامًا. وربما كانت الحادثة الأكثر وحشية هي تلك التي وقعت في "تالاهاسي"، بولاية فلوريدا عام ١٩٩٨ حين تم القبض على "شاكيتا دومان" واتهمت كمجرمة بعد عراك بسيط في باحة المدرسة، وكانت شاكيتا حينذاك في الخامسة من عمرها [٥٥] .

صدرت أحكام بالسجن مدى الحياة ضد قاصرين دون القيام بأية محاولة لإعادة تأهيلهم. وبدعوى "المواجهة الصارمة للجريمة" دأب رجال القانون على تبني قوانين تتيح سجن المراهقين الذين قد لا تتجاوز أعمارهم ثلاثة عشر عامًا مع أشخاص بالغين، حتى قبل أن تصدر أحكام تثبت ارتكابهم للتهم الموجهة إليهم [٥٦] . كما يودع ما يزيد مليون طفل في ملاجئ الأيتام والإصلاحيات وسجون البالغين، علمًا بأنه تم إلقاء القبض على معظمهم بسبب تجاوزات قليلة الأهمية، أو دون أن يرتكبوا أي جريمة على الإطلاق وسجنوا دون اتباع الإجراءات القانونية. وهؤلاء جميعًا تقريبًا ينتمون إلى بيئات فقيرة، وغالبيتهم من إحدى الأقليات العرقية. ويتعرض روتينيًا القاصرون المحتجزون في المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث للضرب والاعتداء الجنسي والتعذيب والحبس الانفرادي لفترات طويلة، مع حرمانهم من الاتصال بأحد أو رؤية أي شخص، وإعطائهم أدوية نفسية مخدرة، بل ويخضعون في بعض الأحيان لجراحات نفسية [٥٧] .

ازداد معدل استهلاك دواء ريتالين للأطفال بمعدل ٢٥٠٪ (حتى بالنسبة للأطفال فيما قبل سن المدرسة) فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ولا يعرف الكثير عن مدى سلامة أو فعالية هذا العقار الذى يمكن أن يوصف لأسباب لا علاقة لها بالنواحى الطبية، إن كان الطفل متململاً مثلاً أو قليل الانتباه، أو إن كان يجلب على نفسه كراهية القائمين على المؤسسة الذى يقيم فيها (٥٨) .

يمكن لذوى الأبناء ممن يكرهون أسلوب حياة أبنائهم، أو يمقتون أصدقاءهم، أو يعادون وجهات نظرهم السياسية الرافضة، أو "مواقفهم السيئة"، أن يسعوا لاعتقال أبنائهم لفترات غير محدودة فى مؤسسات نفسية. وتجدر الإشارة إلى أن الملايين من سكان الولايات المتحدة قضوا مدة من الزمن فى الأقسام النفسية خلال فترة أو أخرى من حياتهم. ومن الممكن أن يتم إدخال الأشخاص إلى هذه المؤسسات بسهولة أكبر مما يتراءى لنا، غير أنه من الصعب إخراجهم منها، ويقضى البعض عشرات من السنين من أعمارهم فى ظل ظروف رهيبة دون أن تتوفر لهم فرصة الاستعانة بمساندة قانونية، كما تسود فى البعض من أسوأ هذه المؤسسات معدلات مرتفعة من حالات الوفيات التى تثير الشبهات (٥٩) . تطلق معظم المستشفيات سراح المرضى العقليين الذين لا تغطى الدولة مصاريف علاجهم أو أولئك الذين تنتهى فترة التغطية التأمينية لهم، حيث يتم إخراجهم حتى لو كانوا لا يزالون يحتاجون لمساعدة حقيقية. وتعرف هذه العملية بـ "التخلص من بضاعة غير مطلوبة". وينتهى الأمر بسجون المقاطعات فى كثير من الأحيان إلى أن تصبح مأوى لمن يعانون من أمراض عقلية نظراً لارتكابهم أعمال شغب صغيرة (٦٠) .

تشير الدراسات إلى أن حوالى واحدة من كل أربع نساء وحوالى واحد من كل ستة رجال قد تعرضوا أثناء طفولتهم لتحرش جنسى من قبل بالغين، وعادة يكون هؤلاء من أفراد الأسرة المقربين – وتلك جريمة تترك آثاراً غائرة لدى ضحاياها تستمر طوال حياتهم، ولا يحكم إلا على نسبة قليلة من مرتكبى هذه الجرائم، ويتم إخراج البعض منهم حيث يبقون تحت المراقبة أو تصدر فى حقهم أحكام مخففة. بل إن القضاة

يعطون حق رعاية الأطفال أو حق زيارة الأطفال دون وجود مراقب لوالد سبق له أن اتهم بتهمة التحرش الجنسى [٦١] .

شرطة غرف النوم

إن الشواذ جنسيا هم فئة أخرى كانت ولا تزال هدفا للملاحقة القانونية والاجتماعية. وحتى عام ١٩٩٩، كانت اثنتا عشرة ولاية وبورتوريكو تطبق قوانين "محاربة اللواط" وهى القوانين التى تعتبر الجنس بغير الطريق الطبيعى "جريمة ضد الطبيعة" – حتى بين الزوج وزوجته. ففى متشيجان، على سبيل المثال، تصل عقوبة الاتصال الجنسى غير الطبيعى إلى خمس عشرة سنة من الأشغال الشاقة. فى حين لا تستهدف قوانين محاربة اللواط فى خمس ولايات أخرى إلا الشواذ من الرجال والنساء على وجه التحديد [٦٢] .

ولقد تعرض الآلاف من هؤلاء الشواذ إلى الملاحقة لإخراجهم من القوات المسلحة أو من الوظائف المدنية بسبب ميولهم الجنسية. فقد حيل بينهم وبين حق حضانة أطفالهم، على أساس أن ميولهم الجنسية تجعلهم غير صالحين آباء أو أمهات. وفى إحدى الحالات، قام قاضٍ بفلوريدا بنقل حضانة بنت من أمها الشاذة جنسيا، على الرغم من تفانيها، إلى والدها الذى أمضى حكما مدته ثمانى سنوات فى السجن لقتله زوجته الأولى [٦٣] . وحكمت المحكمة الأمريكية العليا بجواز فصل مدرس لغير سبب سوى أنه شاذ جنسيا . والدستور لا يحمى العلاقات الجنسية الشاذة بين البالغين بموافقتهم حتى داخل جدران خصوصية منازلهم [٦٤] .

ويتزايد العنف ضد الشواذ من الذكور والإناث بدءا من التحرش والمضايقات الجسدية إلى القتل. وفى كثير من الأحيان يفلت مرتكبو هذه الأفعال إما بإصدار أحكام متساهلة أو بالبراءة [٦٥] .

إعمال تنفيذ القوانين العنصرية

على الرغم من كل الحديث عن محاباة الأمريكيين من أصل أفريقى أو غيرهم من الأقليات فإن التمييز ما زال سائداً فى مجالات التوظيف والإسكان والرعاية الطبية والتعليم، وأيضا أمام القانون. إن ارتفاع معدلات الجريمة فى المناطق الفقيرة يفسر جزئيا السبب الذى يجعل غالبية نزلاء السجون هم من الأمريكيين من أصل أفريقى، ومن أبناء أمريكا اللاتينية، ومن ذوى الدخل المحدود، وممن لا يعملون أعمالاً تكفى لتأمين سبل معيشتهم. كما أن التحيز الطبقى والعنصرى بالنسبة لإعمال تنفيذ القانون هو عامل رئيسى فى تقرير من هم الذين يودعون السجون.

يشير أحد المحامين المتخصصين فى القضايا الخاصة بالمراهقين إلى أن الفتيان المنتمين لأسر غنية والذين يقومون بأعمال فيها خرق بسيط للقانون يسلمون لذويهم مع التنبيه عليهم بضرورة تجنب المتاعب، غير أنه حين تحدث نفس الحوادث فى الأحياء الأقل غنى فإنه يتم اعتقال الأطفال وتوجيه التهم إليهم وتقديمهم للمحاكمة [٦٦]. واحتمالات توجيه التهم للشبان من أصل أفريقى، وإيداعهم السجون، ومحاكمتهم وإصدار الأحكام ضدهم تفوق احتمالات ذلك بالنسبة لأقرانهم من البيض. كما أن احتمالات إتاحة الفرصة للأمريكيين من أصل أفريقى للمساومة بحيث يتجنبون الحكم عليهم أحكاماً مشددة بالسجن هى احتمالات ضئيلة مقارنة بأقرانهم من البيض، وهم أكثر احتمالاً كذلك لمواجهة أحكام بمدد سجن أطول مما يحكم به على الشبان البيض لنفس الجريمة [٦٧].

فيما يتعلق بالمخدرات فإن عدد البيض الذين يتعاطونها خمسة أضعاف عدد من يتعاطونها من الأمريكيين الأفارقة، ومع ذلك فإن ٦٢٪ ممن يودعون السجون بتهم تتعلق بالمخدرات من الأمريكيين الأفارقة، بل إن هذه النسبة ترتفع فى بعض الأحيان لتصل إلى حدود ٩٠٪. وتجدر الإشارة إلى أن ٦٠٪ من السود من نزلاء السجون إنما يقضون مدد سجن بتهم لا تتعلق بالعنف. ولقد عمد العديد من قضاة المناطق إلى إسقاط تهم المخدرات ضد متهمين من غير البيض بعد أن رفض ممثلو

الادعاء تسليم وثائق تبين ما إذا كانوا قد قاموا بصورة انتقائية بمقاضاة غير البيض من المتهمين (٦٨) .

يعمد رجال الشرطة إلى إصدار أمر بالوقوف للسائقين بناء على لونهم وليس بناءً على أسلوبهم فى قيادة سياراتهم، وقد أطلق على هذا الأمر "التحرى العنصرى". وتشير الإحصائيات على الطريق السريع ٩٥ بين "بالتيمور" و"ديلاوير" إلى أن نسبة السائقين من الأمريكيين الأفارقة على هذا الطريق هى ١٤٪ من السائقين، ومع ذلك فإنهم يمثلون ٧٣٪ من نسبة من أوقفوا على هذا الطريق (٦٩) . وتكشف التحقيقات فى مراكز الشرطة فى أماكن عديدة من الولايات المتحدة عن أن حوادث المعاملة العنصرية الوحشية من قبل رجال الشرطة هى حوادث واسعة الانتشار، وأن مسئولى هذه المراكز كثيراً ما يتغاضون عن هذا النوع من المعاملة المتحيزة. ولقد صدرت أحكام ضد رجال الشرطة فى كل من فيلادلفيا ولوس أنجلوس فى السنوات الأخيرة بتهم جنائية بما فيها القيام بأعمال تفتيش غير قانونية، ودس أدلة، وتقديم تقارير ملفقة، وإطلاق نار غير مبرر، وأعمال ضرب وسرقات وتخويف الشهود والكذب عند أداء اليمين. كما تم نقض المئات من الأحكام، وكلها تقريبًا تتعلق بمواطنين من أصول أفريقية أو لاتينية. وتجدر الإشارة إلى أن غرامات قضايا المساءلة القانونية التى ترفع ضد مراكز الشرطة بتهمة استخدام القوة غير المبررة تتكلف مدفوعات تقدر بعشرات الملايين من الدولارات كل عام. وفى لوس أنجلوس وحدها بلغت هذه المدفوعات ٢٨ مليون دولار فى سنة واحدة (٧٠) .

تعرّض الأمريكيون الأفارقة واللاتينيون العزل لإطلاق النار أو للضرب حتى الموت من رجال الشرطة الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية فى حالات لم يكن هناك ما يبررها على الإطلاق. وفى عام ١٩٩٩ أطلق أربعة من رجال شرطة نيويورك يرتدون ملابس مدنية إحدى وأربعين طلقة على "آمادو ديالو" الذى كان أعزلَ من السلاح وكان واقفًا عند مدخل بيته، وأصابوه تسع عشرة مرة بما فى ذلك إصابته بعدة طلقات استقرت فى ظهره. وفى عام ١٩٩٨ أطلق رجال الشرطة فى "ريفرسايد" **Riverside** بولاية كاليفورنيا أربعًا وعشرين طلقة على "تييشا ميلر" البالغة من العمر تسع عشرة سنة بينما كانت نائمة فى سيارتها المغلقة، بادعاء أنها مدت يدها إلى بندقية كانت فى

حضنها حين أيقظها رجال الشرطة بتحطيم زجاج نافذة سيارتها. وفى كوينز بنيويورك فى عام ١٩٩٧ اندفع خمسة من رجال الشرطة إلى داخل أحد المطاعم وأطلقوا النار على الطباخ "خوزيه أنطونيو سانشيز" الذى كان يحمل سكين مطبخ، وهو ما يفعله الطباخون عادة بحكم عملهم. وفى لوس أنجلوس أطلق رجال الشرطة النار عام ١٩٩٨ على "مايكل وليم آرنولد" ١٠٦ مرات مدعين أنه رفع سلاحًا فى وجههم وهى البندقية التى كانت لا تزال فى يده اليمنى بأعجوبة عندما تم فحص جثته على الرغم من أنه أصيب بعدة طلقات فى رأسه وثلاث رصاصات فى يده اليمنى، والعجيب أن البندقية لم يصبها أى تلف. وفى شهر أغسطس من عام ١٩٩٧ أخذ "آبنرلويما" إلى منزل فى منطقة نائية بنيويورك حيث اعتدى عليه رجال الشرطة جنسيًا بحشر مكبس المرحاض فى مؤخرته مما أدى إلى تمزيق أمعائه وإصابة مثانته*(٧١) .

فى عام ١٩٩١ دخل ثلاثة من رجال الشرطة شقة "دارلين أنطوان" فى "إيرفنجتون" Ervington بولاية نيوجرسى أثناء حفلة عيد ميلاد وأخذوا يفرقون المدعوين. وحين طلب منها شقيقها كتابة أرقام الشارات التى يعلقها رجال الشرطة على صدورهم أخذوا فى ضربه. ثم ضربوه من جديد بشدة فى السجن حتى فقد القدرة على السمع فى إحدى أذنيه، والقدرة على البصر فى إحدى عينيه وأصيب بالشلل من الخصر إلى أسفل وأصبح قعيد كرسى متحرك وفقد قدرته على التحكم فى البول وحركة الأمعاء كما أصبح عاجزًا جنسيا (٧٢) . أما "ليبرت فولكس" فقد تم سحبه بقوة من سيارة شقيقته التى كانت واقفة أمام بيته فى نيويورك عام ١٩٩٧ وأطلق الرصاص على وجهه بمدفع نصف آلى. وفى اليوم التالى اعتذرت الشرطة لإطلاق النار عليه وأفادت بأنهم ظنوا خطأ أن السيارة كانت مسروقة. وفى برونكس لقى "أنطونى بايز" حتفه خنقًا على يد أحد رجال الشرطة الذى أغضبه ارتطام كرة قدم كان يلعب بها بايز ورفاقه دون قصد بسيارته (٧٣) .

يمكننا المضى فى رواية المئات من هذه الأمثلة من مختلف أنحاء الولايات المتحدة، وهى أحداث تمر دون ما عواقب بالنسبة للشرطة، فيما عدا حالات استثنائية، وتتردد هيئات الادعاء بشدة فى توجيه التهم لرجال الشرطة بينما تمتنع هيئة المحلفين التى تتكون فى معظمها من البيض من الطبقة المتوسطة والذين يتلقون وجبات منتظمة من

البرامج التليفزيونية عن الجريمة وأخبار الجرائم، تمتنع عن إصدار أحكام تجرم مرتكبى هذه الحوادث من رجال الشرطة. أما مكتب التحقيقات الفيدرالى ووزارة العدل فإنهما لا يحتفظان بأية إحصائيات وطنية عن عمليات القتل التى يقوم بها رجال الشرطة ، بينما تحجم حكومات الولايات والمقاطعات عن الإفصاح عن عدد مثل هذه الحوادث [٧٤] .

لا شك فى أن الكثير من القوانين تعزز السلامة العامة والأمن الشخصى. فالشرطة تحمى حياة الناس وتحول دون تعرضهم للإصابة فى الكثير من الأحيان، كما تدير حركة المرور، وتقدم الإسعافات الأولية، وتساعد فى حالات الطوارئ وتقوم بخدمات أخرى تستحق الثناء. غير أن الشرطة تخدم أيضًا أغراضًا ذات طبيعة طبقية حيث تحمى من يملكون ممن لا يملكون، إذ تتعامل قوات الشرطة مع الخاسرين فى مجتمع تنافسى تحكمه الشركات الكبيرة: والخاسرون هم أولئك الذين لا يجدون ما يكفيهم من الطعام، ويسكنون فى مساكن سيئة، وبينهم مدمنون ومن يتعرضون لسوء المعاملة، والغاضبون واليائسون. ليست أحياء الفقراء المزدحمة والقذرة هى المشكلة بل هى الحل بالنسبة للرأسمالية: فهى الطريقة التى تتعامل بها الرأسمالية مع الناس الفائضة فى اقتصاد يعتمد على السوق. ومهمة الشرطة هى أن تكنس الفقر والاحتجاج وتخفيهما تحت البساط – حتى ولو استلزم الأمر استخدام العصا الغليظة أو البندقية لضمان ذلك. والأعمال القمعية التى تقوم بها قوات الشرطة ليست ناتجة عن سلوك شاذ من قبل قلة من الأشخاص المصابين بحالات ذهان نفسى يرتدون زيا رسميا، بل هى النتيجة الحتمية لنوع وظيفتهم التى تستهدف تأمين السيطرة الطبقية، وهى الوظيفة التى تصر الطبقات الحاكمة على إعمال تنفيذها – وهذا يفسر كيف تستطيع الشرطة ممارسة أعمال القتل دون أن تتعرض للعقاب. وعندما يحس أفراد هذه القوات أنهم لن يتعرضوا للمساءلة وأن لديهم مطلق الحرية فى ممارسة القسوة بالدرجة التى يريدونها فإنه ما يلبث أن يفلت زمام البعض منهم بحيث يندفعون بقوة مبالغ فيها قد تصل إلى درجة القتل.

عندما كان "روبرت دى جرازيا" يحتل منصب قائد قوات الشرطة فى مدينة بوسطن قبل عشرات السنين أبرز الوظيفة الطبقية لقوات الشرطة حيث قال:

"أولئك الذين يرتكبون الجريمة التى تسبب أشد القلق للناس - أى الجرائم العنيفة التى تقع فى الشوارع - هم فى معظمهم، نتاج الفقر والبطالة والبيوت التى تعمّها المشاكل وحالات الطلاق، ومستوى التعليم السيئ، وإدمان المخدرات والكحول وغيرها من العلل الاقتصادية، وكلها لا تستطيع الشرطة أن تفعل الكثير إزاءها، هذا إن كانت تستطيع أن تقوم بأى شىء أصلاً". و"نحن، بدلاً من أن نعلن هذه الحقائق على الملأ فإن معظمنا يعمد إلى الصمت تاركين الساحة للسياسيين لكى يتحدثوا عن القانون والنظام، وهو ما يعزز الفكرة الخاطئة التى تقول أن بمقدور قوات الشرطة - معززة بأعداد جديدة من الرجال وبمعدات أكثر فعالية - السيطرة على الجريمة بمفردها. والنتيجة النهائية التى يحققها السياسيون بالطبع هى تأمين استمرار هذا النظام الذى يزيد فيه الأغنياء غنىً والفقراء فقرًا، بينما تظل أعمال مستمرة" (٧٥) .

كلمة أخيرة حول جريمة الشركات الكبيرة، وجريمة الشارع، إذ لا بد لنا من إدراك حقيقة ارتباطهما ببعضهما البعض؛ فالفقراء يزدادون فقرًا لأن الأغنياء يزدادون غنى، وأصحاب الشركات الكبيرة من ذوى الياقات البيضاء الذين يقومون بأعمال النهب إنما يكلفون المجتمع ضريبة هائلة، خصوصاً إزاء أولئك الناس الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم؛ فأصحاب المؤسسات الكبيرة يساعدون على خلق الحاجة الأساسية والندرة وعدم العدالة وسوء التوزيع، وكلها تساهم فى الكثير من أسباب الجرائم التى تقع فى الشوارع. وإذا كنا نحتاج حقا إلى تعزيز سيادة القانون والنظام، والمزيد من احترام حقوق الآخرين فإن علينا أن نبدأ من القمة، بحيث يتم تطبيق القانون بقوة على أولئك الذين يحاولون انتزاع كل شىء لأنفسهم متجاهلين الآثار المدمرة التى يسببها ذلك للآخرين.

الهوامش

(١) كتاب: "الاحتيال: تسليط الضوء على الجانب المظلم لمؤسسات الأعمال".

(٢) نيويورك تايمز، عدد ١١ مايو ١٩٣٤، كتاب "المتاجرة مع العدو"، وتقرير شاهد عيان في مجلة Ram-parts، عدد أغسطس ١٩٧٤، وصحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٩ إبريل ٢٠٠٠، وتقرير لوكالة أسوشيتدبرس في ١٤ مارس ١٩٩٨ .

(٣) تقرير صادر عن مكتب المفتش العام في وزارة العمل الأمريكية برقم ٩ -٩٠-١٠٠-١-١٢٠٠١، في واشنطن دى سى عام ١٩٨٩ بعنوان: "الحاجة تدعو لتغييرات في نظام التدقيق لدعم إجراءات حماية المشتركين في خطة مزايا الموظفين".

(٤) فصلية كوفيرت آكشن كوارترلى، خريف عام ١٩٩٦ في مقال بعنوان: "مؤسسات أعمال الجريمة وجرائم مؤسسات الأعمال".

(٥) صحيفة لوس أنجلوس تايمز عدد ١٠ مارس ١٩٩٠، وتقرير "آشفيل جلوبال"، ٢١-٢٧ أكتوبر ١٩٩٩، وسان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٨، والتقرير الخاص بتدقيق أعمال وزارة الداخلية، مشروع المراقبة الحكومية، واشنطن دى سى، ١٣ إبريل ١٩٩٥ .

(٦) نيويورك تايمز في عدديها ١٢ سبتمبر ١٩٨٥ و٩ نوفمبر ١٩٨٦، وصحيفة واشنطن بوست عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨، ونشرة America's Censored News Letter، يونيو ١٩٩٣ .

(٧) كتاب "المجرمون الذين يتمتعون بالثقة: جريمة الياقات البيضاء في المجتمع المعاصر"، وصحيفة واشنطن بوست، عدد ١ يونيو ١٩٨٨، و ٦ مارس ١٩٩١، وصحيفة نيويورك تايمز عدد ٢ يونيو ١٩٩٥، ونشرة Utility Notes نشرة صادرة عن مكتب People's Counsel، واشنطن دى سى، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨ .

(٨) صحيفة نيشن، عدد ٧ إبريل ١٩٩٧ في مقال بعنوان: "سنة في جريمة الشركات الكبرى"، صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٢ أغسطس ١٩٩٥ .

(٩) تقرير مكتب المحاسبات العامة، صدر في يناير ١٩٩٠، تحت عنوان: "تقرير قانون السلامة المالية"، صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر عدد ٢٥ فبراير ١٩٩٣ .

(١٠) كتاب: "سلب الشركات الكبرى".

(١١) صحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد ١٣ مارس ١٩٩٦ .

(١٢) صحيفة U.S.A. Today عدد ١٠ نوفمبر ١٩٩٧ .

(١٣) كتاب: "وكر اللصوص"، وكتاب: "رخصة للسرقة: القصة التى لم تروَ لمايكل ميلكين ومؤامرة الاحتيال على الأمة"، وصحيفة نيويورك تايمز عدد ٣٠ يناير ١٩٩٣ .

(١٤) كتاب: "رالف نادر" وويزلى سميث بعنوان: "لا خلاف: محامو الشركات الكبرى وتحريف العدالة فى أمريكا"، وكتاب "من الذى سرق أمريكا".

(١٥) صحيفة San Jose Mercury News، عدد ٢٣ يناير ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "الشركات الكبيرة تستخدم نفوذها لتلفيق قضايا تسخر من حرية التعبير".

(١٦) كتاب: "فوق القانون"، وكتاب نادر وسميث المذكور أعلاه.

(١٧) قضية جريفين ضد ولاية إلينوى (١٩٥٦).

(١٨) مجلة Management Information Exchange Journal، عدد صيف ١٩٩٩ فى مقال بعنوان: "حرية المعلومات القانونية: تزايد وصول الأمريكيين ذوى الإمكانيات المحدودة إلى المحاكم".

(١٩) صحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد ١٦ يونيو , ١٩٩٠ وصحيفة People's Daily World،أعداد ١٤ يونيو ١٩٨٩ و٢٣ يناير ١٩٩٠، و٧ أكتوبر , ١٩٩٥ والفيلم الوثائقى الذى يحمل عنوان مقاطعة هارلان، الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ .

(٢٠) صحيفة نيويوركر، عدد ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "نساء يرتدين السواد"، نيويورك تايمز، عدد ٥ أغسطس ١٩٨٤، وصحيفة City Paper عدد ٢١ إبريل ١٩٨٩ .

(٢١) صحيفة San Fransisco Bay Guardian ،عدد ٥ مايو ١٩٩٩ فى مقال بعنوان: "سوء سياسة السجون"، وكتاب "بدون عدالة للجميع". التقرير الإحصائى لديوان وزارة العدل، صدر فى واشنطن دى سى ١٩٩٨، ونيويورك تايمز، عدد ١ يونيو ٢٠٠٠ .

(٢٢) نشرة Prison Focus، شتاء عام ٢٠٠٠، بعنوان: "هبوط معدلات الجريمة لا علاقة له بمعدلات إلقاء القبض على المتهمين"، نيويورك تايمز عدد ٥ يوليو وعدد ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٢٣) نشرة Prison Focus، شتاء عام ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "تأثير قوانين ثلاث ضربات تخرجك من اللعبة"، صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ٧ مارس ١٩٩٧ .

(٢٤) دراسة صادرة عن المركز الوطنى للإدمان وإساءة استخدام العقاقير التابع لجامعة كولومبيا، صدرت عام ١٩٩٨ بعنوان: "خلف القضبان: إساءة استخدام العقاقير ونزلاء السجون الأمريكية"، نشرات صادرة عن مؤسسة FAMM .

(٢٥) مقال فى مجلة Atlantic Monthly ، عدد إبريل ١٩٩٧ بعنوان "المزيد من جنون القميص الضيق"، وفصلية "نورث كوست إكسبريس"، ربيع عام ٢٠٠٠ بعنوان: "مذنبون فى قضايا عقاقير من أسر أعضاء الكونجرس يتخلصون من أحكام واجبة النفاذ، وينالون معاملة تفضيلية".

(٢٦) صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر عدد ٢٤ مايو ١٩٩٣ .

(٢٧) نيويورك تايمز، عدد ٧ مايو ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "أساليب التخويف التى يتبعها مكتب التحقيقات الفيدرالى".

(٢٨) طبقًا لتحالف العدالة الجنائية لنيويورك كما ورد فى مقال بعنوان: "التعذيب فى سجون أمريكا"، نشر فى أسبوعية People's Weekly World عدد ١٣ سبتمبر ١٩٩٧ .

(٢٩) مقال فى فصلية Prison Focus، عدد شتاء ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "اغتصاب السجناء: التعذيب المؤسسى فى الولايات المتحدة". (راجع أيضًا الموقع على الإنترنت) : (http://www.prisons.org) .

(٣٠) تقرير منظمة العفو الدولية الصادر فى شهر أكتوبر ١٩٩٨ بعنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية –حقوق للجميع"، وفصلية كوفيرت آكشن كوارترلى، صيف عام ١٩٩٣، فى مقال بعنوان: "جريمة العقوبات فى سجن خليج بيليكان المشدد الحراسة".

(٣١) تقرير منظمة العفو الدولية المشار إليه أعلاه.

(٣٢) نقلاً عن تقارير منظمة العفو الدولية المذكورة أعلاه، ونشرة أخبار قوانين السجون Prison Legal News عدد أكتوبر ١٩٩٩ فى مقال بعنوان: "التعذيب فى سجون أمريكا"، وصحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل عدد ١٠ يونيو ٢٠٠٠، ومجلة New Mobility ، عدد يونيو ١٩٩٨، فى مقال بعنوان: "الحياة، والموت والإعاقة وراء القضبان".

(٣٣) مقال فى المجلة القانونية " Legal Journal الكونجرس يغلق الباب أمام مقاضاة السجون". عدد شتاء/ ربيع ١٩٩٧ .

(٣٤) مقال فى مجلة North Coast Express ، عدد إبريل/ مايو ١٩٩٥ بعنوان: "لماذا تتحمل السجون كل هذه التكاليف".

(٣٥) كتاب: "إحباط الديمقراطية"، ص ١٣٦ .

(٣٦) صحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد ٢٩ يوليو ٢٠٠٠ .

(٣٧) صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ١ ديسمبر ,١٩٩٧ هناك دراسات عن عشر قضايا أخرى لأشخاص حكم عليهم خطأ فى كتاب "براءة فعلية".

(٣٨) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٥ يونيو، و٤ يوليو ١٩٩٦ .

(٣٩) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٠ .

(٤٠) تقرير لمجلس المعلومات الخاصة بعقوبة الإعدام"، صدر فى مدينة فيلادلفيا فى يونيو ١٩٩٨ حول أحكام الإعدام.

(٤١) كتاب: "معاناة ٤٠٠ أمريكى تم الحكم عليهم خطأ بجرائم عقوبتها الإعدام، ونشرة "ندوة عقوبة الإعدام: سجناء أطلق سراحهم بعد الحكم عليهم بالإعدام منذ عام ١٩٧٠ بسبب شكوك حول ثبوت إدانتهم".

(٤٢) نشرة "حملة إنهاء العمل بعقوبة الإعدام. صدرت فى شيكاغو عام ١٩٩٨ وتحمل عنوان: "رغم البراءة".

(٤٣) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٢ أغسطس١٩٩٩ و ١٢ يونيو ٢٠٠٠ .

(٤٤) كتاب: "دماء شابة : عدالة المراهقين وعقوبة الإعدام"، وتقرير منظمة العفو الدولية، الصادر فى أكتوبر ١٩٩٨ .

(٤٥) كتاب: "ليس هناك مساواة بعد: الحقيقة المعيبة حول النساء والعدالة فى أمريكا"، تقرير مسئول الجراحة العامة الأمريكى، نشرته صحيفة "سان فرانسيسكو" كرونيكل عدد ٢ أكتوبر ١٩٩٨ .

(٤٦) مقال فى صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان عدد ٣٠ إبريل ١٩٩٧، وكذلك مقال فى صحيفة نيشن، عدد ١٠ مارس ١٩٩٧ .

(٤٧) كتاب: "انفصال عن العدالة"، كتاب "دون مساواة" الوارد أعلاه.

(٤٨) فصلية On the Issues، خريف ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "حملة تجرى خلسة ضد الإجهاض".

(٤٩) مقال افتتاحى فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٧ ديسمبر ١٩٨٤ .

(٥٠) تقرير وزارة العدل الأمريكية كما أورده "ماك جوان" فى كتابه "إفشال الديمقراطية، ص١١٦"، ومجلة بروجريسيف عدد يوليو ١٩٩٦، فى مقال بعنوان: "الحياة فى السجن: الاعتداءات الجنسية"، ومقال فى صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان، عدد ٥ فبراير ١٩٩٧ .

(٥١) مقال فى مطبوعة North Coast Express عدد فبراير/ مارس ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "النساء والسجون اليوم"، ومقال فى صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر، عدد ٢٥ يونيو ٢٠٠٠ .

(٥٢) تقرير المجلس الاستشارى حول إساءة معاملة وإهمال الأطفال ويحمل عنوان "عار على الأمة: إساءة قاتلة فى معاملة الأطفال وإهمالهم فى الولايات المتحدة"، وتقرير الخدمات الحمائية للأطفال نشرته صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل بتاريخ ٩ مايو ١٩٩٩ .

(٥٣) نيويورك تايمز، عدد ٧ اكتوبر ٢٠٠٠ .

(٥٤) كتاب: "عنف الشباب الأمريكى"، نيويورك تايمز، عدد ١٧ مايو ١٩٩٩ .

(٥٥) كتاب: "إفشال الديمقراطية".

(٥٦) مقال فى صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان ، عدد ٢٧ يناير ١٩٩٩ بعنوان "الأولاد المفقودون"، مجلة كريستيان ساينس مونيتور، عدد نوفمبر ١٩٩٧ .

(٥٧) مقال فى صحيفة سان فرانسيسكو إكزامنير، عدد ٢٨ يونيو ٢٠٠٠ بعنوان "الجريمة والكثير من العقاب".

(٥٨) كتاب: "الإجابة على الريتالين"، نيويورك تايمز، عدد ٢٣ فبراير ٢٠٠٠ .

(٥٩) صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان، عدد ١٠ يوليو و ١٤ أغسطس ١٩٩٦ . وشهرية Street Spirit، عدد يوليو ١٩٩٦، وأغسطس ١٩٩٦ .

(٦٠) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٥ مارس ١٩٩٨ و٢٢ مايو ١٩٩٩، وكذلك صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ .

(٦١) للاطلاع على شهادات تتعلق بسِفاح القربى (الاتصال الجنسي بمن يحرم الزواج منهم من الأقارب") يمكن مراجعة العدد الخاص بفصلية "سنترال بارك"، ربيع ١٩٩٣ في مقال بعنوان "الاعتداء الجنسي على الأطفال"، وكذلك مقال في مجلة Witness، عدد إبريل ١٩٨٨، في مقال بعنوان: "إحصائيات سِفاح القربى"، وكتاب: "خيانة الصمت: الاعتداء الجنسي على الأطفال في أمريكا"، مقال في صحيفة واشنطن بوست عدد ٢٧ أغسطس ١٩٩٠ .

(٦٢) صحيفة نيويورك تايمز، ١٠ مايو ١٩٩٨، إليزابيث فلين وتشونج تشو، "إلى أسفل بالقانون"، سان فرانسيسكو بي جارديان، ٢٦ يونيو ١٩٩٦ .

(٦٣) صحيفة نيويورك تايمز، ١ يونيو ٢٠٠٠، و ٣١ أغسطس ١٩٩٦، ديبي ناثان، "اللواط للجماهير"، نيشن في ١٩ إبريل ١٩٩٩؛ وقضية ساندى نلسون، بيوزلتر، رابطة المحامين الوطنيين، فصل سياتل، أغسطس ١٩٩٥ .

(٦٤) قضية جيسن ضد مجلس إدارة تعليم برامس، نيوجيرسي (١٩٧٦) وقضية باورز ضد روديك (١٩٨٦).

(٦٥) راجع التقارير السنوية لفريق العمل الوطني للشواذ الذكور والإناث، واشنطن دي. سي.، والائتلاف الوطني للبرامج المناهضة للعنف، سان فرانسيسكو كرونيكل، ١٣ أكتوبر ١٩٩٨ .

(٦٦) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٣٠ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٦٧) دراسة صادرة عن المجلس الوطني حول الجريمة والجنوح ٢٠٠٠ بعنوان: "والعدالة للبعض".

(٦٨) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٩ أكتوبر ,١٩٩٦ تقرير مراقبة حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٠ والذي يحمل عنوان: "العقوبة والتحامل: التفاوتات العنصرية في الحرب على العقاقير"، وتقرير الهيئة الوطنية للعدالة الجنائية أورده "ماك جوين" في كتابه "إفشال الديمقراطية"، ص٧١ .

(٦٩) كما ذكرت صحيفة U.S.A. Today، عدد ٢٤ مارس ١٩٩٨ .

(٧٠) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٩٥، و١٣ مارس ١٩٩٧، ولوس أنجلوس تايمز، عدد ٢٥ يناير ٢٠٠٠، وسان فرانسيسكو بي جارديان، عدد ٢ يوليو، و٩ يوليو ١٩٩٧ .

(٧١) كتاب: "إفشال الديمقراطية" ص٤٧-٤٨، صحيفة لوس أنجلوس تايمز عدد ١٣ يونيو و٢٦ يوليو ١٩٩٩ ونيويورك تايمز عدد ١٤ أغسطس ١٩٩٧، و٥ مايو ١٩٩٩، وكتاب لكريستيان بارينتي بعنوان: "أمريكا الحبيسة: الشرطة والسجون في زمن الأزمة". ومقال في صحيفة نيشن عدد ٩ يونيو ١٩٩٧ بعنوان: "حين تغتال العدالة".

(٧٢) نيويورك بريس، عدد ١٥- ٢٢ يونيو ١٩٩٩ .

(٧٣) مقال في صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٧ إبريل ١٩٩٧ بعنوان: "وباء وحشي".

(٧٤) مقال في صحيفة سان فرانسيسكو بي جارديان، عدد ١٥ أكتوبر ١٩٩٧ بعنوان: "الخط الأزرق الرفيع".

(٧٥) ورد هذا القول في نشرة Parade، تاريخ ٢٢ أغسطس. غير أن علينا القول إن أناسًا من ذوي المصالح ممن لا يرحمون يلجأون للعنف وللأساليب غير القانونية لتحقيق مآربهم حتى في أفضل الظروف الاجتماعية. ولذا لا يمكن القول إن كل الجرائم إنما تنجم عن الحرمان وعدم المساواة بين الطبقات.

الفصل العاشر

القمع السياسى وغياب الأمن القومى

توجه الدولة الرأسمالية آليات قمعها لمناهضة القضايا التقدمية، وتكرّسها لمحاربة المعارضة المنظمة بدلاً من محاربة الجريمة المنظمة. ولا بد من القول إن القانون لا يكون فعالاً فى الكثير من الأحيان عند محاولة تطبيق الإصلاحات الاجتماعية التى تفيد غالبية الناس. أما عندما يتم تجنيد القانون ضد الحركات السياسية الجديدة فإن موارد القانون تصبح بدون حدود إذ يتم تطبيقه بقوة تأديبية بحيث يبدو القانون نفسه خارجًا عن القانون.

قمع المعارضة

من بين الوكالات التى تستخدم لممارسة الضغط السياسى مصلحة "إيرادات الدخل الداخلى" (مصلحة الضرائب) التى تلاحق قادة الحقوق المدنية والراديكاليين من أفراد ومنظمات وصحف. فقد تم مثلاً وضع اليد على موجودات الحزب الشيوعى الأمريكى الذى حرم لسنوات وبصورة غير قانونية من الإعفاءات الضريبية، بينما ظل الحزبان الرأسماليان الرئيسيان فى الولايات المتحدة ينعمان بالإعفاءات الضريبية بصورة مستمرة. تمت بعض هذه الحملات التأديبية بتحريض من البيت الأبيض أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA أو أعضاء فى الكونجرس [(١)] .

هيئتان أخريان تشاركان فى عمليات الاضطهاد السياسى هما وزارة الخارجية الأمريكية ومصلحة الهجرة والجنسية، حيث تمنعان دخول أى أشخاص قد تكون لهم

علاقة بجماعات شيوعية أو فوضوية أو ما يطلق عليه مسمى "إرهابية"، أو ممن يشاركون فى أنشطة توصف بأنها "ضارة بالمصلحة العامة". وعلى أساس ذلك يمنع سنويا العشرات من الكتاب والفنانين والعلماء والقادة العماليين المرموقين من البلدان الأخرى من زيارة الولايات المتحدة ومخاطبة الجمهور الأمريكى، بمن فيهم فائزون بجائزة نوبل منعوا من الدخول مثل "داريو فو" و "بابلو نيرودا" و "جابرييل جارسيا ماركيز"، ولم يسمح لمثل هؤلاء الأشخاص اللامعين بالدخول إلا بعد احتجاجات عامة عنيفة (٢) .

على الرغم من تعديل قانونى صدر فى عام ١٩٩٠ من شأنه أن يحول دون رفض أى تأشيرة دخول لأسباب أيديولوجية فإن وزارة الخارجية الأمريكية ومصلحة الهجرة والجنسية ظلتا تحتفظان بقوائم بحث تضم ٣٤٥,٠٠٠ شخص. ويمكن شطب أسماء أشخاص لهم علاقات بمنظمات يسارية من هذه القائمة إن تخلوا عن معتقداتهم وأظهروا ما يثبت أنهم معادون للشيوعية. ويتوجب على الشيوعيين الكنديين مثلاً أن يتنكروا رسمياً لمعتقداتهم السياسية السابقة وأن يقدموا صحيفة الحالة الجنائية التى تحمل بصماتهم لمكتب التحقيقات الفيدرالى FBI وللشرطة الملكية الكندية، وأن يعلنوا ولاءهم لأمريكا، ويقدموا ما يثبت أنهم يشاركون فى أنشطة معادية للشيوعية (٣) .

ينعم اليمينيون عادة - سواء أكانوا ممثلين رسميين لحكومات مؤيدة للرأسمالية أم أفراداً فارين من حكومات يسارية - بدخول مُيسّر وسهل للولايات المتحدة، بينما يمنع دخول اليساريين - سواء أكانوا ممثلين لحكومات مثل كوبا، أم أفراداً هاربين من أنظمة قمعية موالية للرأسمالية (٤) . وهذا أمر لا يثير الدهشة نظراً لأن اليسار عامة يعارض النظام الطبقى للشركات الكبرى ذات الامتيازات والسياسات الجائرة السائدة فى هذا النظام ، فى حين يؤيدها اليمين، وهذا فى الواقع هو الاختلاف الأساسى بين اليسار واليمين.

وقعت الحكومة الأمريكية على اتفاقية هلسنكى، وهى اتفاقية دولية تنص على عدم فرض قيود على السفر على مواطنيها. غير أن الآلاف من المواطنين الأمريكيين حرموا من الحصول على جوازات سفر لأن وزارة الخارجية قررت أن نشاطاتهم تتناقض مع مصالح الولايات المتحدة.

أقدمت الشركات الكبرى على طرد موظفين لديها لأنهم يتبنّون لونًا سياسيا يخالف سياستها. ولقد حكمت المحاكم بأن التعديل الأول للدستور يمنع الحكومة فقط من قمع حرية الكلام – وأن هذا لا ينطبق على القطاع الخاص (٥) . ولقد تعرض الأشخاص المنتمون لمجموعات مناوئة للرأسمالية للطرد من وظائفهم فى الاتحادات العمالية والهيئات الأكاديمية والفنون الترفيهية، ومن مجالات أخرى مختلفة بما فيها الحكومة نفسها، وتمت ملاحقتهم من قبل مستخدميهم فى القطاع الخاص أو من قبل محققين يتبعون للحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات (٦) .

يوجد لدى مكتب التحقيقات الفيدرالى ما يصل إلى عشرة ملايين ملف تتعلق بمنظمات وأفراد من الأحياء والأموات، تحوى أحيانًا شائعات غير موثقة من مصادر مجهولة الاسم تتعلق بالحياة الشخصية والممارسات الجنسية والاتجاهات السياسية لهؤلاء الأفراد والمنظمات (٧) . ولقد أصدرت محكمة سرية – أنشئت بموجب ما عرف "بقانون مراقبة المخابرات الأجنبية" الصادر فى عام ١٩٧٨ – قرارات تسمح بإجراء آلاف عمليات مراقبة منتظمة باستخدام أجهزة ألكترونية بناء على طلب من مكتب التحقيقات الفيدرالى وهيئة الأمن القومى الأمريكية. ولقد تم التوصل إلى هذه القرارات فى نطاق من السرية، ودون أن تنشر رأيًا أو سجلاً يوثق هذه القرارات. ولا يسمح للشخص أو المنظمة المعنية برؤية نصوص أو تسجيلات، أو أى مناقشة للحق فى إجراء هذه المراقبة ، بأى سبيل من السبل، وفى مخالفة للتعديل الرابع للدستور الأمريكى الذى يمنع أى عمليات تفتيش أو اعتقال غير مبررة فقد وقع الرئيس كلينتون فى عام ١٩٩٥ أمرًا يوسع نطاق التفويض الممنوح للمحكمة المذكورة. وبموجب هذا التوسع يمكن للمحكمة أن تصدر قرارات تسمح بعمليات تفتيش بدنى للأشخاص إلى جانب استخدام الوسائل الألكترونية دون الحصول على تفويض من محكمة علنية، ودون إبلاغ الشخص أو المنظمة المعنية أو تقديم جرد بالمواد التى تم حجزها. ولا يحتاج الأمر لوجود شبهة ارتكاب جريمة بل يكفى أن يكون لذلك الشخص أو المنظمة ارتباطات تثير التساؤلات وتشكل "تهديداً للأمن القومى للولايات المتحدة"(٨) .

تعرض بعض الناشطين إبان الكفاح ضد التفرقة العنصرية فى الستينيات لاعتداءات بدنية أدت إلى الموت فى بعض الأحيان على يد أفراد عصابات محلية مكونة

من البيض، وكانت الشرطة المحلية ومخبرو مكتب التحقيقات الفيدرالى يغضون الطرف عن هذه الاعتداءات، بل ويشاركون فيها مشاركة فعلية (٩) . ولقد أعلن أحد المسئولين فى الشرطة أن هناك منفذين للإجراءات القانونية فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة يمارسون مهمات "مخابرات سياسية أكثر مما يشاركون فى محاربة الجريمة المنظمة" (١٠) . ولقد قامت وحدات من الشرطة السرية المعروفة عامة بالفرق الحمراء بالتجسس وقمع جماعات الرأى المشروعة مستعينة بأحدث أجهزة المراقبة التكنولوجية التى وفرتها لها السلطات الفيدرالية - كما قامت بمراقبة مئات الآلاف من الأفراد والمنظمات (١١) . إن أحد أسباب عدم قدرة السلطات على الفوز فى حربها "ضد الجريمة" و "ضد المخدرات" هو أنها كانت مشغولة بالحرب ضد القوى السياسية الجديدة.

شن مكتب التحقيقات الفيدرالى برنامجًا مخابراتيًّا مضادًا **cointelpro** - كجزء من تلك الحرب بتفويض من البيت الأبيض - صمم لشق صفوف المجموعات التقدمية وتصفيتها عن طريق زرع بذور الفتنة بينها. ولقد تعاون مكتب التحقيقات الفيدرالى تعاونًا وثيقًا مع الشرطة والفرق الحمراء والمنظمات اليمينية، واستخدم وثائق مزورة، ولجأ لاقتحام الأماكن بصورة غير قانونية، ووجه التهم الزائفة، وراقب بريد الناس، وتنصت على مكالماتهم الهاتفية واستخدم المحرضين والمخبرين السريين. كما تسلل مكتب التحقيقات الفيدرالى إلى صفوف اتحادات عمالية عديدة محاولاً وصمها بأنها تخضع للسيطرة الشيوعية، وتعاون مع إدارات الشركات فى التحرى عن العمال المضربين (١٢) . وكما اعترفت صحيفة نيويورك تايمز مؤخرًا، فقد "اشتكت عدة مجموعات راديكالية فى الولايات المتحدة ولسنوات بأنها تعرضت للملاحقة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالى، وتبين الآن أن هذه المجموعات كانت على حق"(١٣) . ويذكرنا أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى بأن "برنامج المخابرات المضاد ما زال معمولاً به، وإن كان اسمه الرمزى قد تغيّر" (١٤) . ويحتفظ مكتب التحقيقات "بفهرس أمن" يحوى عدة آلاف من الأسماء، معظمهم من مجموعات مناوئة للرأسمالية، حيث يتم تحديدهم للاعتقال والاحتجاز فى حالة قيام حالة "طوارئ قومية"، وذلك على الرغم من الإعلان عن القانون الذى يسمح بهذا السلوك على أنه قانون غير دستورى (١٥) .

ظل "جيه. إدجار هوفر" J. Edgar Hoover الذى احتل منصب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالى لفترة تقارب نصف القرن، يحتفظ بملفات مفصلة عن الحياة الشخصية لشخصيات مرموقة، بمن فيهم رؤساء أمريكيون وأعضاء حكوماتهم، وقضاة المحكمة العليا، وأعضاء الكونجرس، وكان يهدد فى كثير من الأحيان بالكشف عن الجانب الأسوأ من حياتهم الشخصية. كما كان يتولى نشر قصص فى الصحافة يلاحق بها المنشقين، ويتعاون مع أنصار الفصل العنصرى ويلاحق قادة الحقوق المدنية مثل "مارتن لوثر كينج". وقد استخدم هوفر أموال مكتب التحقيقات الفيدرالى لتحقيق الأرباح والمتعة الشخصية لنفسه كما كان يتقبل الهدايا السخية من أصدقاء أثرياء دأب على حمايتهم من التحقيق معهم فى قضايا ذات طبيعة إجرامية. وقد أقام هوفر أيضاً علاقات وثيقة وفاسدة مع شخصيات لها أنشطة إجرامية منظمة ولم يقم بأى جهد جدى للوقوف فى وجه عصابات الجريمة لمدة تزيد على ثلاثين سنة [١٦].

فوض الرئيس الأمريكى رونالد ريجان وكالات المخابرات بالتسلل إلى داخل المنظمات بهدف "التأثير على أنشطتها" حتى ولو أحاطت بذلك شبهة مخالفة القانون، وبذلك أضفى صفة المشروعية على الكثير من الأساليب غير المشروعة التى انتهجها "برنامج المخابرات المضادة" فى السنوات السابقة. وهكذا تابع مكتب التحقيقات الفيدرالى أعمال الاقتحام والتسلل التخريبى للأحزاب المناوئة للرأسمالية، والمنظمات المناوئة للحرب، والمجموعات المدافعة عن البيئة، والمنظمات التى تدافع عن الحريات المدنية مثل الرابطة الوطنية للمحامين وأنصار المجموعات المتضامنة مع المسجونين السياسيين [١٧].

المسجونون السياسيون فى الولايات المتحدة

تؤكد الحكومة الأمريكية باستمرار أنها لا تحتجز أى سجناء سياسيين، ولكن الحقائق تدل على أن الولايات المتحدة شهدت تاريخًا طويلاً من الاعتقال الذى يعود لأسباب سياسية. ففى عام ١٩١٥ أودع القائد العمالى الراديكالى "جو هيل" Joe Hill السجن ثم تم إعدامه فى ولاية يوتا بسبب جريمة يعتقد معظم المحققين أنه لم يرتكبها.

وفى خلال الحرب العالمية الأولى أو بعدها مباشرة تم سجن القائد العمالى الكبير "يوجين ديبس" **Eugene Debs** إلى جانب حوالى ستة آلاف شخص آخرين من الاشتراكيين والمناوئين للعنف ومنظمى النشاطات العمالية الراديكالية، أو رحّلوا من الولايات المتحدة. كما تم اعتقال الفوضويَّيْن الإيطاليَّيْن المشهورَيْن "ساكو" و "فنزيتى"، وبعد ذلك تم إعدامهما بجريمة يتفق جميع المحققين تقريباً أنهما لم يرتكباها قط.

وخلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية تم اعتقال المئات من المناوئين للحرب. ولقد تم اعتقال ١٢٠,٠٠٠ من المواطنين الأمريكيين المسالمين الذين ينحدرون من أصول يابانية أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن انتزعوا من بيوتهم ومزارعهم وأعمالهم حيث أودعوا فى معسكرات اعتقال باعتبارهم يمثلون "خطراً على الأمن". كما تمت مصادرة بيوت المئات من الأشخاص من أصول إيطالية فى مناطق الساحل الغربى للولايات المتحدة بمن فيهم أجدادٌ كبار السن احتجزوا قسراً. وتجدر الإشارة إلى أن "قانون سميث" الصادر عام ١٩٤٠منع حتى مجرد الدعوة للأفكار الثورية، وقد استخدم هذا القانون لسجن العشرات من الأمريكيين الشيوعيين وغيرهم من المناوئين للرأسمالية من بينهم أحد قادة الشيوعيين وهو "جس هول" **Gus Hall** الذى قضى تسع سنوات فى السجن أو ظل مختفيًا بسبب دعوته لأفكار سياسية اعتبرت منحرفة. وقضى آخرون فترات وراء القضبان لرفضهم التعاون مع الملاحقات التى شنها الكونجرس إبان الفترة المكارثية. وقد حكم على "جوليوس وإيثيل روزنبرج" **Julius and Ethel Rosenberg** بأنهما سرقا "أسراراً ذرية" وتم إعدامهما بناء على ما يعتبره بعض منفذى الحكم أنه كان أدلة مهلهلة أو غير موجودة أصلاً. وفى عام ١٩٥٠ وعلى مدى سنوات عديدة تالية أصدر الكونجرس قوانين تفرض على المجموعات "المخربة" تسجيل أسمائهم لدى المدعى العام، كما تفرض على الأشخاص المشتبه فى ارتكابهم أعمالاً تخريبية أن يحتجزوا فى معسكرات اعتقال أثناء فترات الطوارئ القومية [١٨] .

تم سجن عدة آلاف من الشبان أثناء حرب فيتنام نظراً لأنهم رفضوا الخدمة فيما اعتبروه صراعاًغير عادل، بينما اختار آلاف آخرون حياة المنفى. كما اعتقل فى مناسبة أو أخرى كل واحد من الناشطين المناوئين للحرب الذين كانوا يحتلون مراكز قيادية قومية أو حتى محلية، وقد أودع بعض هؤلاء السجن بينما اضطر آخرون للاختفاء [١٩] .

تعتقل مصلحة الهجرة والجنسية حوالى عشرة آلاف شخص من طالبى اللجوء السياسى فى السجون فى ظروف سجن رهيبة، ويعتقل بعضهم لسنوات. وكان بعضهم قد فروا من التعذيب والتهديد بالقتل من قبل حكوماتهم اليمينية الموالية للرأسمالية، حيث شجبوا بشدة الأعمال المنافية لحقوق الإنسان فى بلدانهم الأصلية. ولهذا السبب بالذات يعامل هؤلاء كمشبوهين، وأصبحوا بذلك بمثابة سجناء سياسيين فى الولايات المتحدة (٢٠) .

يتلقى العديد من القادة السود المشاركين فى أنشطة تقدمية وفى مكافحة مروجى المخدرات أحكامًا بالسجن بدون بينات كافية وبناء على تهم ملفقة. وعلى هذا الأساس، وبعد أن تم دس كمية من الهيروين ، فى مكتبة "مارتن سوستر" **Martin Soster** الذى كان يجاهر بمقاومة الاتجار بالهيروين ، حكم عليه بالسجن لمدة ثلاثين عامًا بتهمة توزيع المخدرات ، وذلك بناءً على أقوال شخص محكوم عليه اعترف فيما بعد بأن شهادته كانت ملفّقة. وقد قضى سوستر تسع سنوات فى السجن، معظمها فى الحبس الانفرادى، وبعد الكثير من الضغط من المجموعات التقدمية أصدر حاكم نيويورك "ماريو كيومو" عفواً عنه (٢١) .

وضع الناشط "فرانك شفورد" **Frank Shuford** المناوئ للرأسمالية فى سانتا مونيكا بكاليفورنيا – وهو أمريكى من أصل أفريقى – عدة برامج تساعد فى تنظيم الناس لمجابهة مروجى المخدرات وحلفائهم الفاسدين من سلك الشرطة. وقد تم اعتقاله بتهمة إطلاق النار على شخصين يعملان فى أحد المحال. وعلى الرغم من أن أيًّا من هذين الشخصين لم يتعرف عليه باعتباره الجانى المسلح، وعدم وجود أية أدلة مادية ضده فقد صنفه الادعاء أثناء محاكمته بأنه "مخرب ثورى". كما قدم محاميه دفاعًا ضعيفًا عنه بصورة تدعو للدهشة، وقد عين هذا المحامى نفسه إثر المحاكمة مباشرة مدعيًّا فى المقاطعة وذلك بعد أن قررت هيئة محلفين جميع أعضائها من البيض أن شفورد مذنب وحكم عليه بالسجن ثلاثين عامًا. حقن شفورد فى السجن بمواد مخدرة وتعرض للضرب، وحرم من العناية الطبية، وتم تحديد موعد لإجراء جراحة له فى المخ، ولم يمنع تنفيذ الجراحة إلا الضغط الذى مارسته الجماعات الناشطة فى المنطقة، علمًا بأن شفورد قضى عشر سنوات فى السجن (٢٢) .

تم سجن قادة "حركة الرجال السود ضد الكوكايين"، وهى منظمة كرست نفسها لمحاربة تجارة المخدرات فى نيويورك، حيث وجهت لهم تهم ملفقة "بحيازة أسلحة بصورة غير مشروعة، ومحاولة الهرب والتهجم" (٢٣) .

انتخب "إيدى كارثان" Edie Carthan رئيس بلدية ، وكان أول رئيس بلدية من أصل أفريقى، وذلك منذ فترة "إعادة البناء" لبلدة "تكولا" Tchula بولاية المسيسيبى ، كما كان أول من قاوم بعناد الطبقة الثرية فى المنطقة. وقد رفض كارثان تعيين أتباع أصحاب المزارع الضخمة، وامتنع عن تلقى الرشاوى وبدأ يجرى تحقيقات فى حالات الفساد فى الإدارات السابقة، كما أخذ ينفذ برامج تتعلق بالتغذية، والرعاية الصحية، ورياض الأطفال، وترميم مساكن الفقراء. غير أن المجلس التشريعى الذى يسيطر عليه كبار المزارعين من أصحاب المصالح خفّض راتبه بحيث أصبح شيئًا لا يذكر، ومنعه من دخول مكتبه فى قاعة البلدية. وقد أوقف الحاكم جميع المخصصات الفيدرالية المقررة لبلدة تكولا مما شلّ معظم البرامج التى ينفذها رئيس البلدية. وعندما عاد كارثان لدخول مكتبه فى مبنى البلدية بمعاونة خمسة من رجال الشرطة اتهم بالتهجم وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وذلك بناءً على شهادة شخص ما لبث أن سحب شهادته. ولكن مكتب التحقيقات ظلّ يضع كارثان نصب عينيه حيث تم تمشيط سجلاته وأوراقه، ولم يجد بالنتيجة سوى أن كارثان كان قد فوض أحد مساعديه بالتوقيع على وصل استلام معدات تتعلق برياض الأطفال، واعتبر ذلك بمثابة "احتيال" ، ولذلك حكم عليه بالسجن لأربع سنوات أخرى. وعندما تمت عملية سرقة ضد أحد أعضاء المجلس التشريعى وقتله وصدر حكم على القاتل اتهم كارثان بالتخطيط لعملية القتل. وقد أطلق سراحه فى النهاية بعد شن حملات احتجاج فى مختلف أنحاء البلاد (٢٤) . وهكذا تعلم أصحاب الأصوات السود الفقراء فى تكولا درسًا حول ما ينتظر القادة الديمقراطيين عندما يتدخلون ضد قوة طبقية ثرية راسخة الأقدام ، مهما كان هذا التدخل متواضعاً.

أما الناشط "فريد هامتون الابن Fred Hampton، وهو قائد فى حركة تقرير المصير للأمريكيين من أصل أفريقى (وابن فريد هامبتون أحد قادة النمور السود والذى قتل على يد رجال الشرطة) فقد تمت محاكمته بتهم ملفقة إذ اتهم بإشعال حريق فى شيكاغو. ولم تقم أية أدلة أثناء المحاكمة تظهر بأن لهامتون علاقة بتلك الحرائق

أو أن تلك الحرائق قد حدثت أصلاً. ومع ذلك فقد صدر الحكم بسجنه ثمانية عشر عامًا، كما تعرض بعد ذلك لإساءة المعاملة داخل السجن لأنه قام بتنظيم ينشط فى مجال حقوق نزلاء السجون (٢٥) .

أما السجناء الذين يدعون لوجهات نظر سياسية راديكالية أو يشاركون فى احتجاجات تتعلق بظروف المعاملة فى السجن، فيتم إخضاع هؤلاء بالذات لبرامج هدفها السيطرة على أدمغتهم حيث يجبرون على تعاطى عقاقير لغسل المخ، كما يتعرضون للضرب والاعتداء، ولتقييدهم بالأصفاد لمدد مطوّلة، بالإضافة إلى عزلهم ، وغير ذلك من صنوف التعذيب. وقد أشارت منظمة العفو الدولية فى تقريرها الصادر فى شهر أكتوبر ١٩٩٨ إلى أن نزلاء السجون يحتجزون فى وحدات شديدة التحصين بسبب ميولهم السياسية (٢٦) .

تم فيما بين أعوام ١٩٦٨ و١٩٧١ اعتقال ما يزيد على ثلاثمائة من أعضاء منظمة النمور السود، حيث ظل الكثيرون منهم معتقلين لفترات مطولة دون أن يسمح بالإفراج عنهم بكفالة. وقد تم تجريم عشرة منهم على الأقل بناءً على أدلة ملفقة سحبت فيما بعد، ومع ذلك ظل كل واحد منهم مدة ثلاثين سنة فى السجن. وفى عام ٢٠٠٠، كان ثلاثة من النمور السود لا يزالون فى السجن وهم "هيرمان بيل" و"أنطونى بوتوم" و"ألبرت واشنطن"، وقد قامت محاكمتهم على شهادات كاذبة، بينما كتم الادعاء جميع الأدلة. كما اتهم أحد قادة النمور السود وهو "جيرونيمو برات" بقتل امرأة بينما كان طالبًا فى جامعة لوس أنجلوس فى كاليفورنيا **UCLA** والغريب أن مكتب التحقيقات الفيدرالى فَقَد متعمداً السجلات التى تظهر أنه كان وقت وقوع الجريمة يحضر اجتماعًا للنمور السود فى أوكلاند على بعد أربعمائة ميل عن المكان الذى وقعت فيه تلك الجريمة. وقد اختار مكتب التحقيقات الفيدرالى إبقاء القاتل الفعلى طليقًا لكى يتمكن من سجن قائد سياسى راديكالى. وفى النهاية تم إلغاء هذا الحكم فى عام ١٩٩٧ ودفع لبرات مبلغ ٤,٥ مليون دولار تعويضاً (٢٧) .

هناك القضية الشهيرة لموميا أبو جمال، الذى ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه، وهو عضو سابق فى منظمة النمور السود، وصحفى إذاعى وناقد صريح للظلم الاجتماعى

ووحشية الشرطة. وقد ظل موميا أبو جمال تحت رقابة الشرطة ومكتب التحقيقات الفيدرالى لسنوات على الرغم من أنه لم يكن له سجل إجرامى. وحين حاول منع أحد رجال الشرطة من ضرب أخيه أطلق الشرطى النار عليه وقُتِل الشرطى بإحدى الرصاصات التى أطلقها هو نفسه. وفى محاكمة تخللها الكثير من المواقف المعيبة، بما فى ذلك عدم كفاءة الدفاع، وكذب الشرطة وتخويف الشهود أدين أبو جمال بتهمة القتل على الرغم من عدم وجود أدلة بالستية تربطه بإطلاق النار، ومن ادعاء عدة شهود بأن رجلاً آخر أطلق النار على الشرطى وفرّ هاربًا من مسرح الأحداث [٢٨] .

أودع السجن كذلك أعضاء حركة الهنود الأمريكيين (الهنود الحمر) بمن فيهم ليونارد بلتيير Leonard Peltier الذى اتهم بإطلاق الرصاص على اثنين من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى، وتم الحكم عليه بناءً على شهادات خطية بتهم تعترف الحكومة الآن بأنها كانت ملفقة. وظل بلتيير سجينًا منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٠ [٢٩] . وحتى عام ٢٠٠٠ كان لا يزال فى السجن أعضاء من "جيش تحرير السود" ومن "حركة جمهورية أفريقيا الجديدة" (حركة انفصالية للسود)، ومن "الحزب الاشتراكى للشعوب الأفريقية" ومن الثوريين الصينيين والأمريكيين الشماليين المناهضين للرأسمالية ومن منظمى الحركات الراديكالية ومن الناشطين فى حركة السلام [٣٠] . وقد حكم على الوطنيين من البورتوريكيين الذين يدعون أنهم يتمتعون بحقوق أسرى الحرب بأحكام بلغ متوسطها سبعة وستين عامًا بتهمة التآمر لإثارة الفتنة، خاصة فيما يتعلق بتبنيهم أفكارا تتعلق باستقلال جزر بورتوريكو وعضويتهم فى جماعة هدفها الإطاحة بالحكومة الأمريكية والحكم الأمريكى فى بورتوريكو [٣١] ، علمًا بأن الفتنة تعرّف على أنها التحريض على مقاومة السلطة الشرعية.

قام أعضاء فى حركة بلاو شيرز Plow Shares أو "شفرات المحراث" – وهى مجموعة تدعو للسلام – قاموا بثقب الإسمنت المسلح فى مخزن لصواريخ نووية فى كنساس عام ١٩٨٤ ، وبسبب هذا العمل الذى ينم عن الاحتجاج حكم على أحد عشر رجلا من هذه المجموعة بالسجن لمدة ثمانية عشر عاماً. كما حكم على "باربارا كورزى لامان"، وهى امرأة بيضاء من الطبقة العاملة وكانت فى مرحلة ما ناشطة فى تنظيمات مناهضة للتمييز العنصرى وفى "حركة سرية مناوئة للاستعمار"، بالسجن خمسة عشر

عاماً بتهمة "التآمر لإثارة الفتنة" وهُددت بأن تَصدر ضدها أحكام إضافية تصل إلى السجن لمدة ٢٦٥ عاماً. امرأة بيضاء أخرى هى "ليندا إيفانز" أنشأت تنظيماً فعالاً ضد التمييز العنصرى حتى إن منظمة "كو كلوكس كلان" **Ku Klux Klan** العنصرية المعروفة وضعتها على قائمتها الخاصة بمن تنوى تنفيذ عمليات لقتلهم. ولكى تحمى نفسها اشترت بنادق مستخدمة ووثائق مزيفة. ولهذا السبب، ولإيوائها شخصاً هارباً فهى تقضى حكماً بالسجن لمدة خمسة وأربعين عاماً. أما "سوزان روزنبرج" و"تيم بلنك"، وهما ناشطان مناهضان للرأسمالية فقد حكم على كل منهما بالسجن لمدة ثمانية وخمسين عاماً بتهمة حيازة أسلحة وانتحال هويات مزيفة، بينما حكم على "مارلين باك" التى أقامت تنظيماً ضد حرب فيتنام بالتحالف مع حركة تحرير السود، بتهمة التآمر لمناهضة سياسات الحكومة وباستخدام العنف لإتلاف الممتلكات الحكومية، ووصلت الأحكام التى حكم عليها بها إلى السجن لمدة ثمانين عاماً [٣٢] .

سيلفيا بارالدينى، مواطنة إيطالية ناشطة فى مجال مناهضة الحرب والتعاطف مع حركة استقلال بورتوريكو وتحرير السود. ونظراً لأنها رفضت الشهادة أمام هيئة محلفين فقد حوكمت بتهمة التآمر واحتقار المحكمة، وحكم عليها بالسجن لمدة ثلاث وأربعين سنة. وإلى جانب سوزان روزنبج والبورتوريكية الوطنية "أليجاندرينا توريس" تم اعتقال بارالدينى لمدة عامين فى ليكسينجتون **Lexington** بولاية كنتاكى فى زنزانات محكمة الحراسة لا نوافذ لها، لا يدخلها الهواء الطلق بحيث لا يرين أحداً من البشر وتخضعن للمراقبة المستمرة عن طريق مجموعة من الكاميرات تحت العيون المعادية للحراس من الرجال. وبمرور الوقت ضعفت قوة إبصار السجينات الثلاث وصحتهن. وقد أجريت لبارالدينى عمليتان جراحيتان لإصابتها بالسرطان بينما تعرضت توريس لنوبة قلبية [٣٣] . وتجدر الإشارة إلى أن أيًّا من كورزى - لامان، أو إيفانز، أو روزنبرج، أو بلنت، أو باك، أو بارالدينى، أو توريس أو أيًّا من قبيل هؤلاء قد جرمن بتهمة إيذاء أى شخص أو الإضرار بأى شىء، وقد كن فى السجن لا بسبب ما كُنَّ قد فعلنه، بل لأنهن كن ناشطات وداعيات لأفكار ثورية.

باختصار، تصدر على المسجونين السياسيين أحكام بالسجن لا تتناسب على الإطلاق مع التهم الموجهة إليهم، كما يحرمون بصورة روتينية من حق إطلاق مشروط

لسراحهم لفترات مؤقتة حتى ولو كان وضعهم يؤهلهم لذلك، وتفرض عليهم العزلة، ويتعرضون لإجراءات تستهدف تغيير مسلكهم، وللمعاملة الوحشية وغير ذلك من إجراءات عقابية خاصة. وبفضل الجهود الدءوبة لمجموعات المساندة فقط، يتم إطلاق سراح بعض هؤلاء المسجونين قبل إتمام فترات سجنهم كاملةً.

سارت فى مدينة "سياتل" بولاية واشنطن الأمريكية فى شهر ديسمبر ١٩٩٩ مظاهرة كبرى شارك فيها ما يزيد على ثمانين ألفًا من أعضاء نقابات العمال، ومن أنصار المحافظة على البيئة، ومن التقدميين من مختلف الألوان احتجاجًا على اجتماع عقد هناك لمنظمة التجارة العالمية، وهى المنظمة الدولية الرأسمالية التى تتبنى سياسات القوى المسيطرة على الأسواق المفتوحة (أى حكم نخبة الأقلية) وتفرض سيطرتها على السيادة الوطنية الديمقراطية (سنبحث هذا الموضوع فى الفصل القادم، أى الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب) [٣٤] . وفى أوائل عام ٢٠٠٠ قامت مظاهرة كبرى أخرى فى العاصمة الأمريكية واشنطن. كانت هذه المرة ضد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، تلتها فى صيف ذلك العام مظاهرة فى مدينة فيلادلفيا ضد المؤتمر الانتخابى للحزب الجمهورى لاختيار مرشح الحزب للرئاسة الأمريكية، وفى لوس أنجلوس ضد المؤتمر الانتخابى للحزب الديمقراطى. وقد انتهجت قوات الشرطة فى كل تلك المناسبات سياسات قمعية حيث قامت بإغلاق مكاتب المحتجين بناءً على أعذار واهية، ولجأت للضرب واستخدام الغاز المسيل للدموع، ولاعتقال المئات من المحتجين بحجة القيام "بهجمات رادعة"، علمًا بأن المتظاهرين لم ينتهجوا وسائل العنف ودون أسباب تبرر الإجراءات المتخذة ضدهم. وفى فيلادلفيا احتجز أحد قادة المحتجين على أن لا يطلق سراحه إلا بكفالة مليون دولار ما لبثت أن خفضت إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار، علمًا بأن التهم التى كانت موجهة إليه ما لبثت أن أسقطت لعدم توفر الأدلة [٣٥] .

فيما يتعلق بمظاهرة الاحتجاج فى واشنطن العاصمة، يقول أحد المشاركين فيها إن قوات الشرطة "لا تلجأ لتجميع قواها فيما يبدو لمحاربة الجريمة"، ولا تستجيب لأى اتصال من قبل المواطنين فى حالة وقوع عمل إجرامى إلا بمنتهى التباطؤ، ولكنها تصل بسرعة، حاشدة كل قواها وأسلحتها الثقيلة لسحق المظاهرات السلمية، بل وكذلك لفض جلسات التدريب التى يحاول فيها المحتجون أن يتعلموا كيف يمكنهم تنظيم أنفسهم

بصورة قانونية وفعالة. وتساءل: "أين تكون تلك القوات فى بقية أيام السنة عندما نحتاجها؟"[٣٦] يمكننا أن نقول الشىء ذاته عن قوات الشرطة فى المدن الأمريكية الأخرى، فهذه القوات تبدو أكثر مقدرة ونشاطًا لدى الهجوم على المحتجين مما تكون عليه لدى مواجهة العصابات الإجرامية.

القتل السياسى فى الولايات المتحدة

كانت قوات الشرطة تهاجم المحتجين على حرب فيتنام فى داخل أسوار العشرات من الجامعات وأثناء المظاهرات الكبرى فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة. ولقد أطلقت قوات الشرطة فى "أورانجبيرج" **Orangeburg** فى ساوث كارولينا النار على مظاهرة سلمية داخل أسوار الجامعة مما أدى إلى مقتل ثلاثة طلاب من الأمريكيين السود، وإصابة سبعة وعشرين آخرين بجراح [٣٧] . أما قوات الحرس الوطنى فى أوهايو فقد قتلت أربعة من الطلاب البيض وشوهت اثنين آخرين كانوا جميعًا يشاركون فى احتجاج مناهض للحرب فى جامعة "كنت" الحكومية. وبعد عشرة أيام من ذلك، فى ولاية المسيسبى وفى كلية جاكسون الحكومية، وطلابها جميعًا من السود، فتحت الشرطة النار على سكن الطالبات حيث تجمع الطلاب المحتجون فقتلت طالبين وأصابت ما يزيد على عشرة آخرين بجراح. فى هذه الحوادث وغيرها والتى لم تكن فيها حياة قوات الشرطة معرضة للخطر على الإطلاق استخدمت هذه القوات العنف والقتل ضد محتجين غير مسلحين. ومع ذلك فإن التحقيقات التى وصفت بأنها "محايدة" برأت السلطات المسئولة عن أعمال القتل التى قامت بها القوات الرسمية.

هاجمت الشرطة حزب النمور السود (وهو منظمة ماركسية ثورية) فى أكثر من عشر مدن أمريكية حيث حطمت المكاتب وسرقت آلاف الدولارات من أموالها واعتقلت وضربت وأطلقت النار على من فيها فى عمليات مخطط لها بالتنسيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالى. ولقد قتلت الشرطة أربعة وثلاثين من النمور السود على الأقل فى أوائل السبعينيات بمن فيهم قائد الحزب فى منطقة شيكاجو فريد هامتون (الأب) الذى أطلقت عليه النار وهو نائم فى فراشه. أما القوة شبه العسكرية والتى أطلق عليها اسم

قوة "حفظ السلام" والتى أنشأها المكتب الأمريكى لشئون الهنود تحت مظلة مكتب التحقيقات الفيدرالى، فقد شنت حملة إرهابية على مستعمرة "باين ريدج" Pine Ridge وكانت مسئولة بشكل مباشر عن مقتل أكثر من ستين شخصاً وعن مئات الهجمات ضد أنصار حركة الهنود الأمريكيين (٣٨) .

وقد تعرض ثلاثة للقتل من منظمى برامج الحوارات التليفزيونية حول هاييتى فى مدينة ميامى الأمريكية والذين أذاعوا على الهواء تعليقات حول عمليات القمع العسكرية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى هاييتى فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٣ (٣٩) . كما تعرض كوبيون دعوا لسياسة تميل إلى المصالحة مع الحكومة الكوبية الشيوعية، لتهديدات وهجمات. وقد أعلنت مجموعة كوبية إرهابية معادية للاشتراكية مسئولياتها عن إحدى وعشرين عملية تفجير بالقنابل بين عامى ١٩٧٥ و١٩٨٠ وعن قتل دبلوماسى كوبى فى نيويورك، ومع ذلك لم يتعرض أى من أفـــراد المجموعة للاعتقال إلا مرتين. كما جرت عملية تفجير سيارة في ميامى أدت إلى بتر ساقى مدير إذاعة كوبية دون أن يتم التوصل إلى تفسير لها حتى الآن. وعندما تم تدمير مركز الدراسات الكوبية بفعل قنبلة قامت الشرطة باستجواب مدير المركز حول الراديكاليين اليساريين فى حين لم يتم القيام بأى تحريات حول مجموعات المنفيين التى اعترفت علناً بأنها هى المسئولة عن عملية التفجير (٤٠) .

فيما بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٧ تمت إحدى عشرة عملية إطلاق رصاص قاتلة فى الولايات المتحدة ضد ناشرين وصحفيين وناشطين فيتناميين كانوا يدعون لتطبيع العلاقات مع الحكومة الشيوعية فى فيتنام. وقد أعلنت "المنظمة الفيتنامية للقضاء على الشيوعية واستعادة الأمة" التى تتخذ من الولايات المتحدة مركزاً لها مسئوليتها عن كل هذه الحوادث. أحد ضحايا هذه الهجمات الذى نجا من الحادث تعرف على الشخص الذى حاول قتله، وهو زعيم إحدى عصابات الابتزاز الفيتنامية. وقد تم تجريم المهاجم غير أن الحكم ما لبث أن نقض بناءً على طلب الادعاء نظراً لأنه لم يكن للمتهم "سجل إجرامى سابق فى الولايات المتحدة". أما الشرطة ومكتب التحقيقات الفيدرالى فدأبا على الادعاء بان مثل هذه الهجمات غير مرتبطة ببعضها البعض وأنها غير ناشئة عن دوافع سياسية، وذلك على الرغم من بيانات هذه المنظمة الفيتنامية التى ادعت

مسئوليتها عن تلك العمليات. وفى عام ١٩٨٧، وبعد عملية تفجير أدت إلى مقتل ناشر باللغة الفيتنامية فى "جاردن جروف" بكاليفورنيا بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالى متأخراً فى تحرى ما إن كان هناك "نمط إرهابى آخذ فى الظهور" (٤١).

هناك أيضًا القضية الغريبة للبروفيسور "إدوارد كوبرمان"، وهو أمريكى قتل فى مكتبة فى جامعة كاليفورنيا الحكومية، فى "فوليرتون" .Fullerton كان كوبرمان قد تلقى تهديدات بالقتل باعتباره مؤسساً لمنظمة تدعو لتعاون علمى مع فيتنام. وقد اعترف المهاجر الفيتنامى "لام فان منه"، وهو أحد طلاب كوبرمان السابقين، بأنه شهد مقتل البروفيسور وتم اعتقاله. وطبقًا لإفادته فقد أخرج كوبرمان بندقية ما لبثت أن انطلق الرصاص منها دون قصد مما أدى إلى مقتله. وبعد ذلك غادر "منه" المكتب فزعًا، تبعًا لإفادته، وهو يحمل البندقية معه لسبب غير واضح. وبعد ذلك اصطحب إحدى الفتيات لمشاهدة فيلم سينمائى ثم ما لبث أن عاد إلى المكتب وأعاد البندقية إلى يد كوبرمان. بدت فى المكتب آثار عراك، وجادل محامى "منه" أنها نتجت عن محاولة كوبرمان النهوض ثانية بعد أن ترك على أساس أنه فارق الحياة. ولم يقدم الادعاء إلا القليل رداً على القصة غير المعقولة التى رواها "منه" الذى اتهم بالتسبب دون قصد فى مقتل إنسان وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات قضى منها سنة واحدة فى السجن. وتجدر الإشارة إلى أن "منه" كان قد اعتقل من قبل بتهمة حيازة مواد مسروقة، كما وجدت الشرطة بنادق فى سيارته وبيته، علماً بأن منظمة فيتنامية يمينية هى التى قامت بتعيين المحامى الذى تولى الدفاع عنه (٤٢).

وفى شيكاغو، وبعد عدة تهديدات بالقتل قتل "رودى لوزانو" فى بيته من قبل شخص طرق بابه مدعيًا بأنه يريد أن يشرب ماءً ولم يسرق شيئًا إثر قتله، علمًا بأن لوزانو وهو من أصل إيطالى كان منظمًا عماليًا شيوعيًا شارك بفعالية فى العمل لتوحيد عمال من أمريكا اللاتينية من السود والبيض حول قضايا الطبقة العاملة. وقد ذكر أفراد عائلته أن المساعدين الطبيين الذين وصلوا إلى المكان قالوا إنهم يستطيعون إنقاذ لوزانو غير أن رجال الشرطة منعوهم من الاقتراب منه بحجة "احتمال تبديد الأدلة" (٤٣).

من حوادث القتل الأخرى، أو حوادث الموت المشكوك فيها فى الولايات المتحدة مقتل "مانويل دى دوا" وهو صحفى كان يتحدث فى مقالاته باستمرار عن مروجى المخدرات والأشخاص الذين يقومون بغسل الأموال، و"آلان بيرج"، وهو مذيع يقدم برنامجًا حواريًا تليفزيونيًا فى دنفر وكان يجادل بانفعال أشخاصًا يتصلون ببرنامجه ويبدون آراءً عنصرية، وقد أطلق عليه الرصاص أعضاء فى مجموعة تؤمن بتفوق العرق الأبيض. ثم هناك "دون بولس" الذى كان منغمسًا فى فترة قتله فى تحقيق حول فضيحة مالية عميقة الأبعاد قيل إنها تمس عددًا من أقوى القادة السياسيين وأصحاب مؤسسات الأعمال فى أريزونا، و"كارين سيلكوود" التى كانت تحقق فى الإهمال فى تأمين السلامة من الإشعاع فى شركة كير - ماك جى **Kerr-Mc. Gee**، و"دانى كاسولارو" الذى كان من شأن تحريه لمظاهر الفساد فى الحكومة والشركات الكبرى أن يورط مسئولين أمريكيين كبارًا، و"ديفيد نادل" وهو ناشط ومنظم سياسى فى بيركلى بكاليفورنيا علمًا بأن الشرطة تعرف قاتله، وهو يعيش طليقًا فى مكان معروف فى المكسيك، وكذلك الكولونيل فى البحرية "جيمس ساباو" فى سلاح الجو التابع للبحرية الأمريكية فى "إل- تورو" **El-Toro** (والذى أعلن أن موته كان نتيجة لانتحاره علمًا بأن رأسه كان محطمًا من الخلف) والذى كان قد هدد بالكشف عن فساد بين مديرين كبار لهم علاقة خفية بترويج المخدرات، وأربعة أخصائيين ومتعهدين كانوا على علاقة بعملية "إل- تورو" والذين وجدوا جميعًا موتى فى ظروف تثير الشبهات. هذا ولم يجر أى تحقيق حقيقى حول أى من حوادث القتل تلك (٤٤) .

دفء فى التعامل مع عنف الفئات اليمينية

على العكس من أسلوب تعاملهم مع اليسار، لا يفعل عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى الكثير لكى يثنوا المجموعات اليمينية المتطرفة عن نشاطاتها العنيفة، بل إنهم كثيرًا ما يساندون نشاطاتها. ففى سان دييجو مثلاً موّل مكتب التحقيقات الفيدرالى مجموعة خفية سميت باسم "منظمة الجيش السرى" تراوحت أعمالها من السرقة إلى إشعال الحرائق وعمليات الاختطاف ومحاولات القتل (٤٥) . وقد كشفت لجنة المخابرات

فى الكونجرس الأمريكى عن أن مكتب التحقيقات الفيدرالى نظم واحداً وأربعين فرعًا من منظمة "كو كلوكس كلان" العنصرية فى نورث كارولينا. ولم يفعل مخبرو مكتب التحقيقات الفيدرالى فى داخل منظمة الكلان أى شىء لوقف أعضاء المنظمة عن ارتكاب جرائم القتل وغيرها من أعمال العنف، بل إنهم شاركوا فيها فى بعض الحالات، مثلما حدث فى مذبحة جرينزبورو (بكارولينا الشمالية) التى قتل فيها أربعة من أعضاء حزب العمال الشيوعى إذ ساعد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى القتلة بتزويدهم بالأسلحة وإرشادهم إلى مكان تواجد أعضاء الحزب (٤٦) .

فيما بين أعوام ١٩٦٩ و١٩٧٢ أدارت المخابرات العسكرية بالاشتراك مع الفرقة الحمراء التابعة لشرطة شيكاجو منظمة أطلق عليها مسمى "كتيبة العدالة". هاجم أعضاء هذه المنظمة المحتجين والمتظاهرين المناوئين للحرب مستخدمين الهراوات والمواد المسببة للدوار، واقتحموا مقار المنظمات المشاركة فى الاحتجاجات ليسرقوا الملفات، كما قاموا بنهب إحدى المكتبات التقدمية وارتكبوا عدة أعمال إجرامية ضد أولئك الذين لم يلتزموا بمبادئ وقيم السوق المفتوحة لدولة الأمن القومى (٤٧) .

على العكس من الفترات الفلكية التى حكم فيها بالسجن ضد منشقين مناوئين للحرب ومعادين للنظام الرأسمالى فإن اليمينيين الذين يرتكبون أعمال عنف يجدون معاملة مخففة جداً. وكمثال على ذلك أعضاء الميليشيا اليمينية المسماة "فايبرز" Vipers (أى الأفاعى السامة) الذين يشتبه بأنهم يخططون لأعمال عنف ضد المنشآت الحكومية، وهم متهمون بالتآمر لصنع وحيازة أدوات مدمرة. فقد صدرت ضد هؤلاء أحكام تتراوح بين سنة واحدة وتسع سنوات، ولكن تم الإفراج عن البعض من هؤلاء ووضعوا تحت المراقبة ولم يقضوا أى وقت فى السجن على الإطلاق (٤٨) . ونفس المحكمة فى لويزيانا التى حكمت على الناشطة فى مجال الحقوق المدنية "ليندا إيفانز" بالسجن لمدة خمسة وأربعين عامًا، حكمت على "دون بلاك"، وهو عضو فى منظمة "كو كلوكس كلان" العنصرية والذى قام بنقل أسلحة بصورة غير مشروعة وحاول إنشاء كارتل للمخدرات، بالسجن لثلاث سنوات، ثم خرج من السجن بعد سنتين.

قلما تعمد الشرطة للقبض على الجناة عند ارتكاب أعمال عنف يمينية ضد اليسار، وعندما سئل مسئول فى وزارة العدل الأمريكية عما تنوى الحكومة القيام به ضد حوالى خمسة عشر معسكراً لقوات يمينية شبه عسكرية فى الولايات المتحدة أجاب ذلك المسئول بأن هذه المعسكرات لا تعتبر فيما يبدو خرقًا لأية قوانين فيدرالية (٤٩) . وحين قتل شخصان مكسيكيان اشتراكيان بوضع قنابل فى سيارتيهما لم يقم مكتب التحقيقات الفيدرالى بأية اعتقالات. وعندما دمرت قنبلة قوية مكاتب عدة مجموعات تقدمية ومنظمات حقوق مدنية فى نيويورك مما أدى لإصابة ثلاثة أشخاص لم تقم الشرطة إلا بتحريات روتينية تفتقر إلى الحماس. وبعد سلسلة من التهديدات قتل أحد منظمى حركة ضد الأسلحة النووية فى مدينة هيوستن بينما أصيب مساعد له بجروح خطيرة، ولم تتوصل الشرطة إلى أية أدلة تشير إلى الفاعلين (٥٠) .

لدى قيام عملاء الدكتاتور الفليبينى فيرديناند ماركوس بعمليات ضد المنشقين الفليبينيين فى الولايات المتحدة تعاون مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى مع عملاء ماركوس. وقد اعترف أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى بأنه شهد عملية قتل اثنين من القادة الفليبينيين اللذين كانا من الزعماء البارزين فى الحركة المناهضة لماركوس. ولكن مكتب التحقيقات رفض الإفراج عن مئات الوثائق المتعلقة بهذه القضية (٥١) .

كذلك تعاون مكتب التحقيقات مع قوات الأمن الخاصة بالسلفادور حيث تم تزويدهم بأسماء اللاجئين السلفادوريين الذين كانوا على وشك أن يرحّلوا من الولايات المتحدة لكى تقوم قوات الأمن السلفادورية باعتقالهم لدى عودتهم، وليواجه البعض منهم التعذيب والموت. ولقد عانى الناشطون السلفادوريون فى الولايات المتحدة من الهجمات وعمليات الاختطاف والتهديد بالقتل وتدمير سياراتهم واقتحام أماكن سكنهم. وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة لم تتحرك قط ولم تقم بأية محاولة جدية للتحقيق فى هذه الحوادث (٥٢) .

سارع مكتب التحقيقات الفيدرالى إلى القيام باعتقالات عندما تعرضت "جودى بارى" و"داريل شيرنى" الناشطتان فى مجال الحفاظ على البيئة لإصابات بسبب انفجار قنبلة فى سيارتهما فى عام ١٩٩٠، ولكن المكتب اعتقل بارى وشيرنى حيث

وصفتا بأنهما "ناشطتان راديكاليتان" وادعى بأن القنبلة كانت لهما. أصيبت بارى، وهى داعية قوية للعنف ومنسقة فعالة، بإصابات بالغة فى الانفجار. وتجدر الإشارة إلى أنها لم تتماثل للشفاء من إصاباتها إلى أن ماتت بالسرطان فى عام ١٩٩٧ وقد تم إسقاط التهم فى النهاية لعدم وجود أدلة، ولكن مكتب التحقيقات لم يحدد أى مشبوهين آخرين فى الحادث، غير أن المنظمة التى تنتمى إليها بارى شنت دعوى مضادة تتهم فيها مكتب التحقيقات نفسه بالتورط فى عملية التفجير [٥٣] . ويواجه المدافعون الناشطون عن البيئة أعمال عنف وتخويف فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة بسبب نشاطاتهم السياسية، وتغض سلطات إنفاذ القانون الطرف عن هذه التهديدات وأعمال العنف [٥٤].

لقد تمكنت جماعات النازيين الجدد، وحليقى الرءوس وغيرها من الإرهابيين اليمينيين من شن أعمال عنف متكررة، بل إنها تدعى علنًا مسئوليتها دون أن يتم القبض على أى من أعضائها، وهذا يعنى أن من عليهم تنفيذ القانون لم يبذلوا إلا جهداً قليلاً لتتبع نشاطات هذه الجماعات اليمينية للحيلولة دون ارتكابها لأعمالها، وذلك على العكس مما تفعل إزاء الجماعات اليسارية المسالمة والمشروعة. وهذا أمر غير مستغرب، بل ومتسق مع الموقف العام. فالمجموعات اليسارية - مهما كانت مسالمة وقانونية - إنما تتحدى النظام الرأسمالى أو بعض سمات امتيازاته وإساءاته، بينما المجموعات اليمينية - مهما كانت عنيفة وغير شرعية - فهى تقوم بأعمالها القذرة لمصلحة النظام الرأسمالى. ولذا فقد كان هناك تماثل فى المصالح بين اليمينيين ومنفذى القانون، بل وتماثل فى الأساليب المتبعة فى الكثير من الأحيان. أما عندما يقوم المتطرفون من اليمينيين بأعمال التزييف أو سرقة البنوك، ويخططون لهجمات ضد أهداف فيدرالية بدلاً من الأهداف الخاصة بالقوى اليسارية، مثل تفجير المبنى الفيدرالى فى مدينة أوكلاهوما والذى أودى بحياة ١٦٨ شخصًا بمن فيهم ١٩ طفلاً فى عام ١٩٩٥ فإن قوات تطبيق القانون تتحرك ضدهم، ولكن هذا يحدث متأخراً فى بعض الأحيان.

أوتوقراطية الأمن القومى

يوجد داخل الحكومة الأمريكية ما سمّاه البعض "دولة الأمن القومى" والتى تتكون من الرئيس ووزيرى الخارجية والدفاع، بالإضافة إلى مجلس الأمن القومى، ورئاسة الأركان، ووكالات المخابرات العديدة. تتصرف دولة الأمن القومى هذه فى كثير من الأحيان كقوة مستقلة قائمة بذاتها لا تخضع للمساءلة، والوظيفة الرئيسية لهذه الدولة هى إلحاق الهزيمة بالقوى السياسية التى تستهدف إيجاد بدائل لنظام العولمة القائم على السوق المفتوحة، أو تحاول طرح سياسة تعيد توزيع الموارد الاقتصادية، حتى ضمن الإطار الرأسمالى القائم.

لا توجد لدى الكونجرس فكرة دقيقة عما يخصصه المجلس نفسه من اعتمادات لعمليات المخابرات نظراً لأنه يتم إخفاء الرقم الإجمالى ضمن بنود أخرى للميزانية – وفى هذا خرق للمادة الأولى، القسم التاسع من الدستور التى تقول: "لن يتم سحب أية أموال من الخزينة إلا بموجب اعتمادات تخصص بحكم القانون، وعلى أن تنشر بين وقت وآخر بيانات وحسابات للإيصالات والمصروفات الخاصة بجميع الأموال العامة". ولقد تم التصويت برفض جميع المحاولات التى تمت فى الكونجرس مطالبة بالكشف عن جميع مصروفات وكالات المخابرات. ويقدر بعض المطلعين على الأمور أن مجموع الميزانية الفيدرالية لأجهزة المخابرات أكبر من النفقات الفيدرالية الإجمالية المخصصة للتعليم فى الولايات المتحدة [٥٥] .

هناك وكالة المخابرات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) والتى تقوم بالتجسس العسكرى والمخابرات المضادة. هناك كذلك مكتب المخابرات والبحوث الخاص بوزارة الخارجية الأمريكية. كما أن لكل سلاح عسكرى من أسلحة البنتاجون – بما فيها الجيش، والأسطول والسلاح الجوى – ولكل قيادة إقليمية حول العالم خدمات مخابراتها الخاصة [٥٦] . أما مكتب الاستطلاع القومى **NRO** فهو يشرف على أقمار اصطناعية عديدة تدور حول الأرض للتنصت على المكالمات الهاتفية، والاتصالات الدبلوماسية، ولتصوير الأهداف الأرضية التى يتقرر استهدافها فى

المستقبل فى عمل عسكرى. يقدم هذا المكتب تقاريره لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ولوزير الدفاع، ولكنه لا يقدمها للكونجرس الذى لا يعرف إلا القليل فيما يبدو عن عمليات ذلك المكتب. وقد كشف النقاب فى أوائل التسعينيات عن أن مكتب الاستطلاع القومى لم يستطع أن يحدد أين تم صرف مبلغ ٤ مليارات دولار من المخصصات السرية. وتم حينذاك إقصاء اثنين من كبار مديرى المكتب غير أن أحداً لم يودع فى السجن بسبب ذلك (٥٧) .

تقوم وكالة الأمن القومى التابعة للبنتاجون والتى أنشئت عام ١٩٥٢ بفك الشفرات السرية كما تراقب كل المكالمات الهاتفية والبرقيات المتبادلة بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، وجانبًا كبيراً من المكالمات الهاتفية الداخلية. كما يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالى FBI أن يكون ضالعًا فى مراقبة بريدنا الإلكترونى ، وهو يستخدم جميع أنواع تكنولوجيا البيولوجيا الإحصائية والمراقبة لتتبع الناس (٥٨) .

فى حين يفترض فى وكالات المخابرات المختلفة أن تحمينا من التهديدات الخارجية فإنها تشغل جانبًا كبيراً من وقتها فى الواقع فى التحكم فى الجمهور فى داخل الولايات المتحدة. ولقد اعترفت هذه الوكالات بأنها تقوم بأعمال استطلاع تتعلق بأعضاء الكونجرس، والبيت الأبيض، ووزارتى الخزانة والاقتصاد بالإضافة إلى الملايين من الموظفين. وهى تزرع رجال مباحث من جانبها فى مختلف الوكالات الأخرى للحكومة وتنشر قصصاً عن طريق أجهزة الإعلام والمئات من الصحفيين والمحررين. ولقد مولت وكالة المخابرات المركزية وحدها نشر مئات الكتب وامتلكت أكثر من مائتى محطة إذاعة وصحيفة ومجلة ومؤسسة نشر للكتب. كما جندت الوكالة حوالى خمسة آلاف من الأكاديميين فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة كجواسيس وباحثين حيث تقوم سراً بتمويل ومراقبة أعمالهم. تسلل عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى مجموعات الطلاب والعمال والبحوث العلمية وشاركت فى المؤتمرات الأكاديمية. بل تقوم الوكالة بنفسها بتنظيم برامج تعاون الأخصائيين المقيمين مع الأساتذة وهى تقدم منحاً دراسية لطلاب الدراسات العليا (٥٩) .

لقد تسللت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى المنظمات المنشقة وخربتها فى داخل الولايات المتحدة وخارجها. كما قام عملاء الوكالة بتخريب "المؤتمر القومى للسياسات الجديدة" وهو عبارة عن ائتلاف من التقدميين الذى كان يسعى لتطوير مسار مستقل عن الأحزاب السياسية الرئيسية، حيث أطلق على عملية التخريب هذه اسمًا رمزيًا هو "عملية الفوضى" .Operation chaos وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر لم يتعافَ قط من الهجمات التخريبية التى تشنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من داخل المؤتمر نفسه (٦٠) .

اعترفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأنها قامت بـ ١٤٩ مشروع سيطرة على العقول فيما يزيد على ثمانين مؤسسة، وقد طبقت هذه المشاريع فى بعض الأحيان على أشخاص لا يدركون بأنهم يتعرضون لها، وكانت مسئولة عن موت واحد على الأقل من موظفى الحكومة (٦١). وفى خرق لقانون الأمن القومى الصادر فى عام ١٩٤٧ والذى ينص على أنه لن يكون لدى المخابرات المركزية الأمريكية "شرطة، أو إمكانية إحضار أشخاص للمثول أمام المحكمة، ولن تكون لها وظائف تتعلق بتنفيذ القانون أو الأمن الداخلى" فقد قامت الوكالة بتسليح وتدريب قوات الشرطة المحلية فى الولايات المتحدة. وبموجب أمر تنفيذى أصدره الرئيس ريجان تم تخويل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سلطة القيام بعمليات مراقبة داخلية ونشاطات سرية ضد مواطنين أمريكيين فى داخل الولايات المتحدة وخارجها، وبالدخول فى عقود سرية مع شركات كبرى وهيئات أكاديمية ومؤسسات وأفراد آخرين بهدف تقديم خدمات وبضائع. وللوكالة اتصالات أيضًا مع حوالى أربعمائة من وكالات الخدمات العسكرية والمخابرات الأجنبية فى بلدان أخرى، وتقوم بتجنيد أشخاص فى هذه الوكالات (٦٢) .

لا تكتفى وكالات المخابرات المركزية بجمع المعلومات، بل ارتكبت جرائم بشعة بحيث يمكن للمرء أن يملأ كتابًا كاملاً فى وصف جرائم وكالة المخابرات المركزية ضد الإنسانية، علمًا بأنه كتبت بالفعل كتب كاملة حول هذا الموضوع. استخدمت قوات الأمن القومى الأمريكية كل الوسائل لقلب أنظمة حكم شعبية أو حكومات انتخبت ديمقراطيًا فى بلدان مثل جواتيمالا، واليونان، والبرازيل، وتشيلى، وإندونيسيا، والأرجنتين، وزائير والفلبين وأقامت مكانها أنظمة رجعية تخدم بصورة كلية مصالح

الشركات الأمريكية الكبرى. وما أوردته مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن جواتيمالا فى عام ١٩٦٨ يمكن أن ينطبق على أماكن أخرى كثيرة، وهو أن الحكومة استخدمت، دون تمييز، الوسائل غير المشروعة "المناوئة للإرهاب" لمقاومة التمرد. "الناس يقتلون أو يختفون على أساس تهم بسيطة... وتجرى الاستجوابات بطريقة وحشية، ويستخدم التعذيب وتشويه الأجساد. ونحن (الحكومة الأمريكية) نتغاضى عن ذلك. لقد شجعنا الجيش الجواتيمالى على ارتكاب هذه الأعمال" (٦٣) .

أما البلدان التى تمكنت من القيام بثورات شعبية مثل نيكاراجوا وموزمبيق وأنجولا فقد تم تدمير اقتصاداتها وشعوبها فى الحال بفعل الهجمات الدموية التى تشنها جيوش مرتزقة تدعمها الولايات المتحدة. خربت وكالة المخابرات المركزية وزورت الانتخابات فى الخارج، وشنت حملات لنشر معلومات كاذبة. كما قدمت رشاوى للمسئولين، وحرضت على عداوات عرقية، ومولت وساعدت جيوشًا سرية وقوات شبه عسكرية ومتآمرين وفرق تعذيب وفرقًا للموت. كما شنت حملات لزعزعة الاستقرار واغتيالات ضد الاتحادات العمالية والفلاحية، وضد منظمات دينية وطلابية فى بلدان عديدة (٦٤) .

وفيما يلى بعض الأمثلة:

● اعترفت صحيفة نيويورك تايمز بأن شيدى جاجان **Cheddi Jagan**، الماركسى- اللينينى الذى قاد جمهورية غيانا، ذلك البلد الأمريكى الجنوبى الصغير إلى الاستقلال وكان أول رئيس وزراء منتخب شعبيا فى ذلك البلد كان ضحية وكالة المخابرات الأمريكية. فقد شنت هذه الوكالة حملة لزعزعة استقرار غيانا شملت نشر معلومات مزورة، والقيام بعمليات التخريب، والتحريض على القلاقل العمالية وإثارة أعمال الشغب العنصرية. وجاء اعتراف الصحيفة بهذه الحقائق بعد مرور ثلاثين سنة من تلك الأحداث فى نعى جاجان عند وفاته (٦٥) .

● اتهم مجلس مراقبة أجهزة المخابرات، وهو هيئة رئاسية، وكالة المخابرات المركزية بشراء عدد من الضباط العسكريين الجواتيماليين الذين "يشتبه فى قيامهم

بعمليات اغتيالات سياسية وقتل دون محاكمة وعمليات اختطاف وتعذيب". كما أعلن المجلس أن الوكالة كانت تعرف حقيقة نشاطات هؤلاء الضباط حق المعرفة (٦٦) .

• أظهرت تحقيقات أجرتها صحيفة بالتيمور صن فى هندوراس واستمرت أربعة عشر شهراً أن المئات من المواطنين اختطفوا، وعذبوا وقتلوا فى الثمانينيات على يد وحدة من جيش سرى دربتها وساندتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (٦٧) .

• حتى عام ٢٠٠٠ ظلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تزود المتمردين اليمينيين فى أنجولا بالسلاح والمؤن لمتابعة حرب الاستنزاف التى يشنونها بعد أن خسر زعيمهم "جوناس سافيمبى" الانتخابات، علماً بأن هذه الحرب استمرت لمدة خمسة وعشرين عاماً وأودت بحياة مليونى إنسان. وطوال تلك الفترة كانت الوكالة تنفى أمام لجان الكونجرس بأنه يتم تسريب أسلحة للمتمردين فى أنجولا (٦٨) .

• اعترف قائد المجموعة اليمينية شبه العسكرية FRAPH التى كانت تثير الرعب فى هاييتى بأنه كان عميلاً يتلقى المال من وكالة المخابرات المركزية. وقد اتهمت هذه المنظمة بذبح الآلاف من الناشطين الديمقراطيين فى هاييتى. قائد آخر من الزمرة العسكرية الحاكمة فى هاييتى دربته القوات المسلحة الأمريكية ومرتبط بوكالة الأمن فى هاييتى التى تساندها وكالة المخابرات الأمريكية هو "جوزيف مايكل فرانسوا" أشرف على فرق الموت ورجال العصابات، وقد اتهم بتهريب أطنان من الكوكايين إلى الولايات المتحدة. قائد هاييتى ثالث هو "إيمانويل كونستانس" مؤسس منظمة المجموعة اليمينية شبه العسكرية FRAPH والذى اتهم بالإشراف على عمليات ذبح واغتصاب وتعذيب المؤيدين للديمقراطية، وقد أطلق سراحه من السجن الأمريكى بدلا من تنفيذ القرار الذى كان قد اتخذ بترحيله إلى هاييتى حيث كان سيواجه اتهامات جنائية. وقد فسر اتخاذ هذا القرار على أنه تم بناءً على "أسباب سياسية بصورة رئيسية وليست قانونية" (٦٩) .

• حتى وقت متأخر من عام ٢٠٠٠ كانت الديمقراطية الهشة فى هاييتى تتعرض للزعزعة عن طريق موجة أعمال القتل والسرقة التى ترتكبها فرق موت يمينية غامضة. ورفض المسئولون الأمريكيون تسليم ١٦٠٠٠٠ وثيقة حكومية تم خطفها من هاييتى ونقلها إلى واشنطن فى عام ١٩٩٤ تحوى أسماء ومعلومات حول فرق الموت (٧٠) .

• أمر قاض فيدرالى جنرالاً متقاعداً من جواتيمالا هو الجنرال "هيكتور جراماجو" بأن يدفع مبلغ ٤٧,٥ مليون دولار لراهبة أمريكية تم اغتصابها وتعذيبها من قبل قوات تحت إمرته. وقد أعلن جراماجو أنه كانت له علاقات وثيقة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عندما كان فى الخدمة، علماً بأن هذا الجنرال نفذ سياسة الأرض المحروقة التى أدت إلى قتل عشرات الآلاف من القرويين (٧١) .

• أظهرت الكتيبات التدريبية الخاصة بوكالة المخابرات المركزية التى كشفت عنها قضية تتعلق بحرية نشر المعلومات، بأن الوكالة قامت بتعليم عسكريين من أمريكا الوسطى ومن بلدان العالم الثالث أساليب التعذيب مثل استخدام الصدمات الكهربائية، والتعذيب باستخدام الماء، والحرمان من النوم والطعام ومن استخدام الحواس، وكذلك التعذيب النفسى مثل إجبار الضحايا على مشاهدة تعذيب أحباء لهم بمن فيهم الأطفال. وتعلّم كتيبات أخرى أساليب للاغتيال (٧٢) .

أصبح التعذيب واحداً من الصادرات الأمريكية. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن وزارة التجارة الأمريكية أصدرت ما بين أعوام ١٩٩١-١٩٩٣ تراخيص تصدير تصل قيمتها إلى ٢٧ مليون دولار لأدوات تعذيب منها مسامير للضغط على الإبهام، وأصفاداً للقدمين وللذراعين، وبنادق لإحداث حالات ذهول، وأدوات لإجراء الصدمات الكهربائية، و"أدوات مصممة خصيصاً للتعذيب"، إلى جانب معدات تستعملها الشرطة. وقد صدّر جزء كبير من هذه المعدات لبلدان لها سجل بشع فى مجالات خرق حقوق الإنسان (٧٣) .

كشفت وثائق وكالة المخابرات المركزية التى تم نشرها بأن الوكالة تحتفظ ببرنامج حرب بيولوجية سرية موجهة ضد السكان والفيالق فى عدد من البلدان من بينها كوريا الشمالية، وفيتنام، ولاوس، وبنما وكوبا. وقد استخدمت الوكالة تكنولوجيا تبديل أحوال الطقس مما أتلف محصول السكر فى كوبا كما استخدمت فيروساً سبب فيها حمى الخنازير الأفريقية، وهو أول التهاب جرثومى من نوعه فى الأمريكتين، مما أجبر كوبا على ذبح نصف مليون خنزير لمنع حدوث وباء واسع الانتشار بين السكان. وقد اتهمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كذلك بالتسبب فى حدوث وباء الحمى النزفية التى

ينقلها البعوض والتى أصابت ٣٠٠٠٠٠ شخص وقتلت ٥٧ من البالغين و١٠١ طفلاً فى كوبا، وهى أول وباء للحمى النزفية فى نصف الكرة الغربى. وبعد أن قامت طائرة رش المزروعات بانتهاك الأجواء الكوبية ورشت بصفة متكررة مناطق من مقاطعة "ماتنازاس"، انتشرت "التربس"، وهى حشرة تمتص عصارات النباتات فتتلفها لم يعثر عليها من قبل فى كوبا، مما أحدث تخريبًا هائلاً فى محاصيل إقليم مانتازاس. وقد قدمت كوبا فى عام ١٩٩٧ تقريراً إلى الأمم المتحدة يتهم واشنطن بالعدوان البيولوجى [٧٤] .

كشف النقاب مؤخراً عن أن الحكومة الأمريكية منحت حصانة للعلماء العاملين ضمن مجموعة الحرب البيولوجية اليابانية سيئة السمعة، الوحدة , ٧٣١ وكانت هذه الوحدة، وهى جزء من الجيش اليابانى إبان الحرب العالمية الثانية، قد طورت أساليب لنشر الأوبئة وأجرت تجارب مرعبة على البشر فى الصين وأماكن أخرى، بما فى ذلك إجراء عمليات تشريح لأغراض علمية (مع أو بدون تخدير). وتشير الدلائل إلى أن من المحتمل جداً أن يكون العسكريون الأمريكيون قد استخدموا علماء الوحدة ٧٣١ خلال الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ لنشر وباء الحمى النزفية، وهو داء لم يكن معروفًا من قبل فى كوريا. ووجهت كل من حكومة كوريا الشمالية والصين اتهامات ضد الولايات المتحدة بشن حرب جرثومية، كما استخدمت الولايات المتحدة أبحاث الفرقة ٧٣١ حول "الديوكسين" فى شن حملة لتجريد الأشجار من أوراقها خلال الحرب الفيتنامية [٧٥] .

وكالة المخابرات الأمريكية: هل هى جيش دولى للرأسمالية ؟

أم وكالة لاستيراد الكوكايين ؟

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وضعت وكالات المخابرات الأمريكية الآلاف من مجرمى الحرب النازيين والمتعاونين معهم على جداول الرواتب الأمريكية، حيث استخدموا فى عمليات قمعية ضد قوى اليسار فى أمريكا اللاتينية وفى غيرها من الأماكن [٧٦] . ولقد وجدت شبكة من المهاجرين من أوروبا الشرقية ممن تعاونوا مع

النازيين، بيتًا لها فى البرنامج "العرقى الممتد" للحزب الجمهورى [٧٧] . ووجد الرئيس الأمريكى بوش (الأب) نفسه مجبراً على التخلص من بعض هؤلاء عندما أخذت أجهزة الإعـلام تكشـف عن الموضـوع إبان الحملـة الانتخابيـة الرئاسية فى عـــام ١٩٩٢ كما ساعدت وكالة المخابرات المركزية على تشكيل وحدات شبه عسكرية فى عدة بلدان فى أوروبا الغربية خلال السبعينيات والثمانينيات لكى تمارس أعمالاً إرهابية ضـد منظمات مناهضـة للرأسمالية [٧٨] . وقد جاء فى تقرير للجنة المخابرات فى مجلس النواب أن "العاملين فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يمارسون أعمالاً غير شرعية مئات المرات كل يوم فيما وراء البحار مما يعرض للخطر حرية وحياة أولئك الأشخاص الأجانب المعنيين، بل وحتى أولئك المتسترين من عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية"[٧٩] .

كشف الصحفى "جاك أندرسون" الذى تنشر مقالاته فى عدة صحف أمريكية فى عام ١٩٧٨ بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية استعانت برجال من المافيا لتنفيذ "مهمات قتل دولية"، وأن وزارة العدل الأمريكية "ظلت تغض الطرف، ولما يقرب من عشرين عامًا، عن جرائم ارتكبها موظفو وكالة المخابرات المركزية. بل لقد تم تجاهل جـرائم وجنايات لا علاقـة لهـا بالواجـبـات الرسميـة للوكـالة" [٨٠] ، إذ زودت وكـالة المخابرات المركزية عصابات المافيا الإيطالية والكورسيكية بالسلاح والمال لضرب وذبح أعضاء اتحاد عمال أحواض السفن الذى يقوده الشيوعيون فى إيطاليا وفرنسا فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ وبعد كسر تلك الاتحادات أطلقت أيدى أعضاء هذه العصابات لنقل أطنان من الهيروين من آسيا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. كذلك دعمت وكالة المخابرات المركزية لوردات المخدرات المعادين للشيوعية فى جنوب شرقى آسيا وأفغانستان الذين ضاعفوا إنتاج الأفيون بمعدل عشرة أضعاف بدعم من وكالة المخابرات نفسها [٨١] .

ساهم تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى أمريكا الوسطى فى وباء الكوكايين الذى انتشر فى الولايات المتحدة فى ثمانينيات القرن العشرين. وكانت طائرات وكالة المخابرات المركزية تنقل الأسلحة والمؤن لقوات المرتزقة اليمينية فى نيكاراجوا، ولقوات الكونترا وللقادة السياسيين والعسكريين المؤيدين للرأسمالية فى

بلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية، وبعد ذلك كان يعاد تحميل تلك الطائرات بالكوكايين لتعود إلى الولايات المتحدة (٨٢) . وتعترف الوكالة نفسها بأنها كانت على علم بشحنات المخدرات التى تنقل إلى سكان المدن الأمريكية وأنها لم تفعل إزاءها شيئًا . بل إن صحيفة نيويورك تايمز التى تمالئ السياسة الرسمية الأمريكية عادة اعترفت بأن وحدة مكافحة المخدرات فى وكالة المخابرات المركزية شاركت فى نقل الكوكايين فى ذلك الوقت (٨٣) . ويمكن القول إن الابتلاء بالمخدرات قد يمثل آلية مفيدة للسيطرة الاجتماعية، إذ إن سلطات الأمن القومى كانت تفضل أن يحقن الأمريكيون من أصول إفريقية وأمريكية لاتينية أنفسهم بحقن المخدرات وأن يقتلوا بعضهم بعضًا بالبنادق بدلاً من أن ينتظموا فى مجموعات ثورية مقاتلة كما حدث فى الستينيات.

يقول رئيس سابق لوحدة من نخب وكالة المخدرات " DEA على مدى ثلاثين سنة خدمتها فى إدارة مكافحة المخدرات والوكالات المرتبطة بها كانت تحقيقاتنا تستهدف دائمًا وبصورة ثابتة العمل لحساب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية"(٨٤) . وفى شهر نوفمبر ١٩٩٣ ظهر فى برنامج "ستون دقيقة" على شاشة القناة التليفزيونية الأمريكية "سى بى إس " CBS كل من المدير السابق لوكالة مكافحة المخدرات "روبرت بونر"، وعميل الوكالة "أنابيل جريم" فى مقطع من البرنامج تحت عنوان "كوكايين وكالة لمخابرات الأمريكية"، حيث تحدثا بالتفصيل عن قيام الوكالة بسرقة كميات كبيرة من الكوكايين من مخازن إدارة مكافحة المخدرات. وقد بيع هذا الكوكايين فيما بعد فى الشوارع الأمريكية. وفى نفس الوقت أحبطت محاولات إدارة مكافحة المخدرات لوقف تدفق المخدرات من بورما على يد وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية الأمريكية اللتين كانتا على علاقة دافئة مع الحكومة الدكتاتورية العسكرية فى بورما والتى كانت تمارس سياسة قمعية ممالئة للشركات الكبرى وتتاجر بالمخدرات (٨٥) .

يشارك عملاء وكالة المخابرات المركزية مع شركاء الوكالة من عصابات المافيا ومؤسسات الأعمال والقادة السياسيين فى تحقيق أرباح تقدر بمليارات الدولارات من عمليات سلب الأموال التى تقوم بها مكاتب الادخار والإقراض. وقد استخدمت الأموال التى يتم الحصول عليها من مثل هذه الصفقات إلى جانب أموال المخدرات التى يجرى

غسلها عن طريق بنوك عديدة ومؤسسات مالية أخرى، بصورة غير قانونية لتمويل النشاطات السرية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية [٨٦] .

هناك جبل من الأدلة التى توحى بأن عناصر من المخابرات، بمساعدة من رجال عصابات معينة، كانوا متورطين فى اغتيال الرئيس جون كيندى فى عام ١٩٦٣، وفى عملية التستر الهائلة التى تلت العملية. فقد اعتبرت وكالات المخابرات الرئيس كيندى عائقًا بسبب تبنيه ما اعتبر سياسات داخلية وخارجية "ليبرالية"، بما فى ذلك عدم رغبته فى متابعة حرب برية شاملة فى الهند الصينية، وتصميمه على وضع وكالات المخابرات تحت سيطرة صارمة للسلطات التنفيذية [٨٧] .

فى عام ١٩٨٢ أصدر الكونجرس، بناءً على إلحاح من الرئيس ريجان، قانونًا يعتبر نشر أى معلومات قد تؤدى إلى الكشف عن هوية عملاء أو مخبرى وكالة المخابرات الحاليين أو السابقين على أنه جريمة، حتى لو أتت هذه المعلومات من مصادر نشرت سابقًا. وبموجب هذا القانون أصبح الكشف الصحفى عن بعض النشاطات السرية غير القانونية يعتبر فى حد ذاته أمرًا غير قانونى.

يدافع البعض عن ضرورة وجود نظام مخابرات قوى من أجل جمع المعلومات التى يحتاجها صانعو القرارات السياسية. غير أن وكالة المخابرات المركزية ووكالات أخرى شاركت وما تزال تشارك، وبصورة غير قانونية، فى أعمال سرية تتجاوز مجرد جمع المعلومات للمخابرات، وتشارك فى نشاطات تخريبية اقتصادية وعسكرية، وفى حملات لنشر معلومات مضللة موجهة ضد الجمهور فى الولايات المتحدة نفسها، وفى ترويج المخدرات وفى حروب تقوم بها قوات مرتزقة وفى أعمال اغتيالات وغيرها من الأعمال الإرهابية.

بالإطاحة بالاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى واجه الجواسيس والعسكر فى دولة الأمن القومى تهديداً بعدم وجود ما يهددهم. فكيف يمكنهم تبرير حجم هذه الهيئات الهائل وجرائمها على النطاق الكونى إن لم يكن هناك خصوم يمثلون تهديداً بالنسبة لنا؟ لا بد إذن من استحضار خصوم جدد "أمم مارقة" أو "إرهابيون دوليون" أو "إسلاميون متطرفون" وما إلى هؤلاء ممن برزوا فجأة لينقضوا على الولايات المتحدة.

مثل هذه القصص التى تستهدف بث الرعب فى النفوس لم تفعل الكثير لحماية أمننا القومي، ولكنها فعلت الكثير لحماية ميزانيات المؤسسة الأمنية القومية، وكذلك الكثير للمحافظة على وجود الجهاز القمعى الكونى. بالإضافة إلى ذلك أوجدت وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى دوراً إضافيًا لهما: وهو أنهما بدأتا بالتجسس على الشركات الأجنبية حيث أخذتا تتنصتان على الاتصالات الخاصة وتجمعان المعلومات المتعلقة بأسرارها وذلك لمساعدة الشركات الأمريكية الكبرى على المنافسة فى السوق العالمية. وهكذا فإن الوكالة تعمل الآن بصورة مباشرة أكثر وضوحاً لمصلحة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات [٨٨].

ووترجيت وإيران-كونترا

فى شهر يونيو ١٩٧٢ تم القبض على مجموعة من عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السابقين وهم يقتحمون مقر الحزب الديمقراطى فى مبنى ووترجيت فى العاصمة الأمريكية واشنطن. وقد كانت عملية السطو جزءاً من حملة واسعة النطاق تمت بتوجيه من هيئة العاملين مع الرئيس نيكسون فى البيت الأبيض، بحيث شملت العملية تخريب الانتخابات، والتنصت، وسرقة سجلات خاصة، واستخداماً غير قانونى للأموال المخصصة للحملة الانتخابية. وقد كشف النقاب فيما بعد عن أن الرئيس نيكسون نفسه تورط فى عملية الاحتيال التى عرفت باسم "عملية ووترجيت" والنشاطات المرتبطة بها وتلك التى استهدفت تغطيتها. وعندما واجه الرئيس نيكسون تهمة الخيانة واحتمال دعوته للمثول أمام المحاكم استقال من منصب الرئيس، حيث خلفه فى منصبه نائبه "جيرالد فورد" فباشر على الفور بالعفو عن نيكسون فيما يتعلق بجميع الجرائم المتعلقة بووترجيت، بما فيها أى جرائم قد يُكشَف عنها مستقبلا. نال أعضاء الإدارة الذين تم تجريمهم فى قضية ووترجيت أحكامًا خفيفة نسبيا، أما نيكسون فلم يودع يومًا واحداً فى السجن وتقاعد متقاضيًا معاش التقاعد كرئيس للولايات المتحدة. وقد تعامل الكونجرس والصحافة مع ووترجيت كحادثة شاذة لمخالفة الحكومة للقانون وليس كحادثة أخرى من أعمال غير مشروعة يقوم بها الرؤساء والعاملون فى جهاز الأمن القومى الذى يعمل تحت إمرتهم.

فى العام ١٩٨٦ هزت البيت الأبيض فضيحة أخرى عرفت بـ"إيران – كونترا". فقد اكتشف أن إدارة الرئيس ريجان كانت تبيع أسلحة تصل قيمتها إلى ملايين الدولارات لإيران التى كانت تتهمها الحكومة الأمريكية تكراراً بمساندة الإرهاب. وكجزء من عملية سرية لتجاوز الكونجرس، والقانون، والدستور تم تسريب المبالغ التى تم تحصيلها من تلك المبيعات السرية إلى قوات المرتزقة فى نيكاراجوا المعروفة باسم "الكونترا". كما يحتمل أن تكون بعض هذه المبالغ قد حولت لدفع تكاليف الحملة الانتخابية التليفزيونية للمرشحين الجمهوريين فى انتخابات عام ١٩٨٦ ، وقد اعترف الرئيس ريجان بأنه كان على علم تام بمبيعات الأسلحة، غير أنه ادعى بأنه لم تكن لديه أى فكرة عن مصير ثمنها. وقد طلب من الشعب أن يصدقه بأن مرءوسيه هم الذين قاموا بهذه العمليات بمن فيهم مستشاره للأمن القومى دون أن يأخذوا موافقته. غير أن مرءوسيه أعلنوا فى بيانات لاحقة أن الرئيس ريجان لعب دوراً ناشطاً فى قضية إيران – كونترا بكاملها (٨٩) .

على الرغم من الأدلة الوفيرة حول تورط البيت الأبيض ومجلس الأمن القومى ووكالة المخابرات المركزية فى هذه القضية فإنها لم تؤد إلى تشويه سمعة أى مسئول كبير، كما لم تتخذ أية إجراءات إصلاحية للتحكم فى العمليات السرية التى يتم القيام بها. وقد تمكن مدعٍ خاص من الحكم على أحد عشر شخصاً بحلف يمين كاذبة، وإتلاف وثائق حكومية، وإعاقة سير العدالة، وتحويل أموال بصورة غير قانونية أو ما يماثل ذلك من جرائم. حكم على تسعة من هؤلاء بوضعهم تحت فترة اختبار مع دفع غرامات بسيطة، ولم يودع السجن إلا شخص واحد ولفترة وجيزة. أما الأشخاص الذين تورطوا فى هذه القضية، مثل المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ونائب الرئيس الأمريكى آنذاك، وهو جورج بوش الأب، فلم تتم إدانتهم قط على الرغم من الشهادات التى كانت تثبت تورطهم المباشر. وما إن أصبح بوش رئيساً فى العام ١٩٨٩ حتى أصدر عفواً عن المتهمين الرئيسيين، بمن فيهم وزير الدفاع "كاسبار واينبرجر" قبل أن يمثل أمام المحكمة (٩٠) .

لم يسفر التحقيق الذى أجراه الكونجرس حول هذه القضية عن أى شىء ملموس باستثناء إظهار حقيقة أن الكونجرس لا يستطيع، وليس بإمكانه التحكم فى وكالات

المخابرات. ولم تقترب التحقيقات قط من الاتهامات الخطيرة التى تتعلق باتجار رجال البيت الأبيض وجماعة الكونترا بالمخدرات بإذن من الحكومة [٩١] .

باختصار، ارتكب منفذو سلطة الدولة، وباسم "محاربة الشيوعية"، أو "حماية المصالح الأمريكية" أو "الدفاع عن الديمقراطية" جرائم مروعة ضد شعب الولايات المتحدة وشعوب أخرى، خارقين بذلك مبادئ حقوق الإنسان والدستور الأمريكى، مستهدفين جعل هذا العالم مجالاً آمنًا للظفر بالامتيازات والأرباح. وما زال السؤال البالغ القدم فى مضمار الفلسفة السياسية قائمًا وهو: من يراقب الأوصياء على الناس؟ أو كما يقال باللاتينية quis custodiet ipsos custodes? بقيت دولة الأمن القومى تمارس عملها كدولة داخل الدولة، لها قوانينها الخاصة، وذلك على الرغم من أنها تتعرض لهجوم متزايد من قبل أولئك الذين يهتمون بتحقيق العدالة والمساءلة الديمقراطية.

الهوامش

(١) كتاب: "قانون فى حد ذاته: مصلحة ضرائب الدخل الداخلى وإساءة استخدام السلطة".

(٢) صحيفة نيشن، عدد ٣ نوفمبر ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "الضحكة الأخيرة لغو".

(٣) كتاب: "أغرب حلم: الشيوعيون الكنديون، ومحاكمات الجواسيس والحرب الباردة".

(٤) تقرير اللجنة الأمريكية الخاصة باللاجئين الصادر فى واشنطن دى سى، عام ١٩٨٨ والذى يحمل عنوان: "التحامل وفرض القيود فيما يتعلق بمنح حق اللجوء السياسى لأبناء أمريكا اللاتينية فى أمريكا الشمالية".

(٥) قضية شركة لويد كوربوريش ضد تانر ١٩٧٢ .

(٦) كتاب: "عديدة هى الجرائم: المكارثية فى أمريكا" وكتاب: "محاكم التفتيش الأمريكية"، وكتاب: "الحرية فى خطر: السرية، والرقابة والاضطهاد فى الثمانينيات".

(٧) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١١ أغسطس ١٩٩٦ .

(٨) فصلية كوفيرت آكشن كوارترلى، صيف ١٩٩٥ فى مقال بعنوان: "قانون مراقبة المخابرات الأجنبية".

(٩) كتاب: "الهجوم على اليسار: مكتب التحقيقات الفيدرالى والحركة المناهضة للحرب فى الستينيات". وحول معركة مكتب التحقيق الفيدرالى طويلة الأمد ضد الدمج العنصرى يمكن الاطلاع على الكتاب: "السر القذر لديكسى"، وكتاب: "الأمور العنصرية: الملف السرى لمكتب التحقيقات الفيدرالى حول أمريكا السوداء ١٩٢٠-١٩٢٢".

(١٠) مقال فى صحيفة New York Review of Books، عدد ٢٢ إبريل ١٩٧١ عنوانه: "المخابرات السياسية الأمريكية فى النظرية والتطبيق"، وكذلك كتاب "عصر المراقبة".

(١١) كتاب: "الشرطة السرية فى لوس أنجلوس"، وكتاب: "حماة الامتيازات: "قمع السرايا الحمراء والشرطة".

(١٢) كتاب: "برنامج المخابرات المضادة"، وكتاب: "أوراق المخابرات المضادة: وثائق من الحروب السرية لمكتب التحقيقات الفيدرالى ضد المعارضة فى الولايات المتحدة"، وكتاب "أسرار مكتب التحقيقات الفيدرالى: عميل يكشف المعلومات".

(١٣) نيويورك تايمز، عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٧٤ .

(١٤) كتاب: "أسرار مكتب التحقيقات الفيدرالى".

(١٥) كتاب: "حرب فى الوطن".

(١٦) كتاب: "رسمى وسرى: الحياة السرية لإدجار هوفر"، وكتاب: "الملفات الخطرة"، وكتاب "جون إدجار هوفر: فحص نقدى للمدير وللتحالف المستمر بين الجريمة ومؤسسات الأعمال والسياسة"، وكتاب: "الرئيس: إدجار هوفر ومحاكم التفتيش الأمريكية الكبرى، وكتاب: "الشراذم: تحالف الحكومة السرى مع الجريمة المنظمة".

(١٧) صحيفة الجارديان، عدد ٢٨ أغسطس ١٩٩١ فى مقال بعنوان: "مكتب التحقيقات الفيدرالى يصعّد الحرب النفسية ضد النشطاء"، كتاب بعنوان: "عمليات الاقتحام والتهديد بالقتل، ومكتب التحقيقات الفيدرالى".

(١٨) كتاب: "القمع السياسى فى أمريكا الحديثة من عام ١٨٧٠ حتى الآن"، كتاب: "عديدة هى الجرائم"، وكتاب: "الخوف الكبير: التطهير المعادى للشيوعية فى حكم ترومان وآيزنهاور".

(١٩) كتاب: "الحروب فى الحرم الجامعى: حركة السلام فى الجامعات الحكومية إبان حقبة فيتنام"، تقرير هيئة الحريات المدنية الأمريكية وهو يحمل عنوان: "حقوقنا المهددة"، وكذلك ما كتبه مايكل بارينتى تحت عنوان: الصراع فى المجالات الأكاديمية: رواية شخصية". فى كتابه "حقائق قذرة".

(٢٠) مخطوطة لم تطبع بقلم وليم بلوم بعنوان: "يوم فى حياة بلد حر".

(٢١) كتاب: "المخالفات القانونية للحكومة فى أمريكا" ص١٥٣-١٥٧ .

(٢٢) الجارديان، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٧٥، نشرة لجنة شفورد الدفاعية، يناير ١٩٧٨ .

(٢٣) صحيفة الجارديان، ٣ أغسطس ١٩٨٨ .

(٢٤) مجلة World Magazine، عدد ٦ مايو ١٩٨٢ فى مقال بعنوان "مكيدة لا تصدق لرئيس البلدية إيدى كارثان".

(٢٥) بيان صحفى صادر عن الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية أوهورو فى شيكاجو ١٩٩٧ .

(٢٦) تقرير لجنة العفو الدولية الصادر فى شهر أكتوبر بعنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية: حقوق للجميع".

(٢٧) نشرة السجون Prison Focus، عدد خريف ١٩٩٧/ شتاء ١٩٩٨ فى مقال بعنوان "المسجونون السياسيون فى أمريكا"، صحيفة لوس أنجلوس تايمز عدد ٢٦ إبريل ٢٠٠٠ .

(٢٨) صحيفة Philadelphia Inquirer، عدد ٢٣ مايو ١٩٩٦، دراسة صادرة عن مركز كيشوت لعدالة متساوية فى الولايات المتحدة بعنوان: "دفاعًا عن محاكمة جديدة"، وكذلك موقع الإنترنت: (http:// www.mumia.org).

(٢٩) نشرة نيوز ليتر نقلاً عن التقرير الصادر عن لجنة الدفاع عن بلتيير، فبراير ١٩٩٩، ونشرة Nonvio-lent Activist، عدد مارس/أبريل ١٩٩٦ .

(٣٠) للاطلاع على قائمة جزئية هناك مقال بعنوان: "لا يمكن أن تسجن الروح: المسجونون السياسيون فى الولايات المتحدة". (شيكاجو، مقال افتتاحى فى El Coqui، ١٩٩٠).

(٣١) صحيفة الجارديان، عدد ٣٠ مايو ١٩٩٠ .

(٣٢) مجلة Toward Freedom عدد مارس/إبريل فى مقال بعنوان: "التعذيب - بالأسلوب الأمريكى". ونشرة خدمات قانونية لسجناء لديهم أطفال، سان فرانسيسكو، ١٥ يناير ١٩٩٩، وكتاب: "لا يمكنك أن تسجن الروح" ص١٧٠-١٧١، ومقال فى صحيفة نيشن، عدد ٢٧ يونيو ١٩٨٧ بعنوان "نساء سجن ليكسنجتون".

(٣٣) نشرة كوفيرت أكشن إنفورميشن بوليتين، شتاء ١٩٨٩ فى مقال بعنوان: "وحدة إجراءات الأمن الصارمة فى سجن ليكسنجتون"، كتاب "التعذيب - بالأسلوب الأمريكى".

(٣٤) لمزيد من المعلومات حول منظمة التجارة العالمية راجع الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب.

(٣٥) موقع الإنترنت:

<http://www.sybernaute.com/earth concert 2000/Press CoverUp.htm>.

وأسبوعية "بيبولز ويكلى وورلد"، عدد ١٢ أغسطس ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "اعتقالات مكثفة لمتظاهرين جمهوريين مسالمين".

(٣٦) موقع الإنترنت.(http://www.indgmedia.org)، 18 td إبريل ٢٠٠٠، وكذلك: <http:// www:al6.org/al6-notebook.cmf td >، ٢٥ إبريل.

(٣٧) كتاب: "مذبحة أورانجبيرج"، ومقال فى صحيفة "نيويورك ريفيو أوف بوكس" عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠عنوانه: "براهين مزيفة فى ما يتعلق بعمليات القتل فى ولاية كنت". وكتاب: "إعدامات بدون محاكمة فى الشارع: عمليات الذبح فى كلية جاكسون الحكومية فى مايو ١٩٧٠".

(٣٨) كتاب: "عناصر القمع". وكتاب: "بروح الحصان المهتاج".

(٣٩) الصحفيون هم "جان كلود أوليفيية" و"فريتز دور" و "دونا سانت بلايت" كما تذكر النشرة الصادرة عن لجنة حماية الصحفيين عام ١٩٩٣ وتحمل عنوان: "أسكتهم الموت: صحفيون قتلوا فى الولايات المتحدة ١٩٧٦-١٩٩٣". صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٣ .

(٤٠) مقال فى صحيفة فيليدج فويس، عدد ١٠ مارس ١٩٨٠ بعنوان: "داخل أوميجا ٧" ومجلة نيوزويك، عدد ٥ يوليو ١٩٩٣، فى مقال بعنوان: "سلسلة متلاحقة من "أعمال القتل فى أجهزة الإعلام"، ونشرة Cuba Updateالصادرة عن مركز الدراسات الكوبية فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٨٠ .

(٤١) كما ذكر مقال فى نشرة Asia Insight كتبه ستيف جروسمان، والمقال بعنوان "فرق الموت الفيتنامية فى أمريكا"، وتصدر النشرة عن مركز آسيا، صيف عام ١٩٨٦، وكذلك مقال لنفس الكاتب فى نشرة In-dochina Newsletter، الصادرة عن نفس المركز فى مايو - يونيو ١٩٨٨ عنوانه: "فرق الموت الفيتنامية: هل هذه هى النهاية؟".

(٤٢) مقال جروسمان سالف الذكر: "فرق الموت الفيتنامية فى أمريكا".

(٤٢) صحيفة ديلى وورلد، عدد ١٠ يونيو ١٩٨٣ .

(٤٤) فصلية "بورتلاند فرى بريس" عدد يوليو/ أكتوبر ١٩٩٦ بعنوان: "مقتل الكولونيل ساباو ومحاولات تغطية الحقيقة".

(٤٥) سان فرانسيسكو إيجزامينر، عدد ١١ يناير ١٩٧٦, وكتاب: "عصر الاستطلاع" ص٤٤٤-٤٤٥ .

(٤٦) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٢ مايو ١٩٨٥، ومقال لمايكل بارنتى وكارولين كازدين بعنوان: "القصة التى لم تذع حول مذبحة جرينز بورو"، شهرية "مونثلى رفيو، عدد نوفمبر ١٩٨١".

(٤٧) نشرة "كوفيرت آكشن إنفورميشن بوليتن، عدد شتاء ١٩٨٩ فى مقال بعنوان: "جماعات كو كلوس كلان، والنازيون وحليفو الرءوس".

(٤٨) لوس أنجلوس تايمز، عدد ٢٩ نوفمبر ١٩٩٧ .

(٤٩) فيليدج فويس، عدد ٢٣ يوليو ١٩٨٥، فى مقال بعنوان: "إرهابيون بمزاج معتوه".

(٥٠) صحيفة الجارديان، عدد ٤ فبراير ١٩٨١، و New Age عدد يوليو ١٩٧٩ .

(٥١) صحيفة الجارديان، عدد ١٤ يونيو ١٩٨٩ .

(٥٢) مجلة "بروجريسيف"، عدد أكتوبر ١٩٨٧ فى مقال بعنوان: "فرق الموت تضرب داخل البلاد".

(٥٣) نشرة مشروع العدالة لمنطقة "ريدوود سامر". فى مقال بعنوان "الأساليب التكتيكية لبرنامج المخابرات المضادة توجه ضد أنصار البيئة". راجع موقع الإنترنت: (http://www:monitor.net/-bari.org)، ونشرة أخرى لنفس المنظمة لشهر إبريل والتعديلات التى حدّثت تلك النشرة فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٧ فى مقال بعنوان: "من الذى ألقى القنابل على "جودى بارتى". ونشرة كوفيرت آكشن كوارترلى، عدد شتاء ١٩٩٣-١٩٩٤ فى مقال بعنوان: مكتب التحقيقات الفيدرالى يستهدف جودى بارتى".

(٥٤) National Radio Project، عدد مايو ٢٠٠٠، على موقع الإنترنت: (http://www. nationalradi-oproject. org) ..

(٥٥) مجلة Utne Reader، عدد يناير/فبراير ١٩٩٢ فى مقال بعنوان "وكالة المخابرات الأمريكية تخرج عن السيطرة".

(٥٦) كتاب: "قصر الألغاز: تقرير حول الوكالة الأكثر سرية فى الولايات المتحدة". والتقرير الختامى لمجلس الشيوخ الأمريكى، رقم ٧٥٥، صدر فى عام ١٩٧٦، عن نتائج عمل اللجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية الخاصة بأنشطة المخابرات. وصحيفة واشنطن بوست، عدد ٩ أكتوبر ١٩٩٠ .

(٥٧) مجلة "جورج" عدد أكتوبر ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "الجواسيس الذين خسروا ٤ مليارات دولار، صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٧ فبراير ١٩٩٦ .

(٥٨) فصلية Covert Action Quarterly عدد ربيع/صيف ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "الأخ الأكبر يتبنى تكنولوجية عليا"، ومقال فى نفس الفصلية لربيع عام ١٩٩٦ بعنوان "هل يشم الفيدراليون بريدك الإلكتروني؟".

(٥٩) كتاب: "أسرار: حرب وكالة المخابرات المركزية فى داخل البلاد"، ومجلة "كولومبيا جورناليزم ريفيو"، عدد سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٤ ص٩-١٨ فى مقال بعنوان: "استخدام وكالة المخابرات المركزية للصحافة"، وفصلية "كوفيرت آكشن إنفورميشن بوليتن" عدد شتاء ١٩٨٩ فى مقال بعنوان: "طلبة، ومثقفون وجواسيس: المخابرات المركزية الأمريكية داخل حرم الجامعات"، وكتاب: "الحرم الجامعى المشبوه: تواطؤ الجامعات مع أوساط المخابرات".

(٦٠) كتاب: "أوامر للقتل" ص٩ .

(٦١) كتاب: "البحث عن مرشح من منشوريا" مجلة First Principles، سبتمبر ١٩٧٧ .

(٦٢) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٥ ديسمبر١٩٨١ .

(٦٣) مذكرة أوردها كتاب "إفشال الديمقراطية".

(٦٤) كتاب: "دولة خبيثة"، ومقال فى فصلية كوفيرت آكشن كوارترلى، شتاء ١٩٩٤-١٩٩٥، بعنوان: "خناجر مكشوفة"، وكتاب "حالات خداع قاتل"، ومقال افتتاحى فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣١ أغسطس ١٩٩٨، بعنوان: "تدريب عسكريين فاسدين"، ومقال افتتاحى فى صحيفة نيشن، عدد ١٠ نوفمبر ١٩٩٧ بعنوان: "منطق تعذيبى من جواسيس لانجلى (مرة ثانية)"، ومقال فى فصلية كوفيرت آكشن كوارترلى، عدد صيف ١٩٩٧ بعنوان: "قمع فى الكتب الدراسية: رفع السرية عن كتيبات تدريب أمريكية".

(٦٥) كشفت صحيفة نيويورك تايمز عن هذه المعلومات لدى نشرها نعى جاجان فى مارس ١٩٩٧ .

(٦٦) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٩ يونيو ١٩٩٦ .

(٦٧) بالتيمور صن، عدد ١١-١٨ يونيو ١٩٩٥ .

(٦٨) مجلة Mother Jones، عدد أكتوبر ,١٩٨٨ فى مقال بعنوان: "رجل الشركة".

(٦٩) نيويورك تايمز، عدد ٣ ديسمبر ١٩٩٥ و٢٢ يونيو ١٩٩٦ و٨ مارس ١٩٩٧ .

(٧٠) يمكن الرجوع إلى هذه المعلومات على موقع شبكة الإنترنت:

(htpp://www.iacenter.org)

(٧١) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٣ أبريل ١٩٩٥ .

(٧٢) صحيفة بالتيمور صن، عدد ٢٧ يناير ١٩٩٧ ، ونشرة منظمة حقوق الإنسان فى جواتيمالا تصدر فى الولايات المتحدة فى ربيع/ صيف عام ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "المخابرات الأمريكية تؤيد عمليات الاغتيال"، وكذلك ما أوردته إذاعة "راديو فور بيس إنترناشونال" فى يوليو ١٩٧٧ .

(٧٣) تقرير منظمة العفو الدولية الصادر فى أكتوبر ١٩٩٨ والذى يحمل عنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية/ حقوق للجميع".

(٧٤) نشرة مركز السيطرة على الأمراض، على موقع الإنترنت:

(http:www.//cdc.gov/ncidod/dvbid/danger.htm).

صحيفة واشنطن بوست، عدد ١٦ سبتمبر ١٩٧٧، ومقال فى فصلية كوفيرت آكشن إنفورميشن بوليتن، صيف ١٩٨٢، وصحيفة "جرانما انترناشونال"، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "تاريخ الحرب البيولوجية لوكالة المخابرات المركزية ضد كوبا ١٩٦٢-١٩٩٧". وتجدر الإشارة إلى أن كتاب "دولة خبيثة" يلخص جزءًا كبيرًا من هذه المعلومات (ص١٠٣-١١٢).

(٧٥) كتاب: "شهادة الوحدة ٧٣١" (ص١٢٥-١٢٦، ١٧٣)، وكتاب "مصانع الموت".

(٧٦) كتاب: "مطلوبون للعدالة: البحث عن النازيين في أمريكا"، وكتاب: "عاصفة مرتدة: تجنيد أمريكا للنازيين وتأثيره على الحرب الباردة".

(٧٧) كتاب: "النازيون القدماء، اليمين الجديد وإدارة ريجان".

(٧٨) تقرير فى شهرية Peacework، عدد مارس ,١٩٩٥

(٧٩) تقرير لجنة المخابرات لمجلس النواب الأمريكي كما أوردته صحيفة نيشن، عدد ٢٠ مايو ,١٩٩٦

(٨٠) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٤ يناير ١٩٧٨ .

(٨١) كتاب: "سياسة الهيروين"، وكتاب: "قتل الأمل: التدخلات العسكرية وتدخلات وكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية"، وكتاب "الانقلاب الكبير للهيروين".

(٨٢) طبقًا لتقرير اللجنة الفرعية الخاصة بالإرهاب والمخدرات والعمليات الدولية المتفرعة عن لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكي والذى يحمل عنوان: المخدرات وتنفيذ القانون والسياسة الخارجية"، صدر فى واشنطن عام ١٩٨٩، كتاب: "سياسة الهيروين (ص٦١-٦٢)، وكتاب: "الانقلاب" وكتاب "سياسة الكوكايين".

(٨٣) مقال فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣ تحت عنوان: "وحدة لمكافحة المخدرات فى وكالة المخابرات المركزية أرسلت طنا من الكوكايين للولايات المتحدة فى عام ١٩٩٠". وقد نشرت مقالات حول الموضوع ذاته كل من صحيفة نيشن، عدد ٩ مايو ١٩٩٨، مقال بعنوان: "وكالة المخابرات المركزية تبرئ نفسها من تهمة المخدرات"، وكذلك صحيفة نيشن، عدد ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "لم تكتف وكالة المخابرات المركزية بأن تقول لا"، وكتاب: "عملية غسل: وكالة المخابرات المركزية، والمخدرات، والصحافة".

(٨٤) أورده كتاب "سياسة الكوكايين".

(٨٥) صحيفة نيشن، عدد ١٦ ديسمبر ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "جماعة الأفيون: دكتاتورية المخدرات فى بورما".

(٨٦) كتاب: "المافيا، ووكالة المخابرات المركزية وجورج بوش"، ومقال فى نشرة كوفيرت أكشن إنفورميشن بوليتن، خريف ١٩٩٠ بعنوان: "وكالة المخابرات المركزية والمؤسسات المالية، ونشرة كوفيرت أكشن كوارترلى، ربيع ١٩٩٣ فى مقال بعنوان: :BCCI بنك وكالة المخابرات المركزية".

(٨٧) هذه أمثلة قليلة من البحوث الهائلة التى جرت حول اغتيال الرئيس جون كيندى: كتاب "وابل الرصاص"، وكتاب "ملحقات بعد وقوع الحادث"، وكتاب: "حول محاكمة مرتكبى الاغتيال"، وكتاب: "خيانة القدر"، وكتاب: "جريمة القرن"، وكتاب: "الاندفاع لإصدار الحكم"، وكتاب: "إنكار جدير بالتصديق"، وكتاب: "قتل فى ساحة ديلى بلازا".

(٨٨) مقال فى فصلية كوفيرت أكشن كوارترلى، شتاء ١٩٩٥-١٩٩٦ بعنوان: "التجسس للعم سام، وصحيفة الإنديبندنت اللندنيةIndependent، عدد ٢ يوليو ٢٠٠٠ .

(٨٩) كتاب: "جماعة إيران – كونترا" وكذلك تقرير لجنة الكونجرس التى حققت بقضية إيران – كونترا.

(٩٠) كتاب: "حائط السرية: مؤامرة إيران – كونترا ومحاولات إخفائها".

(٩١) كتاب: "جماعة إيران – كونترا" الوارد أعلاه (ص١٣٤-١٣٩) ومواضع أخرى. وكتاب: "وكالة المخابرات المركزية خارج السيطرة" الوارد أعلاه (ص٨١)، ومقال فى مجلة نيويورك تايمز، عدد ٢٩ إبريل ١٩٩٠ بعنوان: "لجان إيران– كونترا: هل عملت على حماية ريجان".

الفصل الحادى عشر

من الذى يحكم ؟ النخب ، العمال والعولمة

لا يحافظ أى نظام سياسى اقتصادى على ذاته ويعيد إنتاج نفسه تلقائيًا، بل لا بد من بذل جهد مستمر لتعزيز النظام الحاكم القائم. ولا شك أن للطبقة المالكة التى تسيطر على الثروة فى هذا المجتمع تأثيرًا على الحياة السياسية أكبر بكثير من عدد أفراد هذه الطبقة، إذ إن لدى هؤلاء القوة التى تمكنهم من التأثير على السياسة عن طريق السيطرة على الوظائف وحجب الاستثمارات. وهم يمارسون نفوذًا مباشرًا على العملية الانتخابية بمساهماتهم السخية فى الحملات الانتخابية. كما أنهم يملكون ويمارسون الوصاية على المؤسسات الاجتماعية والتعليمية، والمؤسسات الخيرية، ومراكز الأبحاث، ووسائل النشر، وأجهزة الإعلام. وهم بذلك يؤثرون على النتاج الإيديولوجى للمجتمع، وعلى قيمه وعلى تدفق المعلومات لديه. كما أن كبار المساهمين فى رأسمالية الشركات الكبرى يحرصون حرصًا شديدًا على احتلال الوظائف العامة الأهم، أو احتلالها من قبل أشخاص موالين لهم ويمكن "الاعتماد عليهم والثقة فيهم".

الطبقة الحاكمة

لا يشارك جميع الأغنياء فى الحكم، بل إن معظمهم يفضلون التركيز على مصالح أعمالهم. أما الطبقة الحاكمة، أو ما تسمى "بالبلوتوقراطية" (الطبقة الثرية الحاكمة) فهى تتألف فى معظمها من الأعضاء الناشطين فى الطبقة المالكة. وقد ظلت معظم

المناصب القيادية العليا منذ قيام الجمهورية فى الولايات المتحدة وحتى الآن فى أيدى أشخاص مَن الذكور البيض الذين ينتمون للطبقة الثرية - بما فى ذلك منصب الرئيس، ونائب الرئيس، والوزراء، وعضوية المحكمة العليا - بينما بقيت معظم المناصب الباقية فى أيدى أشخاص من الطبقة المتوسطة العليا (رجال أعمال حققوا نجاحًا متوسطًا، أصحاب مزارع تجارية كبرى، ومهنيون متخصصون). وفى حين تظل الأساطير الرائجة تتردد بأن معظم الرؤساء الأمريكيين هم من أُصول متواضعة، فإن الحقيقة هى أنهم جميعًا تقريبًا ينتمون لعائلات تتمتع بوضع اجتماعى - اقتصادى أعلى مما ينتمى إليه ٩٠٪ من سكان الولايات المتحدة [١] .

جاء معظم صناع السياسة القومية من إدارات الشركات الكبرى، والشركات القانونية المرموقة، وبنوك وول ستريت، ثم وبدرجة أقل من العسكريين، ومن جامعات النخبة، ومراكز البحوث، والمؤسسات المرموقة والمؤسسات العلمية. أكثر من ثلث هؤلاء جاءوا من مدارس النخبة أو كليات آيفى ليج Ivy League (وهى مجموعة كليات أنشئت فى المناطق الشرقية للولايات المتحدة منذ زمن طويل وتتمتع بسمعة ومقام مرموقين) [٢] . ينقل هؤلاء إلى الحياة العامة الكثير من المصالح والقيم الطبقية لطبقتهم والتى تشكل مسار أعمالهم فى مؤسسات الأعمال. ولكن العامل الحاسم ليس الأصول الطبقية للقادة بل المصالح الطبقية التى يخدمونها. فشخص غنى يبدى ميولاً تقدمية واضحة لن يدعى فى الغالب لشغل منصب فى السلطة. وبالمقابل فإن أشخاصًا من خلفيات متواضعة نسبيًا مثل الرؤساء ليندون جونسون، ورونالد ريجان، وبيل كلينتون صعدوا إلى القمة لأنهم أظهروا أنهم حراس أمناء للدوائر العليا. فالقضية إذن ليست فقط من يحكم، بل المصالح والأجندة التى يخدمها من يحكم، ومن يستفيد ومن لا يستفيد، وهى القضايا التى يركز عليها هذا الكتاب.

ترتبط نخب رجال الحكومة ومؤسسات الأعمال بروابط مالية واجتماعية. فالكثيرون منهم يذهبون للمدارس والجامعات ذاتها، ويعملون فى نفس الشركات، ويتزوجون من بعضهم البعض ويقضون عطلاتهم معًا. ولقد ظل أفراد النخبة السياسية - الاقتصادية يجتمعون فى فصل الصيف من كل عام منذ ما يقارب القرن من الزمن

فى "بوهيميان جروف" Bohemian Grove وهو منتجع فاخر يقتصر رواده على الذكور فحسب يقع فى غابات "ريدوود" فى كاليفورنيا، ويملكه النادى البوهيمى فى مدينة سان فرانسيسكو. وتضم قائمة الضيوف فى هذا التجمع جميع الرؤساء الأمريكيين من الحزب الجمهورى، بل وبعض الرؤساء الديمقراطيين، والعديد من كبار المسئولين فى البيت الأبيض والمديرين التنفيذيين للشركات الكبرى والمؤسسات المالية. كما تجتمع النخب فى نادى نيكربوكر knicker bocker فى نيويورك، إضافة إلى مواقع أخرى متنوعة تتمتع بخدمة ممتازة [٣] . وتمثل هذه التجمعات وسيلة لتبادل المعلومات، وتنسيق الجهود، وتقرير المرشحين الذين ستتم مساندتهم لتولى مناصب معينة فى الحياة العامة، وكذلك تقرير السياسات التى سيتم انتهاجها فى داخل البلاد وخارجها، وكيفية التحكم بالقوى الشعبية الموجودة، وزيادة هوامش الأرباح، وأساليب استغلال الأموال وتوفر الأسواق والسياسات العامة السائدة. ولا شك بأن الأقوياء يزدادون قوة على قوة عندما يتحدثون ويتواطئون مع بعضهم البعض.

تلعب المجموعات الاستشارية، بما تضمه من شبكات متضافرة من الشركات الكبرى والشخصيات السياسية المرموقة، أدوارًا غير رسمية وإن كانت مؤثرة فى استقطاب صانعى القرار الملائمين لاحتلال المناصب القيادية فى الإدارات الأمريكية، سواء الجمهورية منها أو الديمقراطية. أحد أهم تلك المجموعات مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations ويعرف اختصارًا بـ CFR . أنشئ هذا المجلس فى عام ١٩١٨ ويضم بصفة رئيسية شخصيات بارزة فى مجالات التمويل والصناعة والحكومة. ينتمى لعضوية هذا المجلس حوالى ١٤٥٠ عضوًا، نصفهم تقريبًا من العائلات الوارثة لثروات كبيرة ممن تدرج أسماؤهم فى السجل الاجتماعى Social Register، علمًا بأن ٦٠٪ من هؤلاء محامون للشركات الكبرى أو مسئولون تنفيذيون أو مصرفيون - بمن فيهم ممثلون لمجموعات روكفلر ومورجان ودوبونت. والشركات الخاصة التى لها العدد الأكبر من الأعضاء فى هذا المجلس هى "مورجان جارانتى ترست" Morgan Guaranty Trust وبنك "شيزمانهاتان"، و"سيتى بانك"، و"آى بى إم". كما أصبح فى عداد عضوية ذلك المجلس فى العقود الأخيرة الرؤساء الأمريكيون، ووزراء الخارجية والدفاع وغيرهم من أعضاء حكومة البيت الأبيض وكبار موظفى هذه

الوزارات، وأعضاء هيئة رئاسة الأركان، ومديرو وكالة المخابرات المركزية، والقضاة الفيدراليون، ومسئولو الاحتياطى الفيدرالى، وعشرات السفراء الأمريكيين، والأعضاء البارزون فى الكونجرس، والمديرون والمسئولون التنفيذيون فى جميع البنوك والشركات الكبرى الرئيسية تقريبًا، والعديد من رؤساء الجامعات والكليات، ومن الناشرين والصحفيين، وصنّاع الرأى العام فى المؤسسات الإخبارية الرئيسية فى الولايات المتحدة (٤) . ولقد قام العديد من الأعضاء الأكثر تأثيرًا فى مجلس العلاقات الخارجية CFRبخدمات من النوع الذى يمكن أن نطلق عليه "خدمات الأبواب الدّوارة" حيث تتابعوا على مناصب فى كل من الحكومة ومؤسسات الأعمال. وعلى هذا الأساس احتل "جون ماك كون" John McCone مثلاً منصب مدير شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" Standard Oil of California وشركة "آى تى تى" ITT وشركات كبرى أخرى، كما احتل فى أوقات أخرى منصب مساعد قائد القوات الجوية، ونائب وزير الدفاع، ورئيس هيئة الطاقة الذرية ومدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

مثّل مجلس العلاقات الخارجية قوة رئيسية فى وضع خطة "مارشال" (لإعادة تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية)، وبرنامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وقد روج المجلس لترسانة نووية استراتيجية، وللتدخل الأمريكى فى شئون الدول الأخرى إثر الحرب العالمية الثانية، وللقيام بأعمال عسكرية فى جواتيمالا، وللتصعيد العسكرى فى فيتنام الجنوبية ولإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين فى النهاية. وأوصى مجلس العلاقات الخارجية بشدة فى عام ١٩٨٠ بزيادة حادة فى المصروفات العسكرية وباتباع سياسة أكثر تشددًا إزاء السوفييت. ولقد تبنى هذه المواقف فى النهاية كل من احتل البيت الأبيض (٥) .

ينتمى بعض أعضاء مجلس العلاقات الخارجية أيضًا للهيئة الثلاثية المسماة Tri-lateral Commission وهى تجمّع مكون من القادة السياسيين ومن رجال الأعمال من الدول الصناعية الرئيسية، وقد أنشأ هذه الهيئة "ديفيد روكفلر" بهدف تنسيق وحماية الرأسمالية العالمية فى ظل عالم متغير. منظمة أخرى للطبقة الحاكمة هى "لجنة التطوير الاقتصادى" Committee For Economic Development والتى تعرف اختصارًا بـ CED وهى تتألف من حوالى مائتين من كبار رؤساء مؤسسات الأعمال. تصدر هذه

اللجنة بيانات حول العديد من القضايا الداخلية والدولية - وهى بيانات تشابه بشكل لافت للأنظار ما تنطوى عليه السياسات الحكومية التى ما تلبث أن توضع موضع التطبيق. وهناك "مجلس مؤسسات الأعمال" Business Council والذى يتألف من ممثلى شركات كبرى مثل "مورجان جارنتى ترست"، و"جنرال إلكتريك" و"جنرال موتورز". ترد أسماء أعضائها، وعددهم ١٥٤ عضواً فى قائمة Who is Who in America، وقد احتل هؤلاء الأشخاص ٧٣٠ منصب مدير فى ٤٣٥ بنك وشركة كبرى، وعضوية مجلس أمناء فى ٤٩ مؤسسة و ١٢٥ عضوية فى مجالس أمناء ٨٤ جامعة (٦).

نفوذ هذه المنظمات المتنوعة التى تمثل الطبقة الحاكمة إنما ينبع من القوة والتأثير الهائلين لهذه الطبقة، وكذا قدرتها - التى لا تشاركها فيها أى مجموعة اجتماعية أخرى فى الولايات المتحدة - على ملء الوظائف العليا فى الحكومة بأشخاص جاءوا مباشرة من صفوف الشركات الكبرى، أو أشخاص تم استقطابهم لخدمة مصالح هذه الطبقة الحاكمة. لقد عين الرئيس الأمريكى فورد أربعة عشر من أعضاء "مجلس العلاقات الخارجية" فى مناصب عليا فى إدارته. أما الرئيس كارتر فقد كان فى إدارته سبعة عشر عضواً من الهيئة الثلاثية Trilateral Commission، بمن فيهم الرئيس كارتر نفسه ونائبه "مونديل". وضمت إدارة الرئيس ريجان كبار المديرين التنفيذيين فى بيوت الاستثمارات المالية فى "وول ستريت" ومديرى بنوك نيويورك، وكان أكثر من عشرة منهم على الأقل أعضاء فى مجلس العلاقات الخارجية آنف الذكر بالإضافة إلى واحد وثلاثين من كبار مستشاريه. كما أن معظم أعضاء حكومة الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش كانوا من رؤساء الشركات الكبرى، وهم أعضاء أيضاً فى مجلس العلاقات الخارجية، والبعض منهم أعضاء فى الهيئة الثلاثية Trilateral Commission علماً بأن بوش نفسه كان من الأعضاء السابقين فى تلك الهيئة (٧).

على الرغم من أن إدارة الرئيس كلينتون كانت أكثر تنوعاً من ناحية الجنس والعرق من غيرها من الإدارات إلا أنها لم تكن كثيرة التنوع من الناحية الطبقية: إذ كانت الإدارة العليا تضم تسعة على الأقل من أصحاب الملايين من الشركات الأمريكية الكبرى، وكان العديد منهم أعضاء فى مجلس العلاقات الخارجية. أول وزير خزانة فى إدارة كلينتون وهو "لويد بنتسين" Lloyd Bentsen كان عضواً فى مؤتمر "بلدربيرج"

Bilderberg Conference، وهى منظمة دولية تجمع فى لقاءات منتظمة قادة الدول، والمولين، والقادة العسكريين، والسياسيين البارزين من مختلف أنحاء العالم. وعندما كان ما يزال يحتل منصب حاكم ولاية أركانسو كان كلينتون عضواً فى "مجلس العلاقات الخارجية" وفى الهيئة الثلاثية وفى مؤتمر بلدربيرج حيث حضر اجتماع هذه الهيئة الأخيرة فى عام ١٩٩١ مع ديفيد روكفلر (٨) .

الطريقة التى برز فيها كلينتون كمرشح لمنصب الرئاسة الأمريكية تكشف فى حد ذاتها عن الأساليب التى يتفاعل من خلالها أساطين مؤسسات الأعمال والسياسة. ففى اجتماع خاص فى نيويورك فى شهر يونيو ١٩٩١ عقدت مجموعة من مديرى "وول ستريت" التنفيذيين الكبار والذين يرتبط معظمهم بالحزب الديمقراطى - سلسلة اجتماعات حينذاك مع الأشخاص الطامحين لمنصب الرئاسة فيما سماه أحد منظمى الاجتماع بأنه "عرض للماشية الأنيقة". وقد استجوب هؤلاء المجتمعون حاكم أركانسو بيل كلينتون الذى نال حظوة المديرين التنفيذيين نظراً لرغبته فى تبنى مبادئ التجارة الحرة والأسواق المفتوحة (١٠) . وبذلك أصبح كلينتون هو مرشحهم، وما لبثت أجهزة الإعلام الأمريكية الكبرى أن أعلنته "المرشح الرئيسى" لترشيحات الحزب الديمقراطى لمنصب الرئاسة.

تتولى المراكز اليمينية للأبحاث وتشكيل الفكر أيضاً تعزيز الهيمنة الأيديولوجية للطبقة الثرية الحاكمة. من هذه المراكز مؤسسة "هيريتيج" Heritage Foundation، ومؤسسة المشروع الأمريكى American Enterprise، ومعهد "هدسون" Hudson Institute والتى تمولها مؤسسات يمينية مثل "كورز" Coors و"أولين" Olin و"سكيف" Scaife، و"سميث ريتشاردسون" .Smith Richardson تصدر هذه المراكز دراسات تؤكد على أن العلّة الرئيسية التى تعانى منها الولايات المتحدة هى الإجراءات الحكومية القمعية والبيروقراطية، وأن الدواء الشافى لهذه العلل هو الأسواق المفتوحة وتخفيض الضرائب المفروضة على مؤسسات الأعمال. ولقد تمكنت المؤسسات اليمينية التى تتمتع بتمويل غنى من استقطاب وتدريب كوادر من الكتّاب الملتزمين بأيديولوجياتها، وكذلك من خبراء الدعاية والإعلام ممن يتسللون إلى صفوف الهيئات الحكومية وهيئات الكونجرس، وجماعات الضغط، ووكالات الأنباء حيث ينتجون فيضاً مستمراً من المواد

والدراسات التى تستهدف دعم أجندة الشركات الكبرى القائمة على مبادئ التجارة الحرة والأسواق المفتوحة (١٠) .

حصار الطبقة العاملة

تضع بعض الكتابات التى تدرس مواد العلوم السياسية فى الجامعات والكليات "طبقة العمال الكبرى" جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الأعمال الكبرى بحيث تعطى انطباعًا زائفًا بأن السلطة والقوة السياسية تتوزع بشكل جماعى بين قوى متقابلة. ولكن الواقع هو أن الحكومة ظلت تاريخيًا موالية لمؤسسات الأعمال ومعادية للطبقة العاملة. فسبب وجود الحكومة ومبرره فى الأساس هو تأمين مصالح الطبقة المالكة الغنية. ولوكالات الأمن الحكومية مثل مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI تاريخ للتجسس على اتحادات نقابات العمال، ويتم ذلك أحيانا بالتعاون مع إدارات أماكن عملهم (١١) . وعلى الرغم من أن بإمكان العمال أن يلعبوا دورًا فعالاً فى بعض الأحيان فى مساندة التشريعات الاجتماعية فإنهم لا يستطيعون أن يكونوا ندًا لمؤسسات الأعمال فيما يتعلق بالموارد المادية والقوة السياسية. فالأرباح الإجمالية التى تحققها الشركات الكبرى أكبر بمئات المرات من الدخل الكلى لاتحادات نقابات العمال. ولا تعطى للقادة العماليين إلا وظائف عليا قليلة فى مجالات اتخاذ القرار فى الحكومة، هذا إن تحقق لهم ذلك.

يبلغنا المتحدثون باسم الشركات الكبرى، أن اتحادات نقابات العمال فاسدة ومؤذية ولا تتمتع بالشعبية، وأن لها قوة مبالغًا فيها، ولكن الحقيقة خلاف ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٣٥ حققت الطبقة العاملة نصرًا رئيسيًا عندما أُقرّ قانون فيدرالى ينص على تأسيس المجلس القومى للعلاقات العمالية NLRB كهيئة فيدرالية مستقلة هدفها حماية حقوق العمال فى المساومة الجماعية للمطالبة بحقوقهم. وقد ارتفعت أعداد العضوية فى الاتحاد بصورة دراماتيكية فى السنوات التالية وحقق العمال فى جميع أنحاء البلاد مكتسبات فى الأجور تصل إلى مليارات الدولارات. غير أن الكونجرس الذى كان يسيطر عليه الجمهوريون آنذاك أصدر قانون "تافت هارتلى"

Taft- Hartley فى عام ١٩٤٧، والذى يفرض قيوداً على الإضرابات، وأعمال المقاطعة، والتنظيم العمالى مما أدى إلى تدنى العضوية فى الاتحاد من ٣٥٪ من القوة العمالية إلى حوالى ١٤٪ بحلول عام ٢٠٠٠ . وإذا لم نحسب الموظفين الحكوميين وأخذنا فى الحسبان فقط القطاع الخاص فإن نسبة العضوية فى الاتحاد هى ٢,١٠٪ من مجموع عدد العمال، وهذه النسبة أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٣٢، أى قبل عهد "الاتفاق الجديد" (١٢) .

هناك ما يزيد على ألف شركة استشارية تحقق أرباحًا تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار سنويًا تتولى تعليم الشركات كيف يمكنها منع العمال من الانتظام فى اتحادات عمالية وكيف تتخلص من الاتحادات الموجودة حاليًا. وتستطيع الإدارات فى مواقع العمل التدخل فى عملية التنظيم فى فترات الانطلاقات الانتخابية حيث تبث الدعاية المضادة للاتحادات العمالية بين العمال الذين يظلون أسرى هذه الإدارة وتمطرهم بالهدايا والوعود مستهدفة دفعهم للتصويت ضد اتحادهم. وعلى الجانب الآخر، يمنع منظمو الاتحادات من توزيع الهدايا على العمال، كما يحال بينهم وبين دخول مكان العمل. وقد تهدد الإدارة بنقل المصنع إلى موقع آخر إذا صوّت العمال لمصلحة الاتحاد، وكثيراً ما يطرد العمال من أعمالهم بصورة غير قانونية لمحاولتهم الانتظام فى اتحاد، وإن كانت الإدارة تتذرع دائمًا بأسباب أخرى مثل "ضعف الأداء" نظراً لأن المجلس الوطنى لعلاقات العمال يتبع قاعدة مفادها أنه إذا كان السبب فى طرد عامل هو سبب يتعلق بالعمل ولا يتعلق بنشاط الاتحاد فإن إنهاء عمله يعتبر قانونياً (١٣) .

يمكن للمديرين استخدام لائحة إجراءات المجلس الوطنى للعلاقات العمالية لتأجيل الانتخابات لعدة أشهر، بل ولسنوات. وعندما تظفر الاتحادات بالاعتراف بها فقد ترفض الإدارة التفاوض على توقيع عقد معها، وقد تتحدى نتائج الانتخابات أمام المحاكم. كما قد يقضى الاتحاد سنوات فى التحقيق فى اتهامات تافهة أو عديمة الأهمية تقدمها الإدارة. وبحلول الوقت الذى تصدر فيه المحكمة قراراً يأمر الشركة بالدخول فى مساومة مع الاتحاد قد يكون الكثيرون من مساندى الاتحاد قد تركوا أعمالهم أو طردوا منها، بينما يكون العاملون الجدد قد خضعوا لبحث دقيق للتأكد من

عدم تعاطفهم مع الاتحاد. وحتى بعد أن تبدأ عملية المساومة يمكن للشركات أن تقاوم التوصل إلى اتفاق حول العقد مع الاتحاد (١٤) .

قد ترفض الإدارة أحيانًا تجديد عقد بعد انتهاء مدته. وقد تتعمد إغلاق أبواب الشركة حيث تبقى العمال خارج مكان العمل فيما يسمى "الإغلاق التعجيزى" (وهو إغلاق رب العمل لمصنعة كليًا أو جزئيًا لإكراه العمال على قبول شروطه). ثم ما تلبث الشركة أن تشغل عمالاً بديلين عن النقابيين المضربين لكسر شوكة الاتحاد العمالى. هذا التهديد باستبدال العمال المضربين بعمال يحلّون محلهم قلّص من النشاط الإضرابى، وهو يحول دون تنفيذ حق العمال فى تكوين اتحاداتهم العمالية.

يشيع المديرون أحيانًا جوًّا من العنف والخوف، بمساعدة رجالهم المسلحين ورجال الشرطة المتسترين فى ثياب مدنية كما حدث عندما حاول عمال المزارع المتحدون United Farm Workers تنظيم العاملين فى مزارع الفراولة فى عام ١٩٩٨ جو العنف والخوف هذا كان كافيًا لكى يقاطع عمال مزارع الفراولة انتخابات الاتحاد، وبذلك انتقل الحق فى تمثيل عمال مزارع الفراولة لاتحاد الشركة لم يكن قائمًا قبل أسابيع قليلة من ذلك التاريخ، ولم تكن لديه أجندة لعمله، ولا قائمة بمطالب عمالية، ولا استراتيجية منظمة فيما عدا إلحاق هزيمة باتحاد عمال الفراولة (١٥) .

يعتقد ٦٠٪ من سكان الولايات المتحدة مقابل ٢٣٪ أن الاتحادات العمالية جيدة بالنسبة للعاملين. ويفضل أربعة من كل خمسة أشخاص وجود قوانين تحمى حق العمال فى التنظيم دون أن يعمد رؤساؤهم إلى طردهم من العمل (١٦) .

وإذا كان عدد الأعضاء فى اتحادات العمال قد تضاءل فهذا لا يعود لعدم شعبية الاتحادات العمالية بل بسبب الظروف القمعية من جانب واحد التى أُجبِرت المنظمات العمالية على العمل فى ظلها. يخسر المجلس الوطنى للعلاقات العمالية حوالى نصف الانتخابات، ويفوز فقط بعقود مع حوالى نصف الشركات فى الانتخابات التى يصوت فيها العمال لصالح اتحادات العمال. ويشن منظمو الاتحادات العمالية حملة مضادة، حيث يحاولون الظفر بالمساندة الشعبية، والقيام بأعمال المقاطعة، ومتابعة عمليات التقاضى أمام المحاكم، وتنظيم المظاهرات، والإضرابات والمهرجانات (١٧) .

صرفت مؤسسات الأعمال على انتخابات الرئاسة والكونجرس الأخيرة حوالى أحد عشر ضعف ما صرفه العمال. ومن شأن هذا المعدل أن يميل أكثر فأكثر لصالح مؤسسات الأعمال إذا ما أضفنا إلى ذلك المبالغ الضخمة التى تصرف لرجال القانون وجماعات الضغط فيما بين فترات الانتخابات أو على حملات الاستفتاءات، والأموال التى يصرفها أفراد من القطط السمان والمرشحون الأغنياء (١٨) .

وبدلاً من أن تتمتع بقوة مبالغ فيها كما تدعى مؤسسات الأعمال فإن الاتحادات العمالية تكافح من أجل مجرد البقاء، ولكى تواجه القوانين المناوئة لها، وتقاوم القرارات التى تصدرها المحاكم وتلك التى يصدرها المجلس الوطنى لعلاقات العمال، وضد ملاحقات الحكومة التى طهرت الحركة العمالية من الشيوعيين. ولقد كان الحمر أكثر المنظمين فعالية والتزامًا، بمن فيهم عديدون ممن وقفوا ببطولة فى وجه رجال العصابات. وفى نفس الوقت لم تفعل السلطات الفيدرالية إلا القليل نسبيًا لتخليص الاتحادات العمالية من نفوذ رجال العصابات (١٩) .

النضال الصالح للاتحادات العمالية

بعض الاتحادات فاسدة، وغير ديمقراطية دون شك، كما أن بعض قادة الاتحادات يصبحون تجار الاتحادات حيث يصوتون للحصول لأنفسهم على رواتب سخية، ويتعاونون مع الإدارات فى مواقع العمل لدفع العمال على الإسراع فى العمل، ويتآمرون مع رجال العصابات على تخويف العمال ودفعهم للخضوع. غير أن مظاهر الفساد هذه تتركز فى عدد من المواقع المحلية القليلة نسبيا. وكما أشرنا فى الفصل التاسع فإن معظم مظاهر الفساد تأتى من جانب الإدارة على شكل رشاوٍ، وعمليات ابتزاز، وتهرب من الضرائب، وإلقاء مواد سامة أو غيرها من الأفعال الإجرامية. كما تتلاعب مؤسسات الأعمال بأموال العمال حيث تسرق مليارات الدولارات من صناديق تقاعد العمال معرضين للخطر معاشات تقاعدهم (٢٠) .

تهاجم الاتحادات العمالية بدعوى أنها تسبب الركود. والحجة التى يطلقها من يهاجمونها هى أن رفع أجور العمال يجبر الشركات على الميكنة، وتقليص عدد

الوظائف، والانتقال إلى مواقع تتوفر فيها عمالة أرخص. غير أن معظم أعمال تخفيض العمالة ونقل مواقع العمل التى حدثت فى العقود الأخيرة إنما تمت حينما كانت تكاليف العمالة آخذة فى الهبوط. لقد كانت العمالة هى ضحية الركود وليست سببه.

لنشاط الاتحادات العمالية علاقة متبادلة مع الرفاهية وليس مع الفقر. ولقد كان مستوى المعيشة فى الولايات التى ظلت فيها الاتحادات العمالية ضعيفة تقليدياً (مثل ألاباما، وكارولينا الجنوبية والميسيسبى) أدنى منه فى الولايات التى يسود فيها تواجد أقوى وأكثر تنظيماً للاتحادات العمالية. والأجور الإجمالية فى الولايات المتحدة على وجه الإجمال أفضل من الأجور فى بلدان العالم الثالث التى توجد فيها اتحادات عمالية ضعيفة أو لا توجد فيها اتحادات عمالية أساساً، ولكنها أدنى من أجور العمال فى البلدان التى توجد فيها اتحادات عمالية أفضل مثل كندا وأوروبا الغربية والبلدان الإسكندنافية.

يحصل العمال المنتظمون فى اتحادات عمالية على أجور أعلى مما يحصل عليه أقرانهم من غير المنتمين لاتحادات عمالية فى الولايات المتحدة وذلك بنسبة حوالى ٢٠٪، كما أن احتمال تمتعهم بتأمين صحى وغيره من المستحقات احتمال أكبر. بل إن غير المنتمين لاتحادات عمالية يستفيدون من كفاح العمال المنظّمين عندما يقدم لهم رؤساؤهم تنازلات لكى يستبعدوا إنشاء وتعزيز قوة الاتحادات العمالية. كما أن انتقادات وتحديات الاتحادات تؤدى إلى دفع الإدارة إلى تحسين أدائها. وتجدر الإشارة إلى أن شروط السلامة المهنية ومراقبة السلامة عامة فى مواقع العمل أفضل فى الأماكن التى توجد فيها اتحادات عمالية، وكلما تعزز الانتظام فى اتحادات عمالية كلما تضاءلت الفروق فى توزيع الدخل. وبالمقابل فإنه مع تضاؤل الاتحادات العمالية ازداد انحراف توزيع الدخول نحو الاتجاه الذى يحقق مصلحة الأغنياء (٢١) .

لا ترتبط ظروف العمالة بحالة الازدهار فقط بل بالديمقراطية أيضاً. والبلدان التى تتمتع فيها الطبقة العاملة بالقوة وحسن التنظيم إنما تتمتع بالمزيد من حقوق الإنسان مقارنة بالبلدان التى لا توجد فيها اتحادات عمالية، علماً بأن هذه الاتحادات هى جزء حيوى مما يتوفر لنا من ديمقراطية، وهى واحدة من المؤسسات القليلة التى يستطيع

من خلالها العاملون العاديون أن يقدموا إجابات منظمة حول القضايا التى تؤثر على حياتهم. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأشخاص العاديين ممن يشاركون فى الانتخابات العمالية أكبر من نسبة من يصوتون فى الانتخابات الوطنية، بل إن جميع الأعضاء يندفعون للإدلاء بأصواتهم على عقد عمالى معين.

لقد كانت التنظيمات العمالية فى واجهة النضال ضد عمل الأطفال، وللمطالبة بيوم عمل من ثمانى ساعات ولضمان توفير شروط عمل أكثر سلامة. ولقد لعبت الاتحادات دوراً مهماً فى إقرار مشاريع قوانين تتعلق بالحقوق المدنية، وساندت تأميناً صحياً على أساس "دفع اشتراك فردى"، ولتأمين مساكن بأسعار معقولة، ومواصلات عامة، وحماية للمستهلكين، وتعليماً حكومياً، وإصلاحاً ضريبيا على أساس تصاعدى. وعارضت هذه الاتحادات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالى **North American Free Trade Agreement** التى تعرف اختصاراً بـ "نافتا"**NAFTA**، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة **The General Agreement on Tariffs and Trade** المعروفة باسم اتفاقية الجات **GATT**، ومنظمة التجارة العالمية **WTO** وغيرها من المؤسسات التى تستهدف التحايل على سيادة الشعوب. ولقد دعمت الاتحادات بالتعاون مع منظمات أخرى إجراءات الحفاظ على البيئة وحركات السلام. وأعلنت بعض الاتحادات الأكثر تقدمية مناهضتها للعقلية العسكرية للحرب الباردة التى تتبناها زعامة الاتحاد العمالى الفيدرالى، وساندت هذه الاتحادات سياسة عدم التدخل فى أمريكا الوسطى. وتشير دراسات المسح إلى أن ٩٠٪ من أعضاء الاتحادات يؤيدون مشاركة اتحاداتهم فى النشاط السياسى والتشريعى [٢٢].

لإنقاذ التنظيمات العمالية من تدهورها المستمر لا بدّ من إبطال جميع القوانين المناوئة للطبقة العاملة والتى تسلبها القدرة على التنظيم والظفر بعقود عمالية لائقة. ولا بد للمجلس الوطنى للعلاقات العمالية من أن يصبح من جديد هيئة تدافع عن قدرة العمال الجماعية على المساومة، وليس لتقويض هذه القدرة. وعلى زعماء الاتحادات العمالية الامتناع عن اتباع سياسة التواطؤ مع هيئات الإدارة فى جهات عملهم، وأن يستثمروا مليارات الدولارات المودعة فى صناديق التقاعد فى إصلاح المساكن بحيث تصبح صالحة للسكن، وفى تطوير المجتمعات العمالية وغير ذلك من البرامج التى

يستفيد منها العمال العاديون. وعلى قادة الاتحاد العمالى الفيدرالى الأمريكى أن يكفوا عن الترويج للسياسة الخارجية الأمريكية التى تساند الأنظمة القمعية، وتضعف الاتحادات المستقلة وتسعى للمحافظة على أسواق الأيدى العاملة الرخيصة فى العالم الثالث لكى يتم تصدير الوظائف من الولايات المتحدة إلى تلك الأسواق فيما بعد (٢٣) .

إن العمل البشرى هو الأساس فى رخائنا وبقائنا على قيد الحياة. وهو يستحق معاملة أفضل مما يلقاه حالياً فى جميع أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة.

العولمة، ومنظمة التجارة العالمية، ونهاية الديمقراطية

من بين المشاريع الأخيرة لنخب أصحاب الأعمال العالميين وخدامهم الأمناء فى الحكومة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا"، وجولة الأوروجواى لعام ١٩٩٣ لاتفاقية "الجات". وقد قدمت هاتان الاتفاقيتان للجمهور على أن من شأنهما أن يلغيا الضوابط المعيقة، ويدمجا الاقتصادات الوطنية فى نظام تجارة عالمى يخلق المزيد من الوظائف وقدراً أكبر من الازدهار.

هدف الشركة التى تتعدى الحدود الوطنية هو أن تتعدى الحدود الوطنية فعلاً بحيث تكون فوق السلطة السيادية لأى حكومة معينة، ولكنها تحظى فى نفس الوقت بما تقدمه لها سائر السلطات ذات السيادة من خدمات. وربما كان "سيريل سيويرت **Cyril Siewert**" المدير المالى الأول لشركة "كولجيت بالموليف" يتكلم باسم جميع الشركات التى تتعدى الحدود الوطنية حين قال: "ليس للولايات المتحدة سلطة تلقائية على جميع مواردنا (موارد شركاتنا) كما أنه ليس هناك ميل مسبق لوضع هذا البلد أولاً وفوق أى اعتبار" (٢٤) .

يبدو هذا واضحًا كل الوضوح فيما يتعلق باتفاقيتى التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" واتفاقية "الجات"، فقد ارتفعت الشركات العملاقة التى تتعدى الحدود الوطنية لتفوق على السلطة السيادية لكل أمة من الأمم – الدول. خلقت اتفاقيات "الجات" منظمة التجارة العالمية **WTO**، وهى منظمة دولية تضم ١٢٠ دولة وقعت على

الانضمام إليها. ولهذه المنظمة سلطة منع، أو فسخ، أو تخفيف أية قوانين لدى أى دولة إن اعتبرت أن تلك القوانين تشكل عبئًا على استثمارات الشركات التى تتعدى الحدود الوطنية وعلى امتيازاتها فى السوق. وتنصّب المنظمة هيئة من ثلاثة أعضاء تتألف من "إخصائيين تجاريين" يقومون مقام القضاة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية وينصّبون أنفسهم فوق السيادة القومية وفوق الإرادة الشعبية لأية دولة. وبذلك فهم يؤكدون على تفوق رأس المال الدولى الممول، الوطنية وهى عملية أطلق عليها مسمّى "العولمة"، والتى تعامل على أساس كونها تطوراً طبيعياً حتمياً يفيد الجميع.

أعضاء هذه الهيئة التى لم تنتخب من قبل أحد، والتى تشكلت من عالم الشركات الكبرى، يجتمعون فى نطاق من السرية. وقد تكون لديهم هم أنفسهم استثماراتهم الخاصة فى المؤسسات ذاتها التى يحكمون فيها دون أن تعترضهم أى شروط نابعة عن تضارب فى المصالح. مهمة هذه الهيئة هى إفساح المجال للشركات التى تتعدى الحدود الوطنية للتصرف على هواها دون أن تحدها أية حدود أو عوائق أو ضوابط تفرضها عليها أية دولة من الدول. ليست هناك في الصفحات الخمسمائة من القواعد والقيود التى أصدرتها منظمة "الجات" قاعدة واحدة موجهة ضد مؤسسات الأعمال الخاصة، بل إنها جميعها موجهة ضد الحكومات. وعلى الحكومات الموقعة على الاتفاقية أن تخفض التعريفات الجمركية، وتوقف الإعانات للمزارع، وتعامل الشركات الأجنبية كما تعامل شركاتها الوطنية، وتحترم جميع حقوق براءات الاختراع الخاصة بالشركات، وتلتزم بما تصدره من أحكام نخبة بيروقراطية دائمة هى منظمة التجارة العالمية. وإذا ما رفضت دولة ما تغيير قوانينها إن طلبت منها منظمة التجارة العالمية ذلك فيمكن للمنظمة عندئذ أن تفرض عليها غرامات، أو عقوبات تجارية دولية من شأنها حرمان الدولة التى تقاوم هذه التعديلات من اطول الأسواق والمواد التى تحتاجها [٢٥].

حكمت منظمة التجارة العالمية ضد قوانين اعتبرتها "عائقًا أمام التجارة الحرة" منصبّة من نفسها حكمًا قضائيا عالميا أعلى، إذ أجبرت اليابان مثلاً على قبول وجود بقايا زائدة لمبيدات الحشرات فى الأطعمة المستوردة، كما منعت جواتيمالا من حظر الإعلانات المخادعة حول أطعمة الأطفال. وقد ألغت المنع الذى كانت تفرضه دول عدة على مادة الإسبستوس، وما يتعلق بالاقتصاد فى استخدام الوقود، وقياسات العادم

الصادر عن السيارات. كما ناهضت منظمة التجارة العالمية القوانين الخاصة بحماية الحياة البحرية وتلك التى تحظر منتجات مصنوعة من أنواع مهددة بالانقراض. وقد لقى منع الاتحاد الأوربى استيراد لحوم البقر الأمريكية المعالجة بالهرمونات تأييداً شعبياً واسع النطاق فى أوروبا، غير أن الهيئة المكونة من ثلاثة أعضاء فى منظمة التجارة العالمية قررت أن هذا الحظر هو قيد غير مشروع فى وجه التجارة. القرار الخاص بلحوم البقر عرّض للخطر مجموعة أخرى من الأنظمة الخاصة المتعلقة باستيراد مواد غذائية قد تثير القلق من الناحية الصحية. وقد أبطلت منظمة التجارة العالمية جزءًا من القانون الأمريكى الخاص بالمحافظة على نظافة الهواء وهو الجزء الذى يمنع إضافة مواد معينة إلىَ البنزين نظراً لأن هذا القانون يؤثر على الاستيراد من مصافى نفط أجنبية. كما أسقطت المنظمة ذلك الجزء من القانون الأمريكى الخاص بحماية الأنواع المهددة بالانقراض وهو الجزء الذى يمنع استيراد الجمبرى (الروبيان) الذى يتم اصطياده باستعمال شباك لا تحمى السلاحف البحرية [٢٧].

التجارة "الحرة" ليست تجارة عادلة، بل هى مصممة لمصلحة الدول القوية على حساب الضعيفة، ومصالح الأغنياء على حساب البقية منا، وهى تحاول تخطى القدر الضئيل من السيادة الديمقراطية الذى تمكنا من تحقيقه.

العولمة تعنى التراجع عن كثير من الإصلاحات التى تمت فى القرن العشرين: لا حرية فى مقاطعة منتجات معينة، لا منع لعمل الأطفال، لا ضمان لأجور أو مستحقات تؤمن لقمة العيش الكريمة، لا خدمات عامة يمكنها أن تتنافس مع النشاطات الخاصة التى تستهدف الربح، لا إجراءات لحماية الصحة والسلامة قد تكلف الشركات الكبرى أية أموال.

تتيح منظمة التجارة والتعريفات الجمركية الدولية "الجات" للشركات متعدية الجنسيات سلطة فرض احتكار حقوق الملكية على أنماط الزراعة البلدية والشائعة، وتستطيع الشركات الزراعية الكبرى بموجب ذلك التغلغل فى المجتمعات المحلية التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى لتحتكر مواردها. ويورد "رالف نادر" مثلاً على ذلك وهو شجرة "النيم" التى تحوى عصارات تعتبر مبيداً طبيعياً للحشرات ولها خصائص طبية. هذه

الشجرة التى استخدمت لهذه الأغراض لقرون فى الهند لفتت انتباه شركات أدوية عديدة تقدمت ببراءات اختراع احتكارية مما أثار احتجاجات جماعية لدى المزارعين الهنود. وبناء على أوامر منظمة التجارة العالمية أصبحت شركات الأدوية تتمتع بالسيطرة الكلية على تسويق منتجات شجرة النيم، وهو قرار يطبق على الهند قسراً، وأصبح لزامًا على عشرات الآلاف من المزارعين الذين ظلوا مستقلين حتى الآن أن يعملوا لمصلحة شركات الأدوية تلك، وبالشروط التى تفرضها تلك الشركات.

وعلى النسق ذاته حكمت منظمة التجارة العالمية بأن لشركة "Rice Tec" حقوق استغلال أنواع عديدة من أرز "بسمتى" كماركة مسجلة، وهى أنواع من الأرز كان المزارعون الهنود يزرعونها لقرون. كما حكمت لشركة يابانية كبرى بأن تملك حقوقًا كاملة فى العالم كله لإنتاج مسحوق "الكارى". فى مثل هذه الحالات تعنى "حرية التجارة" السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى. هذه التطورات دفعت رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد للقول:

"إننا نواجه حالة تقوم فيها الشركات الغربية الكبرى متعدية الجنسيات والتى تعمل فى مجال التكنولوجيا الحيوية بسرقة الموارد الجينية لكى تحقق أرباحًا هائلة بعد إنتاج أنواع مهجّنة من هذه الموارد باعتبارها ماركة مسجلة لها. أى درك وصلنا إليه فى السوق العالمية إن لم يسمح بحماية ما وهبته الطبيعة للفقراء، بل بحماية تلك الأنواع المهجنة التى تم تحويلها من تلك الهبات والتى أصبحت ملكية خالصة للأغنياء؟

إن كان السلوك الحالى للبلدان الغنية هو الذى سيسود فيمكننا حينئذ أن نقول إن العولمة تعنى، ببساطة، كسر الحدود بين البلدان بحيث تتاح الحرية لمن يملكون رأس المال والسلع كى يسيطروا على الأسواق" (٢٨).

بموجب اتفاقيات التجارة الحرة أصبحت جميع الخدمات العامة عرضة للخطر، إذ غدا من الممكن اتهام أى خدمة عامة بأنها تتسبب "فى خسارة مؤسسات الأعمال لفرص عمل السوق"، أو بتقديم إعانات غير عادلة. أحد الأمثلة على ذلك هو برنامج التأمين الفردى على السيارات الذى اقترحته مقاطعة أونتاريو الكندية والذى أعلن أنه يمثل "منافسة غير عادلة". والسبيل الوحيد لوضع برنامج أونتاريو للتأمين موضع

التنفيذ هو أن تدفع لشركات التأمين الأمريكية ما تدّعيه هذه الشركات من خسائر تلحق بها حاليًا وفى المستقبل نتيجة لمبيعات تأمين السيارات فى أونتاريو بموجب برنامجها هذا، وهى تكلفة تحول دون تنفيذ مقاطعة أونتاريو للبرنامج. وبذلك منع مواطنو المقاطعة من ممارسة حقهم الديمقراطى السيادى فى وضع نظام لتأمين السيارات لا يقوم على أساس الربح.

نظام التعليم مجال تبلغ قيمته تريليون دولار، وتريد الشركات الخاصة الكبرى أن تحصل على نصيب كبير منه. فإن طرحت هذه القضية على منظمة التجارة العالمية أو أى هيئة للتجارة فى يوم من الأيام فقد يعتبر التعليم العام والاحتجاجات على إنشاء مدارس تديرها الشركات الكبرى بمثابة عائق يحول دون استثمارات السوق الحرة وخسائر تلحق بالشركات الكبرى التى تعمل على خصخصة المدارس. وربما كان خوف قوى الخصخصة من إثارة الرأى العام هو الذى يمنعها من الاندفاع المتهور للسيطرة على "سوق التعليم".

أدت الاتفاقيات الدولية "للتجارة الحرة" مثل "الجات" و"نافتا" إلى تسارع حيازة الشركات الكبرى للأسواق المحلية حيث حاصرت مؤسسات الأعمال الصغيرة وتعاونيات العمال لتخرجها من السوق، وبموجب اتفاقية "نافتا" ألغيت وظائف ذات أجور جيدة فى الولايات المتحدة عندما أغلقت بعض الشركات أبوابها ووقعت عقوداً فى أسواق العمل الأرخص فى المكسيك. وقد أجبرت الآلاف من الشركات المكسيكية الصغيرة فى نفس الوقت على الخروج من السوق، وأغرقت المكسيك بكميات هائلة رخيصة الثمن من الذرة ومنتجات الألبان التى تنتجه، بأساليب عالية التقنية، الشركات الزراعية الأمريكية الكبرى (والتى تتلقى إعانات ضخمة فى نفس الوقت من الحكومة الأمريكية)، مما أدى إلى إفلاس المزارعين والموزعين المكسيكيين الصغار، وإلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين الفقراء. وقد وفرت الشركات الأمريكية التى دخلت السوق المكسيكية لتوها وظائف ذات أجور متدنية جداً وشروط عمل غير آمنة وغير صحية على الإطلاق .

بموجب اتفاقية "نافتا" قاضت شركة إيثيل الأمريكية التى تعمل داخل الولايات المتحدة الحكومة الكندية مطالبة إياها بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار بدعوى "خسارة فرص عمل" و"التدخل فى شئون التجارة" لأن كندا منعت استعمال إم إم تى MMT، وهى مادة تضاف إلى البنزين تنتجها شركة ايثيل اعتبرها المسئولون الكنديون مادة مسرطنة. ونظراً لأن المسئولين الكنديين خشوا من خسارة القضية فقد استسلموا ووافقوا على رفع الحظر عن هذه المادة، وعلى دفع مبلغ ١٠ ملايين دولار لشركة إيثيل كتعويض عن الخسارة مع إصدار بيان علنى يفيد بأن تلك المادة آمنة. وقد منعت ولاية كاليفورنيا هذه المادة المضافة غير الصحية، فقام فرع شركة إيثيل فى كندا هذه المرة برفع دعوى ضد ولاية كاليفورنيا بموجب اتفاقية "نافتا" لأنها وضعت عبئًا غير عادل على حرية التجارة (٢٩) .

يقال لنا إن علينا بموجب اتفاقية الجات، ولكى نظل فى مجال المنافسة أن نزيد من إنتاجنا وأن نقلل من تكاليف العمالة والإنتاج، أى بكلمات أخرى أن نبذل جهداً أكبر ونتلقى أجوراً أقل. علينا أن نحدّ من مصروفاتنا على الخدمات الاجتماعية وأن نقدم تنازلات أكبر فى مجال الأجور، وأن ننفذ المزيد من إجراءات إعادة الهيكلة والخصخصة، وإلغاء العوائق والحواجز. حينذاك فقط يمكننا أن نواجه قوى العولمة المجهولة التى تكتسحنا. غير أن تلك القوى ليست مجهولة على الإطلاق. فلقد كانت مؤسسات الأعمال الكبيرة والقوى الحكومية المسخرة لخدمة هذه المؤسسات هى التى وضعت، وعن عمد وعلى مدى سنوات، خطط الاتفاقيات الاقتصادية التى تستهدف إزالة الحواجز الموضوعة أمام الاقتصاد العالمى بما يطيح بكل الضوابط الديمقراطية الكابحة لمؤسسات الأعمال، ويلقى بكل شعوب العالم فى قبضة السوق العالمية المفتوحة التى لا ترحم، علماً بأن بعض هذه الاتفاقيات الجديدة ما زالت فى مرحلة التخطيط ولم تعرض على الكونجرس بعد. وهكذا تجد الشعوب فى مختلف المقاطعات والدول والأمم صعوبات أكبر فى حمل حكوماتها على فرض إجراءات حمائية أو تطوير أشكال جديدة من إنتاج القطاع العام خشية أن تنقضها منظمة التجارة العالمية أو أى هيئة تجارية دولية أخرى (٣٠) .

اتفاقيتا "النافتا" و"الجات" تعتبران خرقًا للدستور الأمريكى الذى تنص مقدمته على أن السيادة هى للشعب إذ تقول: "نحن شعب الولايات المتحدة. نقضى ونشرّع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية". وتنص المادة الأولى من القسم الأول للدستور على ما يلى: "جميع التشريعات الممنوحة بموجب هذا الدستور ستكون منوطة بمجلس كونجرس للولايات المتحدة". فى حين تمنح المادة الأولى من القسم السابع الرئيس (وليس لمجلسًا تجاريًا ما) سلطة نقض أى قانون، شريطة ألا يلغى ذلك النقض أغلبية ثلثى أصوات الكونجرس. أما المادة الثالثة فهى تمنح سلطة إصدار الأحكام وعمليات المراجعة لمحكمة عليا ومحاكم فيدرالية أخرى وفقًا لما يقرره الكونجرس. أما التعديل العاشر للدستور فهو ينص على ما يلى: "السلطات التى لا تسند للولايات المتحدة بموجب الدستور، ولا تحظر على الولايات بموجب الدستور تعتبر حقوقًا محفوظة للولايات المعنية أو للشعب". ولا يوجد فى الدستور برمته ما يسمح لأى هيئة تجارة دولية بأن تترأس كحكم نهائى بحيث تمارس سلطة الرقابة العليا التى من شأنها الإطاحة بالقرارات التى يتم إقرارها دستوريا من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

على الرغم من أن المادة السابعة تنص على أن الدستور والقوانين الفيدرالية والمعاهدات "ستمثل القانون الأعلى للبلاد"، إلا أن هذا لم يكن يعنى بالتأكيد المعاهدات التى تبطل نفس تلك القوانين وسلطة وسيادة الشعب وممثليه. وعلى أية حال، ولاستبعاد مجلس الشيوخ من هذه المناقشات فقد أطلق على "نافتا" و"الجات" مسمى "اتفاقيات" وليس "معاهدات"، وهذه حيلة تستهدف التلاعب بالدلالات اللفظية مما مكن الرئيس كلينتون من تجاوز ضرورة الحصول عل ثلثى أصوات مجلس الشيوخ لإبرام الاتفاقية وَتجنُّب أى عملية لتعديلها. وقد جرت الموافقة على منظمة التجارة العالمية فى جلسة للكونجرس فى دورة تلت انتخابات عام ١٩٩٤ وهى فترة حكم جاءت بعد هزيمة فى الانتخابات، علمًا بأن أيًا من المرشحين لتلك الانتخابات لم يتفوّه بكلمة واحدة للناخبين مطالبًا الحكومة الأمريكية بالالتزام التزامًا دائمًا بالتأكد من عدم تعارض القوانين الوطنية للبلاد مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

إن ما يتم القضاء عليه ليس فقط العديد من القوانين الجيدة التى تتعلق بالبيئة، والخدمات العامة، ومستويات العمالة، وحماية المستهلكين، بل كذلك الحق فى إصدار هذه التشريعات فى حد ذاته. وهكذا يتم التنازل عن سيادتنا الديمقراطية لصالح منظمات تجارية سرية يحكمها الأثرياء تتجرأ على ممارسة سلطات تفوق تلك المنوطة بالشعب ومحاكمه ومجالسه التشريعية. إن ما نواجهه فى الواقع هو حركة انقلابية يقوم بها رأس المال الممول ضد شعوب العالم قاطبة.

سياسة العولمة التى صممت بحيث تترك مصير العالم الاقتصادى تحت الرحمة الواهية للمصرفيين والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، هى امتداد منطقى للاستعمار. إنها انتصار للإمبراطورية على الجمهورية، ولرأس المال العالمى التمويلى على الديمقراطية. غير أنه، وبفضل الاحتجاجات الشعبية، تم فى السنوات الأخيرة وقف العمل بالعديد من الاتفاقيات التى تضم دولاً عديدة أو التصويت بنقضها. ومنذ عام ١٩٩٩ جرت احتجاجات عنيفة ضد حرية التجارة فى واحد وأربعين بلداً من بريطانيا وفرنسا إلى تايلاند والهند [٣١] . وفى عام ٢٠٠٠ جرت مظاهرات فى سياتل، وواشنطن، وسيدنى، وبراغ وأماكن أخرى. وتقاوم أعداد متزايدة من الناس فى مختلف أنحاء العالم التضحية بالمساءلة الديمقراطية التى تتخفى وراء شعار "العولمة" و"التجارة الحرة"، وعلى هذا فإنه ليس من الواجب فقط أن تجرى مراجعة لاتفاقيات التجارة الحرة القائمة حالياً بل إنه لا بد من إلغائها كلياً.

الهوامش

(١) كتاب: "الخلفية الاجتماعية للرؤساء".

(٢) كتاب: "دور مسألة المنزلة والقرابة فى المناصب المدنية العليا"، وكتاب "النخب فى التاريخ الأمريكى" المجلد ١ إلى ٣، وكتاب: "القوى التى ستكون"، وكتاب: "المحكمة العليا".

(٣) مجلة Progerssive، عدد يناير ١٩٨١، وأسبوعية سان فرانسيسكو ويكلى، عدد ٧ أغسطس ١٩٩١ .

(٤) كتاب: " ترست العقل الامبريالى ": مجلس العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة"، وكتاب: "من يحكم أمريكا"؟ والتقارير السنوية لمجلس العلاقات الخارجية، برات هاوس، نيويورك.

(٥) كتاب: "ترست العقلية الاستعمارية" الوارد أعلاه.

(٦) كتاب: "الهيمنة الأمريكية واللجنة الثلاثية"، وكتاب: "من يحكم أمريكا؟ ص٨٤، ١٣٤ ومواقع أخرى، وكتاب: "المؤسسة الأمريكية: تطورها التاريخى ومكوناتها الاقتصادية الرئيسية"، بحث فى الاقتصاد السياسى، المجلد السادس.

(٧) كتاب: "طبقة ريجان الحاكمة"، كتاب "من يحكم أمريكا؟ ص١٣٩-١٤٠ .

(٨) Workers World، عدد ٤ مارس ١٩٩٣ .

(٩) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٦ فبراير ١٩٩٩ .

(١٠) كتاب: "بدون رحمة: كيف غيرت مراكز البحوث والرأى Think Tanks والمؤسسات المحافظة الأجندة الاجتماعية لأمريكا"، ومقال بعنوان: "كيف تبدل المؤسسات الخيرية ومراكز البحوث الفكرية المحافظة السياسة الأمريكية"، ورد فى فصلية كوفيرت آكشن كوارترلى، شتاء ١٩٩٨ .

(١١) مجلة Solidarity، عدد ١٩ مارس ١٩٨٨، فى مقال بعنوان: "التجسس على الاتحادات"، وأسبوعية سان فرانسيسكو ويكلى، عدد ٧ أغسطس ١٩٩١، فى مقال بعنوان: "الملفات تشير إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالى تجسس طوال أربع سنوات على الاتحادات ومجموعات السلام"، ومقال فى بيبولز ديلى وولد عدد ٢٨ يناير ١٩٨٨ .

(١٢) ملاحظات اقتصادية صادرة عن رابطة بحوث العمالة فى مارس ١٩٩٧ .

(١٣) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "التهديد بإغلاق المصانع، والتنظيم العمالى واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا" نشرته "مالتى ناشيونال مونيتور" Multinational Monitor، عدد مارس ١٩٩٧، وكتاب: "السلطة فى جهة العمل: الحقوق القانونية للعاملين"، مقال لفصلية كوفيرت آكشن كوارترلى، عدد ربيع ١٩٩٧ بعنوان: "العمال يصفعون الوجه الجديد الأنيق لترويض الاتحادات العمالية".

(١٤) كتاب: "ضعف تدريجى للعمالة المنظمة فى الولايات المتحدة". وللاطلاع على تقرير موثق يدين قانون العمل الأمريكى المعادى للاتحادات العمالية يمكن الرجوع إلى تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان وهو بعنوان: "أفضلية غير عادلة: حرية العمال فى التنظيم بموجب مقاييس حقوق الإنسان". والتقرير متوفر على موقع الإنترنت: (http:www.hrw.org/reports /2000/uslabor)

(١٥) مقال فى نيويورك تايمز، عدد ٣١ يوليو ١٩٩٨ .

(١٦) Economic Notes، عدد يناير/ فبراير ١٩٩٢ .

(١٧) كتاب: "العمال: يصفعون الوجه الجديد الأنيق لترويض الاتحادات العمالية" الوارد أعلاه.

(١٨) نشرة "الاتحاد العالمى لموظفى الخدمات"، ربيع ١٩٩٦ .

(١٩) كتاب: "نصر مظلم: رونالد ريجان، MCA، والعصابات الإجرامية".

(٢٠) كتاب: "لماذا الاتحادات مهمة"، نيويورك تايمز، عدد ٢٢ إبريل ١٩٩٣ .

(٢١) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣١ أغسطس ١٩٩٧ ، وإيكونومك نوتس، عدد مايو/يونيو ١٩٩٠ ٤-٥، وكتاب "ما الذى تفعله الاتحادات"؟ ومقال فى إيكونومك نوتس، عدد يناير/فبراير ١٩٩١ عنوانه: "إدارة السلامة المهنية والصحة".

(٢٢) Cleveland Plain Dealer، عدد ٢ سبتمبر ١٩٩٦، و"ديترويت نيوز" Detroit News عدد ١ سبتمبر ١٩٩٦).

(٢٣) نيكاراجوا مونيتور فى مقال بعنوان: "التدخل الأمريكى المناوئ لتطور اتحادات العمال الحرة" (صندوق شبكة "نيكاراجوا للتعليم" فى واشنطن دى سى) ديسمبر ١٩٩١- يناير ,١٩٩٢

(٢٤) أوردته صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢١ مايو ١٩٨٩ .

(٢٥) كتاب: "منظمة التجارة العالمية"، وكتاب "تسويق التجارة الحرة": اتفاقية "نافتا"، واشنطن وتدمير الديمقراطية الأمريكية.

(٢٦) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣٠ إبريل ١٩٩٦، و٩ مايو ١٩٩٧، وواشنطن بوست عدد ١٣ أكتوبر ١٩٩٨ .

(٢٧) من تقرير للبرنامج الإنمائى التابع للأمم المتحدة كما نشرته صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٣ يوليو ١٩٩٩ .

(٢٨) نقلته أسبوعية بيبولز ويكلى وورلد، عدد ٧ ديسمبر ١٩٩٦ .

(٢٩) كتاب: "تسويق التجارة الحرة" الوارد أعلاه، وشهرية بروجريسف، عدد يونيو ١٩٩٩، فى مقال بعنوان: "كعكة الحروب"، ونيويورك تايمز، عدد ٧ فبراير ١٩٩٥ فى مقال بعنوان: "الذكرى السنوية غير السارة لاتفاقية نافتا".

(٣٠) لمعالجة مركزة وعميقة راجع نشرة: "دليل المواطن لمنظمة التجارة العالمية" (صادرة عن المركز الكندى فى أوتاوا وتورنتو للبدائل السياسية وجيمس لوريمر، ١٩٩٩).

(٣١) سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ١٩ يونيو ١٩٩٩ .

الفصل الثانى عشر

وسائل الإعلام : موجهة للكثرة تحت إشراف القلة

يدّعى الاتجاه السائد فى وسائل الإعلام بأنها حرة ومستقلة، وأنها موضوعية ومحايدة، كما يدعى بأنها الحارس الأمين للديمقراطية. غير أن النظرة الأكثر تدقيقًا وتمحيصًا تبين أنها فى الواقع عبارة عن الكلب المدلل للطبقة الحاكمة الثرية.

من يتحمل النتائج والعواقب

تعتبر الوسائل الإخبارية الرئيسية أو الصحافة (ونستعمل هذين التعبيرين هنا كمسمّى لوسائل الإعلام والتى تتألف من الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والأفلام والتليفزيون) كلها جزءًا لا يتجزأ من الشركات الأمريكية الكبرى، علمًا بأنها هى نفسها تمثل مصالح مختلطة شديدة التركيز. وتجدر الإشارة إلى أن ثمانى شركات مختلفة كانت تسيطر على معظم وسائل الإعلام القومية فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٠ بعد انخفاض عددها من ثلاث وعشرين شركة فى عام ١٩٨٩ ، كما أن ٨٠٪ من الصحف اليومية التى توزع فى الولايات المتحدة تتبع سلاسل عملاقة قليلة العدد مثل "جانيت" **Gannett** و"نايت رايدر" **Night-Rider**، علمًا بأن عمليات التركيز والدمج فى هذا المجال تمضى قدمًا دون أن يكون هناك ما يكبح جماحها. ولم يبق إلا أقلّ من ٢٪ من المدن الأمريكية لديها صحف منافسة تملكها جهات لا تتبع هذه السلاسل الإعلامية الكبيرة [(١)] .

تتولى ست شركات رئيسية توزيع جميع المجلات التى تباع فى أكشاك بيع الصحف فى الولايات المتحدة تقريباً، بينما تسيطر ثمانى شركات مختلفة على معظم الدخل الإجمالى لمبيعات الكتب. وتحتكر سلسلة مكتبات قليلة بيع ما يزيد على ٧٠٪ من مبيعات الكتب فى حين يسيطر عدد محدود من الشركات والبنوك على صناعة السينما. وفى مجال الصناعة التليفزيونية تسيطر أربع شبكات عملاقة هى "إيه بى سى" ABC، و"سى بى إس" CB S، و"إن بى سى" NBC وفوكس FOX على هذه الصناعة، بينما يسيطر عدد ضئيل من الشركات الكبرى على معظم الإذاعات فى الولايات المتحدة (٢) .
تملك محطة الـ إن بى سى NBC شركتا جنرال اليكريك وكابيتال سيتيز Capital Cities، بينما تملك شركة ديزنى شبكة إيه بى سى ABC، وسى بى إس CBS تملكها شركة وستنجهاوس. والجدير بالذكر أن "جاك ويلش" المدير التنفيذى لجنرال الكتريك هو سياسى محافظ، وقد وافق على تمويل مجموعة ماكولين McLaughlin اليمينية. كما أن "مايكل جوردان" رئيس شبكة سى بى إس – وستنجهاوس يمينى أيضاً، وقد أدلى بتصريحات مناوئة للضوابط التى تفرضها الحكومة والتى من شأنها أن تؤثر على حرية السوق كما يقول. يملك شبكة "فوكس" الملياردير وقطب الإعلام اليمينى روبرت ميردوخ الذى يموّل مجلة ويكلى ستاندرد Weekly Standard، وهى مجلة يمينية علمًا بأنه يقال إن قناة فوكس نيوز التى يملكها توجه أسئلة لمن يتقدمون للعمل بها حول ما إذا كانوا مسجلين فى الحزب الجمهورى أم لا (٣) .

تملك بنوك رئيسية منها "مورجان جارانتى ترست" و"سيتى بانك" قسمًا كبيرًا من أسهم شبكات الإعلام. وتضم مجالس إدارة شبكات التليفزيون والإذاعة ودور النشر الرئيسية جميعها، ممثلين عن شركات كبرى قوية بمن فيهم ممثلون عن شركات آى بى إم IBM، وفورد، وجنرال موتورز، وموبيل أويل. ولا تملك شركات الإعلام المختلفة الكبرى شبكات التليفزيون فقط، بل كذلك ممتلكات مربحة أخرى مثل شركات "الكابل" للبث التليفزيونى الخاص، ودور نشر الكتب، والمجلات والصحف، واستديوهات السينما، وشركات البث التليفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية ومحطات الإذاعة (٤) .

استخدمت صناعة البث قوة الضغط الهائلة التى تتمتع بها خلال العقدين الماضيين للقضاء على أية ضوابط بسيطة ظلت تطبق للحفاظ على جو التنوع فى

البرامج بهدف تأمين التنوع والمصلحة العامة. وقد صرفت هذه الصناعة ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار لتأمين إقرار قانون الاتصالات للعام ١٩٩٦ الذى يسمح لشركة منفردة بامتلاك محطات تلفزة تخدم ما يزيد على ثلث جمهور المشاهدين فى الولايات المتحدة. وبرفعه للقيود المفروضة على بيع ممتلكات وسائل الإعلام كان يفترض بهذا القانون أن يؤدى إلى زيادة شديدة فى المنافسة مما يمنح المشاهدين خيارات أكبر، ويخفض تكاليف البث "الكابلى" وكذلك تكاليف خدمات الهاتف المحلية.

غير أن معدل تكاليف البث "الكابلى" ارتفعت بمعدل ٢١٪، ومتوسط تكاليف الهاتف بمعدل ١٠٪ خلال ثلاث سنوات. وقد أصبح بإمكان شركة واحدة أن تمتلك الآن ما يصل إلى ست محطات إذاعية ومحطتين تليفزيونيتين فى كل مدينة على حدة، (على العكس مما كان يتم فى ظل القيود السابقة التى تسمح بمحطة إذاعة واحدة ومحطة تليفزيونية واحدة فى أى سوق من الأسواق). وتبعًا لذلك تمت منذ عام ١٩٩٦ ما يزيد على ألف عملية دمج لشركات إذاعية بحيث قامت الشركات الكبرى المختلطة بشراء ما يزيد على نصف المحطات الإذاعية الموجودة فى الولايات المتحدة والتى تبلغ حوالى إحدى عشرة ألف محطة. والنتيجة هى تضاؤل عدد المعلقين المستقلين ممن لهم منظور بديل فيما يتعلق بالشئون العالمية والقضايا الداخلية، وأدى من ناحية أخرى إلى زيادة فى أنماط الإذاعات التى تبث مشاعر الكراهية وتنفث سمومها ضد المدافعين عن حقوق المرأة والأقليات العرقية والمشردين والاتحادات العمالية، والمدافعين عن شئون البيئة (٥) .

لا يتردد مالكو وسائل الإعلام فى ممارسة السيطرة على محتوى ما يذاع من أخبار. فهم كثيراً ما يقمعون أية روايات يعافونها ويبثون الآراء التى يتبنونها. ولقد ذكر تقرير لمجموعة من المحققين "أن أصحاب ومديرى القنوات الإعلامية هم الذين يقررون من هم الأشخاص، وما هى الحقائق، أو أى وجه من الحقائق وما هى الأفكار التى ستصل إلى الجمهور" (٦) . ولقد رفض رؤساء وسائل الإعلام فى الآونة الأخيرة عرض إعلانات، أو برامج، أو تعليقات تدعو إلى تأمين صحى من نمط "دافع الاشتراك الفردى" **Single Payer**، (النمط المعمول به فى كندا)، أو تنتقد التدخل العسكرى الأمريكى فى الدول الأخرى، أو تعارض اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" **NAFTA.**

المعلنون من أصحاب الشركات الكبرى هم مجموعة أخرى من أصحاب النفوذ تترك بصماتها السياسية على محتوى ما تبثه وسائل الإعلام. وقد يعمد هؤلاء لإلغاء حسابات الإعلان التى يدفعونها لوسائل الإعلام ليس فقط عندما يشعرون بأن ما تبثه هذه الوسائل يؤثر تأثيرًا سيئًا على منتجاتهم، بل كذلك إذا كانوا يناوئون ما يشعرون بأنه انحراف "ليبرالى" فى توجه الأخبار والتعليقات. ويدرك المسئولون فى هذه الشبكات إدراكًا تامًا مدى سيطرة أصحاب الأعمال عليهم، وعلى هذا الأساس يقول الرئيس السابق لمحطة سى بى إس " CBS فرانك ستانتون": بما أن المعلنين هم الذين يقدمون لنا الدعم المادى فإن علينا أن نأخذ فى الحسبان الأهداف والرغبات العامة للمعلنين كمجموعة"(٧) . ولقد تم إلغاء برنامج "كويتنى" Kwitney الإخبارى فى محطة بى بى إس PBS الذى كشف عن مساندة الولايات المتحدة لفرق الموت وللحكام الديكتاتوريين فى أمريكا الوسطى وغيرها من القضايا الساخنة. وقد جاء إلغاؤه نظرًا لأن البرنامج لم يحظ بتمويل من الشركات الكبرى وذلك على الرغم من أن البرنامج فاز بجوائز عديدة (٨) .

أما "لويل بيرجمان" المنتج السابق للبرنامج المعروف "ستون دقيقة" ٦٠ Minutes فهو يقول: "يجد منتجو البرامج الإخبارية صعوبة أكبر وأكبر فى إعداد مشاهد تنتقد الشركات الخمسمائة الكبرى، أو تنتقد من يتبنون شبكات التليفزيون أو يشرفون عليها" (٩) .

قد يتمكن الصحفيون أحيانًا من تمرير معلومات انتقادية على غير المعتاد فى بعض رواياتهم الإخبارية. أما إذا ثابروا على ذلك فإنه يتم حجب ما يكتبون وينقلون إلى مواقع أخرى، وسرعان ما يتعرض مسارهم الوظيفى للخطر. رؤساء وسائل الإعلام هم الذين يسيطرون على الصحفى وليس العكس. ولقد أقدم رؤساء وسائل الإعلام على إلغاء برامج إذاعية وتليفزيونية مثل برنامج "مايكل مور" فى "نيشن تى فى" الذى عبر عن نقد طفيف نسبيا للشركات الكبرى. كما أن تعليقات جيم هايتاور الشعبية والتى كانت تذاع على موجات ما يزيد على مائتى محطة إذاعية تابعة لشبكة إيه بى سى ألغيت بعد أن اشترت شركة ديزنى شركة إيه بى سى فى عام ١٩٩٧ (نجح هايتاور فى التحدث عبر عدد أقل من المحطات المستقلة فيما بعد).

خسر الصحفيان التليفزيونيان ("ستيف ويلسون" Steve Wilson و"جين آكرى" Jane Akre) وظيفتيهما بعد إعدادهما سلسلة من البرامج التى حققت فى أخطار تغذية الأبقار بالهرمونات. ويقول هذان الصحفيان إن محطة فرعية تابعة لشبكة فوكس فى مدينة تامبا بولاية فلوريدا رفضت عرض البرنامج لأنه يتضمن إساءات لشركة مونسانتو. ولقد سرح "مايك كالاجير" Mike Callagher من عمله فى صحيفة "سينسيناتى إنكوايرر" Cincinatti Enquirer بعد نشره ما يفيد بأن شركة إنتاج الموز "شيكيتا" Chiquita كانت ترش العمال فى أمريكا اللاتينية بمبيدات الحشرات وتقدم رشاوى للمسئولين فى كولومبيا وتهرّب الكوكايين فى سفن نقل الموز. وقد ثار جدل حول كيفية حصول "كالاجير" على هذه المعلومات (علماً بأنه حصل عليها من أشرطة بريد إلكترونى صوتى) وليس حول صحة تلك المعلومات [١٠] .

أمثلة أخرى: مراسل لصحيفة "أتلانتا جورنال كونستتيوشن" Atlanta Journal Constitution أجبر على الاستقالة بعد نشره مقالات أزعجت شركة كوكا كولا وبنوك أتلانتا حيث كشفت المقالات عن الممارسات العنصرية لهاتين الشركتين، كما سُرِّح مراسل المحطة التليفزيونية كى سى بى إس KCBS-TV فى لوس أنجلوس بعد أن اشتكى المعلنون من شركات صناعة السيارات لرؤسائه تكراراً من التقارير الصحفية التى كان ينتقد فيها إجراءات تأمين السلامة فى السيارات. وفى مجلة "فورتشن" For-tune تعرّض كاتب للضغط بحيث فصل من وظيفته بعد أن نشر أنباء تكشف عن دخل رئيس شركة "تايم وورنر" التى تملك مجلة فورتشن Fortune . أما "فرانسيس سيرا" Frances Cerra من صحيفة نيويورك تايمز فقد جلبت على نفسها غضب رؤساء تحرير صحيفتها الذين نقلوها إلى "لونج آيلاند" بعد ان نشرت سلسلة مقالات تسىء إلى الشركات الكبرى فى أمريكا. وقد كتبت هناك سلسلة مقالات حول محطة الطاقة النووية "شورهام" Shorham ، حيث ضمت تلك المقالات بعض المعلومات التى لا تتفق مع موقف هيئة تحرير الصحيفة المؤيد للمحطات النووية، وحجب آخر مقالاتها بحجة كونه "متحيزا"، فقد ذكر المقال أن المحطة تعانى من مأزق مالى خطير. وقد ثبتت صحة هذا الأمر غير أن "سيرا" لم تكلف بكتابة أى مقالات بعد ذلك [١١] .

إذا قارنا هذه الوقائع بالأسلوب الذى عولج به إعلان "جون ستوسل" مراسل محطة "إيه بى سى "بأن قيام الحكومة بتطبيق نظم تحد من حرية مؤسسات الأعمال ليس بالأمر الجيد، وإن "مهمتى هى شرح محاسن السوق المفتوحة" ، إذ بدلاً من تأنيبه على لا موضوعيته أعطى ستوسل دوراً رفعه إلى مستوى النجومية فى برامج تليفزيونية خاصة تستهدف الترويج لمبادئ السوق المفتوحة (١٢) .

يتم توجيه الصحفيين بحيث يلتزمون جانب "الحياد" لدى إنجازهم لمهماتهم الصحفية، وفى نفس الوقت لا يعتبر الموقف الناشط المتحيز الذى يتخذه من يمتلكون وسائل الإعلام فى الشئون السياسية، بما فى ذلك حضور الحفلات التى تقام لجمع الأموال، ومآدب العشاء التى تقيمها الحكومة، والمساهمة فى الحملات الانتخابية ومخالطة كبار المسئولين، لا تعتبر كل هذه النشاطات بمثابة خرق للمعايير والقواعد الصحفية للاستقلالية والموضوعية.

يحظى أولئك الذين يدعمون باستمرار وجهات النظر الدولية الخاصة بالرأسمالية الكونية ودولة الأمن القومى، يحظى هؤلاء غالبًا بتكليفهم بمهمات صحفية مختارة، وبزيادات فى الرواتب، وعلاوات و ترفيع لوظيفة محررين أو رؤساء تحرير. ثم هناك وسائل أخرى للتملق مثل المكافآت الشرفية المربحة من المصالح التى تملك المال (وهى مكافآت على خدمات يحظر العرف أو اللياقة وضع ثمن لها). كيف يمكن " لديفيد برودر" أن يكون موضوعيًا مثلاً فيما يتعلق بالفساد المتفشى فى سوق المال (وول ستريت) بعد أن يتلقى مبلغ ستة آلاف دولار لقاء كلمة يلقيها فى سوق الأسهم الأمريكية ؟ وما مدى اليقظة التى يمكن" لوليم سافلير" **William Safire** التحلى بها بالنسبة لتقدير الشركات لقيمة الأسعار بعد أن وضع فى جيبه مبلغ ١٥٠٠٠ دولار لقاء كلمة ألقاها فى "ساوثرن إلكتريك" **Southern Electric** قد نتذكر كيف كان شاه إيران يتلقى تغطية براقة فى الصحافة الأمريكية على مدى خمسة وعشرين عامًا على الرغم من كونه حاكمًا ديكتاتوريا مارس أنواع التعذيب ضد شعبه وكان معظم شعبه يبغضونه بغضًا شديداً. لقد تلقى ما يزيد على خمسمائة من رجال الصحافة، ومذيعى ومعدى الأخبار، والمحررين والناشرين، بمن فيهم إعلاميون مرموقون مثل "مارفن كالب"

و"ديفيد برنكلى" هدايا من الشاه وكانوا يدعون لحفلاته التى تتسم بالبذخ الشديد. أما أولئك الذين كانوا ينتقدونه فلم يكونوا ضمن قائمة من يتلقون هداياه [١٣] .

قد تقف وسائل الإعلام فى مناسبات قليلة ضد مصالح الشركات القوية وتكشف عن قضايا تتعلق بالمستهلكين وبالبيئة، مثل تلك التعليقات التى كشفت عن تآمر شركات صناعة التبغ لدفع المستهلكين للإدمان على التدخين بإدخال كميات زائدة من النيكوتين فى السجائر، وما يتعلق بالإصابة بالسرطان بسبب التدخين. لقد كنا نعرف تلك العلاقة بين التدخين والسرطان منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمان، غير أن رجال الصحافة ورجال السياسة تباطؤوا فى إعطاء هذا الموضوع الاهتمام الذى يستحقه، ولم يحدث ذلك إلا بعد تزايد الاستنكار الشعبى وبعد الدعاوى العديدة التى تم رفعها من قبل الطبقات المتضررة ضد كبريات شركات التبغ.

هناك العديد من القضايا التى تؤثر على المستهلكين والتى لا تلقى ما تستحقه من الاهتمام فى الصحافة مثل وجود مواد مسرطنة فى مستحضرات التجميل، ومواد مشعة فى الكثير من المنتجات التى تباع فى الأسواق، واستخدام بقايا النفايات الصناعية كأسمدة، ونوعية الأدوية التى لا تحقق السلامة سواء التى تباع بناءً على وصفة طبية، أو تلك التى تباع دون الحاجة لوصفة طبية، إلى جانب الكثير من القضايا المتعلقة بالبيئة.

الاحتكار الأيديولوجى

لا تقدم الصحافة فى طول البلاد وعرضها إلا تنوعا قليلاً فى المنظور وفى سياستها التحريرية حيث تتدرج بين المحافظة المعتدلة والمحافظة المغالية، مع فئة قليلة تتبنى وجهات نظر وسطية بعض الشىء. أما معظم الصحف التى تسمى "بالمستقلة" إلى جانب الصحف التى تتبع سلسلة شركات كبرى فهى تعتمد اعتماداً شديداً على الاشتراك فى وكالات الأنباء والصحف التى توزع على نطاق واسع حيث تنقل عنها القصص الإخبارية، كما تعتمد على الأعمدة التى تنشر فى صحف عديدة وعلى المقالات الخاصة.

على الرغم من الشكاوى التى يعلنها المحافظون حول الاتجاه الليبرالى لوسائل الإعلام فإن عمليات المسح تشير إلى أن صحفيى واشنطن قد ينتهجون خطًا أكثر ليبرالية فيما يتعلق بالقضايا الثقافية مثل الإجهاض وأداء الصلوات فى المدارس، غير أنهم يصرون على مواقف أكثر محافظة بالنسبة للقضايا الاقتصادية. فهم يؤيدون فى الغالب، وبنسبة الضعف، اتفاقية "نافتا" و "الجات"، كما يؤيدون وعلى نطاق أوسع تقليص الضمان الصحى "ميدى كير" والضمان الاجتماعى (١٤) . على أية حال، وكما ذكرنا من قبل فإن الأهم من الصحفيين العاملين فيما يتعلق بصياغة محتوى الأخبار إنما هم المحافظون الأغنياء الذين يملكون وسائل الإعلام الكبرى ويسيطرون عليها.

تعتمد التقارير الصحفية التى تتحدث عن مؤسسات الأعمال على مصادر مؤسسات الأعمال كليًا تقريبًا. أما نتائج أساليب عمل الاقتصاد السياسى الرأسمالى فهى لا تذكر فى تلك التقارير. فالميل المزمن نحو عدم الاستقرار، والركود، والتضخم، وتحميل عامة الناس نتائج مساوئ الشركات الكبرى، كل هذه المشاكل وما يشابهها تعالج بصورة سطحية، هذا إن تمت معالجتها، من قبل منظرين لا يمتلكون الرغبة ولا الحرية فى تقديم آراء تنتقد الجنة الرأسمالية التى نعيش فى ظلها. كما تتجاهل أجهزة الإعلام قضية الفقر وتعتبرها أمرًا غير قابل للتفسير. وسواء أكانت تصور الفقراء على أنهم كسالى غير جديرين بالاحترام أم مجرد ضحايا لسوء الحظ فإن أجهزة الإعلام نادرًا ما توجه آراء ناقدة لقوى السوق التى تخلق طبقة قليلة الدخل وتجعل منهم ضحية لها، هذا إن تجرأت على مثل هذه الانتقادات.

لم تفلح وسائل الإعلام فى تفسير التأثير الحقيقى للدَيْن القومى وكيف أن هذا الدين قد أدى إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الأعلى، بحيث يتوجب على الطبقات العاملة أن تسدد المبالغ التى تستدينها الحكومة من الأغنياء. ولا تكاد الصحافة الرئيسية تتحدث مطلقًا عن قيام الشركات الكبرى فى أمريكا بالغرف من الماعون العام، وكيف أنها تضطهد الناشطين فى مجال المحافظة على البيئة، والموظفين الذين قد يكشفون أمورًا خفية، وتكاد لا تشير قط إلى محاولة مصالح النفط والغاز والذرة والوقوف فى وجه تطوير مصادر طاقة بديلة ومتجددة للطاقة الشمسية (١٥) .

لا تتحدث وسائل الإعلام أيضًا حول الحملات الانتخابية كما يتوجب عليها أن تفعل، إذ تركز على المنافسة في حد ذاتها، وعلى من سيرشح نفسه ومن سيفوز، وما هي الألاعيب الانتخابية الفعّالة - دون التركيز إلا قليلاً، إن فعلت، على المحتوى السياسي للانتخابات - يتصرف المعلقون الإخباريون وكأنهم نقاد مسرح حيث يتحدثون عن أداء المرشحين وأسلوبهم في خوض المعركة الانتخابية. وقد بينت إحدى الدراسات أن ما يزيد على ثلثي التغطية الخاصة بالحملة الانتخابية تركز على استراتيجية الفوز بمراكز لها نفوذ وعلى المناورات السياسية بدلاً من التركيز على القضايا الأساسية [١٦] .

يجد المرشحون التقدميون الذين يحاولون تطوير صورة مقبولة لدى الناخبين أن عليهم أن يعتمدوا في تقديم أنفسهم على وسائل الإعلام ذاتها التي تملكها المصالح المحافظة التي يهاجمونها. وبذلك فإنهم لا يتنافسون مع خصوم يتمتعون بتمويل جيد فحسب بل كذلك ضد برامج الإلهاء التافهة والمخدرة التي تقدمها وسائل الإعلام. وعلى أمل أن يتمكنوا من تنبيه الجمهور إلى خفايا القضايا التي يطرحونها فإنهم سرعان ما يكتشفون أن وسائل الإعلام لا توفر إلا مجالاً ضئيلاً، أو لا توفر لهم أية فرصة لشرح مواقفهم للناخبين الذين يبدون استعداداً لسماع آرائهم. وندرة المعلومات في حد ذاتها قد تجعل قيام حوار ذي معنى أمرًا مستحيلاً. ولاشك أن وسائل الإعلام، بإحجامها عن تغطية مرشحي الأحزاب الصغيرة بينما تظهر سخاءها في تغطية مرشحي الأحزاب الرئيسية إنما تساعد على دوام احتكار الحزبين الرئيسيين مجال العمل السياسي.

ساعدت الصحافة على خلق ذلك الجو من الرعب من الجريمة والتحريض على إيداع من تركز عليهم كمجرمين خلف جدران السجون في جميع أنحاء الولايات المتحدة. ولابد لنا من الإشارة إلى أن معدل جرائم القتل في الولايات المتحدة قد انخفض بنسبة ٢٠٪ بين عامي ١٩٩٣و١٩٩٦، ولكن معدل تغطية أنباء عمليات القتل في نشرات الأخبار المسائية على محطات "إيه. بي. سي." و"سي. بي. إس." و"إن. بي. سي." قد قفز بما يعادل ٧٢١٪. وعلى هذا الأساس ارتفع - بمعدل ستة أضعاف - عدد من يعتبرون الجريمة المشكلة الأكبر في الولايات المتحدة [١٧]، أما جرائم الشركات الكبرى فهي قصة أخرى لا يتم الحديث عنها إلا نادراً. وقد أظهرت عمليات المسح أن وسائل

الإعلام الأساسية قلما تعبر فى مقالاتها الرئيسية عن أراء تنتقد جرائم الشركات الكبرى (١٨) .

بدلاً من قيام وسائل الأعلام بجهد إيجابى لمحاولة علاج آثار مشاكل قائمة منذ وقت طويل مثل التمييز العنصرى والتمييز ضد النساء فإنها تلجأ لتضليل الناس بشأن هذه الأمور. إذ تتجاهل استمرار التمييز العنصرى فى مجالات عديدة من الحياة، تاركة لدى الناس الانطباع بأن الأمريكيين من أصل أفريقى يحظون بامتيازات خاصة على حساب البيض (١٩) .

تحرص شبكات التليفزيون فى نشراتها الإخبارية كل ليلة كل الحرص على تقديم أخبار أسعار الأسهم والعملات، ولكنها قلما تشير إلى الأخبار التى تعتبرها المنظمات العمالية أخباراً هامة. ولا توجد أخبار يومية عن عدد العمال الذين يصابون بعجز أو تشوهات أثناء العمل. وقلما يقدم المراسلون وجهات نظر العمال حول القضايا الوطنية. ولقد ظهر رؤساء الشركات الكبيرة فى برنامج "نايت لاين" **Night Line** للتعبير عن آرائهم سبعة أضعاف المرات التى ظهر فيها ممثلو العمال. ويكاد لا يتم قط إجراء مقابلات مع عمال على أساس أنهم مصادر يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بأمور العمل. ولا يتم الالتفات إلى الاتحادات العمالية إلا لدى قيام إضرابات عمالية ، وإن كانت وسائل الإعلام لا تعترف إلا نادراً بالقضايا التى تقف وراء الإضرابات مثل تأمين السلامة المهنية أثناء العمل أو إلغاء مستحقات للعمال. إن الانطباع المضلل الذى تبثه وسائل الإعلام هو أن العمال قد رفضوا ببساطة "عرضاً جيداً " لأنهم يبالغون فى مطالبهم. وتشير وسائل الإعلام إلى أن الاتحادات العمالية تقدم "مطالب" بينما تقدم الإدارة "عروضاً" . ولدى معظم الصحف كادر كبير يتناول أخبار مؤسسات الأعمال دون أن يكون لديها صحفى واحد يتولى نقل أخبار العمال، علماً بأن الإضرابات والمظاهرات كانت تعالج بتعاطف وتتلقى تغطية واسعة فى وسائل الإعلام لدينا عندما كانت تحدث فى البلدان الشيوعية.

الغالبية العظمى ممن يطلق عليهم مسمى الخبراء الذين تستضيفهم شبكات التليفزيون هم من المسئولين الحكوميين (أو من المسئولين السابقين)، أو رؤساء

الشركات الكبرى، أو أعضاء فى مراكز البحث المحافظة، إلى جانب خلطة متنوعة من "الديمقراطيين الجدد" المحافظين الذين لا يبدون إلا اختلافًا قليلاً عن الآخرين. وعلى نفس المنوال فإن من بين المئات من كتّاب المقالات الافتتاحية والموجهين التليفزيونيين ومقدمى البرامج التليفزيونية، والصحفيين الذين تنشر مقالاتهم فى العديد من الصحف والذين يزدحم بهم عالم الاتصالات، من بين هؤلاء عدد ضئيل من "الليبراليين" المعتدلين. ومن الأمثلة التى تمثل هذا النمط "أنطونى لويس" الذى تنشر مقالاته فى صحف عديدة والذى وصف نفسه، وبحق، بأنه ينتهج سياسة وسطية معتدلة موالية للرأسمالية. فقد ساند تدمير جورج بوش (الأب) للعراق، وتدمير بيل كلينتون ليوغسلافيا، واستنكر ضغوط الاتحادات العمالية المناوئة لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" [٢٠] . لا ينطق صحفيون ومعلقون معروفون آخرون يصفون أنفسهم بأنهم يمثلون اليسار مثل سام دونالدسون وكوكى روبرتس وجان ليامز وبوب بيكل (وهم من جماعات ضغط الشركات الكبرى)، لا ينطق هؤلاء بكلمة واحدة حول قضايا تقدمية، أو حول الأرباح التى تحققها الشركات الكبرى. وعندما يكفون عن الحديث السطحى الذى لا ينتهى حول الاستراتيجيات الداخلية والشخصيات العامة يتغنى معظم الموجهين الليبراليين حول بركات العولمة، ويساندون دولة الأمن القومى وسياسة التدخل الأمريكى فى الخارج بحماسة الصقور يتجاوزون فيها أحيانًا حماسة زملائهم المحافظين [٢١] .

لا تذكر وسائل الإعلام عادة إلا القليل حول أولئك المواطنين الذين يستخدمون حقوقهم الديمقراطية المنصوص عليها فى التعديل الأول للدستور الأمريكى للتعبير عن احتجاجهم على السياسات القائمة. وكمثال على ذلك المظاهرات التى جرت فى مدينة سياتل الأمريكية عام ١٩٩٩ ضد منظمة التجارة العالمية والتى شارك فيها عشرات الألوف، فقد وُصِف هؤلاء بأنهم متحمسون متعصبون مضلَّلون وأشخاص هامشيون ميالون للعنف. تتناول وسائل الإعلام العولمة على أنها أمر جيد وبأنها توفر فرصًا متساوية للجميع وبأنها تطور حتمى وليست استراتيجية تنفذها شركات كبرى متعددة الجنسيات تستهدف إلغاء الإجراءات التى هى فى المصلحة العامة، وكذلك إجراءات الحماية الديمقراطية للاقتصاديات الداخلية فى كل بلد من بلدان العالم [٢٢] .

المناورات الرسمية

تقلب العشرات من الصحفيين الذين يوصفون بأنهم مستقيمون وموضوعيون بين العمل فى أجهزة الإعلام وبين مناصب حكومية مما يطلق عليه مسمى "الباب الدوار". ولقد خدم ديفيد جيرجن فى إدارات نيكسون وفورد وريجان وكلينتون. وفيما بين ذلك عمل محرراً لصحيفة "يو إس نيوز آند وورلد ريبورت" ومعلقاً فى قناة بى بى إس PBS. أما بات بوكانان فقد عمل ككاتب فى هيئة العاملين لدى الرئيس نيكسون وكاتباً صحفياً ومقدماً لبرامج رأى تليفزيونية فى محطة "سى إن إن" وضمن هيئة المسئولين فى إدارة الرئيس ريجان ثم ما لبث أن عاد ليعمل مقدماً لبرنامج فى محطة "سى إن إن" [٢٣] . المدير التنفيذى لإذاعة " National Public Radio كيفين كلوز" كان يحتل من قبل منصب رئيس جميع وكالات الدعاية الحكومية، وهى صوت أمريكا، إذاعة أوروبا الحرة، راديو ليبرتى وراديو مارتى. وبذلك فإن شبكات الإذاعة التى يديرها وهى إن بى آر NPR لا تملك الكثير مما تبثه فى نقد السياسة الخارجية الأمريكية ودولة الأمن القومى. أما السيرة الذاتية لروبرت كورنر مدير شركة Public Broadcasting فهى تشبه إلى حد كبير السيرة الذاتية لكلوز من حيث توليه مناصب فى صوت أمريكا وراديو مارتى [٢٤] .

تعتمد التقارير الصحفية حول سياسة وزارة الخارجية والبنتاجون اعتماداً كبيراً على ما تصدره الوزارتان من بيانات. أما تغطية الصحافة لبرنامج الفضاء فهى تساند هذا البرنامج دائماً دون أن تورد، إلا فيما ندر، كلمة واحدة مما يعلنه نقاد برنامج الفضاء. ولا تكشف الصحافة إلا فى القليل النادر عن النضال المناهض للاستعمار فى مختلف بلدان العالم كما لا تتحدث عن الاحتجاجات فى داخل الولايات المتحدة ضد التدخل الأمريكى فيما وراء البحار وضد شعوب العالم الثالث. ويتم تصوير المتظاهرين والمحرضين الذين يهاجمون بعنف حكومات منتخبة ديمقراطيًّا فى بلدان تقاوم التبنى الكامل للسوق المفتوحة، وفى بلدان شيوعية سابقة مثل بلغاريا ويوغسلافيا، على أنهم يمثلون الديمقراطية، وتسهب الصحافة فى تغطية أخبارهم ولا تستنكر على الإطلاق أعمال العنف التى يقومون بها. وبدلاً من أن تلعب دور الناقد اليقظ للسياسة الحكومية

فإن الوكالات الإخبارية تتصرف وكأنها الناطق باسم القوى الرسمية للعولمة القائمة على مناصرة الأسواق المفتوحة ومحاربة القوى الثورية.

صورت أجهزة الإعلام التى تديرها شركات كبرى وكذلك شبكات إن. بى. آر. NPR وبى. بى. إس. PBS حرب فيتنام، واجتياح جرينادا، وغزو بنما، وتدمير العراق، وتدمير يوغسلافيا، والتدخل الأمريكى المتزايد ضد رجال الجماعات الثورية فى كولومبيا، صورتها جميعًا على أنها تنبع من نوايا طيبة من جانب الولايات المتحدة دون أن تشير أى إشارة إلى المصالح الطبقية التى تشكل الأساس لهذه الأعمال أو إلى التدمير الرهيب الذى أحدثته القوات الأمريكية ضد شعوب هذه البلدان.

تجاهلت الصحافة الأمريكية ذبح حوالى ٥٠٠,٠٠٠ إندونيسى على يد العسكريين الذين تساندهم الحكومة الأمريكية فى بلادهم، كما تجاهلت حملة التطهير العرقى التى ارتكبها هؤلاء العسكريون أنفسهم فى تيمور الشرقية. ولم تذكر وسائل الإعلام إلا النزر اليسير عن عمليات الاضطهاد الشاملة ضد المنشقين من الفلاحين والعمال ورجال الدين والطلاب والمثقفين فى الأوروجواى وجواتيمالا والسلفادور وزائير والفلبين والعشرات من البلدان الأخرى التى تحكمها أنظمة تساندها الولايات المتحدة. وتلتزم الصحافة باستمرار بالخط الرسمى الأمريكى بحيث تقدم تغطية سلبية جداً ضد الحركات والحكومات اليسارية، بينما تبدى دعما لتلك الموالاة الرأسمالية. وهى لا تبدى ملاحظات انتقادية، إلا فيما ندر، تجاه قوات المرتزقة المناوئة للثورة والتى تساندها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA كما حدث فى كل من أنجولا وموزمبيق ونيكاراجوا حيث أدت عمليات تلك القوات المرتزقة إلى إزهاق مئات الألوف من الأرواح (٢٥).

لا تشير وسائل الإعلام الأمريكية أيما إشارة كذلك لأعمال الإرهاب التى تساندها الولايات المتحدة فى العشرات من البلدان حيث تستخدم فرق الموت والمذابح وعمليات الاعتقال الجماعية. أما عمليات انتهاك حقوق الإنسان فى بلدان غير رأسمالية مثل الصين والتبت وكوريا الشمالية فهى تلقى تغطية واسعة، فى حين تتجاهل وسائل الإعلام بشكل شبه كامل عمليات الانتهاك الدموية التى تجرى منذ وقت طويل فى بلدان

مثل تركيا، وهندوراس، وإندونيسيا والعشرات من بلدان أخرى تساندها الولايات المتحدة وتنتهج سياسة السوق المفتوحة (أشرنا إلى ذلك بالتفصيل فى الفصل السابع من هذا الكتاب) (٢٦) .

تتخذ أجهزة الإعلام الأمريكية موقفًا مساندًا إجمالاً عندما يقوم الرؤساء الأمريكيون بغزو أو قصف دول أخرى. وتنتهج هذه الأجهزة موقفًا تصفه بأنه "مسئول" بالامتناع عن إطلاع الرأى العام على الأعمال الخفية وغيرها من السياسات المشبوهة التى تقوم بها الولايات المتحدة فى الخارج، وفى داخل البلاد. غير أن روح المسئولية التى يجب أن تمارسها الصحافة إنما تقوم فى الواقع على كشف المعلومات الصحيحة مهما كانت هذه المعلومات تزعج القوى المنفذة. أما "روح المسئولية" التى يطلبها المسئولون الحكوميون وتتفق معها أجهزة الإعلام غالبًا فهى تعنى عكس ذلك. إنها تعنى دفن المعلومات المزعجة لسبب وحيد بالذات وهو أنها معلومات صحيحة.

بل إن صنّاع الرأى فى أجهزة الإعلام يعبّرون عن تحيزهم الشديد والقاطع فى بعض الأحيان. ففى خلال قيام الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى بقصف يوغسلافيا فى عام ١٩٩٩ الذى أدى إلى مقتل المئات من المدنيين الأبرياء وتدمير اقتصاد البلد كليًا، دون أن ينجم عن ذلك مقتل أمريكى واحد أعلن "دان راذر" Dan Rather مذيع أخبار المساء على قناة "سى بى إس" "إننى أمريكى، وأمريكى يعمل فى مجال الصحافة، وعندما يكون هناك قتال يشارك فيه الأمريكيون فيمكنك أن تنتقدنى إن كان عليك ذلك، وأن تلعننى إن شئت ذلك، ولكنى سأظل أدافع بشدة باستمرار لكى نحقق النصر". فهل يعلن "راذر" بذلك أنه سيساند أية عمليات ذبح أمريكية مهما كانت تكلفتها، ومهما سببت من أعمال رعب لا أخلاقية، ومهما كانت الوقائع الموضوعية الحقيقية للقضايا التى تكمن وراء هذه الأعمال؟ (٢٧) قول "راذر" هذا لا يعبر عن وجهة نظر صحفى يتخذ موقفًا موضوعيا بعيدا عن العواطف، بل عن شخص شوفينى يهلل ويصفق لسياسة السلطة الحاكمة.

لقد قام ما يزيد على أربعمائة من الصحفيين الأمريكيين، بمن فيهم صحفيون تنشر مقالاتهم فى عدد كبير من الصحف فى نفس الوقت، ورؤساء تحرير وبعض

الناشرين الرئيسيين بمهمات سرية لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية خلال العقود الأربعة الماضية، حيث كانوا يقومون بجمع معلومات مخابراتية فى الخارج، أو ينشرون قصصًا صحفية من شأنها أن تخلق رأيًا عامًا يساند أهداف سياسة التدخل التى تنتهجها وكالة المخابرات. وتضم قائمة هؤلاء صحفيين من صحيفة "واشنطن بوست" وشبكات "سى. بى. إس." و"إن. بى. سى." و"إى. بى. سى."، ومجلة "نيوزويك"، ومجلة "وول ستريت جورنال"، ووكالة "أسوشيتدبرس" بالإضافة إلى أشخاص من أقطاب الصحافة من أمثال "وليم بيلى" الذى احتل فى وقت من الأوقات منصب مدير شبكة "سى. بى. إس." و"هنرى لوس" مالك شركة تايم سابقًا، و"آرثر هيز سولزبرجر" ناشر صحيفة نيويورك تايمز. ولقد امتلكت وكالة المخابرات المركزية ما يزيد على ٢٤٠ من وسائل النشر والإعلام فى مختلف أنحاء العالم، بما فى ذلك صحف ومجلات ودور نشر ومحطات إذاعة وتليفزيون وشبكات خدمات الاتصالات. وتحصل العديد من دول العالم الثالث على أخبار من وكالة المخابرات المركزية ومن مصادر غربية أخرى أكثر مما تحصل عليه من المؤسسات الإخبارية فى هذه البلدان نفسها [٢٨].

فى سلسلة من المقالات التى كتبها "جارى ويب" **Garry Web** بعد قيامه ببحث متعمق ونشرت فى صحيفة "سان خوزيه ميركورى نيوز" يكشف ويب عن تفاصيل تورط وكالة المخابرات المركزية فى نقل المخدرات من مناطق قوات الكونترا (قوات المرتزقة التى تدعمها الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى) إلى مروجى المخدرات فى داخل المدن الأمريكية. وقد أكدت سلسلة المقالات تلك أسوأ شكوك الزعماء الأمريكيين من أصول أفريقية، وأثارت عاصفة متّقدة من الجدل حول الموضوع. تعرّض "ويب" فى الحال لعاصفة من الهجمات المضادة من صحف واشنطن بوست ونيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز وفى شبكات التليفزيون الرئيسية، حيث نسبوا إليه أقوالاً لم يكن قد أوردها، وركزوا على نقاط تأملية لم يتم التحقق منها نهائيًا بعده، بينما تجاهلوا القضايا المؤكدة التى تكمن فى قلب التحقيق والتى تدين المتورطين فيها. وقد تقبّلت هذه الأجهزة دون ما تساؤل ادعاءات وكالة المخابرات المركزية بأنها لم تتورط فى نقل المخدرات. وفى النهاية استسلم ناشر مقالات "ويب" أمام الضغط الذى تعرض له وأصدر نقدًا ذاتيًا لإقدامه على نشر تلك السلسلة من المقالات. ثم ما لبث ويب أن ترك

عمله فى صحيفة "ميركورى نيوز" بعد ذلك بقليل، علماً بأن تقريراً لاحقًا أعدته وكالة المخابرات المركزية ذاتها أكد صحة اتهاماته إلى حد كبير [٢٩] .

فى عام ١٩٩٨ عرضت "إبريل أوليفر" و "جاك سميث" برنامجًا تليفزيونيا على شبكة "سى. إن. إن." حول استخدام القوات العسكرية الأمريكية لغاز الأعصاب شديد القتل المسمى "سارين" فى عملية خلف خطوط العدو فى لاوس عام ١٩٧٠ مما أدى إلى مقتل مائة شخص بمن فيهم اثنان من الأمريكيين الفارين من الخدمة. وسرعان ما تعرضت أوليفر وسميث للنقد اللاذع من قبل البنتاجون ووسائل الإعلام الرئيسية، وما لبثت محطة "السى إن إن" أن تراجعت بأسلوب متزلف وطردت منتجى البرنامج من العمل. كما تم تأنيب المذيع الرئيسى للبرنامج، وهو المذيع المعروف "بيتر آرنت" الذى ترك عمله فى "السى إن إن" فى النهاية نتيجة للجدل الذى قام حول هذا الموضوع. وما لبث كل من أوليفر وسميث أن أعدّا وثيقة تتكون من سبع وسبعين صفحة يوضحان فيها أن برنامجهما كان مبنيا بشكل كامل على شهادات الطيارين الأمريكيين وعسكريين أمريكيين آخرين بمن فيهم أشخاص شاركوا فى العملية، وتمسكوا بروايتهم للأحداث [٣٠] . هذا وقد رفعت إبريل أوليفر دعوى ضد محطة "سى إن إن" بسبب فصلها من عملها دون وجه حق.

تستغل الحكومة الصحافة وأجهزة الإعلام على نحو مستمر. ويعمد المسئولون على تزويد الصحفيين المتعاطفين مع الحكومة بمعلومات مختارة بينما يحجبونها عن الصحفيين المشاغبين. وهم يجتمعون بانتظام برؤساء وسائل الإعلام لمناقشة موضوعات صحفية محددة أو للاحتجاج على موضوعات بعينها، ويصدر البيت الأبيض والبنتاجون وهيئات أخرى يوميا آلاف التقارير التى تخدم مصالحهم ويزودون بها وسائل الإعلام التى ما تلبث أن تبثها على الملأ دون أن تصحبها أية آراء انتقادية، وعلى أنها أخبار صادرة عن مصادر مستقلة.

ظفرت وزارة العدل الأمريكية بقرار من المحكمة العليا يسمح للحكومة بإصدار أوامر استدعاء تتطلب من الصحفيين المثول أمام المحاكم للكشف عن المصادر التى استقوا منها معلوماتهم لمحققى هيئة المحلفين، وهذا يحوّل الصحافة بالتالى إلى يد

تتولى التحقيق نيابة عن المسئولين الذين يتوجب على الصحافة أساساً أن تلعب دور الرقيب عليهم. وقد أكدت صحيفة نيويورك تايمز لقرائها بأن "إصدار أوامر استدعاء الصحفيين للمثول أمام المحاكم أمر نادر"، غير أن إحدى الدراسات أظهرت أن ٣,٥٠٠ أمر لاستدعاء عاملين فى وسائل الإعلام للمثول أمام المحاكم قد صدر فى غضون سنة واحدة فقط [٣١] . ولقد تم إيداع العشرات من المراسلين الإعلاميين فى السجون أو هددوا بذلك لدى محاولتهم حماية مصادر معلوماتهم برفضهم تسليم مواد وأشرطة تسجيل بحوزتهم. تخلق مثل هذه الإجراءات القسرية التى ترتكبها الحكومة تأثيراً من شأنه أن يؤدى إلى فتور همة الصحافة وتشجيعها على تجنب المشاكل مع المسئولين بقيامها بإجراءات مراقبة ذاتية على ما تنشره من أخبار وتعليقات.

وسائل الترفيه السياسية

تتعرض وسائل الإعلام الترفيهية والتى تشمل الأفلام والدراما التليفزيونية والبرامج الوثائقية وغيرها من البرامج لرقابة سياسية صارمة. وتعترف صحيفة نيويورك تايمز بأن أقسام "الإنتاج والمقاييس" (أى الرقابة) فى شبكات الإنتاج السينمائى والتليفزيونى قد خففت من الإجراءات الرقابية التى تفرض على المشاهد الجنسية والثقافية الممنوعة، غير أن تلك الشبكات ظلت مستمرة فى رقابتها الناشطة للمحتوى "السياسى" للأفلام التليفزيونية. وتجدر الإشارة إلى أن البرامج التليفزيونية التى تعالج موضوعات قابلة للجدل أو مناوئة للسلطة تجد صعوبة فى العثور على من يتولون تمويلها، أو فى تخصيص وقت لعرضها على شاشات التليفزيون [٣٢] . وفى المناسبات النادرة التى يتم فيها إنتاج فيلم مؤيد لحقوق العمال أو معاد للاستعمار فإن مثل هذا الفيلم لا يتلقى دعماً مالياً من الاستديوهات والبنوك الرئيسية، ويظل توزيعه محدوداً جداً. ولقد كان هذا هو المصير الذى واجهته أفلام مثل "ملح الأرض" Salt of the Earth و "احترق" Burn و"سلفادور" Salvador و"الحمر" Reds و"١٩٠٠" و"ميتوان" Matewan و"روميرو" Romero. [٣٣] .

إن ما يعتبر فيلمًا سياسيا أو غير سياسى إنما يمثل فى الواقع حكمًا سياسيًا فى حد ذاته. فالأفلام التى تتحدى القيم التقليدية والصور النمطية تعتبر سياسية بينما لا تعتبر كذلك الأفلام التى تدعم المقاييس التقليدية للقيم. ولا شك بأن معظم أفلام الترفيه السائدة هى أفلام سياسية بصورة أو أخرى، إذ حتى لو كانت الأفلام والبرامج التليفزيونية لا تروّج لخط قصصى سياسى محدد فإنها قد تنشر صورًا وموضوعات من شأنها دعم الروح العسكرية والاستعمارية، والتمييز العنصرى، والتمييز بين الجنسين، والأوتوقراطية وغيرها من القيم غير الديمقراطية. يعالج عالم الترفيه المحن والحظ العاثر على أنها ناتجة عن ضعف الإرادة لدى الأفراد والمجموعات التى تحيك المؤامرات وليس عن مظالم النظام الاقتصادى الاجتماعى القائم. وتحل المشاكل بفضل أعمال جريئة يقوم بها أفراد، لا عن طريق جهد جماعى منظم. أما المنازعات فيتم إنهاؤها بأعمال القتل والتشويه الوفيرة. ويقابل العنف الشنيع عنف مبرر أخلاقيًا وإن كان من الصعب فى غالب الأحيان التفريق بين هذين النمطين من العنف. وتشير الدراسات إلى أن المشاهدين الذين يكثرون من مشاهدة برامج التليفزيون يخافون الجريمة والأقليات فى المدن أكثر مما يفعل أولئك الذين لا يشاهدون الكثير من البرامج التليفزيونية. وتعمد برامج الجريمة إلى تأهيل المشاهدين لتقبل حلول تؤيد إخضاع الفرد كليًا لما فيه مصلحة الدولة ، وكذلك تقبل الإجراءات القمعية للشرطة [٣٤] .

أُحدثت تغييرات فى أساليب تصوير الجنسين والأقليات العرقية استجابة لضغوط من المشاهدين، حيث أخذ يتم تصوير النساء والأقليات العرقية أحيانًا على أنهم يتمتعون بالذكاء والقدرة، وأنهم يحتلون مناصب يتمتعون فيها بالسلطة والقوة. ولكن، وعلى الرغم من هذا التقدم فإن الأفلام والبرامج ما تزال تعج بالصور النمطية للنساء وأبناء الأقليات العرقية، كما أن نسبة ظهور النساء وأبناء الأقليات فى الأدوار الرئيسية أقل فى كثير من الأحيان من ظهور الرجال البيض. وما يزال يتم تسويق النساء على أسس جنسية فى الإعلانات والخط القصصى، كما يُصَوّرون فى كثير من الأحيان كهدف لعنف الذكور وضراوتهم.

كان الأمريكيون من أصل أفريقى قبل سنوات يقومون فى الأفلام والمسلسلات التليفزيونية بأدوار الخدم والمجرمين الذين يرتكبون أعمال العنف والجريمة فى

الشوارع وهذا أمر متوقع. أما الآن فهم يلعبون أدوار رجال الشرطة ومجرمي الشوارع، ويقومون بأدوار صغيرة مكررة عديمة الحيوية، مثل كابتن الشرطة الذى يصرخ على الشرطى البطل، والقاضية السوداء التى تعنّف المحامين فى قاعة المحكمة، كما تعمر أوقات الإرسال الرئيسية بتمثيليات كوميدية معقدة ممثلوها من الأمريكيين من أصل أفريقى حيث يمثلون أدواراً لإثارة الضحك. أما النضال الذى يتوجب على الأمريكيين الأفارقة مواجهته فى كل منحى من مناحى الحياة والعمل تقريباً فإنه قلما يحظى بتصوير واقعى، وما يزال الممثلون السود يعانون من نقص فى الأدوار غير المحددة عنصرياً والتى تعالج الأوضاع الحياتية المعقدة للناس العاديين بمشاكلها الواقعية.

لقد كانت هناك استثناءات ملحوظة فى البضاعة المروعة التى تقدم لجمهور المشاهدين مثل: "بولوورث" Bulworth الذى يسخر من النظام السياسى فى الولايات المتحدة، و"الميت الذى يمشى" Dead Man Walking الذى يعالج موضوع عقوبة الإعدام، و"إجراء مدنى" Civil Action الذى يلقى الضوء على فساد الشركات الكبرى التى تقوم بتلويث البيئة، "وإيرين بروكوفتش" .Erin Brokovich أما "المحبوب" Beloved فهو يعالج الآثار التى ما تزال متبقية للعبودية، و "إميستاد" Amistad الذى يصور وقائع تتوافق مع واقع الحياة حول ثورة للعبيد ومحاكمتهم فى القرن التاسع عشر، و"كريدل ويل روك" Cradle will Rock الذى يصور محاولة لبناء مسرح لعامة الناس فى فترة "الاتفاق الجديد"، "ومن يعمل من الداخل" The Insider الذى يوثق جهوداً بذلت للتحقق من السياسات الخاصة بشركات صناعة التبغ. غير أن معاناة الناس العاملين وكفاحهم من أجل الحصول على معاملة لائقة فى العمل وفى المجتمع (وهى قضايا عامرة بالموضوعات التى يمكن معالجتها دراميا)، كل هذه الأمور قلما تجد معالجة درامية فى عالم الترفيه الذى تملكه مؤسسات الأعمال (٣٥) .

العامل العادى غائب أيضاً عن شبكات التليفزيون، وعلى الرغم من أن شبكة PBS أخذت تبدى فى السنوات الأخيرة حساسية أكبر لموضوعات العنصرية والتمييز بين الجنسين والتنوع الثقافى غير أنها ما تزال تتجاهل الأمور التى تهم الطبقة العاملة خشية إغضاب الشركات الكبرى التى تمولها. وعندما قامت الاتحادات العمالية بتمويل

برامج وثائقية ودرامية ذات منظور يعالج قضايا الطبقة العاملة كان المسئولون فى القنوات التليفزيونية يرفضون عرضها عادة بدعوى أن العمال (الذين يعدون بالملايين) إنما يمثلون مصالح فئة خاصة ليس لها طابع العمومية (٣٦) .

هل هناك مجال لبدائل أخرى؟

باختصار، ليست وسائل الإعلام موضوعية أو صادقة فى تصويرها للقضايا الهامة. وليست الأخبار نتاجا لاستغلال متعمد فحسب بل هى أيضا نتاج لهيكلية قوى إيديولوجية واقتصادية يعمل الصحفيون فى ظلها وينغمسون ضمنها فى علاقات اجتماعية.

نص "قانون الفرص المتساوية" على تخصيص وقت لوجهات النظر المعارضة بعد أن تقوم محطة ما بتقديم مقال افتتاحى يعبر عن رأى ما. غير أن القانون لم ينص على ضرورة أخذ الآراء المتنوعة بعين الاعتبار، ولذا يقتصر الأمر على وجهتى نظر مختلفتين قليلاً عن بعضهما البعض. "قانون الفرص المتساوية" لم يوفر فى الواقع فرصاً متساوية لدى تطبيقه. وقد أصدرت الهيئة الفيدرالية للاتصالات توصية تقول بأنه "لا يتوجب أن يعطى وقت لشيوعيين أو لوجهات نظر شيوعية، بل لقضايا ذات أهمية ومحل جدل بالنسبة للجمهور، ووجهات نظر مختلفة يحملها أناس من غير الشيوعيين" (٣٧) . وقد استخدم الرئيس الأمريكى ريجان فى عام ١٩٨٧ حق النقض ضد محاولة الكونجرس تمديد العمل بقانون "الفرص المتساوية". ويدّعى مناوئو هذا القانون بأنه يمثل خرقًا لحرية الصحافة نظراً لأنه يجبر إذاعة خاصة على تخصيص وقت لطرح وجهة نظر معارضة، وهذا يؤدى بالتالى إلى تجميد فرص التعبير عن الرأى نظراً لأن مالكى هذه المحطات سيحجمون عن التعبير عن آرائهم بسبب التزامهم بإتاحة الفرصة لوجهات نظر منافسة. غير أن موجات الأثير هى ملك لشعب الولايات المتحدة ويجب أن تكون مفتوحة لوجهات النظر المتعارضة.

أدى صدور قانون الإذاعة العام **Public Broadcasting Act** فى عام ١٩٦٧ إلى بدء نظام الإذاعة العام **Public Broadcasting System (PBS)** كشبكة بث تليفزيونى

مقابلة للتليفزيون التجارى. وبدلاً من أن يتم تمويل الشبكة التليفزيونية تلك بصورة مستقلة عن طريق ضرائب المبيعات على أجهزة التليفزيون أو بأساليب أخرى فإن محطة PBS أصبحت تعتمد على اعتمادات سنوية يعتمدها الكونجرس وتدار من قبل مجلس إدارة يعينه الرئيس. ويطلب من شبكتى "بى. بى. إس." PBS و "إن. بى. آر." NPR (الإذاعية) الآن أن يؤمنا من مصادر أخرى مبالغ من المال مساوية للاعتمادات الفيدرالية الممنوحة لهما. كما يتم حث المستمعين والمشاهدين على دفع تكاليف التشغيل. أما البرامج نفسها فتمولها الشركات الكبرى، ولذا فإنه ليس من المدهش أن تقدم كل من "بى بى أر" و"بى بى إس" برامج شئون عامة يشارك فيها معلقون و"خبراء" لا يختلفون فى إيديولوجياتهم المحافظة وسياساتهم التى تلتزم جانب السلامة، عن أولئك الذين نراهم فى المحطات التليفزيونية والإذاعية التجارية.

لا تعرض دور السينما الكبرى ومحطات التليفزيون الرئيسية إلا القليل من الأفلام والبرامج الوثائقية اللافتة للانتباه والتى ينتجها منتجون مستقلون وتعالج قضايا سياسية هامة ومثيرة للجدل، هذا إن عرضت أيا منها. وعلى هذا الأساس رفضت اثنتان وعشرون سوقا تليفزيونية رئيسية عرض الفيلم الوثائقى "وجوه الحرب" Faces of War والذى يكشف عن التدمير الذى ساندته الولايات المتحدة ضد شعب السلفادور تحت مسمى محاربة المتمردين هناك. كما رفضت شبكة "بى. بى. إس." وجميع القنوات التجارية عرض الفيلم الوثائقى "تصنيع القنابل" Building Bombs وكذلك فيلم "الغطاء" Coverup الذى فضح قضية إيران - كونترا. وفى عام ١٩٩١ فاز فيلم وثائقى يتناول بالنقد أفعال شركة جنرال اليكتريك والدمار البيئى الذى تحدثه الصناعة النووية والفائز بالجائزة الأكاديمية. غير أنه - وباستثناء محطات محلية قليلة - أغلقت فى وجه الفيلم كل المحطات الرئيسية، التجارية منها والعامة، وهذا ما حدث أيضاً للفيلم الذى فاز بجائزة الأكاديمية "خدعة بنما" Panama Deception والذى ينتقد ويكشف خفايا الغزو الأمريكى لبنما.

تعج مناطق عديدة من الولايات المتحدة ببرامج الحوارات والتعليقات الإخبارية التى تعبر بصراحة عن وجهات نظر يمينية متطرفة، وموالية للرأسمالية، ومفعمة بالروح العسكرية، ومناوئة لاتحادات العمال والنساء وللمهاجرين. وقد صرف الأثرياء

المحافظون ملايين الدولارات لإنشاء شبكة إذاعية للحقوق الدينية تتكون من ١٣٠٠ محطة إذاعية وكذلك شبكتها التليفزيونية وهى "شبكة الإذاعة المسيحية" **Christian Broadcasting Network** التى تنبثق عنها محطات تليفزيونية تساوى فى عددها ما لدى شبكة **ABC** . وعلى الرغم من وجود حركة مسيحية يسارية لا يستهان بها فى الولايات المتحدة تدعو للسلام وللعدالة الاجتماعية غير أنها لا تتلقى دعمًا ماليًا ذا شأن، وبذلك فإنها لا تملك قنوات إعلامية هامة تعبر فيها عن رأيها.

يحاول اليسار السياسى الذى لا يسمح له بالتعبير عن رأيه عن طريق وسائل الإعلام الرئيسية أن يعبر عن رسالته عن طريق مطبوعات صغيرة تعانى من صعوبات مالية مزمنة، بل إنها تتعرض أحيانًا لمضايقات شديدة من الشرطة ومكتب التحقيقات الفيدرالى **FBI**، والناشطين اليمينيين، ومصلحة الضرائب وخدمات البريد. فأجور البريد التى ترتفع ارتفاعًا كبيرًا تؤثر على هذه المطبوعات تأثيرًا ضاغطًا فعليا وتشكل صعوبة كبيرة بالنسبة لتوزيع هذه المطبوعات. وفى حين تدافع الحكومة عن هذه الأجور البريدية المرتفعة معلنة أنها ضرورية من الناحية الاقتصادية، فإن السلطات تظل تقدم إعانات بمليارات الدولارات لتوزيع البريد (القائم على التغرير) الذى توزعه سنويًا مؤسسات الأعمال وشركات الإعلان.

تقدم شبكة "باسيفيكا" **Pacifica** عن طريق محطات إذاعاتها الخمس وبعض الإذاعات الأخرى التى تمولها جماعات اجتماعية أو المستمعون، منظورات سياسية مختلفة فى بعض الأحيان (إلى جانب قدر كبير من المواد الثقافية التى تعبر عن وجهات نظر تقتصر على فئات قليلة، وكذلك وجهات نظر من النمط التقليدى السائد). غير أن مجلس إدارة "باسيفيكا" الذى أخذ يسيطر عليه منذ عام ٢٠٠٠ أشخاص مناوئون للإذاعات التقدمية يبدو مصرًا الآن على تحييد الأصوات المخالفة الباقية فى الإذاعات الأعضاء فى شبكة باسيفيكا ، وتحويل هذه الشبكة إلى محطة "إن بى آر" أخرى . (٣٨) .

لقد كانت هناك حركة متزايدة يقوم بمعظمها أشخاص فقراء وأفراد من داخل المناطق المزدحمة فى المدن ومن الجاليات الموجودة فيها لإنشاء محطات إذاعية محلية

غير مرخصة على موجات FM التى تقل قوتها عن مائة "وات" وتبث ضمن إطار محدود لا يتجاوز ما يتراوح بين ميل واحد وخمسة أميال. ويجادل المدافعون عن هذه المحطات المحدودة بأن مجال بثهم أصغر من أن يؤثر على إشارات البث الأكبر. إن الخطر الحقيقى الذى تمثله هذه الإذاعات هو أن تستخدم فئات من ذوى الدخل المحدود والمنشقين للتعبير عن وجهات نظر ذات طبيعة هرطقية. وبعد كفاح كبير من جانب المنشقين من أجل البث من محطات الإذاعات الصغرى تم إقرار شارات FM متدنية القوة فى عام ٢٠٠٠, غير أن الرابطة الوطنية للبث الإذاعى، وهى المجموعة التجارية التى تمثل معظم شركات وسائل الإعلام الكبرى، قامت باتصالات مكثفة مستهدفة الضغط لكبح كل تلك المحطات الصغيرة، وبذلك تم استصدار قرار من الكونجرس يمنع إصدار رخص للمحطات الصغيرة إلى أن تعاد دراسة الأمر بدعوى التأكد من أن هذه المحطات لن تؤثر على شبكات البث الرئيسية (٣٩) .

غير أن هناك فى بعض الأحيان حداً لمدى قدرة وسائل الإعلام على كبح وتشويه الأحداث نظراً لأن الواقع لا بد أن يفرض نفسه فى النهاية. فالعالم الثالث فقير حقًّا ومستغل، والولايات المتحدة تدعم فعلاً القلة الغنية، والأجور الحقيقية تدنت بالنسبة للكثير من العمال، وتتمتع الشركات الكبرى بالفعل بقوة ونفوذ هائلين، وهى تخرب وتلوث البيئة، وتقلص عمالتها وتجنى فى ذات الوقت أرباحاً قياسية. ولكى تحافظ على مصداقيتها تتحدث وسائل الإعلام عن بعض هذه الحقائق بين آونة وأخرى. وحين تفعل ذلك يشتكى اليمينيون بمرارة مما يسمونه " تحيزاً ليبراليًّا" من جانب وسائل الإعلام. كما أن الصحافة ليست محصنة تماماً ضد الضغط الديمقراطى والشعبى. وإذا أمكن بناء رأى عام جيد التنظيم ومصمم حول قضية معينة، على الرغم من كل محاولات التضليل فإنه يصبح بالإمكان لهذا الرأى أن يكسر الحواجز التى تقيمها وسائل الإعلام، دون أن يرافق ذلك هجوم على النظام الرأسمالى برمته.

إذا كنا نعتبر الرقابة خطراً على حريتنا فعلينا ألا نغفل حقيقة أن وسائل الإعلام تتعرض لرقابة شديدة بالفعل من قبل أولئك الذين يملكون هذه الوسائل أو ينشرون إعلاناتهم فيها، ولذا يجب أن يتم تمويل التليفزيون والإذاعات العمومية (غير الخاصة) من قبل الجمهور العام وليس من قبل شركات كبرى ومؤسسات غنية تفرض اتجاهاتها

الأيديولوجية على وسائل البث هذه، بينما تحول التكاليف بحيث يتم خصمها من الضرائب المفروضة عليها. ويجب أن يفرض القانون العام على جميع الصحف ومحطات الإذاعة أن تلتزم بتخصيص مساحات وأوقات لآراء سياسية متنوعة ومختلفة، بما فيها الآراء الأكثر تقدمية وثورية. غير أن من المستبعد أن يتم تحقيق ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المصالح التى تخدمها الحكومة.

ختامًا، لا شك أن الحماية الوحيدة من احتكار السيطرة على أجهزة الإعلام هو أن تكون مملوكة من قبل الشعب نفسه مع توفير اشتراطات قانونية تسمح بالتعبير عن طيف واسع من الآراء المتعارضة، وهذا الأمر ليس خيالاً محضًا كما يبدو. وتجدر الإشارة إلى أنه فى أوائل العشرينيات من القرن الماضى كان البث الإذاعى يتكون من مئات المحطات الإذاعية التى لم تكن تتوخى الربح وتديرها كليات وجامعات واتحادات عمالية ومجموعات تمثل طوائف وهيئات معينة فى الغالب، وذلك قبل أن تستولى عليها المصالح التجارية [٤٠].

هناك حاجة للمزيد من محطات الإذاعة التى تتولى المجتمعات المحلية تمويلها، وكذلك محطات "كابل" التليفزيون التى يمكن للجمهور مشاهدتها. ويجب تشجيع إنشاء محطات إذاعية صغرى، إذ إنها من أكثر وسائل الإعلام ديمقراطية، وهى لا تحتاج لأى رأسمال تقريبًا وتبقى فى نفس الوقت مفتوحة أكثر من غيرها لأفراد المجتمعات المحلية التى تعمل ضمنها. كما توفر شبكة الإنترنت مجالاً واسعًا للمواقع التقدمية على الشبكة تحوى المعلومات والآراء التى نادرًا ما تجد طريقها على شبكات الإعلام الأساسية.

لن يتخلى من يملكون الصحف وشبكات الإذاعة والتليفزيون عن سيطرتهم على استثماراتهم الخاصة وعلى أجهزة المعلومات العامة. ولا يمكن للمواطنين العاديين أن يصلوا إلى أجهزة الإعلام إلا إذا استطاعوا السيطرة على المصادر المالية التى تمكنهم من الوصول إلى وسائل الإعلام، وهذا الإنجاز لا يمكنه أن يتحقق إلا فى ظل نظام اقتصادى واجتماعى مختلف عن نظام السوق المفتوحة والشركات الكبرى الرئيسية السائد لدينا. أما الآن فعلى الأمريكيين أن يدركوا أن ما يشاع عن أنهم ينعمون "بصحافة حرة ومستقلة" هو مجرد وهم زائف.

الهوامش

(١) كتاب: "وسائل الإعلام الضخمة: كيف تسيطر الشركات العملاقة على أجهزة الإعلام، وتشوّه المنافسة وتعرض الديمقراطية للخطر"، وكتاب: "الصحافة المدفوعة"، وكتاب: "احتكار أجهزة الإعلام – الطبعة الخامسة.

(٢) نشرت صحيفة نيشن عدد ١٧ مارس ١٩٩٧ قائمة جزئية بهذه الإذاعات.

(٣) مجلة Extra، عدد يوليو/أغسطس ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "من القمة".

(٤) كتاب: "وسائل الإعلام الضخمة" المذكور أعلاه، صحيفة نيشن، عدد ٧ مارس عام ١٩٩٧ ، وللاطلاع على وصف مفصل للاستيلاء على شبكات الإعلام، راجع كتاب "شبكات السلطة".

(٥) صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان، عدد ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠، فى مقال بعنوان: "سمّ الفئران فى الإذاعات"، وكذلك صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ١٦ مارس ١٩٩٩: فى مقال بعنوان: "مفاجأة! قانون الاتصالات كارثة".

(٦) تقرير للهيئة الخاصة بحرية الصحافة، أورده "روبرت سيرينو" فى كتابه: "لا توجه اللوم للشعب" (نيويورك: فينتيج ١٩٧٢)، وكذلك كتاب مايكل بارنتى: "اختراع الواقع": سياسات وسائل الإعلام الجديدة" Inventing Reality: The Politics of New Media. الطبعة الثانية (نيويورك: سانت مارتنز، ١٩٩٣، ص٣٣-٣٥، ٤٧، ٥٩).

(٧) أورده كتاب: "العرّاب".

(٨) حديث هاتفى بين مايكل بارينتى وجوناثان كويتنى. فى شهر مارس١٩٩٢ .

(٩) مقابلة مع Media File الصادرة عن تحالف وسائل الإعلام، يناير/فبراير ، ٢٠٠٠

(١٠) أسبوعية People's Weekly World، عدد ٢٢ أغسطس ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "حرية الصحافة".

(١١) مجلة إكسترا، عدد يوليو/أغسطس ١٩٩٨، فى مقال بعنوان: "أين تقع السلطة: فى غرفة الأخبار أم فى غرفة مجلس الإدارة ؟ "، وكذلك فيلم وثائقى عرضته قناة "كى كيو إى دى" KQED فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٨ وهو بعنوان: "الخوف والمحاباة فى غرفة الأخبار".

(١٢) مقال فى مجلة إكسترا، عدد يوليو/أغسطس ,١٩٩٨

(١٣) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٢٦ إبريل ١٩٨٩، فى مقال بعنوان: "المكافآت الشرفية"، وصحيفة نيشن، عدد ١١ أكتوبر ١٩٨٠، فى مقال بعنوان: "هبات يتم استلامها".

(١٤) مجلة إكسترا، عدد يوليو/أغطس ١٩٩٦ فى مقال بعنوان: "تحدى مزاعم وسائل الإعلام".

(١٥) "نشرة أمريكا المراقبة"، نشرة نيوزليتر، ديسمبر ١٩٩٢ .

(١٦) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٣ يناير ١٩٩٩ .

(١٧) كما أعلن "فنسنت شيرالدى" مدير معهد سياسة العدالة، أورده كتاب "إحباط الديمقراطية" الذى أشير إليه فى الفصل السابق.

(١٨) مسح نشرت نتائجه Nieman Reports فى يوليو ٢٠٠٠ .

(١٩) مقال نشرته فصلية Newswatch، عدد صيف ١٩٩٩ بعنوان: "لعبة اللون: كيف تلعب وسائل الإعلام الورقة العرقية".

(٢٠) "من الذى يتسنى له الكلام؟" مقال فى مجلة إكسترا، عدد يوليو/ أغسطس ١٩٩٨، وصحيفة نيشن عدد ٢٨ يوليو - ٤ أغسطس ١٩٩٧ فى مقال بعنوان: "غير صالح للنشر". وكتاب: "سحرة وسائل الإعلام: خلفية الأخبار السائدة"، وصحيفة نيشن عدد ٢٨ يوليو - ٤ أغسطس ١٩٩٧ .

(٢١) مجلة إكسترا، عدد يوليو/أغسطس ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "دليل ميدانى لليبراليين المعتدلين فى التليفزيون".

(٢٢) "Monthly Review"، عدد مايو ٢٠٠٠، فى مقال بعنوان: "شكل أكثر من المضمون: تغطية الصحافة للاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية فى سياتل". ومجلة "Z"، عدد سبتمبر ١٩٩٥ فى مقال بعنوان: "الذوبان المكسيكى".

(٢٣) Alternative Press Review عدد ربيع/صيف عام ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "الصحفيون أثناء عملهم: من الذى يراقب كلب الحراسة؟"، وموقع الإنترنت: (http://www.pir.org)

(٢٤) كتاب: "الدولة الخبيثة" الوارد فى الفصل السابق.

(٢٥) كتاب بارينتى: "اختراع الواقع"، فى عدة مواقع من الكتاب، وكذلك كتاب "الدولة الخبيثة" فى عدة مواضع.

(٢٦) راجع مناقشة هذا الموضوع والمراجع المتعلقة به فى الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٢٧) أورد قول رازر وانتقده كتاب: "الدولة الخبيثة؟ ص١٠ .

(٢٨) نشرة كوفيرت أكشن إنفورميشن بوليتين، عدد ديسمبر ١٩٧٩- يناير ١٩٨٠ فى مقال بعنوان: "قدرات وكالة المخابرات المركزية الدعائية الخفية"، ومجلة أولتيرنيتف بريس ريفيو، ربيع/ صيف عام ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "الصحافة ووكالة المخابرات المركزية". وصحيفة Rolling Stone عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٧٧ فى مقال بعنوان: "وكالة المخابرات المركزية ووسائل الإعلام".

(٢٩) كتاب: "تحالف مظلم: وكالة المخابرات المركزية، وقوات الكونترا، وانفجار الكوكايين"، وكتاب: "وكالة المخابرات المركزية، والمخدرات، والصحافة".

(٣٠) "الريح الخلفية: رد قضائى على تقرير أبرامز/كولر" قدم فى ٢٢ يوليو ١٩٩٨، وموقع الإنترنت: (http:www.freedomforum.org/fpfp/specialprograms/ tailwind.asp) وكذلك مقال نشرته مجلة "تايم" الأمريكية، عدد ١٥ يونيو ١٩٩٨ تحت عنوان: "هل ألقت الولايات المتحدة غاز الأعصاب؟".

(٣١) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١ يوليو ١٩٩٨، وكذلك دراسة أجرتها لجنة المراسلين الصحفيين حول حرية الصحافة وأشار إليها "ليب دودل" Leib Doodle فى رسالة وجهها إلى صحيفة نيويورك تايمز عدد ٨ يوليو ١٩٩٨ .

(٣٢) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٨ .

(٣٣) كتاب مايكل بارنتي: "وسائل الإعلام الدعيّة: سياسة الترفيه". New York: St. Martin's, 1992.

(٣٤) المصدر السابق نفسه، الفصل السابع.

(٣٥) المصدر السابق نفسه، الفصل الخامس.

(٣٦) دراسة بعنوان: "شبكة الـ بى بى إس PBS والعامل الأمريكى" صادرة عن لجنة الدراسات الثقافية، جامعة سيتى فى نيويورك، يونيو، ١٩٩٠، وتقرير صادر عن لجنة الطاقة والتجارة فى مجلس النواب الأمريكى بعنوان "قانون الاتصالات العامة للعام ١٩٩١" Public Communications Act of 1991، التقرير رقم ٣٦٣-١٠٢، صدر فى ٢٣ نوفمبر ١٩٩١ .

(٣٧) صدرت عن هيئة الاتصالات الفيدرالية تحت عنوان: "إمكانية تطبيق مبدأ الإنصاف فى معالجة القضايا الخلافية ذات الأهمية العامة": السجل الفيدرالى ٢٩ فى ٢٥ يوليو ١٩٦٤ .

(٣٨) يمكن الاطلاع على النشرة نصف الشهرية: KPFA-Folio الصادرة عن مجلس السلام والعدل فى مقاطعة سونوما بولاية كاليفورنيا والموقع على الإنترنت: (http://www.savepacifica.net/strike/)

(٣٩) شبكة NAB تتحرك لتقضى على الـ FM ذات الطاقة الضعيفة"، مقال فى صحيفة: سان فرانسيسكو بى جارديان، عدد ٢٠ سبتمبر ، ٢٠٠٠ راجع أيضًا موقع الإنترنت: (http://www.freeradio.org)

(٤٠) كتاب: "الاتصالات اللاسلكية وأجهزة الإعلام والديمقراطية: معركة للسيطرة على الإذاعات الأمريكية ١٩٢٨-١٩٣٥".

الفصل الثالث عشر

الانتخابات والأحزاب والناخبون

يقال لنا إن النظام السياسى الأمريكى نظام ديمقراطى، إذ إننا ننتخب قادتنا، ونختار واحداً من مرشحَيْن اثنين متنافسين فى انتخابات حرة ومفتوحة. ولكن الواقع أن هناك الكثير مما يعيب العملية الانتخابية كمنظومة ديمقراطية. فالناس يشكون من نوعية المرشحين، ومن عدم توفر فرص الاختيار الحقيقى، ومن طول الحملات الانتخابية، وما يشوبها من الطعن البذىء فى الخصوم السياسيين، ومن الافتقار لمناقشات تتعلق بالأمور السياسية، ومن ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية. وقد أظهرت إحدى عمليات المسح أن ٢٣٪ ممن تم استفتاؤهم وافقوا على أن "نظام الحزبين الاثنين يسير سيراً حسناً"، بينما عبر ٦٧٪ عن اعتقادهم بأنه ينطوى على "مشاكل كثيرة"، أو أنه غير فعال على الإطلاق (١) .

ويبين هذا الفصل ما يساند هذه المقولة.

جمهقراطيون وديموجمهوريون

ظلّ سياسيو الأحزاب المحترفون يديرون الآلة الحزبية لأجيال بعد أجيال عن طريق تقديم صدقات صغيرة لصغار الناس، وكبيرة للمضاربين من ذوى الأملاك، ورجال الأعمال، والمقاولين ولمن يديرون الآلة الحزبية نفسها. ولقد ظل الركض وراء المناصب الرسمية والمحسوبية هما الشغل الشاغل لزعماء الأحزاب بحيث لم تعد تشغلهم قضايا العدالة الاجتماعية، "ولم يضعوا موضع التساؤل قط قضية التوزيع

الأساسى للموارد فى المجتمع"[٢] . غير أنهم، نظراً لحرصهم على الفوز فى الانتخابات، كانوا قادرين على الاستجابة للعواطف الشعبية القوية فى بعض الأحيان. ولقد ظلت الجماعات السياسية المنظمة من الطراز القديم قائمة فى بعض المدن، غير أنها قلما تمارس نفوذها خارج النطاق المحلى، حيث تردّت المنظمات السياسية الحزبية لأسباب عدة.

أولاً: أصبحت قوانين تمويل الحملات الانتخابية تخصص الآن اعتمادات انتخاب فيدرالية للمرشحين مباشرة وليس للأحزاب، مما أضعف نفوذ المنظمة الحزبية.

ثانيًا: بما أن العديد من الولايات تبنت نظام الانتخابات الأولية المباشرة فإن المرشحين لم يعودوا يحاولون الحصول على دعم المنظمة الحزبية لكى تضعهم على قائمة مرشحيها، بل إنهم يقومون بترشيح أنفسهم عن طريق دخول الانتخابات الأولية.

ثالثًا: بما أن بإمكان الإعلانات السياسية التليفزيونية دخول كل بيت فلم تعد هناك حاجة لقيام مدير الحملة الانتخابية بالطواف فى الدائرة الانتخابية للترويج لبرنامج مرشحه، بل إن ما يحتاجه المرشح حاجة أكبر فى هذه الأيام إما مساندون له يملكون المال وإما أن تكون لديه هو نفسه ثروة تمكنّه من الإنفاق على الحملات الانتخابية المكلفة عن طريق وسائل الإعلام إلى جانب استخدام الخبراء فى العلاقات العامة وفى استطلاع رأى الجمهور. كما أن هؤلاء يساعدونه فى اختيار الموضوعات التى سيتناولها وفى تصميم الاستراتيجية الانتخابية مع التركيز على استغلال هيئته العامة وخلق انطباعات عميقة جذابة رنانة لدى جمهور الناخبين.

يترك الحزبان الرئيسيان فى الولايات المتحدة خيارات محدودة أمام الناخبين. غير أن من عدم الدقة أن نصف الديمقراطيين والجمهوريين بأنهما توءمان لا يمكن التمييز بينهما، إذ إنه إن كانت لهما نفس الهيئة والصورة فسيواجهان صعوبة أكبر فى إقناع الناخبين بوجود ما يوحى بفرص للاختيار. والسؤال الأساسى الذى قد يطرح من منظور أولئك الذين يدعون لإحداث تغيير أساسى فى الأولويات الوطنية، هذا السؤال ليس "فيما إن كان هناك اختلاف بين الحزبين؟ "بل فيما إن كان من شأن هذا الاختلاف أن يميز بينهما".

إن التشابه فيما بين الحزبين، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الطبقية الأساسية، هو تشابه يكاد يكون متطابقًا بحيث يخفى فى كثير من الأحيان وجود أية فوارق بينهما. فكلا الحزبين، الديمقراطى والجمهورى، ملتزم بالحفاظ على اقتصاد يعتمد على الشركات الخاصة الكبرى ، وعلى الموازنات العسكرية الضخمة واستخدام المعونات والخصم الضريبى لدعم أرباح مؤسسات الأعمال، وتطوير صناعات جديدة يدفع تكاليفها عامة الناس، واللجوء إلى سياسة القمع ضد مناوئى التركيب الطبقى القائم، وزيادة قوّة الشركات الكبرى على النطاق العالمى عن طريق اتفاقيات "التجارة الحرة"، والدفاع عن الإمبراطورية القائمة على حكم الشركات متعددة الجنسيات وذلك بواسطة التدخل ضد الدول التى لا تنصاع لحكم هذه الإمبراطورية وضد العناصر المتمردة عليها. باختصار، يتبنى معظم السياسيين الجمهوريين والديمقراطيين تعريفًا متشابهًا بصورة تلفت الأنظار للمصلحة العامة، مما يؤثر تأثيرًا ضارًا إلى حد كبير على فرص العيش للطبقات الفقيرة داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهذا يصح بشكل خاص بالنسبة للتطابق بين الجمهوريين و "الديمقراطيين الجدد" أو الديمقراطيين الكلينتونيين الذين يشكلون فى الواقع حزب تقديم الإعانات لمؤسسات الأعمال، وتخفيض الضرائب المفروضة عليهم وتخصيص الموازنات العسكرية الضخمة، شأنهم فى ذلك شأن سياسيى الحزب الجمهورى [٣] . وهذا ما دفع "وليم وينبسنجر " William Winpisinger" الرئيس السابق للرابطة الدولية للميكانيكيين" للقول: "ليس لدينا فى هذا البلد نظام يتكون من حزبين، بل لدينا ديمو-جمهوريون". إنه حزب واحد يتكون من طبقة أصحاب الشركات الكبرى ويتشكل من جناحين - ديمقراطى وجمهورى [٤] .

يتنافس المرشحون دون هوادة لتحصيل جوائز المنصب، وينفقون فى سبيل ذلك مبالغ ضخمة على إعداد وتوزيع شارات الحملة الانتخابية، والملصقات الضخمة، ولحجز أوقات فى محطات الإذاعة والتليفزيون لمخاطبة الجمهور. ويلجأ المرشح (وهو رجل فى الغالب الأعم) لكل الحيل البارعة المفرغة من أى معنى حقيقى لتسويق صورته كما لو أنه يسوّق منتجًا مثل ألواح الصابون بحيث يمطر جمهورًا اعتاد على مثل هذا النوع من أنواع الترويج: حيث يسوق اسم عائلته وهيئته وشكله، وخبرته فى المناصب والتزامه بالخدمة العامة، وإخلاصه وحصافته وروحه المقدامة، وسجله العسكرى ووطنيته،

وتصميمه على مساعدة العائلات العاملة والمزارعين ورجال الأعمال، الكبار منهم والصغار، الأغنياء والفقراء، خاصة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وحرصه على تطوير التعليم، وتخفيض الإسراف الحكومى، وممارسة القيادة الحازمة، وتقوية أجهزة الشرطة والدفاع الوطنى، وتحقيق السلام والرفاهية الدائمين وما إلى ذلك من هذه الأمور. وكما قال أحدهم: "لا يمكنك أن تخدع كل الناس كل الوقت، ولكنك إن استطعت أن تخدعهم "مرة واحدة ففى هذا! فائدة لك لأربع سنوات".

غير أن هذا لا يعنى إنكار وجود فروق بين الحزبين الرئيسيين، بل وأيضًا فى داخل كل منهما . فالتقدميون والليبراليون عامة قد يجدون مأوى لهم فى الحزب الديمقراطى، بينما يجد المحافظون مأواهم فى الحزب الجمهورى. وهناك فروق يمكن تمييزها فى الكونجرس بين الجمهوريين المحافظين وبين الجناح التقدمى للحزب الديمقراطى حيث يبدى هذا الجناح تأييداً أكبر للخفاظ على البيئة، ولحقوق العمال، ولفرض ضرائب تصاعدية، ولخدمات إنسانية أفضل، ولتقليص الإنفاق العسكرى وللمساواة بين الجنسين وبين مختلف الأصول العرقية.

تظهر الدراسات أن قوَّة الديمقراطيين زادت باطراد لدى من هم فى الدرجات الدنيا من سلم الدخل بينما زادت باطراد بالنسبة للجمهوريين لدى ذوى الدخول العليا. وقد حصل المرشحون الديمقراطيون فى الانتخابات الأخيرة على أقوى المساندة من ناخبين دخلهم أقل من ١٥,٠٠٠ دولار بينما حصل الجمهوريون على أكبر مساندة من الناخبين الذين يحصلون على ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ دولار. وعلى وجه الإجمال، يلقى الديمقراطيون أعلى التأييد لدى الليبراليين، والفقراء، وأعضاء الاتحادات العمالية والطبقة التى تعيش على الأجور عامة، ومن النساء، والأمريكيين من أصل أفريقى، واليهود، والمهاجرين من أصول أمريكية لاتينية، وسكان المدن، وبدرجة أقل من الكاثوليك. أما الجمهوريون فهم يحققون أفضل النتائج لدى العناصر المحافظة، والبيض من الذكور، والبيض البروتستانت، والبيض الجنوبيين، وسكان المناطق الريفية وضواحى المدن، والمسيحيين الجدد، والمديرين المحترفين، والصاعدين فى الطبقة الاجتماعية، وكذلك الأغنياء [٥] .

احتكار الحزبين للحكم :

مهما كانت نقاط اختلافهما فإن الحزبين الرئيسيين فى الولايات المتحدة يتعاونان فى ابتداع أحابيل مختلفة يعمدان ممارستها للإبقاء على احتكارهما لتوجيه السياسات الانتخابية ولإحباط أى محاولة لنشوء أحزاب أخرى ونموها. وتجدر الإشارة إلى أن لدى الولايات الأمريكية الخمسين قوانين مكتوبة يطبقها المسئولون، الديمقراطيون منهم والجمهوريون، تقر متطلبات مشاركة مرشحين من أحزاب أخرى غير الحزبيين الرئيسيين وإدراجهم فى جداول المرشحين. وقد اشترطت عدة ولايات بأن يصرّح الأشخاص الذين يوقعون عرائض تطلب الموافقة على ترشيح مرشحين مستقلين أو تابعين لحزب ثالث، بأنهم سيصوتون لهذا المرشح، وأنهم يتفقون مع مبادئ ذلك الحزب. وقد حكمت المحاكم ضد هذا الشرط فى ثمانى ولايات محتجة بأن توقيع مثل هذه العرائض يعنى فقط أن الموقعين يعتقدون بأن من الملائم لهذا الحزب الصغير أن يظهر على قائمة المرشحين. وتمنع بعض الولايات الأشخاص الذين يوقعون على مثل هذه العرائض من التصويت فى الانتخابات الأولية للأحزاب الرئيسية. وقد اعترضت محاكم فى ولايات مختلفة على ذلك مرات عدة، وبحلول عام ٢٠٠٠ ظلت تكساس هى الولاية الوحيدة التى ما تزال تفرض ذلك الحظر. ويفرض هناك على من يرشح نفسه على مستوى الولاية وينتمى إلى حزب ثالث أن يجمع ٥٦٠٠٠ توقيع خلال شهرين على ألا تشمل هذه التوقيعات أسماء أشخاص صوتوا فى الانتخابات الأولية للحزبين الجمهورى أو الديمقراطى (٦) .

تم تخفيض الفترة التى يسمح خلالها بجمع التوقيعات فى بعض الولايات إلى أسبوع واحد مما جعل من هذه المهمة مهمة مستحيلة. كما رفعت وست فيرجينيا عدد التوقيعات التى تخوّل المرشحين حق دخول الانتخابات من ستة آلاف إلى اثنى عشر ألف توقيع فى عام ١٩٩٩ ، أما ولاية أوهايو فهى تتطلب ٣٥٠٠٠ توقيع بالنسبة للأحزاب الجديدة فى سنوات الانتخابات الرئاسية، وحوالى ٥٠٠٠٠ توقيع فى سنوات منتصف الفترة الرئاسية، على أن تقدم العرائض فى وقت مبكر من سنة الانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذا الإجراء المفروض فى أوهايو هو من الصعوبة بحيث أنه نادرًا ما تمَّ اللجوء لتطبيقه (٧) .

فى ولاية فيرجينيا لا يمكن لأى شخص أن يقوم بجمع توقيعات على إحدى العرائض خارج منطقة انتخابات الكونجرس التى يتبع لها أو منطقة مجاورة لها. ويتحتم على مقدم مثل هذه العرائض فى فرجينيا الغربية أن يحصل على اعتماد من كل كاتب فى كل ولاية يعمل فيها هذا الشخص. وتشترط ولايات عديدة أن يكون مقدمو العرائض الخاصة بأحزاب أخرى (غير الحزبين الرئيسيين) مقيمين فى الولاية التى يقومون بجمع التوقيعات فيها (٨) . وعلى من يقدم نفسه كمرشح للرئاسة فى ولاية فلوريدا أن يقدم ١٦٧٫٠٠٠ توقيع مقبول مع دفع عشرة سنتات عن كل توقيع، وبحيث يدفع ١٦٧٠٠ دولار على الأقل كرسوم ترشيح إن كان هذا المرشح للرئاسة مستقلاً أو يتبع حزبًا ثالثًا غير الحزبين الرئيسيين. أما فى لويزيانا فعلى المرشح المستقل أن يدفع مبلغ خمسة آلاف دولار كرسوم ترشيح قبل أن يبدأ عملية جمع توقيعات تؤهله لإدراج اسمه فى قائمة المرشحين (٩) .

ألغيت على مر السنين بعض القيود المجحفة الموجهة ضد أحزاب ثالثة وذلك بعد معارك فى المحاكم (١٠) . غير أن القرارات تسير باتجاه معاكس فى بعض الأحيان، وعلى ذلك ثبتت المحكمة العليا قانونًا فى ولاية واشنطن يشترط أن يفوز مرشحو الأحزاب الصغيرة بما لا يقل عن ١٪ من أصوات الانتخابات الأولية لكى يسمح لهم بخوض الانتخابات العامة، مما يمنعهم بالتالى فى الواقع من دخول الانتخابات (١١) . كما أيدت محكمة فى ولاية نيوجرسى إجراءات الترشيح التى تمنح الحزبين الرئيسيين أبرز المواقع فى الجداول الخاصة بالانتخاب. أما مرشحو الأحزاب الأخرى فتوزع أسماء مرشحيهم فى جداول متفرقة مما يحجب الأنظار عنهم أكثر فأكثر (١٢) ، ولقد قدمت مشاريع قوانين عديدة إلى الكونجرس لإلغاء هذه الحواجز التى تميز فى فرص إدراج المرشحين فى جداول الترشيح واستصدار قانون انتخابى أكثر تسامحًا وتوحيدًا فى الولايات الخمسين جميعًا، غير أن كل هذه المشاريع لم تحقق أى نجاح حتى الآن.

لقد كان هناك من يجادل بأن الشروط التى تحد من الترشيح لازمة لتصفية المرشحين التافهين. ولكن السؤال هو من الذى يقرر من هو المرشح "التافه"؟ وما هو ذلك الضرر الكبير ممن يوصفون بأنهم مرشحون تافهون بحيث يتولى المسئولون العارفون بكل الأمور فى الأحزاب الكبرى حمايتنا من هؤلاء المرشحين؟ وعلى أية حال فإنه فى الولايات القليلة التى تسمح بدخول قوائم الترشيح بسهولة - مثل أيوا وتنيسى ونيوهامبشير حيث لا يتطلب الأمر إلا توقيعات قليلة ويسمح بفسحة كبيرة من الوقت لجمع هذه التوقيعات - لم تواجه هذه الولايات غزواً من المرشحين التافهين أو غريبى الأطوار.

يتيح قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية اعتمادات حكومية بملايين الدولارات تمنح للحزبين الرئيسيين لتمويل مؤتمراتهما الوطنية وانتخاباتهما الأولية ولحملات الانتخابات الرئاسية. أما الأحزاب الأخرى فهى تتلقى أموالاً عامة ولكن بعد انتهاء الانتخابات شريطة حصول هذه الأحزاب على نسبة ٥٪ من الأصوات، وهو أمر يكاد يستحيل تحقيقه تقريبًا دون وجود اعتمادات مالية وفيرة وإمكانيات للتحدث بانتظام عبر وسائل الإعلام. بإيجاز، لا يمكن لهذه الأحزاب أن تحصل على المال إلا إذا حصلت على ٥٪ من الأصوات، ولكنها لن تحصل على نسبة الـ ٥٪ دون مبالغ كبيرة من المال يمكن لهذه الأحزاب من خلالها عرض آرائها بصورة كافية على الجمهور. وعلى الرغم من أن الأحزاب الصغيرة لا تتلقى أية أموال من الحكومة الفيدرالية فإن على هذه الأحزاب أن تطبق الشروط الفيدرالية لمراقبة حساباتها والإعلان عنها، وهى تخضع لقيود فيما يتعلق بما يقدم لها من تبرعات وما تصرفه من أموال.

تقضى الهيئة الفيدرالية للانتخابات والتى ينص القانون على أن تضم ثلاثة مندوبين من الحزب الجمهورى وثلاثة آخرين من الحزب الديمقراطى، معظم وقتها فى التحقق من حسابات الأحزاب الصغيرة ورفع دعاوى ضدها وضد مرشحين مستقلين آخرين. وعلى الرغم من أن الأمريكيين يحبطون أى محاولة لإعلان أحد الأديان ديناً للدولة، أو أن يلقى معاملة مميزة عن أديان أخرى أمام القانون، بل إن الدستور يمنع ذلك، غير أننا تقبلنا قوانين تمنح حزبين سياسيين خاصين سلطة عامة تخولهما تنظيم نشاطات جميع الأحزاب الأخرى، وهما بذلك إنما يتلاعبان بالقوانين بهدف المحافظة

على احتكارهما للسلطة. وقد يتساءل المرء عما سيكون عليه المشهد الانتخابى لو أن الأحزاب الصغيرة تمت معاملتها على قدم المساواة عند ممارسة نشاطها.

التمثيل النسبى: أخذ كل الأصوات فى الحسبان

نظام التمثيل نفسه يميز ضد الأحزاب الثالثة. فنظام الانتخاب الذى يقوم على أساس نائب واحد عن كل منطقة بحيث يأخذ الفائز جميع الأصوات، وهو النظام المتبع فى الولايات المتحدة، إنما يضخم وبشكل مصطنع قوّة الحزبين الرئيسيين. فالحزب الذى يسجل أغلبية، سواء أكانت بنسبة ٤٠ أو ٥٠ أو٦٠٪ إنما يفوز بـ ١٠٠٪ من تمثيل المنطقة بانتخاب مرشحه المفرد، بينما لا تفوز الأحزاب الأخرى بأى تمثيل، مهما كانت الأصوات التى تحصل عليها. وبما أن هناك مناطق قليلة تتوفر فيها أغلبية لأحزاب صغيرة فإن هؤلاء يعانون من نسبة أعلى من الأصوات التى تذهب هباءً أو لا تحظى بتمثيل، وهم بالتالى يفوزون بعدد أقل من المقاعد مقارنة بالنسبة الفعلية لأصواتهم، هذا إن فازوا بأية مقاعد. وعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن المرشحين الجمهوريين لانتخابات الكونجرس فازوا بثلث الأصوات تقريباً فى ولاية ماساشوستس فى عام ١٩٩٦ فإن المرشحين الديمقراطيين فازوا بجميع المقاعد الاثنى عشر المخصصة لهذه الولاية فى الكونجرس. أما فى كنساس ونبراسكا وأوكلاهوما فقد حصل الديمقراطيون على ٣٧٪ من الأصوات، ومع ذلك فاز الجمهوريون بجميع مقاعد الكونجرس المخصصة لهذه الولايات [١٣] . وعلى هذا فإن أولئك الذين يعيشون فى مختلف أنحاء البلاد فى مناطق مضمونة للجمهوريين أو للديمقراطيين والذين يساندون الحزب الأضعف فى تلك المناطق لا يملكون إلا دوافع قليلة للتصويت، ويصح ذلك على مؤيدى الأحزاب الصغيرة.

لا يوجد تنافس حقيقى بين الحزبين على أية صورة للتنافس الفعلى فى معظم المناطق فى الولايات المتحدة، إذ إن أحد الحزبين يسيطر ويتفوق على الآخر عادة بحيث إن نظام الحزبين هو أشبه برقع سيطرة حزب هنا والآخر هناك، ويعزز ذلك تظام حصول الفائز على جميع الأصوات. وتجدر الإشارة إلى أن ما معدله واحد من كل

عشرة أعضاء ينتخب للكونجرس دون أن يواجه من يعارضه سواء فى الانتخابات الأولية أو العامة. وفى خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين كان ما يتراوح بين ٨٥ و٩٠٪ ممن يحتلون مقاعد فى الكونجرس يعاد انتخابهم من جديد إن سعوا لذلك [١٤] . ويبقى بعد ذلك إما الموت وإما التقاعد فهما السبيلان الوحيدان المهمان للتغيير فى عضوية المجالس التشريعية.

مقابل نظام العضو الفردى لكل مقاطعة والذى يحصل الفائز فى الانتخابات بموجبه على جميع الأصوات، يوجد التمثيل النسبى الذى يوفر لحزب ما مقاعد فى المجالس التشريعية تبعاً لمعدل الأصوات التى يحصل عليها هذا الحزب تقريباً. لنفترض مثلاً أن عشر مقاطعات لكل منها مقعد واحد قد توحدت فى مقاطعة واحدة لها عشرة مقاعد: فى مثل هذه الحالة، وبدلاً من حصول الفائز على جميع الأصوات فإن حزباً يحصل على ٥٠٪ من الأصوات سيحصل فقط على خمسة مقاعد، وذلك الذى حصل على ٢٠٪ من الأصوات على مقعدين. وهكذا فإن كل صوت سيفوز ببعض التمثيل.

يجادل بعض المتخصصين فى العلوم السياسية وفى الشئون العامة بأن التمثيل النسبى هو نظام غريب عجيب ومعقد من شأنه أن يشجع تكاثر الأحزاب المتجزئة المنشقة ويسفر عن حدوث مآزق تشريعية وحالات تفتت واستقطاب وعدم استقرار. وهم يمتدحون نظام الحزبين مفترضين أنه يؤدى إلى التماسك وإلى وجود أغلبية مستقرة وتنافس محسوب [١٥] . غير أن ما يسمى "بالاستقرار" الذى يلقى هذا المديح إنما هو فى الواقع تعبير رمزى عن "عدم وجود اختيار" والافتقار لبرنامج عمل متماسك، ولفوارق واضحة، واستجابة للمشاعر الشعبية.

علاوة على ذلك فليس هناك ما هو غريب أو ملتوٍ فى التمثيل النسبى، فهو نظام التصويت الأكثر انتشاراً وشعبية فى العالم، إذ يستخدم نمط منه فى كل بلد من البلدان الأوروبية، من النمسا إلى بلجيكا إلى السويد وسويسرا. أما نظام العضو الفريد الذى يأخذ كل الأصوات لدى فوزه فيعمل به فى بريطانيا وكندا والولايات المتحدة. وفى شهر نوفمبر ١٩٩٣ تبنت نيوزيلندا نظام التمثيل النسبى فى استفتاء وطنى وذلك بنسبة ٨٥٪ مقابل ١٥٪. وينتج التمثيل النسبى حكومات ائتلافية أكثر تمثيلاً واستجابة

باستمرار من الأنظمة القائمة على أساس الفائز الوحيد الذى يحصل على جميع الأصوات [١٦] .

كما أن أنظمة التصويت للتمثيل النسبى ليست من التعقيد بحيث تصبح صعبة القياد فبإمكان المواطنين الإدلاء بأصواتهم لصالح المرشحين الذين يفضلونهم وللأحزاب التى تعكس مصالحهم بصورة أقرب. كما أن التمثيل النسبى ليس غريبًا تمامًا بالنسبة للولايات المتحدة، فلقد استخدمته بعض الحكومات المحلية والمقاطعات فى مختلف أنحاء البلاد. وفى خمس بلديات فى ولاية أوهايو تمّ استخدام الانتخاب على أساس التمثيل النسبى فيما بين عامى ١٩١٥ و١٩٦٠ مما مكن الأقليات العرقية والسياسية من الفوز بتمثيل فى مجالس مدنهم البلدية. وفى آخر انتخابات لمجلس بلدية نيويورك بطريقة التمثيل النسبى فى عام ١٩٤٥ فاز الديمقراطيون بخمسة عشر مقعداً، والجمهوريون بثلاثة مقاعد، والليبراليون والشيوعيون بمقعدين لكل منهما، وحزب العمل الأمريكى بمقعد واحد، وتحققت بذلك المصلحة العامة بنسبة عالية فى انتخابات المجلس البلدى حينذاك. هذا ولم تلغ طريقة التمثيل النسبى فى نيويورك لأنها لم تكن فعالة بل لأنها كانت فعالة أكثر مما يجب حيث أمنت تمثيلاً لوجهات نظر يسارية متنوعة. أما فى ظل أسلوب الانتخابات المتبع حاليًا والذى يقوم على أساس حصول الفائز على جميع الأصوات فإن فى المجلس البلدى لمدينة نيويورك الآن أربعة وثلاثين مقعداً للديمقراطيين ومقعداً واحداً للجمهوريين. فى حين جمدت الأحزاب الأصغر وأخرجت من المجلس [١٧].

إلى جانب النظام الانتخابى المجحف المعمول به حاليًا فقد أقرّ الديمقراطيون والجمهوريون فى الكونجرس قانونًا فى عام ١٩٦٧ يشترط على جميع الولايات إقامة مقاطعات يتم انتخاب مرشح واحد لكل منها ويحصل على جميع الأصوات. وفى عام ١٩٩٥ قدمت عضو سوداء عن ولاية جورجيا فى الكونجرس اقتراحًا لإقرار "قانون اختيار الناخبين" والذى من شأنه أن يبطل اشتراط نظام العضو الفردى فى الانتخاب وأن يسمح للولايات بإجراء انتخابات على أساس شكل من أشكال التمثيل النسبى. غير أن هذا الاقتراح دفن عند مستوى اللجنة ولم يصل إلى مجلس الكونجرس برمته قط.

لا يحرم النظام الحالى أحزاب الأقلية من التمثيل فحسب، بل يحرمهم من الأصوات فى نهاية المطاف نظرًا لأن عددًا قليلاً من المواطنين يبدون استعدادًا "لتبذير" أصواتهم على حزب أقلية لا يبدو أنه سيحقق حضورًا فى المجالس التشريعية. بل إنه قد يتراءى فى بعض الأحيان أنه ليس هناك ما يستحق عناء التصويت لأحد الحزبين الرئيسيين فى المقاطعات التى يسيطر عليها أحد الحزبين الرئيسيين بشكل طاغٍ بحيث سيفوز فيها هذا الحزب بالتمثيل بمفرده. ولو طبق نظام التمثيل النسبى لحقق كل صوت تمثيلاً ما ولتزايدت بذلك احتمالات توجه المواطنين للإدلاء بأصواتهم. وهذا ما يفسر أن ما تتراوح نسبته بين ٣٦ و٤٢٪ فقط من الناخبين يصوتون فى انتخابات الكونجرس، بينما يشارك فى انتخابات الرئاسة ٥٠٪ فقط من الناخبين. أما فى البلدان التى تتبع نظام التمثيل النسبى فإن نسبة الناخبين تتراوح بين ٧٠ و٩٠٪ من مجموع من لهم حق التصويت. [١٨] . كما توفر انتخابات التمثيل النسبى مجالاً أوسع وأكثر تنوعًا فى الاختيار بين الأحزاب، ومعدلاً أكبر فى المشاركة وتمثيلاً أكثر عدالة للأقليات العرقية وللنساء مقارنة بنظام الانتخاب القائم على أساس الحزبين الرئيسيين فى الولايات المتحدة.

التلاعب باللعبة الانتخابية

يتم التلاعب بنظام الانتخاب بوسائل أخرى، وإحدى هذه الوسائل الشائعة هى إعادة توزيع المقاطعات بحيث يتم تغيير حدود المنطقة الانتخابية بدعوى ظاهرية هى التماشى مع التنقلات السكانية، وبهدف ضمان تحقيق النتيجة السياسية المرغوب فيها. يتم رسم حدود المقاطعة لانتخاب مجلس النواب الأمريكى والمجالس التشريعية للولايات كل عشر سنوات بعد إجراء إحصاء قومى، حيث تتولى المجالس التشريعية للولايات تحديد تلك المقاطعات، على أن يتمتع حكام الولايات بحق النقض فى هذا الصدد. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتبارات الحزبية والسياسية تشكل مقام الاعتبار الأول فى جميع عمليات إعادة التوزيع هذه فى غالب الأحيان.

كثيراً تستهدف عمليات إعادة التوزيع هذه إضعاف القاعدة الانتخابية للأعضاء التقدميين فى الكونجرس، والمجالس التشريعية للولايات أو المجالس البلدية للمدن، أو تستهدف تخفيف قوة دوائر انتخابية جديدة أو تلك التى قد تبدى مواقف منشقة. ففى فيلادلفيا مثلاً كانت هناك جالية من أصول أمريكية لاتينية يبلغ عددها ٦٣٠٠٠ نسمة وكان يتوقع لها أن تحصل على مقعد أو مقعدين فى المجلس التشريعى لبنسلفانيا. غير أنه بدلاً من ذلك تمت تجزئة هذه المنطقة إلى عدة مناطق بحيث لم يكن معدل أولئك الذين ينتمون لأصول لاتينية يزيد على ١٥٪ فى كل مقاطعة. كما تعرضت الجاليتان البورتوريكية والمكسيكية فى شيكاغو للمصير ذاته. وفى نيويورك قام مجلس البلدية بتقسيم منطقة تصويت يسكنها ٥٠٠٠٠ ناخب من السود فى منطقة "كوينز" بين ثلاث مقاطعات ذات أغلبية من البيض بحيث أصبح هؤلاء الناخبون السود أقلية فى المقاطعات الثلاث، وحدث الأمر ذاته فى مقاطعة لوس أنجلوس وفى تسع مقاطعات فى تكساس حيث تركزت جاليات لاتينية إذ تم تقسيمها فى مقاطعات عدة بهدف تخفيف قوّة أصواتها.

شكل شائع آخر من أشكال إعادة التوزيع وهو ما يطلق عليه مسمّى gerrymander (أى تقسيم وحدة إقليمية إلى مناطق انتخابية لإعطاء حزب معين أغلبية انتخابية فى عدد كبير من المناطق مع تركيز القوة الانتخابية للمعارضة فى أقل عدد ممكن من المناطق). وتبعاً لهذه الطريقة يتم رسم حدود المقاطعة بخطوط ملتوية بصورة مدروسة بحيث تعزز قوّة الحزب الذى يقوم بعملية رسم الحدود هذه [19] . يتم اللجوء لهذا الأسلوب أحياناً للحيلولة دون تمثيل الأقليات (مثلما حدث فى المناطق التى ذكرناها أعلاه)، وفى أحيان أخرى لتأمين تمثيل الأقليات - وذلك بخلق مقاطعة تتركز فيها أصوات للسود بما يسمح بانتخاب عضو أسود. يستنكر المحافظون المناوئون لهذا الأسلوب هذه العملية على أساس كونها أسلوباً عنصرياً أو "عنصرية مضادة". غير أن المدافعين عنها يجادلون بأن هذه المقاطعات، وإن كانت تبدو عجيبة وشاذة، غير أنها الأسلوب الوحيد لتقليص حجم احتكار البيض وتأمين تمثيل ما للسود فى الولايات التى يتم تمثيل البيض فيها بأكبر من حجمهم الحقيقى، حتى بعد إعادة تقسيم المناطق.

إحدى هذه المناطق كانت الدائرة الثانية عشرة للكونجرس فى كارولينا الشمالية حيث تمَّ انتخاب "ميل وات" وهو عضو تقدمى أسود فى عام ١٩٩٢ ، كانت المحاكم الفيدرالية قد أعادت رسم حدود الدائرة ثلاث مرات فى غضون ست سنوات بدعوى "إعادة تقسيم لأغراض عنصرية". وفى عام ١٩٩٨ وجد "وات" نفسه يخوض الانتخابات فى منطقة ٧٠٪ من أصواتها تقريبًا من البيض، و ٥٥٪ من أصواتها تذهب للحزب الديمقراطى. غير أنه فاز فى الانتخابات من جديد ولكن بعد أن خاض معركة انتخابية صعبة. وقد واجه كل من أعضاء مجلس النواب "إيفا كلايتون" من كارولينا الشمالية و"سانفورد بيشوب" و"سينثيا ماك كينى" فى جورجيا، وهم جميعا من التقدميين السود، عملية إعادة توزيع مناطقهم. وعلى الرغم من أن ثلاثتهم حققوا الفوز فى انتخابات عام ١٩٩٨ فقد اصبحوا يمثلون مقاطعات لم تعد تعتبر"آمنة" بالنسبة لهم.

أبطلت المحكمة العليا فى الولايات المتحدة خطط الكونجرس الخاصة بالمقاطعات فى كارولينا الشمالية وتكساس فى عامى ١٩٩٣و ١٩٩٦ بسبب "تقسيم المقاطعات القائم على أسباب عنصرية"(٢٠) . غير أنه فى عام ١٩٩٩، وبإجماع آثار الدهشة حكمت المحكمة بأن تركيزًا متعمدًا للناخبين السود لا يجعل من منطقة ما غير دستورية تلقائيًا ما دام الدافع الأولى للولاية لفعل ذلك هو دافع سياسى وليس عنصريًا (٢١) . وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم الفيدرالية تجادل عادة بأن قضية العرق يجب ألا تكون العامل الأولى فى رسم حدود مقاطعة ما حتى فى ولاية استبعد فيها الأمريكيون من أصل إفريقى من تمثيلهم لمدة طويلة من الزمن. وقبلت المحاكم فى نفس الوقت تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس "سياسى" وهو ما يشكل العديد من الدوائر الانتخابية فى مختلف أنحاء الولاية. وهكذا فإنه فى تكساس فاز الديمقراطيون بواحد وعشرين مقعدًا من مجموع المقاعد الثلاثين للكونجرس وبأغلبية أقل من الأصوات على مستوى البلاد ككل (علمًا بأن الديمقراطيين هم الذين رسموا حدود المقاطعات بما يحقق مصلحتهم)، بينما تجمع من يصوتون للجمهوريين فى بقية المناطق التى أعادت انتخاب الأعضاء الذين كانوا يحتلون مقاعد فى الكونجرس من قبل.

بعد إحصاء عام ١٩٩٠ وجهت الإدارة الجمهورية للرئيس جورج بوش (الأب) ولايات معينة لزيادة عدد المقاطعات المليئة بالناخبين من أصول أفريقية ولاتينية إلى

أقصى حد ممكن. كانت لدى الرئيس بوش فى الواقع دوافع خفية وهى أنه بتطويق الأقليات التى تصوت بأغلبية كبيرة لصالح الديمقراطيين وحشرهم فى أحياء انتخابية مغلقة (جيتوات) فستتوفر للجمهوريين فرصة أفضل لتوجيه المقاطعات الأكثر عدداً والتى تحوى أغلبية من البيض [٢٢] .

يوفر التمثيل النسبى شكلاً أكثر عدالة للتمثيل الانتخابى. فحتى لو تمت إعادة رسم حدود المقاطعات بواسطة جهاز كمبيوتر محايد فإن أسلوب الانتخاب الذى يسمح للفائز بنيل جميع الأصوات يؤدى إلى النتائج التى تنجم عادة عن تقسيم المقاطعات **Gerrymander**، أى أن قطاعًا كبيراً من الناخبين لن يحظى بأى تمثيل له. ويفسر أحد مؤيدى التمثيل النسبى الأمر على هذا النحو: "لو أننى ديمقراطى أعيش فى ضاحية من ضواحى دالاس وتمّ رسم خريطة بواسطة الكمبيوتر بحيث أصبحت فى مقاطعة تتمتع بنسبة جمهورية تصل إلى ٦٥٪ فإنهم سيكونون قد نجحوا فى حصرى فى مقاطعة لا تتوفر لى فيها الفرصة لانتخاب من يمثل مصالحى - دون أن تكون هناك أى أهمية لشكل المقاطعة" [٢٣] . أما بموجب نظام التمثيل النسبى فإن المقاطعات الجمهورية الخمس فى الضواحى ستصبح مقاطعة واحدة مركبة تنتخب خمسة ممثلين، وفى هذه الحالة ستكون الأصوات الديمقراطية ذات قيمة إذ ستؤدى لانتخاب عضو أو عضوين من الأعضاء الخمسة.

يخفض الإحصاء الوطنى الذى يتم كل عشر سنوات من عدد الناخبين من ذوى الدخل المحدود، إذ لا يحسب الكثيرون من مستأجرى البيوت مقارنة بمالكى البيوت، كما لا يتم حساب الكثيرين من الفقراء ممن يسكنون الأحياء الفقيرة المكتظة والمناطق الريفية البعيدة. وتجدر الإشارة إلى أن ذوى الدخل المحدود يبدون استعداداً أقل لإعطاء المعلومات للقائمين على عمليات الإحصاء. وخفض عدد من يتم إحصاؤهم يؤدى إلى تقليل المساعدات الفيدرالية لهذه المناطق، وخفض تمثيلها فى الكونجرس وفى المجالس التشريعية للولايات. ويشير مكتب الإحصاء إلى أن إحصاء عام ١٩٩٠ لم يشمل ما يقدر بـ ٨ , ٤ مليون شخص بينما احتسب ٤ , ٤ مليون مرتين أو سجلوا بصورة غير صحيحة بمن فيهم العديد من البيض الأثرياء الذين يملكون أكثر من سكن واحد [٢٤] ، ولإجراء إحصاء أسلم وضع مكتب الإحصاء خططًا لدعم عمليات الإحصاء

التى تتم بالطواف من بيت إلى بيت عن طريق تقديم معلومات على شكل عينات. غير أن الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون سحق هذه المحاولة.

إذا استطاعت الجماعات المنشقة أن تثبت فعاليتها على الرغم من كل محاولات التلاعب تلك فإن السلطات تلجأ فى الكثير من الأحيان إلى إجراءات قسرية أكثر حدة ووضوحًا. وتصبح المجموعات الراديكالية التى تنجح فى بناء قاعدة قوّة عرضة لعنف توجهه لها السلطات الرسمية، وما حدث للحزب الاشتراكى الأمريكى من شأنه أن يوضح لنا هذا الأمر. فبحلول عام ١٩١٨ كان هذا الحزب يحتل ١٢٠٠ منصب فى ٣٤٠ مدينة بما فى ذلك ٧٩ منصب رئيس بلدية فى ٢٤ ولاية مختلفة، و ٣٢ منصبًا فى المجالس التشريعية ومقعدًا فى الكونجرس. وفى العام التالى، وبعد أن زاد الحزب من أصواته بصورة هائلة تعرض الاشتراكيون لهجمات مشتركة من السلطات المحلية والفيدرالية وسلطات الولايات. وقد تمَّ نهب مقار الحزب فى العديد من المدن، وحجز أموال صناديقه، وسجن قادته، وترحيل المهاجرين من أعضائه بسرعة، وحرمان صحفه من الامتيازات البريدية، كما منع مرشحوه الذين تمَّ انتخابهم من احتلال مقاعدهم فى المجالس التشريعية والكونجرس. وفى غضون سنوات قليلة كان الحزب قد انتهى كقوة سياسية ناشطة. وفى حين كان الاشتراكيون يقتصرون فى نشاطهم على الأساليب السليمة والقانونية للمنافسة السياسية اكتشفوا أن خصومهم السياسيين لا يشغلون أنفسهم بالالتزام بهذه الأساليب، ولا يعانون فى هذا الصدد من وخز الضمير. ولقد كان المبدأ الذى تسير عليه النخب الخاصة وما زال، هو: عندما يهدد التغيير بأن يحكم لا بد من تغيير الأحكام.

المال شرط ضرورى

العائق الأكبر الذى يواجه مرشحى الأحزاب الثالثة – والمرشحين التقدميين فى الحزبين الرئيسيين – هو الحصول على المبالغ المتزايدة من المال اللازم للفوز بالمناصب. فالمال هو شريان الحياة للحملات الانتخابية، "حليب الأم بالنسبة السياسة" كما يقول المثل القديم. فدخول مجال المنافسة للفوز بمقعد فى مجلس النواب الأمريكى

فى هذه الأيام مثلاً قد يكلف مئات الآلاف من الدولارات، بينما قد تتكلف المنافسة على مقاعد مجلس الشيوخ ومنصب حكام الولايات الملايين. وقد تكلفت الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٦مبلغ مليارى دولار، وكان هذا رقمًا قياسيًا لم تحطمه إلا حملة عام ٢٠٠٠ التى وصلت تكاليفها إلى مبلغ خمسة مليارات دولار (٢٥) .

تصرف الملايين أحيانًا لا للفوز بالمنصب بل لمجرد الفوز بترشيح الحزب للمرشح. وعلى سبيل المثال "صرف آل تشيتشى" **Al Checchi** مبلغًا قياسيًا فى عام ١٩٩٨ هو ٣٨ مليون دولار فى محاولة فاشلة للفوز فى الانتخابات الأولية للحزب الديمقراطى كمرشح لمنصب حاكم ولاية كاليفورنيا. وفى عام ٢٠٠٠ صرف "جون كورزاين" **John Corzine** ما يزيد على ٢٥ مليون دولار فى الانتخابات الأولية للحزب الديمقراطى لمجلس الشيوخ، وهو أول منصب رسمى له، وصعدت تكاليفه إلى مبلغ ٦٥ مليون دولار للفوز فى الانتخابات، وكان هذا مبلغًا قياسيًا بالنسبة للمبالغ التى تصرف للفوز بمنصب على مستوى الولايات. إن مجرد فكرة الدخول فى منافسة مع خصم ثرى قد تثنى الآخرين عن دخول هذا التحدى. وعندما رشح تشيتشى الذى يملك ثروة تقدر بـ ٧٥٠ مليون دولار نفسه قرر الانسحاب من الانتخابات اثنان من أكبر زعماء الديمقراطيين فى ولاية كاليفورنيا هما السناتور"ديان فينيشتين"، وعضو الكونجرس السابق وعضو هيئة العاملين فى البيت الأبيض"ليون بانيتا". وفى المنافسة الانتخابية فى نيوجرسى انسحب عضو الكونجرس"فرانك بالون" معلنًا أن ثروة كورزاين التى تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار هى السبب الأساسى الذى ثبط همته لدخول المنافسة (٢٦) .

يحتاج التجمع الذى يعقد للترشيح لمنصب الرئاسة للمال أيضًا، ولقد تلقى كل من الحزبين الرئيسيين مبلغ ٣١,٥ مليون دولار كاعتمادات من الحكومة الفيدرالية كمساعدة لتأمين المدفوعات المطلوبة لتجمع ترشيح مرشحيهما، حيث أقر هذه المدفوعات الكونجرس بمجلسيه الذى يسيطر عليه هذان الحزبان. وقد تلقى مؤتمرا الحزبين الرئيسيين أيضًا مبالغ لا يستهان بها من المدينتين اللتين استضافتا مؤتمريهما، إضافة لهدايا مالية كبيرة من الشركات الكبرى، وأساطيل من السيارات من شركة جنرال موتورز، وبرامج كمبيوتر من شركة مايكروسوفت، ودعوات مولتها

الشركات لنزهات فى ملاعب الجولف، ومآدب غداء، وغرف ضيافة، واحتفالات للأعضاء الحاضرين بعد انتهاء جلسات المؤتمر (٢٧) .

شكلت شركات كبرى مثل فورد وجنرال موتورز وإيه تى آند تى وآنهو يزر- بوش "هيئة المناظرات الرئاسية" لتمويل المناقشات بين مرشحى الرئاسة على شاشات التليفزيون. وقد قررت هذه "الهيئة المستقلة المشكلة من حزبين" ومولتها شركات كبرى خاصة وتتشكل من مسئولين من الحزبين الجمهورى والديمقراطى، قررت أن أعضاء الحزبين الرئيسيين فقط هم الذين يمكنهم أن يشاركوا فى هذه المناظرات. كما اشترطت الهيئة أن يدرج اسم المرشحين على عدد كافٍ من جداول المرشحين فى الولايات لكى يحظوا بفرصة الفوز بأغلبية فى "المجمع الانتخابى"، وعليهم الحصول على تأييد بنسبة ١٥٪ فى خمس عمليات تصويت على المستوى القومى، وعلى هذا الأساس تمَّ استبعاد "رالف نادر" مرشح حزب الخضر لانتخابات الرئاسة و"بات بوكانان" مرشح حزب الإصلاح فى عام ٢٠٠٠ (٢٨) .

يحدد القانون المساهمات المالية التى يقدمها الأفراد للحملة الانتخابية بحدود ١٠٠٠ دولار من الشخص الواحد، غير أنه إذا تبرع خمسون من كبار المسئولين التنفيذيين فى شركة ما بألف دولار من كل منهم فإن المجموع هو ٥٠.٠٠٠ دولار تمنح لمرشح لا بد له من أن يعبّر عن عرفانه لهذه الشركة. ويمكن لشخص ثرى أن يقدم العديد من التبرعات بأسماء أقاربه، وموظفيه المخلصين، أو من أى ممن قد يخطر بباله. يضاف إلى ذلك تقديم أماكن ضيافة لدى السفر، وأجور ضخمة لقاء إلقاء محاضرات وغير ذلك من الخدمات المجانية التى يسر الشركات تقديمها للمشرعين المحتاجين أو الطامعين (٢٩) .

تصرف لجان العمل السياسى التى تمثل مؤسسات الأعمال سبعة أضعاف ما تصرفه لجان العمل السياسى التى تمثل الطبقة العاملة فى معظم الحملات الانتخابية التى تجرى على المستوى القومى. وعندما يتعلق الأمر "بالمال السائل" فإن هذا المعدل يرتفع إلى ٢١ ضعفًا. والمساهمات الشخصية التى يقدمها أفراد من رجال الأعمال بصفتهم الشخصية تزيد على ما يقدمه المساهمون كأفراد من الطبقة العاملة بمعدل

٧٠٠ ضعف. وتجد ثلاثة أرباع هذه المساهمات سبيلها إلى خزائن الحزب الأكثر تمسكًا بالسياسات المحافظة من الحزبين الرئيسيين، أى الحزب الجمهورى (٣٠) .

يتكون "المال السائل" من مبالغ تجمعها لجان خاصة بما فيها تلك التى تديرها الأحزاب، والشركات الكبرى، والاتحادات، والأفراد من الأثرياء. لا يمكن أن تصرف هذه الأموال على حملة مرشح ما بشكل مباشر، بل يمكن استخدامها "للإعلان عن القضايا المطروحة" ولكيل المديح للمرشح - ما دام لا يتم حث المشاهدين على التصويت لصالح شخص ما أو ضد شخص ما. وتجدر الإشارة إلى أن إعلانات "المال السائل" - التى يصعب فى كثير من الأحيان تمييزها عن إعلانات الحملة الانتخابية - إنما تعتبر منفذًا هائلاً للالتفاف على القيود الفيدرالية المفروضة لضبط مصروفات الحملات الانتخابية.

يتبرع المتبرعون الكبار فى كثير من الأحيان لمرشحى الحزبين الرئيسيين الذين يخوضون الحملة الانتخابية ضد بعضهم البعض وذلك لتجنب اتخاذ موقف قاطع إلى جانب أحد الحزبين، ولضمان تعاون أى فريق يفوز. وفى انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠ ساهمت الصناعات الرئيسية فى التبرع بسخاء للحزبين الرئيسيين، فشركات خدمات الهاتف قدمت ٣ ملايين دولار للديمقراطيين و٦,٣ مليون دولار للجمهوريين، بينما تبرعت شركات "الضمان والاستثمار" بما مجموعه ٧,٥ مليون دولار للديمقراطيين و٧,٤ مليون دولار للجمهوريين، والمؤسسات الخاصة بالكازينوهات والمقامرة ساهمت بـ ١,٨ مليون دولار لكل من الحزبين. ودفعت شركات التأمين والطيران وكذلك شركات جنرال موتورز، وفورد وكرايزلر، وتيكسترون، ورروكويل، وإيه تى آند تى، ومايكروسوفت، وتايم - وارنر، وإيكسون - موبيل، وفيليب موريس، وولت ديزنى، وكوكاكولا، وسيتى جروب، وبلوكروس/ بلوشيلد والعشرات من الشركات العملاقة الأخرى، دفعت هذه الشركات أموالاً للحزبين، علمًا بأن الأموال التى تدفع للجمهوريين أكبر إلى حد كبير (٣١) ، بل إنه يتم التصدق بمبالغ سخية على الأعضاء الحاليين الذين يخوضون الانتخابات من جديد دون وجود من ينافسهم وذلك من باب الحرص على استمرار ممارسة نفوذ هذه الشركات على ذلك العضو الذى سيحقق الفوز لا محالة.

أصبح هناك ما يعرف في منافسة انتخابات الرئاسة بما يطلق عليه: "جولة المال الأولية". فالمرشح الذي يستطيع أن يجمع مبالغ كبيرة في أقرب وقت ممكن يصبح المرشح الرئيسي لحزبه، أو يضمن على الأقل بقاءه في الحلبة للقسم الأكبر من الانتخابات الأولية. وخلال الانتخابات الأولية لمنصب الرئاسة للعام ٢٠٠٠ فاز "جورج دبليو بوش" ابن الرئيس السابق جورج بوش "بجولة المال"، إذ تمكَّن من جمع ٥٠ مليون دولار قبل أربعة أشهر من الجولة الانتخابية الأولى في نيوهامبشاير. جاء هذا المبلغ من نسبة ٠,٠٣ من الجمهور الأمريكي [٣٢] . وقد تخلى العديد من منافسي بوش في جولة الانتخابات الأولية عن ترشيحهم لأنهم لم يكونوا يملكون تمويلاً كافيًا بعد أن علموا بأن معظم المتبرعين الكبار الذين كانوا يأملون أن يختاروهم لتقديم تبرعاتهم قد كتبوا شيكاتهم لبوش. وبحلول شهر يوليو من عام ٢٠٠٠ عندما تمت تسمية بوش كمرشح عن الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة كان قد صرف مبلغ ٩٧,٢ مليون دولار، علمًا بأن الحملة الفعلية ضد منافسه الديمقراطي لم تكن قد بدأت بعد. كما تلقى بوش مبلغ ٦٧,٥ مليون دولار من الأموال العامة لخوض الانتخابات العامة [٣٣] . باختصار، وقبل وقت طويل من حلول الفرصة أمام الناخبين كي يقرروا من سيعطونه أصواتهم تكون حفنة من المساهمين الأغنياء قد دخلت ساحة المرشحين وقررت من الذي سيتم اختياره ليخوض الانتخابات، علمًا بأن قلة مختارة هي التي تستطيع التصويت في "جولة المال الأولية".

هناك حاجة للمال من أجل دفع أجور مستشاري العلاقات العامة، ومستطلعي الرأي العام، والعاملين في الحملة الانتخابية، وللصرف على مكاتب الحملة، ومصاريف الهواتف، وأجهزة الكمبيوتر والفاكس والبريد والإعلانات التليفزيونية. ومع ذلك يجادل بعض خبراء العلوم السياسية بأن المال لا يمثل نفوذًا رئيسيًا حيث إن مرشحين أفضل تمويلاً يخسرون الانتخابات أحيانًا كما حدث "لستيف فوربس" الذي أنفق ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ ومع ذلك أخفق في أن يفوز بتسمية الحزب الجمهوري له كمرشح لمنصب الرئاسة. وهم يجادلون كذلك بأن عوامل أخرى، منها تصنيف الحزب للمرشح، وإيديولوجيته، وتوليه مناصب من قبل هي العوامل الأهم التي تقرر الفوز. وبذلك فإن

المبالغ الأكبر تذهب للمرشحين الراسخين الذين سبق لهم أن احتلوا مناصب ويتوقع لهم الفوز، وعلى هذا الأساس فإن المال لا يجلب الفوز - بل يتلوه.

كجواب على ذلك قد نشير إلى أن من يصرفون الكثير من المال قد لا يفوزون دائمًا، ولكنهم يفعلون عادة، وهذا ما حدث خلال السنوات الخمس عشرة الماضية فيما يزيد على ٨٠٪ من حملات التنافس فى انتخابات مجلسى النواب والشيوخ. وفى انتخابات الكونجرس لعام ١٩٩٦ فاز ٨٨٪ من المرشحين الذين صرفوا أعلى المبالغ من المال. بل إنه فيما يسمى "بالمنافسات المفتوحة" التى لا يشارك فيها فى المنافسة الانتخابية أشخاص احتلوا مناصب من قبل فإن المرشحين الذين يحظون بتمويل جيد فازوا فى ٧٥٪ من الحالات فى عام ١٩٩٦ (٣٤) .

لا يؤثِّر المال على من يفوز فحسب بل كذلك على من يخوض الانتخابات وعلى من يؤخذ مأخذ الجد لدى خوضه المعركة الانتخابية. ويلقى المرشحون الأثرياء فى بعض الأحيان مساندة علنية من قادة الحزب لأن لدى هؤلاء المرشحين ثروة شخصية يمكنهم استخدامها لخوض حملة انتخابية فعالة. صحيح أن المليونير "ستيف فوربس" أخفق فى نيل ترشيح الحزب الجمهورى له، ولكنه على الرغم من شخصيته الباهتة وحقيقة أنه لم يحتل منصبًا عامًا فى حياته من قبل قط فقد فاز فى الانتخابات الأولية فى ولايتين، كما اعتبر منافسًا جديًا طوال فترة الحملة الانتخابية نظرًا لأنه كان يملك ما يكفى من المال ليدفع تكاليف الآلاف من الإعلانات التليفزيونية وأجور مئات العاملين فى الحملة الانتخابية.

المرشحون الذين يفوزون على الرغم من إنفاقهم مبالغ أقل مما يفعل منافسوهم يظلون يدفعون الكثير عادة. ولا شك أن توفر صناديق مال كبيرة، حتى لو لم تكن هى الصناديق الأكبر، هو شرط ضرورى للفوز فى العادة. وقد لا يضمن المال الفوز غير أن الافتقار له يضمن الهزيمة عادة، إذ بدون توفر مبالغ ضخمة فلن تكون هناك حملة انتخابية تذكر، وهذا ما اكتشفه مرشحو الأحزاب الصغيرة مرة بعد مرة.

يظهر نفوذ المال أيضًا فى المبادرات العديدة التى تتخذها الولايات من فلوريدا إلى كاليفورنيا فيما يتعلق بالرعاية الصحية، والنقل، وقضايا البيئة وغيرها من القضايا

الحيوية. إذ يبدى الناخبون فى معظم الحالات مساندة قوية للمواقف التى هى فى المصلحة العامة. غير أنه بتقدم الحملة الانتخابية وبالحملات الساحقة التى تمولها مؤسسات الأعمال الكبيرة عن طريق نشر الإعلانات على شاشات التليفزيون بحيث تتجاوز تلك المدفوعات هذه خمسين ضعف ما يدفعه خصومها فإن المد يتحول لصالح مؤسسات الأعمال (٣٥) .

يخلط بعض أساطين المحافظين مثل "جورج ويل" بين الثروة والفضيلة حيث يعتقدون أن دخول الثروات الكبيرة فى ميدان السياسة أمر حسن بالنسبة للديمقراطية. ويجادل هؤلاء بأن اتخاذ إجراءات إصلاحية تحد من الإنفاق على الحملات الانتخابية من شأنه وضع حواجز غير سليمة أمام الانتخابات. غير أن هناك وعيًا متزايدًا فى الولايات المتحدة بالتأثير غير الملائم وغير الديمقراطى للمال. ففى ولاية جورجيا رفع قادة حركة الحقوق المدنية قضية أمام المحاكم تشكك فى شرعية التصويت وتطالب بحملات انتخابية تمول من الخزينة العامة لانتخابات مجلس الشيوخ فى الولاية نظرًا لأن الفائزين فى الانتخابات حالفهم الحظ بإنفاق مبالغ تفوق نسبتها بمعدل ٣٠٠٪ مقارنة بما ينفقه الخاسرون. وفى ولاية "مين" أقر الناخبون "قانون انتخابات نظيفة" فى عام ١٩٩٦ يسمح للمرشحين بالتقدم للحصول على تمويل كامل لحملاتهم الانتخابية من الأموال العامة إذا وافقوا على تحاشى جمع التبرعات لحملاتهم الانتخابية. وقد أقر الناخبون قانونًا مشابهًا فى ولايتى ماساشوسيتس وفيرمونت فى عام ١٩٩٩ وكان أنطونى بولينا مرشح الحزب التقدمى فى فيرمونت لمنصب الحاكم أول مرشح على مستوى الولايات المتحدة يؤهل لتلقى تمويل كامل من الأموال العامة، وقد عاملته الصحافة على قدم المساواة مع منافسيه. ويحظى التمويل الكلى للحملات الانتخابية من الأموال العامة بمساندة من الناخبين من الحزبين وعلى مستوى البلاد كلها (٣٦) . غير أن بعض المشرعين يناوئون هذه القوانين ساعين للحفاظ على قدرتهم على صرف مبالغ أكبر من منافسيهم.

يفترض فى المنافسة الانتخابية أن تبقى السياسيين ممن يحتلون المناصب عرضة للمساءلة أمام الناخبين. فإذا كانوا يرغبون فى البقاء فى مناصبهم فقد يكون عليهم أن يستجيبوا لما يريده ناخبوهم.. ولكن هل تتوفر شروط المنافسة الانتخابية حقا؟ القوانين

الانتخابية التى تتيح مجالاً كبيراً للتلاعب والقوى التى تملك المال إنما تحد بشكل كبير من البدائل المطروحة مما يثير تساؤلات جدية حول توفر المساءلة الديمقراطية. فالجمهوريون والديمقراطيون كلاهما مجموعات فضفاضة تنتظم حول هدف عام يجمعها جميعًا: ألا وهو السعي للوصول إلى المناصب. ولهذا السبب اتصفت الأحزاب الأمريكية دومًا بافتقارها لأية أيديولوجيات تحكم مسارها. وهذا أمر واقع بمعنى ما، حيث إن هذه الأحزاب نادراً ما تفصح عن التزامها العميق برأسمالية الشركات الكبرى فى الداخل والخارج وبالتركيبة الطبقية القائمة.

يؤثر الحزبان الرئيسيان تأثيراً محافظًا على وعى الناخبين وعلى أداء ممثلى الحكومة لمهامهم. وهما يعملان على أساس منظور إيديولوجى يجمعهما عامة يستند على تجنب مهاجمة وجهات النظر السياسية - الاقتصادية التى تعتمد على مهاجمة المعتقدات أو المؤسسات التقليدية، وعلى قمع أو استقطاب المنشقين. وبتجنبهما الخوض فى القضايا الأساسية يحول الحزبان الرئيسيان دون زيادة حدة الانقسامات الطبقية. وهما يروجان لسياسة تقوم على الضجيج غير السياسى ويقلّصان مجال المشاركة فى نفس الوقت الذى يظهران فيه بمظهر حكومة شعبية ناشطة.

النضال من أجل التصويت

أدى قرنان من النضال إلى مكتسبات حقيقية فى توسيع حق الانتخاب. غير أن فرصة التصويت ما تزال غير متوفرة بالنسبة لجميع المواطنين. ولقد سعت المصالح الثرية المالكة منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية إلى تحديد المشاركة الشعبية فى الانتخابات. فلم يكن يشارك فى الانتخاب الذكور البيض الذين ليس لديهم ممتلكات، والخدم الذين يعملون بموجب عقود، والنساء والسود بمن فيهم السود المحررون، وسكان أمريكا الأصليون (الهنود الحمر). ونتيجة للاضطرابات التى قامت بها الطبقة العاملة فى عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر تم إلغاء الاشتراط الرسمى للملكية بالنسبة للذكور البيض. بعد قرن آخر من الاضطرابات حصلت النساء على حق التصويت نتيجة تبنى التعديل التاسع عشر للدستور الأمريكى فى عام ١٩٢٠ ، وفى

عام ١٩٦١ أعطى التعديل الثالث والعشرون للدستور سكان مقاطعة كولومبيا تمثيلاً فى انتخابات الرئاسة، غير أن هؤلاء ما زالوا محرومين من تمثيل بشكل كامل فى الانتخابات الخاصة بالكونجرس. وفى عام ١٩٧١، وبموجب التعديل السادس والعشرين تم خفض سن الانتخاب بالنسبة للجميع من واحد وعشرين عامًا إلى ثمانية عشر عامًا.

يمنع التعديل الخامس عشر للدستور والذى أبرم فى عام ١٨٧٠ وكتب بدم الحرب الأهلية، يمنع التمييز فى التصويت بسبب العرق. غير أن الأمور استلزمت قرنًا من النضال إلى أن أصبح هذا التعديل أمرًا واقعًا وليس مجرد أمر شكلى. وفى عام ١٩٤٤ أصدرت المحكمة العليا قرارًا بعدم دستورية أى جولات انتخابية أولية تقتصر على البيض فقط [٣٧]. وبعد عقود من الجيشان والضغوط السياسية والتى عززتها قوة التصويت المتنامية للأمريكيين من أصل أفريقى فى المدن الشمالية صدرت قوانين الحقوق المدنية لعامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠، وقوانين حقوق التصويت فى الأعوام ١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٨٥. كما أدت إلى قرارات حاسمة عدة صدرت عن المحكمة العليا. وإذا ما أخذنا كل هذه الأمور بعين الاعتبار فإن هذه الإجراءات:

(أ) منحت الحكومة الفيدرالية والمحكمة العليا سلطة اتخاذ إجراءات بحق المسئولين الحكوميين الذين يميزون ضد غير البيض فى الانتخابات.

(ب) ألغت القيود التى تفرضها الولايات على التصويت مثل شرط الإقامة طويلة الأمد، واختبارات إجادة القراءة والكتابة، ودفع ضرائب للمشاركة فى الانتخابات والتى كانت تحد بشكل كبير من مشاركة الفقراء ومحدودى التعليم فى الانتخابات [٣٨]. والنتيجة هى أن أعدادًا متزايدة بشكل واضح من الأمريكيين من أصل أفريقى بدأوا يشاركون فى الانتخابات وذلك للمرة الأولى منذ "فترة إعادة البناء".

غير أن معدل تصويت ذوى الدخل المحدود، سواء أكانوا من السود أم من أمريكا اللاتينية أم من البيض ما زال نصف معدل من يصوتون من أولئك الذين يملكون ثروة أكبر. وأحد أسباب ذلك هو أنه على الرغم من رفع القيود القانونية على التصويت فإن

الحواجز الإدارية ما زالت قائمة إلى حد كبير. وفى البلدان التى تسجل نسبة عالية من التصويت، مثل السويد، تنفذ الحكومات برامج ناشطة لتسجيل الناخبين. أما الحكومة الأمريكية فلا توفر مثل هذا التشجيع، بل إن تاريخ المسئولين الفيدراليين ومسئولى الولايات - والمسئولين فى الحزبين الرئيسيين - يشير إلى أنهم يصعّبون على الطبقة العاملة تسجيل أسمائهم فى جداول الانتخاب وممارسة حقهم فى التصويت. إذ إن مكاتب التسجيل لا تفتح أبوابها عادة إلا خلال ساعات العمل، وقد تكون فى مواقع بعيدة، ويتم تغيير مواقعها باستمرار. وتغيير مكان الإقامة يتطلب إعادة التسجيل، كما أن استمارات التسجيل كثيراً ما تكون معقدة بحيث إنها قد تعتبر اختباراً للقدرة على القراءة والكتابة، ولا تتوافر بأعداد كافية فى بعض الأحيان، أو يساء توزيعها ويتم الإبطاء فى معالجة بياناتها. تجرى الانتخابات فى أحد أيام العمل (وهو الثلاثاء) وتغلق صناديق الانتخاب فى وقت مبكر من المساء، علماً بأن مراكز الانتخاب لا تقام فى بعض الأحيان فى مواقع يسهل الوصول إليها. وفى إحدى مقاطعات تكساس أغلق المسئولون مراكز الانتخاب الثلاثة عشر فيما عدا مركزا واحدا بحيث انخفض عدد الناخبين من السود واللاتينيين من ٢٣٠٠ إلى ٣٠٠صوت. وفى بعض أنحاء ولاية المسيسيبى قد يتوجب على الشخص أن يسجل فى كل من دارى محكمة البلدة والمقاطعة، مما يعنى السفر مسافة تسعين ميلاً. وخلال الانتخابات الأولية للحزب الديمقراطى فى عام ١٩٨٨ تم تخفيض عدد مراكز الانتخاب البالغة واحداً وتسعين مركزاً إلى تسعة مراكز لإعاقة تصويت احتجاجى لصالح جيسى جاكسون، وهو ديمقراطى ليبرالى من أصول أفريقية أمريكية [٣٩] .

فى انتخابات الرئاسة للعام ١٩٩٦ لم يصوت ما يزيد على مواطن واحد من كل خمسة سجلوا أسماءهم. هؤلاء لم يصوتوا بسبب طول ساعات العمل، أو الدوام فى أماكن الدراسة، وبسبب الإعاقات البدنية أو غير ذلك من الصعوبات [٤٠] . وتجدر الإشارة إلى أن التصويت المبكر فى بعض مقاطعات كارولينا الشمالية يمكّن الناس من التصويت فى اليومين اللذين يسبقان يوم الانتخاب، علماً بأن بعض هؤلاء المواطنين لم يكن ليتسنى لهم التصويت لولا ذلك. لا بدّ لعملية الانتخاب من أن تتم على مدى ثلاثة أيام، بما فيها يوم أو يومان من أيام العطلة الأسبوعية كما يتم فى بعض الدول الأخرى، ومن شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً مفيداً على معدلات المشاركين فى الانتخاب.

١٣٪ من جميع الرجال الأمريكيين من أصول أفريقية، ويقدر عددهم بـ ١٫٤ مليون يمنعون من التصويت بسبب سجلاتهم الإجرامية السابقة أو لأنهم وراء القضبان. وتمنع الولايات الأمريكية جميعًا المسجونين من ممارسة حقهم فى الانتخاب، بينما تفرض عشر ولايات حظرًا على الانتخاب لمدى الحياة على أى شخص سبق أن حكم بتهمة ارتكاب جنحة، علمًا بأن هذا الأمر يحرم واحدًا من كل أربعة رجال أمريكيين من أصل أفريقى من التصويت مدى الحياة فى سبع من هذه الولايات العشر (٤١) .

خلال ثمانينيات القرن العشرين هددت إدارة الرئيس ريجان بوقف المساعدة الفيدرالية عن الهيئات التى تقوم بالمساعدة فى حملات تسجيل الناخبين فى الولايات والمقاطعات فى محاولة لتثبيط همة تلك الهيئات فى هذا الصدد. وقد نجحت جهود تلك الإدارة فى هذا المسعى جزئيًا، كما أن المسئولين الفيدراليين حثوا الولايات على منع حملات تسجيل الناخبين أثناء وقوفهم فى صفوف الحصول على الطعام التى يقف فيها الفقراء، وقد استجابت بعض الولايات لهذا الطلب. كما تم اعتقال الناشطين فى مجال حقوق الانتخاب ممن حاولوا تسجيل الناخبين فى مكاتب تقديم مساعدات الإغاثة. وقد تدفق عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI إلى المقاطعات الجنوبية للتحقيق مع ما يزيد على ألفى أمريكى من أصل أفريقى فيما إن كان قد حدث تزوير فى بطاقات الانتخاب التى وضعوها فى الصناديق. وعلى الرغم من أن مكتب التحقيقات لم يعثر على ما يثبت وجود احتيال غير أنه دفع البعض إلى التفكير مرتين قبل الإدلاء بأصواتهم فى أى عمليات انتخابية أخرى بعد ذلك. وقد تمت مقاضاة ثمانية من الناشطين فى مجال حق الانتخاب بـ ٢١٥ تهمة إجرامية، وتمت تبرئة خمسة منهم، بينما طالب اثنان باعتبار تلك التهم مجرد جنحة، وحكم على واحد من الناشطين بتهمة ارتكاب مخالفات تكنيكية أقل خطورة من تلك التى ظل المسجلون البيض يرتكبونها لمدد مطولة دون أن يتلقوا أى عقاب.

فى عام ١٩٩٢ أصدر الكونجرس قرارًا باسم "ناخب العربة" **Motor Voter** فى مسعى لزيادة عدد الناخبين من كبار السن والفقراء والعاجزين كما سمح للمواطنين بتسجيل أسمائهم فى جداول الانتخاب لدى تجديد رخص قيادة سياراتهم أو تقديمهم

طلبات للحصول على إعانات الضمان الاجتماعى، أو تعويض البطالة أو الإغاثة أو مستحقات الإعاقة البدنية. غير أن الرئيس الأمريكى بوش (الأب) نقض هذا القرار. وفى العام التالى صدر قرار يسمح بالتسجيل فى جداول الانتخاب فى مكاتب تسجيل السيارات أو مكاتب التسجيل للخدمة العسكرية، غير أنه لم ينص على التسجيل فى مكاتب تقديم معونات الإغاثة أو البطالة وذلك للحيلولة دون تعطيل الجمهوريين لهذا القرار.

على الرغم من الافتراض الذى يثار فى كثير من الأحيان بأن أساليب الانتخاب القديمة قد ماتت مع موت آليات السياسات القديمة فإن أساليب الانتخاب الملتوية ما تزال قائمة حتى الآن. فنظام البطاقات المثقبة التى تعالج عن طريق الكومبيوتر والتى تستخدم فى الوقت الحاضر فى معظم الدوائر الانتخابية تعتبر عرضة للخطأ، والحوادث وللاستغلال المتعمد شأنها فى ذلك على الأقل شأن استمارات الانتخاب الورقية وآلات التصويت الميكانيكية. وقد أظهرت التحقيقات وجود فرص كبيرة لارتكاب أخطاء فى الجدولة وفى إحصاء الأصوات. وتبين فى عملية انتخابات جرت فى مدينة "سانت لويس" أن احتمال عدم إحصاء أوراق التصويت فى مراكز الانتخاب فى الدوائر التى يقيم فيها أناس من السود من الطبقة العاملة يتم بمعدل يزيد على ثلاثة أضعاف احتمال عدم إحصائها فى المراكز المخصصة للبيض. كما تبين وجود حالات خطأ شاذة فى دوائر انتخابية فى سبع ولايات أخرى على الأقل [٤٢] .

لا يعتبر هذا الشذوذ ناتجا عن أسباب ذات طبيعة عشوائية عادة. فالمقاطعات التى توجد فيها أغلبية جمهورية تستخدم أجهزة المسح البصرية التى تسجل ٩٩,٧٪ من الأصوات. أما أنظمة البطاقات المثقبة التى تستخدم عادة فى المقاطعات التى تسكنها غالبية من ذوى الدخل المتدنى والتى تصوت للديمقراطيين فهى تسجل ٩٧٪ من الأصوات فقط، وعلى هذا الأساس فإنه يتم إهمال ٣٪ من الأصوات التى يحصل عليها الديمقراطيون [٤٣] .

كانت انتخابات الرئاسة الأمريكية للعام ٢٠٠٠ والتى تنافس فيها نائب الرئيس الأمريكى آل جور وحاكم ولاية تكساس جورج بوش (الابن) واحدة من أكثر الصراعات

الانتخابية تقاربًا، وقد تعلقت النتيجة النهائية على طريقة سير عمليات الانتخاب فى ولاية فلوريدا حيث حصل جورج بوش على هامش أغلبية ضئيلة جدًا فى ليلة الانتخابات. وأظهرت التحقيقات التى جرت بعد انتهاء الانتخابات النقاط الشاذة التالية:

● بطاقات الانتخاب المثقبة كانت مطبوعة بطريقة تبعث على التشويش مما دفع عدة آلاف من أنصار آل جور إلى التصويت لصالح مرشح آخر. والناخبون الذين أدركوا خطأهم رُفِض طلبهم الحصول على بطاقة تصويت ثانية، علمًا بأن القانون يبيح للناخب الحصول على ما يصل إلى ثلاث بطاقات فى حالة ارتكابه خطأً.

● تم إلغاء بطاقات مثقبة أو التشكيك فيها فى الدوائر الانتخابية المؤيدة لآل جور أكثر مما تم فى تلك المؤيدة لبوش. وقد قرأت آلات التصويت حوالى ٤٪ من البطاقات المثقبة باعتبارها فارغة أو غير صالحة، بينما لم ترفض أنظمة قراءة البطاقات التى استخدمت فيها الآلات الحديثة للمسح بالألياف البصرية إلا ١,٤٪ من البطاقات، علمًا بأن الأجهزة الحديثة تتواجد بصورة أكبر فى الدوائر الانتخابية التى تضم أغلبية من البيض المؤيدين لبوش.

● رفض السماح لما يصل لعشرة آلاف من الأمريكيين من أصل أفريقى بالتصويت فى مقاطعة سيمينول، واثنين وعشرين ألفًا فى مقاطعة دوفيل (فى جاكسونفيل) بعد أن سجلوا أسماءهم، غير أنه لم يتم إدراج أسمائهم فى جداول الناخبين.

● كانت خطوط الهاتف فى مكتب التسجيل المركزى مشغولة باستمرار وبذلك لم يتمكن الكثير من الناخبين من التأكد من تسجيلهم. ونظرًا لأن مسئولى الانتخاب فى ولاية فلوريدا الذين يعملون تحت إمرة حاكمها "جيب بوش" شقيق جورج بوش توقعوا عددًا كبيرًا وغير مألوف من الناخبين فى هذه الولاية فقد أرسلوا أجهزة كمبيوتر محمولة لتجنب انشغال خطوط الهاتف. ويظهر تحليل نشرته صحيفة نيويورك تايمز أن أجهزة الكمبيوتر أرسلت إلى المقاطعات التى تؤيد النسبة الكبرى من ناخبيها انتخاب بوش. أما المقاطعات التى تسكنها غالبية من السود والتى تصوت غالبيتها لآل جور

فلم تحصل على أجهزة كمبيوتر على الرغم من وجود الآلاف من الأشخاص الذين وفدوا لتسجيل أسمائهم.

- أغلقت مكاتب الانتخاب في وقت مبكر في العديد من الدوائر الانتخابية التى تصوت للديمقراطيين وتركت صفوفًا من الناس ممن لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم تصطف فى الخارج.

- لم توضع بطاقات الانتخاب حيثما يجب لها أن توضع أو لم يتم إحصاؤها. وقد عثر على سبعة صناديق انتخاب فى سيارة شخص يعمل فى أحد مراكز الانتخاب. كما أن كنيسة للسود تستخدم عادة كمركز انتخاب لم تعثر على من يأتى لنقل الصناديق فى نهاية يوم الانتخاب.

- أقامت شرطة ولاية فلوريدا التى تعمل تحت إمرة حاكمها "جيف بوش" (شقيق المرشح جورج بوش) حواجز تفتيش قرب مراكز الانتخاب فى الدوائر الانتخابية التى تصوت الغالبية فيها لصالح الديمقراطيين على مقربة من تالاهاسى. وكانوا يوقفون من هم فى طريقهم للتصويت ويؤخرونهم فترات تصل إلى الساعتين وهم يفتشون سياراتهم.

- منع الكثيرون من السود ممن لم تكن لديهم سجلات لدى الشرطة من التصويت حيث صنفوا دون وجه حق على أنهم "مجرمون صدرت ضدهم أحكام".

- طلب ممن يزيد على مائتى ناخب بورتوريكيين فى مقاطعة أورانج إبراز هويتين تحملان صورًا لهم لكى يسمح لهم بالتصويت، علمًا بأن الكثيرين منهم لم يكونوا يحملون هويتين. وتجدر الإشارة إلى أن المتطلبات القانونية فى ولاية فلوريدا هى هوية واحدة تحمل صورة شخصية. وهذا القانون فى حد ذاته، والذى أقرّ قبيل الانتخابات شكل صعوبة جديدة بالنسبة للناخبين من ذوى الدخل المتدنى أو كبار السن ممن لم يكونوا يملكون سيارات أو رخص قيادة أو أى هوية ثانية أخرى تحمل صورهم الشخصية.

● أثناء عملية إعادة العدّ اقتحم مشاغبون من مناصرى بوش استقدموا من خارج الولاية مكتب مجلس التحقق من صحة أصوات الناخبين فى مقاطعة "دايل" حيث ضربوا وركلوا أحد المسئولين مما أثار جواً من الخوف وحمل المجلس على التوقف عن عملية إعادة العد وقبول العدد لصالح بوش. هذه الأفعال غير القانونية القسرية التى وجهت إلى مناطق فيها مساندة غالبة لآل جور كتمت أصواتًا كافية فى فلوريدا بحيث مكّنت بوش من الحصول على أصوات إضافية فى الولاية وفى المجمع الانتخابى، ومن ثم أعطته الرئاسة الأمريكية (٤٤) .

بعد صدور قرار المحكمة العليا الأمريكية بوقف إعادة العد فى المقاطعات المتنازع عليها فى فلوريدا(راجع الفصل السابع عشر من هذا الكتاب) أصدرت أجهزة الإعلام نتائج عمليات الانتخاب بنفسها حيث حصلت على حق الوصول إلى صناديق الانتخاب بناءً على قانون "حرية الحصول على المعلومات". وتجدر الإشارة إلى أن نتيجة إعادة عد ما سمى بالأصوات غير المحسوبة فى مقاطعة واحدة فقط حتى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠ أظهرت تفوق آلـ جور بـ ١٤٠ صوتًا.

فى انتخابات نيوجرسى عام ١٩٩٣ ادعى مستشار سياسى جمهورى أن حزبه دفع مبالغ كبيرة من المال للقسس والعاملين فى الحملة الانتخابية للديمقراطيين لدفعهم للإحجام عن حث أبناء أبرشياتهم أو المقيمين فى دوائرهم الانتخابية على الإدلاء بأصواتهم فى يوم الانتخابات. وقد قال متفاخراً: "أعتقد أننا كبتنا التصويت إلى حد معين" (٤٥) . وجهة النظر السائدة هى أن نسبة من يتوجهون لصناديق الانتخاب من أبناء الطبقة العاملة والفقراء نسبة متدنية لأنهم يفتقرون للمعلومات والتعليم والوعى بالحقوق المدنية. فإن كان الأمر كذلك، وكان الفقراء يميلون إلى اللامبالاة فإن المرء ليتساءل لماذا تجد المصالح الراسخة أن من الضرورى بذل هذه الجهود المضنية لتثبيط همة الفقراء عن المشاركة فى الانتخابات .

حيلة أخرى يتم اللجوء إليها لكبت أصوات المجموعات المهمشة هى الانتخابات غير المقيدة. لا يجرى هذا النمط من الانتخابات على أساس المقاطعة بل يمنح الفائز جميع الأصوات على قائمة جميع المرشحين للمدينة، مما يتيح المجال للسيطرة الكلية

للبيض على نتائج الانتخابات وتجميد تمثيل الأقليات كما حدث فى الكثير من المناطق. وتجدر الإشارة إلى أن التسجيل فى قوائم الناخبين متدنٍ بالنسبة لذوى الدخل المحدود كما أنه يتضاءل باستمرار، خاصة فى مدن شمالى الولايات المتحدة حيث يتركز تواجد الأقليات الفقيرة فى مناطق معينة، وحيث لم يعد الحزب الديمقراطى يملك القدرة التنظيمية التى تمكّنه من نقل ناخبيه إلى مراكز الانتخاب. وتزداد فى نفس الوقت مشاركة الطبقات الثرية فى التصويت. وتجدر الإشارة إلى أن لعدم التصويت تأثيرا مضاداً، إذ بتضاؤل تصويت الفقراء وأبناء الأقليات العرقية يتضاءل اهتمام السياسيين بهم أكثر فأكثر مما يقنع بدوره غير المشاركين فى الانتخاب بأن المسئولين لا يستجيبون لهم وأن عملية التصويت بالتالى عملية غير مجدية ولا معنى لها.

لامبالاة الناخبين ومشاركتهم

يشكو الناس، وبحق، من أن "السياسيين يتحدثون بلسان معين ليحصلوا على أصواتنا، ومن ثم يتصرفون بطريقة مغايرة بمجرد أن يتم انتخابهم". وإذا كان الكثير من السياسيين بارعين فى انتهاج سياسة أنصاف الحقائق فهذا لا يعود لكونهم يعانون من خلل أخلاقى، بل لأنهم يجدون أنفسهم فى كثير من الأحيان محاصرين داخل وضع متناقض بحيث يكونون فى الوقت نفسه مرشحى الشعب ولابدّ لهم أن يكونوا فى نفس الوقت فى خدمة الأغنياء ممن ساهموا فى تمويل حملتهم الانتخابية ورأسمالية الشركات الكبرى (٤٦).

يحجم كثير من الناس عن التصويت (أ) لأنهم يواجهون أنماطًا متنوعة من الأساليب الرسمية لتثبيط همتهم ولإدخال الخوف فى نفوسهم كما أشرنا من قبل. (ب) لأنهم لا يجدون أى مرشح يرغبون فى انتخابه. (ج) لأنهم لا يجدون مبرراً يحملهم على الاعتقاد بأن من شأن تصويتهم أن يحدث تأثيراً ذا بال. كما أن الكثيرين ممن يصوتون إنما يفعلون ذلك دون حماس ويسخرون من هذه الانتخابات. ولقد أظهر استطلاع للرأى أجرته كل من صحيفة نيويورك تايمز وشبكة "سى بى إس" CBS فى عام ١٩٩٧ أن ٧٩٪ من أولئك الذين أجابوا على الاستطلاع يوافقون على أن "المصالح

الخاصة الكبرى الحريصة على تحقيق مصالحها هى التى توجه الحكومة"(٤٧) . وتجدر الإشارة إلى أنه لدى تحقيق الرئيس ريجان انتصارًا ساحقًا فى انتخابات الرئاسة فى العامين ١٩٨٠ و١٩٨٤ أدلى أقل من ٣٠٪ من الناخبين بأصواتهم فعليًا لصالحه، بينما قبع ٥٠٪ من الناخبين فى بيوتهم ولم يتوجهوا لصناديق الانتخاب. وفى عام ١٩٩٦ تم انتخاب الرئيس بيل كلينتون بما يقل قليلاً عن ٢٥٪ ممن يحق لهم التصويت.

أخذت نسبة الناخبين تنحدر باستمرار منذ منتصف ستينيات القرن العشرين. وتظهر عمليات المسح التى أجريت فى جميع أنحاء الولايات المتحدة أن معظم الذين أحجموا عن التصويت عبروا عن شعورهم بخيبة الأمل والإحباط فيما يتعلق بالخيارات المتاحة. وفى مسح أجرى عام ٢٠٠٠ تبين أن حوالى ٥١٪ ممن لم يصوتوا يشعرون بالغضب ويسخرون من الأمور السياسية، أو يعبرون عن استيائهم وقلقهم من ذلك الدوران الذى لا يتوقف الذى تشهده الحملات الانتخابية، ومن الضجيج المستمر للإعلانات الانتخابية والمبالغ الطائلة التى يتم صرفها. كما عبر ٤٠٪ غيرهم عن أنهم "لا يكترثون بالسياسة والأمور العامة" (٤٨) .

يجادل البعض بأنه ما دام من لا يصوتون هم من أقل الناس تعليمًا وأكثرهم لامبالاةً فإن عدم ممارستهم حقهم فى الانتخاب إنما هو أمر جيد. وبما أنهم أكثر قابلية للخضوع لمشاعر الضغينة والديماجوجية فإن تصويتهم من شأنه أن يمثل تهديداً محتملاً لنظامنا الديمقراطى (٤٩) . يكمن خلف هذا النوع من التفكير افتراض يظل موضع شك بأن الأناس الأكثر تعليمًا وذوى الدخول المرتفعة الذين يمارسون حقهم فى التصويت أكثر عقلانية وأقل تأثراً بمصلحتهم الذاتية وضغائنهم العرقية، وهذا الانطباع هو نفسه إحدى سمات التحامل المريحة للذات والتى يتصورها أبناء الطبقتين العليا والوسطى عن أنفسهم.

يجادل بعض الكتاب بأن قلة عدد الناخبين إنما هى من أعراض "سياسة السعادة" التى نتمتع بها. فالناس لا يبالون بالانتخاب لأنهم راضون تماماً عن سير الأمور (٥٠) . لا شك فى أن بعض الناس لا يبالون بالأمور السياسية – حتى بتلك الأمور التى قد تؤثر تأثيراً مهما على حياتهم. غير أنه يمكننا القول على وجه العموم

بأن الملايين العديدة من الأمريكيين ممن هم خارج عالم عمليات الانتخاب ليسوا من بين أكثر الأمريكيين رضًا عن حياتهم، بل إنهم من ضمن أقلهم ثراء وأكثرهم غربة فى المجتمع. و"سياسة السعادة" ليست فى العادة إلا غطاءً لسياسة تثبيط الهمة، وما يرى على أنه مجرد لا مبالاة قد يكون فى واقع الأمر تعبيرًا عن شعور فطرى بالبغض: فاللامبالاة هى فى كثير من الأحيان عبارة عن دفاع سيكولوجى إزاء الشعور بالعجز الذى يثبط الهمة. فليس الرضا أو الافتقار إلى الفعالية والتأثير فى الأمور المدنية هو ما يصرف الناس عن صناديق الانتخاب بل هو رد فعل سلبى لحالات الإحباط التى تثقل كاهل الناس.

وبالمثل، فإن الناس الذين ينسبون سمات غير مستحبة لأحد الحزبين فإن هذا قد يدفعهم إلى مساندة الحزب الآخر. ولذا فإن الشكوك التى قد تثور لدى بعض البيض من الطبقة المتوسطة بأن الديمقراطيين قد يحابون الفقراء فى المدن واتحادات نقابات العمال على حسابهم قد تدفع هؤلاء البيض إلى الافتراض بأن الحزب الجمهورى إنما يقف إلى جانب مصالحهم، وهو أمر قد لا يكون صحيحًا. كما أن تعريف الجمهوريين على أنهم حزب مؤسسات الأعمال الكبرى قد يوحى لبعض الناخبين من الطبقات العاملة بأن الديمقراطيين هم على العكس من ذلك، وأنهم لا يدعمون مؤسسات الأعمال، بل الإنسان العادى، وهو استنتاج ربما لا يقوم على أساس فى كثير من الأحيان.

لقد كان المندوبون الذين حضروا التجمع الوطنى الجمهورى لعام ٢٠٠٠ يتبنون وجهات نظر سياسية أكثر محافظة مما يتبناه غالبية الناخبين الجمهوريين المسجلين وذلك فيما يتعلق بالعديد من القضايا. وتجدر الإشارة إلى أن واحداً من كل خمسة من هؤلاء المندوبين كان يملك ثروة تقدر بمليون دولار أو أكثر. ومعظم هؤلاء هم من الذكور البيض متوسطى العمر، ممن يعارضون إدخال إصلاحات على أساليب تمويل الحملات الانتخابية، كما يعارضون فرض الضرائب التصاعدية على الدخل، واتباع سياسات أكثر صراحة فيما يخص الحفاظ على البيئة وإزاء إباحة الإجهاض. وقد ساندوا قانونًا فيدراليًا يدعو إلى أداء الصلوات فى المدارس، ولكنهم عارضوا تخصيص صناديق لبرامج إصلاح المدارس. وتجدر الإشارة إلى أن احتمال العثور على مندوب جمهورى

من أعضاء التجمع تجنى عائلته دخلاً يقل عن ٢٥٠٠٠ دولار هو بنسبة واحد من كل خمسين. أما فى التجمع الديمقراطى فقد كانت الفروق فى الدخل أفضل، أى أربعة عشر مقابل واحد، ولكن هذا أيضاً قلما يمثل الفروق فى المجتمع الأمريكى ككل"(٥١) .

عندما تتضخم هذه الفروق بين الحزبين بفعل الخطب الرنانة التى يلقيها الناطقون باسم أحد الحزبين أو الآخر فقد تبعث هذه الفروق على القلق حتى إنها تدفع الملايين من المواطنين للتصويت ضد جهة ما لمنع جهة أخرى من الفوز. والناخبون الذين لا يحملون الكثير من الآمال بأن مرشحًا ما سيفعل الكثير من أجلهم قد يقعون تحت تأثير خوف دائم بأن المرشح الآخر سيدفع الأمور إلى وضع أكثر سوءًا. ولا شك بأن الاحتكام لسياسة أهون الشرين هو الدافع الأهم والأكثر فعالية للمشاركة فى الانتخاب. إذ يجد الناخبون أن أمامهم مرشحًا ينال من مصالحهم ويقف إلى جانب الحفاظ على المصالح العالمية للشركات الكبرى، ثم لا يجدون مقابله إلا مرشحًا آخر ينذر بأنه أكثر سوءًا. وعلى هذا فإنهم لا يجدون أنفسهم أمام خيار، بل مجبرين على خيار ما حيث لا يصوتون "لصالح" مرشح ما، بل "ضد" مرشح ما.

عندما تعرض على الناخبين خيارات واضحة تتصل بقضايا معينة فإن استجابتهم إنما تقوم فى الغالب الأعم على أساس مصالحهم الاقتصادية وأولوياتهم المحددة الأخرى. والمرشحون الذين يركزون على قضايا الحياة اليومية للناس مثل قضايا الوظائف، وتقديم رعاية صحية بأسعار معقولة، وخدمات عامة أفضل، وضرائب أكثر عدالة إلى جانب سياسات واضحة إزاء قضايا السلام وحماية البيئة فإن هؤلاء المرشحين ينالون أصواتًا أكثر فى الدوائر الانتخابية التى تهمها هذه الأمور، على أمل أن يتمكن هؤلاء الناخبون من إسماع أصواتهم (٥٢) .

الولايات المتحدة واحدة من أدنى نسب المشاركة فى الانتخاب فى العالم. ويجادل بعض المحللين السياسيين بأن تدنى مشاركة الناخبين فى التصويت أمر لا يثير القلق نظرًا لأن أولويات من لا يدلون بأصواتهم مقاربة إلى حد كبير لأولويات من يدلون بها. ويريد هؤلاء أن نقتنع نحن بأنه على الرغم من أن نسبة من يدلون بأصواتهم من ذوى الدخول المرتفعة هى ضعف نسبة من يدلون بها من ذوى الدخول المتدنية، وأن ذوى

الدخول المرتفعة يصوتون فى الغالب وبمعدل ثلاثة أضعاف للمرشحين المحافظين، فإنه لن يكون هناك فرق فى نتيجة الانتخاب لو أن ذوى الدخول المحدودة صوتوا بأعداد أكبر. وهذا يدفع المرء للتساؤل لماذا يشن المحافظون حملات لتسجيل الناخبين فى الضواحى الغنية ويحاولون تثبيط الانتخاب بين صفوف السود والعمال من ذوى الياقات الزرقاء ممن يسكنون فى وسط المدن أو أولئك الذين يصوتون تقليديا للديمقراطيين والذين تتوجه نسب متدنية منهم للإدلاء بأصواتهم.

هناك حجة تثار أحيانًا بأنه إن كانت المجموعات المحرومة لم تستطع أن تحقق مطالبها فإن هذا إنما يعود لأنها الأضعف عدداً بالمقارنة مع أعداد البيض من المنتمين للطبقة الوسطى الأمريكية. ويشيرون إلى أنه فى ظل نظام يتجاوب ديمقراطيًا مع القوة العددية فإنه لا أمل للفقراء الذين يمثلون الأقلية أن يحققوا ما يصبون لتحقيقه. فالنقص فى رأيهم هو فى العدد المحدود من الناس الذين يدعون للتغيير، وليس فى النظام التمثيلى الذى يعمل على أساس مبادئ الأغلبية.

المستغرب فيما يتعلق بهذه الحجة هو أنها لا تطبق قط على أقليات ذات مصالح مختارة مثل رجال صناعة النفط. فعدد هؤلاء أقل بكثير من الفقراء، غير أن النقص فى أعداد هؤلاء أو فى أعداد أقليات ضئيلة أخرى مثل أصحاب البنوك ورجال الصناعة والمستثمرين من أصحاب المليارات، هذه القلة العددية لا تؤدى إلى عدم استجابة الحكومة لما يريدون. إن ما يقرر سياسة الحكومة بالنسبة لأهم الأمور بشكل أساسى ليس حاجات الأغلبية العاملة، بل قوة المصالح التى تملك المال.

نتاج الديمقراطية

هناك افتراضان يكتسحان أمامهما كل شيء يتم استنتاجهما خطأً مما ذكرناه حتى الآن وهما:

(١) ليس المهم من هم الذين ينتخبون.

(٢) المسئولون المنتخبون لا يكترثون لرغبات الناخبين وللضغوط الشعبية الأخرى. غير أن هذين الافتراضين أبعد من أن يمثلا الصورة الكاملة للواقع. ونظراً لأن الناس يلاحظون، وبحق، بأن الانتخابات التى تجرى فيها المنافسة بين الحزبين إنما صممت بحيث تغطى على القضايا الأساسية القائمة، فإن البعض يتوصلون خطأً إلى الاستنتاج بأن ما يفعله المرشحون، سواء الديمقراطيون منهم أو الجمهوريون بعد أن يتم انتخابهم لا يؤدى إلى أى نتيجة، بل إنه سخيف ومضحك. ولكن الحقيقة هى أنه يمكن لسياسات الحزبين الرئيسيين أن تكون ذات تأثير مهم - كما تشهد على ذلك الصفحات السابقة من هذا الكتاب.

لقد تمكنت الأحزاب ذات الاتجاه اليسارى فى غرب أوروبا من تحقيق وجود قابل للاستمرار فى البرلمان، مستفيدة من النظام الأكثر ديمقراطية فى تلك البلدان والقائم على أساس التمثيل النسبى بحيث إن هذه الأحزاب تمكنت من الوصول إلى الحكم هناك فى بعض الأوقات. ولذا تمكنت هذه الأحزاب من خلق ظروف عمل تتفوق على تلك القائمة فى الولايات المتحدة. ولا شك فى أن للموظفين الأمريكيين قدراً أقل من الحماية والمستحقات مقارنة بأقرانهم الفرنسيين، والألمان، والإسكندنافيين، والبريطانيين فيما يتعلق بما يحصلون عليه من دخل، وبالنسبة لمستحقاتهم التى تشمل إجازاتهم مدفوعة الأجر، وعلاواتهم العائلية، وتوفير السلامة لهم فى أماكن عملهم، وحمايتهم من إجبارهم على الإسراع فى العمل، وحقهم فى الدخول فى مساومات جماعية مع جهات عملهم أو ضمان بقائهم فى العمل. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الإصابة بأمراض القلب والسرطان أقل لدى الأوروبيين الغربيين، وهم ينفقون مبالغ أقل بكثير على الرعاية الصحية. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة السابعة عشرة بين الدول الصناعية الرأسمالية فيما يتعلق بطول حياة مواطنيها، ولديها واحدة من أعلى نسب البطالة وأدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية بين هذه البلدان.

هناك دلائل كثيرة على أن الممثلين المنتخبين ليسوا عديمى الاكتراث تماماً بمطالب الناخبين نظراً لأن الأصوات - إلى جانب المال - هى طريقهم لاحتلال المناصب الرسمية وتعزيز سلطتهم. ولا شك أن أصحاب المناصب كثيراً ما يتجاوبون مع مطالب الناخبين بتقديم التعهدات المخادعة والوعود الفارغة. وكمثال على ذلك كان الوعد الذى

لاقى أطول تصفيق فى خطاب الرئيس الأمريكى جيمى كارتر فى حفل تنصيبه حين تعهد بأن "يسير فى ذلك العام خطوة باتجاه تحقيق هدفنا الأساسى، وهو التخلص من الأسلحة النووية من على وجه هذه البسيطة". غير أن إدارته مضت بعد ذلك فى بناء ما يتراوح بين قنبلتين وثلاث قنابل نووية فى اليوم الواحد. وفى خطاب دعاية انتخابية بليغ تعهد الرئيس ريجان بشن حرب ضد المخدرات، ولكنه ما لبث أن خفض اعتمادات إعادة تأهيل المدمنين والسيطرة على انتشار المخدرات.

على الرغم من كل ذلك فإن ضغوط الرأى العام، بالإضافة إلى الحاجة للحفاظ على مساندة الناخبين إنما تفرض حدوداً فى بعض الأحيان على مدى التزام صناع السياسات الكلية بالقوى التى تملك المال، كما تحد من احتمالات عدم استجابتهم لحاجات الناس العاديين. ولذا فقد عدّل الرئيس بيل كلينتون فى عام ١٩٩٣ سياسته العسكرية بالنسبة للصومال إثر الاحتجاجات العنيفة للرأى العام نتيجة للخسائر البشرية الأمريكية هناك. كما أنه، وعلى ضوء مقاومة كبار السن الذين يشاركون بأعداد كبيرة فى عمليات الانتخاب، فقد اضطر قادة الحزبين الجمهورى والديمقراطى مراراً للتراجع عن محاولتهم تقويض نظام الضمان الاجتماعى.

على وجه الإجمال، يمكننا القول بصورة عامة إن جميع السياسات الإيجابية التى تم تبنيها والتى تتعلق بحياة عامة الناس إنما نتجت أساساً من عامة الناس وليس من الرؤساء، أو أعضاء الحكومة، أو قادة الكونجرس أو غير هؤلاء من النخب السياسية. وعلى هذا فقد حقق النضال الشعبى تقدماً فى مجال حقوق المرأة، والحقوق المدنية، والتعليم المجانى، والرعاية الصحية، وإقرار يوم عمل من ثمانى ساعات، وضمان السلامة المهنية، وحماية البيئة الطبيعية، وحماية المستهلك، وحظر عمالة الأطفال والمعارضة المنظمة ضد شن الولايات المتحدة هجمات عسكرية ضد أقطار أخرى.

بإيجاز، يمكننا القول إن نطاق الخيارات الانتخابية السائد فى الولايات المتحدة قد تم تكوينه بأساليب تثير تساؤلات جدية حول الصفة التمثيلية للنظام السياسى القائم فيها. لقد كانت السياسة دائمًا "لعبة الأغنياء" بشكل أساسى. ومن المفارقة أن الانتخابات الشعبية، وهى المؤسسة التى صممت ظاهرياً للتغلب على التأثير الذى

تحدثه الثروة ولتسجيل إرادة الناس العاديين، هذه الانتخابات ذاتها تعتمد إلى حد كبير على الثروة. إن طريقة استجابة الناس للحقائق السياسية إنما تعتمد على طريقة تقديم هذه الحقيقة لهؤلاء الناس. فإذا كان الكثير من الناخبين قد أصبحوا ينظرون إلى النظام الانتخابى نظرة تتسم باللامبالاة والسخرية، بمن فيهم العديد ممن يمارسون حق الانتخاب، فإن هذا يعود بدرجة ما إلى أن النظام الانتخابى واحتكار الحزبين الرئيسيين له يحول دون المشاركة الخلاقة التى يفترض فى النظام الديمقراطى أن يدعمها. فالقول "بأن الناس يميلون إلى عدم المشاركة وأنهم لا يعرفون الكثير عن الحياة السياسية هو شىء، والإبقاء على نظام يدعم هذه الميول ويزيدها قوة باللجوء إلى مختلف أنماط الإلهاء وتثبيط العزيمة هو شىء آخر.

غير أنه على الرغم من كل العوائق، فما تزال التحديات التى تصدر عن أحزاب ثالثة ممن يسعون للوصول إلى بديل ديمقراطى مستمرة – وهو ما يعيد إلى الأذهان قول ذلك الاشتراكى الأمريكى العظيم "يوجين دبس" منذ سنوات "أُفضِّل أن أصوّت لمصلحة ما أريد دون أن أناله على أن أصوّت لما لا أرغب به وأناله". غير أن هذين ليسا دائمًا هما الخياران الوحيدان أمامنا. فالتصويت لأحزاب ثالثة ليس صوتًا ضائعًا بالضرورة، إذ بإمكان أحزاب ثالثة زحزحة مركز الثقل السياسى، مما يؤثر على الحزبين الرئيسيين ويجبرهما على تبنى مواقف تنبع من خارج مركز الاحتكار السياسى للحزبين.

ختامًا يمكننا القول إن الانتخابات تظل إحدى المواضع الضعيفة المحتملة فى هيكل السلطة الرأسمالية، حتى فى ظل دخول نظام الحزبين. إذ عندما تحظى قضية ما بدعم واسع جيد التنظيم وتجد بعض الاهتمام فى أجهزة الإعلام فإنه لا يمكن لأصحاب المناصب الرسمية أن يستمروا فى تجاهلها. فالضغوط التى تنبع من قواعد المجتمع والتى تتجلى فى المظاهرات، والتمرد المدنى، والإضرابات، وأعمال المقاطعة والشغب وغيرها من أشكال الغليان الشعبى، إلى جانب تجنيد الناخبين والمشاركة فى الحملات الانتخابية، كل هذه الأمور يمكنها أن تؤثر فى بعض الأحيان تأثيراً مباشراً على من يتم انتخابهم وعلى سلوك هؤلاء بعد أن يحتلوا مناصبهم.

الهوامش

(١) "مشروع الأصوات الانتخابية الغائبة" تقرير صادر فى شهر ديسمبر ١٩٩٩ عن "مركز الصحافة والسياسة والسياسات العامة" التابع لجامعة هارفارد. يمكن الحصول على التقرير على موقع الإنترنت: (http://www.vanishingvoter.org). نتائج لمسح أجرته صحيفة نيويورك تايمز ومحطة سى بى إس فى ١٢ أغسطس ١٩٩٥ .

(٢) كتاب: "التحكم فى الجمهور".

(٣) يطلق على الحزب الجمهورى اسم مختصر هو GOP وهو اختصار لتعبير Grand Old Party ويعنى "الحزب العظيم القديم". غير أن البعض يسخر من هذا الاختصار قائلاً إنه يعنى Gathering Of Plutocracy وهو يعنى: "تجمع الطبقة الغنية الحاكمة".

(٤) تقرير خاص لصحيفة الجارديان، نشر فى خريف عام ١٩٨١ .

(٥) نتائج مسح نشرته صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٧ نوفمبر ١٩٩٦ وأجرته .Voter News Service

(٦) نشرة "نيوز ليتر" Ballot Access News 1 أكتوبر ٢٠٠٠ و ١ نوفمبر ١٩٩٩ .

(٧) نفس المصدر السابق، تاريخ ١ يناير ٢٠٠٠ .

(٨) نفس المصدر، ٦ فبراير ١٩٩٩ .

(٩) نفس المصدر، ١ يونيو، وأعداد أخرى متفرقة.

(١٠) مثلاً قضية رفعها الحزب تحرير وست فرجينيا ضد مانشن (١٩٨٢)، وقضية بكلى ضد المؤسسة القانونية الدستورية الأمريكية.

(١١) قضية مونرو ضد حزب العمال الاشتراكى (١٩٨٦).

(١٢) نشرة نيوزليتر، بالوت أكسس نيوز، بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٩٩ .

(١٣) نشرة نيوزليتر، مجلس التصويت والديمقراطية، واشنطن دى سى، ديسمبر ١٩٩٦ .

(١٤) نشرة نيوزليتر، مجلس التصويت والديمقراطية، واشنطن دى سى، ديسمبر (١٩٩٩).

(١٥) مثال على ذلك مقال رئيسى نشرته صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٤ إبريل ١٩٩٣ تحت عنوان: "فشل نظام التمثيل النسبى".

(١٦) نشرة Progressive Clearinghouse Bulliten، الجزء الثانى، مقال بعنوان: "دفاعًا عن التمثيل النسبى"، نشرته مجلة "بوسطن ريفيو"، عدد فبراير/مارس ١٩٨٨، ومقالات أخرى تتناول نفس الموضوع، وكتاب: "الخيار الحقيقى/ أصوات جديدة: دفاعًا عن انتخابات التمثيل النسبى فى الولايات المتحدة".

(١٧) كتاب: "التمثيل النسبى والإصلاح الانتخابى فى أوهايو. وصحيفة نيويورك تايمز، عدد ١١ أغسطس ١٩٩١ فى مقال بعنوان: "العصر الذهبى لمجلس المدينة"، ونشرة بعنوان: "تمثيل نسبى بالنسبة لمجالس إدارة المدارس فى مدينة نيويورك"، كتاب: "النظم الانتخابية فى الولايات المتحدة".

(١٨) بالوت آكسس نيوز، ٨ ديسمبر ١٩٩٨، مقال بعنوان: "دروس حول آليات الديمقراطية"، وصحيفة نيويورك تايمز، ١٥ فبراير ١٩٩٦ ، وصحيفة لوس أنجلوس تايمز عدد ١٥ فبراير ١٩٩٦ .

(١٩) تمت تسمية هذه الطريقة باسم حاكم ولاية ماساتشوستس "إلبريدج جيرى" الذى ابتدعها عام ١٨١٢ بالإضافة إلى كلمة " Salmander" للإشارة إلى الحدود الغريبة للمقاطعة.

(٢٠) قضية شو ضد رينو (١٩٩٣)، وقضية بوش ضد فيرا (١٩٩٦).

(٢١) قضية هانت ضد كرومارتى (١٩٩٩).

(٢٢) أسبوعية نيشن، عدد ٧- ١٤ سبتمبر ١٩٩٨ فى مقال بعنوان: "حجب حق الانتخاب الفعلى".

(٢٣) واشنطن بوست، عدد ٢٧ يونيو ١٩٩٦ .

(٢٤) نيويورك تايمز، عدد ٢٤ يونيو ١٩٩٨، و٢٧ أغسطس ,١٩٩٩

(٢٥) مركز السياسة المسئولة كما أوردته NPR News بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٠ .

(٢٦) تقرير حول الشئون العامة صادر فى سبتمبر ١٩٩٩ عن معهد الدراسات الحكومية التابع لجامعة كاليفورنيا، بيركلى بعنوان "المرشحون الذين يمولون بأنفسهم حملاتهم الانتخابية يثيرون فزع منافسيهم". (نيويوك تايمز، عدد ٨ نوفمبر ٢٠٠٠).

(٢٧) "كيف يؤذيك استخدام المال فى النطاق السياسى"، مقال فى مجلة دولار آند سنس، عدد يوليو/أغسطس ٢٠٠٠ .

(٢٨) أسبوعية نيشن، عدد ٢١ أكتوبر ١٩٩٦، وكذلك تقرير نشرته وكالة أسوشيتدبرس فى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠ .

(٢٩) مجلة ليبور بارتى بريس، عدد مايو ٢٠٠٠ فى مقال بعنوان: "الشركات الكبرى تشترى الانتخابات".

(٣٠) تقرير أصدره مركز السياسة التقدمية فى "واشنطن دى سى ونشرته صحيفة Anderson Valley Advertiser عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦، وصحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٩ أبريل ,١٩٩٢

(٣١) تقرير صادر عن مركز السياسة المستجيبة Center for Responsive Politics، بعنوان: "عين رأس المال". عدد صيف عام ٢٠٠٠، وموقع الإنترنت .(http://www.opensecrets.org) ومقال فى مجلة نيوزويك، عدد ٢٨ أكتوبر ١٩٩٦، ومجلة سوليداريتى، عدد سبتمبر ١٩٩٦ .

(٣٢) فصلية Too Much عدد شتاء ٢٠٠٠ (فى مقال بعنوان: "هل ملت السياسة؟ سبب أولى") تجدر الإشارة هنا إلى أن ٧٣٩ متبرعًا قدموا ثلثى مبلغ التبرعات الذى حصل عليه الحزب الجمهورى والبالغ ١٣٧ مليون دولار كما ذكرت صحيفة "بوسطن جلوب"، عدد ٧ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٣٣) وكالة أسوشيتدبرس، ٢١ أغسطس ٢٠٠٠، وكذلك صحيفة أوكلاند تربيون، عدد ٨ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٣٤) صحيفة جارديان كريستيان ساينس مونتيور، عدد ٢٨ يوليو ١٩٩٧ .

(٣٥) نيويورك تايمز، عدد ٧ نوفمبر ١٩٩٦ فى مقال بعنوان "مؤسسات الأعمال هى الرابح الأكبر"، وسان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ١٩ مايو ١٩٩٨ .

(٣٦) قضية مؤتمر ولاية جورجيا لفروع NAACP ضد "ميسى"، مقال بعنوان: "لون المال"، صحيفة نيشن، عدد ١ فبراير ١٩٩٩، وصحيفة Progressive Populist، عدد ١٥ ديسمبر ,١٩٩٩ وفيما يتعلق بفيرمونت يمكن الرجوع إلى موقع الإنترنت: (http://www.progressiveparty.org) وأسبوعية نيشن، عدد ١ فبراير ١٩٩٩ .

(٣٧) قضية سميث ضد أولرايت.

(٣٨) حول ضرائب الانتخاب يمكن مراجعة قضية هاربر ضد مجلس الانتخابات فى ولاية فيرجينيا (١٩٦٦)، وقضية دن ضد بلومشتاين (١٩٧٢) فيما يتعلق بمتطلبات الإقامة.

(٣٩) كتاب: "لماذا لا يصوّت الأمريكيون". ومقال فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٠ نوفمبر ١٩٨٨، فى مقال بعنوان: "توجه ضعيف للانتخاب؟ لا تصدق ذلك". وأسبوعية نيشن، عدد ٩ إبريل ١٩٨٨ .

(٤٠) تقرير مكتب الإحصاء الصادر فى واشنطن "دى سى" ويحمل عنوان "التصويت وتسجيل أسماء الناخبين فى انتخابات شهر نوفمبر ١٩٩٦".

(٤١) تقرير لمشروع إصدار الأحكام نشرته صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨، وتقرير لجنة مراقبة حقوق الإنسان الصادر فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ .

(٤٢) صحيفة نيويوركر، عدد ٧ نوفمبر ١٩٩٨ .

(٤٣) كتاب من تأليف "مارك إتش ليفن" بعنوان: "دليل الرجل العادى حول قرار المحكمة العليا فى قضية بوش ضد جور"، لم يكن قد نشر بعد حتى ديسمبر ٢٠٠٠ .

(٤٤) مقال فى أسبوعية بيبلوز ويكلى وورلد تحت عنوان "حقائق حول فلوريدا" فى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠، وكذلك فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٠، وفى صحيفة بوسطن جلوب، عدد ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٠، ومقال لجيسى جاكسون تحت عنوان "تحطم قطار الانتخابات فى فلوريدا" فى مجلة بروجريسيف بوبيلوست، عدد ١-١٥ يناير ٢٠٠١، ومقال فى صحيفة الأوبزرفر اللندنية، عدد ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٠). كما يمكن الرجوع إلى موقع الإنترنت: .(http://www.indymedia.org) نوفمبر ٢٠٠٠ .

(٤٥) واشنطن بوست، عدد ٩ نوفمبر ١٩٩٣ .

(٤٦) مقال بعنوان: "نورثرن بوربونز": تقرير مبدئي حول قانون التسجيل الوطني للناخبين بعنوان: "علوم سياسية"، عدد مارس ١٩٩٦، وصحيفة نيويورك تايمز، عدد ١١ أغسطس ١٩٩٩ .

(٤٧) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٢ أغسطس ١٩٩٥، و٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ .

(٤٨) "مشروع الأصوات الانتخابية الغائبة، تقرير على شبكة الإنترنت لصحيفة واشنطن بوست، بتاريخ ٤ نوفمبر , ٢٠٠٠ (http://www.msnbs.com/news/485431.asp).

(٤٩) لمثال نموذجي لهذه النظرة راجع كتاب: "الرجل السياسي"، ص ٧١٥-٧١٩ .

(٥٠) مقال بعنوان: "سياسة السعادة"، أنتيوش ريفيو، (١٦)، ١٩٥٩، وكتاب "الرجل السياسي" الوارد أعلاه، ص١٧٩-٢١٩ .

(٥١) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١١ أغسطس١٩٩٩ .

(٥٢) يتناول مسح نشرت نتائجه صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٥ يوليو٢٠٠٠ قدرة الناخبين على تمييز الفروق بين المرشحين.

الفصل الرابع عشر

الكونجرس : وضع السلطة فى الجيب

وزع واضعو الدستور وظائف الحكومة إلى فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية، وأقاموا نظامًا للمراقبة والمساءلة المتبادلة مستهدفين الحيلولة دون إساءة استخدام السلطة وحماية الملكية من الميول الديمقراطية لدى الناس لتحقيق المساواة بين الجميع. ويتألف الكونجرس الذى أقامه هؤلاء المؤسسون من مجلسين: مجلس نواب توزع مقاعده بين الولايات تبعًا لعدد سكان كل ولاية، ومجلس شيوخ يضم عضوين عن كل ولاية بغض النظر عن عدد سكانها. وعلى هذا فإن تسع ولايات - هى كاليفورنيا، ونيويورك، وفلوريدا، وتكساس، وبنسلفانيا، وإلينوى، وأوهايو، ومنيسوتا، ونيوجيرسى- تضم أكثر من نصف سكان الولايات المتحدة ولكنها لا تحتل إلا ١٨٪ من مقاعد مجلس الشيوخ. فمن، وماذا يمثل الكونجرس فى الواقع؟

كونجرس من أجل المال

لا يمثل الأشخاص الذين ينتخبون للكونجرس التركيبة الديموغرافية (السكانية) للشعب الأمريكى. ففى عام ٢٠٠٠ كانت نسبة النساء ٥٢٪ من شعبنا ولكنهن كن يمثّلن أقل من ١٣٪ من مقاعد الكونجرس. أما الأمريكيون من أصل أفريقى فهم يمثلون ١٤٪ على الأقل من السكان، ومع ذلك فقد احتلوا ٦٪ فقط من المقاعد التشريعية. وفيما يتعلق بالخلفية المهنية فإن التمثيل ينحاز انحيازًا شديدًا باتجاه الطبقة العليا. فعلى الرغم من أن المحامين يمثلون جزءًا ضئيلاً من السكان فهم يشكلون حوالى نصف أعضاء مجلسى الكونجرس، (والعديد منهم محامون للشركات

الكبرى)، بينما يمثل رجال البنوك، والمستثمرون، والمقاولون وأصحاب المشروعات والمسئولون التنفيذيون فى مؤسسات الأعمال المجموعة المهنية الكبرى الثانية فى الكونجرس. أكثر من سبعين من أعضاء مجلسى الكونجرس هم من ضباط أحد أسلحة الجيش الأمريكى، ومعظمهم من الضباط الكبار، علمًا بأنه لا يوجد فى الكونجرس إطلاقًا تقريبًا أى شخص من ذوى الياقات الزرقاء أو من العاملين العاديين (١) .

يحصل أولئك الذين يمثلوننا فى الكونجرس على دخول شخصية تضعهم ضمن مصاف نسبة الـ ٥٪ الأكثر دخلاً فى البلاد، وهم يتمتعون بطراز حياة يختلف كل الاختلاف عن حياة الناس العاديين الذين يدّعون بأنهم يمثلونهم. فسياسة وسائل المواصلات مثلاً تُرسم لنا من قبل صناع قوانين لم يعانوا قط من الاختناق فى الحافلات المزدحمة، والسياسة الزراعية من قبل أولئك الذين لم يسبق لهم أن عملوا قط فى مزارع صغيرة، وتشريعات السلامة من قبل مشرعين لم يعملوا فى أى يوم من أيام حياتهم فى مصنع أو منجم، والسياسات الطبية على يد أشخاص لا يضطرون للجلوس ساعات وساعات فى العيادات المزدحمة، وقوانين الأجور الأدنى من قبل أشخاص لم يعملوا فى يوم من الأيام على خدمة الموائد أو تنظيف أروقة المكاتب.

انتخابات الكونجرس هى صراعات فردية تتم على أساس كل مقاطعة على حدة، وتقوم على استغلال السمات الشخصية للمرشح وإغراءاته الفردية بدلاً من أن تجرى على أساس قوائم مرشحين يدعمهم تنظيم حزبى متماسك يجمعه برنامج عمل موحد يعالج قضايا جوهرية. والمال، كما أشرنا من قبل، هو السلاح الأساسى فى الحملات الانتخابية، وكما قال الفكاهى المعروف "ويل روجرز" "الكونجرس هو أفضل ما يمكن للمال أن يشتريه"، وهى ملاحظة صادقة كل الصدق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التكاليف المتصاعدة للحملات الانتخابية التى تقودها أجهزة الإعلام.

يتوجه أعضاء الكونجرس إلى حيث يتواجد المال، زاحفين لاحتلال مواقع فى اللجان التى تتعامل مع القضايا التى تهم المتبرعين الكبار بشكل أساسى. وفى غضون ست سنوات تلقى أعضاء الكونجرس مبلغ ٣٦,٥ مليون دولار كتبرعات لحملاتهم

الانتخابية من البنوك، وفى مقابل ذلك مُنح المصرفيون تشريعات تنقذهم من مآزق مالية بما يكلف الشعب الأمريكى مبلغ ٥٠٠ مليار دولار. وقد منحت لجان العمل السياسى ذات المصلحة المباشرة مع البنوك أعضاء لجان البنوك فى مجلسى النواب والشيوخ مبلغ ٨,٥ مليون دولار خلال فترة عامين. غير أنه نظراً لأن رئيس لجنة البنوك فى مجلس النواب هنرى جونزالس (وهو ديمقراطى من ولاية تكساس) كان يعتقد بأن من الواجب إعادة تنظيم البنوك بما يتفق مع المصلحة العامة فلم يتلق هو شخصيًا إلا مبلغًا ضئيلاً [٢] . أما صناعة المواد الغذائية فقد قدمت مبلغ ٤١ مليون دولار فى مساهمات للحملات الانتخابية خلال العقد الماضى، وكان ثلث هذه التبرعات لأعضاء فى اللجان الزراعية لمجلسى النواب والشيوخ. وعلى الرغم من القلق المتزايد الذى يبديه الجمهور بشأن سلامة الأغذية فقد تمكنت الصناعات الغذائية من الحيلولة دون إصدار أى تشريعات من شأنها إحكام الإجراءات المتعلقة بالرقابة على تجهيز اللحوم والدواجن وغيرها من الأغذية. وأما المشرعون الذين تلقوا مساهمات فى حملاتهم الانتخابية من شركات صناعة التبغ فإن الاحتمال الغالب أن يصوتوا ضد زيادة الاعتمادات المالية لمكافحة التدخين لدى صغار السن، وذلك بمعدل يقدر بثلاثة أضعاف تصويت سواهم من أعضاء مجلس الكونجرس [٣] . كما أن مساهمات من مؤسسات غنية دفعت لمن يخدمون مصالحها أسفرت عن دعم تشريعى مماثل.

هناك قول يتردد منذ وقت طويل وهو أن "الدولار يدلى بصوته أكثر مما يفعل الناس"، وهكذا فإن سلطة المال تفعل فعلها باستمرار لتخفيف نفوذ المواطنين الذين ليس لديهم ما يقدمونه سوى أصواتهم. ومن الملفت للنظر أن معظم أعضاء مجلس الشيوخ والكثيرين من أعضاء مجلس النواب يحصلون على القسم الأكبر من أموالهم من خارج مقاطعاتهم أو ولاياتهم الأصلية. وكمثال على ذلك عمل السناتور روبرت دول (وهو جمهورى من ولاية كنساس) عملاً جاداً للحصول على معونة مالية لصناعة التبغ بقيمة مليار دولار، وتلقى مساهمات سخية من هذه الصناعة، علمًا بأن التبغ محصول غير معروف تقريبًا فى ولاية كنساس، وهى الولاية التى انتخبته لعضوية مجلس الشيوخ. فمن كان السناتور روبرت دول يمثل إذن؟ [٤] وعلى نفس المنوال فإن أعضاء مجلس الشيوخ الذين تلقوا أكبر المبالغ من لجان العمل السياسى الخاصة بالعقود

الدفاعية يبدون استعداداً مضاعفًا لدعم المزيد من الإنفاق العسكرى، مقارنة بأولئك الذين تلقوا مبالغ قليلة، بغض النظر عن مدى اتساع الصناعات العسكرية فى ولاياتهم [٥] .

يعلن العديد من المشرعين أن الأموال التى يتقبلونها من مؤسسات الأعمال لا تؤثر عليهم. وقد أصرّ السناتور دورينبيرجر (جمهورى من ولاية مينيسوتا) بأن مبلغ الـ ٦٢,٧٧٥ دولار الذى تلقاه من الصناعة الكيميائية "لم تؤثر علىّ قط، لقد قدم هؤلاء مساهماتهم لى على أمل أن أصبح عضواً فى مجلس الشيوخ وليس على أمل أن أصوّت لمصلحة القوانين التشريعية الخاصة بهم" [٦] . ولكن هل منحت الصناعة الكيميائية دورينبيرجر هذه المبالغ حقًا لمجرد إعجابهم بمزاياه الشخصية؟ الغالب أنها فعلت ذلك لأنه صوّت بالطريقة التى تناسبهم بالنسبة للقضايا الرئيسية. وقد يدّعى السياسيون بأن المال لا يؤثر على أصواتهم، غير أن أصواتهم تؤثر على تدفق المال. ويمكن القول أن من الممكن أن يتم خداع كبار المتبرعين بين وقت وآخر ولكنهم يستمرون فى التبرع على أمل شراء مساندة عضو المجلس التشريعى فى نهاية المطاف، غير أنهم لا يكافئون طويلاً أولئك الذين اعتادوا معارضتهم.

يعترف المشرعون أنفسهم بأنهم يشعرون بالالتزام بتأدية خدمات للمتبرعين الكبار. ولقد أعلن السناتور "هاورد هيوز" فى اجتماع لهيئة الأعضاء الديمقراطيين فى مجلس الشيوخ بأن ضميره لا يسمح له بالاستمرار فى العمل السياسى بسبب الأسلوب الذى أجبر على انتهاجه لجمع التبرعات المالية. كما وافق السناتور "هيوبرت همفرى" على ذلك حيث تحسّر على الطريقة "المهينة والمذلة" التى حطّت من قدره والتى اضطر لانتهاجها للحصول على التبرعات، وللكيفية التى يتوجب بها على المرشحين حرفيًا أن يبيعوا أرواحهم لقاء الحصول على التبرعات [٧] .

جماعات المصالح أو الضغط – المشرعون الآخرون

جماعات الضغط (اللوبى) هم الأشخاص الذين تستأجرهم جماعات المصالح للتأثير على السياسات التشريعية والإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض خبراء العلوم

السياسية يعتبرون عمليات اللوبى هذه جزءًا من عملية "معالجة المعلومات": فمفهوم من يحتلون المناصب حول قضية ما إنما يتأثر بالمعلومات التى يتم تزويدهم بها حول تلك القضية – ومهمة اللوبى هى أن يقدم تلك المعلومات. غير أن الحجج التى تقدم لمصلحة قضية ما أقل أهمية فى الغالب الأعم من الطرف الذى يقدم تلك الحجج، ومن المصالح التى يمثلها هذا الطرف. ويفسر مستشار لإحدى لجان الكونجرس الأمر بقوله: "هناك المستهلك الشاب الذى لا يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره والذى يحاول الضغط لمصلحة المستهلكين، ورجل الأعمال الذى يقدم لك مبلغ خمسة آلاف دولار، فلمن منهما ستنصت فيما تظن"؟ (٨) .

تقدم جماعات الضغط (اللوبى) التى تمثل الشركات الكبرى إلى جانب الكتيبات المصقولة والشهادات التى يوفرونها بوصفهم خبراء، المساهمات السخية للحملات الانتخابية، والعاملين "المتطوعين" الذين يعملون لمساعدة أعضاء الكونجرس على الفوز بإعادة انتخابهم، والأجور الكبيرة لقاء محاضرات يلقيها المرشحون، والمعلومات السرية المفيدة حول المضاربات فى سوق الأسهم، والقروض الميسّرة، والمناصب الإدارية ذات الرواتب المرتفعة كمديرين فى الشركات الكبرى بعد التقاعد من المنصب الرسمى، والحفلات السخية، والمرافقات اللطيفات ليّنات المعشر، ورحلات المتعة فى عطلات مدفوعة مسبقًا، والفنادق الفخمة، والبوفيهات السخية، والطائرات النفاثة الخاصة، وغير هذا وذاك من المغريات العديدة التى يوفرها المال.

"لكل شخص ثمنه"، هذا ما قاله مرة "هوارد هيوز" **Howard Hughs** لأحد مساعديه الذى تذكر فيما بعد بأن هذا الملياردير كان يوزع حوالى ٤٠٠,٠٠٠ دولار سنويًا "لأعضاء مجالس ومشرفين فى المقاطعات، ولمأمورى الضرائب، ولمأمورى الشرطة، ولأعضاء مجلس الشيوخ والمجالس التشريعية فى الولاية، وللمدعين فى المقاطعات، والحكام، ولأعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ، وللقضاة – أجل للقضاة، ولنواب الرؤساء والرؤساء أيضًا"(٩) .

يفوق عدد أفراد جماعات مصالح أصحاب الأعمال (اللوبى) عدد المشرعين فى العاصمة الأمريكية واشنطن بما يزيد على نسبة ٧٥ إلى واحد. (١٠) وربما يكون أكثر

هؤلاء نفوذاً مجموعة "المائدة المستديرة لمؤسسات الأعمال" **Business Round Table**، وهى "صوت كبار رجال الأعمال الذين تشكل ثروتهم تريليون دولار". وتتكون هذه المجموعة من ١٩٠ من كبار المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى ذات الأسهم المربحة فى البورصة والذين يتمتعون بعلاقات مع شخصيات رئيسية وفى الوزارات والكونجرس. تمارس هذه الجماعة نفوذاً على الحكومة دونه نفوذ أى جماعة مصالح خاصة أخرى، ويعزى لها إفشال أو تخفيف حدة إجراءات مضادة لرءوس الأموال الكبرى ولمساندة قضايا البيئة، والعمال والمستهلكين.

تمول بعض جماعات الضغط (اللوبى) التى تتخذ من واشنطن مركزًا لها حكومات أجنبية تعتبر من أكثر حكومات العالم خرقًا لحقوق الإنسان مثل تركيا والكويت وإندونيسيا وجواتيمالا وكولومبيا وزائير وحركة "يونيتا" المتمردة فى أنجولا (١١) .

تتألف جماعات الضغط (اللوبى) القوية فى واشنطن عادة من محامىّ الشركات الكبرى، ومن رجال أعمال، وأعضاء سابقين فى المجالس التشريعية، ومساعدين سابقين فى الكونجرس، أو مسئولين سابقين لهم علاقات جيدة فى داخل الحكومة، علمًا بأنه يوجد ما يمكن أن يوصف بأنه باب دوار بين القيام بدور جماعات الضغط وبين احتلال الوظائف الحكومية العليا. ويكافأ المسئولون الذين يظهرون تجاوبًا خاصًا مع المصالح التى تساندها جماعات الضغط بإسناد مناصب تحقق لهم مكاسب كبيرة فى مؤسسات الأعمال بعد أن يتركوا الخدمة الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد الأكثر تأثيراً بأيدى جماعات الضغط هو المال، فهو يفتح أمامهم الطرق التى توصلهم إلى أصحاب المناصب، ويمهد لهم من ثمّ السبل التى تمكنهم من تشكيل قرارات هؤلاء المسئولين بتزويدهم بالحجج التى تختارها جماعات الضغط هذه. فالمنفذ الذى يوصل إلى المسئولين لا يكفى وحده لتأمين ممارسة النفوذ. وقبل أن يصبح رئيسًا للولايات المتحدة كان الرئيس "وودرو ويلسون" قد قال قبل قرن من الزمان تقريباً:

"افترض أنك ستذهب إلى واشنطن وتحاول الوصول إلى حكومتك. ستجد دومًا أن الآخرين ينصتون لما تقول بأدب، ولكن الذين تتم استشارتهم فى الواقع هم من يسيطرون على النصيب الأكبر ، أى كبار رجال البنوك والصناعة وكبار

أرباب التجارة. إن سادة حكومة الولايات المتحدة هم الرأسماليون ورجال الصناعة معًا " (١٢).

عندما ظفر الحزب الجمهورى بجمع مبلغ تسعة ملايين دولار في حفل عشاء أقيم فى واشنطن لجمع التبرعات حضره الرئيس بوش ووصل التبرع إلى ٤٠٠,٠٠٠ دولار من بعض الأفراد دافع السكرتير الصحفى للرئاسة مارلين فيتزووتر عن هذا الحدث بقوله: "إنهم (المتبرعون) يشترون سبيلهم إلى العملية السياسية، وهذا ما تسعى إليه الأحزاب السياسية والعملية السياسية فى الواقع". ولدى سؤاله كيف يمكن للأشخاص الأقل ثراءً أن يشتروا سبيلاً إلى العملية السياسية أجاب فيتزووتر: "عليهم أن يتلمسوا طريقهم بسبل أخرى" (١٣).

توزع جماعات الضغط (اللوبى) مبالغ لا يستهان بها. وتحصل شركات محترفة تقوم بأعمال الضغط (اللوبى) مثل "كاسيدى آند أسوشيتس" **Cassidy & Associates** و"باتون بوج" **Patton Boggs** على ما يتراوح بين أربعة ملايين وسبعة ملايين دولار سنويا لقاء خدماتها لزبائن مثل شركات جنرال داينامكس **General Dynamics** وإن بى سى **NBC** وأيتنا **Aetna** وإيه تى آند تى. **AT&T** وربما كانت هذه الأرقام هى أقل من الأرقام الحقيقية بسبب عدم دقة التقارير التى تكشف عن هذه المدفوعات. وعلاوة على ذلك فإن هناك ستمائة شركة لها مكاتب تعمل بدوام كامل لممارسة أعمال الضغط فى واشنطن العاصمة. وإذا ما أخذنا كل هذه الأمور معًا يمكننا أن نقدر قيمة نشاطات جماعات الضغط بما يوازى مليار دولار صناعة كل سنة (١٤).

فى عام ١٩٩٦، نتيجة لضغوط الجماعات المدافعة عن حقوق عامة الناس، أقر الكونجرس مشروع قانون يتعلق بمدفوعات جماعات الضغط (اللوبى) ينص على ألا تتجاوز قيمة الهدايا والوجبات مبلغ ١٠٠ دولار، وذلك باستثناء الهدايا من أفراد العائلة والأصدقاء القدامى (١٥). على الرغم من هذه القيود، يظل المال عاملاً حاسمًا فى مجال التأثير. وعلى أولئك الذين يجادلون بأن جماعات الضغط لا تحقق أكبر تأثير لها بواسطة المال بل بقدرتها على نشر المعلومات والترويج للقضايا التى تهمها، على هؤلاء أن يتذكروا بأن نشاطات نشر المعلومات و الترويج للقضايا تحتاج للتنظيم، وللخبرة،

والوقت، والعمالة، وكلها أمور يمكن للمال أن يشتريها. وعلاوة على ذلك فإن مجرد حيازة ثروة كبيرة والسيطرة على الصناعة وعلى الوظائف إنما يعطى مصالح الشركات الكبرى مزايا لا تتوفر للمواطنين العاملين العاديين، إذ يُروَّج لادعاءات مؤسسات الأعمال على أنها إنما تمثل "حاجات الاقتصاد" وتمثل بالتالى حاجات الأمة برمتها.

يطوف أروقة الكابيتول (مبنى الكونجرس) خلسة، ما يزيد على أربعين ألفًا من جماعات الضغط (اللوبى) حيث يسعون لدى الهيئات التابعة للسلطات التنفيذية البيروقراطية لإقرار أحكام تحقق مصالحهم. ويعتمد أعضاء الكونجرس أحيانًا على جماعات الضغط هذه لكتابة خطبهم ولنشر أقاصيص معينة لصالحهم فى الصحافة. بل إن أفراد جماعات الضغط هذه يصوغون مشروعات القوانين ويجلسون بجوار صناع القرار خلال جلسات اللجان الفرعية. وعلى سبيل المثال فإن مشروع قانون أعدت مسودته إحدى شركات جماعات الضغط التى تمثل مؤسسات الأعمال الزراعية ويستهدف خنق الضوابط التى تستهدف الحدّ من استخدام مبيدات الحشرات، مشروع القانون هذا قُدّم حرفيًا تمامًا من قبل عضو جمهورى يمثل ولاية كاليفورنيا إلى المجلس بعد شهرين من ذلك [١٦].

تجنّد جماعات الضغط (اللوبى) أعضاء الكونجرس لممارسة نفوذهم على الهيئات التنفيذية بهدف الحصول على عقود من الحكومة، وعلى مناصب حكومية، وأحكام إدارية مرضية لزبائنهم من أصحاب مؤسسات الأعمال. ولا يتعدى دور عضو المجلس فى هذه الحالة أن يكون امتدادًا لجماعات الضغط. ويقول أحد أفراد جماعات الضغط السابقين "المهمة الرئيسية لهذه الجماعات هى الالتفاف حول القوانين القائمة لكى يحصلوا لزبائنهم على معاملة تفضيلية ليست من حقهم أساسًا". وعليهم لكى يحققوا ذلك، أن يدفعوا سيولة نقدية لعضو أو أكثر من أعضاء الكونجرس. "وكلما كان هؤلاء الأعضاء من ذوى النفوذ احتاجت جماعات الضغط لعدد أقل منهم" [١٧].

استخدمت جماعات الضغط (اللوبى) حجرة تقع تحت قاعة مجلس النواب لتمارس نشاطاتها منها إبان محاولة الرئيس بيل كلينتون الإسراع فى استصدار الكونجرس تدابير تمكّنه من إجراء مفاوضات لعقد اتفاقيات أخرى للتجارة الحرة

تحقق مصالح الشركات الكبرى. وكانت جماعات الضغط تمثل شركات معينة مثل "بوينج" وجماعات "المائدة المستديرة لمؤسسات الأعمال" وناشيونال أسوسييشن أوف مانيوفاكشررز National Association of Manufacturers وغيرها من الشركات. وكان هؤلاء يستخدمون أجهزة الهاتف والفاكس الخاصة بمجلس النواب، وغير ذلك من أجهزة المجلس من أجل تكثيف الجهود التى تستهدف إقرار مشروع القانون الخاص بالتجارة. ورفض بعض أعضاء جماعات الضغط هذه التعريف بأنفسهم أو تبيان كيفية تمكنهم من احتلال هذا المكان عندما واجهتهم مجموعة من الأعضاء الديمقراطيين الليبراليين فى الكونجرس (١٨) .

تشمل نشاطات جماعات الضغط (اللوبى) مساعى مثل العمل على تعديل الأسعار التى تتقاضاها شركات نقل البضائع فيما بين الولايات لصالح هذه الشركات، ومستحقات ضريبية لشركة نفط تملكها إحدى العائلات، واستصدار سندات بفائدة عالية لمستثمرين كبار، وصك خاص لأحد البنوك، وتأجير أراضٍ عامة لشركة خاصة، وتمويل عاجل لمصنع معدات طيران معسر، وطائرة هليكوبتر للنقل (لم يكن الأسطول يريدها) لمتعهد معدات دفاعية، ومساعدة مالية لبريد لشركات الإعلانات، وتخفيف تشدد مقاييس السلامة الخاصة بتجهيز المواد الغذائية، وتخفيف الإجراءات المضادة للتلوث والمفروضة على مصنع للمواد الكيماوية، وتخصيص مساحات خاصة بالفدادين لمزارعى التبغ، ورخصة لمحرقة النفايات الخطرة. كل هذه المئات من مشروعات القوانين والآلاف من التعديلات الخاصة بها، وعشرات الآلاف من الأحكام الإدارية، وكلها تعنى الكثير لمصالح أعمال معينة، وتدفع المشرعين والمسئولين إلى النظر إليها بعين العطف وإن كانت هذه الأمور تتم دون أن يلحظها عامة الناس الذين يدفعون تكاليفها النقدية والبشرية دون أن تتوفر للجمهور إلا نادرًا الفرصة للاحتجاج عليها أو حتى ملاحظة حدوثها.

تجد المجموعات المدافعة عن المصلحة العامة والتى تحاول التحدث باسم السواد الأعظم من الناس الذين لا يضمهم أى تنظيم، تجد أن المهمة الملقاة على عاتقها ليست بالمهمة السهلة، خاصة حين تكون جهودها موجهة ضد مصالح اقتصادية قوية. فافتقار هذه المجموعات للموارد اللازمة لعملها (وأهمها المال) يحد من جهودها، بل

ويجعل حتى من مجرد استمرارها فى البقاء أمراً مشكوكًا فيه. وتجد الكثير من هذه المجموعات أنها مجبرة على صرف قدرٍ كبير من الوقت للبحث عن مصادر تمويل لا تكاد تكفى للصرف على أجور مكاتبها والعدد الضئيل من العاملين لديها.

على الرغم من كل هذه الحقائق فإن هناك من يمكن أن نطلق عليهم مسمّى "مدرسة التعددية السعيدة" التى ترى أن السلطة موزعة على نطاق واسع وديمقراطى فى الولايات المتحدة. ويقول أحد المتخصصين فى العلوم السياسية إن "أى دفع قوى باتجاه ما من قبل مصلحة معينة إنما يثير تقريبًا دفعًا مناوئًا، أو ائتلافًا من قوى مناوئة يدفع بالاتجاه المعاكس. وعامل التوازن الطبيعى هذا كثيراً ما يفعل فعله بحيث إنه يكاد يصل إلى درجة كونه قانونًا طبيعيًا" (١٩) . غير أن الدلائل التى يقدمها هذا الكتاب لا تساند وجهة النظر البهيجة هذه. فهل يملك المشردون، والعاطلون عن العمل ومعظم المواطنين العاديين ذلك النمط من النفوذ والسلطة مما يجعلهم قريبين من المساواة مع منافسيهم فى ظل نظام النفوذ القائم هذا؟

يطرح بعض المتخصصين فى العلوم السياسية نظرية تقول إن تنوع المجموعات الثقافية والاقتصادية والإقليمية والدينية والعرقية فى مجتمعنا يخلق مجموعات ولاء تتبادل الضغط على بعضها البعض من شأنها أن تخفف من قوة أية مصالح منظمة بمفردها. على الرغم من أن هذا صحيح بالنسبة لدوائر انتخابية واسعة معينة فإنها لا تنطبق، فيما يبدو لنا، على قطاعات مؤسسات الأعمال الأقوى والأكثر نشاطًا من الناحية السياسية والتى يبدو أن تشابكها وترابطها يضاعف من قوتها ومن التزامها الطبقى بدلاً من أن يخففها. وعلى الرغم من أن مؤسسات الأعمال المتنوعة قد تتصادم مع بعضها أحيانًا غير أن بإمكانها أيضًا أن تتواطأ مع مصالح طبقية مشتركة وتساند برامج عمل بعضها البعض. يتوصل المشرعون الذين يمثلون مصالح خاصة إلى تأمين أغلبية فى التصويت فى الكونجرس عن طريق "تبادل المنافع" ومقايضة الأصوات فى عملية تتم على أساس المساندة المتبادلة، وهو أمر يختلف عن الحلول الوسط. إذ بدلاً من أن تقوم بكبح متبادل لبعضها البعض كما يحدث فى الأوضاع التى يتم التوصل

فيها إلى حلول وسط بحيث تخفف من مطالب كل منها، فإن جماعات مؤسسات الأعمال ينتهى بها الأمر إلى مساندة مطالبات بعضها البعض على حساب أولئك الذين يفتقرون للقوة فى نظام الضغط هذا.

جماعات ضغط القواعد الشعبية

لا توجه جماعات الضغط (اللوبى) جهودها إلى من يحتلون المناصب فقط بل إلى عامة الناس أيضًا فيما يطلق عليه "عمليات ضغط القواعد الشعبية". والهدف هو توجيه هجوم إعلامى كاسح ورسائل إلى صانعي القوانين، يشنه الأشخاص ذوو العلاقة، بمن فيهم رؤساء شركات كبرى تعمل فى نطاق صناعة معينة أو اتحاد تجارى. كان من أوائل من مارسوا عمليات الضغط الشعبية مجموعات المستهلكين ودعاة الحفاظ على البيئة وغيرهم من جماعات المدافعين عن المصالح العامة. وما لبثت الشركات الكبرى والاتحادات التجارية أن تبنت هذا المنحى، مع فارق هو أن هذه المجموعات قادرة على صرف ما يصل إلى مائة ضعف ما تصرفه المجموعات المدافعة عن المصلحة العامة. وكمثال على ذلك أن "رابطة الصناعيين الوطنية" National Association Manufacturers شنت حملة فى صيف عام ١٩٩٣ أغرقت الكونجرس خلالها بالرسائل والمكالمات الهاتفية التى عارضت الضريبة التى اقترح الرئيس كلينتون فرضها على الطاقة، وقد سحقت هذه الخطة نتيجة لذلك [٢٠].

تتستر المصالح الخاصة للشركات الكبرى أحيانًا خلف منظمات تتخذها كواجهة، ولها أسماء توحى بالارتقاء بخدمة المصلحة العامة. "فالائتلاف الوطنى للأراضى الرطبة" National Wetland Coalition هو عبارة عن مجموعة ضغط جيدة التمويل لشركات النفط والتعدين ومصالح الاستثمارات العقارية، ومهمتها الوحيدة هى إلغاء الأنظمة التى تحمى الأراضى الرطبة والأنواع المهددة بالانقراض. أما "الائتلاف الخاص بالسلامة المهنية والصحة" فهو فى واقع الأمر واجهة للشركات الكبرى يستهدف تمييع التنظيمات الفيدرالية المتعلقة بالصحة والسلامة. منظمة "أمريكيون من أجل الإصلاح الضريبى" Americans for Tax Reform منظمة غير حزبية لا تسعى

للربح وتدعو لإعفاءات ضريبية، وقد تلقت هذه المنظمة مبلغ ٤.٦ مليون دولار من اللجنة الوطنية للحزب الجمهورى استخدمته لإرسال ١٩ مليون رسالة بريدية وإجراء أربعة ملايين مكالمة هاتفية تحث الناخبين على تأييد حملة الحزب الجمهورى ضد نظام الرعاية الطبية (ميدى كير) [٢١]. ويمكن لهذه المجموعات الواجهة أن تنفق مبالغ غير محدودة من المال على نشاطات سياسية دون أن تضطر للكشف عمن يتبرعون لها أو مصروفاتها ما دامت لا تدعو صراحة للتصويت لمرشح معين.

تستهدف بعض أنماط النشاط الأساسى لجماعات الضغط خلق مناخ عام يحابى الشركات العملاقة وليس الدفع من أجل إقرار تشريع ما. فشركات الصلب والنفط والإلكترونيات لا تحث الرأى العام على مساندة الثغرات الضريبية الأخيرة التى تكون فى صالحهم، أو البيانات التى تصدرها مؤسسات الأعمال - بل إنها تفضل ألا يشغل المواطنون أنفسهم بمثل هذه الأمور. ولكن هذه الشركات تعمد "لتعليم" الجمهور بأن تقدم له لائحة كاملة من الادعاءات الزائفة حول العدد الكبير من الوظائف التى تخلقها هذه المصالح، والخدمات التى تتسم بالإيثار التى تقدمها للمجتمع والعناية التى تتسم بالمحبة التى توليها للبيئة. وبذلك، وبدلاً من تسويق ما يقدمونه من منتجات فإنها، باللجوء إلى هذا النمط من الإعلان، إنما تسوّق هذه الشركات نفسها، وكذلك نظام مؤسسات الأعمال برمته.

مساعدة أنفسهم: منوعات الفساد

يعمد أعضاء الكونجرس أحيانًا إلى العمل كسياسيين يمارسون الضغط دون أن تحثهم على ذلك جماعات الضغط، إما لأنهم يتمتعون بتمويل جيد من تلك المجموعات الصناعية، أو لأن لهم ممتلكاتهم الخاصة من سندات وأسهم فى تلك الصناعات. فأعضاء المجالس التشريعية الذين يملكون أسهمًا وسندات فى مصالح زراعية كبرى هم أعضاء فى اللجان التى تصمم البرامج الزراعية ذات الفائدة بالنسبة لهم هم أنفسهم. ويحتل ثلث المشرعين وظائف خارج المجالس التشريعية كمحامين أو موظفين فى شركات كبرى أو بنوك أو مؤسسات مالية أخرى تربطهم ربطًا وثيقًا بالصناعات

التى انتخبوا أصلاً لمراقبة أعمالها. ولما يزيد على ثلث أعضاء مجلس الشيوخ استثمارات فى شركات مصنّفة ضمن أكبر متعهدى صناعة المعدات الدفاعية وهم يحققون أرباحًا كلما ازدادت الموازنة العسكرية. ولما يصل لنصف أعضاء مجلس الشيوخ ولما يزيد عن مائة من أعضاء مجلس النواب مصالح فى البنوك، علمًا بأن العديد منهم هم من أعضاء اللجان التى تعالج القضايا المصرفية. الطبيب الوحيد فى مجلس الشيوخ فى عام ٢٠٠٠ هو "بيل فيرست Bill First (جمهورى من ولاية تينيسى) يفترض فيه أن يستعين بخبرته الطبية لدى دعوته لإجراء "إصلاحات" فى نظامى الرعاية الطبية (ميدى كير) وهيئة الأغذية والأدوية .FDA غير أن ما يمتلكه شخصيًا من أسهم وسندات فى مجال الصناعة الطبية يثير تساؤلات فيما إن كان يتصرف كطبيب، أم كعضو فى مجلس الشيوخ، أم كمستثمر ثرى [٢٢] .

يظهر تحليل لتقارير الكونجرس الخاصة بالإفصاح عن المعلومات أنه "فى حين يتجنب بعض المشرّعين شراء أسهم فى الصناعات التى تدخل فى مجال مسئوليتهم التشريعية – أو وضع أصولهم المالية فى تروستات غير معلنة" فإن الكثيرين منهم يتجاهلون ذلك [٢٣] . وما يطلق عليه وصف "تضارب المصالح" فى الفروع القضائية والتنفيذية يتم تعريفه فى الكونجرس بوصفه "خبرة" من قبل المشرعين الذين يستخدمون التفويض المعطى لهم من قبل الشعب لإصدار تشريعات تستهدف زيادة ثرواتهم الشخصية.

يسود الكونجرس الحكم البلوتوقراطى – أى حكم الأغنياء، لمصلحة الأغنياء. ولقد اعترف السناتور "دانييل موينهان" (ديمقراطى من ولاية نيويورك) بصراحة غير مألوفة بأن: "نصف أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل الآن هم من أصحاب الملايين، بحيث غدونا طبقة حكام من الأغنياء لمصلحة الأغنياء". لقد كان يفترض فى مجلس الشيوخ أنه فى الواقع يمثل مصالح الولايات، غير أنه فى الواقع يمثل مصالح طبقة واحدة فحسب"[٢٤] . كما أن مجلس النواب يسير فى اتجاه الطبقات العليا فيما وصفه أحد النقاد بأنه "تحول من مجلس ممثلين للشعب إلى مجلس لوردات"[٢٥] . وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ يملئون إقرارات الكشف عن ممتلكاتهم (الذمة المالية) مسجلين معلومات غامضة وغير كاملة عن ثرواتهم الشخصية.

وعلى سبيل المثال لم يدرج السناتور الرجعي جيسي هيلمز Jessy Helms (جمهوري من كارولينا الشمالية) ست مجمعات يملكها في أحياء الفقراء يقدر ثمنها بنصف مليون دولار [٢٦] . وطبقًا لحكم صادر عن المحكمة العليا يسمح للمرشحين الأغنياء بإنفاق ما يشاءون من أموالهم على حملاتهم الانتخابية، وبذلك فإن للأغنياء ميزة إضافية تعزز فرص ترشيح أحزابهم لهم. وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس النواب الحاليين يملكون ثروات أكبر بكثير من أعضاء المجالس السابقة.

يقوم بعض أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بالسفر على سبيل المتعة على نفقة الحكومة وذلك تحت ستار إجراء دراسات استقصائية لصالح اللجان التي يعملون في عضويتها. وهم يضعون أقارب لهم على جدول الرواتب ويحتفظون بهذه الرواتب لأنفسهم أو يستردون جزءًا من رواتب الهيئة العاملة تحت إمرتهم. كما أنهم يقيّدون المصاريف نفسها على الحكومة وعلى جهات خاصة في نفس الوقت، ويستخدمون اعتمادات سفر لم ينفقوها، ويصرفون أموال التبرعات الخاصة بالحملات الانتخابية على ملذاتهم الشخصية. وهم يبقون أشخاصًا على جداول رواتب الموظفين وظيفتهم الوحيدة هي توفير الخدمات الجنسية لهم. أما الشركات الغنية فهي تقوم بنصيبها لتوفير سبل الحياة المتعة للأعضاء من ذوي النفوذ، حيث توفر لهم مكافآت مجزية مقابل كلمات يلقونها، ورحلات تدفع نفقاتها في منتجعات راقية – برفقة الزوجة/الزوج أيضًا – واستخدام الطائرات النفاثة للشركة مرة بعد مرة، علمًا بأن من يتلقون هذه المنح يصرّون على أنها لا تؤثر على أصواتهم [٢٧] .

أعضاء عديدون في مجلس النواب ممن تزعموا الحملة الأخلاقية لتقديم الرئيس كلينتون للمحاكمة بتهمة الحنث باليمين للتستر على علاقة ربطته بمتدربة في البيت الأبيض كانوا قد ارتكبوا أعمالاً لا أخلاقية، منها علاقات غير شرعية وممارسات تحوم حولها الشبهات. وكمثال أساسي على ذلك عضو مجلس النواب دان بيرتون Dan Burton (وهو جمهوري من ولاية إنديانا) والذي كان يطلق تصريحات مدوية حول التمسك بالقيم العائلية، علمًا بأنه متزوج وأب لثلاثة أبناء ويتمتع بمساندة كاملة بنسبة ١٠٠٪ من الائتلاف المسيحي اليميني. وقد وصف "بيرتون" الرئيس كلينتون بأنه "كيس حثالة"، ولكنه ما لبث أن اعترف هو نفسه بأنه أب لطفل كان ثمرة لعلاقة تمت دون

زواج. وقد استخدم بيرتون أموال الحملات الانتخابية واعتمادات فيدرالية لتوظيف نساء مشكوك في كفاءتهن، وحصلت إحدى تلك النساء على حوالى نصف مليون دولار أجراً دون أن يتضح ما الذى فعلته لتستحق هذا الراتب. كان بيرتون أيضاً يدفع أجرة بيتها الذى كان يدّعى بأنه مقر لحملاته الانتخابية، ومن الغريب أن هذا البيت كان خارج مقاطعته الانتخابية. كما أنه خصص لنفسه آلاف الدولارات كتعويضات عن نفقات سفر ومصاريف لم يوضحها خاصة بالحملات الانتخابية تشمل هدايا، وزهوراً، وكرات جولف وما شابه ذلك [٢٨] .

منذ الحرب العالمية الثانية تم اتهام العشرات من المشرعين أو مساعديهم ، أو مقاضاتهم بتهم الرشوة، وأعمال السمسرة والابتزاز بهدف الحصول على المال بصورة غير مشروعة وغير ذلك من الجرائم، علماً بأن هؤلاء كانوا مجرد تعيسى الحظ الذين تم ضبطهم. يضاف إلى ذلك أعضاء عديدون تقاعدوا من مناصبهم ليتجنبوا توجيه تهم تدينهم. وتجدر الإشارة إلى أن لجنتى الأخلاقيات فى مجلسى الشيوخ والنواب مسئولتان عن الإشراف على مراقبة وتطبيق القوانين المتعلقة بالمواثيق الأخلاقية، غير أنهما تفتقران للرغبة الكافية فى تطبيق هذه المواثيق كما تفتقران للعاملين الذين ينفذون إجراءات تطبيقها. وقد أعلن "مالكوم والوب **Malcom Wallop** " رئيس لجنة الأخلاقيات فى مجلس الشيوخ الثامن والتسعين (وهو جمهورى من ولاية وايومينج) أنه لا يتوجب على أعضاء مجلس الشيوخ أن يفصحوا عما لديهم من ممتلكات وأن عليهم هم أن يقرروا بأنفسهم كل ما يتعلق بتضارب مصالحهم. بل إنه انتقد حتى مجرد فكرة وجود ميثاق يحدد السلوك الأخلاقى، ولذا فليس من المستغرب أن يكون زملاؤه فى مجلس الشيوخ قد اختاروه لمنصبه هذا [٢٩] . وفى عام ١٩٩٧ منع مجلس النواب أى أفراد أو مجموعات من خارج الكونجرس من رفع شكاوى تتعلق بالأخلاقيات، وبذلك أصبح من حق أعضاء الكونجرس فقط أن يستنكروا تصرفات زملائهم، وهو أمر قلما يحدث، هذا إن حدث.

إذا كانت السلطة مفسدة كما يقال فإنها تجد فى المال عوناً لها على ذلك، وأعضاء الكونجرس ليسوا وحدهم من يرتكب هذه الأعمال. ففى غضون ست سنوات فقط كان فى عداد من أدينوا من المسئولين ثلاثة وزراء، وثلاثة حكام ولايات، و٣٤ عضواً فى

المجالس التشريعية للولايات، وعشرون قاضياً، وخمسة مدعين عامين فى الولايات، وثمانية وعشرون رئيس بلدية، وأحد عشر مدعى مقاطعة، و١٧٠ ضابط شرطة، ونائب لرئيس الجمهورية هو "سبيرو أجنيو" الذى استقال لقاء إسقاط تهم الرشوة، والابتزاز والتهرب من دفع الضرائب عنه. أما الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فقد تهرّب من تقديمه للمحاكمة وإيداعه السجن بالاستقالة من منصبه، ثم ما لبث خلفه الرئيس جيرالد فورد أن أصدر عفواً عنه. وفى خلال العقدين الماضيين تم اتهام حكام فى ولايات أريزونا، وآركانسو، وأوكلاهوما، ولويزيانا وألاباما بالاحتيال والابتزاز، والحنث باليمين، والاحتفاظ بأموال الحملات الانتخابية أو غير ذلك من ممارسات الفساد [٣٠].

أظهرت دراسة أجراها مكتب المحاسبات الحكومى وجود ٧٧٠٠٠ حالة احتيال فى المؤسسات الفيدرالية خلال فترة سنتين ونصف السنة، نصفها تقريباً فى وزارة الدفاع (البنتاجون)، علماً بأنه لم يتم تقديم سوى عدد قليل من هؤلاء الأفراد للقضاء. فى عام ١٩٧٥تم تقديم ٥٣ مسئولاً فيدرالياً تنفيذياً للمحاكمة لارتكابهم جرائم، غير أن هذا الرقم قفز إلى ٥٦٣ فى عام ١٩٨٥[٣١] . أما إدارة الرئيس نيكسون فقد تورطت فى فضائح تتعلق بصفقات القمح، وبتقديم دعم لأسعار مزارع الألبان، وبالتوصل إلى تسوية مع شركة آى تى تى ITT خارج المحكمة، وفى عمليات فساد فى إدارة الإسكان الفيدرالية، وبالتلاعب فى سوق الأسهم، وبالتجسس السياسى (قضية ووترجيت).

مسار عمل "نيلسون روكفلر" يعطينا مثالاً يوضح بجلاء ما يمكن للمال أن يفعله، إذ حين كان يتم التداول بشأن احتلاله منصب نائب الرئيس خلفاً لجيرالد فورد الذى احتل منصب الرئيس نيكسون إثر استقالته، اعترف روكفلر بأنه وزع حوالى ١.٨ مليون دولار هدايا وقروضاً لثمانية عشر مسئولاً فيدراليا ومسئولين فى ولاية نيويورك، بما فى ذلك مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار لهنرى كيسنجر، وكان هذا موظفاً سابقاً لدى روكفلر، وذلك قبل ثلاثة أيام من احتلال كيسنجر منصب مستشار الأمن القومى للرئيس نيكسون. وخلال جلسة استماع فى مجلس الشيوخ أصّر روكفلر بأن هذه الدفعات إنما كانت تعبيراً عن احترامه لمن تلقوها، وأضاف: "لقد مثلت المشاركة دائماً جانباً من جوانب تربيتى". والطريف أن أحداً لم يهتز جسمه من الضحك، ولم يذكّره أى من أعضاء مجلس الشيوخ أن القوانين المعمول بها فى نيويورك تمنع الموظفين الرسميين

من قبول أية هدايا تزيد قيمتها على ٢٥ دولاراً. كما أن أيًا من أعضاء مجلس الشيوخ لم يتساءل بصوت مسموع حول ما إذا كان من الأفضل أن يطلق على أى هدية تقدم إلى شخص مسئول يتخذ قرارات من شأنها أن تؤثر على الثروة الشخصية لمن قدم تلك "الهدية" اسم "رشوة"، بل على العكس من ذلك فقد صادق الشيوخ على تعيين نيلسون روكفلر فى منصب نائب الرئيس.

لكل إدارة (حكومة) من الإدارات الأمريكية فضائحها الخاصة، غير أن عدد كبار المسئولين فى إدارة الرئيس ريجان ممن اتهموا بالسلوك غير الأخلاقى وغير المشروع لم يسبق له مثيل - إذ كان العدد هو ١١٠ مسئولين فى عام ١٩٨٦، ثم ما لبث أن تصاعد هذا الرقم إلى ما تجاوز ذلك بتكشف تفاصيل قضية إيران - كونترا فى وقت لاحق من ذلك العام [٣٢]. كان من بين أولئك المتهمين ثلاثة على الأقل من أعضاء الوزارة، ومدير لوكالة المخابرات المركزية CIA، وأعضاء عديدون فى هيئة العاملين بالبيت الأبيض، وعدة مستشارين ومساعدين فى مجلس الأمن القومى ورؤساء عدة وكالات إدارية. شملت التهم الموجهة إلى هؤلاء تهم الاحتيال، والتعامل غير المشروع فى سوق الأسهم، وخرق قوانين الضرائب، وعدم الكشف عن الموارد المالية بالصورة الصحيحة، والحنث باليمين، وإعاقة تحقيقات الكونجرس، وتقبل قروض وهدايا وخدمات غير قانونية وغير مناسبة، واستخدام الموارد العامة دعمًا لمصالح شخصية. ولم يودع السجن إلا قلّة قليلة، بينما استقال العديد وظل العديد فى مناصبهم بمن فيهم المدعى العام "إدوين ميز" الذى أصيب فيما يبدو بفقدان الذاكرة: إذ خانته ذاكرته تسعًا وسبعين مرة عندما سئل أمام لجنة مجلس الشيوخ عن تعاملات مالية عديدة مثيرة للشبهات [٣٣].

يرى بعض المراقبين أنه يجب اعتبار الفساد حقيقة مقبولة بصورة أو أخرى من حقائق الحياة. فتمرير القليل من المال من تحت الطاولة هو مجرد سبيل آخر لتزييت عجلات الحكومة وللسماح للأمور بأن تسير [٣٤]. ولكن الفساد تجاوز حدود الرشاوى الصغيرة بحيث وصل إلى معدلات خطيرة. وبدلاً من أن يمثل خرقًا لقوانين اللعبة أصبح هو اسم اللعبة ذاتها. فالفساد فى صفوف الحكومة إنما يشجع السياسات التى تؤدى إلى استمرار المديونية العامة، وعدم الكفاءة والتبذير، وهو يستنفد الموارد العامة

لتغذية الثروات الخاصة، كما أنه يبطل القوانين والإجراءات التى يفترض فيها أن تصون المصالح العامة. ومن شأنه أيضًا أن يقوّض المساواة فى الحماية التى يكفلها القانون، مما يتيح المجال لمحاباة القلة وإيذاء وإهمال الكثرة. فإذا ما سخرت سلطة وموارد النظام الاجتماعى نفسه لتعزيز مكاسب وجشع المصالح الخاصة، وإذا كانت القاعدة الأخلاقية المعمول بها هى "الوصول إلى مقدمة الصفوف" فإن الفساد سيصبح داءً مزمنًا وليس عارضًا عابرًا، ونتاجًا للنظام وليس مجرد عرض ناجم عن الشخصية المعيبة للسياسى.

نظام لجان المصالح الخاصة

كيف يقوم المشرعون بعملهم بعد أن يتم انتخابهم؟ لقد ظلت السلطة فى الكونجرس، ولسنوات فى أيدى عشرين أو ما يقرب من ذلك من اللجان الدائمة فى كل من مجلسى الكونجرس، وهى التى كانت تقرر مصير مشروعات القوانين، وتعيد صياغة بعضها، وتوافق على القليل منها وتدفن معظمها. ويسيطر رؤساء اللجان على أعمالها علمًا بأنهم صعدوا إلى مناصبهم بحكم الأقدمية، أى نتيجة لانتخابهم مرة بعد مرة، ويحدث هذا أكثر ما يحدث فيما يسمى "مقاطعة سالمة" (أى لا يوجد فيها منافس جدى للمرشح) أو فى ولاية يسيطر عليها أحد الحزبين سيطرة كلية.

على الرغم من أن الأقدمية تظل هى القاعدة المعمول بها فى مجلسى الكونجرس كليهما فقد أصدر تجمع النواب الديمقراطيين فى أواخر سبعينيات القرن العشرين عددًا من التغييرات للتخفيف من دور رؤساء اللجان، كما أقصوا البعض من هؤلاء عن مناصبهم ووسعوا عمل اللجان الفرعية [٣٥] . ولم يعد بإمكان رؤساء اللجان أن يختاروا اعتباطًا رؤساء اللجان الفرعية أو أن يحشروا الأعضاء الذين يختارونهم هم فى اللجنة الفرعية أو أن يقلصوا ميزانيتها. مجموع عدد اللجان فى المجلسين معًا ٢٤١ لجنة ولكل منها هيئة عاملين ونطاق سلطة تشريعية محدد.

ويسهل توزيع السلطة داخل اللجان الفرعية من مهمة جماعات الضغط (اللوبى) فى التحكم فى وضع التشريعات، فهى تقدم لكل مجموعة من مجموعات المصالح

الخاصة اللجنة الفرعية ذات المصلحة الخاصة بها. وعلى هذا الأساس فإن لكل مصلحة من المصالح الزراعية الكبرى الرئيسية،سواء أكان هؤلاء يمثلون منتجى القطن أم الذرة أو القمح أم الفول السودانى أم الأرز، شيوخ ونواب مستعدون كل الاستعداد لخوض معارك نيابة عن تلك المصالح فى كل لجنة فرعية تتبع اللجان الزراعية فى مجلسى الشيوخ والنواب. فإن لامركزية السلطة بهذا الأسلوب لا تؤدى فى الواقع إلى صبغها بالصبغة الديمقراطية، بل إن وجود وحدات منفصلة للسلطة يميل بالأمور باتجاه احتكار القرارات الخاصة بمجالات معينة بما يحقق مصالح مجموعات معينة. وفيما بين هذه الهياكل الفرعية تكمن مصالح قطاعات كبيرة من عامة الناس ممن لا تضمهم أية تنظيمات. وسواء أكان مجلسا الكونجرس منظمين طبقًا لنظام اللجان، أو نظام اللجان الفرعية أو نظام قيادة مركزية قوية - وكلها أنظمة شهدها الكونجرس فى تاريخه - فإنه، أى الكونجرس، لا يتغير ولا يتبدل فيما يتعلق بمدى ولائه للمصالح الاقتصادية الكبرى.

يجرى الحديث مليًا عن هذا "الرئيس القوى" أو ذاك ممن يتربعون على كرسى رئاسة هذه اللجنة أو تلك. وعلى ذلك اعتبر رئيس لجنة الخدمات المسلحة لمجلس النواب (والتى أطلق عليها مؤخرًا مسمى لجنة الأمن القومى)، شخصًا قويًا دائمًا، غير أن هذا يعود لكونه يخدم مصالح قوية مكونة من الشركات الأمريكية الكبرى ومن العسكريين. فالقوة لا تلتصق بمنصب معين بأسلوب غامض وخفى. وحين احتل عضو ديمقراطى تقدمى هو "رون ديلومز" **Ron Dellums** منصب رئيس لجنة خدمات القوات المسلحة بالأقدمية وسعى لتقليص بعض أنماط الإنفاق العسكرى شعر بأن منصبه أصبح ضعيفًا ومقلقلاً، حيث إن معظم أعضاء لجنته غدوا أقل استجابة لقيادته وأكثر تجاوبًا مع المقاولين والمتبرعين الكبار للحملات الانتخابية من أصحاب مصانع الأسلحة. وبالتالى أصبح رئيس اللجنة القوية فجأة لا يتمتع بذلك القدر من القوة.

بعض الاعتمادات الخاصة بما يطلق عليه: "المشاريع التى تعود على الأنصار والتابعين بمكاسب كبيرة"، توفر تمويلاً لمشاريع ليست ضرورية أو اقتصادية على الإطلاق، بل هى تمثل صورة شديدة الوضوح لقدرة الأعضاء على الفوز بالجائزة. وتشير الموازنات الأخيرة إلى أن المال الحكومى الذى يمنح لأسباب سياسية أو مصلحة

لم يعد بندًا ذا أهمية، هذا إن كان كذلك فى أى يوم من الأيام. فالإنفاق الذى يقره الكونجرس على المشاريع فى الولايات الأصلية لأعضائه والتى تعود على الأنصار والتابعين بالمكاسب إنما تصل قيمتها إلى عدة مليارات من الدولارات كل عام، وهذا يمثل جزءًا بسيطًا من نسبة الـ ١٪ من الموازنة السنوية للولايات المتحدة، ومبلغًا ضئيلاً مقارنة بمئات المليارات من الدولارات التى تمنح كثمن للعقود الدفاعية التى يتم إبرامها سنويًا.

عندما يتعلق الأمر بالفقراء والضعفاء يعرف الكونجرس كيف يقتّر فى صرف المال. فلقد رفض فى السنوات الأخيرة تخصيص مبلغ ٩ ملايين دولار لمركز للسيطرة على الأمراض يعالج داء الدرن (السل). كما قلّص البرنامج الفيدرالى الخاص بتطعيم الأطفال بما يصل إلى خمسة ملايين جرعة، موفرًا بذلك مبلغ عشرة ملايين دولار، وخفض برامج معالجة الأمراض التناسلية بمعدل ٢٥٪ على الرغم من ازدياد حالات الإصابة بالأمراض التى تنتقل نتيجة للاتصال الجنسى. ولتعليم الناس الأجلاف كيفية الاعتماد على النفس عمد الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون، وبدعم من ديمقراطيى كلينتون المحافظين، إلى تخفيض برامج تقديم الطعام للرضع وكبار السن، وبرامج مساعدة العاجزين عن العمل وكذلك برامج الرعاية المنزلية وعلاج المعاقين والعجزة، إلى جانب الرعاية الطبية وإعانات تدفئة البيوت وبرامج توفير العمل والسكن للعائلات محدودة الدخل وكبار السن [٣٦] .

الأمن والسرية والمسار السريع

يتجاوب معظم أعضاء الكونجرس مع دولة الأمن القومى وصناعة السلاح، وفى عام ١٩٨٢ عمت البلاد حركة جماهيرية هادرة لم يسبق لها مثيل إلا نادرًا فى تاريخنا تدعو لتجميد متبادل ويمكن التحقق منه للأسلحة النووية. ومع ذلك ظل المشرعون يصوتون لصالح تصعيد كبير فى أنظمة الأسلحة النووية. وفى عام ٢٠٠٠ كان ما يزيد على٨٠٪ من الرأى العام الأمريكى يساندُ فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية ومع ذلك هزمت معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة فى مجلس الشيوخ بأغلبية واحد

وخمسين صوتًا مقابل ثمانية وأربعين، علمًا بأن الأعضاء الواحد والخمسين الذين صوتوا ضد المعاهدة هم الأعضاء الجمهوريون فى مجلس الشيوخ. وفى عام ١٩٨٦ أظهرت الاستفتاءات أن الرأى العام يعارض وبأغلبية كبيرة تقديم مساعدات للمرتزقة فى نيكاراجوا والذين كانوا يشنون حربًا ضد نيكاراجوا من قواعد فى هندوراس تزودها أمريكا باحتياجاتها من المعدات الحربية، ومع ذلك صوّت الكونجرس موافقًا على تقديم ١٠٠ مليون دولار لأولئك المرتزقة.

الأسوأ من ذلك هو عجز الكونجرس عن كبح جماح دولة الأمن القومى فى المناسبات القليلة التى حاول فيها المجلس ذلك، وعدم رغبة المجلس فى الدخول فى مواجهة مع الهيئات العسكرية ووكالة المخابرات عندما تنتهك هذه الجهات القيود التى يفرضها الكونجرس. وبذلك، وعندما أصدر المشرعون قرارًا بوجوب عدم تواجد ما يزيد على خمسة وخمسين من العسكريين الأمريكيين فى السلفادور، فإن هذه القيود ما لبثت أن أصبحت موضع سخرية ولم يتم الالتزام بها. وعندما أصدر الكونجرس قرارًا بأنه لا يجوز الموافقة على تقديم مساعدة عسكرية للسلفادور دون تقديم الرئاسة شهادات بين حين وآخر تؤكد وجود تحسن فى تنفيذ قواعد حقوق الإنسان هناك. أصدرت الرئاسة فعلاً هذه الشهادات متجاهلة – وبصورة تثير السخرية – الحقائق الفعلية فى السلفادور ودون أن تصدر عن الكونجرس أية شكوى لهذه الانتهاكات. كما أنه لم يكن سيسمح بتقديم مساعدات للمرتزقة فى نيكاراجوا، ومع ذلك استمر العثور على أساليب لتقديم تمويلات لإرهابيى الكونترا اليمينيين حتى فى ظل أشد قيود الحظر التى فرضها الكونجرس [٣٧]. ومؤخرًا، فى عام ١٩٩٨، اكُتشِف بأن البنتاجون كان مستمرًا فى تقديم العون للوحدات العسكرية الإندونيسية على الرغم من حظر فرضه الكونجرس بهدف الحد من أعمال التعذيب والقتل التى كانت ترتكبها تلك الوحدات نفسها. وقد ادعى المسئولون فى البنتاجون بأن هذا العون تم تحت مظلة برنامج غير ذلك الذى منعه الكونجرس، وأنه "عزز وبصورة إيجابية، قدرتنا على التأثير على السياسات والسلوك الذى يعبر عن حقوق الإنسان فى إندونيسيا". غير أنهم لم يقدموا أى دليل يظهر تقدمًا فى سجل العسكريين الإندونيسيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان [٣٨].

يرعى البنتاجون وعدة وكالات مخابرات، بما فيها وكالة المخابرات المركزية وهيئة المخابرات العسكرية وهيئة الأمن القومى، برامج زمالة تمكنهم من وضع موظفيهم ضمن الهيئات العاملة فى الكونجرس لمدة سنة لكل واحد من هؤلاء، حيث يتعاملون مع معلومات حساسة ويؤثّرون على المشرعين الذين يعتمدون اعتماداً شديداً على العاملين معهم فى تقديم المشورة والمعلومات لهم. "إن مجرد وجود أشخاص من هيئات المخابرات بما لديهم من نظرة عالمية خاصة بهم سيترك تأثيراً على رجال الكونجرس يختلف عما قد يتركه موفدون من منظمات تحارب الفقر أو تناهض تدمير البيئة الطبيعية" (٣٩) . غير أنه ليس هناك الكثير مما يمنع من تكليف أشخاص بالعمل فى هيئات الكونجرس لهدف صريح هو التجسس على أعضاء معينين فى مجلسى الشيوخ والنواب، وعندما يعود هؤلاء الموفدون من هيئة مخابرات الدفاع إليها بعد انتهاء تدريبهم فإنهم يعملون فى مكتب الاتصال التشريعى حيث يطبقون ما تعلموه إبان أدائهم لمهماتهم فى مبنى الكابيتول هيل (مبنى الكونجرس) بحيث يؤثرون على الكونجرس بسبل مفيدة لوكالة المخابرات. كما تقدم منح الزمالة للعمل فى الكونجرس لموظفين من الشركات الكبرى التى لها مصالح تتعلق بالعقود العسكرية وغير ذلك من التشريعات، بمن فيهم موظفون من شركات جنرال إليكتريك، وجنرال دايناميكس، ودوبونت- دون أن يؤخذ بعين الاعتبار احتمال وجود تضارب فى المصالح.

قد يتجاوب الكونجرس مع الرأى العام حين يكون الرأى العام ثائرًا حيث يعمد الكونجرس لاستصدار تشريعات تعالج المسائل المطروحة ظاهريًا دون أن تتوفر لهذه التشريعات القوة اللازمة لتنفيذها، وعلى هذا الأساس صدر عن الكونجرس قانون لتسجيل جماعات الضغط (اللوبى) ولكن هذا القانون لم يفعل إلا القليل للسيطرة على هذه المجموعات. كما أقر قانونًا للسلامة المهنية دون أن يتضمن هذا القانون شروطًا كافية لتنفيذه. يتنبه المشرعون عندما يكون الرأى العام مستثاراً أو عندما تكون الانتخابات على الأبواب. وعلى ذلك، وقبل انتخابات الكونجرس عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٦ تمكن الكونجرس الذى كان يسيطر عليه الديمقراطيون من إقرار عدد من البرامج الهامة التى تتعلق بالخدمات البشرية وحماية البيئة على الرغم من تهديد الرئيس ريجان بممارسة حقه فى نقضها.

تعقد لجان الكونجرس العديد من اجتماعاتها خلف أبواب مغلقة بحيث لا يكون عامة الناس على علم بما تتخذه هذه اللجان من قرارات، بينما يظل أصحاب المصالح من ذوى النفوذ على اطلاع بما تفعل. ولقد نقل عن أحد أعضاء هيئة العاملين فى لجان مجلس الشيوخ قوله: "إن ما يثير غضبى حقًا هو المعايير المزدوجة. فمن المقبول تماماً أن ننقل المعلومات عما يحدث فى اللجنة إلى شركات صناعة السيارات أو غيرها من المصالح الكبرى. غير أنه لا يمكننا أن نفعل ذلك بالنسبة للجمهور" (٤٠) . ويمكن للسرية أن تخفى عملية صنع القوانين برمتها . فمشروع قانون يخفض الضرائب على الشركات بما يصل إلى ٧,٣ مليار :

(أ) تم وضعه من قبل لجنة الطرق والأساليب لمجلس النواب خلال جلسات سرية عقدت على مدى ثلاثة أيام.

(ب) نال موافقة مجلس النواب فى جلسة سرية وبعد مناقشة استمرت ساعة واحدة فقط.

(ج) حضر الجلسة ثلاثون عضواً فقط .

(د) وقام هؤلاء بإقرار مشروع القانون بدون المناداة على الأسماء لمعرفة المتغيبين.

يمكن للتشريع أن يغلّف بغلاف مخادع يخفى محتواه. فمشروع قانون رفع الحد الأدنى للأجور بمقدار ٨٥ سنتًا تضمن نصوصًا أخرى أقل ظهوراً تحابى الشركات الكبرى متعدية الجنسيات وتمنحها حوافز ضريبية وإعفاءات من الضرائب وتسهّل على الشركات تخفيض مستحقات العمال وخفض صناديق معاشات التقاعد. وبعد سنوات أقر مشروع قانون جديد آخر يتعلق بالأجور الدنيا يضمن إجراء تخفيض كبير فى الضرائب المفروضة على إقطاعيات الأغنياء (٤١) .

بعدما تعرضت قيادة الحزب الجمهورى فى الكونجرس لسخط شعبى لمحاولتها إجراء تخفيض حاد فى برامج الحفاظ على البيئة أخذت هذه القيادة تلجأ لأساليب ملتوية حيث تقحم خلسة فقرات إضافية مختصرة مضادة لبرامج الحفاظ على البيئة ضمن قوانين تتعلق باعتمادات مالية أوسع وتشريعات أخرى. وكان من بين هذه

التشريعات المقترحة زيادة فى قطع الأشجار فى غابات مطيرة نادرة معتدلة المناخ فى آلاسكا، والحيلولة دون إحياء مناطق الجو الطبيعى لإعادة تكاثر سمك السالمون، ومنع البرامج التى تمولها الحكومة والتى تتعلق بمعالجة زيادة الحرارة الكونية (٤٢) .

يتم وضع مشروعات معظم أهم القوانين فى جو من السرية. فقد وضعت مجموعة من كبار المسئولين الأمريكيين والمديرين التنفيذيين للشركات الكبرى سراً، وبدون عقد جلسات علنية أو مناقشة يشترك فيها الجمهور نصوص اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA والتى تملأ نصوصها ألفى صفحة أقرها أعضاء الكونجرس دون أن تتم قراءة معظم بنودها فى المجلس. وفى شهر نوفمبر عام ١٩٩٣ شنت إدارة كلينتون حملة إعلامية كاسحة للترويّج للاتفاقية، ثم قدمتها إلى مجلس النواب مقرونة بفقرة شرطية تصنّفها كمشروع قرار سريع وغير قابل للتغيير. هذه الفقرة الشرطية تتطلب من الكونجرس إما قبول الاتفاقية أو رفضها بالكامل دون إجراء أى تعديل، وفى غضون يومين من المناقشة فقط. وفى عام ١٩٩٧ واجه ائتلاف قوى ضم جماعات الضغط (اللوبى) التى تمثل مؤسسات الأعمال ورئيساً ناشطاً إلى درجة الانفلات، تعبئة قوية تضم اتحادات عمالية، وأنصار حماية البيئة وجماعات أخرى تدافع عن المصالح العامة حيث حاول الائتلاف الأول فرض اتفاقية تجارة حرة أخرى على أساس شرطى هو إما إقرارها برمتها أو رفضها. وكانت هذه الاتفاقية الجديدة تمنح الشركات متعددة الجنسيات سلطة أكبر تتجاوز فيها سلطة الحكومات، سواء منها حكومات الدول أو الحكومات المحلية. غير أن الكونجرس فى هذه المرة رفض الاقتراح بالموافقة على الاتفاقية أو رفضها برمتها مما أسفر بالتالى عن رفض الاقتراح كلياً – وكان هذا نصراً للشعب وهزيمة للعولمة (٤٣) .

المتاهة التشريعية

تم تكوين الكونجرس فى حد ذاته كما أراد له واضعو الدستور أن يكون، بحيث يظل المجلس ذا أثر محافظ على ما يفعله المشرّعون. إذ إنه تم تصميم مجلس الشيوخ بحيث يتم انتخاب ثلث أعضائه فقط كل سنتين وذلك بهدف كسر حدة أية عواطف

جماعية تستهدف إحداث تغييرات جذرية. كما أن تقسيم الكونجرس إلى مجلسين منفصلين يجعل العملية التشريعية أمراً أكثر صعوبة، بحيث يوفر ميزة لأولئك الذين يرغبون فى منع أية إصلاحات. فمشروع قانون ما قد يسير عادة على هذا المنحى: بعد أن يعرض مثلاً على مجلس النواب يحيله هذا المجلس إلى إحدى اللجان حيث قد يوضع جانباً أو يفرغه رئيس اللجنة من محتواه، أو يحال إلى لجان فرعية متعددة تعقد جلسات لمناقشته حيث قد يلقى مشروع القانون هذا حتفه. أو قد يعاد من اللجنة الفرعية إلى اللجنة الدائمة كما هو، أو بعد إعادة صياغته كليًا، ثم يرسل مشروع القانون إلى لجنة القوانين التى قد تضعه جانباً وبذلك تقتله تماماً، أو قد تناقشه اللجنة التشريعية مع اللجنة الدائمة لإعادة صياغة شروط معينة فيه، أو قد يصوت مجلس النواب- بأغلبية ثلثى الأصوات على الأقل - على تجاوز اللجنة التشريعية وإعادة مشروع القانون إلى المجلس. تقرر اللجنة التشريعية مقدار الوقت المقرر لمناقشة مشروع القانون، و الفقرات التى يسمح أو لا يسمح بتعديلها. وبعد ذلك يعرض المشروع على مجلس النواب الذى يستطيع إما رفض أو تعديل القرار. ثم يحول المجلس نفسه إلى لجنة عامة whole committee أى يتيح المجال لتعليق القواعد المعمول بها فى المجلس، بما فى ذلك متطلبات اكتمال النصاب لكى يناقش، أو يعدّل، أو يقرّ أو يرفض مشروع القانون، أو يعيده إلى اللجنة التى قدمته أصلاً لإعادة دراسته. فإذا أقرته لجنة المجلس العامة تلك يعود المجلس إلى تكويناته الأساسية لكى يقرر مصير مشروع القانون.

إذا أقرّ مجلس النواب مشروع القانون فإنه يحوّله إلى مجلس الشيوخ الذى يقرر إما وضعه على جدول أعماله لمناقشته والتصويت عليه وإما يحوله إلى لجنة دائمة لكى يكرر نفس المسار من اجتماعات المناقشة والتعديلات الذى شهده فى مجلس النواب. وقد يموت مشروع القانون فى اللجنة أو يعاد إلى مجلس الشيوخ. وقد يرفض المجلس مشروع القانون أو يقره بنصوصه التى أقرها مجلس النواب دون تعديل أو يقوم بتعديله. فإذا رفض مجلس النواب قبول تعديلات مجلس الشيوخ يتم تشكيل لجنة للمناقشة تضم عدة أعضاء من ذوى الأقدمية من المجلسين كليهما. فإذا تمكنت لجنة المناقشة من الوصول إلى حل وسط فإن مشروع القانون يحال إلى المجلسين لإجراء

التصويت النهائى عليه. ومشروع القانون الذى لا ينجح فى سلوك سبيل إقراره فى كلا المجلسين قبل انتخابات الكونجرس التالية فإنه يجب فى هذه الحالة إعادة عرضه بعد الانتخابات لكى يتخذ من جديد المسار الذى مر به من قبل. أما إذا أقر مشروع القانون من قبل المجلسين فإنه يحال حينذاك إلى الرئيس الذى يوقعه بحيث يصبح قانونًا، أو يستخدم حق النقض لإبطاله. ولا يمكن إبطال نقض الرئيس هذا إلا بأغلبية ثلثى الأصوات من الأعضاء الحاضرين الذين يدلون بأصواتهم فى كلا المجلسين. وإذا لم يوقع الرئيس التشريع خلال عشرة أيام بعد إقراره فإنه يصبح قانونًا تلقائيًا، إلا إذا انتهت دورة الكونجرس فى تلك الفترة، وفى هذه الحالة يكون قد استخدم ضده ما يسمى "بفيتو الجيب" (غير المباشر) وبذلك فإن مشروع القانون يصبح لاغيًا.

مشروع القانون الذى يفلح فى البقاء بعد قطعه هذه المتاهة التشريعية ليصبح قانونًا قد يكون مجرد تفويض بوضع برنامج معين وإبرازه إلى حيز الوجود، وعلى الكونجرس بعد ذلك أن يكرر العملية ذاتها لإقرار مشروع قانون بتخصيص الاعتمادات اللازمة لتمويل هذا البرنامج – وهو أمر لا يقوم صناع القرار بإقراره فى بعض الأحيان.

قد تنتهج أساليب تكتيكية متنوعة لتمييع الموقف ولإفشال الإجراء التشريعى، بما فى ذلك تكرار الدعوة لاكتمال النصاب والتى تستهلك الكثير من الوقت، إلى إجراءات التعطيل فى مجلس الشيوخ. وتسمح القواعد المعمول بها فى مجلس الشيوخ لعدد صغير ولكنه مقرر من أعضائه بتعطيل مشروع قانون بحيث يتم القضاء عليه نهائيًا أو تمييعه بالتهديد باللجوء إلى إجراءات تعطيله فى المجلس. حق المناقشة اللامحدودة هو عبارة عن خصوصية احتفظ بها فى مجلس الشيوخ منذ أيامه الأولى للحفاظ على دوره التاريخى فى كسر حدة إرادة الأغلبية فى إقامة حكومة ديمقراطية. ولقد استخدم حق تعطيل الإجراءات لمدة سبعين عامًا، وحتى الخمسينيات من القرن العشرين من قبل الديمقراطيين فى الولايات الجنوبية لمنع إقرار ٢٥٧ مشروع قانون ضد تطبيق عقوبة الإعدام بدون محاكمة. أما الآن فيمكن وقف إجراءات التعطيل برفع عريضة تدعو لإقفال باب المناقشة بأخذ الأصوات، على أن يقرّ هذه العريضة ستون من الأصوات، وهو أمر يصعب تحقيقه.

استخدم الجمهوريون حق تعطيل الإجراءات بصورة أكثر تكرارًا مما فعل الديمقراطيون فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. فلقد عطلوا أو هددوا بتعطيل إجراءات مناقشة مشاريع قوانين تساند السيطرة على التسلح، وتقديم تمويل من الخزانة العامة لحملات انتخابات الكونجرس، وتحديد إنفاق الجهات الخاصة على هذه الحملات، وإباحة الإجهاض فى المستشفيات العسكرية، وفرض شروط على المساعدات العسكرية للسلفادور بحيث تتعهد بالالتزام بإجراءات حقوق الإنسان، وفرض زيادة ضئيلة فى الضرائب المفروضة على الأغنياء، وتسهيل تسجيل الناخبين من الفقراء والعاطلين عن العمل، واعتبار استخدام عمال بدلاً عن العمال المضربين دائمة أمرًا غير قانونى . كما استخدمه الجمهوريون ضد مشروع قانون بتنفيذ برنامج لتأمين وظائف بما يوازى ١٦,٣ مليار دولار [٤٤] . وخلال عام ١٩٩٣ وحده، وفى السنة الأولى من إدارة كلينتون، فرض الجمهوريون التصويت على إقفال باب المناقشة بأخذ الأصوات على حوالى ستين مشروعًا من مشروعات القوانين. وقد قضى فى عام ١٩٩٨ على مشروع قانون يحظر على جماعات الضغط تقديم الهدايا والدعوات للطعام، ومشروع قانون يرمى إلى سد المنافذ بشأن تمويل الحملات الانتخابية عندما فشل مؤيدو هذين المشروعين فى توفير ستين صوتًا للتغلب على التهديد باستعمال حق تعطيل الإجراءات.

٨٠٪ تقريبًا من مشروعات القوانين لا تخرج من المتاهة التشريعية التى أشرنا إليها أعلاه لتصبح قانونًا. ومن الأفضل للكثير من هذه المشاريع أن تدفن. غير أن حكمة صناع القرار ليست وحدها هى التى تقرر ما يتم إقراره، فسلطة الطبقة تفعل فعلها أيضًا. فتشريع يستهدف مساعدة المحتاجين يتحرك على المسار البطىء: مشروع قانون قيمته ١٠٠ مليون دولار لتمويل أعمال فى فصل الصيف للشبان العاطلين عن العمل تستغرق مناقشته في الكونجرس مدة ثمانية أشهر، وتقدم فى تلك الأثناء عشرات التعديلات التى من شأنها أن تشلّه؛ مشروع رائد يوفر وجبة إفطار لمجموعة صغيرة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية فى المدارس يناقش لفترات طويلة لدرجة تبعث على الألم. أما عندما يوشك بنك كونتيننتال إيلينوى على الإفلاس فإن مليارات الدولارات تخصص بين ليلة وضحاها دون الكثير من التردد والنقاش. توجه مئات المليارات من الدولارات فى الحال لإنقاذ بنوك التوفير والإقراض كما تمرر فى غضون

أيام مليارات الدولارات لتمويل أنظمة تسلح جديدة. اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA تنطلق بسرعة كبرى دون إدخال أية تعديلات عليها فى غضون يومين. أما البرامج الداخلية التى واجهت كفاحًا لسنوات طويلة فيتم تقليصها بمليارات الدولارات خلال أسابيع قليلة. قد لا تحصل المصالح المالية دائمًا على كل ما تريده ولكنها تسير دائمًا على المسار السريع فى الكونجرس.

ذكّر سناتور ديمقراطى زملاءه فى الحزب بأنهم يظهرون تجاوبًا مبالغًا فيه مع المصالح المالكة للمال ويغفلون ضرورة الحفاظ على مظهرهم "كحزب يمثل الناس". أما السيناتور راسل لونج فقد نصح فى كلمة ألقاها أمام مجلس الشيوخ بعدم تسليم براءات الاختراع العلمية لبرنامج الفضاء الذى يكلف ٢٥ مليار دولار إلى الشركات الخاصة بل تطبيقها لمصلحة عامة الناس حيث أعلن بصراحة: "للعديد من هؤلاء الناس (فى الشركات الكبرى) الكثير من النفوذ، وإننى شأن الآخرين، قد ألححت على البعض منهم للحصول على تبرعات لحملتى الانتخابية وحملة الحزب الانتخابية. غير أننا مدينون بتقديم صوت أو صوتين للشعب بين آونة وأخرى، وهذه المناسبة هى إحدى تلك الأمثلة: "يمكننا، نحن الديمقراطيين، استغلال الافتراض المشكوك فيه بأننا حماة المصلحة العامة. ولكننا لن نستطيع ذلك إذا سمحنا بأمور مثل تسليم براءات الاختراع هذه مجانًا" [٤٥] . وهنا يقدم لنا السيناتور لونج مثالاً واضحًا على أن الحفاظ على المظهر الديمقراطى من شأنه أن يؤدى أحيانًا إلى تأييد فعلى للنهج الديمقراطى.

بالنسبة لبعض أعضاء الكونجرس تظل قضية إعادة انتخابهم محل اهتمامهم الرئيسى بينما يعتبرها البعض الآخر محل اهتمامهم الوحيد. وعلى أية حال فإن الغالبية العظمى منهم تنجح فى مسعاها هذا. فالتغيير فى عضوية الكونجرس لا تتجاوز نسبته ١٥ أو ٢٠٪ ولهذا الأمر أسباب عديدة.

تمويل الحملات الانتخابية: فمن يحتلون المقاعد فى المجلس هم أشخاص أثبتوا قدرة على حيازة قدر من المال والأصوات مكنهم من الفوز. وبعد أن يصلوا إلى مناصبهم تتوفر أمامهم فرص للحصول على مساندة مالية إضافية. والذين يحتلون مقاعد فى مجلس الشيوخ يستطيعون جمع ضعفى ما يجمعه منافسوهم فى الانتخابات، بينما

يستطيع من يحتلون مقاعد فى مجلس النواب جمع ما يصل إلى ثلاثة أضعاف منافسيهم. وبعض المصادر تقدر الفروق بأكثر من ذلك (٤٦) .

خدمات للدوائر الانتخابية: ينال أعضاء الكونجرس دعمًا لهم بأداء خدمات فى دوائرهم الانتخابية مثل تحصيل شيك ضمان اجتماعى أو إدخال شخص ما إلى مستشفى للمحاربين القدماء. وهم يوظفون هيئة تدير لهم أعمالهم فى مكاتبهم فى مقاطعاتهم الأصلية، ويؤدون خدمات صغيرة لصغار الناس وخدمات كبيرة لكبار الناس، حيث يحصلون على أصوات من الفئة الأولى وأموالٍ للحملات الانتخابية من الفئة الثانية.

الشهرة وذيوع الصيت: يستخدم أعضاء الكونجرس امتيازات البريد المجانى التى يتمتعون بها للتراسل مع دوائرهم الانتخابية وإرسال رسائل إخبارية وبيانات دعائية تعلن عن الجهود التى يبذلها هذا المسئول نيابة عن ناخبيه. كما يصدر الأعضاء بيانات صحفية ويعملون على نشر أسمائهم فى أجهزة الإعلام المحلية فى مسقط رأسهم الأصلى، وهم يتمتعون بذلك بقصب سبق كبير بحيث قد يتفوقون على من ينافسونهم فيما يتعلق بالإعلان والتعريف بالمرشحين.

سيطرة أحد الحزبين: تميل بعض الولايات والمقاطعات من الناحية الديموجرافية باتجاه أحد الحزبين أو الآخر، كما يتم تقسيم العديد من المقاطعات لتركيز قوى حزب معين بحيث يميل هذا التقسيم لصالحه، وبحيث يصعب أحيانًا ترشيح من ينافس مرشح الحزب المسيطر.

التقاعد المبكر: بتزايد صعوبات تحّمل عبء العمل ومهام جمع الأموال اللازمة للحملات الانتخابية إلى درجة مرهقة فإن أعدادًا متزايدة من أعضاء الكونجرس أخذت فى التقاعد. فالبعض يسيطر عليه الشعور بالإحباط بسبب عدم قدرته على إحداث تغييرات هامة، بينما الآخرون تغريهم وظائف تحقق لهم مكاسب كبيرة فى الشركات الصناعية الخاصة. هناك دافع آخر هو معاش التقاعد المجزى. وتجدر الإشارة إلى أن أولئك الذين يواجهون تحديًا قاسيًا لدى إعادة ترشيحهم ومشاكل كبيرة فى تأمين

التمويل الذى يحتاجونه لحملاتهم الانتخابية أكثر ميلاً للتنحى، مقارنة بأولئك الذين يحتلون مقاعد مضمونة ولديهم تمويل مريح.

مدة الولاية

أراد بعض المحافظين، وبصورة خاصة الرئيسان نيكسون وريجان، إلغاء التعديل الثانى والعشرين للدستور والذى يقصر حكم الرؤساء على ولايتين رئاسيتين. ولم يكن المحافظون يعترضون على ولايات رئاسية غير محدودة عندما يكون هناك رؤساء جمهوريون . كما لم يحاول المحافظون أن يحثوا على الحد من فترات ولاية قضاة المحكمة العليا أو القضاة الفيدراليين، علمًا بأن سلك القضاء يعج بقضاة شبان يتبنون إيديولوجيات محافظة. إن ما يستهدفونه فقط هو الكونجرس والمجالس التشريعية فى الولايات التى تتواجد فيها أغلبية ديمقراطية منذ وقت طويل. لم يكن المحافظون يعترضون على عضوية غير محدودة فى الكونجرس عندما كان الجنوبيون من الديمقراطيين أو الجمهوريين يسيطرون على مناصب رؤساء اللجان فيه. غير أنه عندما أخذ يحتل الوظائف العليا ديمقراطيون من ذوى الميول الليبرالية المعتدلة، بل وحتى التقدميون من الديمقراطيين، بمن فيهم بعض تجمع السود فى الكونجرس، أصبح المحافظون هم القوة المحركة وراء تحديد مدد الولاية إلى جانب بعض التقدميين ممن اعتقدوا بأن تحديد مدد الولاية سيخلص الكونجرس من تلك القلة المتحصّنة فيه ويدخل عناصر جديدة تحمل أفكاراً جديدة وتؤدى مهامها بصورة أكثر ديمقراطية.

على الرغم من أن تحديد مدد الولاية يعد بتحسين الأداء التشريعى غير أنه سيؤدى إلى نتيجة عكسية فى الغالب حيث أن من شأنه أن يخلق كونجرساً هاويًا (غير محترف) يواجه دولة أمن قومى متشبثة بمواقعها منذ زمن طويل وبيروقراطية محترفة. وسيصبح الكونجرس مشكّلاً بصورة رئيسية من مبتدئين فى ولاياتهم الأولى أو الثانية حيث سيعتمد هؤلاء أكثر فأكثر على جماعات الضغط الأكثر حرفية، كما سيعتمد الأعضاء بصورة متزايدة على هيئة العاملين الذين لم ينتخبهم أحد، بمن فيهم العاملون فى هيئات اللجان واللجان الفرعية الذين يبقى بعضهم فى وظائفهم لعشرات السنين.

وعندما نتذكر بأن استصدار تشريعات رئيسية تحقق المصلحة العامة يتطلب سنوات عديدة من النضال، فإننا نتساءل من يستطيع أن يبقى فى الكونجرس فترات طويلة من الزمن بحيث يمكنه أن يرى نتيجة ذلك النضال، خصوصًا وأن تحديد مدة العضوية سيؤدى إلى القضاء على أية قيادة تقدمية يمكن أن تتواجد على الساحة الآن، وهو فى الواقع الهدف الحقيقى لمن يتبنون بشكل رئيسى تحديد مدد العضوية.

تم التصويت لصالح تحديد مدة العضوية فى عدد من المجالس التشريعية فى الولايات، وكانت النتيجة هى ما توقعه ناقدو ذلك بالضبط. ففى كاليفورنيا، وبعد أن صوّت الناخبون لصالح اقتراح يحدد مدة العضوية فى المجلس التشريعى لست سنوات وفى مجلس الشيوخ لثمانى سنوات، تم التخلص من القيادة الديمقراطية الليبرالية فى المجلس التشريعى للولاية. فقد أصبحت هناك قيادة ضعيفة فى كل من المجلس التشريعى ومجلس الشيوخ تضمان مشرّعين لينى العريكة وأقل خبرة بحيث يتغلب عليها الحاكم القوى والبيروقراطية الهائلة التى تحيط به، ومن ثم تستولى على المزيد والمزيد من السلطات. ولقد أصبحت جماعات الضغط أكثر قوة "لأنها - شأنها شأن الحاكم - تملك الوقت والخبرة لاستغلال ما لديها من معلومات". إن من شأن أعضاء المجالس التشريعية ارتكاب أخطاء إجرائية وتكتيكية متكررة إن لم تكن هناك قيادة تتمتع بالخبرة فى المجلس التشريعى ومجلس الشيوخ. وقد تثار فى بعض الأحيان مناقشات مطوّلة حول قرارات هامشية تافهة، ولكن أعضاء هذه المجالس التشريعية يكادون لا يجرون أى نقاش حول مشاريع قوانين تتعلق بأمور جوهرية. "قد يتطلب الأمر عدة ساعات لتنظيم الأعضاء من أجل الإدلاء بأصواتهم وكأنهم سرب من القطط ... وقد ينصرف كثير منهم عما هم فيه لخوض حملات انتخابية لمناصب أخرى" (٤٧). ومن شأن تحديد مدد العضوية أن يجعل من المناصب الانتخابية مجرد مرحلة مؤقتة تمهيدا لاحتلال مناصب أخرى. وعلى هذا فإن أعضاء المجالس التشريعية يظهرون ميلاً أكبر للتخلّى عن مقاعدهم حتى قبل انتهاء مدة ولايتهم لكى يتولوا مناصب يعينون فيها، أو ليخوضوا انتخابات لاحتلال مقاعد فى مجلس الشيوخ فى الولاية أو فى الكونجرس الأمريكى.

ظهرت قلة التجربة فى المجلس التشريعى بولاية "مين" إذ "تم إقرار الميزانية خلال وقت قياسى. وكان السبب الأساسى لذلك هو أن الأعضاء الجدد فى المجلس التشريعى لم يطيلوا المناقشة نظراً لأنهم لا يدركون تماماً ما يصوتون عليه". ويقول العضو الذى يتولى تنظيم الأغلبية الديمقراطية فى مجلس النواب بولاية مين، وهو فى التاسعة والعشرين من عمره ولم تتجاوز مدة عضويته فى المجلس ثلاث سنوات "أخذنا نرى هيئة العاملين فى المجلس التشريعى وكذلك جماعات الضغط (اللوبى) يزدادون قوة. فلدى هؤلاء ذاكرة مؤسسية فعلية فيما يتعلق بعمل المجلس. وإذا ما حضرت اجتماعات اللجان فإنك ترى الأعضاء الجدد يغيّرون قوانين صدرت لتوّها أو يعيدون النظر فى مشاريع قوانين منيت بهزيمة ساحقة فى السنة السابقة"(٤٨) . لوحظ الأمر نفسه فى الولايات الأخرى التى فرض فيها حد على مدد الولاية فى المجالس التشريعية. وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٨ سيكون أعضاء المجالس التشريعية فى الولايات التى أقرت تحديد مدة العضوية قد تم استبدالهم بالكامل، وبذلك تتخلص هذه المجالس التشريعية من أى أثر للخبرة والتجربة الطويلة.

فى عام ١٩٩٢ ظفرت بالموافقة فى أربع عشرة ولاية أمريكية مشروعات قرارات جرى الترويج لها وتمويلها بصورة جيدة وتدعو إلى تحديد مدة الولاية فى الكونجرس بست أو اثنتى عشرة سنة (تبعاً لكل ولاية)، علماً بأن هذا التحديد كان ينطبق فقط على المقاعد المخصصة للولايات المعنية فى الكونجرس. وبعد عدة سنوات أصدرت المحكمة العليا حكماً ينص على أن المادة الأولى من الدستور تمنع أى ولاية من وضع حواجز جديدة أمام المرشحين للكونجرس، بمن فيهم الأعضاء القدامى الذين يسعون لإعادة انتخابهم، وذلك دون أن تأخذ المحكمة قضية تحديد مدد العضوية فى المجالس التشريعية بعين الاعتبار (٤٩) .

لمسة من الديمقراطية

يقف خلف الكونجرس النظام الاجتماعى للشركات الكبرى برمته، والذى يمسك بزمام الموارد المالية للمجتمع، ويسيطر على مصادر تدفق المعلومات والدعاية

الجماهيرية، ويهيمن على معظم المؤسسات الثقافية، وعلى صناع السياسة الذين يحتلون مواقع هامة، كما يسيطر نظام الشركات الكبرى على جماعات الضغط المنظمة التابعة له، وعلى اللوبى جيد التمويل، وعلى المحامين من ذوى النفوذ الذين يتنقلون بحرية والمساهمين الكبار فى تمويل الحملات الانتخابية. إذا أخذنا كل هذه الأمور بعين الاعتبار فمن الغريب أن يتم كسب أى انتصارات ديمقراطية فى الكونجرس. غير أن القوى التقدمية تتمكن من تحقيق إنجازات من حين لآخر. فالضغوط الشعبية ليست كلها عديمة التأثير على المشرّعين والأصوات ما تزال لها أهميتها وبالتالى فإنه يظل للناخبين اعتبارهم. وعلى هذا الأساس، بمرور الزمن، أمكن إقرار العديد من القوانين لا يستهان بها والتى تتعلق بالصحة العامة، والسلامة، والبيئة، والإسكان وخلق الوظائف .

يؤدى أعضاء المجالس التشريعية أيضًا دور المراقبة الديمقراطية على مؤسسات إدارية، فيحققون فى أسباب عدم قيام مكتب للعمل بأداء وظائفه، ولماذا يجرى إغلاق مكتب للضمان الاجتماعى ؟، وأسباب عدم حصول عيادة لعلاج السرطان على التمويل الذى تحتاجه ؟، ولماذا لم يتم ملء وظائف شاغرة فى وكالة للتحقيق فى عمليات ابتزاز أموال عن طريق التهديد والوعيد ؟، ولماذا لم يتم نشر تقرير عن معدلات الأجور فى مستشفى فى منطقة ريفية ؟، ولماذا لم تصرف تعويضات لمحاربين قدماء تعرضوا لإصابات ؟ وما إلى ذلك من الأمور أما أكثر هيئة حكومية جدوى فى القيام بأعمال المراقبة فهى مكتب المحاسبات العامة الذى شكّله الكونجرس للتحقيق فى كافة الأمور، من التبذير فى الدوائر العسكرية إلى التصرفات الضارة بالبيئة، وهو يعمل بناءً على طلب أعضاء تشريعيين معينين ويقدم تقاريره إلى الكونجرس مباشرة. وهذه الوظيفة التى يؤديها هذا الرقيب المعّين من قبل الكونجرس إنما تمثل ضغطًا ديمقراطيًا مهمًا باسم الناس العاديين حيث ينال أحيانًا من بيروقراطية فيدرالية عنيدة تعمل فى نطاق من السرية.

حتى فى غضون الرئاسة اليمينية للرئيسين ريجان وبوش وافق الكونجرس على توسيع برنامج الرعاية الطبية (ميدى كير)، وعزز التشريعات الخاصة بالحقوق المدنية الأساسية، وتلك المتعلقة بالمعايير الأخلاقية الفيدرالية وبرامج الحفاظ على البيئة. كما

دعم برامج علاج مشاكل ضحايا داء نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومدمنى المخدرات، والمشردين، وتمديد التأمين ضد البطالة بالإضافة إلى إجراءات حماية جديدة ضد الاستغناء الجماعى عن العاملين. ووافق المشرّعون على مشروع قانون ينص على الإشعار بإغلاق مصنع ما، وعلى فرض عقوبات ضد النظام الحاكم فى جنوب أفريقيا بسبب سياسة الفصل العنصرى التى يتبعها هذا النظام. فالكونجرس إذن ليس ساحة للقوى ذات المصالح الخاصة فقط، بل هو مكان تناقش فيه قضايا خطيرة فى بعض الأحيان.

هناك حوالى تسعين عضواً تقدميا فى مجلس النواب [٥٠] ، وهؤلاء يستجيبون فى كثير من الأحيان لحاجات الأغلبية بدلاً من الاستجابة لطمع القلة، يجبرهم على ذلك التزامهم السياسى والضغط الشعبى. وأى انتصارات يحققونها إنما تتم بعد صراع مرير، إذ إن المراكز العليا يحتلها ائتلاف من المحافظين، ويتألف معظمهم من الجمهوريين والمحافظين من الديمقراطيين الجدد، المتحالفين مع "مجلس القيادة الديمقراطية للتغيير" ذى الاتجاه المحافظ، وينجح هؤلاء فى كثير من الأحيان فى الحيلولة دون إقرار الأجندة الليبرالية للتغيير أو إغفالها. وعندما يكون البيت الأبيض إلى جانب المحافظين فإنهم يحققون انتصارات حاسمة ضد الإنجازات التى حققتها الطبقة العاملة والجماعات المدافعة عن المصلحة العامة.

بإيجاز، ما يزال الكونجرس مكانًا يمكن أن تسجل فيه إنجازات ديمقراطية، ويمكن للقوى التقدمية أن تشن منه من حين لآخر هجمات ضد وضع قائم محافظ، أو أن تباشر منه دفاعًا من نوع ما (قد يحقق نجاحًا فى بعض الأحيان) ضد التراجع نحو سياسة يمينية تعتمد على حرية السوق. إن وجود مجلس كونجرس أكثر ديمقراطية هو مجلس أكثر استجابة لمطالب الناخبين وأقل اعتماداً على مؤسسات الأعمال التى تملك المال لتوفير الدعم المالى له. ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ إن المال الوحيد الذى يأتى دون قيود ترتبط به يأتى من كل مواطن بالتساوى، أى من دافعى الضرائب جميعًا وعن طريق حكومتهم – مال لا يطوق عنق من يحتل منصبًا ويمّثل منحة تقدمها له مصلحة خاصة أو مجموعة من ذوى الامتيازات. المطلوب هو نظام تمويل عام شامل للحملات الانتخابية من شأنه تحييد نفوذ المال الخاص. ما نريده هو

تمويل كلّي وكامل لانتخابات مجلس النواب والشيوخ والانتخابات الأولية. وعلى المرشحين الذين يتقبلون اعتمادات من الخزانة العامة أن يوافقوا على أن يقتصروا فى تمويل حملاتهم الانتخابية على تلك الاعتمادات العامة. أما أولئك الذين يرفضون قبول نقود دافعى الضرائب فلن يفرض عليهم حد معين يمكن لهم إنفاقه شريطة أن يؤهل ذلك منافسيهم للحصول على اعتمادات مساوية لما ينفقه المرشح الذى تموله مؤسسات خاصة. ويمكن أن يسمح بالتمويل الخاص اللامحدود للحملات الانتخابية غير أنه سيتم بذلك تحييده ومساواته مع التمويل العام. فلابد من إغلاق منافذ "الأموال السهلة" التى ناقشنا موضوعاتها فى الفصل السابق إغلاقًا محكماً.

لا بد من فرض حظر عام على جميع منَح جماعات الضغط (اللوبى) بما فيها المكافآت الفخرية على خدمات يحظر العرف أو اللياقة وضع ثمن لها، ورحلات السفر المجانية وغيرها من الهدايا والخدمات التى لا تعدو كونها رشاوى فى شكل شرعى. كما يجب أن يفرض على وسائل الإعلام المذاعة والمرئية أن تخصص وقتًا حراً ومتساوياً لجميع المرشحين أثناء فترات الحملات الانتخابية، فموجات الأثير ملك للشعب الأمريكى برمته وهى جزء من الملكية العامة، إذ على الرغم من أن أصحاب المحطات الإذاعية منحوا رخصاً لاستخدام موجات الأثير غير أن هذا لا يعنى أنهم يمتلكونها. وليس من باب حجب حرية الكلام أن يتم إجبارهم باعتبارهم يمثلون خدمة عامة، أن يوفروا جزءاً من وقت البث لمن يسعون لملء المقاعد والذين يريدون ممارسة حقهم فى التمتع بحرية الكلام.

إن تمويل الحملات الانتخابية من الميزانية العامة، ووضع حدود على الهبات الخاصة، وحرية الكلام فى وسائل الإعلام كل هذا من شأنه أن يحرر المرشحين من المهمة التى لا تتوقف للحصول على تبرعات للحملات الانتخابية، كما يحررهم من منّة أصحاب المؤسسات التى تملك المال. ويمكن بناء على ذلك أن تفتح الوظائف العامة أمام آخرين إلى جانب الأغنياء أو من يدعمهم الأغنياء.

الهوامش

(١) مقال بعنوان: "ماذا كان أعضاء المجالس التشريعية يعملون لتحصيل معيشتهم قبل انتخابهم؟" صحافة حزب العمل يوليو ١٩٩٨ .

(٢) لجان العمل السياسى وجماعات الضغط "مقال فى الرسالة الإخبارية بقلم زوكرمان"، واشنطن دى سى، يونيو ١٩٩٠ .

(٣) مركز السلامة العامة، أوردته صحيفة "يو إس إيه تودى" فى ٢٤ مارس ١٩٩٨، دراسة أجرتها الحملة لحظر التدخين بالنسبة للأطفال، نقلتها وكالة أسوشيتدبرس بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩٧ .

(٤) نيويورك تايمز، عدد ١٦ أبريل ١٩٩٠ .

(٥) دراسة أجرتها خدمات أبحاث المصروفات العسكرية، نقلتها صحيفة واشنطن بوست فى ٢٣ يناير ١٩٨٧ .

(٦) أوردته صحيفة واشنطن بوست، عدد ١٦ نوفمبر، ١٩٨٠ .

(٧) جيمس أبو رزق، "تبرئة لجان العمل السياسى وتنظيف الحملات الانتخابية للكونجرس"، نشرة صدرت عن المعهد الخاص بالدراسات السياسية، واشنطن دى سى، فى ١٨ مارس ١٩٨٦، كان السناتور أبو رزق نفسه يحضر اجتماعات الهيئة الديمقراطية فى مجلس الشيوخ حينذاك.

(٨) أوردته نشرة Enviromental Action فى مقال بعنوان: "عودة معارك مؤسسات الأعمال"، صدرت فى ٢ ديسمبر ١٩٧٨ .

(٩) صحيفة Rolling Stone، عدد ٢٠ مايو ١٩٧٦ . فى مقال بعنوان: "قضية هيوز - نيكسون، لانسكى" .

(١٠) كتاب: "عشرة ملايين دولار تدفع فى واشنطن يوميًا".

(١١) نشره مركز السلامة العامة الصادرة فى واشنطن دى سى تحت عنوان "لوبى ممارسى التعذيب"، ومقال فى صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر، عدد ١٥ مايو ١٩٧٩ تحت عنوان: "مال من موبوتو لعضو الكونجرس عن ولاية إنديانا".

(١٢) مقال بقلم دى جيلبارج تحت عنوان: "استعمار الولايات المتحدة"، وقد ورد فى كتاب "السلطة للشعب" وهو مجموعة مقالات "لبيل فليت وآخرين".

(١٣) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٩ أبريل ١٩٩٢ .

(١٤) كتاب: "عشرة ملايين دولار" (الوارد فى الملاحظة ١٠) صحيفة نيشن، عدد ١٩ يوليو ١٩٩٩ .

(١٥) نيويورك تايمز، عدد ٣٠ يونيو ١٩٩٦ .

(١٦) مقال لألبرت هنت فى صحيفة وول ستريت جورنال، عدد ٢٧ يوليو ١٩٩٥، وسان فرانسيسكو كرونيل، عدد ٢٣ أغسطس ١٩٩٦، ومقال لليزا فريدمان فى صحيفة أوكلاند تريبيون، عدد ١١ سبتمبر ٢٠٠٠ .

(١٧) ورد فى كتاب: "أجور لخدمات فى واشنطن". ص١٤، وفى مواضع مختلفة من الكتاب الذى يتضمن شهادات مدهشة لشهود عيان.

(١٨) صحيفة "يو إس إيهه تودى"، عدد ١٠ نوفمبر ١٩٩٧ .

(١٩) كتاب: "ممارسو اللوبى فى واشنطن" ص ٣٤٥ .

(٢٠) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١ نوفمبر ١٩٩٣ .

(٢١) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٥ مارس ١٩٩٦ و ١٠ يونيو ٢٠٠٠، بيبولز ويكلى وورلد عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ .

(٢٢) تقرير فى وكالة أسوشيتدبرس فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٧، تحت عنوان: "ناقدون يتساءلون عن دوافع السناتور الطبيب من ولاية تينيسى".

(٢٣) صحيفة نيشن، عدد ٦ يوليو ١٩٩٨ .

(٢٤) نيويورك تايمز، عدد ٢٥ نوفمبر ١٩٨٤ .

(٢٥) مقال فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥)، تحت "الأغنياء عنوان يزدادون غنى وينتخبون".

(٢٦) بيبولز ويكلى وورلد، عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٦ .

(٢٧) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٢٠ يوليو ١٩٩٨، وأوكلاند تريبون، عدد ١٦ أبريل ٢٠٠٠ .

(٢٨) صحيفة نيشن، عدد ١٥ فبراير ,١٩٩٩ هناك أيضًا مثل صارخ آخر على النفاق والفساد الأخلاقى هو عضو مجلس النواب "هنرى هايد" (العضو الجمهورى لولاية ايلينوى).

(٢٩) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ .

(٣٠) سان فرانسيسكو إجزامينر، عدد ٤ سبتمبر ١٩٩٧ .

(٣١) التحقيق الذى أجراه الحزب الجمهورى نشرته صحيفة واشنطن بوست، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٨١ ، ويمكن الاطلاع على تفاصيل الاتهامات الموجهة للمسئولين الفيدراليين التنفيذيين فى تقرير وزارة العدل الأمريكية إلى الكونجرس حول نشاطات عمليات قطاع السلامة العامة للعام ١٩٦٨ (واشنطن، المطبعة الحكومية، ١٩٨٦).

(٣٢) للمزيد حول الفساد فى عهد الرئيس ريجان بعد عام ١٩٨٦ يمكن الرجوع إلى ما نشرته صحيفة واشنطن بوست، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٨٨، وكذلك نيويورك تايمز، عدد ٢٧ يوليو ١٩٨٨، والأول من مايو ١٩٩٠

(٣٣) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٥ فبراير ١٩٨٨ و١٧ يناير ١٩٨٩ .

(٣٤) من الأمثلة على هذه المواقف التى تبرر الفساد ما يورده بيتر دى ليون فى كتابه: "التفكير فى الفساد السياسى".

(٣٥) لكل من الحزبين "هيئة" أو "مؤتمر" يتألف من جميع أعضاء الحزب فى كل من مجلسى الشيوخ والنواب. وتقوم كل من تلك "الهيئتين" بانتخاب زعيمى الأغلبية والأقلية ومن يسمّى مسئول النظام والانضباط Whip، وهو العضو الذى يعهد إليه حزبه بتطبيق الأنظمة الحزبية وحمل أعضاء الحزب على حضور الجلسات المهمة. كما تقوم هيئة حزب الأغلبية بانتخاب رؤساء اللجان واللجان الفرعية.

(٣٦) صحيفة نيشن، عدد ٢٠ يوليو ١٩٩٨ .

(٣٧) بحث يحمل عنوان: "فيتنام، أنجولا، لبنان، وأمريكا الوسطى: احتمالات محدودة لتحكم الكونجرس فى التدخل العسكرى:، وقد قدم البحث فى الاجتماع السنوى للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية فى نيو أورليانز عام ١٩٨٥ .

(٣٨) نيويورك تايمز، عدد ١٧ مارس ١٩٩٨ .

(٣٩) مقال فى فصلية كوفرت أكشن كوارترلى، عدد صيف ١٩٩٧ بعنوان: "الأشباح وكبار الصفوة يعملون معًا فى الكونجرس".

(٤٠) كتاب: "من الذى يقود الكونجرس؟" الطبعة الثانية.

(٤١) "مزايا طيبة للأغنياء مخبأة فى قانون الأجور"، صحيفة سانتا روزا بريس ديموكرات، عدد ١٣ أكتوبر ١٩٩٦، ومقال فى نشرة "سوليداريتى" عدد مايو ٢٠٠٠ بعنوان: "القادة الجمهوريون يكفلون إعفاءات ضريبية للأغنياء".

(٤٢) صاندى أوريجونيان، عدد ١٢ يوليو ١٩٩٨، ونيويورك تايمز عدد ١ سبتمبر ١٩٩٨ .

(٤٣) صحيفة نيشن، عدد ١ ديسمبر، عام ١٩٩٧ .

(٤٤) نيويورك تايمز، عدد ٩ أغسطس ١٩٨٧ و٨ إبريل ١٩٩٣، وصحيفة واشنطن بوست، عدد ١٧ يونيو ١٩٨٧ و١٣ أغسطس ١٩٩١، وللاطلاع على مناسبات استخدم فيها الديمقراطيون حق إبطال قرار فى الكونجرس راجع صحيفة واشنطن بوست، عدد ١٦ نوفمبر ١٩٨٩، ونيويورك تايمز عدد ٢ نوفمبر ١٩٩١ .

(٤٥) واشنطن منثلى، عدد إبريل ١٩٧٢ .

(٤٦) تقدر بعض المصادر فروقًا أكبر فى الإنفاق على الانتخابات. راجع كتاب: "نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعاد ترشيحهم لن يواجهوا منافسين".

(٤٧) جميع هذه الأقوال مأخوذة من مقال لروبرت سالادى الذى يحمل عنوان: "تحديد مدة العضوية؛ الجوانب المظلمة تظهر للعيان" نشرته صحيفة سان فرانسيسكو إجزامينر فى ٢٦ يوليو ١٩٩٨، ومقال فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٨ إبريل، ١٩٩٧ وهو بعنوان "قوانين تحديد مدة العضوية تغيّر وجه المزيد من المجالس التشريعية".

(٤٨) مقال نيويورك تايمز المذكور أعلاه (ملاحظة ٤٧).

(٤٩) قضية أمام المحاكم، وردت باسم تحديد فترات الولاية ضد فورنتون (١٩٩٥).

(٥٠) فصلية Independent Politics عدد شتاء (١٩٩٨-١٩٩٩) فى مقال بعنوان: "نتائج الانتخابات".

الفصل الخامس عشر

الرئيس : الوصى على النظام

مهمتنا فى هذا الفصل هى إلقاء نظرة على الرئاسة بعيداً عن عبادة الفرد. يقال لنا إن الرئيس يلعب أدواراً عديدة : فهو الرئيس التنفيذى، والمشرّع الرئيسى، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الدولة وزعيم الحزب. غير أنه نادراً ما يذكر دور الرئيس باعتباره المروّج للرأسمالية والوصى على مصلحتها. فالرئيس هو تجسيد لنظام الدولة التنفيذية المركزية والذى يدافع عن مصالح الشركات الكبرى فى داخل البلاد وخارجها.

مندوب مبيعات النظام

يمارس الرؤساء نصيبهم فى عملية تلقين الشعب الأمريكى وإقناعه بأيديولوجية الطبقة الحاكمة. فلقد كانت لكل رئيس من الرؤساء الأمريكيين فى العصر الحديث فرصته ليكيل المديح "لنظام المشاريع الحرة" وللتنديد ببدائله من أنظمة الحكم الجماعية. فالرئيس الأمريكى هو كبير مندوبى مبيعات النظام الأمريكى. "أمريكا تقف بشموخ. أمريكا هى الأعظم"، هذا ما هلل به الرئيس الأمريكى ريجان بابتهاج، مخاطباً أمة تحوى خمسة وثلاثين مليوناً من المواطنين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، وفى ظل عجز تجارى قياسى ودَيْن وطنى يزداد ارتفاعاً بسرعة كبيرة. يخاطبنا رؤساؤنا قائلين إن الرفاهية تعم أرجاء بلادنا، أو إن على الأبواب، غير أن على الأبواب أيضاً أعداء كثيرين يطلون علينا بعين واحدة يطلق منها شرار كوحش أسطورى، سواء أكانوا من الشيوعيين، أم الثوريين، أم الإرهابيين، أم الإسلاميين "المتعصبين" أم غير هؤلاء وأولئك، إذ لا ينقصنا الخصوم الذين يفترض أنهم يقفون على أهبة الاستعداد

للانقضاض على الولايات المتحدة، لا تحبطهم إلا الموازنات العسكرية الأمريكية الضخمة ودولة الأمن القومى القوية. ويعمد الرؤساء عادة إلى التقليل من شأن الأزمات الاقتصادية، بينما يؤكدون على الأزمات التى يحتاجونها لتبرير الإنفاق على الأسلحة، وللتدخل فيما وراء البحار ولإحداث "الإصلاحات" التى تدعو إلى انفتاح الأسواق.

سواء أكانوا من الديمقراطيين أم من الجمهوريين، من الليبراليين أم من المحافظين فقد دأب الرؤساء الأمريكيون على التعامل مع المصالح الرأسمالية وكأنها مرادفة لمصالح الأمة ككل. ويحيّى هؤلاء الرؤساء تراكم الثروة باعتباره مظهراً من مظاهر صحة الاقتصاد القومى، بغض النظر عن أساليب استخدام هذه الثروة أو توزيعها. كما أعلن الرئيس ريجان بأن أمريكا ستصل إلى قمم جديدة "تستحثها الحرية ودافع الربح". أما الرئيس بيل كلينتون فقد قال: "هذا بلد المشاريع المفتوحة، وإننى أنوى أن أخلق عدداً من أصحاب الملايين فى خلال فترة رئاستى أكثر مما فعل (الرئيس) بوش و (نائب الرئيس) دان كويل" (١).

يطلق الرؤساء الأمريكيون على استثمارات الشركات العملاقة فيما وراء البحار مسمّى "المصالح الأمريكية" التى يجب الدفاع عنها مهما كان الثمن - أو يمكننا القول بثمن فادح يدفعه عامة الناس. أما الالتزام الأساسى للرئيس الأمريكى فى الخارج فليس السعى لنشر الديموقراطية بل الرأسمالية القائمة على الأسواق المفتوحة. ولقد أعلن الرئيس كلينتون فى خطاب أمام الأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣: "هدفنا المهيمن هو توسيع وتعزيز الديمقراطيات القائمة على حرية السوق فى أرجاء المجتمع العالمى". ولكن الواقع أن الرؤساء الأمريكيين دعموا أى عدد ممكن من الأنظمة الأوتوقراطية القائمة على السوق المفتوحة فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وغيرهما من المناطق. وهم الذين ساعدوا على تدمير أى عدد من الحكومات المبنية على حكم الشعب والتى سعت لانتهاج بدائل عن حكم السوق المفتوحة القائمة على الشركات العملاقة كما حدث فى تشيلى، ونيكاراجوا، واليمن الجنوبى، وأندونيسيا، وتيمور الشرقية، وموزمبيق ويوغسلافيا - وبذا أظهر الرؤساء الأمريكيون بأن ما يسعون إليه فى الواقع ليس خلق ديمقراطيات بل أنظمة حكم قائمة على حرية السوق (٢).

أعلن الثرى "شارلز بنكنى" Charls Pinckney صاحب إحدى المزارع الكبرى فى أثناء مؤتمر "التجمع الدستورى" بأن أى شخص لا يملك ما لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ دولار غير مؤهل لأن يصبح رئيساً للولايات المتحدة، علماً بأن هذا المبلغ يعتبر مبلغاً سخياً فى عام ١٧٨٧ (لدى انعقاد التجمع الدستورى). وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح لم يسجل فى الدستور الأمريكى غير أنه ظل متبعًا فى الواقع العملى فيما يبدو. ومنذ الحرب العالمية الثانية، بل وفى الكثير من الأحيان قبل ذلك كان جميع المرشحين لمنصب الرئاسة الأمريكية تقريبًا، سواء أكانوا من الجمهوريين أم من الديمقراطيين، هم من أصحاب الملايين، إما لدى خوضهم للحملة الانتخابية لأول مرة أو لدى تركهم المنصب.

يجدر بنا أن نتأمل الخلفية الاجتماعية للمرشحين الرئيسيين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية للعام ٢٠٠٠:

□ نائب الرئيس الأمريكى "آل جور" كان ديمقراطيا وتقدر ثروته بملايين عديدة. كان والده عضواً فى مجلس الشيوخ الأمريكى. أما منافسه "جورج دبليو بوش" حاكم ولاية تكساس فكان جمهوريا ويملك ملايين عديدة، والده كان عضواً فى مجلس الشيوخ ورئيساً للولايات المتحدة.

□ آل جور تخرج فى المدرسة الإعدادية "سانت ألبانز" التى يدرس بها أبناء النخبة، ثم من جامعة هارفارد وهى جامعة نخبة أيضًا من مجموعة رابطة آيفى ليج (Ivy league) المخصصة لأبناء النخبة. أما بوش فهو خريج أكاديمية "فيليبس"، وهى إعدادية للنخبة، وكذلك جامعة ييل، وهى جامعة لأبناء النخبة من رابطة آيفى.

● رشح آل جور نفسه لانتخابات الكونجرس لأول مرة فى عام ١٩٧٦ حين كان فى سن الثامنة والعشرين. ولقد ارتبط بشركة أوكسيدنتال بتروليوم منذ أيام والده. أما بوش فقد رشح نفسه للكونجرس لأول مرة فى عام ١٩٧٨حين كان فى الثانية والثلاثين من عمره، وقد ارتبط بمؤسسات تجارية تعمل فى نطاق الخدمات الصحية وصناعة النفط منذ أيام والده.

● يساند آل جور اتفاقية التجارة الحرة لأميريكا الشمالية NAFTA واتفاقية التجارة العالمية World Trade Agreement وصندوق النقد الدولى وغير ذلك من

اتفاقيات التجارة الحرة التى تخدم رأس المال العالمى، كما يساند منح عشرات المليارات من الدولارات فى إعانات للشركات الكبرى. وهو ينطبق على ما يفعله بوش أيضاً.

- يساند آل جور وجود مؤسسة عسكرية ضخمة وإمبراطورية أمريكية كونية، وهذا ما يفعله بوش أيضاً.

عمد الرؤساء الأمريكيون إلى انتقاء كبار مستشاريهم ومديرى إداراتهم من صفوف مصالح الصناعة والبنوك بشكل رئيسى، كما اعتمدوا اعتماداً شديداً على اجتهادات وتقديرات قادة الشركات الكبرى. ويمكن لأحد الأوصاف التى أطلقها الرئيس فورد أن تنطبق على أى عدد ممن احتلوا البيت الأبيض إذ قال إنه "يتبع اجتهادات شركات النفط العالمية الكبرى فيما يتعلق بنصائح مشكلات النفط بنفس الطريقة التى ينتهج فيها نصائح الشركات العالمية الكبرى الأخرى بالنسبة للأمور التى تهم هذه المصالح. إنه يؤمن إيماناً راسخاً بإيديولوجية مؤسسات الأعمال المتعلقة بالفردية الصارمة، والأسواق المفتوحة والمنافسة فى الأسعار - وهى فضائل تتواجد بوضوح أكبر فى ذهن ساكن البيت الأبيض أكثر مما هى فى ممارسات صناعة النفط الدولية"[٣].

ليس من السهل على الرئيس الأمريكى أن يعى وعياً كاملاً ما يعانى منه أبناء الطبقة العاملة العاديون، مهما كانت الأصول التى ينتمى لها هذا الرئيس. فهو يعيش عيشة ملك غنى فى البيت الأبيض، وهو قصر يسكنه مجاناً ويتألف من ١٣٢ غرفة يقوم فى وسط إقطاعية مساحتها ثمانية عشر فداناً، ويحوى هيئة عاملة تتألف من مائة شخص بمن فيهم ستة أشخاص يعملون ككبار خدم، وخمسة يتولون تنسيق باقات الزهور، وقبواً مليئاً بالنبيذ ، وملاعب للتنس، وقاعة خاصة للسينما، ومبنى للألعاب الرياضية (جيمنازيوم)، وملعباً للبولينج، وبركة مدفّأة مكشوفة للسباحة. وإلى جانب ذلك يتمتع الرئيس بخدمات طبيب مخصص له، وهناك درزينة من سيارات الليموزين التى يقودها سائقون خاصون، والعديد من طائرات الهليكوبتر والطائرات النفاثة، بما فى ذلك إحدى طائرات السلاح الجوى. وللرئيس حق الإقامة فى المنتجع الإمبراطورى

الرافه فى "كامب ديفيد" ومنتجعات أخرى فى البلاد، والتمتع بإجازات مجانية وعلاوة مصروفات شخصية ضخمة. وإلى جانب ذلك - وللصرف على المستلزمات التى يبقى عليه أن يدفع قيمتها- راتب قيمته ٢٠٠,٠٠٠ دولار سنويا.

دأب الصحفيون وإخصائيو العلوم السياسية على وصف وظيفة الرئاسة على أنها "وظيفة قاتلة للإنسان". غير أن الرؤساء الأمريكيين يتمتعون بإجازات أكثر، ويعيشون عيشة أفضل بكثير وينعمون بحياة معدلها أطول مما يتمتع به الرجل الأمريكى العادى. ويستمر الرؤساء فى تناول زادهم من المعين العام حتى بعد أن يتركوا مناصبهم. أربعة من الرؤساء الأمريكيين السابقين يملكون ثروات تقدر بالملايين (وهم فورد، وكارتر، وريجان وبوش)، ومع ذلك فإن كلاً منهم يتلقى سنويًا ما يتراوح بين ٥٠٠,٠٠٠ و٧٠٠,٠٠٠ دولار كراتب تقاعدى بالإضافة إلى تخصيص مكاتب لهم، وهيئة من الموظفين تعمل معهم، ومصاريف سفر إلى جانب حراسة من رجال الحماية السرية طوال ساعات النهار والليل مما يكلف الخزينة الأمريكية خمسة ملايين دولار سنويًا لكل منهم. ويتلقى بعض الرؤساء السابقين منحًا أخرى مثلما تحقق للرئيس ريجان حين ساهم أفراد مجموعة أطلقت على نفسها مسمى "أفراد أثرياء مستقلون" بمبلغ ١٥٦,٠٠٠ دولار من كل منهم حيث اشتروا له بيتًا بقيمة ٢,٥ مليون دولار فى منطقة "بيل إير "الفاخرة فى كاليفورنيا وذلك بعد أن أنهى ريجان خدمته كرئيس للولايات المتحدة عرفانًا منهم بأياديه البيضاء بالنسبة لكبار الأثرياء (٤).

قد ينفى المتبرعون الكبار للبيت الأبيض أن لديهم أى نية لشراء النفوذ عن طريق هذه الهبات. ولكنهم إن حدث ووجدوا أنفسهم أو شركاتهم بعد الانتخابات يواجهون مشكلة ما تثقل كاهلهم، وأنه لا يمكن أن يعالجها إلا البيت الأبيض فإنهم لا يرون غضاضة فى ممارسة حقوقهم، شأن غيرهم من المواطنين، لكى يطلبوا من ممثلهم المنتخب أو صديقهم أن يمد لهم يد المساعدة، وهو فى هذه الحالة رئيس الولايات المتحدة.

الرؤساء الأمريكيون قادرون على تقديم الخدمات لقاء المال، شأنهم فى ذلك شأن أى سياسى محلى يسعى للمصلحة الخاصة لفئات معينة - والفرق أن ما يقدمه الرؤساء

من خدمات إنما يتم على نطاق أضخم وأرفع. يحضر الرؤساء الاجتماعات الرئيسية لجمع التبرعات للحملات الانتخابية، ويدعون المتبرعين الكبار لمآدب العشاء فى البيت الأبيض. إدارة الرئيس نيكسون ساعدت على تسوية قضية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات رفعت أمام المحاكم ضد شركة "آيه تى تى" وتلقى تبرعًا بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار من تلك الشركة. كما أمر ريتشارد نيكسون موظفيه باعتصار مساهمات ضخمة من ثلاث جماعات كبيرة لمصالح مزارع الألبان لقاء وعده لهم بزيادة الدعم الفيدرالى المقدم لأسعار الحليب. أما الرئيس ريجان فقد ضغط بقوة لإبطال الإجراءات التى تستهدف تحديد أسعار النفط والبنزين، وتلقّى مساهمات ضخمة من صناعة النفط. "فريق المائة" المناصر للرئيس جورج بوش (الأب) والذى يتكون من ٢٤٩ من المموّلين الأثرياء والمدرين التنفيذيين للشركات الكبرى ساهم كل فرد منه بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار لدعم حملة انتخاب بوش فى عام ١٩٨٨ . ومقابل ذلك حظى هؤلاء بإعفاءات خاصة فى ما يتعلق بقضايا تنظيمية وقانونية (٥) .

يمنح الرؤساء الأمريكيون مناصب سفراء فى أماكن مختارة لكبار المتبرعين، وقد تلقى الرئيس بوش (الأب) مبلغ ٩٠٠,٠٠٠ دولار من أشخاص عيّنهم فيما بعد فى مناصب سفراء، علماً بأن البعض منهم كانوا يفتقرون لأى خبرات سياسية أو دبلوماسية. أما الرئيس نيكسون فقد أصرّ على أن يقدم كل من يعرض عليه منصب سفير مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار (٦) .

يقال دائماً إن عظمة المنصب تضفى عظمة على من يحتله بحيث إن أشخاصاً من ذوى القدرات المتواضعة إنما ينضجون استجابة لمسئوليات وسلطات منصب الرئاسة. غير أن نظرة أكثر تمعّناً تبين أن هذا المنصب الرفيع أدى إلى إفساد الرؤساء الأمريكيين بنفس القدر الذى رفع فيه من شأنهم حيث جعلهم يعتقدون بأنهم أقوم أخلاقًا من الآخرين وأغراهم بإظهار المزيد من "الحزم" العسكرى ضد شعوب ضعيفة، كما أظهروا بأنهم لا يتورعون عن التصرف بأساليب غير قانونية. وعلى ذلك انتهج ستة رؤساء أمريكيين أساليب تنصّت غير قانونية قام بها مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI لجمع معلومات تدين شخصيات سياسية منافسة لهم. وقد أظهرت أشرطة البيت الأبيض التى سجلت أحاديث الرئيس نيكسون فى المكتب البيضاوى أنه إنسان يسعى

لتحقيق مصالحه الشخصية، وأنه محب للانتقام، شديد التعصب. كما أظهرت ضحالة فى الروح والذهن يمكن للمنصب الرفيع أن يغلِّفها دون أن يؤدى إلى تبديلها. المراجعات الرسمية للحسابات بيّنت أن نيكسون صرف مبلغ ٢,٤ مليون دولار من أموال دافعي الضرائب لإجراء تحسينات فى إقطاعته الخاصة، وأنه لم يدفع مبلغ ٤٤٤,٠٢٢ دولار من الضرائب المفروضة عليه. وقد عمد فى مناسبات معينة إلى إصدار توجيهاته إلى مكتب خدمات الدخل الداخلى بالكف عن تدقيق حسابات أصدقائه المقربين وملاحقة حسابات أعدائه السياسيين (٧) .

أما الرئيس ريجان فقد عمد إلى تلفيق قصص وروايات حول أحداث لم تقع. وقد أظهرت قضية إيران - كونترا أنه مناور مخادع يدّعى مساندة سياسة ما ولكنه ينتهج سياسة أخرى، ويشعر بأنه ليس من حق الكونجرس أو القانون مساءلته.

وجها الرئيس الأمريكى

يستحضر الرؤساء الأمريكيون نعوتًا وألقابًا وصورًا معينة لتعزيز صورتهم الشعبية. فللرئيس روزفلت "صفقته الجديدة" ولترومان "صفقته العادلة" و لكيندى "حدوده الجديدة" ولجونسون "مجتمعه العظيم" و لريجان "نهضته الأمريكية" ولبوش (الأب) "نظامه العالمى الجديد" ولكلينتون "رخاؤه الجديد".

أحد الأدوار الأساسية للرئيس الأمريكى هو دور الكذاب الرئيسى، حيث يقوم بتقديم مزيج مخادع من البلاغة الشعبية لعامة الناس بينما يمارس سياسة تعبر عن مصالح الطبقة الغنية الحاكمة. ومثال على ذلك جون كيندى، وهو رئيس ليبرالى يلقى مديحًا واسع النطاق حيث اعتبر متفانيًا فى الدفاع عن ضحايا الظلم والاضطهاد. ففى مضمار السياسة الخارجية كان كيندى يتحدث عن السلام الدولى وحق تقرير المصير، ومع ذلك فقد غزا جزيرة كوبا المعادية للرأسمالية، وزاد من المصروفات العسكرية زيادة كبيرة، ودشن برامج جديدة تستهدف مكافحة التمرد فى مختلف أنحاء العالم الثالث، وأرسل مستشارين عسكريين إلى فيتنام. وفى مضمار السياسة الداخلية قدم كيندى نفسه كبطل ينافح عن الحقوق المدنية، غير أنه امتنع عن اتخاذ إجراءات قانونية تساند

المواقف المناوئة للتمييز العنصرى، ولم يفعل إلا القليل لمنع الهجمات المتكررة ضد منظمات الحقوق المدنية فى الجنوب الأمريكى. كان يتحدث وكأنه صديق الناس العاملين، غير أنه فرض قيوداً على أجور الاتحادات العمالية فى الوقت الذى كانت القوة الشرائية لأجورهم إما راكدة أو آخذة فى التدهور، كما عارض تحديد أيام العمل فى الأسبوع بخمس وثلاثين ساعة. وضغط كيندى من أجل تخفيض الضرائب التصاعدية على معدلات الدخل ومن أجل انتهاج سياسات تعتمد على الصرف القائم على العجز بما يحقق أرباحًا تتزايد باستمرار لمؤسسات الأعمال دون أن يخفض من معدلات البطالة [٨] . (ومع ذلك كان الرئيس كيندى ممقوتًا من قبل اليمينيين بسبب مناداته بإعادة تقييم مواقفنا إزاء الاتحاد السوفييتى، ولخلافاته مع البنك الاحتياطى الفيدرالى ومع صناعة الصلب، ولتعامله الودى مع قادة الحقوق المدنية، ولتوقيعه معاهدة مع الاتحاد السوفييتى لحظر التجارب فى الفضاء الخارجى، ولمحاولاته وضع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) تحت سيطرة البيت الأبيض، وتمنّعه عن محاولة القيام بغزو آخر لكوبا ولعدم رغبته فى البدء بحرب برية مكثفة فى فيتنام).

أعلن كل من الرئيس ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد مساندتهما لقضايا حماية البيئة الطبيعية، ثم ما لبثا أن فتحا غابات جديدة للاستغلال التجارى وللتعدين الجائر الذى يؤدى إلى تعرية الطبيعة. وقد عبر كلاهما عن تفهمهما لمشاكل المحاربين القدماء الذين خاضوا حرب فيتنام، وللوضع السيئ لكبار السن، ولحاجات الفقراء، ومع ذلك فقد عمدا لتخفيض مستحقات هذه المجموعات. أما الرئيس جيمى كارتر فقد وعد بتخفيض الموازنة العسكرية، غير أنه على العكس من ذلك قام بزيادتها. كما وعد بتخفيض مبيعات الأسلحة، ولكن صفقات السلاح فى عهده بلغت مستويات قياسية جديدة. وكان يتكلم عن مساعدة المحتاجين ثم ما لبث أن اقترح تخفيضات فى فرص العمل للشباب فى الصيف ولبرامج تغذية الأطفال وغير ذلك من المستحقات بينما قدم قروضًا سخية ومعونات لمؤسسات الأعمال الكبرى [٩] .

الفجوة التى تفصل بين البلاغة اللفظية والسياسية المطبقة وصلت إلى درجة الهوة الفعلية خلال فترة رئاسة ريجان. فقد امتدح ريجان المحاربين القدماء لتضحياتهم الكبيرة، ولكنه عرض موازنة خفضت الرعاية الصحية لهؤلاء المحاربين. وفى خطاب له

أمام جمهور من الأمريكيين من أصل أفريقى فى واشنطن العاصمة وصف ريجان نفسه بأنه مناضل من أجل المساواة العنصرية ولكنه لم يذكر أنه دعا إلى تخفيضات فى الضرائب على المدارس الخاصة التى تنتهج سياسة الفصل العنصرى ضد السود، وأنه خفض تخفيضاً جذرياً البرامج التى تستفيد منها الطبقات التى تسكن الأحياء الفقيرة فى المدن بينما لم يفعل أى شىء لتنفيذ القوانين القائمة التى تتعلق بقوانين الحقوق المدنية. أعلن أن تخفيضات الضرائب التى أجراها أفادت الناس العاملين وليس الأغنياء- وإن كانت الأرقام تقول عكس ذلك. وزعم أنه مدافع نشط عن البيئة فى نفس الوقت الذى كان يفرغ فيه ضوابط الحفاظ على البيئة من محتواها. دعا لحكم القانون فى الشئون الداخلية والدولية ومع ذلك عمد إلى غزو جرينادا دونما سبب وخاض حرب مرتزقة ضد نيكاراجوا ورفض قبول السلطان القانونى للمحكمة الدولية عندما رفعت نيكاراجوا القضية أمام تلك المحكمة (١٠) .

وما لبث أن جاء الرئيس جورج بوش الذى أطلق على نفسه لقب "رئيس التعليم"، ومع ذلك خفض مخصصات التعليم للأطفال المحرومين وغيرهم. كما أعلن نفسه "رئيس الحفاظ على البيئة" ولكنه سحب مناطق هائلة من الأراضى الرطبة من الحماية الفيدرالية ورفض الالتزام بالضوابط الدولية لمواجهة ارتفاع درجة الحرارة الكونية وتضاؤل طبقة الأوزون. تحدّث عن الحفاظ على القيم العائلية ولكنه استخدم حق النقض لإبطال مشروع قانون يسمح للعمال بأخذ أجازات غير مدفوعة الأجر للعناية بفرد مريض من أفراد العائلة أو طفل وليد. غزا بنما متظاهراً بأن الهدف من ذلك هو اعتقال الرئيس "نورييجا" بسبب اتجاره غير المشروع بالمخدرات، ولكنه ظل هو نفسه على علاقة وثيقة ،ولسنوات عديدة، بتجار المخدرات من ذوى العلاقات الوثيقة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA وترأس إدارة تورطت بشدة فى صفقات مشبوهة (١١) .

كان الشعار الذى رفعه بيل كلينتون وساعده فى تحقيق الفوز فى انتخابات الرئاسة للعام ١٩٩٢ هو "الشجاعة على التغيير"، ولكنه لم يظهر اهتماماً فيما يبدو بالكثير من التغيير. وعد بإصلاح قوانين العمل، ولكنه لم يفعل شيئاً طوال ثمانى سنوات لتحرير قوانين العمل التى كانت تجعل من الصعب تنظيم الاتحادات العمالية.

وقد خفض فى الواقع مصروفات الخدمات العامة عما كانت عليه فى عهد الرئيس بوش بما فى ذلك تخفيض بمبلغ ثلاثة مليارات من الدولارات فى نفقات إنشاء مساكن لذوى الدخل المحدود. ودافع كلينتون عن برامج العمل الإيجابى (الجهود النشطة لتحسين فرص التوظيف والتعليم لدى الأقليات والنساء) لدى تحديها أمام المحاكم ولكنه ما لبث أن أجرى تخفيضاً كاسحاً على هذه البرامج نفسها. كما وعد بحماية البيئة، ثم خفف من العقوبات التى تفرض على من يسببون التلوث بالنفط، وساند خطة لفتح محميات من الغابات القديمة لقطع الأخشاب فيها، وقد أبلغ جلسة خاصة للأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل ارتفاع درجة الحرارة الكونية والتى تعرض الكرة الأرضية برمتها للأخطار، غير أنه توقف دون الالتزام بتخفيض كمية الغازات التى تحدث تأثير الدفيئة (ارتفاع درجة حرارة الكون)، وهو ما كان حلفاء الولايات المتحدة قد حثوها على الالتزام به وما تعارضه شركات صناعة السيارات والنفط وغيرها من الصناعات الثقيلة [١٢] .

فيما يتعلق بالشئون الخارجية تحدث كلينتون عن فتح مسار جديد، ولكنه سار فى الواقع على نفس المسار شأن من سبقوه من الرؤساء الأمريكيين. فقد قام بقصف العراق بناء على ادعاءات زائفة، واستمر فى فرض العقوبات على ذلك البلد لمدة حكمه الذى استمر لثمانى سنوات، مسبباً موت عشرات الآلاف من العراقيين. كما تابع نهج بوش فى التدخل العسكرى فى الصومال، واضطر فى النهاية إلى سحب القوات العسكرية الأمريكية لا لسبب إلا نظراً للاحتجاجات الشعبية فى داخل الولايات المتحدة بسبب الخسائر التى منيت بها هذه القوات. كما قصف يوغسلافيا ليلَ نهارَ وعلى مدى ثمانية وسبعين يوماً مما أدى إلى قتل المزيد من الناس وإحداث قدر من الدمار يتجاوز الدمار الذى ادعى بأن "الحرب الأهلية" قد أحدثته، كما ادعى بأنه يقوم بعملياته لإخمادها. وقد دعا لحق تقرير المصير، ولكنه أرسل قواته لاحتلال البوسنة ومقدونيا وكوسوفو. وشأن إدارات أمريكية عديدة سبقته، استمر كلينتون فى فرض حصار يشل جزيرة كوبا. كما دعا للسلام والديموقراطية فى جزيرة هاييتى ومع ذلك ساند العسكريين وحاول تقويض الانتخابات الديموقراطية التى جرت هناك فى عام ٢٠٠٠ عندما فاز فيها حزب أكثر قرباً من الجماهير ويقاوم سياسات السوق المفتوحة.

أشار كلينتون إلى أنه ينوى زيادة تمويل عمليات المخابرات كما ينوى الحفاظ على وكالة المخابرات المركزية عند مستواها القائم، وقد اعتذر علناً للشعب الجواتيمالى بسبب الدور الحاسم الذى لعبته الولايات المتحدة فى تدريب ومساعدة العسكريين الجواتيماليين فى سياستهم القائمة على سياسة الأرض المحروقة والإبادة العرقية والتى أدت إلى مقتل ١٥٠,٠٠٠ جواتيمالى من بين سكان الجبال من قبائل المايا بشكل خاص وذلك بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ فقط، وفى نفس الوقت كانت إدارته تشرع من جديد وبهدوء فى تقديم العون والتدريب العسكرى الكاملين للعسكريين الجواتيماليين على الرغم من استمرارهم فى ارتكاب الأعمال الوحشية التى تخرق حقوق الإنسان [١٣] .

كان كلينتون عضواً فى "مجلس القيادة الديموقراطية" الذى تموّله الشركات الكبرى، وهو عبارة عن تجمع من "الديمقراطيين الجدد" الذين يتخذون الكثير من المواقف التى ينتهجها الجمهوريون فى الكونجرس ومنها: إبقاء الإنفاق العسكرى عند المستوى الذى كانت عليه إبان الحرب الباردة، وتقديم مساعدات لدول مثل تركيا وأندونيسيا والعشرات من الحكومات اليمينية الأخرى، وإحداث تآكل فى السيادة الديموقراطية عن طريق إقرار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **NAFTA** والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية **GATT** ، وبرنامج المسار السريع للشركات الكبرى لإبرام المزيد من اتفاقيات "التجارة الحرة"، ومعارضة حظر الأسلحة النووية، ووضع الصواريخ فى الفضاء الخارجى (حرب النجوم)، والحكم بالإعدام على ستين جريمة فيدرالية جديدة، وتخفيض برامج المساعدات للعائلات منها برامج الرعاية الطبية (ميدى كير) وبرامج مساعدة العجزة، وخصخصة قسم من برنامج الضمان الاجتماعى، وفتح مناطق عذراء لاستكشاف النفط فى ولاية الآسكا، وإلغاء البرامج الفيدرالية التى تدعو إلى تخصيص بعض العقود لشركات مملوكة من أقليات أو من نساء، وتشديد قبضة الشركات الكبرى على محطات الإذاعة والتليفزيون، وزيادة المصروفات المخصصة للسجون والشرطة، وتجنب تقديم الرعاية الطبية على أساس الدفع الفردى، وتخفيض حقوق المهاجرين [١٤] .

معظم من عينهم كلينتون لهم خلفية تربطهم بالشركات الكبرى. أما بعض الليبراليين الذين عرض تعيينهم مثل "لانى جونيير" Lani Guinier فقد سحبت أسماؤهم بسرعة عندما عارضهم المحافظون، وما لبث كلينتون أن أعاد تعيين "آلان جرينسبان" Alan Greenspan وهو جمهورى محافظ ومتطرف، كرئيس للبنك الاحتياطى الفيدرالى الذى يتمتع بسلطة شديدة، كما عيَّن جمهوريين كوزراء للدفاع والخارجية، وكمستشارين خاصين ضمن هيئة العاملين معه. غير أن استطلاعات الرأى أظهرت بأن معظم الناس كانوا ينظرون لكلينتون على أنه ليبيرالى - وأحبوه لذلك . فقد تلمسوا- وبحق - مواقفه الليبرالية بالنسبة لقضايا قليلة مثل حقوق الإجهاض، ولكنهم لم يكونوا على اطلاع على مواقفه المحافظة العديدة. وقد أعرب معظم من أجابوا على الاستطلاعات أن كلينتون كان يعارض التخفيضات التى أدخلها الجمهوريون على برامج الإغاثة، بينما كان هو يساند بقوة عملية الإلغاء المرحلى لبرامج الإغاثة الفيدرالية، وتبين أن واحداً من كل أربعة أشخاص فقط يعرف أن كلينتون يحبذ خصخصة برنامج التأمين الصحى، علماً بأن ٦٠٪ تقريباً ممن أجابوا على الاستطلاع كانوا يظنون، خطأ، بأن كلينتون يدعو لتغطية شاملة للرعاية الصحية. كما كان معظم من أبدوا آراءهم يعتقدون بأن العمال قدّموا مساهمات لحملته الانتخابية أكثر مما فعلت مؤسسات الأعمال الكبرى، ولم يكن يدرك إلا عدد قليل ممن تم استفتاؤهم بأن العكس هو الصحيح. باختصار، كان معظم الناس على علم بالأمور عندما كان كلينتون يتخذ موقفًا ليبراليًّا. أما مواقفه الأكثر محافظة فقد كانت تظل سرية وطى الكتمان. وقد نعته المحافظون بأنه يسارى دونما خجل، وهى تهمة مضلّلة تم الترويج لها على نطاق واسع فى وسائل الإعلام التى تملكها شركات كبرى. صدّق الرأى العام هذا الوصف ولم يظهر أنه ضده، "يبدو أنهم معجبون ببرنامج عمله وإن كانوا لا يعرفون محتواه وهو ما اتضح فى النهاية"[١٥] . وعلى هذا الأساس فإن كلينتون نجح فى أن يلعب بنجاح الدور المطلوب من كل رئيس فى مجتمع تسيطر عليه الشركات الكبرى، وهو أن يقنع الناس بأنه رجلهم فى حين أنه فى الواقع رجل طرف آخر.

دور الرئيس فى جهاز الحكم

إذا كان الرؤساء يتحدثون على نحو ما ويتصرفون على نحو آخر فهذا لا يعود بشكل أساسى إلى عيب يشترك فيه جميع من احتلوا المنصب على الرغم من تنوع شخصياتهم، بل لطبيعة المنصب نفسه. فالرئيس، شأنه شأن السياسيين الآخرين، بل أكثر منهم، إنما يجد نفسه محاصراً بين متطلبات الديموقراطية وبين سلطة الطبقة الغنية الحاكمة. ولذا فإن عليه أن يرضى المصالح الرئيسية لطبقة أصحاب الشركات الأمريكية الكبرى وأن يحرص فى نفس الوقت على الظهور بمظهر من يخدم الشعب.

وعليه كذلك أن يعمل للنظام الرأسمالى ما لا يستطيع الرأسماليون كأفراد أن يفعلوه. فعلى الرئيس أن يوفق بين مؤسسات الأعمال المختلفة والمتنازعة، وهو يتخذ قراراته عادة بما يتفق مع مصلحة الصناعة الثقيلة والهيئات الممولة الكبرى، وضد الصناعات الخفيفة ومؤسسات الأعمال الصغيرة. ويتحتم عليه فى بعض الأحيان أن يعارض مصالح شركات وصناعات منفردة لكى يظلوا جميعًا مصطفين على نسق يتواءم مع الاحتياجات الكلية للاقتصاد القائم على الشركات العملاقة. وعلى ذلك فقد يدخل فى معركة مع صناعة ما، كصناعة الصلب مثلاً كما فعل كينيدى، لكى يضغط على الأسعار بحيث يخفف من التأثير التضخمى الذى يتركه ارتفاع الأسعار على مصالح المنتجين الآخرين. وعندما يدخل الرئيس فى مثل هذه المنازعات فهو يتخذ مظهر المناوئ للمصالح الخاصة دفاعًا عن المصلحة العامة. غير أن الوصف الأفضل له فى هذه الحالة هو أنه يخدم المصلحة العامة المشتركة للمصالح الخاصة بحيث يمنع السوق المفتوحة من التهام نفسها. وقد يثير بهذا الجهد غضب قادة الشركات الكبرى الذين يرون - حتى فى أضعف التنازلات - وكأنها بداية النهاية.

لا يعود نجاح أى مجموعة فى الحصول على وساطة البيت الأبيض إلى عدالة القضية التى تتبناها هذه المجموعة بشكل أساسى، بل إلى المكانة التى تحتلها فى التركيبة الطبقية. فإذا افترضنا أن مجموعة كبيرة من العمال المتنقلين الفقراء ومجموعة صغيرة من المدرين التنفيذيين للصناعات الغنية للمعدات الخاصة بالفضاء

وجو الأرض سعى كلاهما للحصول على مساعدة الرئيس فإنه لن يكون من الصعب علينا أن نتنبأ من هو الطرف الذى سيظفر بهذه المساعدة فى الغالب الأعم. ولنتمعن فى الأحداث التالية التى حدثت فى شهر إبريل ١٩٧١:

● كان ما يتراوح بين ثمانين وتسعين ألفًا من عمال المزارع المتنقلين فى ولاية فلوريدا دون عمل بسبب سوء الموسم الزراعى، ولم يكونوا يتلقون تعويض بطالة بحيث غدوا عاجزين عن تأمين قوتهم وقوت عائلاتهم. وقد تظاهر هؤلاء العمال بأعداد كبيرة فى مظاهرة سلمية أمام المقر الذى يتخذه الرئيس ريتشارد نيكسون منتجعًا له فى ولاية فلوريدا، آملين أن يتدخل البيت الأبيض فى أمرهم. غير أنه لم يقابلهم إلا قوات الشرطة التى فرقتهم مستخدمة الهراوات، وفى النهاية أعلنت مقاطعات المزارع مناطق منكوبة، غير أن أموال الإغاثة الحكومية صُبَّت فى أيدى أصحاب تلك المزارع الضخمة الذين تعرضوا لخسارة محاصيلهم. وبما أن العمال المتنقلين لم يكن لهم سكن فى الولاية فلم يعتبروا مؤهلين لتلقى تعويضات، ولم يدفع لهم دولار واحد (١٦) .

● فى نفس الأسبوع الذى كانت قوات الشرطة تضرب فيه عمال المزارع بالهراوات قام المسئولون فى صناعات جو الأرض والفضاء بإجراء بضعة اتصالات هاتفية قليلة بواشنطن. وتمت دعوة هؤلاء للاجتماع بهدوء بالرئيس لمناقشة المشكلات التى تواجهها شركاتهم. وما لبث البيت الأبيض أن أعلن فى نفس اليوم عن تخصيص مبلغ ٤٢ مليون دولار لصناعات جو الأرض والفضاء كمصاريف انتقال وإعادة التدريب ولمساعدة كبار المديرين والعلماء والخبراء الفنيين فى هذه الصناعة. وقد وافقت إدارة الرئيس نيكسون على خطة الصرف التى وضعتها هذه الصناعة على الفور ودون دراسة مسبقة (١٧) .

هل كان الرئيس يستجيب "لمصلحة قومية" أم "لمصلحة خاصة" عندما قام بمساعدة صناعة معدات جو الأرض والفضاء؟ يعتمد الكثير على كيفية تطبيق النعوت التى يتم إطلاقها، فإذا كنا نؤمن بأن المصلحة القومية تتطلب الحفاظ على أرباح وقوة المؤسسة الصناعية والعسكرية، والتى تعتبر صناعة معدات جو الأرض والفضاء جزءا منها، ومهما كلف الأمر من ثمن، فإن الرئيس إنما كان يتجاوب فى هذه الحالة مع

المصلحة القومية. المسئولية الأولى للرئيس الأمريكى هى رعاية اقتصاد الشركات الكبرى وليس توفير قوت عمال المزارع الذين يمثلون مجموعة هامشية، ولذا فمصلحتهم هى مصلحة خاصة محدودة. وحين يقدم العمال على تصرف ما من شأنه إضعاف قوة الصناعة وتعطيلها مثلما فعل عمال مناجم الفحم ومأمورو السكك الحديدية وعمال صناعة الصلب عندما أضربوا عن العمل فقد يرى الرئيس أن من المناسب أن يجابههم بسرعة وبدون إبطاء.

حينما شكا رونالد ريجان من أن المصالح الخاصة تقاوم محاولاته خدمة المصالح القومية، حيث تعرقل الجهد الذى يقوم به لتخفيض الميزانية، فقد كان فى الواقع يستخدم مفاهيم يروج لها دائمًا متخصصوا العلوم السياسية الذين دأبوا على تعريف المصالح "الخاصة" و "القومية" على أساس مقاييس مجردة (المحدودة مقابل الواسعة) وليس المصلحة الطبقية القائمة (أى المالكين مقابل الموظفين أو المستهلكين) وبذا تمكن الرئيس ريجان من تصوير الحاجات الاجتماعية للناس العاملين – وهو جمهور يضم الملايين – باعتبارها تمثل "مصلحة خاصة" ضيقة ومحدودة بينما اعتبر مصلحة زمرة من الشركات الكبرى مصلحة قومية ، بل ومصلحة دولية.

قد يجادل آخرون بأنه لا تتم خدمة المصلحة القومية عندما تتلقى الصناعات العملاقة معاملة تفضيلية على حساب العمال، ودافعى الضرائب والمستهلكين. فكون الشركات الكبرى تملك ممتلكات قومية أو حتى متعددة الجنسيات فى كثير من الأحيان لا يعنى أنها تمثل المصالح القومية للناس. ولا شك بأن على "المصالح القومية" أو "المصالح العامة" أن تشمل جماهير الناس العاديين وليس مجموعات صغيرة نسبيًا من نخب الشركات العملاقة. وعلى العكس من الأسطورة الراسخة التى تشاع باستمرار فإن الأموال التى توزع على تلك القلة المحظية لا تتسرب إلى الطبقة العاملة فى القاع – وهو ما يشهد به عمال المزارع الجائعون.

مهما كان الموقف الذى يمكن للمرء أن يتخذه فمن الواضح بأنه لا توجد هناك طريقة محايدة لتعريف المصلحة القومية. ومهما كانت السياسة التى يتبعها الرئيس فإنه إنما يدعم مصالح طبقة ما على حساب مصالح طبقة أخرى. ولا بد من القول إن

على التاريخ أن يسجل بأن الرؤساء الأمريكيين دأبوا على اختيار تعريف للمصلحة القومية من شأنه أن يخدم الشركات المختلطة العملاقة على حسابنا نحن بنى البشر الأقل شأنًا.

مجمع انتخابى مشحون

تنص المادة الثانية من القسم الأول للدستور الأمريكى على انتخاب الرؤساء انتخابًا مباشرًا، لا من قبل الشعب بل من قبل أغلبية من الناخبين والذين يتم تعيينهم بموجب الطريقة التى تقررها المجالس التشريعية للولايات المختلفة. عدد هؤلاء الناخبين من كل ولاية يساوى عدد ممثلى تلك الولاية فى مجلس النواب والشيوخ. ونحن عندما نصوِّت للرئيس، إنما نصوّت فى الواقع لقائمة أو أخرى من المنتخِبين الذين يعيّنهم أحد الحزبين. يلتزم هؤلاء التزامًا معنويًا - دون أن يكونوا ملتزمين قانونيًّا فى جميع الولايات - بنتائج التصويت الشعبى [١٨] . وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ١٧٩٦ لم يصوت خمسة عشر من الناخبين لمرشح حزبهم. وهكذا أدلى أحد منتخِبى نيكسون من ولاية أوكلاهوما فى عام ١٩٦٠ بصوته للسناتور "هارى بايرد" (Harry Byrd)، وهذا ما فعله ستة من ناخبى ولاية ألاباما الأحد عشر الذين تعهدوا بالتصويت لجون كيندى. ولقد أقرت ست وعشرون ولاية، تمثل ٢٦٨ منتخِبًا، قوانين تتطلب من الناخبين اتباع التصويت الشعبى، وأعلنت المحكمة العليا دستورية هذه القوانين.

غدا المجمع الانتخابى، كما أصبح يعرف، نوعًا من المفارقة غير الديموقراطية. فقد كان واضعو الدستور قد صمموا هذا المجمع بحيث يلعب دور مصفاة "للعواطف الشعبية"، إذ افترض واضعو الدستور، بحكم تحاملهم ومصالحهم، بأن هؤلاء الناخبين سيكونون عادة من السادة ذوى الأملاك والمتعلمين، ممن يفترض فيهم أن يجتمعوا فى عواصم ولاياتهم بعد أشهر من الانتخابات لكى يبحثوا وينتخبوا رئيسًا، وبذلك فهم يمثلون صمام الأمان فيما يخص المشاعر الشعبية. وكان التوقع بأنه سيكون من النادر أن يحقق المرشحون أغلبية فى المجمع الانتخابى، وفى هذه الحالة سيلقى بالانتخابات إلى مجلس النواب حيث تصوت كل ولاية كوحدة مفردة.

يخلق المجمع الانتخابى أغلبيات مصطنعة أو مبالغًا فيها وذلك بمنح جميع الأصوات فى الولايات إلى المرشح الذين يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية على أساس مبدأ أن الفائز يحصل على جميع الأصوات. وعلى هذا الأساس حصل الرئيس ريجان فى عام ١٩٨٤ على ٥٨,٨ من الأصوات التى وضعت فى صناديق الاقتراع، ولكنه حصل على ٩٧,٥٪ من أصوات المجمع الانتخابى. وفى بعض الأحيان يصبح توزيع الأصوات أكثر أهمية من عددها الفعلى. وفى عام ١٩٧٦ كان يمكن لجيرالد فورد أن يفوز بالانتخابات لو تحوّل فقط ٥٥٥٨ صوتًا فى ولاية أوهايو و٣٦٨٦ صوتًا فى جزيرة هاواى لصالحه مما يعطيه أغلبية فى أصوات المجمع الانتخابى ٢٧٠ صوتًا مما كان من شأنه أن يترك لكارتر أغلبية شعبية هى ٥٠,٤٪ وما يزيد على ١,٥ مليون صوت يتفوق فيها على منافسه. وفى عام ٢٠٠٠ فاز "آل جور" بالأصوات الشعبية بأغلبية تزيد عن نصف مليون صوت ولكنه خسر منصب الرئاسة لصالح جورج بوش الذى شق طريقه بصعوبة بأغلبية المجمع الانتخابى فقط، وهو ما اعتبره الكثيرون من المراقبين نصرًا مسروقًا فى ولاية فلوريدا.

يشوّه المجمع الانتخابى التصويت الشعبى أيضًا بإعطائه كل ولاية - مهما كان عدد سكانها- صوتين إضافيين (بما يعادل مقاعدها فى مجلس الشيوخ). وبما أن الجمهوريين يسيطرون على عدد من الولايات الأقل سكانًا نسبيًا فى غرب وجنوب الولايات المتحدة، فإن هذا يعطيهم نسبة أكبر من أصوات المجمع الانتخابى مقابل الأصوات الشعبية، وهذا يساعدنا على فهم كيف أمكن لبوش أن يفوز بأصوات المجمع الانتخابى على الرغم من تفوق آل جور فى عدد الأصوات التى نالها فى انتخابات عام ٢٠٠٠، إذ إن بوش نال عددًا أكبر من الولايات. كما أن هذا يجعل الفوز مستحيلاً تقريبًا بالنسبة لمرشح حزب ثالث والذى يتوزع تأييده فى البلاد ككل دون أن يتركز فى مقاطعة أو ولاية محددة. وبذلك فإن مثل هذه المرشح لن يحظى بولاية كاملة بحيث يظهر وجوده فى المجمع الانتخابى، ومن شأن هذا أن يثبط عزائم المقترعين أكثر فأكثر فيما يتعلق بأخذ مرشحى حزب ثالث بعين الاعتبار.

هناك من يجادل بأن المجمع الانتخابى، بتعامله مع الولايات الكبيرة ككتلة ضخمة من الأصوات الانتخابية، إنما تؤكد أهمية هذه الولايات. وبما أن الولايات الكبيرة مثل

نيويورك أو كاليفورنيا تنحو باتجاه ليبرالى فإن هذا هو فى صالح الليبراليين. غير أنه ليست هناك علاقة بين حجم الولاية وإيديولوجيتها. فتكساس هى ولاية كبيرة، غير أنها من أكثر المناطق محافظةً. كما أن كلاً من كاليفورنيا ونيويورك أنتجتا نصيبهما من المسئولين اليمينيين خلال العقدين الأخيرين.

لن يكون هناك تشويه للصوت الشعبى إذا تم انتخاب الرئيس انتخاباً مباشراً. ففى هذه الحالة سيؤخذ كل صوت فى الحسبان بصورة متساوية، وبغض النظر عن موقع المقترع. ولن يكون هناك احتمال بأن يفوز أحدهم فى الاقتراع ثم يفشل بعد ذلك فى الانتخابات، أو بأن تلقى الانتخابات على مجلس النواب حيث يمكن أن يحدث المزيد من التشويه. وقد أخفقت فى عام ١٩٧٧-١٩٧٨ محاولة جرت فى الكونجرس لإدخال تعديل على الدستور بحيث يتم اختيار الرئيس عن طريق الانتخاب المباشر، وجاء هذا الإخفاق بسبب معارضة الأعضاء الذين يمثلون الولايات الصغيرة والتى تتمتع بالصوتين الإضافيين. وفى استفتاء فى عام ١٩٨٠ تبين بأن ٦٧٪ من المواطنين الأمريكيين حبذوا انتخاباً مباشراً، ولم يعارض ذلك إلا ١٩٪ ممن أجابوا على الاستفتاء. أما إذا لم يتم إلغاء المجمع الانتخابى فإن بإمكان كل ولاية فى هذه الحالة أن توجّه أصواتها فى المجمع الانتخابى للمرشحين بمعدل مساوٍ للتصويت الشعبى للمرشحين. وفى هذا الوقت ما تزال كل من ولاية، "مين" و "نبراسكا" تعطيان صوتين من أصواتهما فى المجمع الانتخابى لمن يفوز على مستوى البلاد ككل، والصوت الثالث لكل منطقة من مناطق الكونجرس التى يحظى بها المرشح [١٩] .

خدعة الفيدرالية الجديدة

سعى الرئيس ريجان لتقليص حجم ونفوذ الحكومة الفيدرالية بإحالة العديد من البرامج الاجتماعية إلى الولايات من جديد (فى الحالات التى تعذر فيها إلغاء هذه البرامج كليًا). كان من المفترض فى هذه "الفيدرالية الجديدة" كما أطلق عليها فى حينه، أن تعيد تنشيط حكومات الولايات. وفى الواقع منحت الولايات والمدن مسئوليات أكبر فى التعامل مع مشاكل اجتماعية رئيسية، فى نفس الوقت الذين خفض فيه جذرياً

نصيبها من الدخل الفيدرالى، إذ خفض الإنفاق على برامج مثل تطوير المجموعات المحلية والنقل الجماعى بما يزيد على ٧٠٪. أما بقية المبالغ الفيدرالية فقد تم تخصيصها كمنح كبيرة لحكومات الولايات بدلاً من توجيهها مباشرة للمناطق المحتاجة فى المدن كما كان يتم من قبل. والنتيجة كانت خلق بيروقراطيات عند مستوى الولايات دأبت على الصرف على المدن الكبيرة أقل من استحقاقاتها، بينما أخذت تحابى المناطق المرفهة فى المدن الصغيرة والضواحى (٢٠).

ما زالت الفيدرالية الجديدة هى الهدف المعلن لدى أولئك الذين يحلمون بقيام علاقة وثيقة العرى بين مؤسسات الأعمال الكبرى والحكومات الصغيرة، علاقة تسمح لمؤسسات الأعمال بالتلاعب بحكومات الولايات وبالمجمّعات المحلية وتأليبهما ضد بعضهما البعض بهدف حصول هذه المصالح على المزيد من الإعفاءات الضريبية والمعونات من حكومات الولايات. فمن الأسهل على شركة كبرى مثل "دو بونت" أن تسيطر على ولاية صغيرة مثل "ديلاوير" أكثر مما يمكنها أن تفعل مع الحكومة الفيدرالية ككل. وشركة "إيكسون" التى تملك من القوة والثروة أكثر مما تمتع به ولاية "آلاسكا" تود أن ترى تلك الولاية قليلة السكان وهى تسيطر سيطرة تامة على جميع المصادر الفيدرالية من نفط وثروات طبيعية ضمن أراضى ألاسكا، إذ إن من شأن ذلك أن يسهّل على إيكسون الوصول بحرية إلى تلك المصادر.

فى المناسبات التى فرضت فيها ولايات مختلفة إجراءات تقدمية على مؤسسات الأعمال عمد المحافظون على خلع رداء "الفيدرالية الجديدة" واستخدام الحكومة المركزية لكى تبطل سلطات حكومة الولاية. وكمثال على ذلك ما جادلت به إدارة الرئيس ريجان التى كانت تبدى باستمرار حرصها على مصالح الصناعة النووية، إذ جادلت أنه يحظر على حكومات الولايات وضع مقاييس أكثر صرامة من تلك التى تفرضها السلطات الفيدرالية فيما يتعلق بمقاييس الغازات المنبعثة من المحطات النووية.

منذ عام ١٧٨٧ كان المحافظون يؤيدون حكومة مركزية قوية، أو حكومة ضعيفة، أو حكومات ولايات أو مقاطعات قوية أو ضعيفة اعتماداً على الترتيب الذى يخدم مصالح الطبقة المالكة فى مرحلة معينة من المراحل. وتدرك الطبقات التى تملك المال بأن

الأفكار المجردة، مثل "حقوق الولايات" "وإعادة تنشيط الفيدرالية" ليست هدفًا لها فى حد ذاتها، بل هى وسائل لخدمة مصالحها. فإذا فشل ترتيب معيّن فى تحقيق هذه المصالح فإنه يوضع جانبًا. ولقد أصبح بإمكان الشركات متعددة الجنسية أن تبتدع سبيلاً يسلب الحكومات الإصلاحية قوتها، بل وتتغلب بالحيلة والمراوغة على السيادة الشعبية ككل وذلك بإيجاد اتفاقيات التجارة والاستثمارات الدولية ومنظمات مثل منظمة التجارة العالمية.

تنامى قوة الرئاسة

إذا اكتفينا بالنظر إلى نصوص الدستور فقد نظن بأن السلطة التشريعية أقوى من السلطة التنفيذية للحكومة، إذ تخول المادة الأولى من الدستور الكونجرس سلطة إعلان الحرب، وإصدار القوانين فى البلاد، وفرض الضرائب وإنفاق المال، أما المادة الثانية فتبدو أكثر محدودية: فهى تعطى الرئيس سلطة تعيين السفراء، والقضاة الفيدراليين، والمسئولين التنفيذيين الكبار (على أن يوافق الكونجرس على تعيين هؤلاء)، وعقد المعاهدات (شريطة أن يوافق عليها ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين فى الجلسة)، ويمكن للرئيس استخدام حق نقض القوانين (وإن كان من الممكن إبطال هذا النقض بأغلبية أصوات ثلثى أعضاء الكونجرس)، كما أن له حق دعوة الكونجرس لعقد دورة خاصة بالإضافة إلى أمور عرضية أخرى. وللرئيس وظيفتان أخريان مهمتان وهما: أن يستوثق من التنفيذ الدقيق للقوانين، وأن يقوم بدور القائد الأعلى للقوات المسلحة. كل المظاهر توحى بأن الكونجرس هو الذى يقرر السياسة، ويضع القوانين، وأن الرئيس ينفذ ما يأمر به الكونجرس فقط.

ولكن الواقع شىء آخر. ففى خلال القرن الماضى أو حول ذلك، وبتنامى الرأسمالية الصناعية فى داخل الولايات المتحدة وفى الخارج، تعزز دور الحكومة بصورة هائلة على مستوى البلدية، والولاية، وعلى المستوى الفيدرالى، وبفروعها التشريعية والتنفيذية والقضائية. أما مهمة خدمة الاحتياجات الهائلة للرأسمالية ومصالحها فى الحرب والسلم فقد وقعت، وبصورة غير متكافئة على كاهل الحكومة

الفيدرالية، وهى حكومة ذات مدى قومى وعالمى، وخاصة على ذلك الفرع من الحكومة الأكثر ملاءمة لتنفيذ الإجراءات الضرورية من النواحى التقنية والتنظيمية والعسكرية، أى الفرع التنفيذى.

يتشكل الفرع التنفيذى الآن من تركيبة هائلة مختلطة من الإدارات والوكالات والهيئات والمكاتب. ويحوى المكتب التنفيذى للرئيس عدداً من الوحدات الإدارية التى تساعد الرئيس فى صياغة وتنسيق السياسة الكلية. هناك مكتب الإدارة والموازنة الذى يرسم خطوط ميزانية الرئيس وبرنامجه التشريعى، كما يضع موضع التنفيذ فى بعض الأحيان سياسة البيت الأبيض البيروقراطية. ويحوى المكتب التنفيذى أيضًا مجلس الأمن القومى الذى تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية بهدف وضع وتنسيق خطط السياسات العسكرية الدولية والداخلية ذات العلاقة بالأمن القومى. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن القومى هو أداة البيت الأبيض (إلى جانب وزارة الدفاع، وبقدر أقل وزارة الخارجية) لقمع التمرد الشعبى فى طول العالم الثالث وعرضه، ولضمان الهيمنة الكونية للشركات الأمريكية الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تعمل تحت إمرة مجلس الأمن القومى وتقدم تقاريرها له.

لقد كان نمو السلطات الرئاسية من الضخامة بحيث أدى إلى تدهور نسبى فى سلطات الكونجرس، وذلك على الرغم من تزايد النشاط التشريعى تزايداً كبيراً على مرّ السنوات، وكان هذا النمو حاليًا فيما يتعلق بالشئون الدولية بشكل خاص. النتيجة النهائية هى رئاسة تميل للتفوق على الكونجرس - بل وحتى على الدستور نفسه فى بعض الأحيان. ويتحكم الرئيس بمصادر عدة تمنحه أفضلية لا جدال فيها ومنها:

● مقام ونفوذ المركز مما يمكّن الرئيس التنفيذى الأول من نيل اهتمام أجهزة الإعلام بكثافة لا يتخيلها السياسيون الآخرون إلاّ فى أحلامهم.

● إمكانية مكافأة المشرّعين الذين يساندونه ومعاقبة أولئك الذين لا يتعاونون معه. فالمشرّع الذى يصوت على النحو الذى يريده الرئيس على مشاريع القوانين الحاسمة سيحظى فى الغالب الأعم بموافقة الإدارة الأمريكية على بناء ذلك المستشفى المخصص للمحاربين القدماء فى مقاطعته الانتخابية، أو سيتلقى مساندة البيت الأبيض لمشروع

قانون يتعلق بحالة طارئة فى المناطق الزراعية، أو سيؤمن الحصول على عقد لإنشاء حوض لبناء السفن فى بلدته الأساسية.

● بحكم وجود رئيس واحد مقابل العديد من المشرعين فإن الرئيس التنفيذى الأول سيحظى بمزية المبادرة والتصرف بمفرده. فالمجلس التشريعى بحكم الواقع هو عبارة عن مجموعة من الأصوات والمصالح المتنافرة بحيث إنه لا يملك هيكلية سلطة آمرة موحدة. فلا عجب إذن أن يكون منشأ ما يقارب ٨٠٪ من القوانين الرئيسية من الفرع التنفيذى للسلطة.

● فى جميع مجالات السياسة تقريبًا- من أنظمة التسلح إلى التعامل مع غابات قطع الأخشاب - يسيطر الفرع التنفيذى على المعلومات الحاسمة. وكثيرًا ما يقتفى الكونجرس خطى الرئيس لأنه يعتمد اعتمادًا شديدًا على ما تتفوّه به الإدارات التنفيذية. ويضع الرؤساء أنفسهم ومساعديهم فى بعض الأحيان فوق مساءلة وتحقيقات الكونجرس، مدّعين بأن فصل السلطات يمنحهم حقاً متأصلاً فى التمتع "بالحصانة التنفيذية". ولقد استخدمت الحصانة التنفيذية لحجب المعلومات المتعلقة بمختلف الأمور، من الحروب غير المعلنة إلى التمويل غير القانونى للحملات الانتخابية والسرقات، علمًا بأن تعبير "الحصانة التنفيذية" لا يرد فى الدستور أو فى أى قانون أمريكى. وقد تواطأت المحكمة العليا فى الترويج للحصانة التنفيذية حيثُ قررت أن الرئيس يتمتع بحصانة افتراضية لحجب المعلومات (فى القضايا غير الجرمية). وهذا حق "افتراضى" بالفعل حيث أنه لا أساس له فى الدستور [٢١] .

يظهر ادعاء الرئيس الحصانة التنفيذية بأجلى صورة فيما يخص " الأمن القومى" وهو مجال يتم حجبه حجبًا تامًا عن أعين الجمهور وعن مراقبة الكونجرس. وتجدر الإشارة إلى أن الكونجرس قام دون أن يدرى، بتمويل عمليات سرية قامت بها وكالة المخابرات المركزية فى لاوس وتايلاند وتعتبر خرقًا للمحظورات التى يفرضها الكونجرس . ولقد أصدر الكونجرس أمرًا بوقف توسيع قاعدة بحرية فى المحيط الهندى، ثم ما لبث أن اكتشف بأن أعمال البناء ظلت مستمرة. كما أن الكثيرين من أعضاء مجلس الشيوخ لم يكونوا قد سمعوا ببرنامج ميدان المعركة المؤتمت عندما صوتوا على اعتماداته السرية.

يمكن للرئيس أن يتحايل على سلطة مجلس الشيوخ بالتصديق على المعاهدات وذلك بتوقيعه على "اتفاقيات تنفيذية" مع الدول الأجنبية. ولقد جادلت إدارة الرئيس ريجان بأنه ليست هناك ضرورة لأن تعكس الشهادات التى يدلى بها المسئولون فى الإدارة خلال جلسات التصديق على المعاهدات المعنى الحقيقى للمعاهدة. وقد احتج بعض أعضاء مجلس الشيوخ على ذلك معلنين أن من شأن هذا الإجراء الانتقاص من الواجب الدستورى لمجلس الشيوخ فى ما يخص التصديق على أى معاهدة نظراً لأن مجلس الشيوخ لن يكون فى الواقع واثقاً مما يقوم بالموافقة عليه.[٢٢]

الملك المدّعى

فى مجال الشئون الخارجية قام الرؤساء فى بعض الأحيان بادعاء سلطة مطلقة حتى لا يكونوا عرضة للمساءلة أمام أحد. وعندما سئل الرئيس ريجان فيما إن كانت عملية غزو عسكرى شنتها الولايات المتحدة على بوليفيا لسبب ظاهرى هو إلقاء القبض على تجار المخدرات، هى فى المصلحة القومية أجاب ريجان: "أى شىء نفعله هو فى المصلحة القومية".[٢٣] أما الرئيس نيكسون فقد تجاوز ذلك عندما أكد أن لديه "سلطة تنفيذية صارمة" بموجب الدستور تخوله حتى ارتكاب أعمال إجرامية إذا أجبرته على ذلك ما وصفها بأنها اعتبارات الأمن القومى. وأضاف فى مقابلة تليفزيونية "عندما يفعل الرئيس ذلك فهذا يعنى أنه ليس غير قانونى".[٢٤]

يصدر الرئيس الأمريكى مراسيم بنفسه، دون تخويل من الكونجرس فى كثير من الأحيان. وبذلك ألغى الرئيس ريجان معاهدة التجارة والصداقة مع نيكاراجوا من جانب واحد ليشن حرب استنزاف ضد ذلك البلد. وأصدر فى مناسبة أخرى أمراً تنفيذياً يخوّل وكالات المخابرات سلطة القيام بعمليات مراقبة داخلية وعمليات سرية ضد مواطنين أمريكيين فى داخل الولايات المتحدة في خرق فاضح للحظر الذى يفرضه مرسوم الأمن القومى الصادر عام ١٩٤٧ . ولقد عمد كل من ريجان وبوش لاستخدام أوامر تنفيذية لرفع الحماية عن الأراضى الرطبة ومنح إعفاءات لصالح الشركات الصناعية الكبرى. وتوجد هناك الآن أوامر تنفيذية مسجلة فى السجل الفيدرالى،

وتحظى بموافقة الكونجرس للتعامل مع حالات "الطوارئ القومية" بأمر من البيت الأبيض بحيث تسمح للحكومة الفيدرالية بوضع يدها على جميع المرافق، والمصادر الغذائية، ووسائل المواصلات، وأجهزة الإعلام، كما تسمح للحكومة بإجبار الأفراد على التسجيل، كما تسمح لها إجراء عمليات نقل قسرى للسكان فى داخل الولايات المتحدة (٢٥) . وهكذا فإن الرئيس – باستخدامه الأوامر التنفيذية لكى يتجنب تنفيذ مواد القانون – إنما يلفق متعمداً قوانينه الخاصة، وهو أمر لا يسمح به الدستور.

عندما قاوم الكونجرس أولاً طلب الرئيس كلينتون تخصيص ٤٠ مليار دولار لمساعدة المولين المكسيكيين وممولى (وول ستريت) على التغلب على مأزقهم المالى لجأ كلينتون إلى أمر تنفيذى يمنح بموجبه أولئك المولين ٢٠ مليار دولار من "صندوق موازنة التحويلات المتبادلة". وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام هذا الصندوق، وهو حساب محل جدل تابع لوزارة الخزانة أنشئ بموجب قانون صدر عام ١٩٣٤ لهدف ظاهرى وهو مساندة الدولار الأمريكى فى الأسواق الدولية، تم استخدامه منذ ذلك الحين بأساليب متعددة لا تخضع للمساءلة. ولقد خاض أعضاء قليلون فى الكونجرس كفاحًا فرديًا لفرض رقابة على هذا الصندوق، وقال رالف نادر فى ذلك: "إذا كان الرئيس ووزير الخزانة يستطيعان بقرار منفرد تحويل مليارات الدولارات من الأموال العامة للحكومة المكسيكية ولإنقاذ شركات استثمار ومموليين من وول ستريت، فكيف يمكن للحكومة أن تأمل بتحقيق الانضباط المالى؟ وأى بلد يعانى من سوء الإدارة، ومن يا ترى الدائرة الانتخابية الغنية التى ستكون المستفيد التالى من هذا الصندوق الجاهز "لتمرير أى شىء ؟" (٢٦) .

أدركت المحكمة العليا منذ وقت طويل بأن قراراتها تكتسب قوة القانون إلا إذا اختارت هيئات حكومية التقيد بها. وأدرك الكونجرس بدوره هذا الأمر فى السنوات الأخيرة إذ تطور لديه الإدراك ذاته حول قدرة السلطات التنفيذية على التحكم تحكمًا مباشراً بالأشخاص والمواد والبرامج اللازمة لتنفيذ القرارات. والخطر المتمثل فى السلطة التنفيذية هو أنها تنفذ. فللتنفيذيين وحدهم سلطة تطبيق القرارات، حيث يتصرفون (أو يرفضون التصرف) بحكم قوة الدولة، ويمارسون مبادرات غير عادية، بل وغير قانونية أحياناً. وهذه هى بعض الحالات المستقاة مما شهده العقدان الماضيان،

وهى تبين كيف يعمد المسئولون التنفيذيون للتلاعب والتحايل على القانون فى داخل البلاد وخارجها:

- أوقفت إدارة ريجان دفع مستحقات الضمان الاجتماعى لمئات الألوف من الأمريكيين العاجزين. وعندما تبين للمحاكم الفيدرالية أن هذه الأحكام غير قانونية أعلنت الإدارة أنها، ببساطة، ستتجاهل قرارات المحاكم السلبية تلك.

- عندما أمر قاضٍ فيدرالى إدارة الرئيس بوش (الأب) بأن تفتح أبواب السكن الفيدرالى الفائض للمشردين بموجب القانون الصادر فى عام ١٩٨٧ اكتفى البيت الأبيض بتجاهل الأمر.

- رفضت إدارتا ريجان وبوش صرف مليارات الدولارات التى أقر الكونجرس صرفها على الإسكان وبرامج ذوى الدخل المحدود، كما احتجزت مليارات الدولارات التى خصصت أصلاً لإجراء تحسينات فى النقل الجماعى والسلامة الجوية.

- منع الكونجرس مبيعات السلاح لجواتيمالا، ومع ذلك وافق البيت الأبيض على بيع ما قيمته ١٤ مليون دولار من المعدات العسكرية لحكومة جواتيمالا مدعياً بأنه ما دام الدفع سيكون بالسيولة النقدية فإنه لم يمثل خرقًا للمنع الذى أصدره الكونجرس.

- كشف مكتب المحاسبة العامة فى شهر يونيو ١٩٩٣ عن أن وزارة الدفاع (البنتاجون) قد ضللت الكونجرس عن عمد فيما يتعلق بتكلفة، وأداء أنظمة السلاح النووى ومدى الحاجة لها [٢٧].

بل إن الكونجرس نفسه تواطأ فى بعض الأحيان فى إجراءات من شأنها أن تسلبه سلطاته، إذ منح كل رئيس أمريكى مخصصات سرية، كما منح مثل هذه المخصصات لأعداد تزداد اتساعًا من هيئاته التنفيذية، علمًا بأن الكونجرس لا يطلب فواتير مفصلة حول صرف تلك المخصصات. ويتضح تنامى عدم مساءلة السلطة التنفيذية أكثر ما يتضح فى مجال الأزمات والنزاعات الدولية. وفى الماضى، فى عام ١٧٨٧ كتب جيمس ماديسون قائلاً: "الحرب هى الحاضنة الحقيقية لتوسيع السلطات التنفيذية". وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن فى نية واضعى الدستور أن يمنحوا الرئيس

أى سلطة تخوله حق البدء بشن حرب، بل إن هذا الحق كان منوطاً بالكونجرس وحده. غير أنه بعد مائتى سنة غزا الرؤساء الأمريكيون دولاً ذات سيادة هى جرينادا وبنما، وقصفوا العراق ويوغسلافيا، وساندوا حروباً تشن بالوكالة ضد كوبا، وأنجولا، وموزمبيق، وأفغانستان، وكمبوديا ونيكاراجوا. حيث أطاحوا بالقوة بحكومات، وأقدموا على بيع أسلحة بصورة غير قانونية، وعلى فرض إجراءات حصار وغير ذلك من أعمال الحرب بما فى ذلك تسليح وتدريب قوات مرتزقة دون أن يكون هناك إعلان للحرب من جانب الكونجرس. وتجدر الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى كان فيه الكونجرس يناقش فيما إن كان سيعلن الحرب ضد العراق أعلن الرئيس بوش (الأب): "لست أكترث فيما إن كنت سأحصل على صوت واحد فى الكونجرس، إذ إننا سندخل الحرب" (٢٨) . وفى تحد لإرادة الكونجرس تم استخدام القواعد الأمريكية والطائرات لمساندة الحرب ضد نيكاراجوا، علماً بأن الرؤساء الأمريكيين الأواخر ادعوا لأنفسهم "سلطة دستورية وتاريخية" لممارسة الشئون الخارجية التى لا يمكن للكونجرس أن يحدّ منها. إن سلطة فرد واحد فى شن الحرب وتعامله مع الجيش وكأنه قوة شخصية له هى سلطة ملك.

أثبتت محاولات الكونجرس لكبح جماح شن الحروب بقرار رئاسى أحادى عدم فعاليتها، ومن هذه الحالات مرسوم سلطة إعلان الحرب للعام ١٩٧٣ والذى ينص على ضرورة حصول الرئيس على موافقة الكونجرس فى غضون ستين يوماً بالنسبة لأى عمل عسكرى يقوم هذا الرئيس بشنه. ويسمح مرسوم سلطة شن الحرب للرئيس باستخدام القوات الأمريكية فقط فى حالة تعرض الولايات المتحدة أو أقاليمها أو ممتلكاتها أو قواتها المسلحة للهجوم. غير أن اثنين من الرؤساء الأمريكيين خرقا مرسوم سلطة شن الحرب عندما أرسلا "مستشارين عسكريين" إلى السلفادور وهندوراس، وكان هؤلاء يشاركون أحياناً فى القتال. كما استخدم كلينتون القوات الأمريكية لقتال استمر لمدة ثمانية وسبعين يوماً فوق يوغسلافيا دون أن يكلّف نفسه عناء الحصول على موافقة الكونجرس بعد ستين يوماً. كما أن المستشارين العسكريين الأمريكيين فى كولومبيا سيبدأون فى المشاركة فى أعمال قتالية دون تفويض قانونى أو دستورى.

لا يمنح الدستور الرئيس حق شن أعمال حربية سرية ضد شعوب أخرى، ومع ذلك ادعى الرئيس جورج بوش (الأب) أن له هذا الحق، معلناً بأنه سيبلغ الكونجرس عن العمليات السرية التى ينوى شنها - إلا إذا قرر غير ذلك "على أساس تأكيدى على السلطات التى يمنحها الدستور لمكتبى هذا".

قد يكون من الخطأ الاستنتاج من كل ما سلف بأن الفرع التشريعى قد أصبح مجرد أداة للموافقة الروتينية فقط. فلقد دأب الكونجرس على الرد بهجوم مضاد بين آونة وأخرى. ولدى مجلس الكونجرس الآن لجنتا ميزانية تستخدمان هيئة عاملة يمكنها أن تجرى مراجعة أكثر فعالية لاقتراحات الرئيس بشأن الميزانية. وإلى جانب التحقيقات التى تجريها اللجان الدائمة والفرعية فإن لدى الكونجرس مكتب المحاسبة العامة، وهو هيئة مستقلة عن الفرع التنفيذى ويقدم تقاريره للسلطة التشريعية مباشرة، ويلعب مكتب المحاسبة العامة دوراً هاماً فى الكشف عن أعمال التبذير والتصرفات الشريرة وحالات سوء الإدارة وعدم تطبيق القوانين التى ترتكبها السلطات التنفيذية.

المحيط المحافظ

عندما رأى الليبراليون قبل سنوات كيف أن القيادة المحافظة فى الكونجرس تمكنت من إحباط جهود رؤساء ليبراليين مثل ترومان وكيندى توصلوا إلى الاستنتاج بأن للمجلس التشريعى القومى سلطة أكثر مما يجب، بينما لا تملك السلطة التنفيذية ما يكفى من السلطة. غير أنهم عندما رأوا رؤساء محافظين مثل نيكسون وريجان يفرضون إرادتهم على الكونجرس توصل البعض من هؤلاء الليبيراليين أنفسهم إلى الاستنتاج بأن الرؤساء أكثر قوة مما يجب بينما الكونجرس أضعف مما يجب. فى هذا الأمر فى الواقع أكثر من مجرد تناقض ذاتى لدى الأحزاب الأمريكية. ففى الحالة الأولى كان الليبراليون يتحدثون عن محدودية قدرة الرئيس الأمريكى على اتخاذ الإجراءات التى يمكن أن تكون فيها فائدة لجمهور الناس العاديين. أما فى الحالة الثانية فإنهم إنما يشيرون إلى قدرة الرئيس الأمريكى على القيام بالتزامات عسكرية فيما وراء البحار وإحباط التشريعات التى تعالج قضايا الإغاثة الاجتماعية فى داخل الولايات المتحدة.

ما يكمن خلف الشكويين سالفتى الذكر هو الإدراك بأن الرئيس يكون أقوى من الكونجرس عندما يتخذ موقفاً محافظاً، وأقل قوة عندما يريد أن يسير فى اتجاه أكثر تقدمية. وهذا الأمر يعكس توزيع السلطة السياسية - الاقتصادية الطبقية برمتها، بما فى ذلك السيطرة على رأس المال المستثمر والوظائف، وملكية ونفوذ أجهزة الإعلام، وقوى الضغط (اللوبى)، والمساهمات للحملات الانتخابية، وضعف الاتحادات العمالية، وتدنى نسبة التصويت لدى الطبقة العاملة وغيرها من العوامل التى نذكرها فى هذا الكتاب. كما أنه يعكس السبيل الذى يضع فيه الدستور نفسه هيكلية الأشياء. إن نظام فصل السلطات والضوابط والموازنات، كما استهدفه واضعو الدستور، قد صمم بحيث يعطى اليد الطولى لأولئك الذين يقاومون التغيير الاجتماعى، سواء أكانوا رؤساء أم مشرعين. وعلى هذا الأساس فإنه لا يمكن لأى من السلطة التنفيذية أو التشريعية أن تجرى وحدها إصلاحات كاسحة.

لا عجب إذن أن تكون هناك تجارب مختلفة للرؤساء المحافظين والليبراليين مع الكونجرس. فإذا ما أصر الكونجرس على إقرار مشاريع قوانين يمكن أن تثير انزعاج رئيس محافظ فإن هذا الرئيس يحتاج للسيطرة على ثلث الأصوات زائد صوت واحد إما فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ لمساندة استعماله لحق النقض. وإذا ما تم إقرار مشاريع القوانين على الرغم من استعمال الرئيس حق النقض فإنه يستطيع تقويض ما يهدف إليه القانون بالتسويف فى تنفيذه تحت دعاوى متنوعة تتعلق بالتوقيت، والفعالية وغير ذلك من احتمالات التنفيذ العملية.

أساليب استخدام حق النقض، وسبل الخداع والتأخير التى يستخدمها رئيس محافظ لتقويض البرامج التى تعالج قضايا داخلية أو سلبها فعاليتها لا تساعد رئيساً قد يدعى أنه مهتم بإحداث تغيير اجتماعى تقدمى. فالمشكلات الاجتماعية الهائلة التى سيواجهها فى هذه الحالة لا يمكن حلها عن طريق البراعة فى الخداع فى إجراءاته التنفيذية. فأية جهود ينفذها الرؤساء الأمريكيون وتستهدف الإصلاح الاجتماعى يتم إحباطها أو تمييعها من قبل القوى المحافظة التى تتغلغل فى داخل الكونجرس وخارجه. وفى مثل هذه المواجهات يظهر الكونجرس كل مظاهر قدرته على إفشال المبادهات الرئاسية.

أثبتت سنوات إدارة الرئيس ريجان ما يؤكد تحليلنا هذا ولكن مع انعطاف جديد، إذ إن ريجان لم يكن رئيسًا محافظًا يحاول الإعاقة بل رئيسًا نشطًا سعى لتحقيق تحوّل أساسى فى مضمار السياسة الضريبية وسياسيات الإنفاق. فالدفاعات التى تقوم على أساليب الإعاقة التى يستخدمها الكونجرس ببراعة واضحة ضد أية إجراءات تقدمية كانت أقل نجاحًا ضد الرئيس ريجان نظرًا لأن ائتلافًا من الجمهوريين والمحافظين الديمقراطيين، وبدعم من المصالح من خارج الكونجرس والتى تملك المال والشركات العملاقة، كل هؤلاء منحوا الرئيس ريجان معظم ما أراد حيث قُلِّصت أو أُضعِفت فى جلسة واحدة برامج تقدمية كان قد تم تطويرها على مدى الخمسين عامًا السابقة. الائتلاف نفسه منح الرئيس كلينتون والشركات الأمريكية العملاقة انتصاره بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة لأميريكا الشمالية NAFTA واتفاقية التجارة الدولية الحرة GATT فى غضون فترة قياسية. والرئيس فى ذلك، شأنه شأن أى شخص يحتل منصبًا سياسيًا ، من المرجح أن يتمتع باستخدام ناجح للسلطة عندما يتحرك باتجاه تفضله جماعات المصالح القوية .

خلال فترة "الاتفاق الجديد" و"الصفقة العادلة" التى سيطر خلالها الليبراليون على البيت الأبيض دعا الليبراليون إلى وجود رئاسة قوية، وحذروا من تحويل الرئيس إلى وضع لا يملك فيه حولاً ولا قوة وذلك بتحديد عدد الدورات الرئاسية التى يمكنه أن يخدمها. وبعد أن عانى المحافظون من عشرين سنة من حكم الرئيس روزفلت وترومان توصلوا إلى قناعة بأن مهمتهم الأساسية هى تشذيب سلطة الحكومة الفيدرالية، وبخاصة منصب الرئاسة. ولذا حاربوا بنجاح من أجل إقرار التعديل الثانى والعشرين (أقر فى عام ١٩٥١) والذى قصر احتلال البيت الأبيض على فترتين رئاسيتين.

وعلى نحو مماثل كان الليبراليون يلحون فى خمسينات القرن العشرين من أجل إطلاق يد الرئيس فى القضايا الخارجية، بينما كان المحافظون يشددون ضغطهم من أجل إقرار التعديل المسمى تعديل بريكر Bricker الذى كان من شأنه أن يمنح الولايات نوعًا من حق النقض للحد من قدرة السلطة التنفيذية على عقد المعاهدات، مما يذكرنا بمواد الكونفيدرالية. أما الليبراليون فقد تحدثوا عن منح الرئيس حق نقض بنود معينة (أى أن يسمح له بنقض بنود محددة فى مشروع قانون وقبول أجزاء أخرى منه) بحيث

يتمكن من أن يقاوم بصورة أفضل الفقرات الإضافية التى تضيفها المصالح الخاصة. وقد اعتبر المحافظون استخدام حق النقض بالنسبة لبنود معينة مثلاً على اغتصاب السلطة التنفيذية.

بحلول ثمانينيات القرن العشرين أخذنا نسمع نغمة مختلفة. فقد أخذ المحافظون يفضلون استخدام رئاسة قوية بهدف تعزيز الجهود التى تستهدف الحث على المزيد من الإنفاق العسكرى وعلى دعم رأسمالية الشركات الكبرى متعددة الجنسيات فى داخل الولايات المتحدة وفى الخارج. وعلاوة على ذلك، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار قدرة المحافظين التى تبدّت فى الأزمنة الأخيرة على الفوز بمنصب الرئاسة، وقدرتهم المتفوقة على جمع المبالغ الهائلة اللازمة للوصول إلى هذا المنصب، فإن المحافظين، بمن فيهم أولئك الذين يعملون فى المحكمة العليا، أصبحوا الآن يحبذون توسيع السلطة التنفيذية. ولقد وسع الرئيس المحافظ رونالد ريجان نطاق السرية والمبادرات التى يقوم بها المسئولون التنفيذيون دون أن يتعرضوا للمساءلة. كما أنه طالب لنفسه بحق نقض بنود معينة فى مشاريع القوانين. كما طالب هو وغيره من المحافظين فى عام ١٩٨٨ بإلغاء التعديل الثانى والعشرين للدستور لتمكين الرؤساء الأمريكيين فى المستقبل من التمتع بإمكانية احتلال منصب الرئاسة لعدد غير محدود من الدورات.

وعلى العكس من ذلك فإن الليبراليين أخذوا يهاجمون "الرئيس الإمبراطورى" كما أن بعض المحافظين يهاجمون الآن بالطبع "مجلسًا إمبراطوريا". يتحدث الليبراليون عن التمسك بحزم بمرسوم سلطات الحرب وبأن يتعرض المسئولون التنفيذيون للمزيد من المساءلة أمام الكونجرس. وهم يعبرون همسًا عن امتنانهم للتعديل الثانى والعشرين، ولم يعودوا يصرون على مبدأ استخدام الرئيس حق النقض ضد بنود معينة فى مشاريع القوانين. فلقد اكتشفوا بأن رئاسة قوية ستكون فى الغالب أداة محافظة قوية.

إن فشل القادة من ذوى التفكير الإصلاحى فى الوفاء بوعودهم يظهر صعوبة العمل على إجراء تغييرات رئيسية فى ظل نظام سياسى - اقتصادى تم تركيبه بحيث يقاوم التغيير. وفيما يتعلق بحالة الرئيس كلينتون فإنها لم تكن بمثابة تراجع تكتيكى

بقدر كونها اندفاعة سريعة للانضمام إلى صفوف القوى المحافظة للشركات العملاقة حيث أظهر أنه جمهورى بقدر ما يمكن أن يكون أى جمهورى تقريبًا، سواء فى الشئون الداخلية أو الخارجية.

لقد تزايدت سلطة ومسئوليات السلطات التنفيذية جنبًا إلى جنب مع زيادة تركيز رأس المال الاحتكارى. وكما أشرنا من قبل فإن اقتصادًا رأسماليًا مركزيًا على مستوى الأمة يحتاج إلى سلطة دولة مركزية على مستوى الأمة أيضًا لكى تستطيع التعامل مع احتياجات هذا الاقتصاد. ولنفس السبب، ومع تنامى مصالح الشركات الأمريكية العملاقة لتحتل مدى عالميًا، ومواجهتها تحديات من القوى المختلفة المعادية للاستعمار، فقد تنامى كذلك انخراط الرئيس فى الشئون الدولية - وكذلك تنامت المؤسسات العسكرية ومؤسسات الأمن القومى التى كان الغرض من إنشائها أساسًا هو الدفاع عن "المصالح الأمريكية" فى الخارج. يمكن للرئيس أن يتدخل فى البلدان الأخرى بسبل متعددة، بل وتدمير نظام المساندة الاجتماعى والنظام البيئى لأمم برمتها كما حدث فى العراق ويوغسلافيا. ولابد لنا من القول إن مثل هذه السلطات ليس من شأنها أن تدعم المصالح الديموقراطية للشعب الأمريكى، بل إنها لم تصمم لتحقيق هذا الغرض. إن القوة العسكرية الهائلة التى تأتمر بأمر الرئيس، والتى يفترض أن هدفها هو تأمين سلامة أكبر للشعب الأمريكى، إنما تعطى الرئيس الأمريكى فى الواقع، وبصورة متزايدة، سلطة تدميرية ولا ديموقراطية. وهكذا، وبازدياد قوة السلطة التنفيذية فى مضمار الشئون الخارجية فإن سلطة الرئيس على الشعب الأمريكى تصبح أقل عرضة للمساءلة وأكثر خطورة يومًا بعد يوم.

على الرغم من أن الرئيس والحكومة يحمّلان غالبًا مسئولية الاقتصاد فإنهما لا يملكان إمكانية فرض سيطرة كبيرة عليه. إن الهدف من تدخل السلطة التنفيذية فى شئون الاقتصاد هو دعم ودفع عملية تجميع رأس المال فى ظل نظام السوق المفتوحة. وعلى هذا الأساس فلن يكون هناك فى الغالب قدر كبير من التغيير التقدمى من قمة الهرم الاجتماعى، أيًا كان من يحتل البيت الأبيض، إلا إذا رافق ذلك اضطراب اجتماعى جماعى وتعبئة فى قاع الهرم من أجل استحداث إصلاحات أساسية وجوهرية.

الهوامش

(١) تصريح الرئيس ريجان نشرته صحيفة "سياتل تايمز"، عدد ١٥ يناير ١٩٨٩ . أما تصريح كلينتون فقد جاء لشبكة PBS في برنامج New Hour بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢، والملاحظ أننى أشير إلى الرئيس بالضمير "هو" لأن جميع الرؤساء الأمريكيين كانوا ذكوراً حتى الآن، دون أن أعنى ضمنًا بأن من الواجب أن ينحصر هذا المنصب فى الذكور فقط.

(٢) راجع المناقشة فى الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٣) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٢ يوليو ١٩٧٥ .

(٤) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٢٨ يناير ١٩٨٩ .

(٥) تقرير نشرته وكالة أسوشيتدبرس فى ١ نوفمبر ١٩٩٧ تحت عنوان: "الأشرطة تظهر المزيد من القذارات فى رئاسة ينكسون"، ومقال فى واشنطن بوست فى ١ إبريل عام ١٩٨٤ تحت عنوان: "ريجان هو ملك جماعات المصالح الخاصة"، ومقال فى "مجلة كومون كوز" تحت عنوان: "فريق المائة كلهم نجوم" عدد ربيع ١٩٩٢ .

(٦) ورد ذلك فى تقرير الكونجرس فى ١ مايو ١٩٩١، والتقرير الذى نشرته وكالة أسوشيتدبرس الوارد أعلاه حول الأشرطة الخاصة بالرئيس نيكسون.

(٧) صحيفة نيويورك تايمز، أعداد ٢١ و٢٢ و٢٥ يونيو ١٩٧٣ و٤ إبريل ١٩٧٤ .

(٨) عناوين كتب وأسماء مؤلفيها (انظر النص الإنجليزى).

(٩) أنماط التلاعب والخداع التى مورست فى عهد كل من الرؤساء أيزنهاور، وكيندى، وجونسون، ونيكسون، يعالجها كتاب ديفيد وايز: "سياسة الكذب"، كما يمكن مراجعة مقالات فى شهرية "أتلانتك مونثلى"، عدد يوليو ١٩٧٧، ومقالاً فى صحيفة "إنكويارى"، عدد ٥ مايو ١٩٨٠ تحت عنوان "أكاذيب كارتر المذهلة".

(١٠) مقال فى شهرية "أتلانتك مونثلى " لشهر فبراير ١٩٨٤ تحت عنوان " رونالد ريجان وأساليب الخداع"، وكذلك صحيفة واشنطن بوست أعداد ١٧ و١٩ يونيو، و١٣ يوليو ١٩٨٤ و٢٧ سبتمبر ١٩٨٦، ونيويورك تايمز، عدد ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥ .

(١١) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٠ فبراير و ٣٠ يونيو ١٩٩٠، وواشنطن بوست عدد ٢٩ أكتوبر ١٩٩١ وكتاب "سياسة الكوكايين"، وكتاب "المافيا والمخابرات المركزية الأمريكية، وجورج بوش"، (انظر الملاحظات فى النص الإنجليزى).

(١٢) صحفية نيويورك تايمز، عدد ٢٧ يونيو ١٩٩٧ و ١٦ مارس ١٩٩٨ .

(١٣) مقال فى صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، بعنوان "مأساة جواتيمالية جديدة تتطور"، عدد ٢٦ إبريل ٢٠٠٠ .

(١٤) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٨ مارس ١٩٩٦، و ٢ يوليو ١٩٩٧، وصحيفة نيشن، عدد ٢ مارس ١٩٩٨ . وللاطلاع على وجهات نظر تعبر عن استياء أحد أركان حكومة كلينتون يمكن الرجوع إلى كتاب "روبرت رايش" وهو بعنوان "محبوس فى الوزارة".

(١٥) مقال فى صحيفة نيشن عدد ٩ مارس ١٩٩٨ .

(١٦) صحيفة الجارديان، فى مقال بعنوان: "عمال المزارع فى فلوريدا يواجهون كارثة"، نشر فى ٣ أبريل ١٩٧١ .

(١٧) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢ إبريل ١٩٧١ .

(١٨) إن لم يحصل أى مرشح على أغلبية فى المجمع الانتخابى فإنه يتم اختيار الرئيس من قبل مجلس النواب بحيث يدلى وفد كل ولاية بصوت واحد فقط. وقد خصّ التعديل الثالث والعشرون للدستور الأمريكى مقاطعة كولومبيا بعدد من الناخِبين يعادل عدد أولئك الذين ينتخون فى أقل الولايات سكاناً أى (٣)، وهذا العدد، بالإضافة إلى عدد أعضاء مجلس الشيوخ (١٠٠)، ومجلس النواب (٤٣٥) يجعل عدد أعضاء المجمع الانتخابى (٥٣٨). ويحظر الدستور على أى عضو فى الكونجرس أو أى مسئول حكومى آخر أن يكون ضمن هذه الهيئة الانتخابية.

(١٩) يمكن مراجعة تعليقات تيودور أرنجنتون والحجج التى جابهه بها معارضه ساءول برينر تحت عنوان: "هل يجب استبدال المجمع الانتخابى بالانتخاب المباشر للرئيس"، مناقشة نشرتها بوليتيكال ساينس فى ربيع عام ١٩٨٤ .

(٢٠) نيويورك تايمز، عدد ٢٦ مارس ١٩٩٦، ونشره "إيكونومك نوتس" عدد مارس/ إبريل ١٩٩١، وصحيفة واشنطن بوست، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٨٤ و ٧ يناير ١٩٨٧ .

(٢١) راجع الملاحظات بالإنجليزية).

(٢٢) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٧ فبراير ١٩٨٨ .

(٢٣) صحيفة واشنطن بوست، عدد ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦ .

(٢٤) مقابلة تليفزيونية فى برنامج ديفيد فروست فى ١٩ مايو ١٩٧٧ .

(٢٥) السجل الفيدرالى، المجلد (٥٩)، رقم (١٠٨).

(٢٦) رالف نادر – خطاب موجه لأعضاء مجلس النواب فى ٣ فبراير ١٩٩٥ .

(٢٧) للمزيد من التفصيلات حول هذه الأحداث يمكن مراجعة صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٥ مارس ١٩٨٦، ولوس أنجلوس تايمز، عدد ٤ نوفمبر ١٩٨٤، والخطاب الموجه إلى وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز من عضو مجلس النواب روبرت مرازيك وسبعة آخرين من أعضاء الكونجرس يحتجون فيه على مبيعات الأسلحة لجواتيمالا وذلك فى ٥ أكتوبر ١٩٨٨، وتقرير مكتب المحاسبة العامة فى ٢٢ يونيو ١٩٨٤ حول تدريبات حربية فى هندوراس، وكذلك تقرير الحزب الجمهورى الذى لخصته صحيفة "بيبولز ويكلى وورلد" فى ٢١ أغسطس ١٩٩٣ .

(٢٨) أوردته نيويورك تايمز فى ١٨ أغسطس ١٩٩٢ .

الفصل السادس عشر

الاقتصاد السياسى للبيروقراطية

يريد لنا البعض الاعتقاد بأن البيروقراطية آفة تقتصر على الأنظمة الاشتراكية أو "تنويعاتها" من أنماط "دولة الرفاهية". ولكن الواقع أن البيروقراطية قد تتواجد فى كل مجال من مجالات المجتمع الرأسمالى المعاصر بما فيها الشركات العملاقة، والجامعات، والمؤسسات الدينية ومنظمات خاصة أخرى علاوة على مؤسسات الحكومة. والطراز المألوف من البيروقراطية هو منظمة من شأنها أن:

(أ) تعبئ الجهد البشرى والموارد المادية بصورة منظمة من أجل مشاريع أو أهداف صريحة محددة.

(ب) يعمل فيها أشخاص محترفون لديهم مهارات متخصصة.

(جـ) تنسق أعمالها هيئة تتكون من عدة أشخاص على شكل تسلسل هرمى للمساءلة أمام سلطة ما (١) . يمكن أن تستخدم البيروقراطية لإدارة برنامج صحى أو معسكر للموت، اعتماداً على المحيط السياسى - الاقتصادى الذى تعمل فيه تلك المنظمة.

أسطورة وحقيقة عدم الكفاءة

هناك سمات مزعجة معينة فى البيروقراطيات هى فيما يبدو من طبيعة تكوين هذا الوحش. فالحاجة إلى إجراءات تشغيل متسّقة ومسئولة مثلاً قد تخلق اتجاهاً ينحو باتجاه خلق روتين حكومى وقدرة محدودة للتجاوب مع مبادرات جديدة. كما أن الحاجة لتقسيم المسئوليات فى مناطق شديدة الاتساع والتوزع قد تسبب مشكلات فيما يخص

التنسيق والمساءلة. وبالنسبة للمواطن العادى هناك الأشكال غير المفهومة وأساليب المراوغة المعقدة التى ينسقها الأوتوقراطيون ضيقو الأفق الذين يملأون بيروقراطيات مؤسسات الأعمال الخاصة كما يملئون مؤسسات الحكومة. ومع ذلك فإن البيروقراطيات تقوم بمهمات حاسمة ومعقدة - سواء أكانت حسنة أم سيئة. وكما يقول" دوين لوكارد" Duane Lockard إن الخطوة الفذة التى أدت إلى إنزال إنسان على سطح القمر لم تكن إنجازًا علميًا فحسب بل هى إنجازٌ بيروقراطىٌّ أيضًا [٢] . ويمكن أن ينطبق هذا القول أيضًا على حرب فيتنام، وعلى نظام الضمان الاجتماعى، وعلى إدارة مزرعة وإنشاء طريق سريع، ومشاريع الإسكان والمشاريع الدفاعية.

طبقاً للأيديولوجية السائدة فى أمريكا فإن الشركات العملاقة تعتبر البيروقراطية العامة أمرًا مكلفًا، وغير فعّال، وهى تستنزف قدرات الاقتصاد الخاص الأكثر إنتاجية. والعلاج الذى تقترحه هو تحويل معظم البرامج المملوكة ملكية عامة إلى أيدى متعهدين خاصين (أى الخصخصة)، أو إلغاء هذه البرامج كليًّا. ويصر أنصار السوق المفتوحة على أن الأمور كافة تسير بصورة أفضل إن كانت فى أيدى القطاع الخاص، وأن من الواجب أن تتم إدارة الحكومة "كما لو أنها مصلحة أعمال." وقد يتساءل المرء كيف يمكن أن يتم ذلك. فالحكومة تتعامل مع مشاكل اجتماعية معقدة، ومع أهداف متصارعة، وعناصر متنافسة. فأى نوع من مؤسسات الأعمال بالضبط يمكن أن تدار الحكومة على منواله؟ هل على منوال خمسة الآلاف شركة التى تعلن عن إفلاسها سنوياً؟ أم على نسق الشركات العملاقة الكبيرة الناجحة - وهى نفسها بيروقراطيات عملاقة تتلقى معونات سخية من الخزينة العامة - وتلتّف على القانون بانتظام، ولا تقدم خدماتها إلا لمن يملك ما يكفى من المال والأرصدة؟ هل نريد حكومة تدار مثلما تتم إدارة الشركات الخاصة، التى يسيطر عليها مديرون غير منتخبين لا يتعرضون للمساءلة أمام أى سلطة إلا أمام أنفسهم وعدد قليل من البنوك وكبار المستثمرين؟ هذا ما يحدث مع تأسيس قطاع خاص دولى يخدم البيروقراطية مثل منظمة التجارة العالمية التى يسيّرها ممثلون عن الشركات الكبرى يستطيعون نقض القوانين المعمول بها فى بلادنا [٣] .

إذا سيّرنا الحكومة وكأنها مصلحة من مؤسسات الأعمال (مهما كان معنى هذا التعبير) فمن سيقوم بتقديم الخدمات العامة المكلفة والتى لا تحقق أرباحًا، وهى الخدمات التى يعتمد عليها عامة الناس - بل ومؤسسات الأعمال أيضًا لكى تظل هذه المصالح موجودة؟ من الذى سيقدم مثلاً مليارات الدولارات التى توفرها الحكومة لإنشاء الشوارع والطرق السريعة والتى تحتاجها صناعة السيارات والشاحنات، ولدفع التعويضات لأصحاب المنازل الذين يتم إجلاؤهم عن منازلهم لإنشاء الطرق السريعة؟ وهل تعتبر الحكومة فى مثل هذه الحالات عبئًا على صناعة السيارات أم تتحوّل إلى العكس من ذلك؟

هناك حالات تتسم بالتبذير وعدم الكفاءة فى مؤسسات الأعمال الخاصة دون شك، شأنها فى ذلك شأن القطاع العام، غير أن أمورها نادرًا ما تصل إلى أسماع الرأى العام. ونادرًا ما يذكر أن النفقات الإدارية أقل على وجه العموم فى البيروقراطيات العامة مقارنة بما هى عليه فى البيروقراطيات الخاصة. فالتكاليف الإدارية المتعلقة ببرنامج (ميدى كير) الحكومى هى أقل من ٣ سنتات لكل دولار من النفقات الكلية، بينما تشكل التكاليف الإدارية للتأمين الصحى للقطاع الخاص ٢٦ سنتًا لكل دولار. وتجدر الإشارة إلى أن المديرين الإداريين فى المؤسسات العامة يعملون ساعات أطول على وجه الإجمال ويتلقون أجورًا أقل من المديرين فى البيروقراطيات الخاصة، علمًا بأن رواتب العاملين فى الوظائف الفيدرالية العليا قد تدهورت قوتها الشرائية (بسبب التضخم) بينما تصاعدت بشكل هائل الأجور التى يجنيها كبار المديرين التنفيذيين فى الشركات الكبرى[٤] .

كما أن برنامج الضمان الاجتماعى ظل أكثر موثوقية وأقل كلفة كبرنامج للتقاعد مقارنة مع خطط التقاعد الخاصة، وهذا أحد أسباب مقت الصناعة الخاصة لبرامج الضمان الاجتماعى. وقد أجرى استفتاء سئل فيه الناس عن تقديراتهم لنسبة التكاليف الإدارية للضمان الاجتماعى من الأرباح. وبما أن الناس اعتادوا، بحكم الدعاية، على التفكير بأن برامج الحكومة غير فعالة ومكلفة، فقد خمّن من أجابوا على الاستفتاء أن هذه التكاليف هى بمعدل ٥٠٪ على وجه الإجمال. غير أن الواقع هو أن ١٪ فقط يصرف كتكاليف إدارية فى المصالح العامة، وبالمقارنة فإن التكاليف الإدارية للضمان

عن طريق القطاع الخاص هى حوالى ١٣٪ من المدفوعات السنوية (٥) . كما أن معدل النفقات الإدارية فى المستشفيات العامة أقل مما هو عليه فى المستشفيات التى تتوخى الربح (٦) .

لا يريد قادة الشركات الكبرى تصفية برامج المصروفات الاجتماعية لأنها غير فعالة بل لأنها ناجحة فى الكثير من الأحيان. فهى حينما تنجح إنما تظهر الطبيعة الطفيلية للطبقة التى تملك الثروة. فلقد أظهرت "كونريل" **Conrail** بأنه يمكن لشركة خطوط حديدية حكومية تقديم خدمة أفضل وبتكاليف أقل مقارنة بشركات الخطوط الحديدية التى حلت كونريل محلها والمملوكة من قبل مستثمرين. غير أن هذا النجاح بالذات هو ما لا يطيقه، وبحق، من يرون فى الملكية العامة التى لا تستهدف الربح تهديداً للملكية الخاصة التى تستهدف الربح. ولذا تمت "خصخصة" شركة كونريل حيث بيعت للقطاع الخاص، وبسعر مربح.

دأب أنصار الأسواق المفتوحة على المجادلة بأن المبالغ الهائلة التى صرفت فى الحرب على الفقر لم تؤد إلى التخفيف من الفقر. ولكن الواقع أن برنامج "الضمان التكميلى للدخل" **Supplemental Security Income** الذى استحدث فى عام ١٩٧٢ يوفر دخلاً شهريا فى الحدود الدنيا لكبار السن والمعاقين، إلى جانب دفعات ضمان اجتماعى سخية. وبهذه المدفوعات كلها كان من المقرر أن يتضاءل الفقر بين كبار السن بعد عام ١٩٧٢، وهذا ما حصل، ونجح الإنفاق الحكومى. غير أن برامج أخرى تستهدف مكافحة الفقر لم ترفع من مستوى الكثيرين من الناس ولم تنقذهم من براثن الفقر – ولكنها فى الواقع لم تصمم بحيث ترفع دخل أحد إلى ما فوق خط الفقر، بل كانت تستهدف توفير مستحقات تخفف من البؤس، وهذا ما حققته فى الواقع. غير أن هناك برامج فيدرالية أخرى حققت نجاحا: فلولا برامج تقديم العون للعائلات لتضاعف عدد من يعيشون فى حالة عوز ومرض، مما كان من شأنه أن يزيد بالتالى من التكاليف التى يجب أن يدفعها المجتمع.

بفضل تطبيق الحكومة إجراءات تتطلب تركيب كاشفات للدخان، واستخدام أحزمة الأمان وتحديد سرعة السير، وفتح مرافق صحية عمومية للحالات الطارئة،

وتنفيذ متطلبات السلامة فى المنتجات الاستهلاكية، من بين إجراءات أخرى أمكن تحقيق تخفيض فى الوفيات الناجمة عن الحوادث بمعدل ٢١٪. إن دولاراً واحداً ينفق على تلقيح الأطفال يوفر عشرة دولارات تنفق كمصروفات طبية فيما بعد.

المخصصات الفيدرالية لتحسين التعليم وتخفيف عدم المساواة فى الفرص التعليمية أدت إلى تحسين واضح فى وضع المدارس التى يدرس فيها طلاب من الأسر ذات الدخل المحدود فى الأحياء الفقيرة بالمدن، وفى المدارس التى كانت تعانى من تدنى مستوى التدريس فيها.

منذ تأسيس إدارة السلامة المهنية والصحية (OSHA) أمكن تخفيض الحوادث المميتة الناتجة عن العمل بمعدل النصف، مما أنقذ حياة ما يقارب ١٤,٠٠٠ عامل، وذلك على الرغم من جميع المثالب التى تتسم بها أعمال هذه الإدارة.

بعد استحداث بطاقات تقديم الطعام أمكن تخفيف حالات الجوع وسوء التغذية تخفيضاً كبيراً (٧) .

تعارض مؤسسات الأعمال مثل هذه البرامج نظراً لأنها توسع القطاع العام وتدعم مصادر بديلة من الدعم مما يخفف من تنافس الناس اليائس على الوظائف، وتجعلهم أقل رغبة فى بذل جهود أشق وأشق فى العمل مقابل أجور تستمر فى الانخفاض. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات حماية البيئة من شأنها أن تحمى حياة الناس وأن تفيد الجمهور، غير أنها قد تخفّض من الأرباح نظراً لأنها تضيف إلى تكاليف الإنتاج، كما تحد من قدرة الصناعة على استخدام الأيدى العاملة البشرية ومصادر البيئة بالأساليب التى تراها هذه الصناعة وحدها أنها الأساليب المناسبة. ولقد خفض الإسكان الذى بناه القطاع العام من الازدحام فى السكن بصورة دراماتيكية فيما بين عامى ١٩٤٠ و١٩٨٠، ووفر مصدراً للإسكان نافس صناعة الإسكان الخاص. كما أن التحكم بأجور السكن وفّر ملايين الوحدات السكنية ذات الأجور المعقولة، وسمح لأصحاب المساكن بالحصول على أرباح معتدلة، وإن كان قد خفف مما يجنيه هؤلاء من أرباح (٨) .

لا تقدر فعالية البرامج الممولة من القطاع العام حق قدرها إلا بعد إلغائها أو تقليصها. والدليل على ذلك أن تخفيض الإسكان العام وتخفيف إجراءات التحكم بإيجارات البيوت قد رافقتهما زيادة حادة فى حياة التشرد. كما أن إغلاق عيادات علاج الأمراض التناسلية أدى إلى زيادة حالات الإصابة بهذه الأمراض. والاقتطاع الذى لا يرحم فى مدفوعات الإغاثة والتغذية زاد من حدة الجوع لدى الأطفال، فى حين أدى تخفيض مدفوعات التعليم إلى زيادة عدد المدارس ذات المستوى التعليمى المتدنى وإلى تفاقم الازدحام فى المدارس. أما إلغاء أو تمييع إجراءات تأمين السلامة للعمال، وعدم وضع تعليمات تتعلق بالسلامة على المعدات الطبية، وتخفيف مقاييس نقاء الهواء والتحكم باستعمال المبيدات، كل هذه الأمور تكلف الشعب كلفة غالية سواء فيما يتعلق بتعريض حياة الناس للخطر أو تخريب البيئة وكائناتها الحية تخريباً شديداً (٩) .

إلغاء الضوابط والخصخصة

يتغذى القطاع الخاص بانتظام من المذود العام، إذ يبتلع أنماطاً متنوعة من المعونات الممولة من الضرائب ومن المساعدات كما أوضحنا فى الفصول السابقة وذلك على الرغم من كل ادعاءاته بأنه يغطى احتياجاته دون عون خارجى وأنه يحق فعالية فى التكاليف. ولا تريد مؤسسات الأعمال بالطبع أن ترى نهاية لهذا المنجم الذى تغرف منه، بل تريد تصفية أية إجراءات تتطلب منها تبذير مال للصرف على أجور توفر مستوى لائقًا لمعيشة العاملين، ومستحقات للعمال، وتؤمن السلامة المهنية وحماية البيئة، وتستدعى تنفيذ مراقبة لجودة المواد الاستهلاكية وتحصيل أسعار مقننة. فالمنتفعون بالسوق المفتوحة يريدون إلغاء القيود فى هذه المجالات.

فى الفترة منذ عام ١٩٩٧ وامتداداً إلى نهاية عام ٢٠٠٠ كان ما قيمته ٢١٢ مليار دولار من صناعة الطاقة الكهربائية قد تم إلغاء الضوابط المفروضة عليه فى ولاية أمريكية بعد ولاية تبعًا للحملة التى كانت تشنها جماعات الضغط التابعة للشركات الكبرى. وبإلغاء هذه القيود ارتفعت قيمة فواتير الكهرباء بمعدل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه من قبل فى بعض المناطق، مما زاد بشكل هائل من أرباح شركات الكهرباء وفاقم

الصعوبات التى أخذ يعانى منها مستهلكو الطاقة الكهربائية، خاصة منازل أصحاب الدخل المحدود الذين ينفقون حوالى ١٠٪ من ميزانيتهم على فواتير الكهرباء. "إن الواقع خلف هذه الأرقام هو أيد منحنية كثيرة العقد، ترتجف وهى تفتح فواتير الكهرباء" (١٠) . إن من يجادلون بأن السوق المفتوحة من شأنها أن تنهض بأعبائنا بشكل أفضل ينسون فيما يبدو لماذا تم وضع إجراءات لضبط الأسعار التى تتقاضاها المرافق العامة أصلاً: فهى عبارة عن مؤسسات احتكارية بطبيعتها توفر لسوق أسير سلعة ضرورية لا يمكن استبدالها بسلعة أخرى.

قد يتسبّب إلغاء القيود على المرافق العامة بتأثير مؤذٍ على البيئة أيضًا. فمرافق القوة الكهربائية المائية تحقق أرباحًا أكبر الآن بإنتاج الطاقة الكهربائية فى تدفقات سريعة دون الاهتمام كثيراً بتأثير هذه الترددات الجذرية وما يمكن أن تسببه من تأثيرات سيئة على نوعية المياه ومدى الضرر الذى تحدثه فى الحياة المائية (١١) . كما أنه بإلغاء الضوابط اختفت الحوافز التى توفرها التنظيمات الحكومية لتطوير مصادر للطاقة لا تحدث التلوث. ولتحقيق أرباح أكبر وأكبر تم الاعتماد على المصادر الأحفورية للطاقة. وعلى هذا الأساس فإن ما يستمده الأمريكيون الآن من الطاقة المعتمدة على الريح، والطاقة الشمسية ومصادر الحرارة الأرضية هو نصف ما كانوا يستمدونه منها فى عام ١٩٨٧ (١٢) .

قد يكون إلغاء القيود فى الكثير من الأحيان مسألة حياة أو موت، إذ إن تعديلاً أصدره الكونجرس الأمريكى الذى يسيطر عليه الجمهوريون ووقعه الرئيس كلينتون لمرسوم الطرق السريعة فى البلاد، هذا التعديل ألغى الضوابط الفيدرالية الخاصة بالسلامة فيما يتعلق بالشاحنات الصغيرة ومتوسطة الحجم. لقد أصبحت الشركات التجارية مثل "يو هول" U. Haul تتحمل المسئولية بنفسها عن عمليات التفتيش فيما يتعلق بإجراءات السلامة المطبقة فى شاحناتها. وعلى هذا يتوقع لعدد الحوادث والوفيات فى الشاحنات المستأجرة أن تزداد زيادة حادة بموجب القوانين الجديدة.

إلى جانب إلغاء القيود ضمن نطاق القطاع الخاص فقد دعت الشركات الأمريكية العملاقة إلى تخصيص القطاع العام بحيث يتم تحويل مرافق لا تستهدف الربح مثل

المدارس، والمستشفيات، والخدمات الصحية، والإسكان، والخدمات البريدية وشبكات النقل، ومؤسسات المياه، وصناديق التقاعد إلى مشاريع تسعى للربح. فالرأسمالية نظام يتصف بالغيرة والتململ. وهى لا تتحمل بسهولة خدمات القطاع العام التى لا تسعى للربح والتى يمكن أن تتحول إلى مشاريع تدرّ مليارات الدولارات.

يشن دعاة الخصخصة حملات لتخفيض مخصصات الخدمات العامة التى يستهدفون وضع أيديهم عليها. وبتضاؤل المخصصات تبدأ تلك الخدمات تتردى. وهنا يعامل هذا الوضع على أنه دليل على أن القطاع العام لا يعرف كيف يسيّر الأمور، وأن من الواجب تحويله إلى المصالح الخاصة التى "تعرف كيف تسيّر الأمور، وتستخدم أموال دافعى الضرائب بصورة أكثر فعالية".

ولكن التجربة تثبت عكس ذلك. فقد تبين أن المدارس التى تمت خصخصتها فى ميامى بيش وبالتيمور، وهارتفورد (بولاية كونيكتيكت) وغيرها من المناطق لتصبح مدارس خاصة ثم منحت سندات من الحكومة لأولياء الأمور من أجل تأمين المدارس لأبنائهم، هذه المدارس أصبحت أكثر تكلفة، كما أن إمكانيات خدمتها أقل. ولذلك أعيدت ثانية لتصبح مدارس عامة (١٣) . ولا بد من القول إن المدارس العامة ليست فاشلة على وجه الإجمال، فمعدل من ينهون دراستهم الثانوية تصاعد خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين كما أن معدل التسرب من المدارس آخذ فى التضاؤل. وعلى العكس من الانطباع الشائع بأن جميع الطلاب المضطربين هم من أبناء الأحياء الفقيرة فى المدن، فإن ثلثى الطلاب الذين يتسربون ويتركون المدارس هم من البيض، وثلثيهم ينتمون لأسر يعيش فيها الأبوان معًا، و ٤٠٪ هم من طلاب مدارس الضواحى المرفهة. ومقارنةً بسبعينات القرن العشرين فقد ظلت مستويات الأداء فيما يتعلق بإتقان القراءة والرياضيات والعلوم، ظلت ثابتة، بل وربما تحسنت- كما أنها لا تظهر فوارق بين مستوى المدارس العامة والخاصة، أو بين المدارس الأبرشية والعلمانية (١٤) .

بدلاً من اللجوء إلى الخصخصة الكاملة فقد تم تأجير بعض المرافق الحكومية على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات والحكومات المحلية لمؤسسات الأعمال الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية تصرف مبلغ ١٠٨ مليارات دولار سنويًا على

العمال الفيدراليين و ١٢٠ مليار دولار على المتعهدين من القطاع الخاص. وقد تبجّحت حكومة كلينتون - آل جور بأنها استطاعت تبسيط العمل فى الحكومة وتحسين فعاليته بصرف ٣٠٠,٠٠٠ موظف فيدرالى من وظائفهم،ولكنها لم تتحدث قط كيف أرهقتها فواتير لم يسبق لها مثيل قدمت لها من المتعهدين من أصحاب المصالح الخاصة. ومهما كان العمل الذى يُؤجَر للمتعهدين، سواء أكان فى مجال العمل المهنى الذى يتطلب مهارات خاصة، أم أعمال التنظيف وجمع القمامة، فإن تكلفتها تزداد عادة بعد تأجيرها. إذ على الرغم من أن المتعهدين الخاصين يصرفون مبالغ أقل كأجور ومستحقات للعمال، فإنهم يخصصون مبالغ أكبر كرواتب لكبار المديرين وكأرباح لمالكى الأسهم. وقد اعترف البيت الأبيض فى عام ١٩٩٢ بأن المتعهدين من القطاع الخاص الذين يقومون بأعمال حكومية يمارسون عملهم دون رقابة فى كثير من الأحيان، كما أنهم يبذّرون المال أو يفرضون أسعارًا فائضة تقدر بمليارات الدولارات (١٥) .

تتكرر القصة ذاتها فى بلدان أخرى. فلقد تم تخصيص صناديق تأمين رواتب التقاعد الحكومية فى كل من بريطانيا وتشيلى حيث جمع أولئك الذين يتعاملون مع حسابات التقاعد ثروات هائلة بينما انتهى الأمر بالمتقاعدين إلى تحصيل مستحقات أقل بكثير مما كانوا يحصلون عليه من قبل. وفى بوليفيا تمت خصخصة مصافى النفط، وأدى ذلك إلى رفع أسعار البنزين بنسبة ١٥٪. كما أدت الخصخصة فى بلدان أوروبا الشرقية برمتها إلى تقديم خدمات أكثر سوءًا وأعلى تكلفة مما كانت عليه من قبل، إضافة إلى إحداث تخريب أكبر على يد أولئك الذين يتكالبون على تحقيق الربح فى استغلالهم للموارد العامة (١٦) .

تنفذ الإدارات العامة مهمات لا تستطيع مؤسسات الأعمال الخاصة التعامل معها. ولنأخذ على سبيل المثال الخدمات البريدية التى طالما تعرضت للافتراءات والتعريض بكفاءتها: فأى شركة خاصة يمكنها أن تسلّم رسالة إلى عنوان على بعد ثلاثة آلاف ميل، من الباب إلى الباب بسعر طابع بريدى، أو أن تعيد إرسال بريدك إلى عنوانك الجديد دون أن تتقاضى المزيد من التكلفة؟ ومع ذلك حاولت الإدارات الجمهورية الأخيرة أن تضع الخدمات البريدية تحت إدارة "أكثر استهدافًا للربح". وقد استخدمت هذه الشركات عمالاً من غير المنتمين للاتحادات العمالية بأجور متدنية، وخفضت

مستويات توصيل البريد، ودفعت مكافآت سخية لكبار المديرين، وتجاهلت إجراءات سلامة وصحة العاملين فى الخدمات البريدية - مما أدى إلى المزيد من الضغط فى مواقع العمل وإلى تردى الخدمات.

لا يعنى هذا أننا نقلل من شأن التبذير الحكومى ونستخف به. فقد تبين لمكتب المحاسبة العامة أن الحكومة الفيدرالية فقدت مليارات الدولارات فى ظل إدارة جمهورية يفترض أنها ذات ذهنية اقتصادية وذلك بسبب سوء الإدارة فى المؤسسات الرئيسية. وأكثر هذه المؤسسات سوءاً وزارة الدفاع (البنتاجون) ووكالة الطيران، وإدارة الفضاء (ناسا). وعلى سبيل المثال تبين لأحد المراجعين وجود سوء فى الإنفاق من قبل المسئولين فى وكالة "ناسا" ومن قبل متعهدين يقومون بأعمال فى مختلف عملياتها، علماً بأن المبالغ التى تم تبذيرها والتى قدرت بما يزيد على ٣,٥ مليار دولار لا تتعدى أن تمثل قمة الجبل الجليدى من عمليات التبذير (١٧) .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أنه بعد حوالى ثلاث سنوات من إقناع الكونجرس بالسماح لمصالح خاصة باستبدال مناطق السكن العسكرية المتهدمة كانت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) قد صرفت مبلغ ٣٧,٥ مليون دولار على خدمات استشارية دون أن يُضرب معول واحد فى الأرض للبدء بإنشاء وحدة سكنية واحدة (١٨) . كما توصل أحد مدققى مكتب المحاسبة العامة بأن "إدارة البنتاجون هى أسوأ إدارة فى الحكومة، وأنها لا تستطيع إبراز بيانات دقيقة حول ما يزيد عن ٢٥٠ مليار دولار، وهو المبلغ الذى يمثل الميزانية السنوية لوزارة الدفاع، كما لا تستطيع تقديم بيانات تتعلق بموجوداتها حول العالم والتى تقدر قيمتها بترليون دولار". وتبين للمراجع ذاته أن مكتب "خدمات الدخل الداخلى" يعانى من "مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقضايا المحاسبة والمراقبة"، وأن لديه نظام جباية غير فعال حيث إنه مدين بمبلغ ١٥٦ مليار دولار من الضرائب التى لم تتم جبايتها (١٩) .

لقد تم هدم أحياء للطبقات العاملة فى المدن فى طول البلاد وعرضها لإفساح المجال أمام إنشاء مراكز تجارية، ومواقف للسيارات للمؤسسات الصناعية، وميادين رياضية ومراكز للمؤتمرات يتم بناؤها جميعاً بالأموال العامة. ولا شك أن مؤسسات

الأعمال تحقق أرباحًا كبيرة بتنفيذ مثل هذه المشاريع، غير أن الحكومة نادرًا ما تستعيد الأموال التى استثمرتها فيها، علمًا بأن هذه المشاريع تكلّف ديوناً بالملايين مما يستنزف الخزينة العامة لعقود عديدة من الزمن ويشكل جزءًا رئيسيًا من أسباب الأزمة المالية فى المدن الأمريكية. ويجدر بنا، بدلاً من مقارنة الأرباح التى تحققها مؤسسات الأعمال الخاصة بالتكاليف العالية للمصالح الحكومية المثقلة بالديون أن نرى العلاقة السببية التى تربط بين الأمرين. فالحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات والبلديات التى تموّل مؤسسات الأعمال "تتعرض للاتهام بقصور الأداء من قبل مؤسسات الأعمال ذاتها" (٢٠).

لا يسمح للحكومة فى أمريكا الرأسمالية كما أشرنا من قبل، بتحصيل أرباح يمكن إيداعها فيما بعد فى الخزينة العامة، فلا يسمح بتأجير مكاتب فارغة فى الأبنية الحكومية، إذ إن من شأن ذلك أن يفتح الباب أمام الحكومة لمنافسة المصالح الخاصة التى تعمل فى مجال تأجير المكاتب. ولا يسمح للحكومة بممارسة أعمال إلا فى "الأسواق" التى لا تحقق ربحًا والتى لا تريدها مؤسسات الأعمال. ولذا فإن المستشفيات العامة لا تحقق الأرباح التى تحققها المستشفيات الخاصة نظرًا لأن الأولى تعالج أولئك المواطنين الذين لا يملكون الإمكانيات اللازمة للحصول على ضمان صحى وغير ذلك من التكاليف الفلكية للرعاية الصحية الخاصة. وعلى نفس المنوال فإن الإسكان الحكومى للطبقات ذات الدخل المحدود تؤوى أولئك الذين لا تؤهلهم إمكانياتهم المالية للحصول على مساكن من سوق الإسكان الخاص.

لا تملك البيروقراطيات الحكومية إلا سيطرة ضئيلة على ما ينتجه الاقتصاد، وعلى كيفية ومواقع ومن يتولى هذا الإنتاج.

و"هكذا، .. وفى حين يفترض بوزارة الطاقة أن تتأكد من تأمين المئونات الكافية من البنزين، فهى لا تستطيع حتى أن تطلب معلومات دقيقة من شركات النفط، فما بالك بقيامها هى نفسها باستخراج النفط من الأرض والقيام بتصفيته؟ كما أن باستطاعة وزارة الإسكان وتطوير مناطق المدن تقديم معونات لإنشاء مساكن لذوى الدخل المحدود. غير أنها لا تستطيع أن تقوم هى نفسها بالبناء أو بتحويل الاستثمارات

الخاصة من مشاريع تطوير السكن فى الضواحى التى تسكنها الطبقات الوسطى إلى مساكن لذوى الدخل المحدود. على هذا فإن البيروقراطية الحكومية تتصف بعدم الفعالية وعدم الكفاءة فى هذين الحقلين كليهما. غير أن الشروط التى تعمل الهيئات الحكومية فى ظلها تجعل هذه المشكلات أمراً حتمياً لا فكاك منه" (٢١) .

السرية والخداع و الفساد

تميل البيروقراطيات، سواء منها الخاصة أو العامة، ميلاً قوياً إلى العمل فى ظل نطاق شديد من السرية. وكلما ازدادت السرية كلما توافرت فرصة أكبر للمديرين الإداريين للتصرف بالطريقة التى يشاءون دون أن يتعرضوا للمساءلة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم ما تفرض عليه السرية فى نطاق البيروقراطية الحكومية إنما يتعلق بمؤسسات الأعمال الخاصة، والشئون العسكرية، والعمليات القذرة التى تقوم بها وكالة المخابرات المركزية CIA وغيرها من وكالات المخابرات الأمريكية. فقد تكتمت الحكومة على المعلومات الخاصة بإنقاذ البنوك من الإفلاس، وتلك المتعلقة بالتخلص من النفايات السامة والآثار الضارة لمحطات الطاقة النووية، وحول العديد من العقاقير الطبية ومبيدات الحشرات إذ أخفت الحكومة معلومات حول:

(أ) المشاكل الطبية لثلاثين ألفاً من الجنود الأمريكيين والآلاف من سكان ولاية "يوتا" الذين تعرضوا لنتائج التجارب النووية فى الخمسينات من القرن العشرين.

(ب) تأثير الإشعاعات التى تعرض لها السكان الأمريكيون من مرافق ومحطات الأسلحة النووية.

(ج) الآثار الضارة للمواد الكيماوية التى استخدمت فى حرب فيتنام لإسقاط أوراق الشجر على العسكريين الأمريكيين.

(د) تعرض عشرات الآلاف من العسكريين للأسلحة الكيماوية خلال حرب الخليج فى عام ١٩٩١ .

(هـ) تجارب الحرب الجرثومية التى تجرى سرا فى المدن الأمريكية، والاختبارات الإشعاعية على ثمانمائة شخص على الأقل دون أن يدروا بأنهم يتعرضون لهذه الاختبارات [٢٢] .

أصدر الرئيس ريجان أمراً رئاسيا أجبر حوالى مليونين من العاملين فى الحكومة على التعهد بالتزام السرية. وقد أجبر حوالى ٣٠٠،٠٠٠ من الموظفين الفيدراليين على فرض رقابة على كتاباتهم وخطبهم طوال حياتهم. كما حاولت إدارات الرئاسة الأمريكية التلاعب على مرسوم حرية تبادل المعلومات عن طريق توسيع تصنيف الوثائق التى تعتبر سرية، وبذلك يمنع تداولها ويحجب المزيد والمزيد من المعلومات من الوثائق التى يتم السماح بنشرها، وتأخير نشر الوثائق لسنوات وسنوات، واستيفاء أجور باهظة لقاء الحصول على نسخ من الوثائق التى يسمح بنشرها.

أصدر الرئيس كلينتون فى عام ١٩٩٥ أمراً تنفيذيا يستهدف ظاهرياً السماح بنشر ملفات ظلت تعتبر سرية لفترة طويلة من الزمن و يخفّض من عدد الوثائق الجديدة التى ستصنف على أنها سرية. ويدعو الأمر إلى رفع أتوماتيكى لصفة السرية عن معظم الوثائق التى ظلت محجوبة لمدة خمس وعشرين سنة أو أكثر دون مراجعة لمحتوياتها. ويفرض الأمر حدوداً جديدة تقتصر على عشر سنوات على الإبقاء على سرية أى وثيقة، غير أن هناك منفذاً هائلاً يسمح ببقاء وثيقة ما سرية إن أقرت مراجعتها بذلك. تنفق السلطات التنفيذية مبلغ ٥,٦ مليار دولار على الأقل على مراجعة وتصنيف الوثائق، وهذا لا يشمل ما تنفقه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.. ولا يعرف العدد الكلى للوثائق المصنفة على أنها سرية وإن كان العدد المقدر لها يصل إلى المليارات من الوثائق. وتجدر الإشارة إلى أن ٧٠٪ على الأقل من ملايين وثائق الحرب العالمية الثانية والتى تتعلق بجرائم الحرب ما تزال تعتبر سرية بعد ما يزيد على نصف قرن من انتهاء الحرب. وما تزال وكالة المخابرات المركزية، ومكتب التحقيقات الفيدرالى والبنتاجون يقاومون رفع السرية عن القسم الأكبر من الوثائق بدعوى حماية مصادرهم وأساليبهم فى العمل، مما يدفع المرء إلى التساؤل عما يريدون إخفاءه [٢٣] .

لابد من القول إن السرية تولد عدم المساءلة والفساد. ولقد منحت وزارة الزراعة عقوداً بمليارات الدولارات للشركات الزراعية الكبرى والتى تبين لاحقًا أنها تتلاعب بالمناقصات وتثبت الأسعار وتتحايل على برامج الحكومة. وقد استخدمت حشود من المضاربين والمستثمرين الذين ينشدون الكسب السريع قروض الرهون العقارية التى حصلوا عليها من وزارة الإسكان وتطوير المدن، إضافة إلى الملايين من أرصدة الضرائب الدائنة دون أن يخاطروا بأموالهم الخاصة لكى يحصلوا على ممتلكات ويستأجروها بأسعار مدعومة من الحكومة الفيدرالية بحيث حققوا أرباحًا ضخمة لأنفسهم، وهكذا وجهت المنح المخصصة للإسكان ورهون التأمين التى كان من المفروض أن تصرف على إنشاء مساكن بأسعار مقبولة لكبار السن من ذوى الدخل المحدود لتصرف على مشاريع إسكان ومنتجعات فاخرة.

تمتع كبار المسئولين فى الفرع التنفيذى بالاستخدام المجانى للمساكن فى المنتجعات، وباستخدام طائرات الشركات وبالإقامة فى الفنادق الفاخرة والحصول على القروض الميسّرة، وعلى تعويضات عن الخطب التى يلقونها فى الاجتماعات التى ترعاها مجموعات الشركات العملاقة، كما يتمتعون بفرص بيع موجوداتهم بأسعار مضخمة أو شراء أملاك بأسعار متدنية إلى درجة مصطنعة.

كثيراً ما يقف الرؤساء الأمريكيون إلى جانب مرءوسيهم لدى اتهامهم بارتكاب أعمال خاطئة بدعوى وفائهم لهم. غير أن ما يربطهم بمرءوسيهم عادة هى أمور أقوى من الوفاء، وهى المصلحة الشخصية. فالمرءوس، إن أفلت من عقالة، قد يصبح مصدراً خطراً يكشف ما خفى من أسرار. وفى أثناء فضيحة "ووترجيت" حاول الرئيس نيكسون أن يرمى أحد مساعديه وهو "جون دين" كى تنهشه الذئاب، ولذا ما لبث هذا أن أطلق العنان للسانه كى يروى النصوص الكاملة للمؤامرة أمام الكونجرس والعالم برمته. ولذا فإن من مصلحة الرؤساء الذين يتورطون فى قضايا تخالف القانون، مثلما حدث لنيكسون فى "ووترجيت" و"ريجان" و"بوش" فى فضيحة إيران كونترا، أن يبذلوا قصارى جهدهم للتأكد من صلابة موظفيهم الفزعين الذين يقفون بين هؤلاء الرؤساء وبين إنزال العقوبات القانونية بهم، أى بأولئك الرؤساء.

يخاطر موظفو الحكومة الذين يكشفون عن أعمال غير قانونية بفقدان وظائفهم. وما يقلق البيروقراطية الفيدرالية، شأنها فى ذلك شأن معظم المنظمات الأخرى بما فى ذلك الشركات الكبرى، والشرطة، والجامعة والجيش - هو صورتها السيئة الناتجة عن كشف تصرفاتها غير القانونية أكثر مما يقلقها العمل غير القانونى نفسه.

- ألغيت وظيفة موظف فيدرالى عندما حاول تحذير الحكومة من أنها تبذر الملايين فى برنامج مساعدات أجنبية.

- أبلغت مختصة فى دراسة شئون الإحصاءات السكانية فى ديوان الإحصاء أنها ستطرد من عملها عندما قالت إن الحرب التى يشنها الرئيس بوش ضد العراق أدت إلى وفاة ١٥٨,٠٠٠ عراقى، نصفهم تقريبًا من النساء والأطفال.

- أعفى مدعٍ قضائى من وظيفته لأنه كشف النقاب عن أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تحاول الحيلولة دون مقاضاة شخصية إجرامية.

- نقل رئيس أحد أقسام الجباية فى مؤسسة "خدمات الدخل الداخلى" إلى مكتب ناءٍ حين قال إن رؤساءه يتراخون مع الأغنياء، ودافعى الضرائب المتنفذين، علما بأن سجله فى العمل كان نقيًّا ويضم عدة شهادات شرف. كما أنه تم تخفيض راتبه تخفيضًا كبيرًا، وتعرض لتحقيق جنائى بتهمة "الكشف عن معلومات تتعلق بالضرائب دون أن يحصل على إذن بذلك".

- تم طرد عدة علماء عندما أعلنوا أن مقاييس السلامة من الإشعاع المفروضة حاليا هى دون ما يجب أن تكون عليه بعشر مرات على الأقل. قرار الطرد هذا، بالإضافة إلى احتجاز المعلومات التى كانت بحوزة هؤلاء العلماء وشن حملة تشنيع ضدهم كأشخاص، اتخذ من قبل وزارة الطاقة التى تحرص دائمًا على إبداء امتنانها للصناعة النووية (٢٤).

فى عام ١٩٩٥ أعلنت وزارة الطاقة أنها ستحمى العمال الذين أبدوا قلقهم من احتياطات السلامة فى مصانع الأسلحة النووية برفض تغطية فواتير تكاليف المرافعات فى القضايا التى رفعها المتعهدون ضد العمال الذين كشفوا عن معلومات تتعلق بعملهم.

غير أن تحقيقًا أجراه الكونجرس كشف بأن الوزارة ظلت تدفع هذه الفواتير حتى شهر مايو ٢٠٠٠، دون أن تعرف أنها تفعل ذلك فى بعض الأحيان. فلم تكن الوزارة قد سنّت قاعدة نهائية تنص على حجب هذه الأموال لتغطية نفقات دفاع المتعهدين عن أنفسهم أمام المحاكم.

ليست تلك حوادث معزولة، إذ إنه بعد أربعة أشهر فقط من تشكيل المجلس الخاص المنبثق عن مرسوم حماية من يكشفون عن أعمال غير قانونية لمعالجة الشكاوى المقدمة له كانت هناك ألف قضية متراكمة قد رفعت إلى المجلس ولم يبت بها بعد. وفى غضون سنة واحدة كان عدد قياسى من الشكاوى وصل إلى ٨١٤ شكوى قد قدم إلى المجلس حول أعمال انتقامية تعرّض لها من كشفوا تلك المعلومات السرية [٢٥] .

وتجدر الإشارة إلى أن من يكشفون عن معلومات خفية يتعرضون للمضايقات ولفقدان وظائفهم فى مؤسسات الصناعة الخاصة. وما إن يفقدوا وظائفهم حتى يتبين أنهم لن يجدوا إلا فرصا ضئيلة للعمل سواء لدى الحكومة أو فى الصناعة حيث تتم معاقبتهم بدلاً من مكافأتهم على صدقهم. كما يتعرض من يكشفون عن الأمور التى تغلّف بستار من السرية فى الجيش الأمريكى، يتعرضون بصورة روتينية للتهديد وللأعمال الانتقامية، بل إن بعضهم ينقلون للمستشفيات العقلية. وفى عام ١٩٩٣ أعلن بحار أمريكى يعمل على حاملة طائرات أمريكية أنه لم يعد يحتمل إلقاء القاذورات والقمامة فى مياه المحيط يوميًا، بما فى ذلك المواد البلاستيكية، وأجهزة الكمبيوتر والمواد السامة. ونظراً لأنه أعلن موقفه هذا على الملأ، فقد قدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية، وخفضت رتبته وحكم عليه بالسجن فى سجن السفينة الحربية [٢٦] .

جادل البيت الأبيض لدى طرح قضايا عديدة أن المعلومات الحكومية ملك للحكومة، ولذا فإن الموظفين الذين يأخذون هذه المعلومات وينشرونها إنما يرتكبون جريمة السرقة. ولذا فإن تسريب المعلومات عن جرائم إنما يعامل فى حد ذاته على أنه جريمة، وقد أبلغ "ريتشارد نوكشيو **Richard Nuccio**، وهو مستشار فى وزارة الخارجية الأمريكية ومبعوث للبيت الأبيض، أبلغ عضو مجلس الشيوخ الذى يمثله أن وكالة المخابرات الأمريكية **CIA** غطت على جريمتى قتل ارتكبهما أحد من يمدونها

بالمعلومات المخابراتية. وعندما أذاع عضو الكونجرس ذلك على الملأ أثار هذا الأمر احتجاجاً شعبياً عنيفاً مما اضطر بدوره وكالة المخابرات المركزية للاستغناء عن ألف شخص ممن يقدمون لها المعلومات، من بينهم أكثر من مائة اتهموا بالتورط فى جرائم رئيسية فى الخارج، فماذا كانت مكافأة نوكشيو؟ أُعلِن أنه يمثل خطراً أمنيًا، مما دمر مساره الوظيفى فى وزارة الخارجية، كما تعرض لتحقيق جرمى. كان نائب مدير وكالة المخابرات الأمريكية "جورج تينيت" هو الذى تزعم هذه الحملة ضد نوكشيو، وكانت مكافأة تينيت هى اختيار الرئيس كلينتون له كمدير لوكالة المخابرات المركزية (٢٧) .

الأفعال واللا أفعال البيروقراطية

تكتسب الكثير من القرارات التى تتخذها المؤسسات البيروقراطية، والتى تنشر يومياً فى "السجل الفيدرالى"، تكتسب أهمية توازى التشريعات القانونية. بل إنها فى غياب صدور خطوط إرشادية حقيقية عن الكونجرس إنما تحل فى كثير من الأحيان محل التشريعات، ونتيجة لذلك، وبدون أى مناقشة من أى نوع أقرت "هيئة الأسعار" زيادة تفيض عن ٢ مليار دولار فى المرافق. وبناءً على توجيه صادر عن البيت الأبيض طبقت "إدارة الضمان الاجتماعى" قوانين أكثر صرامة فيما يخص أهلية الحصول على عون اجتماعى بحيث حرم ٢٦٥,٠٠٠ من المعاقين من المعونة الحكومية. كما أنه بناء على أمر إدارى من إدارة الرئيس ريجان تم تحويل صناديق "وكالة الطوارئ الفيدرالية" والتى خصصها الكونجرس لأعمال الإغاثة لتمويل برامج عسكرية سرية، أما إدارة بوش (الأب) فقد حولّت مليارات الدولارات من صناديق الضمان الاجتماعى لكى تساعد فى تغطية العجز الوطنى وفى كفالة بنوك التوفير والقروض.

لا تتوقف العملية السياسية عند إقرار مشروع القانون، بل تستمر على المستوى الإدارى، وإن كانت تكتسى هنا طابعاً خفياً، مما يؤثر على كيفية تنفيذ القانون:

فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أخفقت "وكالة حماية البيئة" فى تنفيذ برنامج صممه الكونجرس للتأكد من اتباع الأساليب السليمة فى التخلص من المخلفات الخطرة، فقد طبقت قوانين حماية البيئة بصورة متقطعة ومتفاوتة الجودة مما أدى إلى

فقدان نصف الأراضى الرطبة فى البلاد (وهى مناطق تتمتع بقيمة لا يستهان بها من حيث كونها بيئة مناسبة للحيوانات والنباتات البرية، ومن حيث الدور الذى تلعبه والذى لا يستهان به فى السيطرة على الفيضانات).

سمح "مكتب التعدين السطحى" بتعدين واسع النطاق دون فرض ضوابط للحفاظ على البيئة، مما أدى إلى انزياحات أرضية فى مناطق تمتد لآلاف الأميال وتلويث لجداول الماء. ولقد تجاهل ما يزيد عن نصف ملاّك المناجم الأمر الصادر لهم بالتوقف عن عمليات التعدين غير القانونية، كما أن ما يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من الغرامات التى فرضت على ملاك المناجم لم يتم تحصيلها.

تم إضعاف خطير لمرسوم "الهواء النقى" الذى أقره الكونجرس بصدور أمر إدارى قررت فيه وكالة حماية البيئة تخفيف صرامة المقاييس التى تحدد كمية الدخان والملوثات الأخرى للهواء بحيث خفضت هذه المقاييس بمعدل ٥٠٪.

تراخت "خدمات الدخل الداخلى" فى القوانين المنظمة لصناديق تقاعد عمال السكك الحديدية بحيث إن مالكى الخطوط الحديدية خفضوا مدفوعاتهم لصناديق التقاعد بما يقدر بمبلغ ٧٣ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

كان هناك تراخ فى تنفيذ، أو عدم تنفيذ قوانين حماية المستهلكين، والحقوق المدنية، وحقوق المساومة الجماعية، (دفاعًا عن حقوق العمال والمستهلكين)، وحماية الأراضى الأميرية والمنتزهات. وتجدر الإشارة إلى أن معظم حالات عدم تطبيق هذه القوانين لم تكن ناجمة عن الكسل والقصور فى المؤسسات البيروقراطية، بل عن تصميم مقصود سياسيا من قبل صناع القرار الذين ينظرون نظرة غير ودية للبرامج التنظيمية التى يفترض أن يتم تطبيقها فى هذا الحدود.

كثيرًا ما تفتقر الوكالات الحكومية إلى العدد الكافى من الموظفين بحيث يتمكنون من التعامل مع المهمات الهائلة التى تواجه هذه الوكالات. فلدى الحكومة الفيدرالية مثلاً خمسة وعشرون مفتشا فقط عليهم أن يقوموا بمراقبة نقل المخلفات الخطرة فى طول البلاد وعرضها. ولا يستطيع العاملون فى وكالة حماية البيئة أن يراقبوا ما يتجاوز جزءًا يسيرًا من المواد الكيماوية التى قد تكون سامة والتى ينتج منها حوالى ألف نوع

جديد وتطلقها المؤسسات الصناعية فى البيئة كل عام. ولقد اشتكى ممثلو اتحادات العمال الزراعيين بأن الحاجة تدعو لتطبيق القوانين القائمة لتخفيف حدة مشاكل الإسكان والسلامة التى يواجهها العمال الزراعيون، هذا إن تركنا جانبًا سن المزيد من القوانين.

فى حين تبقى بعض القوانين دون تنفيذ فإنه يتم تحوير قوانين أخرى أثناء تطبيقها مما يفسد مقاصدها الأساسية. ولقد رأينا كيف تم ذلك بالنسبة لمرسوم "حرية تداول المعلومات"، ويكفينا إيراد مثال واحد آخر: إحدى اللجان الفرعية فى مجلس النواب اتهمت "مجلس حماية نظام الأهلية" **Merit System Protection Board** الذى استحدثه الكونجرس لحماية من يبلّغون عن معلومات خافية بأن تطبيق سياسات هذا المجلس لم تعد توفر من الحماية لهؤلاء الأشخاص ما كان متوفراً لهم قبل إنشاء المجلس، حيث أصبح يتحتم على هؤلاء أن يتحملوا عبء إبراز الأدلة عما يكشفون عنه من معلومات كانت خفية بأساليب لا يجيزها القانون.

تفاخر الرئيس كلينتون فى رسالته عن حالة الاتحاد عام ١٩٩٤ بالخطة التى وضعها للتخفيف من البيروقراطية الفيدرالية بتخفيض عدد الموظفين الفيدراليين بما يقارب ربع مليون موظف. وقد نتساءل من هم البيروقراطيون الذين كان يقصدهم: هل هم من ذوى الرواتب الكبيرة ممن يمارسون دور وكلاء الدعاية والإعلان من موظفى وزارة الدفاع الأمريكية ويحثون على شراء أنظمة أسلحة تكلف الملايين وتغذى الخزائن المليئة بالذهب للشركات الكبرى؟ أم هم العاملون الإداريون فى إدارة الضمان الاجتماعى الذين يقومون على خدمة كبار السن والمعاقين ويعانون من نقص فى عدد العاملين وتدَنٍّ فى روحهم المعنوية؟ هذا، وفى الوقت الذى كان يقلص فيه الرئيس كلينتون من حجم العمالة الحكومية فقد اقترح زيادة فى الميزانية العسكرية من ٢٦٥ مليار إلى ٢٧٧ مليار دولار.

يتناسى أولئك الذين يؤكدون بأنه لا يتم حل بعض الأمور لأن هذا هو من طبيعة الوحش البيروقراطى، يتناسى هؤلاء فيما يبدو بأن أنماطاً معينة من الأمور هى التى لا يتم إنجازها، بينما يتم إنجاز أمور أخرى بالتمام والكمال. فالقانون الذى يؤهل ثلاثة

عشر مليون طفل للخضوع للكشف الطبى وتلقى العلاج كانت له وضعية قانونية تماثل ذلك الذى يدعو لتطوير برنامج التسلح فى الفضاء الخارجى والذى أطلق عليه مسمّى حرب النجوم، علمًا بأن هذا المشروع الأخير كان يتلقى دعم البيت الأبيض، وكبار المتعهدين الصناعيين، ومعاهد البحث، وكبار رجال البنتاجون والأعضاء المتنفذين فى الكونجرس. وإذا كان لنا أن نقارن بين الأمرين فلا بد لنا من أن نذكر بأن لبرنامج حرب النجوم جوانب فنية وإدارية أكثر تعقيداً بما لا يقاس. ومع ذلك فقد انطلق هذا المشروع بسرعة صاروخية بينما كان مشروع القانون الخاص بالأطفال لا يكاد يتحرك. وبعد مرور سنوات ونظراً لأن ٨٥٪ من الصغار لم يخضعوا للكشف الطبى فقد أدى ذلك إلى حالات شلل وإعاقة، بل وإلى وفاة الآلاف من الأطفال، وكلها حالات كان يمكن تفاديها كما يقول تقرير لجنة فرعية لمجلس النواب.

لا بد لنا من أن نؤكد ثانية بأن الفرق بين البرنامجين ليس بيروقراطيًّا، بل سياسيًّا. ففعالية قانون أو برنامج بيروقراطى تعتمد على قوة المجموعات التى تسانده، والقانون الذى يخدم فئات قوية يحظى بحياة نشطة بينما تولد ميتة تلك القوانين التى تساند من لا يملكون قوة مماثلة.

الاقتصاد السياسى الرأسمالى مقبرة للهيئات الإدارية التى تميل لإجراء إصلاحات. فوكالة مثل "مكتب الفرص الاقتصادية" الذى يحاول تمثيل مصالح ذوى الدخل المحدود ويدعو إلى مشاركة المعدمين فى البرامج الخاصة بالمناطق الفقيرة فى المدن، مثل هذه الوكالة تواجه معارضة قوية إلى أن تلغى فى النهاية. ووكالة تنشأ لتنظيم الصناعة نيابة عن المستهلكين، والعمال أو البيئة قد يكون لديها حماس لإجراء إصلاحات فى فترة شبابها، إلى أن يكبح جماحها بسرعة فى الغالب الأعم.

تحركت "هيئة التجارة الفيدرالية" فى أيام شبابها بعد الحرب العالمية الأولى بقوة ضد مؤسسات الأعمال الكبرى، غير أن ممثلى الصناعة ما لبثوا أن ألحوا على الرئيس إلى أن أقنعوه باستبدال بعض العاملين فى الهيئة بغيرهم ممن يتعاطفون مع مؤسسات الأعمال [٢٨] . وبعد ستين عامًا تكرر النمط ذاته، إذ نظرًا لأن هيئة التجارة الفيدرالية كانت تضم مجموعة من المدافعين عن المستهلكين فقد أخذت تقوم بجهد قوى

ضد الممارسات المريبة لمؤسسات الأعمال لتجد نفسها فى النهاية تتعرض لنيران الكونجرس ومؤسسات الأعمال، وما لبثت أن شهدت سلطاتها وهى تقلص وميزانيتها وهى تقتطع. وقد عوملت وكالة حماية البيئة بنفس الأسلوب حيث خفضت ميزانيتها مما قلّص جذرياً من قدرة هذه الوكالة المحدودة أصلاً على وضع النظم الخاصة بحماية البيئة موضع التنفيذ. أما "هيئة سلامة المنتجات الاستهلاكية" فقد خفض عدد العاملين فيها إلى أقل من النصف، ومن ثم ملئت بالمحافظين الذين لم يكونوا ضليعين بأمور سلامة المنتجات الاستهلاكية أو يبدون اهتماماً بهذا الأمر (٢٩) .

كثيراً ما يطالب أعضاء الكونجرس بتفسير أسباب قيام وكالة ما بإزعاج دوائرهم الانتخابية أو المساهمين فى تمويل حملاتهم الانتخابية. أما المديرون الإداريون الذين يحرصون على عدم ذيوع سمعة غير مواتية بالنسبة لهم أو يتعرضون لتخفيض مخصصاتهم فهم يعمدون لتطبيق القانون بأساليب ترضى المشرعين الذين يتحكمون بموازناتهم. كما أن وعداً بتعيين مدير إدارى فى منصب مربح فى شركة خاصة كانت قد لقيت منه معاملة محابية أثناء وجوده فى منصبه الرسمى من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً فى أحكام ذلك المدير الذى يطمع لاقتناص منصب فيه ترقية له فى شركة خاصة فى وقت ما فى المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجهات الإدارية، مثل سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكى، تسعى لإقامة علاقات مع أعضاء متنفذين فى الكونجرس ومع زبائنهم من كبار رجال الأعمال لكى يدعموا هذه الهيئات بحيث يتم إطلاق أيديهم لتتحرر من إشراف وسيطرة مديرى الإدارات أو البيت الأبيض. وقد تبين فى عام ١٩٨٧ أن سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكى كان يشرف، وبشكل غير قانونى، على ما يزيد عن ثلاثمائة من عقود الإيجار لحقول النفط والغاز. كما اكتشف أن هذا السلاح أخفق فى تحصيل معظم عائدات هذه العقود وفى تقديم بيانات بالمبالغ التى تم لهم تحصيلها (٣٠) .

المجموعات المدافعة عن المصالح العامة هى من المجموعات القليلة التى تعمل على وضع إجراءات هدفها تأمين المصلحة العامة. فمعظم القرارات التى تفرض على الشركات الكبرى المتنفذة والتى تسبب التلوث مثلاً إنما بدأتها مجموعات حماية البيئة والمواطنون المحليون. أما "وكالة حماية البيئة" فهى نادراً ما تشرع فى أفعال هدفها

حماية البيئة، بل هى تعارض عادة سن قوانين صارمة لحماية البيئة الطبيعية، وتبذل جهوداً أكبر فى محاولة إعفاء الشركات من إجراءات حماية البيئة مقارنة بما تبذله من جهود لحملها على تنفيذ تلك الإجراءات. وترفع مجموعات المواطنين المدافعين عن البيئة دعاوى ضد وكالة حماية البيئة لحملها على تنفيذ ما ينص عليه القانون بهذا الشأن، بل إن هذه الوكالة تستخدم أموال دافعى الضرائب لإفشال الجهود التى تبذل أمام المحاكم لتطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة. وعلى هذا الأساس فإن الأمر يتطلب سنوات وسنوات من الكفاح إلى أن يتم حمل وكالة حماية البيئة على التصرف وتنفيذ الضوابط التى يفترض فيها أن تنفذها.

خدمة من يفترض ضبطه

هناك وكالات مراقبة تعمل تحت إمرة جهات تنفيذية مختلفة مثل "إدارة السلامة المهنية والصحية" التابعة لوزارة العمل و"إدارة تنفيذ الضوابط الخاصة بالعقاقير" التابعة لوزارة العدل. كما أن هناك "هيئات ضبط مستقلة مثل هيئة الاتصالات الفيدرالية"، و"هيئة التجارة الفيدرالية"، و"مجلس النقل البرى" (الذى خلف "هيئة التجارة المتبادلة بين الولايات")، وكلها تعمل خارج نطاق السلطة التنفيذية حيث تصدر أحكامًا شبه قانونية لا يمكن أن ترفع استئناف ضدها إلا أمام المحاكم. تتبع هذه الهيئات الكونجرس مباشرة، غير أن موظفيها يعينون من قبل الرئيس على أن يصادق مجلس الشيوخ على تعييناتهم. هذان النوعان من الوكالات أى تلك التابعة لجهات رسمية وتلك المستقلة، تصبح فى كثير من الأحيان حامية للصناعات التى يفترض فيها أن تضبطها، كما أسلفنا من قبل، وعلى هذا الأساس فإن "هيئة الاتصالات الفيدرالية" تخدم شركات الهاتف وشبكات الإعلام، و"هيئة الأسهم والسندات" تضبط سوق الأسهم بحيث تؤمن غالبًا مصالح كبار المستثمرين، و"الهيئة الفيدرالية لتنظيم الطاقة" تنتهج سياسة متساهلة إزاء الشركات الخاصة التى تنتج الطاقة.

هذا يصح بالنسبة للوحدات الأخرى للحكومة أيضًا : فوزارة النقل تذعن لنفوذ مجموعة شركات النفط - الطرق السريعة - السيارات، كما أن "سلاح المهندسين

للجيش الأمريكى"، و"ديوان استصلاح الأراضى" يتابعان تخريب البيئة الطبيعية لصالح المؤسسات الخاصة ومؤسسات الأعمال الزراعية، ومستثمرى الأراضى. أما وزارة الداخلية فهى تخدم مصالح شركات النفط والغاز، والتعدين، والأخشاب، ووزارة الدفاع تنفق وحدها ما يتجاوز ما تصرفه كل الهيئات التى ذكرناها هنا، وهى تساند شركات الصناعات الحربية دون كلل أو ملل.

فى عام ١٩٤٩، وبميزانية لا تتجاوز مليونى دولار كانت "منظمة الأغذية والأدوية" FDA تلاحق الآلاف ممن يخرقون الضوابط التى تضعها الهيئة. أما الآن، وبميزانية تقدر بمائة ضعف ميزانيتها حينذاك فإن منظمة الأغذية والأدوية قلما تتخذ إجراءات ضد شركات الغذاء أو الدواء الرئيسية، بل إنها تعلّمت كيف تلتزم جانب التعقل والحذر. والنتيجة هى أن شركات الأدوية تستطيع فرض الأسعار التى تريدها لأدوية ربما لم يتم اختبارها بأساليب يمكن التعويل عليها للتأكد من فعاليتها وسلامتها. وعندما سوقت شركة "مونسانتو" هرمون النمو البقرى BGH الذى تنتجه وافقت هيئة الدواء والغذاء على هذا العقار على الرغم من أن دراسة مكتب المحاسبة العامة تظهر الآثار الضارة لهذا الهرمون على الأبقار، بل والتى قد يمتد ضررها إلى بنى البشر. وعندما عبر الدكتور "ريتشارد بوروز" عن قلقه إزاء إقرار استخدام هرمون النمو البقرى طرد من وكالة الغذاء والدواء [٣١] . كما قررت الوكالة عدم السماح لمنتجى الألبان الذين لم يستخدموا هذا الهرمون بأن يذكروا على منتجاتهم بأنها خالية من هرمون النمو البقرى، غير أنه تم إبطال هذا القرار بعد احتجاجات شعبية عنيفة.

يموت مائة شخص أو حول ذلك كل عام من التسمم بالطعام، كما يصاب آلاف آخرون بحالات تسمم غذائية، ومع ذلك فإن وزارة الزراعة الأمريكية كثيراً ما تتجاهل الضوابط الفيدرالية، وتغض الطرف عن خرق إجراءات الصحة والسلامة الخاصة بإنتاج اللحوم. ليس لوزارة الزراعة الأمريكية سيطرة تذكر على شركات اللحوم، وكل ما يمكن للوزارة أن تفعله هو محاولة إقناع شركة ما بسحب منتجاتها التالفة طوعاً. ولقد عارضت جماعات الضغط القوية وصناع القوانين المتنفذين فى الولايات المنتجة للحوم اقتراحات وزارة الزراعة الخاصة بمنحها سلطات أقوى لضبط الأمور [٣٢] .

أضرّت أساليب الزراعة باستخدام المواد الكيميائية الصناعية والتى استخدمت طوال السنوات الخمسين الماضية بنوعية ملايين الفدادين من الأرض ذات التربة الخصبة بحيث نتج عن ذلك انخفاض ملموس فى مستوى المزايا الغذائية للعديد من أنماط الحبوب والخضار. وعلى الرغم من إدراك وزارة الزراعة الأمريكية لهذه المشكلة إلا أنها لا تظهر ميلاً للعمل على معالجتها. وبحكم استجابتها المستمرة للشركات الزراعية العملاقة فقد حاولت وزارة الزراعة الإعلان عن مقاييس مقررة للأغذية التى تزرع باستخدام الأسمدة العضوية، والتى تشمل الأغذية المعالجة بالإشعاع وتلك التى يتم تحويلها جينيًّا وباستخدام الرواسب الطينية، ولكنها اضطرت للتخلى عن هذا المشروع بسبب الاحتجاجات الشعبية العنيفة (٣٣).

استجابة للضغط الشعبى أقر الكونجرس فى عام ١٩٩٦ قانونا حول سلامة الأغذية يفترض فيه أن يخفض نسبة مبيدات الحشرات المستخدمة لدى إنتاج الأغذية بهدف حماية الأطفال. غير أنه حتى عام ١٩٩٩ لم يكن قد خفض أى حد للمبيدات على الإطلاق كما ينص القانون، بل إن مستوياتها الفعلية كانت تتزايد بشدة فى أنماط الفاكهة والخضار التى يتناولها الأطفال على نطاق واسع (٣٤).

مرسوم "المقاييس العادلة للعمالة" هو قانون فيديرالى يحظر استخدام الشباب دون سن الثامنة عشرة للعمل فى مهن تتسم بالخطورة، ومع ذلك فإن الملايين من القاصرين يمارسون أعمالاً شاقة تتسم بالخطورة ولساعات طويلة، فى المصانع المعرِّقه (Sweat shopsوهى مؤسسات صناعية صغيرة تستخدم العمال بأجور منخفضة وأحوال غير صحية) والمطاحن، ومطاعم الوجبات السريعة، ومزارع الشركات الزراعية العملاقة. وفى كل عام يلقى عشرات الآلاف من هؤلاء القاصرين حتفهم أو يتعرضون للإصابة فى مواقع العمل. ولا يبدى أصحاب العمل الكثير من القلق حول خرقهم لقوانين عمالة الأطفال نظراً لأنهم نادراً ما يجبرون على الالتزام بقوانين العمل تلك. فالمعدل الذى يتوقع لأى مصلحة عمل لإجراء تفتيش لها هو مرة كل خمسين سنة أو ما يقارب ذلك. وحتى لو تمت مثل عمليات التفتيش هذه واستدعى أصحاب هذه المصالح للمثول أمام المحكمة فإن العقوبة القصوى التى يتوقعونها، وهى غرامة بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار لكل عملية خرق قلما يتم تطبيقها. أما معدل الغرامة التى تقرها المحاكم

والمفتشون فى حالات الوفاة أو الإصابة بإعاقة دائمة فهى ٧٥٠ دولار لكل حالة - وهذا مقياس للقيمة التى تقدر بها حياة الأطفال من أبناء ذوى الدخل المحدود (٣٥) .

بدلاً من وجود إجراءات حكومية زائدة عن الحاجة لضبط الأمور فإن ما يوجد من هذه الإجراءات غير كاف. فالمصادر التى يفترض فيها أن تضع الضوابط لا تفعل ذلك، إما لأن الهيئة التى يعملون فيها ترتبط بعلاقة ود مع الصناعة المعنية التى يفترض أن توضع الضوابط لعملها، أو لأنها شديدة الفزع من تلك الصناعة، أو لأن التفويض القانونى الممنوح لهذه الوكالة لا يوفر لها سلطة كافية لتنفيذ قراراتها. وحتى لو فكرت هذه الهيئات فى اتخاذ إجراءات صارمة لفرض النظام على الشركات الأمريكية العملاقة فإنه ليس لدى معظمها الكوادر الكافية على الإطلاق، أو ما يوازى جيش المحامين الذين يدافعون عن تلك الشركات.

كثيراً ما يكون السياسيون الذين يعيّنون على رأس الهيئات الإدارية المختلفة معارضين للضوابط التى تضعها الحكومة. وعلى سبيل المثال فإن المسئولين الذين يقومون على تنفيذ قوانين التفتيش على اللحوم معروفون بتاريخهم المعارض للتفتيش على اللحوم، فى حين يشرف على برامج الإسكان الشعبى رجال أعمال يقاومون الإسكان الشعبى. أما تطبيق قوانين الحقوق المدنية فيقوم عليه أشخاص مناوئون للحقوق المدنية، كما أن برامج صيانة الأنهار والحفاظ على البيئة إنما يتولى إدارتها أشخاص يقاومون صراحة الضوابط الخاصة بحماية الطبيعة. مهمة تنظيف مصانع الأسلحة النووية أوكلت لأشخاص لديهم سجل مشين من التساهل إزاء الصناعات النووية. وإحدى الحالات الأخيرة هى تعيين "برادلى سميث" عضواً فى "الهيئة الفيدرالية للانتخابات" التى تفرض حدوداً معينة على الإنفاق على الحملات الانتخابية، علماً بأن برادلى هذا، وهو يمثل الحزب الجمهورى، يؤمن بأن فرض قيود على الصرف على الحملات الانتخابية أمر غير دستورى (٣٦) .

على العكس من السيناريو الذى يستهدف إثارة الذعر فإن البيروقراطيين ليسوا فى الواقع أشخاصاً مجهولين اغتصبوا السلطة ولا يخضعون للمساءلة. فالواقع أن الموظفين البيروقراطيين يتصرفون كما يوجههم رؤساء تلك الهيئات الذين يتم تعيينهم

على رأسها لانتهاجهم خطا سياسيًا معينًا. ولا بد من الإشارة إلى أن الأخلاق المهنية لمعظم البيروقراطيين تتلخص بالقول " التزم الحياد وانتظر إلى أن يتم تحديد الخط السياسى من الأعلى". ويمكننا القول إن الوصف الأفضل "للإخفاقات البيروقراطية" هو أنها استخدام ناجح للسلطة السياسية لتقويض الضوابط والقوانين التى ثبت أنها تسبب المتاعب للشركات الأمريكية الكبرى.

السلطة العامة فى أيد خاصة

تتخلى الحكومة أحيانًا عن سلطاتها لتقدمها بنفسها لمؤسسات الأعمال الكبرى، وتستمر فى الوقت نفسه فى تقديم المعونات والخدمات لتلك المصالح. وتجدر الإشارة إلى أن الروابط التجارية الخاصة المنبثقة عن مؤسسات الأعمال تضع ضوابط تحدد مواصفات البضائع التى تنتجها مصانعهم، ثم ما تلبث هذه الضوابط أن تصبح بمثابة نظم أساسية، وبذلك تكتسب قوة القانون. وعلى نفس المنوال، وضعت أراضٍ فيدرالية ومصادر مياه تحت سلطة مجالس محلية يسيطر عليها أصحاب المزارع الضخمة، وينجح هؤلاء تبعًا لذلك فى تحويل سلطتهم الاقتصادية إلى سلطة مدعومة حكوميًا [٣٧].

فى كل الصناعات المهمة تتعاون الهيئات الحكومية تعاونًا وثيقًا مع لجان استشارية يعمل فيها ممثلون عن الشركات الخاصة الأساسية حيث يتولون وضع معظم التوصيات الهامة المتعلقة بهذه الصناعة. وتعقد عدة آلاف من اللجان ومجالس الإدارة اجتماعات منتظمة مع الإداريين القياديين مما يكلف الحكومة عدة ملايين من الدولارات سنويًا. أكثر هذه اللجان والمجالس نفوذًا تتعامل مع قضايا البنوك، والمواد الكيماوية، والاتصالات، وشركات الزراعة التجارية الضخمة، والنفط والمؤسسات ذات المنفعة العامة. والتقارير التى تصدرها هذه الهيئات تصبح أساسًا للضوابط الإدارية والتشريعات الجديدة، مما يوفر لتلك الصناعات مزايا يتغلبون بواسطتها على منافسيهم الأصغر حجمًا، وعلى عمالهم ومستهلكى منتجاتهم ، وهى مزايا قد لا يتسنى لهم الظفر بها بسهولة لو كانت هناك منافسة حرة حقاً. وتجدر الإشارة إلى أن اجتماعات هذه اللجان والمجالس تعقد خلف أبواب تغلق فى وجه الصحافة والجمهور.

تسمح العديد من حكومات الولايات والبلديات، شأن الحكومة الفيدرالية، لروابط مؤسسات الأعمال التى تسيطر عليها أكبر الشركات سلطةً بتسمية ممثليها فى مجالس منح الرخص والتصاريح، وفى غيرها من الهيئات الإدارية. ويعامل هذا النوع من تحويل السلطة العامة إلى أيدى المصالح الخاصة على أنه شكل من أشكال "الإجراءات التطوعية"، أو أنه نوع من اللامركزية فى اتخاذ القرارات السياسية. ولكن الواقع هو أن هذه الإجراءات إنما تؤدى إلى تحويل سلطة السيادة فى هذه المجالات إلى منتجين خاصين يتلقون معاملة تفضيلية. هناك إذن عدد هائل من صنّاع القرار الخاصين الذين يمارسون سلطة عامة بالطريقة التى تناسب مصالحهم، دون أن يخضعوا للمساءلة أمام الجمهور الأمريكى الذى تجهل غالبيته ما يفعله هؤلاء الذين يمكن لنا أن نطلق عليهم مسمى "مخصخصى المصالح العامة".

من أكثر هذه الهيئات سلطة "الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى" والذى يتحكم بمعدلات الفائدة فى البلاد ويصدر الأوراق المالية. ففى عام ١٩١٣، وبناء على طلب من البنوك الرئيسية قام الكونجرس والرئيس "وودرو ويلسون" بإنشاء النظام الاحتياطى الفيدرالى، وكان مهندسه الرئيسى نيلسون ألدريتش، والد زوجة "جون روكفلر" الابن. وقد اعتبرت كل البنوك التى وضعت الحكومة الفيدرالية خطط إنشائها، وكذلك العديد من بنوك الولايات أعضاء فى الاحتياطى الفيدرالى. يعيّن الرئيس الأمريكى مجلس إدارة البنك الاحتياطى الفيدرالى المكون من سبعة أعضاء حيث يعينون لفترات تداخلية مدتها أربع عشرة سنة، علمًا بأن الرئيس لا يستطيع أن يعين أكثر من اثنين من أعضاء مجلس إدارة البنك الاحتياطى الفيدرالى إبان السنوات الأربع لرئاسته. وبعد أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة يصبحون عرضة للمساءلة فقط أمام الصناعة المصرفية دون أى طرف آخر. أما الأعضاء الإقليميون الخمسة للجنة السياسية العليا للاحتياطى الفيدرالى فلا يتم انتقاؤهم من قبل الرئيس، بل من قبل المصرفيين من مختلف الأقاليم الأمريكية.

منح الدستور الأمريكى الكونجرس السلطة المطلقة لإصدار أوراق النقد. غير أن ما لدينا اليوم هو بنك احتياطى فيدرالى مشكّل من البنوك الخاصة حصراً، وهو الذى يقوم بإصدار الأوراق النقدية. وإذا ما تفحصت ما تحمله من دولارات فى محفظتك

فستجد أن كل ورقة منها تحمل عبارة "ورقة نقدية صادرة عن الاحتياطى الفيدرالى"، علمًا بأن الاحتياطى الفيدرالى ليس بنكًا مركزيا منفذًا يخدم وزارة الخزانة الأمريكية، بل هو الذى يهيمن فى الواقع على وزارة الخزانة حيث يمارس سلطاته منفرداً فى وضع الاعتمادات وإصدار الأوراق النقدية بحيث يتوجب على وزارة الخزانة أن تعود إلى البنك الاحتياطى الفيدرالى للحصول على ما تحتاجه من نقد. تتولى وزارة الخزانة طباعة وثائق "السندات الحكومية الأمريكية" التى تعطى فائدة لمالكى هذه السندات فى إصدارٍ قد تصل قيمته الاسمية مثلا إلى ١٠ مليارات دولار. هذه السندات هى الوثائق التى يطلق عليها مسمّى سندات دائنة I owe you أو اختصاراً IOUS التى تقدم للاحتياطى الفيدرالى. وعند ذلك يدخل البنك الاحتياطى الفيدرالى مبلغ عشرة مليارات كحساب مدين يقيد على حساب وزارة الخزانة. فإذا أرادت وزارة الخزانة المبلغ كسيولة نقدية يقوم عند ذلك الاحتياطى الفيدرالى بطباعة هذه النقود فى ديوان الكليشيهات والطباعة، وهو نفس المكان تطبع فيه الحكومة السندات المذكورة أعلاه.

يُدخِل الاحتياطى الفيدرالى فى نفس الوقت فى دفاتره مبلغ ١٠ مليارات دولار كمبلغ مدين على حساب وزارة الخزانة، تمامًا كما يتم لدى قيام أى بنك بمنح قرض لأى شخص أو جهة ما، وعلى هذا الأساس يحصل البنك الاحتياطى الفيدرالى على فائدة على مبلغ عشرة المليارات دولار الذى فتحه. وعندما يكون معدل الاحتياطى هو ثمانية إلى واحد يمكن للبنك الاحتياطى الفيدرالى عند ذلك القيام بإقراض ٨ دولار لقاء كل دولار واحد يوجد لديه كاحتياطى. وعلى هذا الأساس، فإن معظم المال الذى يقرضه الاحتياطى الفيدرالى إنما يأتى فى الواقع من لا شىء. وعلى هذا، وبدلا من أن تتولى وزارة الخزانة إصدار أوراق النقد بنفسها بحيث لا يتوجب عليها أن تدفع فائدة، فهى تقترض من مصدر مصرفى خاص، هو الاحتياطى الفيدرالى، مستخدمة قدرتها المستقبلية على فرض الضرائب على الشعب الأمريكى كضمان لهذا القرض. وعلى هذا الأساس يسمح للبنوك الرئيسية بإصدار أوراق نقدية بدون تغطية، وتحصيل فوائد على هذا المال من الحكومة ومن دافعى الضرائب.

النظام الاحتياطى الفيدرالى هذا هو عبارة عن آلة لصنع المال حيث تحصل تلك الآلة على ما يتراوح بين ١٦ مليار دولار و ٢٤ مليار دولار أرباحًا سنوية، وهو مصدر دخل

هائل يدخل مباشرة فى الحسابات الخاصة المنتفخة لطبقة متموّلة صغيرة (٣٨) . ولقد ألح الرئيس الأمريكى جون كينيدى فى عام ١٩٦٣ إلى عدم ارتياحه لهذا الترتيب الائتمانى، وبدأ بإصدار أوراق نقدية، حيث تولت وزارة الخزانة إصدارها بحيث تُغطّى بالفضة لتحلّ محل الأوراق النقدية التى يصدرها البنك الاحتياطى الفيدرالى. غير أنه فى غضون أشهر معدودة تم اغتيال الرئيس كينيدى وتوقفت وزارة الخزانة على الفور تقريبا عن إصدار أوراق النقد.

يعمل البنك الاحتياطى الفيدرالى خلف أبواب مغلقة ودون أى إشراف من جانب الكونجرس. فالكونجرس إنما يضع هيئة ما موضع المساءلة عن طريق تحكّمه بما يخصصه لها من اعتمادات مالية. أما البنك الاحتياطى الفيدرالى فهو يتهرب من هذه السيطرة بسحب تمويلاته التشغيلية من المليارات التى يتقاضاها كفوائد على السندات الحكومية. وفى عام ١٩٩٦ أصدر مكتب المحاسبة العامة تقريراً ينتقد فيه إدارة البنك الاحتياطى الفيدرالى لتمويلاته الخاصة، وكان هذا هو ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز "بأنه فحص مستقل نادر الحدوث" للبنك المركزى الذى يجنح للعمل ضمن نطاق من السرية. وقد لاحظ مكتب المحاسبة العامة بأن نفقات تشغيل الاحتياطى الفيدرالى تفوق بمقدار ثلاثة أضعاف معدلات الإنفاق التقديرية الفيدرالية، وأن البنك الاحتياطى الفيدرالى لا يسعى للحصول على عروض تنافسية فعلية للخدمات التى يشتريها، كما أنه راكم مبلغ ٣,٧ مليار دولار كصندوق طوارئ كان يجب فى الواقع أن يعاد للخزينة الأمريكية، كل هذا فى وقت ظل فيه رئيس البنك الاحتياطى الفيدرالى ألان جرينسبان يتحدث تكراراً عن ضرورة تخفيض مصروفات الحكومة (٣٩) .

ينتهج البنك الاحتياطى الفيدرالى عامة سياسة محافظة تميل إلى الانكماش (نقص فى حجم العملة المتداولة يفضى إلى انخفاض عام فى الأسعار)، مما يجعل من الصعب على الرئيس والكونجرس أن يحثا اقتصاداً راكداً بحيث يندفع إلى الأمام. وتجدر الإشارة إلى أنه يفترض بالإدارة الذاتية للاحتياطى الفيدرالى أن تظهر "استقلاليته" وابتعاده عن السياسة. غير أن كل ما يفعله ينتج تأثيراً سياسياً، يحابى عادة البنوك وغيرها من المصالح التى تملك المال. باختصار، يمكن القول إن المصرفيين الكبار يملكون سلطة عامة تمكّنهم من التصرف كحكومة قلّة غير منتخبة من شأنها التلاعب بالاقتصاد، متحدين الأجندة التى قد يفضلها المسئولون المنتخبون.

هناك هيئات عامة على المستوى الفيدرالي والمحلي، وعلى مستوى الولايات تقوم بسلسلة من النشاطات (شأن سلطة ميناء نيويورك). تتسم هذه الهيئات بسمات عديدة متماثلة: فهي تملك تفويضًا من قبل المجالس التشريعية للولايات أو الكونجرس للعمل خارج نطاق الهيكل النظامي للحكومة، وهي نادرًا ما تتعرض للمساءلة أو لتقصي أعمالها من جانب الجمهور، وذلك بفضل المزايا التي تتمتع بها كشركات كبرى مستقلة ذاتيًا. ولقد أصبحت الهيئات العامة في بعض الولايات مثقلة بديون تبلغ في مجموعها ضعفي ديون الولاية. وللوفاء بالتزاماتها العامة فهي تقوم بطرح سندات، لم يقر أياً منها دافعو الضرائب الذين يتوجب عليهم أن يدفعوا ثمنها، وعلى هذا فإن تلك السلطات العامة هي مؤسسات تتمتع بفضائل العالمين، حيث إنها تتغذى من المذود العام ولكن دون الخضوع للمساءلة إلا أمام نفسها.

الضوابط على الاحتكارات مقابل الضوابط على الخدمات الحكومية

إذا كانت الحكومة هي التي تعيل وتحمي الرأسمالية في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها، وإذا كانت الحكومة ومؤسسات الأعمال متداخلين بحيث يصبح من الصعب التفريق بينهما في الكثير من الأحيان فلماذا يطلق ممثلو مؤسسات الأعمال كل هذه الانتقادات لما يسمونه "بتدخل الحكومة بالاقتصاد" ؟ هناك تفسيرات عدة لذلك، فأمريكا الشركات الكبرى لا تعارض فرض ضوابط احتكارية من شأنها الحد من دخول فئات أخرى إلى السوق، وتأييد تقديم معونات حكومية لصناعات مختارة، ووضع مقاييس إنتاج لا يمكن أن تلبيها إلا الشركات الكبرى ، وإضعاف المنافسين الأصغر وتشجيع فرض أسعار احتكارية. مثل هذه الضوابط الحكومية كانت دائما موضع ترحيب من الشركات الزراعية الكبرى، والاتصالات اللاسلكية والطاقة، والنفط، وصناعة العقاقير وغير هذه من الصناعات.

أما الضوابط التي تضعها الهيئات الحكومية وتود مؤسسات الأعمال الكبرى إلغاءها فهي القوانين المناوئة للاحتكارات الكبرى، وتلك التي تتوخى حماية العمال، والمستهلكين والبيئة الطبيعة. فهذه القوانين بغيضة بالنسبة لمؤسسات الأعمال لأن من

شأنها أن تقتطع مما تجنيه من أرباح، إذ إن من شأن إلغاء الضوابط المفروضة على الخدمات العامة أن يطلق أيدى مؤسسات الأعمال لجنى الأرباح دون أن تُفرَض عليهم أى التزامات تتعلق بالتكاليف الاجتماعية الناشئة عن تحقيق تلك الأرباح. ولقد مكّن إلغاء الضوابط شركات التعدين من القيام بأعمال جائرة من شأنها جرف التربة وتدمير الطبيعة دون أن تدفع تكاليف العمليات الترميمية الناتجة عن ذلك. كما يسمح إلغاء الضوابط للمديرين التنفيذيين للشركات الكبرى بالحصول على المزيد والمزيد من المستحقات الإضافية علاوة على رواتبهم، ومن المنح دون أن يعلنوا عن ذلك لمالكى الأسهم ولجامعى الضرائب، وهو ترتيب وصفه أحد الصحفيين الذين يتابعون الأمور الاقتصادية بأنه "ترخيص يسمح بالسرقة"[٤٠] . ولقد مكن إلغاء الضوابط البنوك من زيادة أجور خدمات الزبائن فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه مصروفات هذه الخدمات باستخدام شبكات الكمبيوتر لإنجازها. وكما قال رئيس لجنة البنوك فى مجلس النواب إن أصحاب البنوك هم من يطلب إلغاء الضوابط وليس الزبائن [٤١] .

لا تتبنى مؤسسات الأعمال فى الواقع مبدأً مجردًا غير ملموس حول "السوق المفتوحة" بل هى تساند الضوابط التى تعزز الأرباح بينما تستنكر تلك التى تقتطع من الأرباح. وما يسمع فى غرف مجالس الإدارة فى مختلف أنحاء البلاد يتعلق بإلغاء الضوابط من النمط الثانى، أى تلك التى تحدّ من الأرباح. فما يقلق مؤسسات الأعمال هو أن تؤدى الضوابط المفروضة لتأمين تقديم خدمات عامة إلى وضع ضوابط على الصناعات فى دوائر أخرى، أو إلى إعادة توزيع الدخول لمصلحة الطبقات الأدنى وليس الطبقات الأعلى، أو زيادة حصة القطاع العام الذى لا يسعى للربح فى الاقتصاد.

جانب كبير من المعارضة اللفظية للحكومة هو مظهر من مظاهر تمسك رجل الأعمال بإيديولوجية مؤسسات الأعمال، والتى تتجسد بإيمانه بفضائل الفردية الصارمة والمنافسة الخاصة. واحتمال إقدام أفراد على خرق هذه العقيدة فى داخل شركاتهم لا يعنى أن تمسكهم بها قائم على نفاقٍ واعٍ. فالتمسك بمعتقدات معينة لا يصبح أقل صدقًا لمجرد أنها تحقق المصلحة الشخصية لمن يحملون هذه العقيدة. العكس هو الصحيح، إذ إن تطابق عقيدة ما مع المصلحة الشخصية والصورة الشخصية المواتية يجعلها أكثر إلحاحًا وإقناعًا لمن يتبنون هذه المعتقدات. والكثيرون

من رجـال الأعمـال، بمن فـيـهم أولئك الذين اسـتـفـادوا بـكل السـبل الممكنة مـن العقـود الحكومية والمعونات وقوانين الضرائب، كل هؤلاء يعتقدون بأن المكتسبات التى حققوها إنما هى نتيجة لاعتمادهم على أنفسهم وجهودهم ومواهبهم ضمن سوق "خاصة" تتّسم بالمنافسة الشديدة. إنهم يعتقدون أن المعونة التى تتلقاها مؤسسات الأعمال من الحكومة هى فى مصلحة الاقتصاد القومى، بينما تعتبر المساعدات التى تمنح لغيرهم عبارة عن حسنات تقدم للطفيليين.

المطلوب ليس نشراً لا تحدّه حدود للوحدات التنظيمية، بل تغييراً فى الظروف التى تتطلّب كل هذه الإجراءات والضوابط - أى أسلوبًا مختلفًا فى الملكية ، وهدفًا مختلفًا للإنتاج، أى ذلك الذى يعطى أهمية للناس أكثر من اهتمامه بالأرباح.

الهوامش

(١) إشارة إلى كتب تعالج هذا الموضوع.

(٢) إشارة إلى كتاب يعالج هذا الموضوع.

(٣) يرجى العودة إلى مناقشة موضوع منظمة التجارة العالمية فى الفصل الحادى عشر.

(٤) حول المقارنة بين التكاليف الإدارية فى القطاعين العام والخاص يمكن مراجعة كتابى "نجاح أمريكا الخفى" و "قضية البيروقراطية".

(٥) مقال فى صحيفة حزب العمل "ليبور بارتى بريس"، عدد مارس ١٩٩٠ بعنوان "لا تخفضوا الضمان الاجتماعى"، وصحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ٣١ أغسطس ١٩٩٢، ومقال فى صحيفة سوليداريتى، عدد يوليو/أغسطس ٢٠٠٠، والذى يحمل عنوان "عشرة أسباب ممتازة لتعزيز الضمان الاجتماعى ومناوءة الخصخصة".

(٦) صحيفة سوليداريتى، عدد إبريل/مايو ١٩٩٧، بعنوان: "أزمة الرعاية الصحية أكثر سوءاً".

(٧) لهذه الأمثلة المتنوعة راجع تقرير Mathematica Policy Research نشرته نيويورك تايمز، عدد ١ نوفمبر١٩٩٠، وتقرير مجلس السلامة القومية الذى نشرته صحيفة نيويورك تايمز عدد ٧ أكتوبر ١٩٩٠، وتقرير مجلس السلامة الوطنية نشرته أيضًا نيويورك تايمز عدد ٩ نوفمبر ١٩٩٥، بعنوان "الحرب ضد الفقر: فضلاً لا أعذار".

(٨) كتاب "نجاح أمريكا الخفى" ٥٩-٦٩، ودراسة صادرة عن "مؤسسة إيربان" فى عام ١٩٨٨ بعنوان "التحكم بالإيجارات وتوفر المساكن بأسعار مقبولة فى مقاطعة كولومبيا، تقرير مجلس CAP عمال صناعة السيارات المتحدون" صدر فى أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٩) تقرير صادر عن Public Citizen and "OMB" Watch فى واشنطن عام ١٩٩٢ بعنوان: "الحسابات القائمة على الشعوذة".

(١٠) مقال فى "فورت وورث ستار - تيلجرام"، عدد ١٢ أغسطس ٢٠٠٠، ومقال فى صحيفة نيشن عدد ١٦ مارس ١٩٩٨ .

(١١) نشرة صادرة عن المرافق البلدية لمقاطعة "إيست بى" فى كاليفورنيا لشهرى سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٠، تحت عنوان: "حماية مصادرك المائية".

(١٢) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٩ مارس ١٩٩٧ .

(١٣) تقرير فى وكالة أسوشيتدبرس فى ٢٧ يناير ١٩٩٦ . وكتاب: "حول الاختيار بين المدارس".

(١٤) مقال فى مجلة "زد" عدد أكتوبر , ١٩٩٥ بعنوان "الحرب ضد المدارس الحكومية".

(١٥) مقال فى نشرة حزب العمل (ليبور بارتى بريس، عدد سبتمبر ١٩٩٨، بعنوان: "كلا، القطاع الخاص لا يتصرف بشكل أفضل"، صحيفة نيويورك تايمز عدد ٢ ديسمبر ١٩٩٢).

(١٦) راجع كتاب مايكل بارينتى: القمصان السوداء والحمر" ص ٨٧-١٢٠ .

(١٧) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٣ إبريل ١٩٨٦ .

(١٨) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٧ يوليو ١٩٩٧، وتقرير وكالة أسوشيتدبرس فى ١٦ يوليو، و ١ أغسطس ١٩٩٨ .

(١٩) مكتب المحاسبة العامة، تقرير صادر فى واشنطن، فى فبراير ١٩٩٥ فى تقرير بعنوان: "سلسلة المخاطر الشديدة".

(٢٠) كتب تتناول هذا الموضوع.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) كتاب: "خداع مميت: إشعاع بمستويات متدنية، وإخفاء بدرجة عالية"، وكتاب: "سحب السرية: تجارب الحرب الجرثومية للجيش فى المناطق المأهولة"، نيويورك تايمز ,عدد ١ و ٥ يناير١٩٩٤ و٣٠ أكتوبر ١٩٩٦ .

(٢٣) صحيفة الواشنطن بوست، عدد ١٨ إبريل ١٩٩٥، وصحيفة نيويورك تايمز عدد ٢٨ يونيو ١٩٩٦، وصحيفة سان فرانسيكو إكزامينر، عدد ٢٨ يونيو ٢٠٠٠ .

(٢٤) كتاب "المنذرون": الكشف عن الفساد فى الحكومة والصناعة" صحيفة سان فرانسيسكو إكزامينر، عدد ٢٥ يوليو ٢٠٠٠، ونيويوك تايمز، عدد ٢٤ مايو ٢٠٠٠ .

(٢٥) صحيفة سان فرانسيسكو إكزامينر، عدد ٣ أغسطس ١٩٩٨ .

(٢٦) كتاب: "بحّار يحاكم أمام محكمة عسكرية"

(٢٧) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ١٦ نوفمبر ١٩٩٦، وصحيفة نيشن عدد ١٩ مايو ١٩٩٧ .

(٢٨) كتاب: "الجريمة لدى ذوى الياقات البيضاء".

(٢٩) كتاب "ثورة ضد التنظيم"، واشنطن بوست، عدد ٢ فبراير ١٩٨٩ .

(٣٠) صحيفة الواشنطن بوست، عدد ٢٧ مارس ١٩٨٧ .

(٣١) فصلية "كوفيرت أكشن كورترلى" شتاء ١٩٩٥-١٩٩٦ . فى مقال بعنوان "هجوم الشركات الكبرى على منظمة الأغذية والأدوية "FDA .

(٣٢) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣٠ أغسطس ١٩٩٧ . كتاب: "المسلخ: القصة المروعة للطمع، الإهمال والمعالجة غير الإنسانية فى صناعة اللحوم الأمريكية".

(٣٣) مقـــالات فى مجلة "أورجانيج جـــارديينج"، عدد مـايو/يونيـو ٢٠٠٠ . بعنوان: "نوعيـة الغذاء تـتـردى، وزارة الزارعة الأمريكية تغمض عينيها" و "وزارة الزراعة تعيد النظر فى أحكام الزراعة بالأسمدة العضوية".

(٣٤) بيان للمجموعات العاملة فى مجال حماية البيئة نشرته صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٣ فبراير ١٩٩٩ بعنوان: "شىء يمضغ"، والموقع .(http://www.foodnews.org)

(٣٥) فصلية "سذرن إكسبوجر" (Southern Exposure)، عدد خريف/ شتاء١٩٩٥، فى مقال بعنوان: "العمل فى المنطقة الخطـــرة"، مكتب المحاسبة العـــامة "الورشات المعــرّقة فى الولايات المتحدة (المطبعة الحكومية، واشنطن دى سى ١٩٨٨).

(٣٦) سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد ٢٧ يونيو ٢٠٠٠، وصحيفة نيويورك تايمز عدده فبراير و ٨ ديسمبر ١٩٩٣، ومجلة "إن ذيس تايمز"، عدد ٧ أغسطس١٩٩١، وصحيفة نيشن، عدد ٧ مايو ١٩٨٨ .

(٣٧) راجع الملاحظات بالإنجليزية.

(٣٨) مقال فى مجلة "نورث كوست اكسبرس"، عدد مايو ١٩٩٣، بعنوان "المشكلة مع الفيدراليين".

(٣٩) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٦ مارس ١٩٩٦ .

(٤٠) واشنطن بوست، عدد ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ .

(٤١) تصريح لعضو مجلس النواب "فيرناند سانت جيرمان" رئيس لجنة البنوك فى مجلس النواب، نشرته صحيفة واشنطن بوست، عدد ١٢ إبريل ١٩٨٤ .

الفصل السابع عشر

تدخل المحكمة العليا فى الشئون السياسية

تنص المادة الثالثة من القسم الأول للدستور الأمريكى على ما يلى:

"تناط السلطة القضائية فى الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبأية محاكم أدنى قد تناط بها بين وقت وآخر هذه السلطة من قبل الكونجرس الذى قد يقرر إنشاءها". ويتولى الرئيس الأمريكى تسمية قضاة المحكمة العليا وجميع القضاة الفيدراليين الآخرين، على أن يقرّ مجلس الشيوخ هذه التعيينات. ويبقى القضاة الفيدراليون فى مناصبهم مدى الحياة ولا يتم صرفهم منها إلا فى حالة سوء التصرف، وشريطة أن يتولى مجلس الشيوخ توجيه تهمة التقصير أو الخيانة لهم. يتقرر حجم المحكمة العليا بموجب التشريعات الصادرة بهذا الشأن، وقد تراوح على مر السنوات بين ستة وعشرة أعضاء، علماً بأنه ثبت عددهم بتسعة أعضاء منذ عام ١٨٧٧ .

تؤدى فروع السلطة الثلاثة (التنفيذى والتشريعى والقضائى) يمين الولاء للدستور، غير أن للمحكمة العليا وحدها حق تقرير دستورية تصرفات الفرعين الآخرين (التنفيذى والتشريعى) بالنسبة للقضايا التى ترفع لهذه المحكمة على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد أى نص فى الدستور يعطى هذه المحكمة الحق فى تلك "المراجعة القضائية"، غير أن محاضر جلسات التجمع الدستورى الذى عقد عام ١٧٨٧ تظهر بأن العديد من أعضائه كانوا يتوقعون من السلك القضائى أن يسقط القوانين التى يرى أنها لا تتوافق مع الدستور (١) . والأهم من ذلك هو "التفسير القضائى"، أى سلطة المحكمة فى تقرير مفهوم ومعنى منطوق القوانين كما يجرى تطبيقها فى الأحوال

الواقعية، وما يهمنا فى هذا الفصل هو أن نحاول فهم الدور السياسى الذى لعبته المحكمة فى الكفاح من أجل الديموقراطية وضدها.

من الذى يحكم؟

المحكمة العليا، بحكم طبيعتها، عبارة عن فرع من نمط أرستقراطى، إذ يتم تعيين أعضائها ولا ينتخبون، وهم يتمتعون بمنصب يستمرون فيه مدى الحياة، ولا يخضعون رسميا للمساءلة أمام أى أحد بعد أن يتم تعيينهم فى مناصبهم، ولهم الكلمة العليا فى الشئون الدستورية. وتبعًا للنية الأساسية لواضعى الدستور فقد فوضت المحكمة بالتصرف بحيث تكون بمثابة أداة لكبح ديموقراطية الأغلبية وحاميةً للملكية والعقود والامتيازات الخاصة.

يمكننا القول بشكل عام بأن القضاة، بحكم خلفيتهم الطبقية ونزعاتهم السياسية، إنما تتطابق ميولهم بصورة عامة مع مصالح ملاك الأراضى أكثر مما تتطابق مع غير الملاّك، ومع مالكى العبيد أكثر مما تتطابق مع مصالح العبيد، ومع الصناعيين أكثر من العمال. ومع أنصار مبادئ "هيربرت سبنسر" "أكثر من مبادئ كارل ماركس".

أشار القاضى ميلر الذى كان قد عينه الرئيس إبراهام لينكولن عضوا فى المحكمة إلى تحيّز القضاة الطبقى فقال: "من غير المجدى أن تجادل قضاة ظلوا يجلسون تحت قوس المحكمة حيث دأبوا على الدفاع على مدى أربعين سنة عن شركات الخطوط الحديدية، وكل أنماط رأس المال المتضامن... كل ممارستهم ومشاعرهم تحابى، ومنذ البداية أولئك الذين لا يحتاجون أصلاً لمثل هذا النفوذ" (٢).

أما عن سيرة المحكمة العليا على مدى معظم تاريخها فيقول "راسل جالوى" Russel Galloway فى كتابه "الأغنياء والفقراء فى تاريخ المحكمة العليا ١٧٩٠-١٩٨٢" بأنه "تم انتقاء أعضاء هيئة المحكمة العليا من طبقة محامى الشركات الكبرى بشكل رئيسى، ولذا لم يكن هناك فيها قط نقص فى تقمص العواطف التى تميل باتجاه رغبات الرأسمالية المتنامية"(٣) وتشير إحدى الدراسات إلى أن "اللجنة القضائية الفيدرالية"

شبه الرسمية لرابطة المحامين الأمريكيين والتى تتولى مهمة دراسة ورفع وثائق مؤهلات القضاة الذين قد يعيّنون فى مناصب قضائية على مختلف المستويات (فى المحاكم المحلية أو محاكم الاستئناف)، تفضل تلك اللجنة أولئك الذين يميلون إلى الاتجاهات المحافظة والمساندة لمصالح الشركات الكبرى [٤] . وعلى وجه الإجمال، ومع استثناءات قليلة فإن اتجاه الرأى السياسى - الاقتصادى لقضاة المحكمة العليا يتراوح باتجاه خط المحافظين المغالين وأولئك الذين ينتمون إلى خط الوسط السائد عامة.

أشار كبير القضاة " تشارلز إيفانز هيوز" فى إحدى المرات نحن نخضع للدستور ولكن الدستور هو ما يقول القضاة إنه يعنى كذلك" [٥] . وما يقولونه إنما يقرره نزوعهم الأيديولوجى غالبًا. فإذا نظر القضاة بعين العطف إلى قضية ما فإنهم يجادلون بالقول ليس "هناك فى الدستور ما يمنع ذلك"، أما إن لم ينظروا إليها بعين الرضا فهم إنما يجادلون بالقول "ليس فى الدستور ما يدعو إلى ذلك". وبما أن معظم الأعمال التى تتصل بالحكومة أو الحياة الاجتماعية لا تذكر على وجه التحديد فى الدستور فيمكن إذن الحكم عليها على أساس أن الدستور لا يمنعها أو أنه لا يقرها، وذلك تبعاً للميول السياسية للقضاة الجالسين على منصة المحكمة. وعلى هذا الأساس كتب القاضى "أنطونى كيندى" مساندًا فرض عقوبة الإعدام فى قضية عسكرى فى عام ١٩٩٦ حيث قال إنه لا يوجد فى الدستور ما يمنع الكونجرس من تخويل الرئيس، بصفته قائدًا أعلى للقوات المسلحة، سلطة تنفيذ تشريعات عقوبة الإعدام. غير أنه يمكن للمرء أيضًا أن يجادل، وبنفس المنطق بأنه لا يوجد فى الدستور ما يمنح الكونجرس حق تخويل مثل هذه السلطة.

قد يختار الرئيس أحيانًا شخصًا للمحكمة يتصرف بعكس ما كان يتوقع له، غير أنه يمكن القول بشكل عام إن الرؤساء نجحوا فى مواءمة من يختارونهم مع أيديولوجياتهم المفضلة. ولقد تفوق الرئيس ريجان فى ذلك فى ثمانينات القرن العشرين على من سبقوه من الرؤساء عندما ملأ، وبشكل منظّم، أكثر من نصف مناصب القضاء الفيدرالية البالغ عددها ٧٤٤ منصبًا بمن يلتزمون التزامًا صارمًا بإيديولوجيات محافظة، ومعظمهم فى سن الثلاثين أو الأربعين من العمر وممن سيصدرون قرارات

ويشكّلون قانون البلاد خلال السنوات الثلاثين إلى الخمسين المقبلة. يزيد دخل ٨٠٪ ممن عيّنهم ريجان عن ٢٠٠٠٠٠ دولار، في حين اعترف ٢٣٪ منهم أنهم يملكون الملايين (٦) .

عين خليفة ريجان جورج بوش (الأب) عددا إضافيا من القضاة الفيدراليين بلغ ١٩٥ قاضيا، جميعهم من المحافظين، ومن الشباب عادة ومن ضمنهم رئيس محافظ للمحكمة العليا هو "كلارينس توماس" **Clarence Thomas** في الثالثة والأربعين من عمره ولا يتمتع بأية مميزات ليحل محل رئيس متميز هو "ثورجود مارشال" **Thurgood Marshall.** وعلى مدى اثنتي عشرة سنة، إبان إدارتي ريجان وبوش، فتش الجمهوريون كليات القانون في طول البلاد وعرضها لكي يتمكنوا من ملء المحاكم الفيدرالية بقضاة من ذوي الأيديولوجيات المحافظة الهجومية.

عندما اعتلى بيل كلينتون، الديمقراطي، سدة الرئاسة كانت لديه فرصة يحسد عليها لملء ما يزيد على مائة مقعد شاغر في السلك القضائي وإدخال بعض التوازن بمحاكم الاستئناف والمحاكم المحلية. فقد كان زملاؤه من الديمقراطيين يسيطرون على مجلس الشيوخ الذي يقرّ أو يرفض المرشحين لمنصب القضاء. ولقد سجلت تعيينات كلينتون للمحاكم المحلية ومحاكم الاستئناف رقمًا قياسيا في تعيين أعضاء من النساء أو من الأقليات العرقية (أو كليهما)،غير أن تعييناته على وجه الإجمال كانت الأقل ليبرالية لأي رئيس ديمقراطي في العصر الحديث مما أدى إلى تبني قرارات ليببيرالية في ٤٦٪ من القضايا فقط (٧) . ولقد دأب كلينتون على التخلي بسرعة عمن يرشحهم لمنصب القضاء إن واجه هذا الترشيح معارضة قوية من الجمهوريين. ويقول أحد مساعديه إنه كان منغمسًا انغماسًا عميقًا في عملية انتقاء القضاة. وعندما تبجح هو ومن يعملون معه بأنهم يتحاشون ترشيح الأيديولوجيين لمناصب القضاة فإنهم إنما كانوا يعنون بذلك من يتبنون أفكارا ليبرالية صريحة. غير أن تجنب كلينتون أولئك الذين يتبنون سياسة ليبرالية قوية إنما يعكس بوضوح أيديولوجيته الديموقراطية الجديدة التي تتسم باتجاه محافظ.

ما يزيد على نصف القضاة الفيدراليين الذين عينهم كلينتون فى عام ١٩٩٨، وعددهم خمسة وستون، هم من أصحاب الملايين. ستة من أعضاء المحكمة العليا يعترفون بأنهم يملكون الملايين واثنان آخران أعطوا تقديرات متدنية بشكل غير واقعى حول ما يملكون من موجودات، أحدهما كبير القضاة رينكويست "Rehnquist" (٨) .

وفى السنة الأخيرة من رئاسة كلينتون عمد مجلس الشيوخ الذى يسيطر عليه الجمهوريون لرفض إقرار تعيين العشرات من المرشحين الأكفاء لمناصب قضائية آملين أن يحتل الجمهوريون مقعد الرئاسة فى انتخابات (٢٠٠١)، وتاركين حوالى ثمانين منصبا قضائيا شاغراً.

اتجاه نشيط للقضاء المحافظ :

لقد أظهر قضاة المحكمة العليا سرعة جهنمية فى العثور على مبررات دستورية لمتابعة كل أنماط سياسات الظلم والجور والآثام، سواء تعلقت باستغلال العبيد، أو التمييز العنصرى، أو عمل الأطفال، أو يوم العمل الذى يمتد على مدى ست عشرة ساعة، أو قوانين الدولة التى تتعلق بأعمال العصيان أو التهجم على التعديل الأول للدستور .

برزت المحكمة منذ أوائل إنشائها، وفى ظل رئاسة القاضى "جون مارشال" كحارس نشط للملكية الخاصة للشركات الكبرى، كما حدث فى القضية التى تعتبر معلما أساسيا فى هذا المجال وهى قضية أمناء كلية دارموث (فى العام ١٨١٩)، إذ إنه استجابة لمطالبة المزارعين والحرفيين لتوفير تعليم حكومى لأبنائهم يمكنهم دفع تكاليفه وافق المجلس التشريعى لولاية "هامبشاير" على تحويل كلية "دارموث"، وهى كلية خاصة للنخبة إلى جامعة حكومية. عارض مجلس أمناء الكلية هذا القرار غير أن محكمة الولاية توصلت إلى قرار بأن المجلس التشريعى تصرف ضمن نطاق صلاحياته، إذ إن التعليم "قضية تقع فى أعلى سلم الاهتمامات العامة"، وأضافت أنه علاوة على ذلك فلم يكن للأمناء حق الملكية فى كلية دارموث، بل إن حقهم الوظيفى إنما هو بمثابة ائتمان عام. غير أنه كان لمحكمة جون مارشال رأى آخر وهو أن عقد كلية دارموث هو عقد مشترك -تم منحه من قبل التاج البريطانى فى عام ١٧٦٩ - وأنه عقد لا يمكن إفساده

بإجراء تشريعى، وبأن دارموث هى شركة خاصة ويجب أن تظل كذلك، وعلى هذا الأساس ما تزال دارموث حتى يومنا هذا كلية خاصة للنخبة لا يستطيع دخولها غالبا إلا أولئك الذين ينتمون للطبقة الميسورة نسبياً.

تنص المادة الأولى من القسم العاشر للدستور على أنه لا يمكن لأية ولاية إصدار أى "قانون يفسد الالتزامات المنصوص عليها فى العقود". وكان ما يفكر فيه واضعو الدستور هو العقود التنفيذية بين الأفراد. غير أنه فى قضية "كلية دار موث" طبق كبير القضاة مارشال هذه الفقرة على عقد يتعلق بشركة، معلناً أن مسئولية الولاية الخاصة بخلق نظام تعليمى ديمقراطى إنما هى سلطة لمنفعة أقل ما يقال فيها إنها محل شك، مقارنة بالتزام الولاية بالمحافظة على العقود (المعقودة بين التاج البريطانى ومئات المستعمرين الأوائل)، وهى العقود التى تخص الشركات الخاصة- علمًا بأن كلمة "شركة" لا ترد قط فى نص الدستور الأمريكى. بعبارة أخرى، ليس لحكومة الولاية سلطة سيادية ديموقراطية تفرضها على الشركة. وفى قضية كلية دارموث أكد مارشال من جديد أيضا حق المحكمة العليا فى المراجعة التشريعية لقوانين الولاية بحيث تعلن عدم دستوريتها.

كان العديد من القضاة من ملاك العبيد بمن فيهم مارشال نفسه، وقد دافعوا تكراراً عن أولوية حقوق ملكية العبيد حيث كانوا يرفضون كل تظلمات العبيد المطالبين بالحرية.وحتى عشية الحرب الأهلية قررت المحكمة لدى النظر فى قضية "دريد سكوت ضد سانفورد" الشهيرة (١٨٥٧) بأن السود، سواء أكانوا عبيداً أم أحراراً هم "طبقة تابعة وضيعة من الكائنات" ليس لهم حقوق دستورية، وأنه ليس للكونجرس سلطة إقصاء مالكى العبيد وأملاكهم المنقولة من مناطقهم..

يتركز الكثير من النقاش المتعلق بالمحكمة العليا فى هذه الأيام فيما إن كانت المحكمة

(أ) ستتصرف "سياسيا" و"أيديولوجيا" بممارسة نشاط قضائى ليبرالى بحيث تساند بقوة حقوق الأفراد والحاجات الاجتماعية أو

(ب) ستلجأ إلى تقييد قضائى محافظ يدعو إلى الإذعان لرغبات فرعى الحكومة الآخرين (التنفيذى والتشريعى)، وإلى التعمق أكثر وأكثر باتجاه المقاصد التقليدية للدستور. غير أن الممارسة الفعلية للمحكمة على امتداد تاريخها هو القيام بنشاط قضائى "محافظ" دفاعًا عن مصالح الأثرياء.

عندما كانت الحكومة الفيدرالية تريد تأسيس بنوك وطنية، أو التخلى عن نصف أراضى البلاد للمضاربين الخاصين، أو تقديم المعونات المالية للصناعة، أو تعيين هيئات لتثبيت الأسعار ومعدلات الفائدة بالنسبة لكبار الصناعيين والبنوك، وإرسال جنود البحرية إلى أمريكا الوسطى لتأمين استثمارات الشركات الكبرى هناك، أو سجن الأشخاص الذين تكلموا علنًا مهاجمين الحرب والرأسمالية، وترحيل الراديكاليين المهاجرين دونما محاكمة، أو استخدام الجيش الأمريكى لإطلاق الرصاص على العمال وكسر الإضرابات، فى كل هذه الأحوال كانت المحكمة تبتدع أساليب تستخدمها كشمّاعات دستورية تعلق عليها قراراتها.

أما عندما كانت الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات تسعى لتحديد ساعات العمل اليومى أو تحديد الأجور الدنيا أو مقاييس السلامة المهنية، أو التأكد من سلامة المواد الاستهلاكية، أو ضمان حق المساومة الجماعية (للحصول على شروط أفضل فى العمل) كانت المحكمة فى هذه الحالات تحكم بأن حكومتنا هى حكومة محدودة الشكل لا تستطيع العبث بحقوق الملكية ونظام "السوق المفتوحة" بحرمان المالك والعامل من "ممارسة قواعد الإجراءات القانونية الموضوعية" "وحرية التعاقد". وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم قواعد "الإجراءات القانونية الموضوعية" هو مفهوم يناقض نفسه بنفسه، وهو لا يرد فى الدستور على الإطلاق وكان من اختراع النشطاء القضائيين المحافظين. وقد مكن هذا المفهوم المحكمة من إعلان عدم دستورية القوانين إن كان لها تأثير على حرية الأفراد والشركات فى استخدام نفوذهم الاقتصادى كما يرونه مناسبًا لهم [٩].

ينص التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكى والذى تم تبنيه فى عام ١٨٦٨ لسبب ظاهرى هو منح السود جميع حقوق المواطنة على ما يلى: "لا يحق لأى ولاية إصدار أو تنفيذ أى قانون ينتقص من الامتيازات أو الحصانات التى يتمتع بها مواطنو

الولايات المتحدة، كما لا يحق لأى ولاية أن تحرم أى مواطن من الحياة، أو الحرية أو الملكية دون أن يستند ذلك على قواعد الإجراءات القانونية، أو أن تحرم أى مواطن يعيش ضمن سلطانها القضائى من حق الحماية المتساوية التى يوفرها القانون". قررت المحكمة أن كلمة "شخص" تشمل الشركات الكبرى، وأن التعديل الرابع عشر يستهدف حماية مؤسسات الأعمال المختلطة من "الضوابط المفتعلة" للولايات [١٠] . وبحلول عام ١٩٢٠ كانت المحاكم الفيدرالية قد شطبت حوالى ثلاثمائة من قوانين العمل التى كانت المجالس التشريعية للولايات قد أقرتها للتخفيف من الظروف اللاإنسانية التى يعانى منها العمال. وقد أصدرت المحاكم بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٣١ أكثر من ١٨٠٠ أمر زجرى ضد الإضرابات العمالية [١١] ، (علمًا بأن الأمر الزجرى هو أمر يصدر عن المحكمة يمنع طرفًا معينًا من انتهاج أسلوب مسلكى ما).

عندما أصدر الكونجرس قوانين تحظر عمل الأطفال أعلنت المحكمة العليا بأغلبيتها المحافظة أن هذه القوانين هى بمثابة اغتصاب غير دستورى للسلطات الممنوحة للولايات بموجب التعديل العاشر الذى يقول "السلطات التى لا تناط (بحكومة) الولايات المتحدة بموجب هذا الدستور، ولا تلك التى يحظرها على الولايات هى بمثابة حقوق محفوظة للولايات أو للشعب". غير أنه حين أصدرت الولايات تشريعات تتعلق بالرفاه الاجتماعى وجد فيها الناشطون القضائيون المحافظون للمحكمة العليا "خرقا لقواعد الإجراءات القانونية الموضوعية" وذلك بموجب التعديل الرابع عشر للدستور [١٢] . وعلى هذا فقد استخدم القضاة التعديل العاشر لوقف إصلاحات فيدرالية شرع بتنفيذها بموجب التعديل الرابع عشر، كما استخدم التعديل الرابع عشر لوقف إصلاحات شرع بها بموجب التعديل العاشر. وهكذا يتضح لنا وبتعابير قضائية أن من الصعب أن نجد إبداعا أكبر مما حققه هؤلاء الناشطون القضائيون.

فى عام ١٨٩٦ أصدرت المحكمة العليا ذات الطابع المحافظ فى قضية بليسى ضد فيرجسون **Plessy V. Ferguson** قراءة مبتدعة لفقرة "الحماية المتساوية" فى التعديل الرابع عشر للدستور. فقد استخلص بليسى بأن مبدأ "الفصل مع المساواة" الذى يقول إن الفصل الإجبارى للسود عن البيض فى المرافق العامة لا يلصق تهمة الدونية طالما كانت هذه المرافق متساوية تقريبًا (علمًا بأنه نادرًا ما كان الأمر كذلك). وقد أسبغ هذا

التفسير المبتدع لتلك الفقرة شرعية دستورية على سياسة التفوق العنصرى التى يمارسها البيض.

أخذت النساء بحكم قناعتهن بأنهن "أشخاص" أيضاً على الرغم من المعاملة التى يتلقينها من مجتمع يسيطر عليه الذكور، أخذن يجادلن بأن التعديلين الرابع عشر والخامس ينطبقان عليهن، وأن من الواجب إلغاء القيود الصادرة عن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والتى تمنعهن من ممارسة حق الاقتراع . وتجدر الإشارة إلى أن التعديل الخامس ينص فيما ينص على أنه لن يحرم أى شخص من حقوقه المترتبة على "قواعد الإجراءات القانونية"، وهذا يشمل الحكومات الفيدرالية بينما ينطبق التعديل الرابع عشر على الولايات. غير أنه نتيجة لقضية أخرى هى قضية "ما ينور ضد هابرسيت" (١٨٧٥) توصلت المحكمة العليا التى يحتل قضاة ذكور جميع مقاعدها إلى تفسير مهذب آخر هو: النساء مواطنات، غير أن المواطنة لا تمنح بالضرورة حق الاقتراع [١٣] . وهكذا يبدو أن المحكمة العليا قد أقرت أن "الامتيازات والحصانات التى يتمتع بها المواطنون" و"تنفيذ القواعد القانونية" و"الحق بالمعاملة المتساوية بموجب القانون" تنطبق على أشخاص من أمثال شركات مؤسسات الأعمال ولا تنطبق على النساء أو على من ينتمون لأصول إفريقية .

ظلت المحكمة العليا، حتى فى ظل جانب كبير من فترة "الاتفاق الجديد" تمثل قلعة حصينة للناشطين الداعين للرأسمالية والأسواق المفتوحة حيث ألغت إصلاحات صادرة عن المجالس التشريعية للولايات وعن الكونجرس، علماً بأن قرارات المحكمة تلك كانت تتخذ غالبا بأغلبيات ضئيلة لا تتجاوز خمسة مقابل أربعة أصوات. غير أنه منذ عام ١٩٣٧، وتحت ضغط من الرأى العام والبيت الأبيض، وفى ظل ميل للمحافظين فى المحكمة إلى اتجاه ليبرالى أخذت المحكمة العليا تتقبل دستورية تشريعات فترة "الاتفاق الجديد".

الالتفاف حول التعديل الأول للدستور

عارضت المحكمة العليا فرض لقيود على سلطة الرأسمالية الاقتصادية، ولكنها ساندت فرض قيود على الحريات المدنية للأشخاص الذين يقومون بالتحريض ضد تلك

السلطة. وينص التعديل الأول للدستور على أنه "لا يحق للكونجرس إصدار أية قوانين تحد من حرية الكلام، أو حرية الصحافة" (١٤) ، غير أنه منذ صدور مراسيم "الأجانب" و"التحريض على الفتنة والعصيان" فى عام ١٧٩٨ حتى الآن أصدر الكونجرس والمجالس التشريعية للولايات قوانين عديدة تنص على عقوبات ضد التعبير عن أفكار سياسية راديكالية باعتبارها أفكاراً "تآمرية" أو "مثيرة للفتن". ولقد أقيمت إبان الحرب العالمية الأولى ألفا دعوى قضائية تقريبا معظمها ضد مناوئى الرأسمالية الذين عبروا عن معارضتهم للحرب بمن فيهم الزعيم الاشتراكى "يوجين فيكتور ديبس" الذى ألقى به فى السجن. كما حكم على شخص أعرب عن رأيه لدى تبادله الحديث فى بيت أحد أقاربه بأن الحرب هى حرب الأغنياء، حكم عليه بغرامة خمسة آلاف دولار وبالسجن لمدة عشرين عاما (١٥) .

عبّر القاضى "أولفر ويندل هولمز" عن موقف المحكمة العليا إزاء التعديل الأول للدستور أبلغ تعبير فى القضية التى رفعتها الولايات المتحدة ضد "شينك" فى عام ١٩١٩ . إذ اتهم شينك بمحاولة إثارة العصيان فى القوات المسلحة الأمريكية وإعاقة تجنيد المشاركين فى الحرب نظراً لأنه وزع منشوراً يحث على إلغاء قرعة السحب للخدمة العسكرية ويستنكر الحرب باعتبارها خطأ ارتكبته سوق الأسهم المالية "وول ستريت"، مما اعتبر خرقا للمرسوم الخاص بالتجسس الصادر عام ١٩١٧ ، وقد جادل "هولمز" بأن التعديل الأول للدستور الأمريكى يحمى مثل هذه الأقوال فى الأوقات العادية، غير أنه عندما تكون البلاد فى حالة حرب فإن بيانات مثل ذلك الذى صدر عن شينك من شأنها إحداث "خطر واضح وقائم بخلق شرور من حق الكونجرس التصرف لمنعها". جادل "هولمز" كذلك بأن "مبدأ حرية الكلام" لا يحمى إنساناً يقف فى مسرح مكتظ ليصيح محذراً من حريق زائف مسبباً حالة من الهلع. غير أن هذا التشبيه بعيد عن الواقع. إذ إن شينك لم يكن يقف فى مسرح ليسبب حالة من الهلع، بل يسعى ليقف على منصة ليعلن عن معارضته لسياسات اعتبرتها المحكمة العليا غير قابلة للاعتراض .لقد كان هولمز فى الواقع يثير حجة يرفعها كل حاكم حاول إلغاء حرية شعبه حيث يعلن: "هذا وقت عصيب، والأمن القومى يتطلب بالضرورة تعليق الحقوق الديموقراطية (١٦) .

عالجت المحكمة أكثر من مرة الطبيعة الضارة، في زعمها، لأى فكرة راديكالية، مدعية بأن ذلك هو دليل على التأثير القاتل لهذه الفكرة وكتبرير لكبتها. وعندما حكم على القيادة العليا للحزب الشيوعى فى العام ١٩٥١ بموجب المرسوم المسمى "مرسوم سميث" والذى يعتبر أى محاولات تعليمية أو دعوة للإطاحة بالحكومة باستخدام العنف بمثابة جناية، وقد أقرت المحكمة هذه الأحكام. كما أعلنت المحكمة أثناء النظر فى القضية المرفوعة من قبل حكومة الولايات المتحدة ضد "دينيس وآخرين" أنه ليس هناك حرية بموجب الدستور لأولئك الذين تآمروا للترويج لحركات ثورية. وأضافت بأن حرية التعبير ليست قيمة مطلقة بل واحدة من العديد من القيم المتنافسة. وقد عارض القاضيان "بلاك" و"دوجلاس" ذلك محتجين بأن المتهمين لم يتهموا بالقيام بأية أفعال، بل إنهم لم يقولوا أى شىء عن ثورة عنيفة، وكل ما كانوا ينوونه هو نشر وتعليم الكتابات الكلاسيكية "لماركس"، و"أنجلز" و"لينين". وأشارا إلى أن التعديل الأول للدستور قد صمم على أية حال لحماية وجهات النظر الراديكالية، وبالذات تلك التى قد نجدها مزعجة لنا أو عدوانية ومخيفة. فالآراء التقليدية الآمنة قلما تحتاج لحماية دستورية.

بعد ست سنوات من ذلك أدين قادة شيوعيون آخرون بموجب مرسوم سميث المذكور أعلاه بسبب تبنّيهم معتقدات سياسية ممنوعة. غير أن الجو السياسى والتركيب السياسى للمحكمة كانا قد تحوّلا، ولذلك اتخذ القضاة موقفًا معاكسًا لما كانوا قد اتخذوه من قبل وأصدروا حكمًا بأن مرسوم سميث يمنع فقط التحريض على أفعال غير مشروعة وليس على "الدعوة لتعاليم مجردة" وأسقطت بالتالى الأحكام الصادرة على أولئك القادة. بل إن القاضى بلاك أضاف إلى ذلك اعتقاده بضرورة إعلان مرسوم سميث فى حد ذاته مرسومًا غير دستورى وذلك لأن التعديل الأول للدستور يمنع الكونجرس من معاقبة الناس لمجرد أنهم يتناولون بالحديث الشئون العامة، سواء أكانت هذه المناقشات تحرّض أم لا على أفعال شرعية أو غير شرعية [١٧].

قد تحظر حرية التعبير على الشيوعيين أحيانا، ولكنها لن تحظر بالنسبة للشركات الكبرى التى أعلنت المحكمة أنها تعتبر "أشخاصًا قانونيين" لهم الحقوق التى ينص عليها التعديل الأول للدستور. وعلاوة على ذلك فإن ما تصرفه الشركات للتأثير على

الأصوات فى حملة استفتاء هو "نمط من التعبير الذى لا بد منه لاتخاذ القرارات فى مجتمع ديمقراطى" طبقًا لما وصفه القاضى لويس باول [١٨] . وقد اتخذ القضاة "وايت" و "برينان" و"مارشال" مواقف معارضة حيث جادلوا بأن الشركات الكبرى هى كينونيات مصطنعة خلقت بموجب القانون بهدف "تعزيز أهداف اقتصادية معينة". وأضافوا بأن تحكم هذه الشركات "بقدر هائل من السلطة الاقتصادية قد لا يؤدى إلى الهيمنة على الاقتصاد فحسب، بل كذلك على قلب ديمقراطيتنا ذاتها، أى على العملية الانتخابية".

استخدمت المحكمة العليا التعديل الأول فى الآونة الأخيرة للوقوف فى وجه إصلاحات تستهدف تحقيق المصلحة العامة، تمامًا كما تم استخدام حقوق الملكية وحقوق العقود فى الأزمنة السابقة. وبذا حكم الناشطون المحافظون فى المحكمة أن حظر الإعلان عن أسعار المشروبات الروحية فى منطقة "رود آيلاند" إنما يمثل "خرقًا لحرية التعبير الخاصة بالأمور التجارية". ويبدو أن المحكمة العليا لا تستطيع التمييز بين جهود الحكومة لفرض رقابة على الكلام وجهود الحكومة لفرض ضوابط على سلطة القطاع الخاص [١٩] .

فى قرار اتخذته المحكمة بأغلبية سبعة أصوات إلى صوتين توصل القضاة إلى أن التعبير على شبكة الإنترنيت يستحق أعلى مستوى من الحماية التى يوفرها التعديل الأول للدستور، وأن حماية الأطفال من المواد "البذيئة" يجب أن يتم دون كبت غير ضرورى واسع النطاق للتعبير الموجّه للبالغين [٢٠] . ليت المحكمة منحت الراديكاليين السياسيين فى أعمالهم قدرًا من الحماية يماثل ما منحته للإباحيين فيما يقومون به من أعمال.

هل هناك حرية للثوريين؟

يجادل البعض بأن "الثوريين يخرقون الأحكام الديمقراطية للّعبة، وأن من الواجب ألا يسمح لهم "باستغلال الحريات نفسها التى يسعون هم أنفسهم لتدميرها"، وأنه قد يكون علينا أن نحرم بعض الناس من حرياتهم لكى نحافظ على حريتنا.[٢١]
ويمكننا تقديم عدة ردود على هذه الادعاء:

أولاً: وكنقطة أولى تعبّر عن الحقائق التاريخية، فإن التهديد بالقيام بثورة فى الولايات المتحدة لم يكن حقيقيًا أو مؤذيًا لحرياتنا شأن الإجراءات التى اتخذت "لحمايتنا" من الأفكار الثورية. فباسم الأمن الوطنى يتم كبت الدعوة إلى الأفكار الثورية أولاً. ومن ثم يكبت أى نوع من النقد يجد أولئك الذين هم فى السلطة أنهم لا يطيقونه.

ثانيًا: إن النخب السياسية، بكبتها للأفكار "الضارة"، تتولى فى الحقيقة صياغة عقولنا حيث تحرمنا من فرصة سماع ومناقشة أفكار راديكالية. إنهم يمنعون عنا فرصة تبادل الرأى مع دعاة الأفكار الثورية لأنه تم إسكات هؤلاء الدعاة- ومن شأن هذا الأمر أن يحد من أفكارنا النقدية حول هذه الموضوع.

ثالثًا: لا صحة للقول بأن المناوئين للرأسمالية نذروا أنفسهم لتدمير الحرية. بل إن الكثير من الاهتياج الذى أظهرته الطبقة العاملة فى الولايات المتحدة والذى حرّض عليه الاشتراكيون، والفوضويون والشيوعيون وسّع فى الواقع من مجالات الانشقاق عن الاتجاهات السابقة وساعد فى توسيع حق الاقتراع ليشمل العمال الذين ليس لديهم أية أملاك. كما أن المظاهرات المنظمة من قبل "العمال الصناعيين فى العالم" من ذوى الأفكار الثورية ضد القوانين المحلية القمعية فى أوائل القرن العشرين حصّنت التعديل الأول للدستور ضد الهجمات التى يشنها عليه حراس الثروة. والدور الحاسم الذى لعبه الشيوعيون فى تنظيم الاتحادات الصناعية فى ثلاثينيات القرن العشرين وكفاحهم لتحقيق الإصلاحات الاجتماعية، ومن أجل السلام والحقوق المدنيّة قوّى بدلاً من أن يقوّض القوى الديموقراطية. والاحتجاجات العنيفة ضد الحرب فى فيتنام تحدت ذلك الفعل اللاأخلاقى واللا قانونى، وحاولت توسيع نطاق الآراء الناقدة ونشر المعلومات عن حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية، لفترة من الوقت على الأقل.

رابعًا: بدلاً من القلق من الأخطار الثورية المحدقة بنا فى المستقبل علينا أن ندرك بأن مساحة الحرية ضيقة فى مجتمعنا الحديث. فبناء بدائل اجتماعية- اقتصادية من شأنه أن يأتى بالمزيد من الحريات، بما فى ذلك التحرر من الفقر والجوع، وحرية المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تحكم عمل الأفراد والمجموعات، وحرية تجربة أنماط

جديدة من الإنتاج والملكية. لابد لنا من الاعتراف بأننا سنفقد بعض الحريات التى نتمتع بها الآن فى مجتمع ثورى مثل حرية استغلال الآخرين والاغتناء نتيجة لجهودهم، وحرية تبديد الموارد الطبيعية ومعاملة البيئة كما لو أنها خزان تلقى فيه القاذورات، وحرية احتكار المعلومات وممارسة سلطة لا تخضع للمساءلة.

أدت الحركات الثورية الاجتماعية فى كثير من الأقطار إلى تحقيق نمو فى حرية الأفراد وذلك عن طريق تحسين الشروط الضرورية للصحة والحياة البشرية، وتوفير أعمال للعاطلين عن العمل وتعليم للأميين، وباستخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق التطور الاجتماعى وليس لتحقيق الأرباح للشركات الكبرى، وبالإطاحة بالأنظمة الرجعية شبه الإقطاعية، وبإنهاء الاستغلال الأجنبى، وبالعمل على انخراط قطاعات واسعة من السكان فى عملية إعادة البناء الاقتصادى. يمكن للثورات إذن أن توسع من أنماط الحريات الحقيقية دون أن تدمر الحريات التى لم تتوفر أصلاً قط لشعوب تلك الأقطار.

يمكن أن يكون هذا الأمر موضع مناقشة. غير أن هذه المناقشة لن تتم إن جرى كبتها وقمعها. والخطر الحقيقى الذى يواجه الحرية فى الولايات المتحدة فى الواقع إنما يأتى من جانب أولئك الذين يريدون "عزلنا" عن وجهات النظر التى يعتبرونها "غير مقبولة". وليس هناك من فكرة تماثل فى خطرها ما يماثل خطر القوة التى تسعى لكبت تلك الفكرة وقمعها.

التحولات فى اتجاهات المحكمة العليا

يعتمد الاتجاه الذى تتخذه المحكمة العليا على:

(أ) الضغوط التى تبذلها مختلف جماعات الرأى.

(ب) الجو السياسى السائد فى ذلك الوقت.

(ج) التركيبة السياسية للأغلبية فى هيئة المحكمة. وعلى الرغم من القصور الشديد فى سجل المحكمة فى مجال الحريات الشخصية إلا أن هذا السجل

لا يخلو من بعض الفضائل. فلقد وسعت المحكمة على مر السنين بعض أجزاء قانون "حقوق الأفراد" بحيث لا يغطى الحكومة الفيدرالية فحسب بل وحكومات الولايات (بواسطة التعديل الرابع عشر). كما أسقطت محاولات الولايات فرض رقابة على المطبوعات، وحرمان الأفراد من حق التجمع السلمى، وإضعاف إجراءات الفصل فيما بين الكنيسة والدولة [٢٢] .

تمكنت المحكمة فى الستينيات من القرن العشرين، يحصّنها النشاط الاجتماعى الذى عمّ قطاعات أكبر من المجتمع، وبحكم الاتجاهات الليبرالية لمعظم القضاة تحت رئاسة رئيس القضاة إيرل وارين "Earl Warren" ، تمكنت المحكمة من إصدار عدد من الأحكام تستهدف:

(أ) حماية الحريات المدنية.

(ب) إعادة تقسيم المقاطعات التشريعية تبعا لتوزيع السكان.

(ج) توسيع الحقوق الاقتصادية للفقراء بتقرير المحكمة بأن لهم حق حماية ملكية المستحقات التى يتلقونها [٢٣]. وهكذا بدأت الأغلبية فى المحكمة لأول مرة فى تاريخها بالقيام بمبادرات تستهدف تحقيق مصلحة الفقراء [٢٤] .

أقرت المحكمة العليا تحت رئاسة وارين أيضًا عدداً من القرارات التى تمثلَ مَعْلما فى مسارها استهدفت إلغاء الفصل العنصرى. كان أكثر قرار قوبل بالترحيب هو فى القضية المرفوعة من "براون" ضد مجلس التعليم (عام ١٩٥٤) والتى حكم فيها بإجماع الأصوات بأن مرافق التعليم التى تفصل بين البيض والسود تفتقر بطبيعة تركيبها للمساواة، وذلك بحكم وصمها للمجموعة التى تمثل الأقلية المعزولة عنصريا بوصمة الدونيّة. هذا القرار جاء لينقض مبدأ "منفصلون ولكنهم متساوون" والذى سبق له أن أقرّ فى قضية بليسى سالفة الذكر فى عام ١٨٩٦، وبنفس الوقت ألغت المحكمة الحظر الذى تفرضه الدولة على الزواج المختلط بين الأعراق [٢٥] .

فى السنوات التى تلت فترة رئاسة وارين للمحكمة العليا، وبعد أن امتلأت المحكمة بالقضاة المحافظين الذين تم تعيينهم مجدداً اتخذت المحكمة مسارًا يمينيا إزاء أنماط متنوعة من القضايا الحاسمة [٢٦] .

كفاح العمال :اتخذت المحكمة العليا فى ظل رئاسة كل من "بيرجر" "ورينكويست" قرارات تلتزم دائمًا تقريبًا جانب مالكى المصالح الاقتصادية فى المنازعات بينهم وبين العمال، مما أدى إلى إضعاف قدرة العمال على التنظيم وعلى المساومة الجماعية للمطالبة بحقوقهم. وعلى هذا حكمت المحكمة بأنه ليس من حق العمال الإضراب احتجاجًا على قضايا تتعلق بالسلامة فى العمل إذا كانت عقود عملهم تحوى إجراءات توفر لهم إجراءات للتظلّم، مما حرم عمال التعدين من حقهم فى التوقف عن ممارسة عملهم فى حالة وجود خروقات خطيرة وفورية من شأنها أن تهدد سلامتهم دون أن تستجيب الإدارة لمطالبهم بإدخال إصلاحات لهذه الخروقات. وقد حكمت المحكمة بأن بإمكان أصحاب العمل معاقبة العمال بإيقاف العمل والإحجام عن تشغيلهم إذا ما دخلوا فى اتحادات عمالية. وأصبح بإمكان الشركات إنهاء عقد عمل من تقرّر وقفه عن العمل من جانب واحد، وتخفيض الأجور تخفيضا جذريا بالتقدم بطلبات لإعادة تنظيم شركاتهم بموجب قوانين الإفلاس. وتقرر فى قضية أخرى أن بإمكان العمال الذين لا ينتظمون فى الاتحادات العمالية والذين تجبرهم عقود عملهم على دفع رسوم مساوية للرسوم التى تدفع للاتحادات العمالية أن يطلبوا ألا يستخدم ما يدفعونه من أموال لنشاطات سياسية يساندها اتحاد العمال (٢٧) . كما أيدت الأغلبية المحافظة فى المحكمة القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات التى تحرم العمال المضربين من حقهم فى تلقى مستحقات البطالة. وينص القرار على أن بإمكان الشركات أن تعطى أولوية فى التعيين للعمال الذين يكسرون الإضراب ويرفضون المشاركة فيه، ويساهمون بالتالى فى تقويض حق العمال فى الإضراب (٢٨) . كما يمكن للشركات، طبقا لحكم المحكمة، تخفيض التأمين الصحى للعمال الذين يصابون بأمراض تكلّف معالجتها تكاليف كبيرة. ويعنى ذلك أن بإمكان العمال أن يتمتعوا بتغطية نفقات العلاج ماداموا لا يستخدمونه لعلاج أى حالة خطيرة – وهو ما يقوّض فى الواقع القصد الأساسى للتأمين (٢٨) .

عدم المساواة الاقتصادية: ركز القضاة المحافظون للمحكمة العليا على ما يفضله الأغنياء وليس على ما يحتاجه الفقراء. فبتمسكهم بالقوانين التى تقلّص من مساعدات الإغاثة كان القضاة يرفضون الإقرار بأن تقديم المساعدة للفقراء إنما تحميه "قواعد

الإجراءات القانونيـة"(٣٠) . وفى خـرق ظاهر لفقرة" الحـماية المتساوية "فى التـعديل الرابع عشر للدستور قرر القضاة بأن بإمكان الولايات أن تسمح بتفاوت نوعية التعليم بما يتـمـاشى مـع الثروة الخـاضـعـة للضـرائب فـى كل من المناطق التى توجـد فـيـهـا المدارس، وبذلك فتح هؤلاء القضـاة المجال على مصراعيه أمـام كل ضروب عدم المساواة التى لا تصل إلى درجة الحرمان المطلق (٣١) .

عـلى الرغـم مـن القانون الذى يحدّ مــن المساعـدات لتوفير المـاء للمزارع التى لا تتجاوز مساحتها ١٦٠ فداناً أو أقل من ذلك، أو للمزارعين الذين "يعيشون فى مزارعهم أو قريباً منها" فقد توصلت المحكمة إلى قرار أن مـن حـق المزارع التجـارية الكـبرى، بما فـيـهـا تلك التى تملكها شـركات كـبرى مثل "سـذرن باسـيـفيك" **Southern Pacific** و"سـتـاندرد أويل" **Standard Oil** الحـصـول على المسـاعـدات الحكومـية لتـأمين الميـاه لمزارعها (٣٢) .

حد اقتراح من كاليفورنيا يحمل الرقم ١٣، من الزيادات فى الضرائب المفروضة على الممتلكات التى تم شراؤها قبل عام ١٩٧٥ بحيث أن من اشـتروا بيوتاً حديثاً يتحملون عبء ضرائب أعلى بمعدل ٤٠٠٪ عمن يملكون بيوتاً منذ وقت طويل. وقد قرر القضـاة أن وجود طبـقة ذات امتيازات من الملاك لا يخـرق "مبدأ الحـمـاية المتسـاوية" بموجب القـانون، ولم يخالفـهم فى ذلك إلا القاضـى سـتيفنس الذى قال إن الاقتراح رقم ١٣ يثبّت امتيازاً له طبيعة امتيازات العصور الوسطى، وهو أن عائلتين لهما احتياجات متساوية ومصادر متساوية تعاملان معاملة تختلف عن بعضهما البعض (٣٣) .

الحريات المدينة: سمحت المحكمة العليا للجيش بالتجسس على النشاط السياسى المدنى القانونى، وحظرت على المدنيين فى نفس الوقت توزيع كتابات سياسية علناً فى المواقع العسكرية أو القيام بتظاهرات تتوجه إلى هذه المواقع (٣٤) . ومنع الصحفيون من الحصول على معلومات من مصادر أخبار سرية إذا كان من سيحصلون منهم على هذه الأخبار قد دعوا من قبل المسئولين للمثول أمـام المحكمـة، مما يحدّ من قدرة المسئولين على حماية المخبرين وعلى القيام بالتحقيقات المطلوبة (٣٥) . وقالت المحكمة إن حظر اللافتات السياسية فى الأماكن العامة ليس قيداً على حرية التعبير، وهذا

يشمل أيضًا القيود المفروضة على المظاهرات وتوزيع المنشورات فى مجمعات التسوق [٣٦] . وبموجب حكم صدر فى قضية أخرى عام ١٩٨٩ قررت المحكمة إطلاق يد المسئولين عن السجون إطلاقًا تاما تقريبًا فى تقرير المطبوعات التى يمكن للسجناء تلقيها، وقد فرضت هذه الرقابة بشكل رئيسى على الأدبيات السياسية التى يكتبها منشقون سياسيون.

لم يكن نصيب الطلبة بأفضل من ذلك عندما حكمت المحكمة بأن بإمكان مديرى المدارس الثانوية فرض رقابة على مطبوعات الطلبة، وإجراء اختبارات دون إبلاغ مسبق على الطلبة لتحرّى تعاطيهم للعقاقير المخدرة، ونقل أعضاء الهيئة التدريسية الذين يتعاملون مع مواد لا تلقى موافقة المسئولين [٣٧] . غير أن المحكمة دعمت حق انتقاد الشخصيات العامة، حتى بأساليب مثيرة للاعتراض [٣٨] . كما حكمت المحكمة العليا مؤخرًا وبالإجماع بأن بإمكان الكليات والجامعات الحكومية فرض ضريبة على جميع الطلاب كرسوم نشاطات لمساندة المنظمات التى تعمل ضمن حرم هذه الكليات أو الجامعات حتى وإن كان بعض الطلبة لا يستسيغون سياسات أو أفعال مجموعات معينة. غير أنه اشترط تخصيص هذه الرسوم بحيث لا يسمح بتفضيل وجهات نظر معينة على وجهات نظر أخرى [٣٩] .

قررت المحكمة بأنه ليس بإمكان أحد الأشخاص الذين يعملون فى ولاية ميتشيجان مقاضاة حكومة ولايته لأنه لم يمنح حقه فى الترقية نظرًا لأن لشقيقة الناشط سياسيًّا ملفا لدى الفرقة الحمراء فى الشرطة .وقد وضع هذا القرار الأفعال السياسية القمعية للولاية فوق الاعتراض القانونى لمواطنيها [٤٠] . وفى عام ١٩٩٦ حكمت المحكمة العليا بأن بإمكان مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI الاحتفاظ بملفات حول مواطنين أمريكيين يشاركون فى نشاطات سياسية قانونية سلمية يحميها التعديل الأول للدستور –وذلك على الرغم من أن الكونجرس كان قد أقرّ "مرسوم الحق فى الخصوصية" الذى يمنع مثل هذا المراقبة [٤١] . وقد حكمت المحاكم الفيدرالية تكرارًا بأنه ليس من حق المعلمين أو غيرهم من الموظفين أن يحصلوا على تعويض قانونى

نظراً لرفض التعاقد معهم أو تعرضهم للتمييز بسبب وجهات نظرهم السياسية المنشّقة، وذلك على العكس من غيرهم من الموظفين الذين يواجهون تمييزاً ضدهم بسبب الجنس أو العرق.

فصل الكنيسة عن الدولة: يتضمن التعديل الأول للدستور النص التالى: "لن يصدر الكونجرس أية قوانين تجعل من إحدى الكنائس دينًا وطنيًا للدولة أو تحظر الممارسة الحرة لهذا الدين". ومساندة للفصل الذى ينص عليه الدستور بين الكنيسة والدولة حكمت المحكمة العليا بأنه:

(أ) لا يسمح للسلطات التى تدير المدارس بأن ترعى إقامة الصلوات فى المدارس العامة.

(ب) يمكن للسلطات المحلية للمدارس فى المقاطعات ألا تسمح للطلبة بإقامة الصلوات المنظمة قبل بدء مباريات كرة القدم.

(ج) لا يحق للولايات أن تتطلب من المدارس العامة التى تدرّس تطور الخليقة أن تدرّس أيضًا وجهات النظر المسيحية الخاصة "بالخلق" والتى تقول بأنه لم يحدث تطور فى الخلق وأن الله خلق العالم كما هو فى ستة أيام [٤٢] .

غير أنه فى خروج عن الفصل بين الكنيسة والدولة تمسكت المحكمة العليا، ومنذ وقت طويل، بحق المنظمات الدينية فى الحصول على إعفاءات متنوعة من الضرائب مما يجبر دافعى الضرائب بالتالى على تمويل هيئات دينية. وحتى فى الأوقات التى شاركت فيها منظمات دينية بنشاط فى قضايا سياسية مثل قضية الإجهاض فإن مكتب "خدمات الدخل الداخلى" يسمح باستمرار إعفاء هذه المنظمات من الضرائب [٤٣] . وفى سلسلة من القرارات التى اتخذت بأغلبية ضئيلة هى خمسة إلى أربعة أصوات مما عكس انقساما عميقا فى المحكمة العليا، حكمت المحكمة بأن:

(أ) المخصصات الفيدرالية الممنوحة للمجموعات الدينية للدعوة للفضيلة لا تخرق قوانين الفصل بين الكنيسة والدولة.

(ب) رسوم التعليم، وثمن الكتب التدريسية وتكاليف النقل للمدارس الخاصة (بما فيها المدارس الدينية)، كل هذه التكاليف تقتطع من الضرائب المفروضة على هذه المؤسسات.

(ج) لا تستطيع أى جامعة أن ترفض استخدام الرسوم الإجبارية التى تفرض على الطلبة لتمويل نشاطاتهم بأن ترفض استخدامها لطبع مواد دينية يعدّها الطلبة.

(د) يمكن استخدام أموال فيدرالية لدفع أجور مدرّسى مواد التعليم الخاص الذين يساعدون الطلبة فى داخل المدارس الإبرشية.

(هـ) أقرت المحكمة مؤخراً أن البرنامج الفيدرالى لتخصيص أجهزة كمبيوتر ومعدات تدريسية أخرى لفصول المدارس الأبرشية لا يعتبر خرقاً لأحكام الدستور الخاصة بالفصل بين الكنيسة والدولة (٤٤) .

العدالة الجنائية

لم تفعل المحكمة العليا الكثير خلال العقدين الماضيين فيما يتعلق بالحقوق الفردية. ولقد تم إضعاف قانون "ميراندا" الذى يمنع اللجوء إلى التعذيب من قبل الشرطة للحصول على اعترافات وذلك عندما أصدرت المحكمة حكمًا فى قضية "فولمينانت" Fulminant فى ولاية أريزونا عام ١٩٩١ بأن استخدام المدعى العام لاعترافات تمت بالإكراه يمكن اعتبارها الآن خطأ "لا ينطوى على ضرر – وذلك مهما كان سلوك الشرطة قاسيًا ووحشيًا. وفى قضية أخرى هى قضية "ماسى ضد ولاية واشنطن"عام ١٩٩١ قرر قضاة المحكمة العليا أن إصدار حكم بالسجن مدى الحياة على فتى فى الثالثة عشر من عمره، معاق عقليًا لا يمثل خرقًا للتعديل الثامن للدستور الذى يحظر العقوبات الوحشية وغير المعتادة، علمًا بأن المتهم الثانى فى القضية والأكبر سنا شهد بأن ماسى كان موجودًا فى المكان فقط ولم يقتل أحدًا (٤٥) .

فى قضية أخرى عام ١٩٨٠ أيدت المحكمة العليا الحكم بالسجن مدى الحياة صدر ضد رجل ارتكب ثلاث جنح احتيال لا تتجاوز فى قيمتها ٢٣٠ دولاراً. وقد جادل "رينكويست" رئيس المحكمة حينذاك أن من الممكن اعتبار عقوبة ما قاسية وغير عادية إذ فرضت عقوبة السجن مدى الحياة على شخص تجاوز الفترة المحددة له لإيقاف سيارته فى موقف للسيارات- وهذا مثال بعيد بحيث لا يترك مجالاً لأى نوع آخر من الأحكام الظالمة. ولقد مسخ هذا الحكم مسخاً تاماً التعديل الثامن للدستور. وبعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، وبعد تحوّل فى تركيبة المحكمة صدر قرار معاكس عن المحكمة بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة بالنسبة لنفس القضية يشير إلى أن عقوبة بالسجن مدى الحياة لسلسلة من الجنايات الضئيلة إنما تمثل فعلاً عقوبة قاسية وغير عادية. ولكن المحكمة ما لبثت أن أقرت فيما بعد أن حكماً بالسجن مدى الحياة دون حق إطلاق سراح المحكوم عليه بشروط لاتهامه لأول مرة بحيازة مخدر الكوكايين ليس حكماً قاسياً وغير عادى (٤٦) .

فى عام ١٩٩٧ قررت المحكمة التى لا ينضب معين الناشطين المحافظين فيها أن القضاة الفيدراليين قد لا يأخذون فى الاعتبار لدى إقرار أى عقوبة الجرائم التى سيحكم بموجبها على المتهم فحسب، بل كذلك أى اتهامات أخرى إضافية سبق أن عرضت على المحاكم ولم "يجرّمهم" القضاء فيها. وعلى هذا الأساس فإن جريمة لم تثبت أمام المحكمة تظل قابلة لاستحداث عقوبة للمتهم فيما بعد. وطبقاً لهذا النوع من الحكم فما المبرر أصلاً لإجراء محاكمة ؟ (٤٧) .

قررت المحكمة العليا أن حظر العقوبات القاسية وغير العادية لا يحمى طلاب المدارس من العقوبات البدنية على أيدى المسئولين فى مدارسهم حتى لو أدى هذا النوع من العقوبة إلى إصابات شديدة. كما قررت أن الالتزام بقواعد الإجراءات القانونية لا يفرض التزاماً على الحكومة بحماية الأفراد من إساءة معاملتهم من قبل أفراد آخرين، حتى بالنسبة لحماية طفل من إساءة معاملته من قبل أحد والديه (٤٨) . ويبدو من ذلك أن المحكمة تعتقد بأنه يمكن للأطفال المحافظة على أنفسهم . كما قررت المحكمة عدم دستورية قانون يسمح لصغار السن بالإدلاء بشهاداتهم من خلف حاجز فى قضايا التعرض للتحرش الجنسى وذلك بهدف عدم تعريض الصغار لذلك الشعور

المؤذى بوجودهم فى مكان واحد مع من تحرشوا بهم. وجاء اعتبار المحكمة عدم شرعية هذا القانون بدعوى حق المتهم بمواجهة من يوجه التهم له [٤٩] . (علمًا بأن الطفل سيظل يخضع فى الواقع لاستجواب دقيق وقاس لدحض شهادته).

أضعفت إجراءات الحماية من عمليات التفتيش وإلقاء القبض المقررة بموجب التعديل الرابع إضعافًا شديدًا عندما أيدت المحكمة سلطة الشرطة فى إجراء عمليات تفتيش كاسحة فى البيوت والحافلات وفى اعتقال الأفراد دون أمر قضائى واحتجازهم بدون تقديمهم للمحاكمة [٥٠] . وقد حكم الناشطون المحافظون بأن على نزلاء السجون، إن أرادوا رفع قضايا قانونية ضد ظروف لاإنسانية فى السجون أن يظهروا بأن المسئولين فى السجن أبدوا "عدم اكتراث متعمّد" بهذه الاتهامات. فالظروف السيئة فى حد ذاتها، فى زعمهم، ليست أمرًا قابلاً للمقاضاة نظرًا لأن الإهمال المتعّمد لا يمكن أن ينسب لمسئول محدد .ولم يوضح القضاة كيف يمكن لأحد إثبات الإهمال المتعمد إن كانت ظروف السجن اللاإنسانية نفسها لا تثبت ذلك [٥١] .

فى قضية أخرى (عرضت فى عام ١٩٨٧) عمدت المحكمة إلى كبح جماح سلطة الادعاء عندما توجه هذه السلطة ضد من ينتهكون القوانين من ذوى الياقات البيضاء الذين ينتمون للطبقة العليا .وقد أضاف هذا القرار صعوبة أخرى أمام توجيه تهم بالاحتيال ضد من يتهمون بالفساد فى مؤسسات الأعمال الخاصة، وفى الحكومة وفى سلك القضاء. غير أن القاضى "ستيفنس" عارض هذا القرار حيث تساءل: "لماذا تعمد محكمة لم تظهر تجاوبًا ملموسًا مع حقوق المتهمين الجنائيين إلى حماية نخبة من الأفراد الأقوياء الذين سيستفيدون من هذا القرار؟"

عقوبة الإعدام

حكمت المحكمة العليا خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية بأن:

(أ) الموت عقوبة مبالغ فيها بالنسبة لجرائم الاغتصاب، وأنه لا يمكن فرض هذه العقوبة إلا على من ارتكبوا جرائم قتل من الدرجة الأولى [٥٢] .

(ب) لا يمكن تنفيذ عقوبة الإعدام ضد شخص مجنون نظرًا لأن من الواجب أن يكون المتهم مدركًا لإجراءات الدعوى والعقوبة، غير أن من الممكن تنفيذ عقوبة الإعدام ضد شخص يعانى من تخلّف عقلى [٥٣] .

(ج) الإحصائيات التى تظهر بأن احتمال الحكم بالإعدام على السود أكبر من احتمال فرضه على البيض الذين يرتكبون جرائم مشابهة ليس حجة كافية لإسقاط عقوبة إعدام معينة [٥٤] .

(د) يمكن تنفيذ حكم الإعدام ضد شخص ارتكب جريمته وهو فى السادسة عشرة من عمره، ولكن لا يمكن تنفيذها لمن سنهم دون ذلك [٥٥] . وقد رفضت المحكمة الاستماع لرجل حكم عليه بالإعدام لأن استئنافه لم يتم بناؤه على أساس خلل فى الإجراءات، بل على أساس أخطاء فى الحقائق، وبصورة خاصة من حيث وجود دلائل إضافية محددة تثبت براءة المتهم. وقد اعترض القاضى بلاكمون على "هذا التشوق الواضح لدى المحكمة للتخلص من أى حدود أو حواجز تقف فى وجه سلطة الولايات المتحدة لإعدام كل من، وكيفما سرها ذلك". كما وصف هذا الحكم بأنه "يصل بشكل خطير إلى حدود القتل المتعمّد [٥٦] .

السلطة التنفيذية

كجزء من نمط الإذعان المستمر للسلطة التنفيذية فى الأمور العسكرية والخارجية رفضت المحاكم الفيدرالية سماع قضايا تعارض سياسة الرئيس الأمريكى بالنسبة لأمور مثل الحرب غير المعلنة فى فيتنام، والغزو الأمريكى لجرينادا دونما استفزاز للولايات المتحدة، وفرض حصار على نيكاراجوا، وغزو الولايات المتحدة لبنما، وقصف العراق ويوغسلافيا، وترحيل اللاجئين من هاييتى وجواتيمالا والسلفادور. وقد أبطلت المحكمة قرارًا صدر فى ولاية ماساشوسيتس يستهدف مقاطعة الشركات التى تتعامل مع حكومة بورما العسكرية التى تقوم بأعمال تهريب المخدرات، والإساءة لحقوق الإنسان حيث اعتبرتها المحكمة تدخلاً من جانب ولاية ماساشوسيتس فى السياسة

الخارجية مما يعرض للخطر قدرة الرئيس على التحدث باسم الأمة وبصوت واحد.(٥٧) كما حكم القضاة بأنه يمكن لوزارة الخارجية أن ترفض منح جواز سفر لموظف سابق فى وكالة المخابرات الأمريكية كان قد كتب كتبًا يكشف فيها عن عمليات غير مشروعة قامت بها الوكالة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا الكونجرس ولا الدستور يمنح مثل هذه السلطة للفرع التنفيذى، غير أن الناشطين المحافظين فى المحكمة العليا قرروا أن بإمكان الرئيس أن يفعل ما يشاء بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية والأمن القومى إن لم تكن هناك محظورات تشريعية محدّدة تمنعه من ذلك [٥٨] .

النظام الانتخابى

قرارات عديدة قضمت المزيد والمزيد من القانون الانتخابى الذى يعطى صوتًا واحداً لكل مواطن مما فاقم من التباين بين فئات السكان فى المقاطعات فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية فى المقاطعات أو انتخابات الكونجرس [٥٩] . وقد قررت المحكمة أنه ليس بإمكان الولايات منع الشركات من إنفاق مبالغ غير محدودة من أجل التأثير على نتائج الاستفتاءات أو غيرها من العمليات الانتخابية وذلك لأن المصروفات التى تنفق على الحملات الانتخابية هى شكل من أشكال "التعبير"، والدستور يضمن حرية التعبير لشركات مؤسسات الأعمال الذين يتوجب اعتبارهم "شخصيات اعتبارية". كما لا يمكن فرض قيود على المبالغ التى يمكن للمرشحين الأغنياء صرفها على حملاتهم الانتخابية، والمبالغ التى يمكن للجان العمل السياسى المستقلة صرفها على انتخابات الرئاسة، وتلك التى يصرفها أفراد أغنياء فى جهد "مستقل" لتأمين انتخاب أو هزيمة أى مرشح، والمبالغ التى قد تصرفها الأحزاب السياسية لمساعدة مرشحيها إذا تمت هذه المصروفات باستقلالية عن المرشح [٦٠] . وبذلك يمكن للفقير والغنى أن يتنافسا بحرية، أحدهما همسًا والأخر بصوت هدير صاعق.

فى تحوّل عن هذا الاتجاه أيدت المحكمة العليا مؤخرًا – بأغلبية ستة أصوات إلى ثلاثة – سلطة الولاية فى فرض حدود صارمة على المساهمات للحملات الانتخابية. وقد أعلن القاضى "ساوتر" " Souter" بأن الحفاظ على ثقة الرأى العام فى "سلامة عمليتنا

الانتخابية" يفوق فى أهميته حق الفرد فى منح مبالغ كبيرة من المال لمرشح يفضله. وقال القاضى ستيفنس: "المال هو ملكية، وليس طريقة فى التعبير" [٦١].

فى العام ١٩٩٥ أعلنت المحكمة تمسكها بعدم السماح للولايات بفرض حدود على عدد الدورات الانتخابية التى يمكن لممثلى الولاية فى الكونجرس أن يخوضوها، معلنة بأن من شأن ذلك أن يضيف مؤهلاً آخر لاحتلال هذا المنصب، بينما لا يفرض الدستور إلا ثلاثة شروط لذلك وهى: السن، والإقامة والمواطنة [٦٢]. وحكمت المحكمة فى عام ١٩٩٦ بأنه يمكن للولايات منع الأحزاب الصغيرة من دعم مرشح لحزب رئيسى، وهو قرار يستبعد الدعم المتبادل أو التكتل السياسى، ويضعف النفوذ الذى يمكن لحزب صغير أن يمارسه بوضع وزنه خلف أحد المرشحين وبناء ائتلاف انتخابى [٦٣].

لا يتمتع سكان مقاطعة كولومبيا DC (العاصمة، وفيها أغلبية ديموقراطية ساحقة) بالحق الدستورى بالتصويت لممثلى المقاطعة فى الكونجرس كما حكم قضاة المحكمة العليا، كما لا يمكنهم المساعدة على اختيار ممثلى ولاية ميريلاند فى الكونجرس – على الرغم من أن أولئك الذين يعيشون فى مناطق فيدرالية تحاط من كل جانب بمقاطعات أخرى مثل مناطق المنتزهات الوطنية يسمح لهم بالتصويت فى الولايات المجاورة (ما يتبقى من المقاطعة أتى جميعه من ميريلاند) [٦٤]. وعلى ذلك فإن ما يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ مواطن أمريكى يعيشون فى العاصمة واشنطن ويدفعون نصيبهم من الضرائب ما زالوا غير ممثلين فى الكونجرس. وقد أيدت المحكمة بإجماع الأصوات صحة الإحصاء الذين أجرى عام ١٩٩٠، معلنة بأن الدستور لا يلزم الحكومة بتعديل نتائج الإحصاء لتصحيح نقص معترف به فى المدن الكبرى [٦٥].

لم يظهر الاتجاه القضائى المحافظ بأجلى صورة كما اتضح فى المواجهة بين جورج بوش (الابن) وآل جور فيما يخص عملية التصويت فى ولاية فلوريدا فى انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٠, فقد نقض المحافظون قراراً اتخذ بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة الأمر الصادر عن المحكمة العليا فى فلوريدا بإعادة عد الأصوات بحجة أنه بما أن المقاطعات المختلفة قد تستخدم أساليب متباينة فى جدولة الأصوات فى عمليات العد اليدوية فإن هذا يمثل انتهاكاً لفقرة "الحماية المتساوية" فى التعديل

الرابع عشر للدستور. وقد تجاهل القضاة بأن عملية عد الأصوات المبدئية بأسلوب تثقيب البطاقات قد استخدمت بطريقة أضرّت بالمناطق التى يحظى فيها آل جور بأعلى الأصوات، وأن هذا يعتبر بالتالى خرقًا لمبدأ الحماية المتساوية. كل الدلائل كانت تشير إلى أن إعادة عد نزيهة للأصوات ستعطى ولاية فلوريدا والرئاسة للمرشح الديمقراطى، نائب الرئيس الأمريكى آل جور (راجع الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب) والذى كان فى ذلك الحين متخلفًا عن بوش بمائة صوت أو ما يقارب ذلك فى فلوريدا، وكان وضعه يتعزز مع كل محاولة لإعادة عد الأصوات. وبذلك سلّمت المحكمة العليا الأصوات الانتخابية فى فلوريدا إلى بوش كما سلمته الرئاسة بمنعها إجراء عد كامل للأصوات - وهكذا كانت تلك انتخابات مسروقة لعبت فيها المحكمة العليا الأمريكية دورًا حاسمًا.

أشار القاضى "جون بول ستيفنس" فى رأى معارض إلى أن قرار المحكمة العليا فى فلوريدا كان يتطابق تمامًا مع ما تتمتع به من حقوق بموجب الفقرة الثانية فى ما يتعلق بإعادة عد الأصوات، وأن الأساليب المستخدمة من قبل مجالس التدقيق فى أصوات المقترعين بالنسبة لعد الأصوات يدويًا سيؤدى إلى نتائج لا تقل اتساقًا عن مبدأ "بما لا يدع مجالاً مقبولا للشك"، وهو المبدأ الذى يتم انتهاجه يوميا فى مختلف المحاكم فى جميع أنحاء البلاد. ويختم ستيفنس بالقول "إن القرار الذى اتخذ بالأغلبية" إنما يأمر بالنتيجة بحرمان عدد غير معروف من المقترعين من حقهم فى التصويت، وهم المقترعون الذين رفضت آلات عد الأصوات حساب أصواتهم لسبب أو آخر.

أصّر القضاة المحافظون فى السنوات الأخيرة بأن على الحكومة الفيدرالية أن تمتنع عن حث الولايات على اتخاذ قرارات بشأن قضايا متنوعة: فعلى الحكومة الفيدرالية مثلاً ألا تستخدم فقرة الحماية المتساوية فى التعديل الرابع عشر للدستور لإجبار الولايات على اتخاذ إجراءات تستهدف وقف أعمال العنف ضد النساء أو التفويض باستخدام أسلوب أكثر عدالة فى فرض الضرائب على الأملاك، أو من أجل توزيع أكثر إنصافًا للمخصصات المالية بين مدارس المقاطعات الغنية والفقيرة. غير أن هؤلاء القضاة أنفسهم حكموا بالنسبة لبوش بأن من الممكن استخدام فقرة الحماية المتساوية بهدف وقف عملية عد قانونية تمامًا لأصوات المقترعين. ومع ذلك فقد أعلنوا بصراحة فى نفس الوقت بأن من الواجب ألا تستخدم هذه القضية كسابقة

لقضايا أخرى تتعلق بالحماية المتساوية حيث قالوا "إن نظرتنا هذه إنما تنحصر بالظروف الحالية". بتعبير آخر فإن التعديل الرابع عشر لا يصبح قائما إلا عندما يقول القضاة الناشطون المحافظون أنه كذلك، مثل ارتكاب حركة انقلاب انتخابية يقودها القضاة لمصلحة مرشح يمينى للرئاسة فشل فى واقع الأمر فى تحصيل غالبية الأصوات الشعبية وغالبية أصوات المجمع الانتخابى.

الإجهاض والتمييز بين الجنسين

تلقت قضايا الإجهاض والتمييز بين الجنسين معاملة متباينة من المحكمة التى قررت:

(أ) التعرض للتحرش الجنسى فى محيط العمل يمثل انتهاكًا للحقوق المدنية لضحية هذا التحرش.

(ب) لا يمكن حرمان امرأة مطلقة من حق رعاية أطفالها نظرًا لزواجها مجددًا من رجل من عرق آخر.

(ج) يمكن لمن يتعرضن للتحرش الجنسى أن يحصلن على تعويض نقدى من المؤسسة التى تعرضن فيها لهذا التحرش.

(د) المدارس مسئولة بموجب القانون الفيدرالى عن تبعات إخفاقها فى وقف طالب عن تعريض طالب آخر (طالبة أخرى) للتحرش الجنسى الشديد والمستمر [٦٦].

حكم القضاة بأنه لا يمكن لكلية عسكرية تنفق عليها الولاية منع المرشحات من النساء من الانتظام فيها أو أن تعرض عليهن برنامجًا دراسيا أخف فى مكان آخر [٦٧]. غير أن المحكمة أبطلت فقرة شرطية فى القانون الفيدرالى كانت قد صدرت منذ ست سنوات تسمح لضحايا الاغتصاب والعنف المنزلى وغيرها من الجنايات الناجمة عن أسباب "ناشئة عن جنس الضحية" برفع قضايا أمام المحاكم الفيدرالية ضد من هاجموهن، وبذلك أبطل قضاة المحكمة الفقرة الشرطية فى مرسوم (العنف ضد النساء) والتى كان الكونجرس قد أقرها وهى الفقرة التى تمنح المدعى تعويضًا

قانونيا. وكان الرأى الذى احتجت به المحكمة العليا هو أن الاغتصاب هو قضية محلية يفضل أن تعالج ضمن الولايات (٦٨) .

أعلن قضاة المحكمة العليا عدم دستورية شرط إبلاغ النساء اللاتى يسعين لإجراء عمليات إجهاض أزواجهن بنيتهن إجراء تلك العملية، غير أنه لا بد من الحصول على موافقة آباء الفتيات ممن هن دون السن القانونية على إجرائهن عملية الإجهاض (٦٩) . ويبدو أن التفكير الذى يكمن وراء ذلك هو أن شابة صغيرة السن لا تملك من النضج والتجربة ما يؤهلها لاتخاذ قرار فيما إن كان عليها أن تخضع لعملية إجهاض أم لا، ولكنها تملك من النضج والتجربة ما يؤهلها لأن يفرض عليها إنجاب طفل وتربيته. وقد حكم القضاة بأن المحاكم الفيدرالية لا تملك سلطة منع معارضى الإجهاض من شن حملات تنتهك حرمة العيادات التى تجرى عمليات الإجهاض وتستهدف إثارة الفزع لدى العاملين فيها والحيلولة دون إجراء تلك العمليات (٧٠) .

غير أن المحكمة أيدت فى عام ١٩٩٤ قانونًا ينص على إنشاء مسافة عازلة خارج مداخل عيادات الإجهاض بمساحة ستة وثلاثين قدمًا .وفى نفس السنة أقر القضاة بأن بإمكان عيادات الإجهاض اللجوء إلى القانون الفيدرالى الخاص بعمليات الابتزاز لرفع قضايا تطالب بالتعويض عن الخسائر التى تلحق بها من حوادث العنف على يد المجموعات المناوئة للإجهاض (٧١) . ويترك هذا القرار لعيادات الإجهاض مهمة إثبات أن أفرادًا معينين أو منظمات معينة هى التى تقوم بحملات تخويف على مستوى البلاد كلها، كما تقوم بعمليات إلقاء قنابل وغير ذلك من الأعمال العنيفة.ويتراءى لنا أن على سلطات الشرطة المحلية والحكومة الفيدرالية نفسها أن تتحمل مسئولية التحرك لقمع هذا النوع من العنف. وفى عام ٢٠٠٠ حكمت المحكمة العليا بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة بأن الحكومة لا تستطيع منع الأطباء من إجراء ما يطلق عليه البعض عمليات "إجهاض- ولادة جزئية " بحكم كونها قد تكون أفضل سبيل طبى لإنهاء بعض حالات الحمل (٧٢) .

الإجراء الإيجابى غير التأديبى (القائم على العلاج والحكمة وليس على الشدة والقصاص) والحقوق المدنية

شرح القاضى "بلاكمون" الإجراء الإيجابى على أنه ذلك الذى يتخذ لتصحيح أوضاع ظالمة ناشئة عن العلاقات العنصرية فى الولايات المتحدة حيث قال فى معرض حديثه حول قضية رفعها أحد الأشخاص ضد جامعة كاليفورنيا: "للتغلب على العنصرية علينا أولاً أن نأخذ فى الحسبان موضوع الأعراق. ليس هناك سبيل آخر. ولكى نعامل بعض الأشخاص بالتساوى علينا أن نعاملهم بطرق مختلفة. لا يمكننا أن نسمح لفقرة الحماية المتساوية بتخليد التفوق العنصرى"..غير أن بحلول ثمانينات القرن العشرين بدأ قضاة المحكمة العليا بالتراجع بحيث جعلوا من الصعب رفع قضايا تمييز ضد أصحاب العمل، ومنحوا الذكور البيض مزيداً من الفرص للادعاء بوجود تمييز معاكس فى حالات قضايا "الإجراء الإيجابى"، وحدّوا إلى درجة كبيرة من قدرة حكومات الولايات والحكومات المحلية على تخصيص نسبة معينة من العقود لمؤسسات الأعمال التى تمثل أقليات عرقية (٧٣) .

وقد قررت أغلبية خمسة أصوات مقابل أربعة أنه إذا استطاع صاحب العمل التأكيد بأن ضرورات العمل هى التى أوجبت ممارسة تصرفات ذات طبيعة عنصرية أو مناوئة لأحد الجنسين فإن العبء يلقى على العامل فى إثبات نية صاحب العمل وإظهار أن تصرفه لم يكن نابعًا عن أمور ترتبط بالعمل فى حد ذاته (٧٤) . وتجدر الإشارة إلى أن من المستحيل فى كثير من الأحيان إثبات النية. فنحن نستطيع أن نرى آثار فعل ما، أما الدافع الأساسى الضمنى له فلا يمكننا إلا استنتاجه. كما تابعت المحكمة العليا التراجع عما كانت قد أقرته فى قضية "براون ضد مجلس التعليم"، إذ رفضت التصرف بموجب حكم أصدرته محكمة أدنى ينص على أنه لا يجوز للمدارس أن تأخذ بعين الاعتبار موضوع العرق لدى تقسيم الطلبة على مجموعات أو صفوف معينة، وبذلك فقد أعادت المحكمة العليا العمل بموجب مبدأ "منفصلين ولكن متساوين" (٧٥) .

ظل القضاة المحافظون فى المحاكم الفيدرالية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية يبدون لا مبالاة تصل إلى حد العداء إزاء الأمريكيين من أصول أفريقية وغيرهم من الملوّنين فيما يتعلق بإلغاء التمييز العرقى فى المدارس، والتمييز فى التوظيف وحق التصويت، حيث كانوا ينفذون عمىً لونيًا مثاليًا يتقبل فى الواقع العملى الممارسات العنصرية. وعندما انتخب اثنان من أصول إفريقية لمجلس المشرفين فى

مقاطعة ألاباما رد المجلس على ذلك بإبطال حق كل مشرف على حدة فى اتخاذ قرارات تتعلق بمقاطعته ومنح هذه السلطة للمجلس ككل والذى يسيطر عليه البيض. وقد قررت المحكمة العليا بأن هذه الحيلة لا تمثل معاملة غير منصفة ولا تخرق قوانين حقوق التصويت (٧٦) .

ساندت المحكمة التلاعب بالعملية الانتخابية بهدف تجميد تمثيل السود فى إحدى دوائر لويزيانا، محتجة بأنه إن كان تمثيل السود بدرجة الصفر من قبل فإن خطة تبقيهم عند نقطة الصفر هى أمر مقبول (٧٧) .

لا ينعكس التحيز الأيديولوجى اليمينى للمحكمة فى القرارات التى تتخذها فحسب، بل كذلك فى القضايا التى تختار النظر فيها أو عدم النظر فيها. وتجدر الإشارة إلى أن محاكم المقاطعات تتخذ قرارات فى حوالى ٣٠٠,٠٠٠ قضية كل عام، بينما يبلغ عدد قضايا الاستئناف التى ترفع سنويًا أمام محاكم الاستئناف البالغ عددها اثنتى عشرة محكمة ٣٠,٠٠٠ قضية. وبالمقابل فإن المحكمة العليا تصدر حوالى ١٧٠ قرارًا كل سنة. ولقد تقلص تقلصًا حادا عدد القضايا التى تنظر فيها المحكمة خلال العقدين الماضيين اللذين سيطر خلالهما المحافظون عليها وذلك بالنسبة للقضايا التى تدافع عن العمال، والأقليات، والمستهلكين والحقوق الفردية. كما تضاءلت الفرص أمام من لا يملكون القوة وشديدى الفقر لرفع قضاياهم أمام المحكمة، وذلك على العكس من الأقوياء أصحاب المقامات الرفيعة مثل الحكومة والشركات التى لا تجد صعوبة فى عرض قضاياها. وقد تمكن المدّعون الذين يمثلون الولايات والحكومة الفيدرالية من الحصول على جلسات استماع لقضاياهم فى المحكمة العليا بمعدل يشكل خمسين ضعف ما حصل عليه المدّعى عليهم. كما أن احتمال مراجعة قضايا المتهمين الجنائيين الذين يستطيعون دفع رسوم الدعاوى القانونية أمام المحكمة العليا هو ضعف احتمال سماع قضايا الفقراء المعوزين (٧٨) .

بينما تضاعف عدد دعاوى الاستئناف المعروضة أمام المحاكم الدنيا فإن مقدار الوقت الذى تقضيه المحكمة العليا فى التداول وعدد القضايا التى تستمع إليها قد تقلص بنسبة الربع مقارنة بمحكمة "وارين" فى الستينات من القرن العشرين. ومن

الصعب المجادلة بأن المحكمة تنوء تحت أعباء متزايدة فى ا لوقت الذى تخفض فيه هيئتها المحافظة من عدد القضايا التى تنظر فيها: وحتى لو صح القول إن المحكمة العليا مثقلة بالقضايا، فإن هذا لا يفسر التحيز الطبقى الواضح فى القضايا التى تطلب فيها المحكمة العليا ملفات القضايا التى تنوى النظر فيها.

نفوذ المحكمة

يمكننا استخلاص عدد قليل من الاستنتاجات العامة حول النفوذ السياسى للمحكمة العليا. فقد اصطبغت المحكمة بالطابع المحافظ فى الغالب الأعم، وظلت على مدى ما يزيد عن نصف قرن تمارس حق النقض لمصلحة مؤسسات الأعمال وضد أى تشريعات إصلاحية كانت البلدان الأوروبية قد نفذتها قبل ذلك بعقود عدة. منعت المحكمة مجلس الكونجرس من فرض ضرائب تصاعدية على الدخل، وهو قرار استلزم الالتفاف حوله ثمانى عشرة سنة وإصدار التعديل السادس عشر للدستور. كما استمرت المحكمة فى تأييد ودعم مصالح مالكى العبيد حتى وقت قيام الحرب الأهلية، وتقبلت سياسة الفصل العنصرى لمدة حوالى قرن آخر، وأخرت حصول النساء على حق الاقتراع لمدة ثمان وأربعين سنة، ولم يتم منح النساء هذا الحق إلا بموجب التعديل التاسع عشر. ومنعت المحكمة الكونجرس من وضع قيود على إنفاق الأفراد بأنفسهم على الحملات الانتخابية لمصلحة المرشحين الأغنياء.

بقيام المحكمة بدور حاسم فيما يتعلق بتعريف ما هو دستورى فهى تعطى تلميحات تشجع قطاعات كبيرة من المجتمع، بما فى ذلك الكونجرس نفسه. والكونجرس الذى لم يتمكن من إقرار مرسوم خاص بالحقوق المدنية لمدة سبعين عامًا استطاع أن يسن ثلاثة مراسيم تتعلق بهذه الحقوق فى غضون العقد الذى تلا مناقشة المحكمة العليا لقضية براون ضد مجلس التعليم. وما إن أصبح القانون إلى جانب دعاة الحقوق المدنية حتى شدّدوا من ضغوطهم لتنفيذ إجراءات إلغاء الفصل العنصرى وجعلها أمراً واقعًا. كما أن قرارات المحكمة العليا تحت رئاسة "وارين" والمتعلقة بحماية حقوق

الفقراء فتحت مجالاً جديدا فسيحا أمام عرض قضايا تتعلق بإصلاح إجراءات الإغاثة أمام المحاكم، كما أنها مثلت دافعًا لتعزيز الحركات العديدة التى تدافع عن الفقراء.

نظرًا لأن المحكمة لا تستطيع إصدار تشريعات أو وضع قراراتها موضع التنفيذ فقد كان ينظر إليها على أنها الفرع الأقل خطورة من الفروع الثلاثة التى تحكم الولايات المتحدة (التنفيذى والتشريعى والقضائى). غير أن سنوات إدارتى ريجان وبوش أظهرت أن حكومة محافظة تتبع منحى هجوميا تدعمها إدارة تنفيذية محافظة يمكنها أن تمارس نفوذًا نشطًا لا يستهان بتأثيره. ولقد فرضت المحكمة منطقها الملتوى مرارًا وتكرارًا بالنسبة للقضايا التى تبحثها، خارقة بشكل صارخ المنطوق الواضح للقوانين ومقاصد الكونجرس، أو داعمة إجراءات إدارية وضعت لإبطال تشريع قانونى. وحين كان الكونجرس يحاول إبطال آثار النشاط اليمينى للمحكمة وإعادة فرض القانون بصيغته الأصلية كان الرئيس ريجان والرئيس بوش (الأب) يستخدمان حق النقض أو يهددان باستخدامه ضد الإجراءات الجديدة التى ينوى الكونجرس اتخاذها، مما يحبط نوايا الكونجرس هذه نظرًا لعدم قدرته على حشد ثلثى أصوات أعضائه، وهى الأصوات المطلوبة للتغلب على حق الرئيس فى نقض قرارات الكونجرس، وبذا فإن رئيسًا محافظًا، يساعده خمسة أو أكثر من القضاة اليمينيين الناشطين وثلث أعضاء مجلس النواب أو الشيوخ مضافا إليها صوت واحد يستطيع إعادة صياغة العديد من الأحكام التنظيمية والقوانين (٧٩) .

لم يكن قضاة المحكمة العليا اليمينيون ناشطين فقط بل وكانوا مغامرين بكل معنى الكلمة كذلك بحيث أنهم لم يظهروا أى تردد فى إعادة صياغة جانب كبير من الدستور والتلاعب بأحكام اللعبة، وابتداع مفاهيم وحجج من لاشىء، وسلب القوانين قوتها، وعدم الاكتراث بنوايا الكونجرس وحقه فى الأسبقية، ودعم سلطة تنفيذية أوتوقراطية والوقوف فى وجه الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح الحملات الانتخابية، والتراجع عن مكتسبات سياسية واقتصادية لا يستهان بها، وتقويض الحريات المدنية والحقوق المدنية، بل والعملية الديموقراطية نفسها (مهما كانت عيوب هذه الديموقراطية). الأمر ذاته يصح على القضاة الذين يرأسون المحاكم الأدنى– وهذا يفسر السبب الذى يدفع المحكمة العليا إلى تقبل كل هذا العدد من قرارات المحاكم

الأدنى دون اللجوء لمراجعتها. ويقول أحد الخبراء الضليعين فى الشئون الدستورية: "معظم القضاة الناشطين من ذوى الميول السياسية فى المحاكم الفيدرالية حاليا هم من الجمهوريين المحافظين" (٨٠).

يحدّ هؤلاء القضاة المنغمسون انغماسًا شديدًا فى النشاط السياسى من قدرة الحكومة الفيدرالية على حماية شروط عمل الموظفين، مدّعين أن الحكومة الفيدرالية تنتهك حقوق الولايات التى ينص عليها التعديل العاشر للدستور الأمريكى. ثم ما يلبثون أن يقلّصوا من قدرة الولايات على الحد من إنفاق مؤسسات الأعمال على الحملات الانتخابية محتجّين بأن هذا الأمر حق مقصور على الحكومة الفيدرالية بموجب التعديل الأول للدستور. فى مثل هذه الحالات قلما يسمع المرء إلا القليل من الشكوى من المحافظين حول اغتصاب الناشطين فى المحكمة لسلطات اتخاذ القرار السياسى. وهكذا تسود حالة من المقاييس المزدوجة. فالنشاط القضائى الذى يعزز أوتوقراطية الدولة وحق تمييز مؤسسات الأعمال الكبرى هو أمر مقبول .أما ذلك الذى يدعم الحقوق الديموقراطية للطبقة العاملة والمساواة الاجتماعية الاقتصادية فهو يقابل بالهجوم.

أحد السبل التى يمكن انتهاجها للحد من عقلية المغامرة فى سلك القضاء هو وقف تعيين القضاة الفيدراليين فى مناصبهم لمدى الحياة بمن فيهم قضاة المحكمة العليا. ويتطلب ذلك تعديلاً للدستور، غير أن الأمر يستحق ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث ولايات فقط ما يزال يتم تعيين القضاة العاملين فيها لمدى الحياة، أما الولايات السبع والأربعون الأخرى فهى تحدد لهم فترات تتراوح بين أربع واثنتى عشرة سنة (وهى تسمح عادة بإعادة انتخاب هؤلاء القضاة). وتجدر الإشارة إلى أن خدمة القضاة لمدى الحياة كانت قد فرضت على أساس الافتراض بأنها ستحمى سلك القضاء الفيدرالى من التأثيرات الخارجية وستضعه فوق السياسات الحزبية السائدة. غير أن التجربة أظهرت بأن القضاة يخضعون للميول السياسية والإيديولوجية شأنهم فى ذلك شأن أى شخص أخر. وتحديد فترة خدمة القضاة ستظل تمنحهم قدرًا لا يستهان به من الاستقلالية، ولكنها لن تسمح لهم بالبقاء بعيدين عن أية مساءلة طوال حياتهم. بهذا

التعديل يمكن استبدال القضاة الذين يظهرون موقفًا معاديًا للحقوق التى ينص عليها الدستور، كما أن مجموعة حزبية إيديولوجية معينة لن تملأ منصات المحاكم لعقود عديدة قادمة، وستكون هناك استجابة أكبر للاحتياجات الشعبية [٨١] .

لا شك بأن القضاة ليسوا كتيمين لتيارات الآراء السائدة. فالقضاة لا يكتفون بقراءة الدستور، بل يقرأون الصحف أيضًا. وهم لا يتحدثون إلى بعضهم البعض فقط بل يتبادلون الحديث أيضًا مع أصدقائهم ومعارفهم. قلة من القضاة هم الذين ظلوا بمعزل عن تيارات الرأى العام وعن التحولات الخفية فى القيم والمفاهيم السائدة. ولا شك بأن المحكمة تعمل على الدوام فى جو رأى تشكّله القوى السياسية التى تظل أقوى من المحكمة. والأمل هو أن تثبت القوى الديموقراطية فعالية أكبر فى تقييد سلطة سلك قضاء لا يمثّل إلا النخبة والقلة الحاكمة [٨٢] .

الهوامش

(١) كتاب "صياغة دستور الولايات المتحدة" وكذلك مناظرة القاضى "جون مارشال" لإجراء مراجعة فى قضية رئيسية.

(٢) (راجع الملاحظات بالإنجليزية).

(٣) كتاب: "الأغنياء والفقراء فى تاريخ المحكمة العليا، بين عامى ١٧٩٠-١٩٨٠". وكذلك مقال بعنوان: "أعضاء المحاكم الفيدرالية الدنيا المعينون من قبل جونسون ونيكسون: بعض وجهات النظر اجتماعية سياسية"، جورنال أوف بوليتكس"، لعام ١٩٧٢.

(٤) كتاب: "المحامون والقضاة: سياسة اختيار القضاة".

(٥) (راجع الملاحظات بالإنجليزية).

(٦) كتاب: "ملء المحاكم" ومقال "تعيين أنصار ريجان فى سلك القضاء" فى مجلة "مسلك القضاء"، عدد أبريل/مايو ١٩٨٥.

(٧) دراسة نشرتها نيويورك تايمز، عدد ١ أغطس ١٩٩٦.

(٨) مجلة التايمز، عدد ٣ يونيو ١٩٩٦، صحيفة "بيبولز ويكلى وورلد"، عدد ١٩ يونيو ١٩٩٩.

(٩) (راجع الملاحظات بالإنجليزية).

(١٠) قضية مقاطعة سانتا كلارا ضد الخطوط الحديدية لجنوب الباسفيك (١٨٨٦).

(١١) مقال فى فصلية "أية سلطة" What Authority، عدد ربيع عام ٢٠٠٠.

(١٢) انظر، Hammer v. Dagenhart (1918) ; Carter v. Carter Coal Co (1936) ; and Marehead v. New York (1936).

(١٣) فى قضية سابقة كانت المحكمة قد أعلنت بأنه ليس من حق النساء ممارسة أعمال القانون؛ انظر، Bradwell v. State (1872).

(١٤) يعترف مؤيدو حرية التعبير بأن من الممكن وضع حدود قانونية تحد من التشهير والقذف، على الرغم من معالجة القذف المشوه للسمعة إذا كان موجهاً لشخصيات عامة على أنه أمر يحميه الدستور بموجب تعديله الأول. انظر قضية شركة نيويورك تايمز و"سوليفان" عام ١٩٦٤، وقضية مجلة "تايم" و "هيل" ١٩٦٧.

(١٥) تقرير عن جلسات استماع أمام اللجنة القضائية الفرعية لمجلس الشيوخ بعنوان "العفو عن السجناء السياسيين" (المطابع الحكومية، واشنطن دى سى، ١٩٢٧). وانظر أيضًا كتاب "السجناء السياسيون فى أمريكا" (راجع الملاحظات بالإنجليزية)، كما يمكن العودة إلى الفصل العاشر من هذا الكتاب فيما يخص قضايا أحدث.

(١٦) أثار هولمز حججًا مماثلة فى قضية "دينيس والولايات المتحدة"، ١٩١٩ . وفى قضايا لاحقة اتخذ هولمز موقفًا مضادًا للأغلبية فى المحكمة حيث دافع عن التعديل الأول للدستور.

(١٧) قضية الحكومة الأمريكية ضد ييتس Yeats وآخرين عام ١٩٥٧ .

(١٨) (راجع الملاحظات بالإنجليزية).

(١٩) مقال فى نيويورك تايمز، عدد ١٥ يوليو ١٩٩٦، بعنوان: "المبالغة فى حرية التعبير".

(٢٠) قضية رينو واتحاد الحريات المدنية الأمريكية، ١٩٩٧ .

(٢١) لأمثلة على هذا النوع من التفكير يمكن الرجوع إلى آراء فينسون وجاكسون فى قضية "دينيس والولايات المتحدة".

(٢٢) قضايا.

(٢٣) عناوين كتب تبحث فى الحقوق المدنية وإعادة توزيع الثروة والحقوق الاقتصادية للفقراء.

(٢٤) جالوى، "الأغنياء والفقراء فى تاريخ المحكمة العليا"، ص١٦٣ .

(٢٥) يرجى الرجوع إلى الملاحظات بالإنجليزية.

(٢٦) للاطلاع على آراء نقدية عامة للمحكمة العليا يمكن الاطلاع على العديد من الكتب حول الموضوع.

(٢٧) (يرجى الرجوع إلى الملاحظات بالإنجليزية).

(٢٨) (يرجى الرجوع إلى الملاحظات بالإنجليزية).

(٢٩) (يرجى الرجوع إلى الملاحظات بالإنجليزية).

(٣٠) حول إخفاق المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات فى الوفاء بوعدها بتأمين المساواة، انظر كتاب "المسار الخطأ".

(٣١) قضية.

(٣٢) مقال فى صحيفة الجارديان، بعنوان "المحكمة العليا تساند مؤسسات الأعمال الزراعية الكبرى"، عدد ٢ يوليو ١٩٨٠ .

(٣٣) قضايا.

(٣٤) قضايا.

(٣٥) قضايا.

(٣٦) قضايا.

(٣٧) قضايا. ومقال فى صحيفة "لوس أنجلوس تايمز"، عدد ٦ أكتوبر ١٩٩٨ .

(٣٨) قضايا.

(٣٩) (يرجى الرجوع إلى الملاحظات بالإنجليزية).

(٤٠) حول تواطؤ المحكمة مع القمع الذى تمارسه الدولة انظر: كتاب: "رداء المحامى ومطرقة القاضى: تنصت وكالة التحقيقات الفيدرالية والمخبرين والمحكمة العليا" بقلم ألكسندر شارنز.

(٤١) (راجع الملاحظات بالإنجليزية).

(٤٢) قضايا حول أداء الصلوات فى المدارس وحول الخلق (راجع الملاحظات بالإنجليزية).

(٤٣) قضايا (يرجى الرجوع إلى الملاحظات بالإنجليزية). ومقال فى صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٩ يوليو ١٩٨٨ بعنوان: "تغيير الوضعية الضريبية للكنيسة الكاثوليكية".

(٤٤) قضايا

(٤٥) قضايا وكتاب "أيام الاثنين السوداء" حول "أسوأ القرارات التى اتخذتها المحكمة العليا".

(٤٦) قضايا.

(٤٧) قضايا.

(٤٨) قضايا.

(٤٩) قضايا.

(٥٠) قضايا.

(٥١) قضايا.

(٥٢) قضايا.

(٥٣) قضايا.

(٥٤) قضايا.

(٥٥) قضايا.

(٥٦) قضايا.

(٥٧) قضايا.

(٥٨) قضايا.

(٥٩) قضايا.

(٦٠) قضايا.

(٦١) قضايا.

(٦٢) قضايا.

(٦٣) قضايا.

(٦٤) قضايا.

(٦٥) قضايا.

(٦٦) قضايا.

(٦٧) قضايا.

(٦٨) قضية الولايات المتحدة وموريسون، رفعت القضية من قبل طالبة فى معهد فيرجينيا للبوليتكنيك ضد اثنين من لاعبى كرة القدم لفريق المعهد بعد أن علمت الطالبة بأن المعهد لن يعاقبهما.

(٦٩) قضايا. منحت المحكمة الولايات سلطات واسعة لفرض قيود على عمليات الإجهاض مثل حظر استخدام المال العام وموظفى ومرافق الحكومة لإجراء هذه العمليات.

(٧٠) قضايا.

(٧١) قضايا.

(٧٢) قضايا.

(٧٣) قضايا.

(٧٤) قضايا.

(٧٥) قضايا.

(٧٦) قضايا.

(٧٧) قضايا حول إضعاف تأثير الأمريكيين من أصل أفريقى على نتائج الاقترا ع.

(٧٨) كتاب بعنوان: "الأجندة الخفية: الإحجام عن اتخاذ القرارات فى المحكمة العليا، قضايا" (يرجى الرجوع إلى الملاحظات بالإنجليزية)، وصحيفة لوس أنجلوس تايمز، عدد ٩ نوفمبر ١٩٨٩.

(٧٩) مقال فى صحيفة نيشن، عدد ١٧ يونيو ١٩٩١ بعنوان: "رأى آخر".

(٨٠) مقال فى صحيفة نيشن، عدد ٥ مايو ١٩٩١ بعنوان: "الرداء الأسود الناشط".

(٨١) أعتقد أن أعضاء المجالس التشريعية يأخذون اعتبارات مختلفة بعين الاعتبار إزاء تحديد مدد إبقاء قضاة المحكمة العليا فى مناصبهم. (راجع الفصل ١٤ من هذا الكتاب).

الفصل الثامن عشر

ديمقراطية للقلة

يحوئ هذا البلد طيفًا متباينًا من المجموعات ذات المصالح المختلفة. فإن كان هذا هو ما يعنيه تعبير "التعددية" فإن الولايات المتحدة هى مجتمع تعددى، شأنها فى ذلك شأن أى بلد فى حجم وتعقيد بلدنا هذا. غير أن أولئك الذين يدّعون أن الولايات المتحدة مجتمع تعددى إنما يفترضون أنهم يتحدثون بذلك عن أسلوب توزيع السلطة وكيفية ممارسة الديموقراطية. من المفترض بالحكومة فى مجتمع تعددى ألاّ تكون تحت سيطرة نخب الشركات الكبرى التى تحصل على كل ما تريد فى جميع القضايا تقريبًا، وإذا كان من المفترض أن هناك نخبًا فى مجتمعنا فهى نخب متخصصة يتم كبح جماح مطالب كل منها بفعل وجود نخب منازعة لها. ولا تستطيع أى مجموعة أن تبالغ فى الضغط من أجل ما لها من مصالح، بل يمكن لكل مجموعة كبيرة الحجم أن تجد لها سبيلاً من خلال النظام السياسى تظهر نفوذها من خلاله. أما الحكومة فهى تقف فوق أى نفوذ معين، ولكنها تتجاوب مع العديد من هذه القوى. هذا ما يقوله هؤلاء التعدديون (١) .

تعددية للقلة

الدلائل التى قدمناها فى الفصول السابقة تعطينا أسبابًا تشكك فى كون الولايات المتحدة ديموقراطية تعددية تبعًا للوصف الذى أوردناه أعلاه. ولكى نوجز هذه النقاط ونتوسع فيها نقول:

تحابى معظم سياسيات الحكومة وإلى حد كبير، مصالح كبار المستثمرين على حساب الشعب. وعلى الرغم من أن عامة الناس حققوا بعض المزايا الحقيقية بعد كفاح طويل وشاق، غير أن الظلم والجور الاجتماعى مازالا سائدين وبدرجة هائلة، بل إنهما يزدادان سوءاً. إذ إن هناك تخمة فى البضائع فى السوق الخاصة مقابل ندرة مزمنة فى الخدمات العامة. وفى حين يزداد الأغنياء غنى ويمتلكون الأموال بمقادير هائلة بحيث إنهم لا يعرفون ماذا يفعلون بها، فإن غالبية الناس تعيش فى حالة من عدم الأمن الاقتصادى. وفى حين يتخم متعهدو التسلح فى داخل الولايات المتحدة والديكتاتوريات العسكرية وفى الخارج بما يتلقون من هبات سخية من الخزانة الأمريكية، فإن الخدمات البشرية تمد يديها مستجدية.

إن نظرنا إلى الحكومة على أنها لا تعدو كونها مجرد حَكَم فى وسط طيف كامل من المجموعات المتوازنة التى يفترض فيها أن تمثل كل المصالح الهامة فى داخل المجتمع فإننا إنما ننسى بذلك أن الحكومة تقدم أفضل الخدمات لمن يستطيعون خدمة أنفسهم على أحسن وجه. ويدعى أحد أنصار التعددية وهو "ماكس تيرنر" **Max Terner** فى كتابه "أمريكا كحضارة [٢]" : "السلطة فى أمريكا جمعية ومرنة". ولكن الواقع هو أن السلطة تتركز ضمن نطاق القوى الاقتصادية السياسية المختلطة جيدة التمويل والتنظيم، والثروة هى مصدر السلطة الأكثر حسماً، وهذه الثروة تخلق مزايا سياسية متغلغلة توفر السبيل للوصول إلى مصادر سلطة أخرى، أما توزيع السلطة فهو ليس "جمعيا" ولا "مرناً".

لا يتطرق التعدديون كثيراً إلى الدور المتغلغل لسياسة القمع فى المجتمع الأمريكى مثل: عمليات التطهير واستبعاد المنشقين المناوئين للرأسمالية من صفوف الحكومة، ومن الحركة العمالية، وأجهزة الإعلام، وهيئات التدريس فى الجامعات ومن عالم النشاطات الترفيهية، وذلك إلى جانب مراقبة ومضايقة المنظمات الاحتجاجية والجماعات المدافعة عن الحقوق العامة. ولا يلمّح التعدديون فيما يبدو على الإطلاق إلى السيطرة الاحتكارية على الأفكار والمعلومات التى أصبحت بضاعة تنشرها قطاعات الأخبار والتسلية فى أجهزة الإعلام ليل نهار مما يخلق جوا من الآراء المحابية لإيديولوجية الطبقة المالكة فى داخل البلاد وخارجها. كما لا تقلق هؤلاء التعدديين كثيراً

الأحكام القائمة على التلاعب والتى يعمل فى ظلها الحزبان السياسيان الرئيسيان فى الولايات المتحدة، وهم لا يعيرون انتباهاً للنظام الانتخابى الذى يتعامل مع المال على أنه أحد المتطلبات الأساسية للوصول إلى المناصب الرسمية.

يركز التعدديون كثيراً على حقيقة أن المصالح الثرية لا تعمل دوماً وفق أهداف واضحة ومدروسة ومتعمدة [٣] . ولا شك بأن النخب ترتكب أخطاءً وتعانى من التشوش فى أساليبها التكتيكية فى بعض الأحيان، شأنها فى ذلك شأن أى أحد آخر، ولكنها، وإن كانت لا تتمتع بمعرفة غير محدودة وليست معصومة عن الخطأ فإنها لا تتصف أيضاً بالغباء والتقاعس. فإن كانت هذه النخب لا تنجح على الدوام فى إجراء حساباتها بالصورة الصحيحة وهى تسعى لتحقيق مصالحها الطبقية فإنها تحقق ما يكفى من النجاح فى الكثير من الأحيان.

هل تتربع على رأس النظام الحاكم فى أمريكا نخبة تمثل سلطة ضخمة سرية، تآمرية، ذات معرفة غير محدودة؟ الجواب هو لا، إذ إن صورة الطبقة الحاكمة الثرية المتنفذة لا تتطابق مع هذه الصورة الكاريكاتورية المبسّطة. فلم يشهد فى التاريخ أولاً قط طبقة حاكمة، مهما كانت أوتوقراطية، تمكنت من تحقيق مثل هذه المعرفة الكلية، بل إنها اضطرت كلها لتقديم تنازلات وللتغاضى عن بعض التطورات غير المتوقعة والتى لا ترغب بها. كما أن النخب الحاكمة ليست دائماً سرية. فالنفوذ الذى تمارسه هذه النخب على الهيئات الحاكمة قد يكون خفيا أحياناً وواضحاً للعيان فى أحيان أخرى كما اتضح لنا فى الفصول السابقة. فتلك النخب تمارس هذا النفوذ عن طريق السيطرة على المناصب العليا فى مؤسسات الأعمال وفى الحكومة، وكذلك بحكم السيطرة المتشابكة للإدارات ومجالس الأمناء التى - وإن كان لا يعلن الكثير عنها على نطاق واسع - غير أن نفوذها معروف عامة. ولكن هذه النخب تجد أن من المناسب لها أحياناً أن تضع خطط عملها ضمن نطاق من السرية، وأن تقلل أو تشوّه ما يتدفق من معلومات، وأن تتبع سياسات قد تخرق القانون الذى يدّعون التمسك به. ولقد قدمنا الكثير من الأمثلة على ذلك فى هذا الكتاب.

لا تتحكم بالحكومة الأمريكية نخبة وحيدة هائلة الحجم، بل إن خلافات حادة قد تقوم بين حين وآخر فى داخل الدوائر الحاكمة حول أفضل السبل لإسكات المنازعات الطبقية ولدفع مصالح أنصار السوق المفتوحة إلى الأمام. قد تثور الخلافات بين المحافظين المعتدلين والرأسماليين المحافظين المغالين، بين مصالح المستثمرين الكبار والمستثمرين الصغار، وبين الشركات الكبرى التى تعمل فى داخل الولايات المتحدة وتلك التى تعمل على نطاق عالمى. غير أن هذه الصراعات قلما تأخذ مصالح جمهرة الناس العاملين فى الحسبان، بل عندما يجد الجد فإن ما يجعل هذه النخب تتماسك مع بعضها البعض هو مصالحها المشتركة فى الحفاظ على نظام اقتصادى يؤمن استمرار تراكم ثروات الشركات الكبرى وتأمين ديمومة طراز الحياة الذى يعيش الأثرياء فى ظلّه.

هل يرقى ذلك إلى ما يسمى "بنظرية المؤامرة" للمجتمع؟ علينا أن نشير أولاً إلى أن المؤامرات موجودة فعلاً. وعلى الرغم من أن النظرة السائدة هى أن المؤامرة إنما توجد فقط فى أذهان الحمقى وغريبى الأطوار غير أنه، وإن كان هناك أناس تسيطر عليهم خيالات حول مؤامرات تكتنف بهم من كل جانب فإن هذا لا يعنى أن جميع المؤامرات هى مجرد خيال لا وجود له. فلقد كانت هناك الخطة السرية لتصعيد حرب فيتنام كما كشفتها أوراق وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، وهناك اقتحامات مبنى "ووترجيت"، وكذلك برنامج المخابرات المضادة لمكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى FBI الذى استهدف تمزيق المجموعات المنشقة، وهناك "أزمات الطاقة" العديدة الزائفة التى حيكت بعناية ورفعت من أسعار النفط فى سبعينات القرن العشرين، ومؤامرة إيران-كونترا، ومؤامرات بنوك التوفير والقروض، والمؤامرات الموثقة (وكيف تم التعتيم عليها فيما بعد) لاغتيال جون كيندى، ومارتن لوثر كينج ومالكولم إكس [٤].

تعترف النخب الحاكمة بأنها تتآمر سراً ولكنها لا تخضع للمساءلة أمام أى جهة، وهم يسمّون ذلك "أمنًا قوميًا". غير أنه عندما يلمّح المرء لهم بأن خططهم (سواء أكانت خفية أم معلنة) إنما هى لمصلحة طبقتهم وأن هدفها هو تحقيق هذه المصلحة فإنه يواجه بالاستخفاف ويتهم بأنه من "أصحاب نظرية المؤامرة". تسلّم هذه النخب بحقيقة أن المزارعين، وعمال الصلب أو معلمى المدارس قد يتكتلون لتحسين شروط مصالحهم،

ولكنهم لا يعترفون بأن النخب التى تملك المال تفعل الشىء ذاته – حتى فى الوقت الذى تحتل فيه المناصب العليا التى تتولى صنع القرار. بل يطلب منا أن نصدق بأن هؤلاء الأشخاص المبجلين الذين يحتلون المواقع الراقية يتابعون مسار حياتهم دون أن يكترثوا لمصير ممتلكاتهم الهائلة.

على الرغم من عدم وجود مجموعة نخبة واحدة عظمى فإن هناك تعاونًا مستمرا بين مختلف النخب الممثلة للشركات الكبرى والحكومة فى جميع مجالات الاقتصاد السياسى. تنحو بعض المجموعات الأقوى الممثلة للشركات الكبرى إلى احتلال موقع السيطرة ضمن مناطق نفوذها الخاصة بحيث لا تزعجها تقريبًا نخب أخرى. وعلى أية حال فإن المنازعات بين مختلف مصالح الطبقة الثرية الحاكمة قلما تعمل لمصلحة جمهرة عامة الناس، بل هى منازعات بين من يملكون ومن يملكون. ولا يتم حسم هذه المنازعات غالبًا بالوصول إلى تسويات، بل بتبادل المنافع والمعونة والخدمات، وهو ما يتم عن طريق التواطؤ أكثر مما يتم عن طريق المنافسة. وهذه الترتيبات التى تؤمن رضا "المتنافسين" المتبادل إنما تأتى على حساب المصلحة العامة. لا شك بأنه قد يتم الإنصات لظلامات تعساء الحظ هؤلاء بين آن وآخر ولكن باعتبارها مجرد صخب وجلبة خارج البوابة الخارجية، ولذا يمنح هؤلاء التعساء تنازلات بين فترة وأخرى لكسر حدة تململهم.

قد يكون من الأفضل أن ننظر لنظامنا السياسى على أنه نظام مزدوج، فهناك أولاً النظام شديد الوضوح الذى يتركز حول النشاطات الانتخابية والتمثيلية، بما فيها منافسات الحملات الانتخابية وكذلك الشخصيات السياسية، والتصريحات العلنية، والعروض التى تتسم بالغموض لقضايا معينة تقلق الرؤساء الأمريكيين، وحكام الولايات، ورؤساء البلديات والمجالس التشريعية المعنيّة. ثم هناك ثانيًا النظام "قليل الوضوح" والذى يتناول عقودًا بملايين الدولارات، وإعفاءات ضريبية، وهبات، وتعويضات عن خسائر، ومعونات، وإيجارات وذلك إلى جانب العملية الهائلة لتخصيص الموازنات، وحماية تقديم الخدمات للشركات متعددة الجنسية، وهو ما يتم عن طريق تجاهل أو إعادة كتابة نصوص القوانين بما يحقق مصلحة الأقوياء حينًا، وتطبيق هذه القوانين بقوة تأديبية قصوى ضد المنشقين و"المشاغبين" حينًا آخر. "الرؤية شديدة

الوضوح" هى ما يدرّس فى الجامعات، حيث يتولى الأكاديميون تشريحها بالتفصيل، ويتناولها المعلقون فى الأجهزة الإخبارية بالأخذ والرد بلا انقطاع. أما النظام متدن الوضوح، فقلما يعترف بوجوده ويظل طى الكتمان.

لا تهيمن مؤسسات الأعمال الخاصة على السلطة بحكم استخدامها للتبرعات للحملات الانتخابية واستغلالها لممثلى جماعات الضغط الذين يتّسمون بالدهاء بحيث يستغلون المشرّعين والبيروقراطيين فحسب، بل كذلك عن طريق ممارسة نفوذ كلّى كنظام للسلطة، وكسبيل لتنظيم رأس المال، والعمالة والإنتاج واسع النطاق. وبما أن مؤسسات الأعمال الكبرى تسيطر على اقتصاد الأمة فى حد ذاته فإنه يتحتم على الحكومة، بحكم الظروف، أن تدخل فى علاقة وثيقة فريدة مع مؤسسات الأعمال هذه. ويعامل صناع السياسة صحة الاقتصاد على أساس كونه شرطًا ضروريا لصحة الأمة. وبما أن الاقتصاد هو بحكم الواقع فى أيدى المصالح الكبرى فإن من المفترض أن تكون أفضل خدمة تقدمها الحكومة لجمهور عامة الناس إنما تتم عن طريق خدمة مؤسسات الأعمال. وبذا تصبح أهداف مؤسسات الأعمال (وهى تحقيق الأرباح المرتفعة وتأمين الأسواق) هى أهداف الحكومة، بينما تقترن "المصلحة القومية" بالحاجات التى صيغت بحيث تعبّر عن أفكار وأيديولوجيا رأسمالية الشركات الكبرى.

بما أن على صناع القرار أن يعملوا من خلال وعبر اقتصاد الشركات الكبرى فإنهم لا يلبثون فى الواقع أن يجدوا أنفسهم يعملون لصالح هذا الاقتصاد. وقد تتقبل مؤسسات الأعمال مكرهة بعض الإصلاحات والضوابط التى لا تستسيغها بين حين وآخر، غير أن الحكومة لا تستطيع أن تتجاهل السبب فى وجود مؤسسات الأعمال، أى تراكم الثروة. ولذا لا بد من تقبل شروط مؤسسات الأعمال كنظام إن آجلاً أو عاجلاً، أو أن تتم إعادة هيكلة هذه المصالح بشكل أساسى يتجاوز عملية الإصلاح الفج الذى يتم حاليا.

حدود الإصلاح

لا يمثل انغماس الحكومة فى شئون الاقتصاد تناميًا للاشتراكية (كما يفهم الاشتراكيون هذا التعبير عادة) بل يمثل انغماسًا فى نظام رأسمالى مدعوم من قبل

الدولة. وهو لا يمثل وضع الثروة الخاصة تحت نظام شيوعى بل تخصيص الثروة العامة. وقد أدى ذلك إلى تورط الدولة أكثر فأكثر فى شئون الاقتصاد، ولكنه تورط يتم بنمط يدور بصفة رئيسية حول تدعيم نظام جنى المزيد من الأرباح وليس على أساس تحديد هذه الأرباح. وتنحو الحكومات فى الدول الرأسمالية عامة نحو تأميم الصناعات المريضة غير الرابحة، وتخصيص المرافق العامة الرابحة- وهذان المنحيان هما فى صالح كبار المستثمرين. ففى إسبانيا مثلاً، وفى ظل حكومة ديموقراطية اجتماعية تم تأميم ممتلكات خاصة هائلة فى عام ١٩٨٦ لتحاشى انهيارها، مما اعتبر بمثابة عملية إسعافية للمستثمرين الخاصين. وبعد أن تعافت هذه المصالح وانتعشت على حساب الأموال السخية التى صرفت عليها من الخزينة العامة أعيد بيعها للشركات الخاصة. تم الأمر ذاته بالنسبة لشركة "كونريل" Conrail الأمريكية للخطوط الحديدية التى أشرنا إليها من قبل، وعلى هذا المنوال أيضًا قامت حكومة يونانية محافظة بتخصيص شركات مثل شبكة الاتصالات اللاسلكية التى كانت قد حققت أرباحًا مستمرة وعلى مدى سنوات عديدة.

عندما تستولى حكومة رأسمالية على مشروع ما فهى تدفع تعويضات كاملة لأصحابه السابقين، وبسعر جيد عادة. فالمستثمرون الأثرياء أنفسهم الذين كانوا يمتلكون الأسهم الخاصة فى الماضى يملكون الآن سندات الدين العام ويجنون الفوائد على هذه السندات. وهكذا تحولت "الملكية" التى اتخذت شكل ذلك الدين الضخم القائم على بيع السندات- بكل ما يحمله ذلك من مخاطرات وخسائر دون أن ترافقه أية أرباح - تحوّلت إلى ملكية عامة. أما ثروة المشروع فهى تبقى فى أيادٍ خاصة بينما تصبح الملكية الاسمية هى ملكية عامة.

يؤكد المدافعون عن النظام القائم أن تاريخ الرأسمالية الديموقراطية هو تاريخ إصلاح تدريجى. لا شك بأن الناس العاملين ظفروا بإصلاحات هامة، ولكن أى وجه إنسانى أو متحضر فى النظام الاقتصادى القائم إنما يعود لكفاح الملايين من الناس لتحسين مستوى معيشتهم ولتحقيق ما يتمتعون به من حقوق كمواطنين. غير أن من السخرية أن ننسب للرأسمالية فضل عبقرية الإصلاح التدريجى فى الوقت الذى:

(أ) كانت الطبقة الرأسمالية قد قاومت بشدة وبكل عنف معظم الإصلاحات الاقتصادية على مر التاريخ، ولم تتحقق تلك الإصلاحات إلا بعد كفاح شعبى مطول ومرير، بل ودموى فى بعض الأحيان.

(ب) معظم المشاكل التى تحتاج لتلك الإصلاحات كانت الرأسمالية هى المسبب لها أو أنها زادتها حدة.

يصعب تحقيق إصلاح جذرى فى ظل النظام الحالى القائم نظراً لأن أولئك الذين يجدون التغيير فى مصلحتهم لا يملكون القوة لتحقيقه، بينما لا يجد من يملكون القوة فى التغيير مصلحة لهم. فهم لا يميلون للانتحار كطبقة. ولا يعود الأمر لأن أصحاب المناصب عاجزون عن قطع الخطوات المؤدية إلى التغيير الهادف لتحقيق المساواة، بل لأنهم لا يريدون السير فى هذا الطريق. فالصفة التى تفرض جدارة قضية ما لا تستند على منطقيتها وعلى الأدلة التى تثبت هذه الجدارة، بقدر ما تفرضها قوة من يروجون لتلك القضية. إن حاجات جمهور غير منظم لا يملك الكثير من موارد القوة الذاتية قلما تصبح مطالب سياسية قابلة للتسويق، وهى نادراً ما تصبح بمثابة حقائق ملحّة يجد المسئولون أن فى الاستجابة لها مصلحة لهم، خاصة إذا وضعت هذه التغييرات أولئك المسئولين فى مسار تصادم مع المصالح القوية التى تملك المال.

علاوة على ذلك فإن السبب الذى يحول دون استخدام عمالتنا ومهاراتنا وما لدينا من إمكانيات تكنولوجية وموارد طبيعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية هو أنها تستخدم لتحقيق مكاسب للشركات الكبرى. فالشركات لا تستطيع بناء مساكن منخفضة الإيجارات، وإطعام الفقراء، وتنقية البيئة، أو توفير تعليمٍ عالٍ لجميع المؤهلين له بغض النظر عن قدرتهم على دفع تكاليف ذلك - لأن مصلحة هذه الشركات لا تكمن فى إعادة هيكلة المجتمع بل فى تحقيق الأرباح للمصالح الخاصة. والرأسمالية التى تساندها الدولة لا يمكن لها أن توجد دون مساندة من الدولة، ودون تحميل عامة الناس النتائج الهائلة لارتفاع تكاليف الإنتاج الاقتصادى. إن المشاكل الاقتصادية والبيئية التى نعانى منها هى نتائج منطقية لنظام غير منطقى فى قواعده الأساسية، نظام لم يبن على أساس تلبية حاجات البشر بل على تضخيم جشع بنى البشر.

كيف يمكن لنا أن نتحدث عن النظام السياسى- الاقتصادى الأمريكى باعتباره نتاج إرادة ديموقراطية؟ أى إرادة ديموقراطية هى التى تتطلب وجود ممثلى جماعات الضغط الذين يتلقون الرواتب الضخمة من الشركات الكبرى ويعشعشون فى دهاليز واشنطن مهاجمين الخزينة العامة بانتظام لمصلحة زبائنهم الأغنياء؟ أى تفويض ديمقراطى هو ذلك الذى يوجه الحكومة إلى التخلى عن المزيد والمزيد من المال كل عام تدفعه لنسبة ١٪ من السكان المتربعين فى قمة الهرم كفوائد على السندات العامة التى يملكونها، وهى تكاليف تفوق ما تدفعه الحكومة لتمويل الخدمات المقدمة لـ ٢٠٪ من السكان الذين يقبعون عند قاع الهرم؟ متى تمت استشارة الرأى العام حول تأجير أراضى ألاسكا لاستخراج النفط، وتحديد أسعار الفائدة وتقديم المعونات للشركات الزراعية الكبرى؟ متى أصر الرأى العام على أن تقدم له أدوية غير سليمة ومرتفعة الثمن، وأطعمة تم تحويلها جينيا، أو متى أصر على وجود هيئة الأغذية والأدوية FDA تحمى الشركات التى تسوّق تلك المنتجات بدلاً من أن تعاقبها على تسويقها؟ متى حث الشعب الأمريكى الحكومة على التساهل مع من يتسببون بتلويث البيئة، والسماح للشركات التى تقدم خدمات المصلحة العامة برفع الأسعار التى يتوجب على المستهلكين دفعها؟ متى رفع الشعب صوته مطالبًا بشروط عمل غير آمنة فى المناجم، والمصانع والمزارع؟ كم تظاهر من الناس مطالبين بتخفيض الضرائب المفروضة على كبار الأثرياء، بمقدار يصل إلى مليارات الدولارات وتخصيص مليارات الدولارات للرحلات الفضائية المكوكية التى تدمر طبقة الأوزون وتثقل كاهلنا بالمزيد من الضرائب وتحرمنا من الخدمات الضرورية؟ متى أصر الشعب على تخويل هيئة من ثلاثة أشخاص غير منتخبين فى منظمة التجارة العالمية سلطة خرق قوانين البلاد خدمة للشركات الكبرى متعددة الجنسيات؟ أى إرادة حرة أصدرت حكمًا يقضى بتدمير الريف الكمبودى فى حملة قصف استمرت بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٦ وتمت بدون موافقة أو حتى معرفة الكونجرس والرأى العام؟ متى طالب الرأى العام بخوض حرب استنزاف يشنها المرتزقة ضد نيكاراجوا، أو بغزو جرينادا وبنما، أو بقتل مائة ألف عراقى، أو باحتلال الصومال، أو مساندة حروب ضد القوات الشعبية فى السلفادور، وجواتيمالا، وأنجولا، وموزامبيق، والصحراء الغربية، وتيمور الشرقية، أو للتآمر لقلب أنظمة الحكم التقدمية فى تشيلى وأندونيسيا ويوغسلافيا ودرزينة من الأقطار الأخرى؟

لم يكن الناس العاديون بعيدين كل البعد عن الموافقة على ذلك فحسب، بل كان عليهم أن يكافحوا لكى يعرفوا ما الذى يحصل. وعندما عبأ الرأى العام قواه اتخذ اتجاهًا آخر مضاداً لأكثر الإساءات شهرة، وللامتيازات الصارخة للطبقة الثرية الحاكمة، وضد إتلاف البيئة، وضد تخصيص ميزانيات عسكرية كبيرة، وضد التدخل المسلح فى البلدان الأخرى (٥) .

الديمقراطية ككفاح طبقى

تنتهج الطبقة الحاكمة سبلاً عديدة للاستيلاء على المال الذى يكسبه الناس. فالعمال أولاً وقبل كل شيء يتلقون فقط جزءًا من قيمة ما يصنعه عملهم، بينما يذهب الباقى لأصحاب رأس المال. ويبتدع المديرون باستمرار، نيابة عن المالكين، أساليب يتمكنون من خلالها من تدجين الطبقة العاملة لتعزيز عملية تراكم رأس المال، بما فى ذلك إجبار العمال على تسريع عملهم، وتخفيض رتب العاملين، والاستغناء عن بعضهم، والتهديد بإغلاق مواقع العمل وكسر الاتحادات العمالية.

والمستهلكون ثانيًا، وهم ضحايا الممارسات الاحتكارية التى تجبر المستهلكين على إنفاق المزيد مع الحصول على قدر أقل. كما أنهم يواجهون أشكالاً من الاستهلاك الإلزامى الذى يستغلهم بشكل متزايد، مثلما يتم لدى التخلص من شبكة النقل الجماعى بهدف خلق حالة يتوجب الاعتماد فيها أكثر فأكثر على السيارات الخاصة، أو عندما تحوّل الشقق ذات الإيجارات الرخيصة إلى شقق مرتفعة التكلفة، أو تعمد شركة منافع عامة إلى مضاعفة أسعارها بعد إلغاء الضوابط التى كانت تحدد أسعارها من قبل.

وثالثًا: دافعو الضرائب من العاملين الذين كان عليهم خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية تحمل عبء الجانب الأكبر من الضرائب المتزايدة بينما تدفع الشركات الكبرى قدراً أقل وأقل من الضرائب. وتجدر الإشارة إلى أن الانحدار الدراماتيكى للضرائب التى تدفعها مؤسسات الأعمال كان السبب الرئيسى لتزايد الدين الفيدرالى. وهذا الدين القومى فى حد ذاته، كما تبين لنا من قبل، هو مصدر دخل للطبقة التى تملك المال وعبء آخر ألقى على كاهل دافعى الضرائب.

رابعًا: كمواطنين، يتلقى الشعب من الخدمات الحكومية أقل مما يدفعه للحكومة. أما نصيب الأسد من الإنفاق الفيدرالى فهو يذهب للشركات الكبرى، ولمتعهدى توريد السلاح، وللدائنين الكبار للمال. أما عامة الناس فهم يتحملون عبء الزيادات الخفية الناتجة عن سوء التطبيقات الاقتصادية والتى تحولها إليهم مؤسسات الأعمال الخاصة، مثلما يحدث عندما تلوّث شركة لصناعة المواد الكيماوية الهواء أو المياه الجوفية بالفضلات السامة فى أحد التجمعات السكانية، أو عندما يحدث تردٍ عام فى نوعية الحياة.

يؤدى نظام السلطة والثروة القائم، مع ما يرافقه من إساءات وظلم، يثير مقاومة العمال، والمستهلكين، والجماعات المحلية ودافعى الضرائب الذين ينتمون عادة لنفس المجموعات السكانية. وعلى هذا لا ينشأ فقط اضطهاد طبقى بل كذلك نضال طبقى، ولا تقوم هيمنة للطبقة الثرية الحاكمة فقط بل معارضة شعبية أيضًا ومطالبات بالإصلاح.

لطالما كانت هناك باستمرار تقاليد كفاح شعبى فى الولايات المتحدة، وإن كان قد تم تجاهلها أو التقليل من شأنها. وهى تمر بحالات مدّ وجزر ولكنها لا تتوقف. ولقد عمد عامة الناس، يدفعهم مزيج من الشعور بالغضب والأمل، إلى الانخراط فى مجموعات منظمة، والقيام بأعمال تعبر عن الهياج الشعبى، والتظاهر، وتحدى الانتخابات، وأعمال التمرد، والإضرابات، والاعتصامات، والمقاطعة، بل وصل بهم الأمر إلى الاصطدام العنيف مع السلطات أحيانًا للمطالبة بأجور وشروط عمل أفضل، وبيئة أسلم، وتوفير عدالة أكبر تساوى بين العروق المختلفة وبين الجنسين، إضافة للمطالبة بالسلام وعدم التدخل فى الخارج. وعلى الرغم من أشق الصعاب والهزائم التى عانى منها المنشقون فقد ظفروا ببعض الانتصارات الهامة حيث انتزعوا تنازلات بالقوة وفرضوا على الحكام المقاومين لهم تحقيق إصلاحات لا يستهان بها.

قامت فيما بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ مظاهرات ضخمة تشكلت من جماعات تنتمى لشعوب مختلفة وتمثل مختلف ضروب الحياة ضد صندوق النقد الدولى **IMF** والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية حيث جرت فى مدن متفرقة فى الولايات المتحدة وأوروبا والهند واستراليا وغيرها من مناطق العالم. كما انتظم الناس على النطاق

المحلى فى الولايات المتحدة فى تجمعات تكافح ضد غزوات لا ترحم للشركات متعددة الجنسيات [٦] .

الديموقراطية دون شك ليست مجرد مجموعة من الإجراءات السياسية، فعليها، لكى تكون جديرة باسمها، أن تؤدى إلى نتائج جوهرية من شأنها أن تحسّن شروط حياة الناس. ولقد تعزز الكفاح من أجل تحقيق الديموقراطية- بما فى ذلك حق التصويت، والاجتماع، والمطالبة بالحقوق واتخاذ مواقف مغايرة للنهج القائم- تعزز هذا الكفاح إلى حد لا يستهان به بالنضال من أجل الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وبفضل الرغبة فى إسباغ السمات الديموقراطية على اللعبة السياسية من أجل الارتقاء بأساليب النضال لتأمين المصالح الاجتماعية- الاقتصادية لعامة الناس. وبعبارة أخرى، كان الكفاح من أجل الديموقراطية جزءًا لا يتجزأ من الكفاح الطبقى ضد الطبقة الثرية الحاكمة.

على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين قاومت الطبقات التى تملك المال توسيع الحقوق الديموقراطية، سواء أكان ذلك يتعلق بمنح حق التصويت لجميع المواطنين، أم إلغاء الاسترقاق، أو من أجل تحقيق الحريات المدنية، أو بهدف تحقيق العمل الإيجابى الذى يستهدف تحسين ظروف العمل والتعليم للأقليات العرقية وللنساء. فقد كانت الطبقات المالكة تدرك أن تنامى الحقوق الشعبية من شأنه أن يعزز القوى الشعبية ويحدّ من امتيازات النخب المسيطرة. فقد أدركت تلك الطبقات غريزيا، وإن كانت نادرًا ما تعبّر عن ذلك علنًا، بأن الاشتراكية ليست هى ما يقوض الديموقراطية، بل إن الديموقراطية هى التى تقوض أسس الرأسمالية.

تتركز أجندة المحافظين فى الولايات المتحدة على العودة إلى ما قبل فترة "الاتفاق الجديد"، إلى بلد يضم طبقة وسطى صغيرة، وجماهير واسعة فقيرة مسلوبة القوة حيث كانت الولايات المتحدة حينذاك أمة من أمم "العالم الثالث" وذلك قبل عهد طويل من ابتداع هذا الاسم. ولقد عبر "بول فولكر" **Paul Volcker** حين كان رئيسًا للبنك الاحتياطى الفيدرالى عن ذلك بالقول: "لابد من انحدار مستوى معيشة الإنسان الأمريكى العادى [٧] . وعلى هذا الأساس تتدنى الرواتب عن طريق إجبار الناس على

التنافس بشدة من أجل الحصول على العمل، وبالشروط التى تؤمن أكثر فأكثر مصالح الإدارة. وقد كان هذا يتم تاريخيًا بواسطة:

- إلغاء الوظائف عن طريق إدخال الأساليب الآلية فى العمل.

- استقدام عمال مهاجرين إلى داخل البلاد.

- استثمار المال فى بلدان توفر سوقًا أرخص للعمالة وشروطًا أفضل للعمل، علاوة على ذلك خفضت الإدارة الجمهورية فى ثمانينات القرن العشرين من القيود المفروضة على عمالة الأطفال، وخفضت سن تشغيل العاملين لبعض أنماط العمل، ورفعت سن التقاعد فى المستقبل، وبذلك زادت من عدد المتنافسين للحصول على فرص العمل

هناك سبيل آخر لخفض الأجور يتم عن طريق إلغاء المصادر البديلة لتأمين سبل المعيشة. فالعملية التاريخية لخلق مجموعات من الناس الراغبين فى العمل مقابل الحصول على أجور لا تكاد تكفى لتأمين سبل العيش إنما كانت تقتضى إخراجهم من الأرض ودفعهم إلى المصانع، والحيلولة دون دخولهم إلى المزارع وميادين الصيد، وهى التى تعتبر وقود وثمرة عمل عامة الناس. وعلى ذلك، وبعد أن حرم الفلاح من تحصيل ما يسد رمقه تحوّل إلى عامل بروليتارى. أما الآن فإن تخفيض مستحقات البطالة وغيرها من المساعدات العامة إنما يتم لمنع مصادر الدخل البديلة. كما يتم إلغاء الوظائف العامة لتوفير المزيد من العمال الذين يتنافسون على العمل فى القطاع الخاص، مما يساعد بدوره على تخفيض الأجور. ويسعى المحافظون لتخفيض الأجور الدنيا للشباب، وهم يقاومون الجهود لمنح النساء وأبناء الأقليات أجورًا وفرص عمل مساوية، وبذلك تظل النساء والشبان والأقليات يمثلون جميعًا جيشًا احتياطيا من العمالة ذات الأجور المنخفضة تقليديا استخدم تاريخيا لتخفيض الأجور.

سبيل آخر للمحافظة على انخفاض الأجور وزيادة الأرباح هو إبقاء القوة العاملة منقسمة وسيئة التنظيم. كما أن من شأن العنصرية أن تفيد فى تحويل المخاوف الاقتصادية ومشاعر الغضب لدى البيض عن مستخدميهم إلى أبناء الأقليات والمهاجرين الذين ينظر إليهم كمنافسين على فرص العمل النادرة وعلى التعليم

والسكن. وعندما تظل هناك أعداد كبيرة من العمال تتلقى أجوراً منخفضة لأنهم من السود، أو من مهاجرى أمريكا اللاتينية أو من النساء فإن من شأن ذلك أن يبقى على تدنى أسعار العمالة وعلى زيادة الأرباح.

عندما تعبّأ القوى الديموقراطية للدفاع عن مستوى معيشتها فإن الديموقراطية تبرهن على أنها أمر متعب بالنسبة للرأسمالية. ولذا فإنه يتوجب على الطبقات الحاكمة ألا تشن هجومها على مستوى معيشة الناس فقط، بل على ذات الحقوق الديموقراطية التى تساعدهم على الدفاع عن ذلك المستوى. ولذلك يتعرض حق الإضراب وحق المساومة الجماعية على الأجور للهجوم المستمر فى المحاكم والمجالس التشريعية. ويتم التضييق فى نفس الوقت على القوانين التى تتحكم بالأحزاب الصغيرة كما يتم وتوسيع تمويل الحزبين الرئيسيين اللذين يحتكران السلطة من الخزينة العامة. وتتولى وكالات الأمن الفيدرالية وقوات الشرطة المحلية جيدة الاستعداد، تحرضهما المحاكم، تتولى مهمة قمع الناشطين فى المناطق المحلية وإضعاف حقنا فى الاحتجاج. وفى نفس الوقت، يدخل القادة الأمريكيون فى سلسلة من الاتفاقيات التجارية الدولية التى من شأنها أن تقفز فوق سيادتنا الديموقراطية بصورة كلية وتؤمن سيادة الشركات الكبرى بحيث لا تجد من يتحداها.

أدوار الدولة

ليست الدولة الرأسمالية مجرد واجهة للمصالح الاقتصادية التى تخدمها هذه الدولة، بل هى الأداة الأولى الأكثر أهمية التى تأتمر بأوامر الشركات الأمريكية العملاقة. إذ إن سلطة استخدام قوات الشرطة والجيش، وحق الحكومة فى مصادرة الملكية الشخصية، وسلطة فرض الضرائب، والإنفاق، وإصدار التشريعات، وسلطة استخدام التمويلات العامة لجنى أرباح خاصة، ولتقويم اعتمادات لا حدود لها، ولحشد رموز الولاء والشرعية المثيرة لأشد الدوافع العاطفية إثارةً؛ ولكبح جماح المنشقين السياسيين - كل هذه المصادر التى لا تتوفر إلا للدول تعطى الشركات الأمريكية العملاقة متانة وقدرة على التحمل لا تستطيع تلك الشركات تأمينها لنفسها لولا وجود

الدولة. كما أن الدولة تعمل على تأمين استقرار الترتيبات التجارية القائمة بين الشركات العملاقة. وتاريخيا كانت الشركات فى الصناعات التى تحتكرها القلة كثيراً ما تتوجه إلى الحكومة الفيدرالية لكى تفعل لها ما لا تستطيع هى أن تفعله لنفسها- أى أن تفرض بالقوة الإذعان للقواعد والقوانين الخاصة بالكارتلات التى تجمع تلك الشركات العملاقة (٨) .

الدولة أيضاً هى الموقع الذى تتصارع فيه الزمر الحاكمة الليبرالية منها والمحافظة حول أفضل السبل للإبقاء على النظام قائماً دون أن يغرق. فالعناصر الأكثر ليبيرالية ترى أن منح تنازلات ديموقراطية لمن يصنعون ويشترون ما تنتجه البلاد من شأنه أن يحافظ على الرأسمالية ويمنعها من التهام نفسها. أما إذا حققت الأهداف المحافظة نجاحاً كبيراً، وإذا ما تم خفض الأجور ومعها القوة الشرائية أكثر مما يجب وازداد الإنتاج بدرجة مبالغ فيها فإن التناقضات القائمة فى السوق المفتوحة تزداد حدة، وتتفاقم معها عناصر عدم الاستقرار مما يؤدى بالتالى إلى التدمير الذاتى لهذه السوق. وقد يتم الحفاظ على الأرباح لبعض الوقت، بل وحتى زيادتها عن طريق حيل مالية عديدة. غير أن الوصول إلى طاقة الإنتاج القصوى والإفراط فى الإنتاج من شأنهما أن يؤديا إلى الانهيار الاقتصادى وبالتالى إلى تنامى البطالة، وانكماش الأسواق، وتعمق السخط وإلى إنهاك مؤسسات الأعمال الصغيرة وغير الصغيرة جدا.

حين يبدأ الهرم بالاهتزاز نتيجة للانتصارات التى يحققها المحافظون فإن البعض ممن يحتلون قمته من غير المصابين بقصر النظر يأخذون فى الإحساس بقاعدة الهرم التى تسندهم. غير أنه بالنسبة لأنصار السوق المفتوحة من اليمينيين فهم يعتقدون أن "الاقتصاد بخير" حتى ولو كان الطلب ينحدر ولا تتضخم الفطيرة بالسرعة التى كانت عليها من قبل طالما ظلت الشريحة التى يأخذها هؤلاء اليمينيون من الفطيرة تكبر باستمرار. وهم يعتقدون علاوة على ذلك أن الكثير قد ذهب بالفعل إلى الناس وإلى القطاع الذى لا يحقق ربحاً. كما يعتقدون أنه بتحسن أوضاع المواطنين العاديين فإن توقعاتهم ستزداد باضطراد، حيث تتنامى من الحصول على أجور كافية إلى تحقيق الاستقرار فى العمل، ومن يوم عمل من ثمانى ساعات إلى إجازات مدفوعة الأجر، ومن الأسبقية فى الوظيفة إلى راتب تقاعدى عند انتهاء الخدمة، ومن السكن اللائق إلى

امتلاك السكن، ومن تأمين مدارس حكومية لأطفالهم إلى تأمين تعليم عالٍ لهم بأسعار مقبولة، وكذلك رعاية طبية بأسعار مقبولة، وخدمات عامة حسنة وبيئة نظيفة. وهم يدركون أن كل دولار يصرف على هذه الأمور إنما يعنى تضاؤلاً موازيًا ينتزع من أرباح مالكى الشركات الكبرى ويصرف على عامة الناس.

على الدولة أن تعمل على حل المشكلات على المستوى الدولى. وأحد السبل للتخفيف من المنافسة الاقتصادية بين الدول الرأسمالية إنما يقوم على تدمير رأس المال المنافس لدول أخرى، إما ببيع بضائع الدول الرأسمالية بسعر أقل وإخراج بضائع الدول الأخرى من السوق كما حدث بالنسبة لكثير من بلدان العالم الثالث، أو عن طريق خصخصة أو تدمير الصناعة كما حدث لدول شرقى أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق، أو بواسطة فرض العقوبات على دول أخرى والقصف المكثف للقاعدة الاقتصادية والبيئة الطبيعية بما تضمه من نباتات وحيوانات كما حدث فى العراق ويوغسلافيا. إن دولة حققت وضع قوة عظمى، شأن الولايات المتحدة، تتمتع بمزية خاصة تمكنها من اللجوء إلى مثل هذا التوسيع فى الحيل الحربية. وهى فى الواقع الدولة الوحيدة التى تستطيع أن تنفذ أجندة كونية على هذا المستوى.

الطريقة الأفضل للدولة لحماية التركيبة الطبقية القائمة إنما تتم بتأمين ولاء ومساندة الشعب. ولكى تحقق ذلك لا بدّ لها من تأكيد شرعيتها هى نفسها فى أعين شعبها. والحفاظ على هذه الشرعية إنما يتم بالإبقاء على مظاهر الحكم الشعبى وعلى مظهر الحياد فيما يتعلق بالمصالح الطبقية. غير أن الأهم من القيود المفروضة للحفاظ على المظاهر هى الضوابط التى تفرضها القوى الديموقراطية. فالشعب يستطيع أن يتحمل الكثير قبل أن يبدأ بالمقاومة. وقد توقع ماركس بأن الصراع الطبقى سيؤدى إلى الإطاحة بالرأسمالية، فإن لم يستطع أن يحقق ذلك فسيؤدى الصراع الطبقى إلى تقييد وتبديل الدولة الرأسمالية بحيث إن الدولة فى حد ذاتها أو أجزاء منها تصبح مجالاً للصراع.

عندما يدرك بعض الناس بأن "الديموقراطية الأمريكية" كما يعلن عنها صناع الرأى العام الذين يمثلون المؤسسة الحاكمة إنما هى شعار زائف فإنهم يتوصلون،

خطأ، إلى نبذ الحقوق الديموقراطية التى حققتها القوى الشعبية على أساس أنها قليلة الأهمية. غير أن هذه الحقوق الديموقراطية وصلابة القوى الديموقراطية المنظمة هى كل ما نملكه الآن لمنع بعض الحكام من فرض حلول نهائية دكتاتورية وحكماً شديد القسوة بهدف تأمين الهيمنة الكاملة لرأس المال على الطبقة العاملة.

التفاوت الهائل القائم فى القوة الاقتصادية فى مجتمعنا الرأسمالى يترجم إلى تباين فى القوة الاجتماعية. وقد علّق قاضى المحكمة العليا "لويس براندايس" **Louis Brandeis** قبل ما يزيد عن نصف قرن قائلاً: "يمكن أن تكون لدينا ديموقراطية فى هذا البلد، أو أن تكون لدينا ثروة تتركز فى أيدى قلة من الناس، غير أنه لا يمكن لهما أن تقوما لدينا معًا". وقبل سنوات من ذلك كتب عالم الاجتماع الألمانى "ماكس ويبر" **Max Weber** يقول: "المسألة هى: كيف يمكن للحرية والديموقراطية أن يتواجدا بأى صورة من الصور جنبًا إلى جنب على المدى البعيد فى ظل هيمنة رأسمالية عالية التطور؟" (٩) . هذه الصورة ما زالت قائمة. وبزيادة تعمق أزمة الرأسمالية، وبتفاقم التناقض بين التوقعات بالمساواة فى ظلّ الديموقراطية وبين لصوصية السوق المفتوحة التى تعمها الفوضى تجد الدولة أن عليها أن تتبع سياسة أكثر قمعاً من أجل الحفاظ على النظام الطبقى القائم.

لماذا لا تلجأ الطبقة الرأسمالية فى الولايات المتحدة لنظام حكم فاشيستى؟ من شأن هذا أن يسهّل الأمور: فلن تكون هناك معارضة منظمة، ولا حماية للبيئة أو حماية مهنية تثير القلق، ولا انتخابات أو اتحادات عمالية. يعتمد نجاح حل ديكتاتورى لأزمة الرأسمالية فى بلد مثل الولايات المتحدة على ما إذا كان يمكن للطبقة الحاكمة أن تعيد حشر جنى الديموقراطية فى داخل الزجاجة. ثم إن ما يكبح الدوافع الأوتوقراطية لدى النخب الحاكمة هو خوفها من أنها لن تنجح فى مسعاها هذا، وأن الشعب والقوات المسلحة لن ترضى بذلك. فدولة تعتمد فقط فى حكمها على الحراب هى حكومة مكشوفة كأداة للسيطرة الطبقية. ومثل هذه الحكومة ستفقد مصداقيتها وستولّد المقاومة لا الإذعان ولين العريكة، بل إن من شأنها أن تثير وعياً متمرداً قد يصبح ثوريا. وعلى هذا، وبوجود هوامش الربح المضمونة هذه فإن النخب تفضل عامة "ديموقراطية للقلة" على ديكتاتورية صريحة.

الحكومة الممثلة هى شكل من الحكم يخدم الشركات العملاقة، حتى ولو كانت تثبت أنها حكومة متعبة فى بعض الأحيان. فهى توفر القليل من الحرية والحكم الذاتى ولكنها تخفى فى نفس الوقت الطبيعة الطبقية للدولة. وبدلاً من الاعتماد على العصا والبندقية فقط فإن الديموقراطية البورجوازية تستخدم سلطة منتخبة تتخذ الصبغة الشرعية وهى سلطة حاكمة تمثل أعلى درجات النفاق وأكثرها فعالية. والحكومة، بلعبها هذه الأدوار المتناقضة كحامية لرأس المال، و"خادمة للشعب" تستطيع أن تؤدى دورها الطبقى الأساسى على أكمل وجه.

ما يقال فى الدولة يصح أيضًا بالنسبة للقانون، والبيروقراطية، والأحزاب السياسية، والمشرّعين، والجامعات، والمهن وأجهزة الإعلام. ولكى تؤدى هذه المؤسسات وظيفتها فى تأمين السيطرة الطبقية مع الحفاظ فى نفس الوقت على مظهر الشرعية، فلا بدّ لها من المحافظة على مظهر الحياد والاستقلال الذاتى. ولتعزيز هذا المظهر على هذه المؤسسات أن تمارس بين حين وآخر نوعًا من الحكم الذاتى والاستقلالية عن الدولة والرأسمالية. عليها أن تترك الشعب كى يتخذ قرارات قليلة وإجراءات تصحيحية ضئيلة فى مقابل الانتهاكات الصارخة التى ترتكبها هذه المؤسسات ضد المصالح الديموقراطية.

ما الذى يجب عمله ؟

فيما يلى بعض الأمور التى نحتاج للقيام بها لكى نحقق مجتمعًا أكثر ديموقراطية ومساواة:

إصلاح النظام الانتخابى: لكبح سلطة المصالح المالكة للمال وجماعات الضغط (اللوبى) لا بدّ من أن يقدم التمويل لمرشحى الأحزاب الصغيرة ومرشحى الحزبين الرئيسيين من الخزينة العامة. ويجب أن يفرض كذلك حد أقصى على المبالغ التى ينفقها المرشحون ومؤيدوهم على الحملات الانتخابية وألا يسمح بأى منافذ تؤدى إلى خرق هذه القيود. وعلى الولايات كافةً البدء بتنفيذ تمثيل نسبى بحيث يؤدى إلى أخذ كل صوت من أصوات المقترعين بالحسبان، وبحيث لا يستمر الحزبان الرئيسيان فى

الهيمنة على المجالس التشريعية وبأغلبيات مبالغ فيها تتم بأساليب مصطنعة. هناك أيضاً حاجة لوضع قانون انتخابى فيدرالى يتيح المجال لعمليات اقتراع متساوقة تسهّل السبيل لخوض الانتخابات أمام المرشحين من أحزاب أخرى غير مرشحى الحزبين الرئيسيين وكذلك أمام المرشحين المستقلين. وعلينا كذلك إلغاء نظام المجمع الانتخابى لتجنب انتخابات تسفر عن أغلبيات كبيرة مصطنعة تحابى احتكار الحزبين الرئيسيين للسلطة وتقلل من أهمية التصويت الشعبى.

لا بد من تشجيع المشاركة فى الاقتراع عن طريق:

(أ) توفير مراكز للاقتراع ولتسجيل الناخبين فى أماكن يسهل الوصول إليها فى المناطق التى يسكنها محدودو الدخل.

(ب) إجراء الانتخابات على مدى عطلة نهاية أسبوع بكاملها بدلاً من إجرائها فى يوم عمل (حيث تجرى الانتخابات حاليًا يوم الثلاثاء) لإتاحة فرصة كافية للأشخاص الذين يقطعون مسافات طويلة ويعملون لساعات مطولة للوصول إلى مراكز الاقتراع.

(ج) استخدام بطاقات اقتراع لا تؤدى إلى تشويش المقترعين أو تسفر عن عمليات تعداد مخادعة.

(د) اتخاذ إجراءات حماية فيدرالية للحيلولة دون القيام بمحاولات من قبل السلطات المحلية لقمع الناخبين أو تخويفهم كما حدث من قبل المسئولين الجمهوريين فى ولاية فلوريدا فى الانتخابات المسروقة للعام ٢٠٠٠ .

يجب أن يكفل الكونجرس مقاطعة كولومبيا وضعية الولاية، حيث يحرم مواطنوها البالغ عددهم ٦٠٧٠٠٠ مواطن من التمثيل الكامل فى الكونجرس كما يحرمون من الحكم الذاتى الحقيقى والجوهرى. وهم ينتخبون رئيس بلدية ومجلساً للمدينة غير أن الكونجرس والرئيس يحتفظان بسلطة نقض جميع قوانينها وميزانيتها. أما واشنطن العاصمة فتظل إحدى المستعمرات الداخلية للحكومة الأمريكية.

إضفاء الصبغة الديمقراطية على القضاء: لا بدّ من التخلص من سلطة القلة الحاكمة فى المحاكم وكذلك إلغاء احتلال القضاة منصب القضاء لمدى الحياة وشن حملة نقد متشددة ضد النشاط المحافظ فى القضاء. ويشير استفتاء إلى أن ٩١٪ من المواطنين يريدون تحديد فترة احتلال القضاة لمناصبهم (١٠) .

توفير الصبغة الديمقراطية لأجهزة الإعلام: موجات الأثير ملك للشعب الأمريكى، ويجب أن تشمل متطلبات الترخيص الخاصة بمحطات الإذاعة والتليفزيون شرطا أن تمنح هذه المحطات وقتًا مجانيًا للتعبير عن مختلف وجهات النظر السياسية، بما فيها وجهات النظر الراديكالية والمنشقة. ويجب أن توفر تلك المحطات أيضًا أوقات بث متساوية للمرشحين كافة، وليس للديمقراطيين والجمهوريين فقط. ولا شك بأن إعطاء وقت حر على موجات الأثير، لمدة ساعة واحدة أسبوعيا مثلاً كما تم فى نيكاراجوا، من شأنه أن يعطى فرصًا متساوية للجميع فى مجال المنافسة، ويقلل إلى حد كبير من الحاجة لدفع مبالغ كبيرة من المال لحجز أوقات للتحدث على موجات الأثير. وعلى المرشحين أن يجيبوا أثناء مناقشات الحملات الانتخابية على الأسئلة التى يطرحها ممثلو العمال والمجموعات الداعية للسلام، وممثلو حقوق المستهلكين، والمدافعون عن البيئة، والحركات النسوية والمطالبون بالحقوق المدنية وغيرها من المجموعات، وليس فقط على أسئلة أولئك المعلقين الحمقى الذين يكرسون أنفسهم لذلك النوع من الحوار الذى لا يسىء لأولياء نعمتهم من أصحاب الشركات الكبرى.

خفض المصروفات العسكرية والإسراع فى عملية التحول إلى زمن السلم: الإنفاق العسكرى المنفلت خلال العقدين الماضيين كان هو السبب الرئيسى للدين الوطنى الهائل، ولتعفن البنية التحتية للبلاد والعبء الضريبى الساحق الواقع على كاهل عامة الناس. فالإنفاق العسكرى حوّل الولايات المتحدة من أكبر دول دائنة فى العالم إلى أكبر دولة مدينة. وعلينا، لكى نوفر مئات المليارات من الدولارات كل عام أن نخفض بمعدل الثلثين وعلى مدى سنوات قليلة، الميزانية "الدفاعية" المنتفخة والمبذرة والمدمرة. وتجدر الإشارة إلى أن البنتاجون يحتفظ حاليا بترسانة نووية هائلة وبأسلحة ضاربة مصممة لشن حرب شاملة ضد قوة عظمى أخرى هى الاتحاد السوفييتى الذى لم يعد موجوداً بعد. على الولايات المتحدة أيضًا أن توقف جميع التجارب النووية، بما فيها تلك

التى تجرى تحت الأرض، مما يوفر لها مليارات أخرى من الدولارات ويساهم فى خفض التدمير الحاصل للبيئة، كما أن عليها أن تشن هجوماً دبلوماسيا لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

يمكن للولايات المتحدة أن توفر أيضًا عشرات المليارات الأخرى من الدولارات إن توقفت عن سياسة التدخل الحربى التى تنتهجها فى الخارج. إذ يمكن تصفية قوات "عرض القوة" والجانب الأكبر من حاملات الطائرات التابعة للأسطول الأمريكى دون أن يؤدى ذلك إلى نقص فى الأمن المتوفر للولايات المتحدة. وينطبق هذا الأمر أيضًا على "القيادة المركزية الأمريكية" التى كان يطلق عليها من قبل اسم "قوة الانتشار السريع". يمكن التخفيف من آثار الركود الاقتصادى الذى سينتج عن تخلصنا من اقتصاد الحرب بالشروع فى التحول إلى اقتصاد السلم بحيث توضع الأموال التى يتم توفيرها من الميزانية العسكرية لتمويل الحاجات البشرية والداخلية. ومن شأن تحولنا عن اقتصاد الإنفاق على الحرب أن يؤدى إلى تحسين نوعية الحياة وإلى بناء اقتصاد شامل أكثر صحة وسلامة.

إلغاء وكالة المخابرات المركزية ودولة الأمن القومى: على الكونجرس تصفية جميع وكالات الأمن القومى نظرًا لأنها لا تؤدى إلا عملاً ضئيلاً من شأنه تعزيز أمننا الوطنى، حيث إن هدفها هو خلق عالم آمن لاستثمارات الشركات الخمسمائة الغنية For-tune500. من الواجب كذلك حظر النشاطات السرية الموجهة ضد الحركات المعادية للرأسمالية، وإنهاء الحروب التى ترعاها الولايات المتحدة ضد البلدان الفقيرة بحجة محاربة القوى المتمردة هناك. ولا بدّ من وقف المساعدات الخارجية للأنظمة التى تضطهد شعوبها. فالمليارات المقتطعة مما يدفعه دافعو الضرائب لتوضع فى حسابات أولئك الأوتوقراطيين والعسكريين فى الخارج فى البنوك السويسرية يمكن أن تنفق بشكل أفضل لصالح الخدمات العامة فى داخل الولايات المتحدة. ولا بد من رفع العقوبات التجارية المفروضة على كل من كوبا والعراق وغيرهما من البلدان التى تجرأت على الخروج عن مبادئ السوق المفتوحة.

يجب أن يوضع "مرسوم حرية نشر المعلومات" موضع التنفيذ بدلاً من تقويضه على أيدى الصحفيين المرتبطين بوكالات الأمن القومي والذين يدّعون بأنه ليس لديهم ما يخفونه، ثم يخفون كل ما تأتى به هذه الهيئات من أفعال.

الإصلاح الاقتصادى

لابد من إعادة فرض نظام ضرائب تصاعدى أكثر حدة على الأثرياء من الأفراد والشركات- دون أن تترك فى هذا النظام تلك المنافذ العديدة أو الخصومات الضريبية التى ما زالت قائمة. كما يجب تشديد ضريبة الإرث بدلاً من تصفيتها، مع إعفاءات بالنسبة لصغار المزارعين وغيرهم من صغار الملاك، وفرض إعفاءات ضريبية على العاملين من الفقراء والموظفين محدودى الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن للشركات الكبرى حقوقًا أكبر مما يتمتع به المواطنون فى الوقت الحاضر. ومن الواجب إعادة تنظيم الشركات الكبرى بهدف الحد من قوتها وإخضاعها للسيادة الشعبية، وتحويلها إلى وحدات أصغر حجماً لديها هيئات مناقشة تمثل الموظفين والمجموعات الاجتماعية تتولى مراقبة عمل الشركات بهدف حماية المصالح العامة كما كان عليه الأمر فى القرن التاسع عشر. ولا بدّ من أن تمنع الشركات الكبرى من حيازة أسهم أى شركات أخرى، وأن تقتصر براءات الحقوق والامتيازات الممنوحة لها على فترات محدودة، لعشرين أو ثلاثين سنة فقط مثلاً، وبحيث تغطى مجالات عمل محددة، على أن تتوفر للحكومة إمكانية إلغاء هذه البراءات والامتيازات إذا كانت هناك أسباب تدعو لذلك. ويجب أن يخضع مديرو الشركات للمساءلة الجنائية فى حالة ارتكابهم أعمالاً محظورة أو فى حالة خرق متطلبات السلامة المهنية أو قوانين حماية المستهلكين أو قوانين الحفاظ على البيئة.

إصلاح قوانين العمل

يجب إلغاء القوانين المناوئة للعمال مثل قانون "تافت هارتلى" **Taft Hartely**، وتوفير حماية حكومية للعمال الذين يخاطرون حاليا بفقدان أعمالهم لدى محاولتهم الانتظام

فى اتحادات عمالية. كما يجب حظر استخدام الإدارات الدائم للعمال البديلين ممن لم يشاركوا فى الإضرابات عوضًا عن العمال المضربين ومعاقبة أصحاب العمل الذين يرفضون التفاوض للتوصل إلى عقد بعد صدور تفويض بشهادة خطية بشأن هذه العقود. ويجب إلغاء قوانين "الحق فى العمل" و "مواقع العمل المفتوحة" والتى تقوّض حق المساومة الجماعية وتقيد من حقوق العمال، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى يوفر الحياة الكريمة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك" حركات تدعو لأجور تحقق حياة كريمة" فى ولاية كاليفورنيا ومنيستوتا وغيرهما من الولايات الأمريكية تعمل على إلغاء العقود والمعونات المالية الممنوحة للشركات التى لا تدفع لعمالها أجورًا تحقق لهم عيشًا كريمًا (١١) . ولا بد من نقض اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" **NAFTA** والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية "الجات" **GATT** اللتين تضعان السيادة الوطنية فى أيدى منابر دولية سرية وغير منتخبة تستطيع أن تنقض القوانين التى تضمن مصلحة العمال والبيئة والمستهلكين، والتى يتم العمل بها على المستوى الفيدرالى أو مستوى الولايات، كما تستطيع القيام بأعمال من شأنها أن تؤدى إلى تردى مستوى المعيشة فى مختلف أنحاء العالم.

إصلاح الضمان الاجتماعى

على أن يتم ذلك باتجاه تصاعدى، بحيث يتم تخفيض ضريبة الضمان الاجتماعى بمعدل ٢٪ من الضريبة المفروضة على جميع المواطنين ومعدلها ١٢.٤ وتعويض ما يفقد من دخل بإلغاء الحدود المفروضة على الحد الأعلى من الدخل الذى تفرض عليه الضريبة. وتجدر الإشارة إلى أن الدخل الذى يتجاوز ٧٦٢٠٠ دولار لا يخضع للضريبة المحتسبة ضريبة دخل الموظفين أو المساهمين، والتى تقتطعها المؤسسة من رواتبهم وأرباحهم وتدفعها إلى الدولة مباشرة. إن من شأن هذا التعديل أن يخفف من عبء ضريبة عائلة عاملة بمعدل ٧٠٠ دولار ويعكس الاتجاه الذى ينحو نحو تخفيض الضرائب عن الأثرياء ويزيد من الضريبة المحتسبة، التى تحتجز من رواتب غالبية الأمريكيين. كما يجب إلغاء الحماية الضريبية لمن يعملون فى الخارج وكذلك إلغاء

امتيازات الضرائب الأجنبية بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، مما يوفر دخلاً إضافيًا يصل معدله إلى مائة مليار دولار. ولا بدّ كذلك من وضع حد أعلى على معدل الإعفاءات الضريبية للنفقات التى تصرف على الإعلانات والمعدات والرشاوى التى تعطى للمديرين التنفيذيين ويتم على أساسها منحهم خيارات امتلاك سندات فى الشركات التى يعملون بها (١٢).

تحسين الزراعة والبيئة الطبيعية النباتية والحيوانية: يجب إعادة توزيع مليارات الدولارات من المعونات الفيدرالية التى تمنح حاليًا للشركات الزراعية الغنية الكبرى بحيث تصرف لما يصل إلى مليونين من المزارعين المحتاجين. ولا بدّ من تشجيع الزراعة عن طريق التسميد الطبيعي (العضوى غير المعتمد على الأسمدة الكيماوية)، والإلغاء التدريجي لاستخدام مبيدات الحشرات، والأسمدة الكيماوية ومنتجات اللحوم المشبعة بالهرمونات والمحاصيل المعدلة جينيًا. كما يجب وقف هستريا دمج الشركات الزراعية الكبرى والتى تعصف حاليًا بجميع مجالات إنتاج المواد الغذائية تقريبًا، وتجزئة الشركات الزراعية المختلفة الكبرى مثل "كارجيل" **Cargill** و"كونتيننتال" **Conti-nental** أو تأميمها.

ولا بدّ من القيام بجهد منظم لصيانة الأنهار والبحار وإعادة التوازن إلى البيئة النباتية والحيوانية، بما فى ذلك إعادة تنقية المياه المستعملة والنفايات لاستخدامها من جديد، وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق لمزج الروث وأوراق الشجر والقمامة. ويجب القيام بإلغاء تدريجي للسدود والمحطات النووية والشروع فى برنامج عاجل لتطوير مصادر الطاقة الحرارية التى يتم توليدها بواسطة المد وحرارة الشمس، وبرامج لتنقية الهواء ومصادر المياه، وحماية الحياة البرية وإعادة إصلاح الشواطئ المخرّبة. ويجب أن يتم تقديم معونات مالية للمشاريع اللامركزية لإنتاج الطاقة الشمسية، على أن تقدم على المستوى الفيدرالى ومستوى حكومات الولايات والحكومات المحلية. ومن شأن ذلك أن يتيح الفرصة لخلق الآلاف من الوظائف الجديدة فى المجتمعات المحلية التى لن يكون عليها بعد أن تدفع مئات الملايين من الدولارات كل عام للكارتلات الكبرى متعددة الجنسية لشراء النفط والغاز (١٣).

يجب تطوير شبكات النقل الجماعى السريعة فى داخل المدن، وبين المدن بعضها البعض مما يوفر مواصلات آمنة واقتصادية، وكذلك تطوير عربات لا تطلق أية عوادم للتخلص من الآثار المدمرة للبيئة الناجمة عن استخدام الوقود الأحفورى. وتجدر الإشارة إلى أن شركة فورد كانت قد أنتجت عربات تعمل بالكهرباء منذ عشرينات القرن العشرين، ولو أن الأبحاث وأعمال التطوير استمرت لكانت لدينا الآن سيارات فعالة تعمل على الكهرباء وبأسعار معقولة. وتجدر الإشارة إلى أن ستانفورد أوفشينسكى رئيس هيئة "أساليب تحويل مصادر الطاقة" يزعم بأن سيارة كهربائية أمكن تطويرها تستطيع قطع مسافات طويلة باستعمال بطارية تخدم السيارة على مدى حياتها، وتستخدم مواد سليمة بيئيا، وهى سهلة الصناعة وتكاليفها أقل من تكاليف تلك التى تعمل على البنزين - وكلها أسباب تدفع شركات النفط والسيارات إلى عدم مساندة صنع سيارة كهربائية (١٤) .

تحسين العناية الصحية والسلامة: يجب تأسيس "نظام صحى شامل" يتيح تغطية صحية لجميع الأمريكيين يشابه برنامج ميدى كير المتوفر للمسنين حاليا على أن يشمل ذلك علاجات بديلة مثل العلاج بالأعشاب، والوخز بالإبر الصينية وبالمعالجة المثلية(معالجة الداء بإعطاء المصاب جرعات صغيرة من دواء لو أعطى لشخص سليم لأحدث عنده مثل أعراض المرض المعالج)، وبطريقة معالجة الأمراض بتقويم العمود الفقرى يدويا. ويساهم الأشخاص الذين هم فى سن العمل بجزء من أقساط العلاج على أساس تنازلى تقتطع من رواتبهم، بينما تقدر المبالغ المأخوذة ممن يعملون عملاً خاصًا على أساس معدلات ما يدفعونه من ضرائب، على أن يقوم أصحاب العمل بدفع مبالغ لكل موظف مساوية لما يدفعه هو. أو قد يتم التمويل من الخزينة العامة شأن نظام الدافع المفرد Single Payer المعمول به فى كندا وبلدان أخرى وبحيث تشمل الرعاية الطبية جميع المواطنين. ولا داعى بعد ذلك لدفع مليارات أخرى من الدولارات لتوفير المزيد من التأمين الصحى (كما اقترح الرئيس السابق بيل كلينتون)، علمًا بأن معدل ما نصرفه حاليا لكل شخص أعلى بكثير مما تصرفه الدول الأخرى. وبموجب نظام "الدافع المفرد" تستخدم مليارات الدولارات من الأرباح التى يتم تحصيلها كأرباح لمنظمة الحفاظ على الصحة HMO ، تستخدم للعلاج الصحى بدلاً من أن يأخذها المديرون التنفيذيون ومالكو الأسهم والسندات.

تستدعى الحاجة لتواجد آلاف آخرين من المفتشين للوكالات المسئولة عن تطبيق قوانين السلامة المهنية وحماية المستهلكين. إننا نسمع من يقول: "من أين سنحصل على ما يلزمنا من أموال لتغطية هذه التكاليف؟ هذا السؤال لا يطرح قط لدى الحديث عن ميزانية الدفاع العملاقة أو المدفوعات الهائلة التى تدفع كمعونات للشركات الكبرى. وكما أشرنا من قبل، يمكننا الحصول على المبالغ الإضافية المطلوبة عن طريق نظام ضريبى يقوم على ضرائب أكثر تصاعدية ومن اقتطاع مبالغ أساسية من المعونات التى تمنح حاليا لمؤسسات الأعمال الكبرى وللإنفاق العسكرى.

مراجعة السياسة المالية: الدين القومى هو عبارة عن دفعات تحوّل من دافعى الضرائب لمالكى السندات، ومن العمالة لرأس المال، ممن لا يملكون أو يملكون القليل إلى من يملكون كل شىء. ويمكن للحكومة إنهاء الإنفاق القائم على العجز بفرض ضرائب على الطبقة التى تملك المال والتى تقترض الحكومة المال منها حاليا. عليها أن تتوقف عن رشوة الأغنياء بتقديم معونات الاستثمار وغيرها من الضمانات لهم، وأن توّجه استثمارات رأس المال لتحقيق أهداف عامة لا تسعى لتحقيق الربح. على الخزينة الأمريكية أن تصنّع ما تحتاجه من نقد وتسيطر عليه بدلاً من السماح للبنك الاحتياطى الفيدرالى وبنوكه الخاصة بوضع المليارات من الدولارات فى جيوبهم كل عام وهم يصكّون المئونة المطلوبة من أوراق النقد.

تصفية المظالم القائمة على الجنس، والعرق والميول السياسية: يجب إنهاء الممارسات التى تقوم على التمييز فى جميع المؤسسات، ويشمل ذلك تعديل نصوص القانون وتركيب المحاكم نفسها. ومن ذلك حماية العيادات الطبية التى تجرى عمليات الإجهاض من الجماعات المحلية المشاغبة، وحماية النساء من إساءة معاملتهن على أيدى الرجال، وحماية الأطفال من الأذى الذى يتعرضون له على أيدى الكبار والأقليات من وحشية الشرطة ومن جرائم الكراهية. كما يتوجب إطلاق سراح المئات من المنشقين الذين يقضون فترات سجن مطولة لتهم مبالغ فيها، ولو أن تهمتهم الرئيسية هى معاداة الرأسمالية، وكذلك الآلاف الذين يتم احتجازهم لفترات أحكام فلكية بسبب ارتكابهم جنحاً ضئيلة الأهمية تتعلق بحيازة العقاقير المخدرة مثلاً.

تحسين شروط التوظيف: يعمل الأمريكيون لساعات أطول وأطول مقابل أجور تزداد ضآلة، ودون أن تتوفر لهم فى كثير من الأحيان حماية من فقدان عملهم. ففى ستينات القرن العشرين كان من يتخرج فى الجامعة بتقدير متوسط يستطيع أن يجنى ما يكفى من المال لشراء بيت يحوى ثلاث غرف للنوم ويعول زوجة وثلاثة أطفال. أما الآن فيستلزم الأمر فى كثير من الأحيان زوجين يعملان وليس لديهما أطفال لاستئجار شقة بغرفة نوم واحدة [١٥] . وعلينا أن نؤسس لأسبوع عمل من ست وثلاثين ساعة دون أن يرافق ذلك أى تخفيض للأجور. وتستدعى الحاجة للكثير من الخدمات الحيوية، وهناك الكثيرون من الناس ممن يحتاجون للعمل. وتستطيع إدارة تنمية العمل WPA أن تصبح أكثر شمولاً فى نشاطاتها مما كانت عليه الإدارة إبان فترة "الاتفاق الجديد" بحيث تستخدم أناساً يعملون من أجل إعادة البيئة إلى طبيعتها، وبناء مساكن سعرها معقول، وتوفير نظام مواصلات بأسعار مقبولة، وإعادة بناء البنية التحتية المتهاوية، وتوفير خدمات للمسنين والعاجزين ولعامة الناس إجمالاً.

يمكن تشغيل الناس فى إنتاج بضائع وخدمات تنافس تلك التى يقدمها القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة تنمية العمل التى أنشئت فى فترة "الاتفاق الجديد" عملت فى مجال إنتاج البضائع، وصناعة الملابس والمراتب للمحتاجين للمعونة، والملابس الطبية للمستشفيات، والأطعمة المحفوظة للفقراء الذين لا عمل لهم. مثل هذا النمط من الإنتاج العام الذى لا يتم على أساس تحقيق الربح بل توفير الحاجات البشرية ينتج دخلاً للحكومة عن طريق بيع البضائع المنتجة وكذلك الضرائب على الدخل الناتج من الأعمال التى تستحدث. أما ما يتم الاستغناء عنه وتصفيته فهو الأرباح الخاصة التى يجنيها من يعيشون على عمل الآخرين - وهذا ما يفسر عداءهم الشديد لمحاولات الحكومة القيام بدور المنتج المباشر.

حقيقة الإنتاج عن طريق القطاع العام

لن يتحقق أى من الإجراءات التى أوردناها أعلاه إن لم يتم حل المشاكل الهيكلية التى تشكل بنية الرأسمالية أولاً. فما تدعو إليه الحاجة إذن هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية والملكية العامة للسلطة المالية نفسها، وبعبارة واحدة الاشتراكية.

ولكن هل يمكن للاشتراكية أن تنجح فى ذلك؟ أليست هى مجرد حلم نظريا وكابوس عمليا؟ هل يمكن للحكومة أن تنتج شيئًا ذا قيمة؟ لا بدّ من الإشارة هنا إلى ما أسلفنا قوله فى فصل سابق وهو أن صناعات خاصة عديدة (تشمل الصناعات الدفاعية، والخطوط الحديدية، والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، ومعدات الطيران، والانترنيت، والقوة النووية وصناعات تكنولوجية لا تعد) موجودة الآن بفضل الأبحاث والتطوير الذى مولته الدولة التى وفرت التمويل المغامر لهذه الصناعات. وقوى السوق ليست أساسًا ضروريا للتطور العلمى والتكنولوجى. والإنجازات العظيمة لمختبرات الجامعات والمختبرات الحكومية إبان وبعد الحرب العالمية الثانية إنما تمت تحت شروط التخطيط الحكومى المركزى وبفضل التمويل العام الذى لا يسعى للحصول على الربح. ولدينا نحن فى الواقع خدمات ذات طابع اشتراكى وهى تعمل بصورة جيدة عندما يتم تمويلها بشكل حسن. وبعض مرافق المنافع العامة هى ملكية عامة، مثل الجسور، والموانئ، والمطارات. وهذا يشمل أيضًا فى بعض الولايات محال بيع المشروبات التى تدرّ سنويا مئات الملايين من الدولارات فى دخول تحصل عليها الولايات.

هناك اتحادات ائتمانية وعدد قليل من البنوك الخاصة مثل بنك "كوميونيتى بانك أوف ذى بى" Community Bank of the Bay هدفها الأساسى تقديم قروض للمجموعات ذات الدخل المحدود أو المتوسط. ونحن نحتاج لبنوك عامة يمكن توفير رأسمالها من تمويلات الولايات ومن الرواتب التقاعدية للاتحادات العمالية التى تودع حاليا فى البنوك الخاصة. وبنك نورث داكوتا هو البنك الوحيد الذى تعود ملكيته التامة للولاية. وقد ساعد هذا البنك فى الماضى الفلاحين الذين كانت تستغلهم احتكارات الحبوب والبنوك الخاصة. وبنك "نورث داكوتا" North Dakota هو الآن أحد المقرضين الرئيسيين الذين يقدمون قروضًا للطلاب فى الولايات المتحدة ومصدر هام لتقديم الاعتمادات للمزارعين وصغار أصحاب الأعمال والحكومات المحلية. وقد نظرت ولايات أخرى فى أمر إنشاء بنوك تابعة للولاية غير أن مصالح البنوك الخاصة وقفت فى وجه ذلك.

لا يلاحظ فى كثير من الأحيان القطاع الثالث للاقتصاد والذى تكوّن مما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ تعاونية يديرها عمال منتجون، وآلاف تعاونيات المستهلكين، و١٣,٠٠٠ اتحاد

ائتمانى، وحوالى ١٠٠ بنك تعاونى وأكثر من مائة شركة تأمين تعاونية، بالإضافة لحوالى ٥٠٠٠ تعاونية سكنية، ١٢٠٠ وحدة خدمات عامة ريفية و ١١٥ تعاونية اتصالات لاسلكية وكبلية. ويملك الموظفون أغلبية الأسهم فى ألف شركة على الأقل [١٦]. وقد استخدمت اتحادات العمال صناديق التقاعد لبناء مساكن متدنية التكلفة ولإنشاء شركات تعاقدية يملكها العمال المنتظمون فى اتحادات عمالية. هناك أيضاً أمثلة على ما يسمى "اشتراكية الإخفاق" حيث استولت بلدان رأسمالية على صناعات خاصة متداعية ورعتها إلى أن تعافت، وهذا الأمر عبارة عن شهادة تمثل مقارنة لقدرات كل من رأس المال الخاص والعام. ففى فرنسا أعقاب الحرب العالمية الثانية قامت الحكومة بتأميم البنوك، والخطوط الحديدية، والمصادر الطبيعية فى محاولة ناجحة لتسريع إعادة بنائها. كما كانت شركات الهاتف، والغاز، والكهرباء احتكارات حكومية. وقد أنتجت الملكية العامة فى فرنسا مشاريع مذهلة مثل القطار السريع **TGV** والذى يتفوق على القطارات التى أنتجتها الرأسمالية الأمريكية، وكمبيوتر الهاتف الصغرى **Minitel** وهو خدمة اتصالات ومعلومات متقدم تقدماً بالغًا على ما أنتجته شركة **AT&T** أو شركات أمريكية خاصة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الخطوط الحديدية، وهى ملكية عامة فى فرنسا وإيطاليا، تعمل بصورة أفضل بكثير من تلك التى تملكها شركات خاصة فى الولايات المتحدة (والتى تقوم بعملها بفضل المعونات المقدمة لها من الخزينة العامة).

جامعات الولايات والجامعات البلدية فى الولايات المتحدة مؤسسات عامة، وهى بالتالى اشتراكية (وقد تكون هذه أخباراً تصدم بعض الطلبة المنتظمين فيها)، وبعضها من أفضل مؤسسات التعليم العالى فى البلاد. ومرافق الخدمات العامة المملوكة من قبل القطاع العام تدار بصورة أفضل من تلك المملوكة برأسمال استثمارى. وبما أنه ليس عليها أن تدفع رواتب ضخمة لمدرائها التنفيذيين وأرباحًا عالية لحاملى أسهمها فإن أسعارها أقل، وهى تدفع للخزينة العامة ملايين الدولارات كأرباح [١٧] . ثم هناك الخدمات الصحية الوطنية البريطانية والتى تبلغ تكلفتها ٥٠٪ مما تكلفه خدماتنا الصحية، ومع ذلك فهى تؤمن عناية صحية أساسية أكبر للمحتاجين للعناية الطبية. وعلى الرغم من أن حكومة المحافظين البريطانية فرضت قيوداً على ميزانية الرعاية

الصحية البريطانية لكى تعتصر توفيرات من النظام الصحى على حساب نوعيته فإن غالبية البريطانيين ما زالوا يريدون الاحتفاظ بخدماتهم الصحية الاشتراكية [١٨] .

يبذل أنصار الأسواق المفتوحة فى مختلف البلدان قصارى جهودهم لتقويض الخدمات العامة بحرمانها من التمويل وفرض قيود متعددة عليها. وبتردى نوعية الخدمة يمكنهم الادعاء بأن هذه الخدمات "غير مجدية" فيعملون على إجراء اقتطاعات فى تمويلها، وفى النهاية على خصخصتها [١٩] . والخصخصة فى الواقع هى عبارة عن كنز يقدم لمالكى الأسهم الأغنياء ولكنها مصيبة تقع على رأس العمال والمستهلكين. ولقد أدت عملية خصخصة خدمات البريد فى نيوزيلندة عام ١٩٨٧ إلى تحقيق أرباح ضخمة للمستثمرين، وتخفيض فى أجور ومستحقات العاملين فى البريد وإغلاق ما يزيد على ثلث مكاتب البريد فى نيوزيلندة. وأسفرت عن نفس النتيجة عملية خصخصة صناعات الهاتف والغاز فى بريطانيا حيث أدت إلى زيادات كبيرة فى رواتب المديرين، وإلى ارتفاع كبير فى الأسعار وتدنٍ فى الخدمات.

يمثل تنامى القطاع العام خطراً كبيراً كامناً على مؤيدى السوق المفتوحة. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات اليمينية تسارع للخصخصة نظراً لأن الملكية العامة ناجحة فعلاً. ولو أن القطاع العام الذى لا يسعى للربح سيوسع من طيف البضائع والخدمات الذى سيقدمها فماذا سيبقى للمستثمر الخاص الذى يحقق ربحه من خلال عمل الناس الآخرين؟

لا يعارض معظم الاشتراكيين ملكية ما يستخدم للأغراض الشخصية مثل المسكن وقطعة من الأرض، والمقتنيات الشخصية، بل ولا يعارضون مؤسسات الأعمال الصغيرة إن لم تستخدم لاستغلال عمل الآخرين. كما أن معظم الاشتراكيين ليسوا ضد فروق متواضعة فى الدخول، أو منح مكافآت خاصة لمن يقدمون مساهمات خاصة للمجتمع. وليسوا ضد وجود صناعة تحقق ربحًا ما دام هذا الربح يستخدم لحاجات المجتمع. فما يجب أن تطبق عليه المبادئ الاشتراكية هو أرباح الاقتصاد شأنها شأن تكاليفه.

ليس هناك ضمان بأن اقتصاداً اشتراكيا سينجح على الدوام. ولقد عانت الاقتصادات القائمة على ملكية الدولة فى دول شرقى أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق من تشويهات قاتلة فى تطورها فى نهاية المطاف بسبب:

(أ) حالة الفقر والحاجة التى كانت سائدة فى المجتمعات التى ورثتها عن العهود السابقة،

(ب) السنوات التى طوقت بها الرأسمالية تلك البلدان عن طريق الحظر، والغزو والحروب المدمرة واستفحال التسلح،

(ج) النظام الأوتوقراطى المبالغ به ونظام الحوافز المتدنى،

(د) الافتقار لروح المبادرة الإدارية وللإبداع والتجديد والتكنولوجى،

(هـ) النظام السياسى القمعى الذى لم يكن يسمح إلا بالقليل من إمكانيات نقد النظام والحرص على تلقى المعلومات المرتجعة حول مثالب النظام ومزاياه. غير أنه لا بدّ لنا من الاعتراف بأن الدول الاشتراكية السابقة حوّلت دولاً فقيرة إلى مجتمعات متقدمة نسبيا. ومهما قيل أيضًا فى شأن هذه الدول فلا بد من القول إنها حققت ما لا تستطيع، ولا تنوى الأنظمة الرأسمالية تحقيقه: وهو ما يكفى من الطعام والسكن والكساء للجميع، وأمنًا اقتصاديا لدى التقدم فى العمر، وعناية طبية مجانية، وتعليمًا مجانيا على جميع المستويات، ودخلاً كافيًا فى بلدان لم يكن يومًا لديها ما لدينا من غنى.

"السوق المفتوحة"، كما تكتشف شعوب تلك البلدان حاليًا، تعنى حرية لمن يملكون المال بصورة رئيسية وتدهوراً جذريًا فى مستوى معيشة جميع الآخرين عامة. وبقدوم "إصلاحات السوق المفتوحة" أدى التضخم إلى تقليص الأجور الحقيقية للعمال، وتبديد مدخراتهم. ولقد تردت الخدمات الصحية والتعليم، ووصلت البطالة، والفقر، والتسول، والتشرد، والجريمة، والعنف، والاكتئاب الذهنى والدعارة إلى مستويات مريعة. ويعلن ما يتراوح بين ٧٠ و٨٠٪ من سكان هذه البلدان التى فتحت أسواقها أخيراً أن الحياة كانت أفضل بالنسبة لهم فى ظل حكم الشيوعيين. ولقد أدى تفكيك المزارع الجماعية

والتعاونية والنكوص إلى أنظمة الزراعة الخاصة إلى انخفاض بمعدل ٤٠٪ فى الإنتاج الزراعى فى بلدان مثل هنغاريا وألمانيا الشرقية حيث كان نظام المزارع الجماعية قد حقق نتائج موازية، بل وأفضل فى كثير من الأحيان مما حققه نظام الزراعة الخاصة التى تتمتع بالمساعدات الكبيرة فى الغرب [٢٠].

من شأن التاريخ أن يقرر فيما بعد فيما إن كان من الممكن للنظام الاشتراكى أن يعود ضمن نطاق الدولة الرأسمالية الحديثة القائمة، أو عن طريق الإطاحة بتلك الدولة عن طريق الثورة. ولم نشهد حتى الآن أمثلة على أى من الطريقين إلى الاشتراكية فى أى من المجتمعات الصناعية الحديثة. وقضية نوع الملكية العامة الذى سنكافح لتحقيقه يستحق معالجة أوسع وأشمل مما يمكن لنا أن نتحدث عنه فى هذا الكتاب. ولا يمكن لاشتراكية أمريكية أن تصمم على طراز ما تم فى الاتحاد السوفييتى، أو الصين، أو كوبا أو بلدان أخرى ممن شهدت تطوراً تاريخيا، واقتصاديا وثقافيا يختلف عما شهدته الولايات المتحدة. غير أن علينا أن نتقصى تجربة تلك البلدان لكى نتعلم من إنجازاتها ومشكلاتها، وإخفاقاتها وجرائمها. وما يجب أن نستهدفه هو اشتراكية تؤمن المساواة والوعى بمتطلبات الحفاظ على الطبيعة، وتضم أشكالاً متنوعة من المشاركة والإنتاج بحيث توفر متطلبات الأمن والديموقراطية.

ما نحتاجه لاستحداث تغيير جذرى هو الانتظام واسع النطاق ليس فقط حول قضايا معينة بل كذلك حول حركة يمكنها أن تبين بكل جلاء محاسن نظام بديل، وإمكانية، بل والضرورة الماسّة لاستحداث تغيير ديمقراطى. إن هناك الكثير من الدلائل التى أوردنا بعضها فى هذا الكتاب والتى تثبت أن المواطنين الأمريكيين يتقدمون تقدماً كبيراً على قادتهم فى رغبتهم فى تبنّى بدائل جديدة، بما فى ذلك ملكية عامة للشركات الرئيسية ومراقبة عمالية للإنتاج. ومع الوقت، وبتنامى الكفاح، وباتضاح إمكانية التغيير التقدمى، وبتزايد الرغبة فى حياة أفضل فقد يمكننا أن نأمل أن يضيق صبر الناس، وبشكل متزايد، بالمظالم البارزة لنظام السوق المفتوحة القائم حاليًا، وبأن يقوموا بتحرك من شأنه أن يوجد حلاً ديمقراطيًا عميق الجذور. وحينذاك قد يأتى اليوم الذى سنشهد فيه اهتزاز أبراج تلك القوى التى يبدو لنا الآن أن من غير الممكن التغلب عليها، تماماً كما حدث لأنظمة اجتماعية ظُنَّ أنها لا تقهر فى الماضى.

ليس هناك ما هو مقدس فى النظام القائم، وكل المؤسسات الاقتصادية والسياسية القائمة إنما هى وسائل يجب أن توضع فى خدمة مصالح الشعب. وعندما تخفق فى ذلك فلا بدّ من استبدالها بأخرى أكثر استجابة وعدالة وديموقراطية. هذا ما قاله ماركس، وكذلك الرئيس جيفرسون، وهو مبدأ ثورى ولكنه، وإلى حد كبير، مبدأ أمريكى أيضًا.

الهوامش

(١) للاطلاع على بيانات كلاسيكية حول التعددية يمكن الاطلاع على كتاب "أسس الجماعات فى قضايا السياسة، وكتاب "من يحكم؟".

(٢) كتاب: "أمريكا كحضارة".

(٣) كتاب: "من يحكم؟" الوارد أعلاه، وكذلك كتاب: "التحليل السياسى الحديث" لنفس المؤلف.

(٤) فيما يخص مقتل الرئيس الأمريكى جون كيندى راجع الاستشهادات التى وردت فى الفصل العاشر من هذا الكتاب، كما يمكن الرجوع إلى كتاب: "اغتيال مارتن لوثر كينج"، وكتاب: "قتل فى ممفيس: مكتب التحقيقات الفيدرالى واغتيال مارتن لوثر كينج"، وكتاب: "خطة اغتيال مالكوم إكس"، وكتاب: "اغتيال مالكوم إكس".

(٥) أثارت حرب الخليج ضد العراق حماسًا شيفونيًا لدى بدئها، غير أنه على الرغم من الحرب الدعائية التى لا تنثنى التى شنتها أجهزة الإعلام للحث على التدخل العسكرى فقد ظلت غالبية الرأى العام الأمريكى حتى عشية الحرب تحبذ حلا دبلوماسيا بدلاً من الحل العسكرى.

(٦) كتاب: "اتخاذ القرارات السياسية وإحداث التغيير: كيف تأخذ المجموعات السكانية أمر القانون بأيديها"، وكتاب:"المواطنون يشهرون بفضائح ذوى الشأن: كيف يمكنك التحقق من الأخطاء وتصحيحها فى مجتمعك المحلى" أصدره مركز السلامة العامة، نشرة فصلية صادرة عن مركز التعليم المجانى العام، فى مقال بعنوان: "ليس للبيع!".

(٧) صحيفة الواشنطن بوست، عدد ٩ مارس ١٩٨٠ .

(٨) كتاب: "هارى ترومان وحرب إثارة الذعر للعام (١٩٤٨).

(٩) ورد تصريح القاضى برانديس فى كتاب: "إفشال الديموقراطية"، وأيضًا كتاب: "من ماكس ويبر: مقالات فى علم الاجتماع".

(١٠) أجرت الاستفتاء المجلة القانونية National Law Journal ونشرت نتائجه صحيفة "بيبولز ويكلى وورلد" (Peoples Weekly World) عدد ١٢ سبتمبر ١٩٨٦

(١١) صحيفة Village Voice، عدد ٢٧ يونيو ٢٠٠٠ .

(١٢) كتاب: "غريب فى البيت".

(١٣) كتاب: "من الذى يملك الشمس - الاستعداد لاقتصاد جديد قائم على الطاقة الشمسية".

(١٤) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٢٠ يوليو ١٩٩٣ .

(١٥) صحيفة نيشن، عدد ١٧ يناير ١٩٩٤ .

(١٦) كتاب: "استعادة رأس المال: مبادرات ديموقراطية وعمليات إنماء تنفذها مجتمعات محلية. وكتيب أعدته محطة PBS لمسلسل وثائقى حول العمل فى أمريكا بعنوان: "تحصيل لقمة العيش"، أنتج عام ١٩٩٩ .

(١٧) صحيفة سان فرانسيسكو بى جارديان، عدد ١٩ أغسطس ١٩٩٢ فى مقال بعنوان: "السلطة العامة".

(١٨) صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٣ يونيو ١٩٨٧ .

(١٩) مجلة زد Z، عدد يونيو ١٩٩٥ حول تقويض نظام دولة الرفاه فى السويد.

(٢٠) راجع كتاب مايكل بارنتى: ذوو القمصان السوداء والحمر: الفاشية المتعقلة والإطاحة بالشيوعية"، وكذلك الفصول، ٦ و٧ من كتاب بارنتى: "قتل أمة: الهجوم على يوغسلافيا"، الفصلين (١٨) و (١٩).

المؤلف فى سطور :

مايكل بارنتى : كاتب أمريكى من أصول إيطالية

حصل على درجة الدكتوراة من جامعة "ييل"، الأمريكية . درَّس العلوم السياسية والاجتماعية فى العديد من الكليات والجامعات الأمريكية، ثم تفرغ للكتابة ولإلقاء المحاضرات فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة وكندا، وفى أوروبا من حين لآخر.

ألف ستة عشر كتاباً منها:

"التاريخ كأحجية" ، و"قتل أمة: الهجوم على يوغسلافيا" و"أمريكا المحاصرة" و"ضد الإمبراطورية" ، و"حقائق قذرة" ، و:أرض الأوثان: الأساطير السياسية فى أمريكا" ، و"ذوو القمصان السوداء والحمر: الفاشية العقلانية والإطاحة بالشيوعية" ، و"تلفيق الواقع: سياسة أجهزة الإعلام" ، و"أجهزة الإعلام المدعية: سياسات الترفيه".

ترجمت بعض أعماله إلى لغات عديدة منها: الصينية، والألمانية، والهندية، واليابانية، والإسبانية، والتركية، والبنغالية، وهذه هى الترجمة العربية لكتابه "ديمقراطية القلة". يعيش مايكل بارنتى فى بيركلى، بولاية كاليفورنيا الأمريكية.
للمزيد من المعلومات عن الكاتب يمكن زيارة موقعه على شبكة الإنترنت:
(http://www.michael parenti.org).

المترجمة في سطور:

حصة المنيف :

مترجمة وكاتبة تنتمى لأبوين سعوديين من منطقة نجد . تلقت تعليمها فى كل من عمان وبغداد ودمشق وحصلت على شهادة الإجازة فى الأدب الإنجليزى من جامعة دمشق ، وشهادة الدبلوم فى الصحافة من برلين ، ألمانيا .

عملت فى ميدان الترجمة فى كل من المملكة العربية السعودية وسوريا ، وقامت بترجمة اثنى عشر كتاباً حتى الآن نشرت فى بيروت والرياض ودمشق ، بالإضافة إلى كتابين سبق أن تولى المجلس الأعلى للثقافة فى جمهورية مصر العربية نشرهما وهما "الرواية العربية" و"تشيخوف" علاوة على العديد من المقالات والترجمات فى الصحافة الأدبية .

المقدم فى سطور :

ممدوح عدوان :

شاعر وكاتب ومترجم مرموق غزير الإنتاج حيث بلغ ما أبدعه ما ينوف عن ثمانين كتاباً فى الشعر والمسرحية والرواية والقصة . إضافة إلى كتاباته للعديد من سيناريوهات المسلسلات التلفزيونية التى عالجت مواضيع تاريخية من منظور جديد ، كما قام بترجمة أعمال أدبية مهمة من بينها ترجمة ملحمتى : "الأوديسا والإلياذة" لشاعر الإغريق "هوميروس" ومذكرات الكاتب اليونانى كازنتزاكى حامل جائزة نوبل .

فجعت الأوساط الأدبية فى الشهر الأخير من عام ٢٠٠٤ بوفاة هذا الشاعر والكاتب الفذ الذى اتسمت كتاباته بالجرأة والشجاعة فى التعبير عن آرائه مستخدماً مختلف الأنماط الأدبية والفنية .

المراجعة فى سطور :

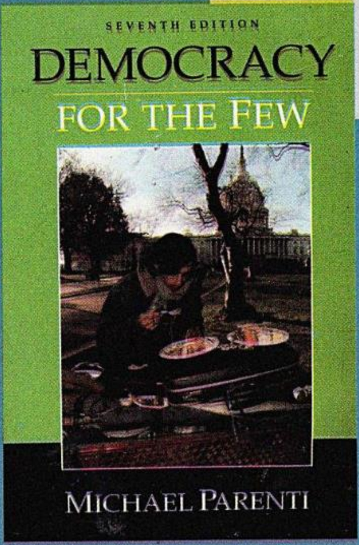
منى مطاوع :

رئيسة قطاع الترجمة بمجلس الشعب المصرى وكبيرة المترجمين بمركز المعلومات المالية والاقتصادية التابع لوزير المالية والاقتصاد الوطنى السعودى ، وكبيرة المترجمين والمراجعين - نائبة رئيس القسم العربى بصندوق النقد الدولى بواشنطن .

ترجمت وراجعت العديد من البحوث وأوراق العمل والمذكرات الدستورية (إلى الإنجليزية) ، كما ترجمت الدستور المصرى واللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، وكذلك ترجمت وراجعت الأبحاث الاقتصادية ونشرة قضايا واتجاهات وتقارير المعلومات حول البلدان المختلفة بمركز المعلومات المالية والاقتصادية بالرياض . وأيضًا قامت بترجمة وتدقيق تقرير آفاق الاقتصاد العالمى (WEO) الصادر عن صندوق النقد الدولى بواشنطن .

DEMOCRACY FOR THE FEW

Michael Parenti





يصف جيمى كارتر السياسية بأنها ثانى أقدم مهنة فى التاريخ، ويعلق الكاتب بأن السياسى يلعب الدور نفسه الذى تلعبه العاهرة باستغلال كل منهما للمظاهر والوعود من أجل تسويق النفس. وفى هذا الكلام ربط طريف بين السياسة والاقتصاد، ولكن التشبيه يصبح أكثر طرافة حين تصل إلى أن السياسى يعمل فى خدمة الاقتصادى. والاقتصادى الناجح هو الذى يجعل الآخرين يعملون من أجله لكى يزيد ثروته، ويحقق مصالحه، وهذه المصالح لا تكون وطنية دائمًا. وأمام ثورة التكنولوچيا التى حققت فورة الإنتاج بالجملة كان لابد من خلق عادات وطبائع عند البشر تولد الحاجة إلى هذه المنتجات لكى يتم تسويقها واقتناؤها.

ولا نتبين خطورة أمر كهذا إلا إذا وصلنا إلى صناعة السلاح. يجب خلق الحاجة له لكى يتم تسويقه، ولكى لا يتراكم فى المستودعات، ولكى تتاح الفرصة لإنتاج أكثر تطورًا، وهكذا، وهذا يعنى الحروب. يجب أن لا تتوقف الحروب فى العالم.

أمور خطيرة يطرحها الكتاب وسط كم هائل من الوثائق والأرقام والإحصائيات.

الغلاف : أمين الصيرفى